

لماذا يتمرد البشر

تأليف

تيد روبرت غير

ترجمة ونشر
مركز الخليج للأبحاث
٢٠٠٤

تيد روبرت غير

لماذا يتمرد البشر

ترجمة ونشر
مركز الخليج للأبحاث

الطبعة الأولى
٢٠٠٤

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي- الإمارات العربية المتحدة
تلفون: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٩٧١٤+
فاكس: ٩٧١٤٣٢٤٧٧٧١+
البريد الالكتروني: info@grc.to
موقع الانترنت: www.grc.to

الطبعة الإنجليزية الأولى ١٩٧٠ ، مطبعة جامعة برينستون تحت عنوان 'Why Men Rebel'.

طبعة عربية أولى عام ٢٠٠٤ صدرت عن مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة. تم القيام بترجمة ونشر هذا الكتاب بالعربية بالترتيب مع المؤلف تيد روبرت غير.

ر.د.م.ك. ٩ ٠٨ ٤٠٠ ٩٩٤٨

First published in English in 1970 by Princeton University Press as "Why Men Rebel.

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center 2004. This edition translated and published by arrangement with the author, Ted Robert Gurr.

ISBN 9948 400 08 9

إن **مركز الخليج للأبحاث** بقيامه بنشر هذا الكتاب ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأن المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

إلى ابنتيّ ليزا آن واندريا مارييل

روبرت غير Robert Gurr

المحتويات

تمهيد

يبيّن المؤلّف أنّ ظاهرة التمرد معروفة منذ آلاف السنين. وقد أشارت هذه الظاهرة فضول الباحثين, فقاموا بطرح تفسيرات تبين الدوافع إلى التمرد وما يقترن بها من دوافع العنف الذي يعتبره البعض متأصلاً في النفس البشرية, في حين يرى البعض الآخر أن الناس يتعلمون استخدام العنف. أي: أنه شيء مكتسب ويتأثر بالأوضاع الاجتماعية. على أنّ البعض الآخر من الباحثين يشيرون إلى الاختلاف بين الجماعات التي يلجأ بعضها إلى العنف في حين أن بعضها الآخر يتجنبه. ويركّز الكتاب على الظواهر التي تكمن وراء أسباب العنف في ميدان السياسة ويستقي المعلومات من العلوم الإنسانية كافة.

وينبغي أن يستفيد كلّ من المتمردين والحكّام من قراءة هذا الكتاب, حيث إنّه يطرح خيارات التصرف للفريقين على السواء. فالمتمردون يجدون فيه السبل إلى تحقيق طموحاتهم الناجعة والأقل تدميراً لأنفسهم وللآخرين أكثر من التكتيكات التي يستخدمونها.

أمّا الذين يسعون إلى المحافظة على النظام العام فسوف يجدون فيه عدداً من المضامين بالنسبة للاستراتيجيات المؤدية إلى تلك الغاية التي تمثل سبيلاً أفضل من الاعتماد على تكتيكات السيطرة القسرية التي كثيراً ما تؤدّي إلى مفعول عكسي. وأفضل وسيلة للمحافظة على النظام العام هي توفير الوسائل التي تتيح للبشر العمل لتحقيق مطامحهم، وهو ما يكاد يكون قانوناً علمياً للتنظيم الاجتماعي.

يقدّم الفصل الأول تفسيرات للعنف السياسي. هذا العنف اقترن بتاريخ الأمم بحيث إن استعراضاً لتاريخ الدول والامبراطوريات عبر أربعة عشر قرناً يدل على أنّ كل أربع سنوات من السلام كانت تقابلها سنة من الاضطرابات العنيفة.وتتصدّى الدراسة لمحاولة الإجابة عن أسئلة تتعلق باستعداد الناس لتخريب النظام عن طريق العنف مع أنّهم يعملون جاهدين للمحافظة عليه. فنجد أنّ الجواب يكمن في الجذور النفسية

والاجتماعية للدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي والأشياء التي تحدد المدى الذي يتمّ فيه تركيز تلك الدوافع الكامنة على النظام السياسي. وفي معرض الحديث عن طبيعة النظرية الاجتماعية يعلّق المؤلّف على بعض المعايير التي تتصل بالنظرية الاجتماعية وتطبيقها على مسألة العنف السياسي والتي تساعد على إيضاح نهجه في التحليل وشكل عرضه.

ويتصدّى الفصل الثاني لفحص مفهوم "الحرمان النسبي" والمفاهيم المتفرعة عنه من قيم وتوقعات القيم وفرص القيم ويتناولها بشيء من التفصيل, ويشير إلى أن ثمة تفسيرات للحافز إلى العنف تتصل بنموذج الحرمان النسبي، بما في ذلك مفاهيم التنافر والشذوذ والصراع الاجتماعي. ثم يطرح ثلاثة أنماط لاختلال التوازن بين توقعات القيم وقدرات القيم بغية تسهيل التحليل الديناميكي.

وقد توصّل إلى تمييز ثلاثة أنماط من الحرمان النسبي. الحرمان المتناقص الذي تظل فيه توقعات قيم جماعة من الجماعات ثابتة, ولكن ينظر فيه إلى قدرات القيم على أنها في تناقص. والحرمان الطموحي هو الذي تظل فيه القدرات ثابتة نسبياً في حين أن التوقعات تزداد أو تتعمق. والحرمان المتدرج الذي ينطوي على زيادة كبيرة ومتزامنة في التوقعات وعلى نقص في القدرات, وهذه الأنماط الثلاثة عوامل سببية أو مهيئة للعنف السياسي. ويمكن تلخيص المناقشات الواردة في هذا الفصل بالقول: إنّ الناس يسارعون إلى الطموح بما يتجاوز إمكاناتهم الاجتماعية كما أنهم يغضبون بسرعة حين يتبين أن تلك الإمكانات غير كافية، لكنهم بطيئون في تقبل حدود إمكاناتهم.

ويعالج الفصل الثالث شدة الحرمان النسبي ونطاقه. فيفحص العلاقة بين شدة الغضب والمتحولات السيكولوجية والثقافية حيث يتعاظم السخط بازدياد التناقض بين توقعات الناس وقدراتهم. فكلما ازدادت الأهمية التي تولى للقيم المتأثرة، وكلما قل إشباع حاجات الناس، ازداد سخطهم. وإذا توفّر العديد من الطرق البديلة لمحاولة تحقيق التوقعات والآمال فإن من المحتمل أن يتأجل الشعور بالسخط من جراء الإخفاق. أمّا في حالة حرمان الناس من التعبير عن غضبهم في المدى القصير فإنّه يتعمّق قبل أن يهدأ،

وكلّما ازدادت شدّته طال أمده. ثمّ يبيّن أنواع الأوضاع والوقائع التي تسبّب الحرمان ويطرح استراتيجيات الأبحاث الرامية إلى استنتاج نطاق الفرد استناداً إلى الخصائص البنيوية للمجتمعات التي يحدث فيها. وفي هذا السياق تطرّق المؤلّف إلى فرضيات بشأن محدّدات الحرمان النسبي، وذكر أنها ضيقة النطاق فقام بطرح مقاربات مفصلة للتحديد التجريبي (Empirical) لنطاق من الأوضاع التي يمكن الاستنتاج بأنها تسبّب سخطاً واسع الانتشار وذلك استناداً إلى فرضيات "الشدة".

في الفصل الرابع يجري تحديد العمليات الاجتماعية والسياسية التي من المحتمل أن تولد حالات من السخط الشديد والواسع الانتشار وذلك عبر طرح فرضيات تدعمها تأكيدات ونتائج تجريبية بشأن مصادر التوقعات المتصاعدة وإدراك القدرات المتدنية للقيم. وتستند الفرضيات التي تمّ تطويرها إلى نتيجتين ملازمتين للفرضيتين اللتين مفادهما أن أي زيادة في مستوى أو بروز توقعات الناس المتعلقة بالقيم لا تقترن بزيادة موازية في قدراتهم المتعلقة بالقيم تزيد من حرمانهم النسبي، ولأي نقص في قدراتهم المتعلقة بالقيم أثر مواز.

ولا تفسّر الفرضيات بشكل عام العمليات التي تحدّد التوقعات والقدرات المتعلقة بالقيم بالشكل الشامل والموجز كما تفعل ذلك الفرضيات الاجتماعية ـ النفسية التي تحدد شدة الحرمان النسبي. وسبب ذلك أن معرفتنا بالطريقة التي تعمل بها عقول الناس هي أكبر وأدق في الوقت الراهن من فهمنا لكيفية عمل المجتمع. ويبيّن الفصل الرابع أن الذين يطمحون إلى طريقة للحياة أفضل من طريقة حياتهم التي يعيشونها لا يشعرون بالسخط بالضرورة. لذا فإن تحليل التوقعات المتزايدة والمتصاعدة في الشدة لا يكفي بحد ذاته لاستخلاص مدى الحرمان النسبي المتزايد. فينبغي إجراء فحص مواز للقدرات. ثمّ يخلص إلى أنّ الأوضاع التي تولد توقعات متصاعدة قد لا تكون مصادر قوية للحرمان النسبي مثل اختلال التوازن بين التوقعاتت والقدرات بحد ذاتها، لكن من المحتمل أن تقترن اقتراناً وثيقاً بالحرمان النسبي. ويمكن إيجاز ما ورد أعلاه بالفرضية التالية: تتفاوت درجة استعداد جماعة ما للتحول إلى توقعات متصاعدة تتعلق بالقيم، عبر

التعرض الرمزي لنمط حياة جديدة، تفاوتاً قوياً باختلاف شدة ونطاق الحرمان النسبي الموجود سابقاً لدى الجماعة.

يتمّ في الفصل الخامس طرح أربعة أنماط للخبرة والاعتقاد التي تقيد قدرات الناس المتعلقة بالقيم. ويجري فيه أيضاً فحص خصائص الأنظمة الاقتصادية والاعتقادية والسياسية التي تبين صلة الفرضيات بنشوء الفراغ وبخاصة من العنف السياسي. ومن بين القيم التي يستعرضها يركز على القيم الاقتصادية التي يعتبرها الناس أكثر بروزاً من القيم الأخرى. ويبين أنه عندما تكون القيم الاقتصادية غير مرنة وعندما يعيش الناس على هامش البقاء، فإنّ أي هبوط اقتصادي هامشي تقريباً يمكن أن يعجل باندلاع العنف. وتتجلى الأمثلة على ذلك بالكوارث الطبيعية مثل القحط والطاعون التي كثيراً ما أدت إلى الاضطرابات.

يبحث الفصل السادس في بعض مصادر مواقف الناس الكامنة إزاء العنف. في مجال السياسة ويبين كيف أن هذه المواقف تؤثر في احتمال قيامهم بعمل جماعي ضد حكامهم ومنافسيهم السياسيين. ثمّ يستعرض الفصل السادس الآليات السيكولوجية والثقافية التي يكوّن فيها الناس عادات عدوانية ويبين أهميتها لفهم المتطورات المتعلقة بالعنف السياسي. كما يبيّن أنّ لدى الناس نوعين متصلين ولكنهما متميزان من المنظورات المتعلقة بالعنف السياسي وهما يؤثّران في قراراتهم التي يتخذونها باللجوء إليه، ولديهم معايير بشأن المدى والشروط التي يكون فيها العنف بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة، مناسباً. ثمّ إنّه من الأرجح أن يكون لدى الناس توقعات بشأن الفائدة النسبية للعنف بوصفه وسيلة لتحقيق الأهداف. فكلّما كان تبرير الناس المعياري للعنف أكبر، ازداد احتمال استعدادهم للمشاركة في العنف السياسي. كما أنّه كلّما كانت الفائدة التي يعزوها الناس إلى تكتيكات العنف في الحصول على ما يريدون أكبر، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للجوء إلى العنف السياسي. والحجّة الداعية إلى تحليل التبريرات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي بشكل مستقل هي أن لها جذوراً نفسية واجتماعية متميزة وأنّها يمكن أن تتفاوت بشكل مستقل بعضها عن بعض.

يتحدث الفصل السابع عن مصادر المعايير المتعلقة بالعنف فيقرّر أنها جزئياً الطريقة التي يتم بها تعلم التعامل مع الدوافع العدوانية ومع التراث الثقافي لشعب من الشعوب المتعلق بالسلام أو الصراع المتمدن. ويبيّن أنّ الناس إذا كانوا يشتركون في مشاعر السخط فإنّ مواقفهم إزاء شرعية حكّامهم ومؤسّساتهم السياسية تركّز هذا السخط إما على الأهداف السياسية أو تبتعد عنها وأن هذه المواقف هي أسباب بعيدة عن العنف السياسي وليست ناشئة مباشرة عنه. ويرى أنّ المحددات السيكولوجية المباشرة لكيفية الاستجابة لحالات محددة من الحرمان هي خرائطنا المعرفية للسببية والمسؤولية الاجتماعية والتي يتمّ بواسطتها إلقاء اللوم، وهي أيضاً معتقداتنا بشأن مبررات وعواقب معينة من الأفعال استجابة لتلك الظروف. ثمّ يركّز على وظائف الأفكار المتعلقة بالعنف بالنسبة للجماعات المحرومة مع أخذ محتواها بالحسبان من أجل بيان الكيفية التي تقابل فيها حالات محددة.

يتناول الفصل الثامن مفهوم التوازن القسري بين الأنظمة والمنشقين ويبين أن أكثر الردود البشرية أساسية على استعمال القوة هي القوة المضادة. فالقوّة تشكل تهديداً للناس وتثير غضبهم، لاسيما إذا كانوا يعتقدون أنّها غير مشروعة أو غير عادلة. فعندما يستثار غضبهم فإنهم يرغبون في الثأر. والأنظمة التي تواجه تمرداً مسلحاً تعتبر السعي إلى حل وسط دليلاً على الضعف. لذا فإنّها تخصّص موارد إضافية للانتقام العسكري من الذين يشقون عصا الطاعة. والافتراض الذي يبرر القوة المضادة هو أن لها صفة الردع. فكلّما زادت قدرة النظام على استعمال القوة وكلّما كانت العقوبات التي تفرضها على المنشقين قاسية، قلّ العنف الذي تحتاج إلى القيام به. غير أنّ هذا الافتراض كثيراً ما يكون مغالطة. فإذا كان ردّ النظام على التهديد بالقوة أو على استخدامها بقوة أعظم، فإن من المحتمل أن تكون النتيجة تعميق المقاومة، حيث إنّ المنشقين سيلجأون إلى قوة أعظم. والذي يقيّد تصاعد لولب القوة المضادة هو استنزاف موارد أي الفريقين في السعي إلى فرض القسر، أو بلوغ أحد الفريقين القدرة على تحقيق النصر بعد إبادة خصومه. وثمّة قيود مجتمعية وسلوكية أيضاً، لكنها تحتاج إلى تفاهمات ضمنية بين

الخصمين: قبول أحدهما للسلطة القصوى للطرف الآخر، والخضوع للتحكيم من قبل سلطة محايدة والاعتراف بالمصالح المتبادلة التي تجعل المساومة ممكنة والإدراك بأن الامتثال أقل ضرراً من مقاومة الإبادة المؤكّدة. ففي غياب مثل هذه الأسسّ للتعاون، من المحتمل أن تنخرط الأنظمة وخصومها في صراع عنيف تستخدم فيه أقصى القدرات.

يتصدّى الفصل التاسع لمفهوم توازن الدعمّ المؤسّسي لكل من الأنظمة والمنشقين. فيبين أنّ استخدام القمع من أجل السيطرة على النمط والمحافظة على الأنماط المستقرة للعمل الاجتماعي ينطوي على عواقب معقدة من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

أطروحة هذا الفصل هي أنّ أفضل سبيل للنخب السياسية وللمنشقين لتوطيد الدعم الاجتماعي الدائم والمحافظة عليه هو توفير أنماط من العمل لها نتائج مجزية يمكن التنبؤ بها بالنسبة لأتباعهم. فالأنظمة تستطيع تقليص الدعم للمنشقين وتوجيه السخط السياسي لتحقيق أغراض بناءة، أو على الأقل غير تخريبية، بالقدر الذي تقدم فيه بدائل مؤسسية مستقرة وفعّالة عن الانشقاق المقترن بالعنف. على أنّه إذا كانت الأنظمة تعتمد بالدرجة الأولى على القوة، فإنّ بوسع المنشقين زيادة نطاق الدعم الذي يقدّم إليهم وفاعليتهم عبر إيجاد الأنماط المجزية التي فشل النظام في توفيرها.

يرد في هذا الفصل تحليل لبعض مصادر الدعم الدولي وآثاره على نتائج السخط المسيّس. وتتمثّل العلاقة الأساسية المطروحة في أنّه، بالنظر إلى وجود السخط المسيّس، فإنّ أحجام وأشكال العنف السياسي تتفاوت بتفاوت توازن الدعم المؤسسي بين الأنظمة ومنظمات المنشقين. ويتحدّد مدى الدعم المؤسّسي بخصائص بنيوية للنظام ولمنظمات المنشقين، مثل النطاق والتماسك والتعقيد، وبقدرة المنظمات على أن تقدم لأعضائها فرصاً للقيم وإشباعاً للحاجات ووسائل للإعراب عن الاحتجاج التعبيري.

يتناول الفصل العاشر، الخاتمة، أسباب وعمليات العنف السياسي فيبيّن أنّ العنف السياسي حالة عرضية في تاريخ الغالبية العظمى من الجماعات السياسية وأنه حالة مزمنة في الكثير منها. ومع أنّه ظاهرة حتمية للطبيعة البشرية إلا أنه ليس بالنتيجة

الحتمية لوجود الجماعة السياسية. فهو نوع محدد من الاستجابة لظروف محددة من الوجود الاجتماعي.

ويبدو أنّ القدرة على القيام بالعنف، وليس الحاجة إلى ذلك، متأصلة بيولوجياً في البشر. ويعتمد النزوع إلى العنف الجماعي على المدى الذي تنتهك فيه المجتمعات التوقعات المشتقة اجتماعياً بشأن وسائل العمل البشري وغاياته. ويمكن لهذه النزعة للعنف أن تلطّف عبر مواقف مزروعة اجتماعياً تدين العنف ويتمّ تسهيلها وتركيزها على النظام السياسي بواسطة مبادئ وتجارب مشتقة على نحو مماثل توحي بإمكان تبريره وفائدته. ويمكن للعنف المدني أن يحدث في سياق أي نوع من الجماعات السياسية، ويغلب حدوثه في المجتمعات التي تعتمد على القسر من أجل الحفاظ على النظام بدلاً من توفير أنماط كافية من الأعمال التي تلبي القيم.

ويميل استخدام القسر في خدمة أي مقصد اجتماعي إلى إثارة عداء وزيادة مقاومة الذين يكون موجهاً إليهم. وهو مبدأ ينطبق أيضاً على النخب السياسية وعلى الذين يعارضونها.

ومن جهة معاكسة، إذا كان لدى الناس الساخطين وسائل بناءة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والمادية، أو إذا حصلوا عليها، فإن قلة منهم هم الذين يلجأون إلى العنف. فالناس الذين يثور غضبهم هم وحدهم الذين من المحتمل أن يفضلوا العنف على الرغم من وجود وسائل فعالة وغير عنيفة لتلبية توقعاتهم. وفي هذا الفصل يتمّ توليف العلاقات المقترحة بين أسباب العنف النفسية والمجتمعية وتركيبها في مجموعة من الفرضيات المترابطة. فيتمّ أولاً دمج العلاقات الافتراضية على شكل نماذج سببية يمكن تقييمها تجريبياً. وتبين النماذج السببية المعقدة محددات كلّ من المتحولات الأساسية في النموذج النظري الأساسي: القدرة الكامنة على القيام بالعنف الجماعي والقدرة الكامنة على القيام بالعنف السياسي وحجم العنف السياسي. ثمّ يجري استنتاج نماذج بسيطة من العلاقات بين المتحولات المستقلة. ثم طرح المزيد من الفرضيات بشأن أشكال العنف السياسي وقد تمّ تلخيصها أيضاً في نماذج سببية بسيطة.

والخلاصة هي أن المؤلّف طرح فرضيات بشأن دور الايديولوجيات واستخدامات القسر وإساءات استخداماتها وقدّم تفسيراً متقدماً لأسباب الشغب في المدن في أمريكا المعاصرة أو الثورات التي جرت في المستعمرات. فهذا الكتاب يمثل نزعة جديدة في التحليل السيكولوجي للعنف المدمر, وهو يطوّر نظريته بدقة وإحكام ويستخدم أفكاراً ومعلومات يعزوها إلى أصحابها ابتداءً من أرسطو وحتّى الأطروحات الجامعية التي لم تنشر بعد. وقد حقّق نجاحاً كبيراً في تلخيص وتركيب آخر ما تم التوصل إليه من معلومات وعلم في الدراسة المنهجية لظاهرة الثورة.

مقـدمة الطبعة الأنجليزية:

الحقّ أننا لا نعرف سوى القليل عن أسباب الشغب والتمرد بحيث إنه يتعين علينا اللجوء إلى الرقية والتعاويذ المعاصرة مثل "الغرائز العدوانية" أو "المؤامرة" لتفسيرها؟ لا أعتقد ذلك. لقد تمرّد البشر على حكّامهم خلال آلاف السنين، وقام في تلك السنين الكثيرون من أصحاب الفطنة بطرح تفسيرات دقيقة عن سبب ذلك التمرد، في حالات معينة وبصفة عامة. ويمكن القول بطريقة ما: إننّا نعرف الكثير الكثير، بل أكثر مما ينبغي عن ميلنا إلى العنف.

إنّ العديد من الكتابات والتقارير والمعطيات التي تراكمت عبر السنين بشأن هذه الثورة أو تلك، هذه النظرية أو تلك، تميل إلى إسباغ الغموض على نظرتنا إلى بعض الظواهر العقلية والاجتماعية المطّردة. فهل العدوان متأصل في النفس البشرية، أم هل يتجلّى العدوان كردّ فعل على أوضاع اجتماعية محددة؟ سوف نناقش الدلائل النفسية التي توحي بأنّ لدى البشر القدرة، ولكن ليس الحاجة، إلى أن يكونوا عدوانيين، كما سنناقش أدلة أخرى عن أنماط الظرف الاجتماعي الذي يمارس فيه البشر هذه القدرة بشكل جماعي.

ونتساءل أيضاً عمّا إذا كان بعض الناس يتعلّمون استخدام العنف. والجواب عن ذلك هو نعم بداهة. إلا أنّ ما هو غير بديهي هو السبب الذي يجعل بعض الجماعات تلجأ إلى العنف في حين أن بعضها الآخر يتجنب العنف. من المؤكّد أنّ استخدام قوة الدولة لمواجهة العنف الخاص، أو طبيعة التنظيم البشري، يؤديان إلى اختلاف في شكل العنف ومداه. وهنا، أيضاً، سوف نميّز أنماطاً في كثير من الوصف والبلاغة. بصفة عامة إنّ لبعض استخدامات القوة وبعض أنواع التجمع لدى البشر آثاراً متوقعة على العنف السياسي.

ينطوي هذا الكتاب على ممارسة تبسيط من النوع المعروف ببناء النظريات. سوف أحاول الإشارة إلى الظواهر الأكثر تساوقاً التي تكمن وراء أسباب العنف في ميدان السياسة، وسوف أستقي المعلومات من العلوم الإنسانية كافة. وسوف أتحرّى الدقة

في وصف هذه الظواهر المتسقة وتعريفها، حتّى لو كان ذلك على حساب الاستفاضة في طرح بعض المسلّمات، على أساس أن المبدأ الموضح بدقة هو أداة للفهم أفضل من قياس تمثيلي مملّ. وسوف يتم أيضاً توثيق الظواهر المتسقة بتقديم عينة من الدلائل عليها، والتي تشمل: عمل علماء النفس التجريبيين في المختبرات، وتأملات كبار المنظّرين ومن هم دونهم، ودراسات حالات التمرد والدلائل المقارنة لمن يحصون الطلبات والوفيات وقدراً من الاستنتاج المنطقي. ومع ذلك فإنّ التفسيرات المبدئية التي ستنبثق عن هذه العملية تظل معقدة، لكنها غير مستعصية على الفهم. وهذا على الأقل ما آمل أن يبينه هذا الكتاب.

يمكن لتفسير عام للعنف السياسي أن يصبح مرشداً للعمل وللفهم في آن واحد، حتّى لو لم يكن دقيقاً دقة مثالية. فيمكن استخدامه للتقييم، ولأغراض السياسات، و"القدرة الثورية الكامنة" لأمم محددة، ولتقدير آثار مختلف التصرفات على تلك القدرة الكامنة. غير أن هذه النظرية لم توضع من أجل هذه الأغراض العملية، لكن كثيراً من الخصائص التي تجعلها مناسبة لاستقصاءات البحاثة تجعلها مناسبة أيضاً لأغراض رسم السياسات. ويمكن تسخير النظرية الاجتماعية لأغراض غير أخلاقية ولأغراض أخلاقية على السواء، ولا يملك المؤلف كبير سيطرة على استخدام عمله باستثناء رفضه نشر ذلك العمل. غير أنّي على قناعة بأنّه إذا كانت لهذه الدراسة تطبيقات في مجال رسم السياسات، فلا بدّ أن يكون إسهامها في تخفيف الشقاء البشري أكبر منه في إدامته. وهذا الهمّ ينطوي على أكثر من مجرد الغرور. فيمكن لأثر الدراسة أن يكون هامشياً على الأكثر، لكن العالم واسع, ويمكن للآثار "الهامشية" أن تؤثر في حياة الآلاف من الناس.

من المحتمل أن يقرأ هذا الكتاب المتمردون والحكّام على السواء، وأن يطرح من خيارات التصرف لأولئك بقدر ما يطرحه لهؤلاء. فالمتمردون تتعين عليهم قراءته، لأني أعتقد أنه ينطوي على سبل تحقيق الطموحات البشرية الناجعة والأقل تدميراً لأنفسهم وللآخرين أكثر مما تحققه التكتيكات التي يستخدمونها الآن.

ومن المؤكّد أنّه يقرأ هذه الدراسة أولئك الذين يبحثون عن سبل المحافظة على النظام العام. فسوف يجدون فيها عدداً من المضامين بالنسبة للاستراتيجيات المؤدّية إلى تلك الغاية، لكنهم لن يجدوا سوى تبرير ضئيل للاعتماد على تكتيكات السيطرة القمعية. ثمّة دلائل ومبادئ غزيرة تدلّ على أنّ السياسات القمعية تؤدّي إلى مفعول عكسي، على المدى الطويل إن لم يكن بالضرورة على المدى القصير.

إنّ أفضل وسيلة للمحافظة على النظام العام على أفضل وجه لا تكون ــ بل لا يمكن المحافظة عليه ــ إلا عندما تتوفر فيه الوسائل التي تتيح للبشر العمل لتحقيق مطامحهم. وهذا ليس حكماً أخلاقياً، أو بالأحرى ليس مجرد حكم أخلاقي. بل إنّه يكاد يكون قانوناً علمياً للتنظيم الاجتماعي. فقد تكون بعض أنواع القوة لازمة إذا كان للثوريين أو للنخبة الحاكمة أن تقيم النظام الاجتماعي وتحافظ عليه في أوقات الأزمات، بغية إرساء قواعد الوسائل البناءة، لكن الاقتصار على الاعتماد على القوة سوف يؤدي في خاتمة المطاف إلى أن يثير القوى التي سوف تدمرها. وعلى أي حال، لا ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق أغراض تتصل برسم السياسات, بل إلى تقديم التفسيرات، وذلك على صعيد عام.

فإذا تمكّنت من إيضاح أسباب الأعمال العنيفة التي يقوم بها البشر وعواقب تلك الأعمال فإنها ستكون قد حققت غرضها. لعلّه من المناسب إلقاء بعض الضوء على استعمالات مواد الإيضاح في هذه الدراسة. فكثير من العلاقات العامة التي سيتم فحصها تعمل في تكوين كل واقعة من وقائع الصراع السياسي الذي يتسم بالعنف. غير أنّه لن يتمّ وصف أو تحليل أي حالة من حالات العنف السياسي بشكل شامل مستفيض. بل سيتم الاستشهاد بجوانب خاصة للعديد من الوقائع المحددة وإيراد تعميمات مقارنة بشأن مجموعات منها, وذلك لدعم فرضيات محددة أو ايضاحها.

وما من واحد من تلك الإرشادات يمثّل أوصافاً كاملة للوقائع التي يتم الاستشهاد بها أو، ما لم ينص على ذلك تحديداً، يعتبر دليلاً على أن الجوانب المستشهد بها هي أهم من غيرها. فعلى سبيل المثال، يمكن اختصار مرحلة من مراحل الثورة الفرنسية بجملة

أو جملتين من دون الإشارة إلى كونها مجرد جانب واحد من جوانبها. ويمكن انتقاد هذه الدراسة، بحق، حسبما إذا كانت تلك الأوصاف صحيحة بالمعنى الضيق للكلمة. أما إذا كان النقد يقوم على أساس أن بعض الوقائع قد أسيء عرضها, لأنه تم تحليلها تحليلاً جزئياً، فيكون غرض هذه الدراسة قد أسيء فهمه.

إنّي مدين للكثيرين من البحّاثة لما قدّموه لي من نصح ونقد في تطوير هذه الدراسة. وقد بدأ عملي في هذا الموضوع في أطروحتي للدكتوراه وعنوانها "أصل العنف- نظرية متعددة الجوانب للنزاع الأهلي"، دائرة العلاقات الحكومية والدولية ـ جامعة نيويورك، ١٩٧٥، وقد شجعني ووجهني في القيام بهذا العمل ألفريد دي غرازيا Alfred de Grazia وتوماس آدم Thomas Adam. على أنّ أكبر امتناني طيلة السنوات التي استغرقتها كتابة هذه الدراسة يعود إلى هاري ايكشتاين Harry Eckstein، الذي كان مصدراً لا ينضب من الدعم المعنوي والغذاء الفكري، والذي قدّم نقداً مفصلاً لمسودة المخطوطة. وقد قدّم عددا من الملاحظات والتعليمات الثاقبة والمفيدة بحّاثة آخرون في مركز الدراسات الدولية وغيره، من بينهم ليونارد بيركوويتز ومحمد غسوس وتشارلز جونسون وجون ماكاليستر الأصغر ومانكور أولسون الأصغر وديفيد سينغر وبراينت ويدج وديفيد ويليامز. وقد قدّم لي ويليام ماكلونغ الذي يعمل في مطبعة الجامعة إرشاداً في مجال التحرير والإعداد.

وبالتأكيد فأنا المسؤول وحدي عن حالات نقص الوقائع والتفسير والحكم والمنطق التي لا مندوحة عنها في دراسة على هذا النطاق. كما أودّ أن أشكر جون ثراوب وماري ميريك اللتين تعملان في مركز الدراسات الدولية، واللتين عملتا ساعات طوالاً في إعداد المخطوطة، وكذلك إلى جيمس بليدسو وماري فوسلر، اللذين ساعدا على إعداد ثبت المراجع.

وقد حصلت على دعم أولي لهذا العمل تمثل بمنحة مؤسّسية من مؤسّسة العلوم الوطنية التي قدمت إلى جامعة نيويورك. وقد جاء الدعم للعمل التجريبي empirical work، الذي ساهم في تحقيق بعض التنقيحات في الإطار النظري، من جانب مركز

أبحاث الأنظمة الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية. والذي مكّنني من كتابة المخطوطة النهائية هو الدعم الذي لقيته من جانب مركز الدراسات الدولية, فضلاً عن منحة أبحاث أساسية قدمتها لي وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكيـــة. ولا يعني دعم المصدر الأخير ضمناً قبول الوكالة لهذه الدراسة والنتائج التي توصلت إليهـــا ولا إقراري لسياسات حكومة الولايات المتحدة بشأن العنف السياسي.

مقدمة الطبعة العربية

"**لماذا يتمرد البشر**" كتاب تم تأليفه خلال السنوات الأخيرة من عقد الستينيات من القرن المنصرم. كان المحللون والمهتمون بالشأن السياسي يمرون وقتها بحالة من القلق العارم بسبب انتشار ظاهرة العنف السياسي التي اجتاحت العديد من الدول، والتي انتزعت أو مُنحت استقلالها من قبضة القوى الاستعمارية، خصوصاً منها الدول التي تقع في افريقيا وجنوب شرق آسيا. وصاحبت موجةَ العنف التي شهدتها في تلك الفترة العديد من الدول التي فكت أصفاد الاستعمار موجةٌ موازية من الاحتجاجات الجماهيرية كانت تندد وتتظاهر ضد سياسة التمييز العنصري التي كان ينتهجها البيض في المجتمع الأمريكي وضد التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام.

كنت أعتقد يومذاك، أنا الباحث الشاب في مطلع الثلاثينيات من عمره، كنت أعتقد أنه بإمكاني صياغة وطرح تفسير شامل وجامع لظاهرتي العنف السياسي والتمرد. وكان يحدوني الأمل أن القارئ ربما يستفيد مما كتبته للوصول إلى فهم أوضح وأعمق، ليس فقط لتلك الحلقة التاريخية وما رافقها من أحداث، ولكن أيضاً لظواهر وأحداث عديدة أخرى. كنت في تلك المرحلة أعتقد بقوة، ولا أزال إلى يومنا هذا أتمسك بالاعتقاد ذاته، أن سعينا، نحن البشر، إلى بناء عالم يتمتع بالمزيد من السلم والأمن، لن يتحقق دون قيامنا في البداية بتحليل عقول البشر –رجالاً ونساءً– والغوص في ذهن كل من يعارض أساليب وإدارات الحكم السيئة وما ينجم عنها عادة من سياسات لا ترتقي إلى آمال الشعوب ولا تستجيب لتطلعاتها.

إن النموذج التحليلي الذي يؤطر ويؤسس للفكرة الجوهرية التي يحملها بين طياته كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" يتمحور حول فكرة مفادها أنه من أجل تفكيك ظاهرتي الاحتجاج والتمرد بشكل عام، وضمن حالات تمثيلية خاصة، ينبغي علينا الإحاطة بثلاثة عوامل فائقة الأهمية. يرتبط أول تلك العوامل بحالة الاستياء الشعبي، أو ما يمكننا وصفه بحالة 'الحرمان النسبي'، إلى جانب تحليل الروافد التي تغذي وتعزز تلك الحالة. ثانياً ينبغي فهم المسوغات، أو مجموعة الاعتقادات، التي يعتنقها الأفراد في محاولة منهم

لطرح مدى إمكانية تبرير الفعل السياسي. وعلى مستوى ثالث ينبغي علينا استيعاب طبيعة التوازن الذي يحمل بين كفتيه قدرة الأفراد الذين يعيشون حالة من الاستياء على التحرك، والسبل التي ينظمون عبرها تحركهم من جهة، وقدرة الحكومات على قمع محاولات التنفيس عن مشاعر الغضب الشعبية.

اليوم، وفي مرحلتنا الراهنة، نحن جميعاً قلقون لأسباب عديدة، منها ظاهرة الإرهاب الدولي، والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وحالة عدم الاستقرار التي تخيم على أجواء عدد من الدول الافريقية والإسلامية، إضافة إلى موجة الاحتجاج الجماهيري ضد توجه الاقتصاد العالمي نحو عولمة كاسحة. هل يمكن، والعالم على ما هو عليه اليوم، وفي ظل حالة القلق التي تلازمنا جميعاً، إعادة تطبيق النموذج التحليلي لحقبة السبعينيات على ما سوف يشهده العالم في عام ٢٠٠٤؟

أجرى العديد من الباحثين، بمن فيهم مؤلف الكتاب نفسه، تطبيقات جديدة للنموذج التحليلي الذي يقدمه كتاب "**لماذا يتمرد البشر؟**"، وذلك خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وقد أثار التحليل المقارن في العديد من الحالات أسئلة يرتبط بعضها بمدى تأثر العنف السياسي بحالة الحرمان النسبي وتفاعله معها. وارتكز الاهتمام في حالات أخرى على طبيعة التنظيم الجماعي، وطبيعة وحجم سياسات القمع التي تمارسها بعض الأنظمة، ومصادر الدعم الدولي، والصيغة التي يتجسد من خلالها العنف السياسي، سواء في علاقته بالاحتجاج أو بالتمرد. وفي سياق تحليل وشرح أحداث تاريخية تركت بصمتها الفارقة على التاريخ الحديث، مثل الثورة المجرية لعام ١٩٥٧، ومظاهرات الاحتجاج التي اندلعت في قلب ساحة تيانانمين في الصين عام ١٩٨٩، أقدم بعض الباحثين على تبني النموذج التحليلي ذاته، بل وقاموا أحياناً بتعديله. وبالمقابل، انتقد عدد من الباحثين البارزين، مثل تشارلز تيلي Charles Tilly، وثيدا سكوشبال Theda Skocpal، وسيدني تارووو Sidney Tarrow، نموذج كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" بحجة أنه من الأجدى الاهتمام بدءاً بتمحيص الهياكل الاجتماعية والسياسية. وهذا بالفعل ما نادت به

سكوشبال، في حين شدد تيلي على أهمية ظاهرتي الاحتشاد والتنظيم السياسيين، فيما ذهب تاروو إلى التشديد على محورية الحركات الاجتماعية الجماهيرية.

وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً من البحث والتفكير، أعتقد أن لب النموذج الذي يرتكز عليه كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" لا يزال إلى اليوم صالحاً للتطبيق، مع ضرورة الاعتراف بأن النموذج ليس كاملاً ويحتاج إلى إعادة النظر في بعض جوانبه.

وأول نقطة أود الإشارة إليها أنني لا أزال أعتقد بأنه من الضروري الاحتفاظ بالعنصر الإنساني، أو بمعنى آخر بالشعوب بتنوع هُوياتها ورغباتها واعتقاداتها ضمن محور تحليلنا لحالات الصراع والتطاحن. وبهذا المعنى يتحول الأفراد إلى منظار تحليلي نستند إليه لتفحص التأثيرات التي تنبع عن البنى الاجتماعية ومنظومة الاعتقادات الإنسانية، إضافة إلى الإمكانيات التي يتيحها كل من الاحتشاد السياسي والفعل السياسي بحد ذاته. وفي هذا المقام يطفو تساؤل ملح على السطح: هل يمكن التعامل مع مفهوم 'الحرمان النسبي' على اعتبار أنه يعكس أفضل مفهوم يسمح لنا بالقيام بذلك؟

استخدمت مؤخراً في إطار مجموعة من الأبحاث قمت بإنجازها مصطلحين هما "المظالم" و"الشعور بالظلم" في محاولة مني للإحاطة بجوهر الحالة الذهنية والشعورية التي تثير الفعل السياسي عند البشر. وسواء اخترنا مصطلح "مظالم" أو مصطلح "الشعور بالظلم"، فإن الخطوة الأهم في التحليل تتمثل في فهم ماهية المظالم وتحديد مصادرها. غير أن تحقيق هذه الخطوة يعتمد حتماً وبالأساس على تحديد موقع الأفراد داخل المجتمع وعلى إدراك وتحديد طبيعة معاملة الحكومة لأفراد شعبها. ومن المؤكد أن أي محاولة لتفسير هذه التفاعلات لن تقتصر على الإشارة إلى الدور الذي تتبوؤه الهياكل الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع ولن تكتفي به لوحده. نجد أنفسنا بحاجة إلى فهم المقاربات التي يعتمدها البشر في فهم وشرح الأوضاع والظروف التي تحيط بحياتهم. ولنأخذ، على سبيل المثال، الجماعات المناهضة للعولمة وتداعياتها، وهي جماعات تتألف في مجملها من الشباب المنحدرين من مجتمعات الدول الصناعية المتقدمة. يمكن القول، وبشكل موضوعي، إن تلك الجماعات تمثل الطرف الأكثر استنفاعاً من عملية العولمة.

لعل ظاهرة مثل هذه قد تثير بعض الاستغراب وتلوح ببعض علامات الاستفهام: ما هي الأسباب التي تدفع بهذه الجماعات إلى التعبير عن سخطها، في حين تحجم مثيلاتها في النصف الجنوبي من العالم عن الفعل ذاته؟

ونشهد في العالم الإسلامي اليوم حركات جهادية عنيفة ينضوي تحت لوائها بعض الشباب. وتتخذ هذه الحركات من العقيدة الإسلامية السلفية منطلقاً لتسويغ أعمالها ونشاطاتها، في وقت يسعى فيه آخرون إلى استكشاف الفرص الكامنة في مدن العالم الحديث، بما في ذلك دول الخليج العربية وأوروبا وأمريكا الشمالية. كيف يمكن لنا، إذاً، تفسير هذا التباين الشاسع بين الشعوب في مستوى وطبيعة أساليب التعامل مع الفرص السياسية؟

علينا الإشارة هنا إلى أن النموذج التحليلي الذي يعرضه كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" تعيبه ندرة التفاصيل في حيثيات الروافد التي تولِّد المعتقدات والأفكار السائدة في أوساط الأفراد حول مفهومي العدالة والحياة الفاضلة، وهذا بالفعل ما يمثل منطلق الفكرة الثالثة التي أود التطرق إليها. إن السعي وراء تحقيق ملامسة مُرضية لفحوى المعتقدات ليس بالضرورة كافياً، بل وليس بتلك الأهمية التي قد يتصورها البعض، وذلك من أجل رصد وتمحيص المضامين المجردة التي تزخر بها عادةً المفاهيم الايديولوجية مثل مفهوم الحقوق القومية، أو محاولة تحليل الدوافع التي تستنهض همة المتحدثين باسم الايديولوجيات والمعتقدات الثورية.

ما من شك في أن عنصر الـهُـوية الجماعية ينطوي على أهمية كبرى في جانبه المرتبط بـهُـوية الأفراد القبلية والاثنية والدينية والسياسية، وكذلك في جانب الإحساس بالانسجام الجماعي الذي ينبثق عن الشعور بتناغم الأفكار وتقارب طبائع الأفراد، إضافة إلى أهمية شبكة التفاعل والتواصل الاجتماعي الذي يُذيب المسافات بين الأفراد. وبهذا المعنى فإن الديناميكية التي تقوم عليها سياسة الـهُـوية تمثل المحور الذي تمر عبره على نحو حتمي أي محاولة جادة تسعى إلى فهم مرجعية الأفراد وشعورهم الجماعي بالظلم والغبن، ومدى انجذابهم نحو الفعل السياسي.

أود أن أشير هنا إلى أن مجمل كتاباتي الأخيرة التي تحدثت فيها عن مصادر الاحتجاج والتمرد في أوساط الجماعات الإثنية، والتي أدرجت تلخيصاً لها في كتاب **"الشعوب ضد الدول"** *People Versus States* (عام ٢٠٠٠)، تعتمد بدرجة أساسية على تحليل الهُوية الجماعية بوصفها العتاد النظري لمثل هذا التحليل. غير أن السؤال يظل قائماً بإلحاح ويستدعي الإجابة الشافية: ما هي الأطراف التي يشعر الأفراد بالرغبة في التفاعل والانسجام معها؟ وما هي الظروف التي تساهم في إبراز ملامح أي هُوية بعينها؟ ينبغي التأكيد على أن هذه المقاربة لا تقصي بأي حال من الأحوال المبدأ الأساسي الذي يؤطر مضمون مؤلَّف **"لماذا يتمرد البشر"** والمتجسد في المقولة التي تدعو إلى 'فهم الشعوب أولاً'. إلاّ أن هذه المقاربة لا تجهل، ولا تتجاهل، الواقع المهيمن في عالم اليوم، بما في ذلك العالم الغربي، الذي وعلى الرغم من دعمه لفكرة محورية الأفراد، فإن الهُوية الجماعية والسياق الجماهيري ما فتئا يحددان طبيعة وآفاق الآمال التي تحدو الأفراد والمظالم التي يعانون منها.

أما الفكرة الرابعة التي أنا بصدد التطرق لها فترتبط بظاهرة الاحتشاد الجماعي، حيث إن التحليلات التجريبية التي طالت دوافع الاحتجاج السياسي والثورات تدعم الطرح الذي ضمنه تشارلز تيلي Charles Tilli في كتابه **"من الاحتشاد إلى الثورة"** *From Mobilization to Revolution* (١٩٧٨)، والذي يؤكد أن تجمع الأفراد أو عدمه ضمن تنظيم معين والأسلوب الذي يعتمده التنظيم ذاته يمثلان المصدر المباشر للفعل السياسي. وفضلاً عن ذلك فإنه كلما تعاظمت واتسعت دائرة التنظيم داخل جماعة أو مدينة أو دولة ما، كلما تفاقم بالموازاة مع ذلك حجم الاحتجاج وتصاعدت حدة التمرد.

إن النموذج الذي يتبناه كتاب **"لماذا يتمرد البشر"** يلقي في فصله الثامن نظرة على حجم ومدى التنظيم الجماعي، إلاّ أن نظرته هذه تتبلور ضمن سياق بنيوي، بحيث إنه لا يتناول بالتحليل طبيعة العمليات التي تنتظم من خلالها الجماعات نفسها. ومقارنة مع هذا النهج، يبدو أن تيلي يولي اهتماماً أكبر بالعمليات في حد ذاتها دون أن يحلل على نحو دقيق كيفية تأثير تطلعات الجماعة ومعتقداتها في تحديد مسار ومدى عملية الاحتشاد.

ولهذه الأسباب ومن أجل الإحاطة تحليلياً بمفهوم وظاهرة الاحتشاد الجماعي وما يلحقه من أفعال سياسية، لا بد من دمج وتوليف المقاربة الذي يتضمنها كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" لطبيعة وأثر التظلمات والمعتقدات مع تحليل المعالجة التي يعرضها تيلي لعملية الاحتشاد.

وبعبارة أكثر إيجازاً، يمكن القول إن هدف الوصول إلى فهم توقيت وكيفية احتشاد الأفراد سياسياً، وتحديد الأفراد الذين يمتلكون الاستعداد والرغبة في ركوب مخاطر العمل السياسي، لن يتحقق دون فهم كامل للهُويات الجماعية والتظلمات المشتركة.

خامساً، نحتاج إلى البحث على نحو معمق في الطرائق التي تُذاع بواسطتها الأفكار وفي قدرة الأفراد على التنقل والتأثير في طبيعة الفعل السياسي بل وتغييره. فعندما أكملت تأليف كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" كانت معظم الحركات الثورية وحركات الاحتجاج تنحصر داخل بلد معين، وفي بعض الأحيان كانت تقتصر على منطقة محددة داخل القطر الواحد.

إن ما نلاحظه اليوم هو تصاعد وتيرة وحركة الأفكار على المسرح الدولي وتكاثر عدد منظمي حركات الاحتجاج والتظاهر. ومن نافلة القول أنه أضحى من السهولة بمكان اليوم، بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبل ٤٥ عاماً، تنظيم وإطلاق حركات عابرة للأوطان تستهدف دعم الحقوق القومية أو تنادي بحماية البيئة أو تشجب مظاهر العولمة. كما أنه بات من السهل إقامة شبكات منظمة تخترق وتقفز على الحدود الوطنية من خلال تفعيل استراتيجية الإرهاب. وبعبارة أخرى، أصبح الفعل السياسي لا يأبه بالحدود القومية. ومن أجل استيعاب أسباب وأساليب هذه التطورات، علينا التوقف قليلاً لقراءة عدد من الأطروحات والأفكار التي يعرضها كتاب "**لماذا يتمرد البشر**". ومن أهم تلك الأفكار التحليل الذي يرد في الفصل الرابع من الكتاب، والذي يتناول الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال والتواصل في إشاعة ونشر الأفكار السياسية. لعلنا نفهم جيداً آليات وميكانيزمات العملية التواصلية، لكن يغيب عنا، ولو جزئياً، كيفية نجاح خبراء التواصل المتمرسين في زرع الحس بالانتماء والإحساس بالهُوية وتحصيل الوعي

بالأهداف المشتركة التي تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي اكتساب القدرة على حشد الأفراد في مناطق مختلفة ومتفرقة في إطار قاعدة موحدة ومؤهلة لتنسيق الفعل السياسي الجماعي. ولعل كتاب سيدني تارو يوفر نقطة بداية جيدة لمثل هذه المقاربة التحليلية.

ولن يفوتني هنا الإشارة إلى بعض الملاحظات حول عقلانية الفعل السياسي. وفي الواقع، تمت كتابة "**لماذا يتمرد البشر**" انطلاقاً من الفرضية السيكولوجية القائمة على فكرة أن العنف السياسي يتولد أصلاً من رحم ردة فعلٍ غير عقلانية إزاء حالة الشعور بالإحباط والكبت. وتم بالفعل بذل مجهود كبير ضمن الفصل السادس من الكتاب بغرض إدماج عناصر تستمد فاعليتها من النموذج التحليلي الذي يستند إلى مبدأ الخيار العقلاني rational-choice analysis، وذلك في محاولة لإيضاح كيف يعمد القادة بشكل خاص إلى استخدام معادلة التكلفة/ العائد والإفادة من حالات الغضب الشعبي من أجل تحقيق أهداف استراتيجية.

وبالرجوع قليلاً إلى الوراء، أعتقد أنه كان من الخطأ إلصاق وصف 'لاعقلاني' بكل من يتفاعل بعنف مع الشعور بالظلم والجور. صحيح أن النتائج التي تنجم عن الأفعال السياسية العنيفة غالباً ما تكون مدمرة أكثر بكثير من كونها بناءة، وغالباً ما تعمل على تأجيج معاناة الذين يخطون خطوة تجاه ممارسة العنف. وفي هذا السياق يمكن اعتبار العمل الذي نشره مارك إيرفين ليتشباخ Mark Irving Lichbach، مكملاً في بعض أطروحاته لما ورد في كتاب "**لماذا يتمرد البشر**"، إذ إن ليتشباخ أشار بوضوح إلى تداخل عناصر الحسابات العقلانية بشكل مكثف ضمن عملية الصراع السياسي في صيغته الكاملة. غير أنني اليوم أنفي أن يكون من الصواب الافتراض مسبقاً بأن السلوك البشري في حالات الصراع إما أن يحمل صفة العقلانية أو صفة اللاعقلانية. وبدلاً من الانحباس داخل هذا الفضاء المفاهيمي الضيق، ينبغي التركيز على ماهية وطبيعة الهُويات والمظالم والأهداف التي تهز همم الشعوب وتدفعهم إلى تجسيد فعلي للعمل السياسي، كما ينبغي إثارة السؤال حول مدى إسهام العمل السياسي أو عدمه وكيفية تفعيل ذلك الإسهام إن هو حدث بالفعل في تحقيق الأهداف التي يرمي إليها.

دَعُونا نُطالعْ هنا الدور الذي تقوم به الحكومات في مواجهتها وتعاملها مع حالات الصراع. إن كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" يشير في فصله الخامس إلى أن شرعية الحكومات تمثل واحداً من أهم المحددات التي تقرر ما إذا كان غضب الشعب موجهاً بالأساس ضد السلطة أو أنه يختار قنوات تصب في قوالب تعبيرية من نوع آخر. وقد أجريت فعلاً بعض الدراسات للبحث والتأكد من صحة هذا الطرح، وقد أبانت نتائج البحث أن الحكومات التي تتمتع بشرعية شعبية نادراً ما تكون هدفاً لحركات التمرد. إلاّ أن نموذجنا التحليلي يميل في بعض جوانبه إلى تبسيط الواقع من خلال نهج يسير بمنطق خطي linear ويقوم على فكرة تفيد في جوهرها بأن الشعوب تتمرد والحكومات ترد على التمرد، وهو الأمر الذي يحمل في باطنه اتهاماً مضمراً ضد المتمردين بوصفهم يمثلون المشكلة من جهة، وتمجيداً مستتراً للحكومات بوصفها تمثل الحل من جهة أخرى. غير أنه وبقراءة متأنية لمقومات هذا النموذج التحليلي، ندرك أن للحكومات يداً متورطة فيْ خلق شروط الصراع على كل مستوى من مستوياته وفي كل فقرة من فقرات النموذج.

ولا مراء في أن انعدام العدالة الاجتماعية، وهي حالة تفرضها عادة الحكومات، تمثل أحد أقوى مصادر الشعور بالظلم، كما أن السياسات القمعية تصعّد من حدة الغضب والمقاومة، إضافة إلي أن تقييد أو منع حق ممارسة التعبير السياسي وحق التظاهر في أشكالهما المعتادة والتقليدية يُجبر النشطاء السياسيين على التزام وانتهاج العمل السري، كما أنه يفرخ الإرهاب والمقاومة الثورية. وهكذا نجد أنفسنا أمام سلسلة ضخمة من التساؤلات يتحاشى كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" محاولة الإجابة عنها.

ما هي الأسباب التي تدفع ببعض الحكومات إلى انتهاج وتطبيق سياسات قمعية تساهم في إعادة إنتاج شروط اندلاع حركات التمرد في المستقبل، فيما تعتمد حكومات أخرى على سياسات تتسم بالمرونة والسماح ببعض التنازلات التي تساهم في تأمين أجواءٍ من السلم الاجتماعي؟

ليس هناك من شرح خاص أو تحليل دقيق نقدمه لفهم أسباب وأساليب تعامل الحكومات مع العمل السياسي الشعبي أو السياسات المتبعة من قبل تلك الحكومات للنظر في التظلمات التي قد تولد العمل السياسي من النوع العنيف، إلاّ أنني أستعرض أدناه بعض الاقتراحات بخصوص ذلك.

يمكن القول إن نظام الحكم الديمقراطي يتفوق على ما سواه من أنظمة الحكم، ويرجع ذلك أساساً إلى إدراك القيادات السياسية لأهمية الاستحقاقات الانتخابية، وبالتالي يكون القادة على استعداد أكبر لتقديم تنازلات والسعي إلى إيجاد حلول ترضي القيادة والشعب. ومع ذلك فإن العالم اليوم يشهد أنظمة ديمقراطية يطبع سياساتِها سلوكٌ قمعي إزاء الأقليات، في حين تتجه بعض الأنظمة الأوتوقراطية إلى تنفيذ برامج للإصلاح الاجتماعي على المدى البعيد. وبهذا المعنى، وأمام هذا الواقع، لا يسعنا إلا التأكيد على أن الممارسة الديمقراطية ليست وحدها وفي حد ذاتها رهاناً كافياً. ولا شك في أن المعتقدات والايديولوجيات التي يؤمن بها القادة السياسيون تنطوي على القدر نفسه من الأهمية. فالبعض منهم يلتزم التزاماً جوهرياً بحماية حقوق ورفاهية جميع المواطنين، فيما يلتزم البعض الآخر التزاماً تاماً بتحقيق أهداف ايديولوجية مثل القومية الراديكالية أو التصفية الدينية. وعادة ما يتم رفع شعار مثل هذه الايديولوجيات الإقصائية من أجل تسويغ الممارسات التمييزية والقمعية، وفي أسوأ الحالات، التصفية الجسدية للأقليات، كما أوضحت ذلك الكاتبة باربارا هارف Barbara Harff في تحليلها للدوافع التي تقف وراء حالات الإبادة والقتل الجماعي.

وينبغي الإشارة إلى أن جميع القادة السياسيين، وفي أي نظام سياسي يعملون ضمنه ومن خلاله، يمتلكون غريزة حادة للبقاء والاستمرار. وفي حال لاحت في الأفق تهديدات خطيرة ومتكررة من شأنها تهديد أمنهم الشخصي أو أمن شعوبهم، فإنه من المرجح أن يلجأوا إلى استخدام كل السبل من أجل القضاء على تلك التهديدات.

يبقى أن أقول، إن الحكومات مثلها مثل الحركات السياسية أصبحت اليوم وعلى نحو مطرد عرضة للتأثيرات وقوى التأثير الدولية. ولعل أحد الجوانب المشرقة

المصاحبة للعولمة يتجلى في اعتماد عدد من الحكومات على التجارة العالمية وعلى عمليات الاستثمار والدعم السياسي الخارجي. وفي ظل هذا الواقع الجديد، تواجه الحكومات المزيد من الضغوط السياسية من قبل قوى تنادي باحترام حقوق الإنسان، وتبني اسراتيجيات الإصلاح عوضاً عن سياسات القمع في إطار احتواء حركات التعبير الشعبي عن حالات الاستياء، وانفتاح النظم السياسية على الترحيب بالمشاركة الشعبية وتقاسم السلطات. وأي إحجام عن هذا التوجه أو إخفاق في تحقيق هذه المطالب يفتح بالضرورة الباب على مصراعيه أمام الانتقادات الدولية والضغوط الدبلوماسية وتراجع حجم المبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات الأجنبية. وفي حال تسجيل خروقات صارخة لتلك المبادئ، تتعرض الحكومات للتدخل الدولي المباشر.

يستمر كتاب "**لماذا يتمرد البشر**" في تبوؤ مكانة بارزة ضمن الأدبيات الكلاسيكية السياسية، حيث إن هذا المؤلَّف عبَّد الطريق أمام صياغة منهج منظم قائم على محورية الشعوب في فهم الأسباب التي تحيط وتقود حركات الاحتجاج والتمرد السياسي. إن الكتاب ذاته، وما تم إنتاجه من قراءات نقدية له خلال السنوات الثلاثين الماضية، يثير سلسلة من الأسئلة الإضافية.

وأود توجيه وتشجيع القارئ العربي على التمسك بالإرشادات التالية كلما حاول أو سعى إلى فهم ومواجهة حالات الاستياء الشعبي:

- ضرورة محاولة البحث منذ البداية في ماهية الهُويات والمظالم الجماعية التي تقاسيها الشرائح التي تعاني من الحرمان، بما في ذلك الفقراء والمنتمون إلى الأقليات الإثنية والقومية والدينية.
- ضرورة محاولة فهم مصادر الإحساس بالظلم عند الأفراد من خلال البحث في أوضاعهم وكيف تتم معاملتهم من قبل الحكومة وأي جماعات أخرى، مع محاولة الإصغاء إلى ما تقوله الجماعات المستاءة دون الاقتصار فقط على ما يقوله الآخرون عنها.

- ضرورة محاولة الإجابة عن السؤال الذي يدور حول العوامل التي تجعل الأفراد الذين يحملون هُويات جماعية لكنهم يفتقرون إلى وسائل العيش الكريم أكثر عرضة لاعتناق أنواع مختلفة من الايديولوجيات التي تشجع وتبرر اللجوء إلى الاحتجاج والتمرد.
- ضرورة محاولة تحليل الدوافع والاستراتيجيات التي يتبناها القادة السياسيون الذين يرمون إلى تشكيل حركات سياسية في أوساط الجماعات الشعبية الغاضبة والمستاءة من الأوضاع القائمة.
- ضرورة إجراء دراسة للدوافع والاستراتيجيات التي تقف وراء سياسة الحكومات في تعاملها مع الجماعات التي تعاني من الحرمان. وهل تسمح الحكومات بإدماج تلك الجماعات في المسيرة السياسية؟ وهل تساهم سياسات الحكومات في تفاقم أو في التخفيف من إمكانية تفجر صراعات مدمرة.
- ضرورة محاولة البحث في العوامل الدولية – مثل الحركات العابرة للأوطان، والايديولوجيات، والنماذج التي تمثل الحركات السياسية الناجحة- التي تؤثر في طبيعة وحجم المطالب الجماعية الشعبية، وفي القدرة على الاحتشاد، وفي الخيارات المتاحة من بين الاستراتيجيات المختلفة التي تؤطر الحركات السياسية.
- ضرورة تحليل طبيعة وأهداف الضغوط الدولية والقيود التي تؤثر في طرائق معالجة الحكومات للحركات السياسية.
- ضرورة أخذ كيفية وحجم تأثير النشاط السياسي وردود الفعل الحكومية على الجماعات التي تنتهج الاحتجاج والتمرد بعين الاعتبار، وما مدى الخسارة أو الربح الذي تحققه الجماعة السياسية، وهل تساهم السياسات الحكومية في إعادة النظام العام أو أنها على النقيض من ذلك تساهم في إثارة المزيد من المقاومة الشعبية؟

إن معظم الباحثين والمهتمين بظاهرة الصراع السياسي المدرجة أسماؤهم ضمن هذه المقدمة، بمن فيهم المؤلف نفسه، حاولوا التقيد بمبدأ الموضوعية في تحليلاتهم. ويجب ألاّ يغيب عن ذهنك أن الهدف النهائي الذي يصبو إلى تحقيقه هذا النوع من التحليلات لظاهرة الصراع السياسي، والقاعدة التي ينبني عليها، هو المساهمة في تعميق فهمنا جميعاً – سواء كنا نشطاء سياسيين أو صانعي سياسات أو باحثين سياسيين– للسبل التي من شأنها بناء مجتمعات تقوم على قيَم العدل والسلم.

التاريخ: نوفمبر ٢٠٠٣

تيد روبرت غير
أستاذ جامعي بارز
مؤسس ومدير "مشروع الأقليات المعرضة للأخطار"
مركز التنمية الدولية وإدارة الصراعات (CICDM) – جامعة ميريلاند
www.minoritiesatrisk.com

المراجع والكتب

Gurr, Ted Robert. *Peoples versus States: Minorities at Risk in the New Century.* Washington, DC: United States Institute of Peace, 2000.

Harff, Barbara. "No Lessons Learned from the Holocaust? Assessing Risks of Genocide and Political Mass Murder since 1955." *American Political Science Review,* vol. 97 (February 2003), pp. 56-73.

Lichbach, Mark Irving. *The Rebel's Dilemma.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1995.

Skocpol, Theda. *Social Revolutions in the Modern World.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1994.

Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, 2nd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998.

Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution.* Reading, MA: Addison-Wesley, 1978.

١ - تفسيرات العنف السياسي

Explanation of Political Violence

إنّ العنف... موضوع شغل تفكير الإنسان أكثر من أي موضوع آخر، ما عدا موضوعي الله والحب.

أناتول رابورت

معارك وألعاب ومناظرات

كثيراً ما أثارت مؤسّسات الحكّام وأشخاصهم وسياساتهم الغضب الذي يتّسم بالعنف من جانب رعاياهم عبر تاريخ الحياة السياسية المنظمة. يدلّ استعراض لتاريخ الدول والإمبراطوريات الأوروبية، عبر أربعة وعشرين قرناً، على أنّ كل أربع سنوات سلام فقط كانت تقابلها سنة من الاضطرابات العنيفة[١]. وما سجل الأمم الحديثة بأفضل من ذلك: فبين ١٩٦١ و١٩٦٨ حدث شكل من أشكال الصراع الأهلي العنيف في ١١٤ من الأمم والمستعمرات الكبرى[٢]. ولا ينجم عن أكثرية أعمال العنف الجماعي سوى آثار زهيدة على الحياة السياسية، لكنّ بعضها أوقع دماراً كبيراً في الحياة البشرية، وأدّى إلى إضعاف شديد في المؤسّسات السياسية.

لقد كانت عشرة من أخطر الصّراعات المدمّرة للحياة في العالم التي حدثت في السنوات الـ ١٦٠ المنصرمة حروباً أهلية وحركات تمرد(٣)؛ ومنذ ١٩٤٥ كانت

---

(١)Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol. III: Fluctuations of Social Relationships, War and Revolutions (New York: American Book Co., 1937), 409-475

تمت دراسة اثني عشر بلداً وإمبراطورية عبر الفترة من ٥٠٠ قبل الميلاد إلى غاية ١٩٢٥ بعد الميلاد, من دون أن تشمل الدراسة أياً منها كامل المدة. ولم يتمّ تسجيل سوى الاضطرابات "الهامة", أي تلك التي توردها كتب التاريخ المعروفة.

(٢) استناداً, جزئياً, إلى بيانات تتعلّق بـ ١١٤ دولة أوردها تيد روبرت غور, في

"A Comparative Study of Civil Strife," Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969).

(٣) استناداً إلى البيانات التي جمعها لويس ريتشاردسون في:

المحاولات التي اتسمت بالعنف، والرامية إلى الإطاحة بالحكومات شائعة أكثر من الانتخابات الوطنية. ولكنّ الجانب الموازن الآخر لهذا السجل القائم هو أنّ العنف السياسي أدّى في بعض الأحيان إلى إيجاد مجتمعات سياسية جديدة أفضل من التي سبقتها. فالنتائج التي أسفرت عنها الثورات الأمريكية والتركية والمكسيكية والروسية تشهد، بطرق مختلفة، على المزايا الخيّرة للعنف في بعض الأحيان.

في هذه الدراسة يشير العنف السياسيّ داخل مجتمع سياسي إلى جميع الهجمات الجماعية الموجّهة ضدّ النظام السياسي وأطرافه الفاعلة، بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة فضلاً عن تلك الموجودة في الحكم ـ أو سياساتها.

ويمثّل هذا المفهوم مجموعة من الأحداث، التي تشترك في كون العنف الفعلي أو التهديد به صفة مشتركة بينها، لكنّ التفسير لا يقتصر على تلك الخاصة. فالمفهوم يتضمن الثورة التي تعرّف عادة بوصفها تغييراً سياسياً اجتماعياً أساسياً يتمّ تحقيقه بواسطة العنف. ويتضمن أيضاً حروب العصابات والانقلابات وحالات التمرد والشغب. ويدخل العنف السياسي أيضاً ضمن نطاق مفهوم "القوة"، واستخدام العنف أو التهديد باستخدامه من قبل أي طرف أو مؤسسة لتحقيق أغراض داخل النظام السياسي أو خارجه. ولا يستند هذا التعريف إلى حكم مسبق مفاده أنّ العنف السياسيّ أمر غير مستصوب. فكما هو الحال في عمليات استخدام العنف بوصفه عنفاً من قبل الدولة؛ فإنّ

Statistics of Deadly Quarrels (Pittsburgh: The Boxwood Press, 1960), 32-43,

وقد أضيفت إليها هنا أحداث ما بعد ١٩٤٨. وقد تمثلت الصّراعات الأكثر تدميراً للحياة بالحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن بين الأحد عشر الباقية فقد كانت كلها, باستثناء واحدة, حروباً داخلية بالدرجة الأولى ونجم عنها جميعاً أكثر من ٣٠٠٠٠٠ من الوفيات في كل منها: تمرد تاي بينغ, ١٨٥١–٦٤؛ الحرب الأهلية الأمريكية؛ الحرب العظمى في لابلاتا, ١٨٦٥–٧٠؛ الحرب الأهلية بعد الثورة في روسيا, ١٩١٨–٢٠؛ الحرب الأهلية الصينية الأولى والثانية, ١٩٢٧–٣٦, و١٩٤٥–٤٩؛ الحرب الأهلية الإسبانية؛ حركات الشغب في الهند وباكستان, ١٩٤٦–٤٨؛ حرب فيتنام, ١٩٦١– حتّى الآن؛ الحرب الداخلية بين الشيوعيين الاندونيسيين وخصومهم, ١٩٦٤–١٩٦٦ (أرقام الضحايا غير مؤكدة)؛ الحرب الأهلية النيجيرية, ١٩٦٧___ .

بعض أعمال العنف المحددة يمكن أن تنطوي على الخير أو الشر أو قد تكون حيادية حسب وجهة نظر الطرف المراقب.

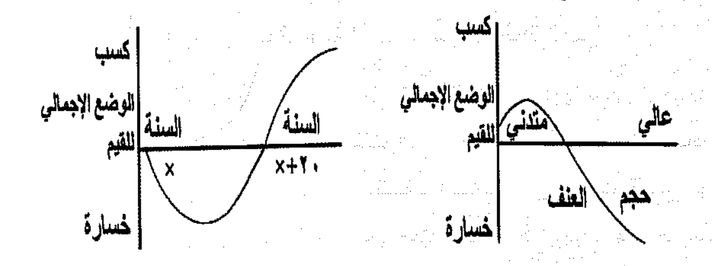
وقد يثمّن المشاركون في العنف السياسي العنف باعتباره وسيلة للتعبير عن المطالب السياسية أو لمعارضة سياسات غير مستصوبة، كما أنّ العنف المحدود قد يكون مفيداً للحكام ولنظام سياسي بصفة عامة، ولا سيّما بصفته تعبيراً عن انحراف اجتماعي حين تكون الوسائل الأخرى للتعبير عن الطلبات غير كافية. هذه الدراسة تعلّق إصدار الأحكام الأخلاقية وذلك لتفادي فرض النتائج التي تتوصل إليها. إلا أن الأمر لا يحتاج إلى حكم أخلاقي في ملاحظة أنّ العنف الشديد شيء مدمّر، كلّما ازداد نطاقه قلّت نجاعة تحقيق نظام سياسي لوظائفه الأخرى. فالعنف، بصفة عامة، يفني البشر والسلع، ونادراً ما يعزّزهم(٤).

وعلى الرغم من تكرار العنف السياسي وتأثيره الاجتماعي، فأنّه لا يمثّل الآن فئة تقليدية للتحليل الاجتماعي. ومع ذلك فإنّ بعض الخصائص المشتركة للعنف السياسي تدعو إلى الاهتمام بها أكثر من المفاهيم الأكثر عمومية أو الأكثر تحديداً.

من الناحية النظرية، نجد أن جميع تلك الأعمال تشكّل تهديداً للنظام السياسي من ناحيتين: فهي تتحدى احتكار القوّة الذي يعزى إلى الدولة في النظرية السياسية، ومن المحتمل ـــ من منطلق وظيفي ـــ أن تتعارض مع العمليات السياسية الطبيعية وتدمرها،

(٤)من المحتمل أن يؤدي العنف السياسي إلى زيادة مجموع ما يشعر به أفراد المجتمع من ارتياح. وهذا يمكن أن ينطبق على العنف وآثاره المباشرة التي تلقى ترحيباً ويتم إضفاء القيم عليها أكثر من الموارد المادية والبشرية التي تستهلكها, أو إذا كان العنف يخدم وظيفة تنظيمية يقرها الشعب, كما كان عليه الحال في حركات الأمن الأهلية الأمريكية. وتظهر في الشكل (أ) علاقة افتراضية لهذا النوع بشكل تخطيطي. ومن المحتمل أن يدمر العنف الشديد أكثر مما يبني, على المدى القصير على الأقل. على أنه حين يؤخذ البعد الزمني بالحساب فإننا نجد أنه مع أن العنف السياسي الشديد يدمر الكثير في المدى القصير إلا أنه قد تكون له آثار تعويضية في المدى الطويل, إما بأن يحفز الحكام إلى زيادة المنتجات أو إلى إعادة تنظيم المجتمع بحيث تتم زيادة حالات الرضا زيادة كبيرة. هذا النوع من العلاقة يظهر في الشكل (ب).

إذا كانت شديدة. تقوم المبررات التجريبية (empirical) لاختيار العنف السياسي بوصفه مجالاً عالمياً واسعاً للتحليل على أساس الأدلة الإحصائية التي تدل على أنّ العنف السياسي يتضمن أحداثاً تختلف عن الخصائص الأخرى للأمم التي يمكن قياسها، وهي متجانسة بما يكفي لتبرير تحليل خصائصها وأسبابها المشتركة. على سبيل المثال، يغلب على البلدان التي تعاني من العنف السياسي واسع النطاق من نوع ما ـــ سواء كان على شكل عمليات الشغب أو الإرهاب أو الانقلاب أو حرب العصابات ـــ أن تتعرض



الشكل (أ) ـــ الآثار الافتراضية للعنف على توفير الارتياح في مجتمع يثمّن فيه العنف في الوقت س.

الشكل (ب) ـــ الآثار الافتراضية للعنف الشديد على توفير الارتياح في مجتمع يؤدي فيه العنف إلى الإصلاح, مع الزمن.

أنواع أخرى من العنف السياسي، لكنها ليست أكثر أو أقل احتمالاً لأن تنخرط في صراع خارجي(٥).

إنّ الخصائص والعمليات التي تميّز الشغب عن الثورة شيّقة من حيث الجوهر والنظرية، وسيتمّ فحصها في هذه الدراسة مطولاً، لكنها تبدو، على صعيد تحليلي عام، اختلافات في الدرجة وليست اختلافات نوعية(٦). وممّا يشجّع أيضاً البحث عن أسباب وعمليات عامة تتصل بالعنف السياسي تلاقي دراسات الحالة والدراسات المقارنة والنظرية قريبة العهد. وتتمثل إحدى الخصائص اللافتة للنظر لهذه الدراسات بتشابه الكثير من العوامل السببية والمقولات التي تحددها، سواء كانت تتعلّق بالثورة، أو الشغب في المناطق الحضرية (المدينية)، أو بأشكال أخرى من العنف السياسي.

ويوحي هذا التشابه بأن بعض النتائج التي تمّ التوصل إليها يمكن تركيبها في توليفة من مجموعة أكثر نجاعة من التعميمات التي يمكن اختبارها. وبصرف النظر عن مدى ما تبدو عليه الآفاق الجيدة لتحليل عام للعنف السياسي، فإنّ البحث الذي جرى بشأنه كان غير متساوق، من حيث المادة ومن حيث المقاربة المنهجية، على حدّ سواء.

---

(٥)Rudolph Rummel, "Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations," *General Systems Yearbook*, VIII (1963), 1-50; and Raymond Tanter, "Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations, 1958-1960", *Journal of Conflict Resolution*, x (March 1966), 41-64.

ثمّة علاقات هامة من الناحية الإحصائية بين بعض أشكال الصراع الداخلي والخارجي، لكنها علاقات ضعيفة نسبياً. للاطلاع على أن دلائل تحليل العوامل التي تبين أن أنواع العنف السياسي مستقلة عن أكثرية خصائص الأمم التي يُمكن قياسها، انظر:

Rudolph Rummel, "Dimensionality of Nations Project; Orthogonally Rotated Factor Tables for 236 Variables," Department of Political Science, Yale University (New Haven, July 1964), mimeographed.

(٦) يبين بيلينغتون، على سبيل المثال، أن الثورة الروسية تضمنت "عصياناً" من الأسفل ــ هو في الواقع عمليات شغب وعصيان ــ تلاها انقلاب وحرب أهلية طويلة الأمد.

James H. Billington, "Six Views of the Russian Revolution", *World Politics*, XVIII (April 1966), 452ff.

وتوجد أبحاث تاريخية أوروبية عديدة بشأن أجزاء من الموضوع، لا سيّما عمليات تمرد الفلاحين التي جرت في القرن الثاني عشر، وحتّى القرن التاسع عشر، والثورات الكبيرة في إنجلترا وفرنسا وروسيا.

وقد قدّم بحّاثة أمريكيون وأوروبيون ـ معظمهم مؤرخون أيضاً ـ في السنوات قريبة العهد، أدبيات متواضعة تتعلّق بدراسة الحالات. وقد كتب علماء السياسة الأمريكيون فيضاً صغيراً من الأبحاث بشأن أسباب الحرب التخريبية والوقاية منها، والتي يبدو أنّه لم يكن لمعظمها أثر أكاديمي ولا أثر على السياسات، وتبدو حالات غياب الاهتمام بالغة الوضوح بالمقارنة. فمن بين جميع الرعاع المشاغبين الذين ارتفعت أصواتهم وشغبهم في شوارع التاريخ، لم يسترع الكثير من اهتمام البحّاثة سوى الحشود الثورية في أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومشاغبي الفيتو في أمريكا القرن العشرين(٧).

لا توجد سوى دراسات حالة قليلة بشأن العنف السياسي في العالم غير الغربي، وأقلّ من ذلك ممّا يتصل بالدراسات المقارنة المنهجية أو المحاولات المتعلقة بالنظرية التجريبية (empirical theory).

ولا يتجاوز عدد الدراسات التجريبية (experimental studies) التي تتناول الآليات النفسية ـ الاجتماعية للعنف السياسي أصابع اليد(٨).

---

(٧) يمثل: George Rude, The Crowd in History: A Study of Popular Disturbances in France and England, 1730-1848 (New York: Wiley, 1964).
دراسة مسحية مفيدة للمعلومات الراهنة عن الاضطراب الريفي والحضري في أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويمثل: Louis H. Masotti and Don R. Bowen, eds., *Riots and Rebellion: Civil Violence in the Urban Community* (Beverly Hills: Sage, 1968).

(٨) تتضمّن الدراسات التي تستخدم مختلف التقنيات التجريبية:
Norman Polansky, Ronald Lippitt, and Fritz Redl, "An Investigation of Behavioral Contagion in Groups," *Human Relations, III* (No. 3; 1950, 319-348); G. E. Swanson, "A Preliminary Laboratory Study of the Acting Crowd", *Amercian Sociological Review XVIII* (October 1953), 522-533; Norman C. Meier, G. H. Mennenga, and H. J. Stoltz, "An

ومن بين علماء الدراسات الاجتماعية كان المؤرخون أكثرهم نشاطاً؛ فعلماء السياسة والأمريكيون قد أهملوا الموضوع حتّى الفترة قريبة العهد(٩). ومن أصل ٢٨٢٨ مقالة ظهرت في المجلة النقدية American Political Science Review منذ تأسيسها في ١٩٠٦ وحتّى ١٩٦٨، يبدو من عناوينها أن ٢٩ منها كانت تهتم بالفوضى السياسية أو العنف السياسي. ثم إن ١٢ من أصل الـ ٢٩ تهتم بشكل محدد بالثورة، وقد ظهرت ١٥ منها بعد ١٩٦١(١٠). من الممكن التوقع بأن يكون لدى علماء السياسة اهتمام بالعنف السياسي أكثر من غيرهم. إن القسر السلطوي في خدمة الدولة هو مفهوم أساسي في النظرية السياسية، ويمثّل قضية يدور حولها نزاع متواصل(١١).

Experimental Approach to the Study of Mob Behavior", *Journal of Abnormal and Social Psychology*, XXXVI (October 1941), 506-524; Kurt Lewin, Ronald Lippitt, and Ralph K. White "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created Social Climates", *Journal of Social Psychology*, X (May 1939), 271-299; and David Schwartz, "Political Alienation: A Preliminary Experiment on the Psychology of Revolution's First Stage", Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, 1967.

وثمّة العديد من الدراسات التجريبية ذات الصلة بالعُنف الجماعي والتي تتناول بشكل محدد العوامل النفسية ــ الاجتماعية التي تسهّل العنف.

(٩) يُمكن إرجاع بزوغ العمل النظري والتجريبي المنهجي المتعلق بالعُنف السياسي والذي قام به علماء السياسة إلى نشر ثلاث مقالات ظهرت في ١٩٦٢ و١٩٦٣, وهما:

James C. Davies, "Toward a Theory of Revolution", *American Sociological Review*, XXVII (February 1962), 5-19; Harry Eckstein, "Internal War: The Problem of Anticipation", in Ithiel de Sola Pool et al., *Social Research and National Security: A Report Prepared by the Research Group in Psychology and the Social Sciences* (Washington, D. C.: Smithsonian Institution, March 5, 1963), published in revised form as "On the Etiology of Internal Wars", *History and Theory*, IV (No. 2, 1965), 133-163. and Rummel, "Dimensions of Conflict Behavior".

(١٠) ومن جهة أخرى مخالفة, فإن ١١١ من المقالات تتناول بشكل محدد بريطانيا العظمى, ونحو ١٤٠ تتناول كونجرس الولايات المتحدة, ونحو ٢٥٠ تتناول الدساتير أو القضايا الدستورية. والذي سهل القيام بهذه الإحصائيات هو استخدام فهرس الكلمات الأساسية في السياق لعناوين المقالات في:

Kenneth Janda, ed., Cumulative Index to the American Political Science Review: Volumes 1-57: 1906-1963 (Evaston: Northwestern University Press, 1964).

(١١) ويرد تحليل مفيد للمفاهيم البديلة للعُنف السلطوي في:

E.V. Water, "Power and Violence", *American Political Science Review*, LVIII (June 1964), 350-360.

وقد وصف البعض الخاصة المميزة للدولة بأنّها احتكار للقسر المادي. فعلى سبيل المثال، كتب ماكس ويبر Max Weber يقول: "يسند حقّ ممارسة العنف إلى جميع التجمعات أو الأفراد فقط بالمدى التي تسمح به الدولة؛ ويفترض أنّه المصدر الحصري لـ "حق" استخدام العنف"(١٢). وقد شعر توماس هوبز بالجزع جرّاء الفوضى الوحشية للبشر الذين يعيشون خارج انضباط الدول، ورأى أن سيطرة الملوك على القسر هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة والوضع الاجتماعي(١٣).

ويرى شاتسشنايدر Schattschneider أن الصراع، الذي من المفترض أن ينطوي على العنف، هو المفهوم المركزي للعلوم السياسية(١٤). ويشدّد نيبيرغ Nieberg على الوظائف الإيجابية للعنف غير السلطوي والتهديد باستخدامه بوصفه أداة لتحقيق التغيير الاجتماعي(١٥). فيبدو ظهور العنف الجماعي غير السلطوي، من أي من هذه المنظورات، بأنّه يطرح سؤالين أساسيين على العلوم السياسية: ما هو الأصل الذي ينحدر منه وبأي العمليات، وكيف يؤثّر في النظام السياسي والاجتماعي؟

ويرد استعراض لجذور ووظائف وأشكال العنف المشروع وغير المشروع داخل الدول وفيما بينها في الفصل الثامن من:

"Civil Conflict and War", Alfred de Grazia, *Politics and Government, Vol. 1: Political Behavior*, rev. edn. (New York: Collier, 1952, 1962), 265-301.

(١٢)Max Weber, "Politik als Beruf", *Gesammelte Politische Schriften* (Tubingen: J. C. B. Mohr, 1958), 494, translated in E.V. Walter, 359.

(١٣)Thomas Hobbes, *Leviatham* (Oxford: Basil Bla ckwell, 1946).

(١٤)E.E. Schattschmeider, "Intensity, Visibility, and Direction and Scope," *American Political Science Review*, L1 (December 1957), 933-442.

(١٥)H. L. Nieburg, "The Threat of Violence and Social Change," *American Political Science Review*, LV1 (December 1962), 865-873, and *Political Violence: The Behavioral Process* (New York: St. Martin's Press, 1969).

ما الذي يتعين تفسيره؟ What is to be Explained?

تقدّم هذه الدراسة بعض الإجابات العامة عن ثلاثة أسئلة أساسية بشأن استعدادنا لكي نقوم من حين إلى آخر بالتخريب العنيف للنظام الذي نعمل جاهدين على المحافظة عليه: ما هي الجذور النفسية والاجتماعية للدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي؟ وما الذي يحدد المدى الذي يتمّ فيه تركيز تلك الدوافع الكامنة على النظام السياسي؟ وما هي الظروف الاجتماعية التي تؤثّر في حجم العنف وشكله، وبالتالي في عواقبه؟

تقوم هذه الدراسة بتحليل أربعة أشياء أساسية، اثنان منها هما متحولان طارئان: الدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي، والدوافع الكامنة وراء العنف السياسي. إنّ الدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي هي، افتراضياً، مرتبطة بمدى عمق السخط المشترك الذي يشعر به أفراد مجتمع ما؛ والدوافع الكامنة وراء العنف السياسي مرتبطة بمدى ما يلقى من اللوم على النظام السياسي والقائمين عليه. أمّا الشيئان الآخران الباقيان للتحليل فهما متحولان تابعان: حجم العنف السياسي وأشكال العنف السياسي، وستتم مناقشتهما أدناه.

تركّز النظريات التي تتعلّق بالثورة على العلاقة بين مجموعة معينة من الظروف السابقة للثورة وبين حدوث الثورة. غير أنّ العنف السياسي ظاهرة واسعة الانتشار، كما تمّ التنويه بذلك أعلاه: فقلة هي المجتمعات المعاصرة أو التاريخية التي خلت منها مدة طويلة من الزمن. وقد يكون من المفيد للتحليل الجزئي (Microanalysis) تحديد ما إذا كان العنف السياسي محتمل الوقوع في مجتمع ما في نقطة زمنية معينة.

أمّا بالنسبة للتحليل الكلي (Macroanalysis)، فإنّ الأسئلة الأكثر أهمية هي محدّدات مدى العنف والأشكال التي يتجلّى فيها. فإذا كان الاهتمام ينصبّ على آثار العنف السياسي على النظام السياسي، فإنّ لمسألتي حجمه ونوعه صلة كبيرة. وإذا كان الاهتمام منصباً من منطلق أخلاقي على العنف السياسي، فعندئذ يكاد يكون من المؤكّد أن

يتوجه الاهتمام إلى تقييم تكاليفه البشرية والمادية، وبالتالي محدّدات حجمه. وقد استعملت مختلف مقاييس المدى النسبي للعنف السياسي في الدراسات المقارنة قريبة العهد. فقد جمع سوروكين Sorokin بين مقاييس نسبة الأمة المتأثرة بالعنف (المجال الاجتماعي)، ونسبة السكان المنخرطين على نحو فاعل نشط، ومدة استمرار آثار العنف وعمقها وشدتها في تقييم حجم الاضطرابات الداخلية.

ويستخدم تيللي Tilly ورول Rule مقياس عدد الأيام، والرجال الذين يشاركون في العنف (man-days of participation)، واستخدم رومل Rommel وتانتر Tanter إحصاءات أعداد الأحداث. وقد استحدث الزوجان Feierabends إجراء متدرجاً يأخذ بالحسبان عدد الأحداث والأحكام المسبقة *a priori*، على السواء، بشأن شدّة الأحداث من مختلف الأنواع(١٦). وقد استخدم بعض البحّاثة حساب التفاضل والتكامل المروّع لعدد الوفيات الناجمة عن العنف(١٧). وتقدّم العلاقة المفترضة بين الحرمان الظاهر ومفهوم الإحباط في نظرية الإحباط ـــ الغضب ـــ العدوان، التي ستتمّ مناقشتها في الفصل الثاني، الأساس المنطقي لتعريف أعم لحجم العنف، وتحديداً أكثر دقة لما ينطوي عليه.

إنّ المقولة الأساسية المتعلقة بالإحباط ـــ العدوان هي أنّه كلّما ازداد الإحباط، ازداد مقدار العدوان ضدّ مصدر الإحباط. وهذه الفرضيّة تقدم الأساس الذي يفضي إلى

---

(١٦)Sorokin, op. cit.; Charles Tilly and James Rule, *Measuring Political Upheaval* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 19, 1965); Rummel, "Dimensions of Conflict Behavior..."; Raymond Tanter, "Dimensions of Conflict Behavior Within Nations, 1955-60: Turmoil and Internal War, "*Peace Research Societies Papers*, III (1965), 159-164; and Ivo K. and Rosalind L. Feierabend, "Aggressive Behaviors Withing Polities, 1948-1962; A Cross National Study", *Journal of Conflict Resolution*, x (September 1966), 249-271.

(١٧) من بينهم ريتشاردسون Richardson, لا سيّما الفصل الثاني والرابع؛ و Rummel, "dimensions of Conflict Behavior وتانتر Tanter و؛Bruce M. Russett, "Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics", *World Politics*, XVI (April 1964), 442-454.

مقولة أولية بشأن العنف السياسي: كلّما ازدادت شدّة الحرمان، ازداد حجم العنف. (ثمّة عوامل إدراكية حسية وتحريضية أخرى أيضاً ذات صلة بالعنف السياسي، لكنّ يمكن للعديد منها أن ينضوي ضمن مفهوم الحرمان، كما ورد في الفصل الثاني). يمكن للإحباط الشديد أن يدفع الناس إلى القيام أمّا بهجمات شديدة قصيرة الأمد أو بهجمات أطول أمداً وأقل شدّة ضدّ الجهات التي تتسبب بإحباطهم. قد يكون تحديد التكتيك الذي يتمّ اختياره ناجماً عن الكسب المتوقع والفرصة والخوف من العقاب، وهي أمور يتمّ تحديدها، في العنف السياسي، استناداً إلى الظروف. لذا فإنّ شدّة الحرمان تؤثر في كل من شدّة العنف، أي مدى الضرر البشري والمادي الذي يتمّ تكبده، ومدة استمرار هذا الضرر.

وعلاوة على ذلك، من البديهي أن توجد فروق فردية ــ يفترض أنّها موزعة بشكل متوازن ــ في شدّة الإحباط اللازم للتعجيل بالعدوان الصريح. وتوحي توسعة هذا المبدأ ليشمل علاقة الحرمان ــ العنف بأنّ نسبة الناس الذين يشاركون في العنف يجب أن تتفاوت وفقاً للشدة الوسطية للحرمان المدرك. فالحرمان البسيط من شأنه أن يدفع قلة من الناس إلى ممارسة العنف، ومن شأن الحرمان المعتدل أن يدفع بالمزيد من الناس عبر العتبة، في حين أنّه من المحتمل أن يثير الحرمان بالغ الشدة قطاعات كبيرة من جماعة سياسية لتتحرك وتقوم بعمل ما.

توحي هذه الحجّة بأنّ لحجم العنف السياسي ثلاثة متحولات مكوّنة يتعين اتخاذها بالحسبان في التحليل المنهجي: مدى المشاركة ضمن الوحدة السياسية التي هي قيد الدراسة (النطاق)، القدرة التدميرية للإجراء (الشدة)، وطول المدة التي يستمر فيها العنف (الأمد). إنّ عمل سوروكين التجريبي (empirical)، يأخذ في الحسبان جميع النواحي الثلاثة، مثلما هو الحال بالنسبة لعملي(١٨).

---

(١٨)Ted Gurr with Charles Ruttendberg, *The Conditions of Civil Violence: First Tests of a Causal Model* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University,

إنّ شدّة ونطاق الحرمان والحجم النسبيين للعنف السياسي هما متحولان وحيدا الاتجاه. فيمكن، نظرياً وتجريبياً (empirically) تصوّر درجات أو مقادير من كلّ في أي دولة. غير أنّ أشكال العنف هي نعوت لا تشكل بعداً بسيطاً. فقد يتعرض مجتمع ما للشغب لا للثورة، للثورة لا للانقلاب، للانقلاب لا للشغب. لذا فإنّ الفرضيات بشأن أشكال العنف بوصفها متحولات تابعة هي مختلفة بالضرورة عن الفرضيات المتعلقة بالحرمان وحجم العنف. فهذه الفرضيات يتمّ التعبير عنها من حيث الاحتمالات كلّما ازداد (س)، زاد احتمال حدوث (ع) بدلاً من التلازم الحتمي. والسؤال هو كم هو عدد أشكال العنف السياسي الذي يجب تعليله في نظرية عامة. يوحي مبدأ الاقتصاد الذي يجب أن ينطبق على المتحولات التابعة والمستقلة، باستعمال تصنيف يضم عدداً قليلاً من الفئات تكون الأحداث في كل منها عديدة إلى حد ما.

إنّ التصنيفات التقليدية، التي يتوفر منها الكثير، لا تقدم مساعدة تذكر. فبعضها، مثل تصنيفات لاسويل Lasswell وكابلان Kaplan، تقدم تصنيفات للعنف السياسي بصفة عامة(١٩). ويطرح ايكشتاين Eckstein تصنيفاً مركباً يشمل العنف (الشغب) العفوي غير المنظم، والصّراعات بين النخب (الانقلابات)، ونوعين من الثورة وحروب الاستقلال(٢٠). ولعلّ أكثر التصنيفات تعقيداً هي قائمة رومل التي تتضمّن خمسة وعشرين نوعاً من الصراع الأهلي، التي يقدم تحليلها حلاً تجريبياً (empirical) لمشكلة التصنيف المقتصد.

Research Monograph No. 28, 1967); Ted Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review,* LXII (December 1968), 1104-1124.

(١٩)Harold Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 261-268.

وتشمل الأنواع: ثورة القصر والثورة السياسية والثورة الاجتماعية.

(٢٠)"On the Etiology and Internal Wars", 135-136.

وقد تمّ، في تحليل رومل، وفي عدد من الدراسات اللاحقة، جمع بيانات عن مدى حدوث وخصائص مختلف أنواع العنف السياسي وجرت جدولتها حسب البلد وتم إجراء تحليل للعوامل تناول "سجلات البلدان" (عدد عمليات الشغب والاغتيالات والانقلابات وحركات العصيان وحروب العصابات، إلى ما هنالك، في فترة معينة). وبصرف النظر عن التصنيف الذي تمّ استخدامه أو الفترة المرجعية، أو مجموعة البلدان، فقد جاءت النتائج ذاتها من حيث الأساس. فالبعد الذي ينطوي على اضطرابات قوية يتصف بصراع عفوي إلى حدّ كبير مثل أعمال الشغب والمظاهرات.

وهو متميّز جداً، من الناحية الإحصائية والجوهرية، على السواء، عما يمكن تسميته بعدا ثورياً، يتّصف بصراع أكثر تنظيماً وشدة. ولهذا البعد الثوري مكوّنان يظهران في بعض التحليلات كبعدين منفصلين: الحرب الداخلية، التي تتضمّن نموذجياً الحرب الأهلية وحرب العصابات وبعض الانقلابات؛ والتآمر، الذي يتضمن نموذجياً المؤامرات وحركات العصيان ومعظم الانقلابات(٢١). هذه الأنواع ليست متميزة بشكل مطلق. فالتحليلات الواردة في الصفحتين ٤ و٥ تدلّ، على صعيد أعمّ للتحليل، على أنّ العنف السياسي عالم متجانس نسبياً. على أن بعض أنواع العنف، ضمن هذا العالم، تميل إلى أن تحدث مجتمعة، ويميل حدوث بعض الأنواع إلى استبعاد حدوث أنواع أخرى.

إنّ التمييز الرئيسي بين الاضطرابات والثورة يتمثّل بدرجة التنظيم ونقطة تركيز العنف، وهذا التمييز نجده لدى ايكشتاين في تصنيفه المركّب. ويتمثّل فرق رئيسي بين الحرب الداخلية ومكوّنات المؤامرة المتعلقة بالبعد الثوري بفرق في النطاق. فيما يلي التعاريف العامة لأشكال العنف السياسي الثلاثة التي تناولها هذا التحليل:

---

(٢١) يرد تصنيف رومل في:
"Dimensions of Conflict Behavior", 25-26.

وتتمثل مقالتان موجودتان بشأن تحليلات العوامل في:
Rudolph J. Rummel, "A Field Theory of Social Action With Application to Conflict Within Nations", *Yearbook of the Society for General Systems Research,* x (1965), 183-204, and Tanter, "Dimensions of Conflict Behavior".

الاضطرابات: عنف سياسيّ عفوي غير منظم يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويشمل الإضرابات السياسية التي تتسم بالعنف وحركات الشغب والصدامات السياسية وحركات التمرد المحلية.

المؤامرة: عنف سياسيّ شديد التنظيم، يشترك فيه عدد محدود من أفراد الشعب، ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة، والإرهاب على نطاق ضيق، وحروب عصابات على نطاق ضيّق، وانقلابات وحركات العصيان.

الحرب الداخلية: عنف سياسيّ شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويرمي إلى الإطاحة بالنظام الحاكم أو حل الدولة ويقترن بعنف واسع النطاق، بما في ذلك الإرهاب واسع النطاق وحروب العصابات والحروب الأهلية والثورات[٢٢].

والخلاصة هي أنّ هذه الدراسة هي محاولة لتحليل وتطوير فرضيات عامة بشأن ثلاثة جوانب من العنف السياسي: مصادره، حجمه، وأشكاله. وسيتمّ فحص العمليات التي يتمّ بواسطتها نشوء العنف وتطوره وأنواع الظروف والأحداث التي توجه عواقبه كجزء من هذا التحليل. وسيجري هنا فحص موضوعين كثيراً ما تتناولهما بالفحص النظريات المتعلقة بالثورة ولكنّ بشكل عابر، وهما: العوامل المسرّعة المباشرة للعنف والتي يبدو أنّ معظم التعميمات بشأنّها غير ذات قيمة؛ والنتائج في المدى الطويل من مختلف أنواع العنف السياسي، والتي لا يوجد لها سوى النزر اليسير من الأدلة التجريبية (empirical) أو التأمل النظري التفصيلي.

(٢٢) في "On The Ideology of Internal Wars" يطرح إيكشتاين مصطلح "الحرب الداخلية" لكنه عرّفها بشكل أوسع بكثير على أنّها "أي لجوء للعُنف ضمن نظام سياسي بهدف تغيير دستوره أو حكامه أو سياساته"، ١٣٣. غير أنّ هذه العبارة في اللغة العادية تعني درجة من المشاركة في الصراع وتنظيمه لا تميز الأحداث التي صنّفتُها بشكل مستقل ضمن الاضطراب والمؤامرة. وتختلف هذه الفئات الثلاث عن الفئات التي تحمل الاسم نفسه، الواردة في:
Gurr "A Comparative Study of Civil Strife", and Gurr, "A causel Model of Civil Strife".
فقط من حيثُ استبعادها للصراع الذي لا يتّسم بالعُنف وللصراع العنيف بين الجماعات اللاسياسية.

نحو نظرية متكاملة للعنف السياسي

Toward an Integrated Theory of Political Violence

يتضمّن النموذج الأساسي للظروف التي تؤدي إلى العنف السياسي المستخدم في هذه الدراسة متحولاً نفسياً وآخر اجتماعياً، على السواء. وتمتاز المراحل الأولى للتحليل بالتوجه نحو العناصر الفاعلة، بمعنى أنّ العديد من الفرضيات بشأن الدوافع الكامنة وراء العمل الجماعي تتصل بالمعلومات بشأن ديناميات الحوافز البشرية، وفي بعض الحالات تستنتج منها. غير أنّ هذه المقاربة ليست نفسية كلياً أو بالدرجة الأولى، ومن شأن تصنيفها على هذا الأساس أن يكون تفسيراً خاطئاً للحجج والأدلة المطروحة هنا.

إنّ معظم العلاقات والأدلة التي سيتمّ فحصها في مراحل لاحقة من التحليل هي المطروحة أو التي يلاحظ أنّها قائمة بين الظروف المجتمعية والعنف السياسي. وتستخدم المعلومات النفسية للمساعدة على تقديم روابط سببية بين المتحولات المجتمعية والمتحولات التابعة المحددة آنفاً: الدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي والسياسي؛ حجم العنف السياسي؛ واحتمال أن يأخذ العنف السياسي شكل الاضطرابات أو التآمر، أو الحرب الداخلية.

إنّ استخدام الأدلة النفسية بهذه الطريقة يجعل بعض العوامل الاجتماعية المطّردة أوضح وأقرب إلى الفهم، ويساهم في تبسيط النظرية. وفي الوقت نفسه يعدّ تحليل العلاقات المجتمعية شيئاً حاسماً لتحديد مصادر بعض الخصائص النفسية المشتركة لمن يميلون إلى العنف وإلى التعميم بشأن الجوانب العديدة للعنف السياسي التي لا مثيل يوازيها في الديناميات النفسية.

إنّ هدف هذا التحليل، الذي تحقق جزئياً في أفضل الأحوال، قد طرحه اينكيليس Inkeles في سياق مناقشته للبنية الاجتماعية والشخصية الاجتماعية: "إنّ ما تدعو الحاجة إليه... هو التكامل أو التنسيق بين مجموعتين أساسيتين من البيانات ضمن منهج

تفسيري أوسع نطاقاً ــ وليس تقليص أي من نمطي التحليل ليصبح النمط الأكثر أساسية المزعوم للنمط الآخر"(٢٣).

يمكن الآن إيجاز الخطوط الرئيسية للنظرية. إنّ السلسلة السببية الأولى في العنف السياسي تبدأ من نشوء السخط، ثم تسييس ذلك الاستياء، وأخيراً إخراجه إلى حيز التنفيذ الذي يتجلّى بالإجراءات العنيفة ضدّ الأشياء والأطراف الفاعلة السياسية. ويعدّ السخط الناجم عن إدراك الحرمان النسبي الظرف الأساسي المحرّض للمشاركين في العمل الجماعي.

وتتضمّن المفاهيم المترابطة للسخط والحرمان معظم الحالات النفسية الضمنية أو الصريحة في تلك الأفكار النظرية بشأن أسباب العنف مثل الإحباط والاغتراب والقوة المحرّضة وصراعات الأهداف والمقتضيات والتوتر (الواردة في الفصل الثاني). يعرّف الحرمان النسبي بأنّه التناقض المدرك بين توقعات القيم وقدرات القيم لدى الناس. وتتمثل توقعات القيم بسلع الحياة وظروفها التي يعتقد الناس بأنّها حق لهم. أمّا قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يعتقدون أنّهم قادرون على بلوغها أو المحافظة عليها، انطلاقاً من الوسائل الاجتماعية المتاحة لهم.

ومن شأن الظروف المجتمعية التي تزيد المستوى المتوسط للتوقعات أو لشدتها من دون زيادة القدرات أن تزيد من حدّة السخط. ومن بين الظروف العامة التي لها تلك الآثار مكاسب القيم التي تحققها الجماعات الأخرى والوعد بفرص جديدة (الفصل الرابع). كما أنّ الظروف المجتمعية التي تقلّص موقف الناس المتوسط إزاء القيم من دون أن تزيد توقعاتهم المتعلقة بالقيم تزيد الحرمان، وبالتالي شدّة السخط. ويؤدي عدم

(٢٣)Alex Inkeles; "Personality and Social Structure", *Sociology Today* (New York: Basic Books, 1959), 272, quoted in Marvin E. Wolfgang and Franco Ferracuti, *The Subculture of Violence: Towards an Integrated Theory in Criminology* (London: Social Science Paperbacks, 1967), 8.

مرونة مخزونات القيم في مجتمع من المجتمعات والتدهور قصير الأمد في ظروف معيشة جماعة ما، ومحدودية فرصتها البنيوية إلى مثل تلك النتائج (الفصل الخامس).

إنّ السخط الناشئ عن الحرمان مهماز عام للعمل. وتوحي النظرية النفسية ونظرية صراع الجماعات، على السواء، بأنّه كلّما ازدادت شدّة السخط، ازداد احتمال حصول العنف. وتتحدّد خصوصية هذا الدافع إلى العمل بما يعتقد الناس أنّه مصدر الحرمان، وأنّه المبرر المعياري والنفعي لأعمال العنف الموجّه إلى المسؤولين عنه.

تتضمّن المتحولات المجتمعية التي لها أثر على تركيز السخط على الأشياء السياسية مدى الجزاءات الثقافية ودون الثقافية للعدوان الصريح، ومدى ودرجة نجاح العنف السياسي السابق، وإصدار ونشر الإغراءات الرمزية التي تبرر العنف، وشرعية النظام السياسي، وأنواع الاستجابات التي تقوم أو التي قامت بها إزاء الحرمان النسبي (الفصلان السادس والسابع). ويمكن للاعتقاد بأنّ العنف يفيد في الحصول على القيم النادرة أن يكون مصدراً للعنف السياسي، لكنه يوفر على الأغلب داخل الجماعات السياسية دافعاً ثانوياً عقلانياً وليس أساسياً.

أما السخط واسع الانتشار فإنّه يوفر حافزاً عاماً للقيام بالعنف الجماعي. على أنّ الأغلبية العظمى لأعمال العنف الجماعي التي جرت في العقود قريبة العهد كانت لها على الأقلّ بعض الأهداف السياسية، وكلّما ازدادت شدّة أعمال العنف المذكورة، زاد احتمال تركيزها بالدرجة الأولى بشكل حصري على النظام السياسي. فيغلب على السخط الشديد أن يسيّس؛ وما الأثر الأساسي للمواقف المعيارية والنفعية من العنف إلا التركيز على ذلك الدافع الكامن المحتمل.

يتحدّد حجم العنف السياسي في نظام ما وتتحدد الأشكال التي يتجلّى بها، جزئياً، بنطاق السخط السياسي وشدته. فالسخط المسيّس شرط لازم للجوء إلى العنف في السياسة. ولكنّ مهما كان الحافز إلى العنف شديداً ومركّزاً، فإنّ خروجه إلى حيز الوجود

يتأثر بشكل قوي بأنماط السيطرة القمعية والدعم المؤسّسي الموجود ضمن الجماعة السياسية.

إنّ حجم العنف السياسي هو أكبر ما يكون وأكثر احتمالاً لأن يتخذ شكل الحرب الداخلية، إذا مارست الأنظمة والذين يعارضونها كانوا يمارسون درجات من السيطرة القمعية متساوية تقريباً وإذا كانت تحظى بدرجات متشابهة وعالية نسبياً من الدعم المؤسّسي في المجتمع. إن القدرات القمعية لنظام من الأنظمة واستخداماتها هي متحولات حاسمة تؤثر في أشكال العنف السياسي ومداه في المديين القصير والطويل، على حدّ سواء. وثمّة الكثير من الأدلة، يرد تلخيص لبعضها في الفصلين الثامن والعاشر، على أنّ بعض أنماط السيطرة القمعية للأنظمة تزيد بدلاً من أن تحد من شدّة السخط، ويمكنها أن تسهل تحول الإضرابات إلى حركات ثورية كاملة. ومن جهة معاكسة، نجد أنّ المنشقين يستخدمون أي درجة من القدرات القمعية التي يحصلون عليها بشكل رئيسي من أجل الدفاع عن الجماعة ومهاجمة النظام. وتعتمد درجة الدعم المؤسّسي الذي يحظى به المنشقون والأنظمة على الأجزاء النسبية التي تحشدها منظماتهم من سكّان الأمّة، ودرجة تعقيد تلك المنظمات وتماسكها، ومواردها ومدى ما تقدمه من إجراءات منظمة لتحقيق القيم وحلّ الصراع وتوجيه الأعمال العدائية.

وقد يؤدي نمو تنظيم المنشقين في المدى القصير إلى تسهيل العنف السياسي، لكنّه من المحتمل أيضاً أن يزود الساخطين بالكثير من الوسائل لتخفيف الحرمان في المدى الطويل، وبالتالي لتقليص العنف.إنّ الفقرات الثلاث آنفة الذكر هي مخطّط للإطار الذي يجري فيه تطوير الفرضيات والتعاريف الواردة في هذه الدراسة، وهي خلاصة لبعض تعميماتها. ويرد تلخيص أكثر شمولاً ومنهجية للفرضيات والعلاقات المتبادلة بينها في الفصل العاشر. ويدرج الملحق جميع الفرضيات التي تمّ وضعها وتبويبها حسب متحولاتها التابعة والفصول التي تمّ طرحها فيها.

تعتمد كلّ من المراحل الثلاث المقترنة بعملية العنف السياسي ــ تلك التي يتمّ فيها توليد السخط وتسييسه وإخراجه إلى حيز الوجود ــ على سابقتها، كما يظهر في المخطط. وثمّة احتمال، ولكنّ ليس بالضرورة، وجود علاقة زمنية بين المراحل الثلاث، حيث تسبق زيادة حادة في شدّة السخط طرح المبادئ التي تبرر العنف السياسي، وتأتي بعد ذلك موازين السيطرة القمعية والالتزام بالمؤسسات. على أنّه يمكن للشروط أن تكون مفعّلة في وقت واحد، كما يبين اندلاع ثورة فانديه Vendée المعاكسة في ١٧٩٣: فقد أدّى تنفيذ إجراءات التجنيد الإلزامي إلى زيادة حدّة سخط العمال والفلاحين الذين كانوا بالأصل شديدي العداء للبورجوازية والحكومة التي كانت تحكمها.

فقد بدأت أعمال الجماهير ضدّ البورجوازية خلال أيام؛ وتهيأ السياق الاجتماعي لأعمال المنشقين جزئياً من جرّاء التنظيم الجماعي والسياسي الموجود مسبقاً، وقد سهل تلك الأعمال ضعف القوات الحكومية المتزامن مع ضعف المؤسّسات في المنطقة(٢٤). والمسألة هي أن العديد من المواقف والظروف المجتمعية التي تسهل العنف السياسي قد تكون قائمة وغير متغيرة نسبياً في مجتمع ما خلال فترة طويلة؛ وتصبح ذات صلة بولادة العنف أو تفعّله فقط حين يزداد الحرمان النسبي انتشاراً وحدّة. ويمكن أيضاً للسخط المسيّس الحاد أن يكون واسع الانتشار ومتواصلاً عبر مدة طويلة دون أن يظهر صراحة، لأنّ النظام يحتكر السيطرة القمعية والدعم المؤسّسي.

ومن المحتمل جدّاً أن يؤدي ضعف سيطرة النظام، أو تطور تنظيم المنشقين في مثل تلك الأوضاع، إلى عنف واسع النطاق، كما حدث في هنغاريا في ١٩٥٦ وفي الصين في ١٩٦٦-٦٨، وكما هو محتمل في تاريخ لاحق في جنوب أفريقيا. ليس المقصود من المفاهيم والفرضيات ونماذج الأسباب والعمليات التي يتمّ تطويرها في

---

(٢٤)Charles Tilly, *The Vendee* (Cambridge: Harvard University Press, 1964), Passim.

الفصول التالية أن تكون غايات بحدّ ذاتها. فالفلترات السارة فكرياً التي ترى وتبوّب من خلالها ظواهر عالم تعمه الفوضى لا تشكّل معرفة.

فالمعرفة المنهجية تقتضي منا أن نطرح ونختبر ونعيد صياغة ونعيد اختبار المقولات بشأن كيفية حدوث الأشياء وأسباب حدوثها. فمعرفتنا تكون كافية، ونعرف أنّها كافية حقاً، فقط حين يكون بوسعنا أن نحدّد بشيء من اليقين ليس فقط سبب حدوث الأشياء البارحة، بل كيف أنّ أفعالنا اليوم سوف تؤثر في ما يحدث غداً، وهذا شيء يسعنا دائماً أن نأمل بمعرفته على نحو أفضل، وإن لم يكن بشكل كامل أبداً. وقد يظهر من هذا التحليل أننا لا نعرف إلا القليل عن العنف الذي يلحقه البشر بعضهم ببعض، وأن ذلك معروف بشكل أضعف وأقل دقة ممّا ينبغي. لقد صمّم هذا التحليل لتسهيل العمليات التي يمكن من خلالها زيادة تلك المعرفة.

طبيعة النظرية الاجتماعية The Nature of Social Theory

(أودّ في هذا القسم التعليق على بعض المعايير المتصلة بالنظرية الاجتماعية وتطبيقها على العنف السياسي. وهذه المعايير ليست أساسية من أجل فهم مادة هذا الكتاب، لكنها تساعد على إيضاح نهجه في التحليل وشكل عرضه. فيمكن للقراء غير المهتمين بهذه المسائل الانتقال مباشرة إلى الفصل الثاني).

يمكن إطلاق الكثير من التعميمات الوصفية والمقولات عن جذور العنف السياسي وعملياته وآثاره، بصفة عامة، وعن أشكاله المتعددة. وتتضمّن المتحولات التي يتمّ فحصها بشكل عام أنواع الهياكل المجتمعية والسياسية الأكثر عرضة للعنف، والايديولوجيات الثورية، والتتابع التطوري للحركات الثورية، وآثار القوّة على نتيجة العنف، وطبيعة التنظيم الثوري، وأشياء كثيرة أخرى. وتشمل متحولات التحليل الأقل شيوعاً حوافز الثوريين غير الايديولوجيين، وآثار الأنماط المؤسّسية على أشكال العنف

وأغراضه، ونجاعة مختلف أنواع الاستجابة الحكومية وعواقب العنف السياسي بعيدة المدى.

يمكن تحديد مقاربتين نموذجيتين لـ "النظرية" المتعلقة بالعنف السياسي. الأولى تقوم بتحليل ظاهرة ذات صلة، مثل: التنظيم الثوري أو الايديولوجية الثورية، بغية التعميم بشأن جذوره، أو خصائصه، أو آثاره. وثمّة مصلحة دائماً في إيضاح حدوث أو نتيجة العنف السياسي، كثيراً ما تكون ضمنية أو صريحة في مثل هذا التحليل، لكنّ التحليل يتميّز بأنّه لا يدّعي أنّه تام، حيث إنّ مدى صلة المتحولات الأخرى أمر معترف به عادة. وتتمثل الثانية باختيار حدث عنيف أو فئة من الأحداث العنيفة كموضوع للشرح وتحديد مجموعة شاملة نوعاً ما من الظروف أو المتحولات التي تحدد وقوع الأحداث أو مداها أو نتيجتها. وتمثل هذه المقاربة الثانية نظريات الثورة كنظريات ادواردز Edwards، برينتون Brinton، بيتي Pettee، وتيماشيف Timasheff(٢٥).

ويتجلّى تنويع لهذه المقاربة باختيار إحدى الخصائص العامة أو التي يمكن تقييمها كمياً لأحد أنواع الأحداث من أجل التحليل والشرح. إنّ "النظرية" مصطلح يستخدم بشكل فضفاض في العلوم الاجتماعية بعامة وفي دراسة العنف السياسي بخاصة. وإن نوع النظرية الذي نرمي إليه في هذه الدراسة هو مجموعة مترابطة من الفرضيات العامة التي يمكن تزويرها والتي تحدد علاقات سببية أو متزامنة بين المتحولات المستقلة والتابعة.

(٢٥) تتمثّل النظريات الأمريكية الثلاث الأكثر شيوعاً بـ
Lyford P. Edwards, *The Natural History of Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1927); Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Norton, 1938); and George Pettee,

ويطرح نظرية أقرب عهداً من هذا النوع نيقولاس تيماشي في مؤلفه
The Process of Revolution (New York: Harper, 1938). *War and Revolution* (New York: Sheed and Ward, 1965).

ويمكن استقراء طبيعة تلك العلاقات من خلال الملاحظات بشأن الظـواهر ذات الصلة على مختلف مستويات التحليل، أو التي يمكن استنتاجها استناداً إلى مقولات أخرى تتضمّن النظرية، أو إلى كليهما(٢٦). إنّ تلك النظرية "التفسيرية" تتميـز عمـا يسـميه ايكشتاين Eckstein ممارسات سابقة للنظرية، مثل وضـع منـاهج تصـنيفية وأطـر مفاهيمية، تسمّى أحياناً بالنظرية(٢٧). كما أنّ التعميمات الوصفية بشأن العلاقـات بـين المتحولات ليست بالنظرية بالمعنى المقصود هنا، إلا إذا تمّ الإفصـاح صـراحة عـن مصادر تلك العلاقات وطبيعتها وكانت التعميمات ذاتها مترابطة بعضها مع بعض.

لقد اشتقّت معظم الفرضيات التي تمّ تطويرها في هذه الدراسـة مـن وضـع العلاقات التي لوحظت في دراسات العنف السياسي جنباً إلى جنب مع فـرأدّى حـالات السلوك المتجلية فيها، وتعميم تلك العلاقات. وتعكس المقاربة افتراضاً مفاده أنّه يتعـين على نظرية العلوم الاجتماعية أن تبني على ما هو معروف سابقاً بشأن الموضوع الذي يجري وضع النظرية بشأنّه، وأنّه يجب أن تكون منسجمة، أو علـى الأقـلّ ألاّ تكـون متناقضة، مع ما هو معروف بصفة عامة بشأن طبيعة وعمليات سلوك الفرد ومجمـوع السلوك البشري. وهذا لا يعني أنّه يجب أن تكون الفرضيات منسجمة مع ما يدعوه ليفي

---

(٢٦)للاطلاع على نقد لما يُعتبر نظرية في العلوم الاجتماعية وعلى مجموعة مقترحة لمعايير النظرية الجيدة انظر

J. Levy, Jr., "Does It Matter if He's Naked? Bawled the Child,", in Klaus Knorr and James Rosenau, eds., *Contending Approaches to International Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1969).

وللاطلاع على التعابير المتعلقة بالنظرية في ميدان ذي صلة بموضوع هذا الكتاب وعلى استعراض لـ "النظرية القائمة" انظر Wolfgang, chap.2 و Ferracuti

(٢٧)Harry Eckstein, "Introduction: Toward the Theoretical Study of Internal War", *Internal War: Problems and Approaches* (New York: The Free Press, 1964), 7-29.

هذا الكتاب يصنف العمليات ما قبل النظرية بوصفها محددات (وصف لحدود الموضوع)؛ وتصنيف وتحليل (المقصود بـ "التحليل" تشريح موضوع ما وبيان مكوناته)؛ والإشكالية (صياغة مشاكل محددة من أجل بناء النظرية). وقد تمّت محاولة تناول معظم "العمليات" بشأن العُنف السياسي في هذا الفصل.

Levy "الآراء السائدة"، بل أنّه من السخف وغير المجدي استثمار جهود البحث في اختبار فرضيات تناقض ما هو معروف على وجه الدقة، ما لم توجد أسباب منطقية أو تجريبية empirical وجيهة للتشكيك بما يفترض أنّه "معروف على وجه الدقة".

إنّ المعيار العلمي المركزي للنظرية هي أن تخضع للتقييم التجريبي. ثمّة أربع صفات للنظرية تساعد على تقييمها، وهي إمكان دحضها، ووضوح تعريفها، وتحديد المتحولات ذات الصلة في مختلف مستويات التحليل، وإمكان انطباقها على عالم واسع من الأحداث للتحليل. تمثّل الصفتان الأوليان شرطين لازمين للتقييم، أمّا الأخريان فأنّهما مستصوبتان. وتتمثّل محدودية معظم النظريات والمفاهيم القديمة للثورة بصعوبة اشتقاق فرضيات منها يمكن دحضها(٢٨).

وقلة منها، إن وجدت على الإطلاق، وضعت بالرجوع إلى وسائل تجريبية (empirical) يمكن تطبيقها. وإنّ كون قلة ضئيلة من دراسات الحالة والدراسات المقارنة تستخدمها هو دليل آخر على فائدتها المحدودة حتّى لأغراض تصنيفية أو

---

(٢٨) على سبيل المثال ادواردز Edwards, برنيتون Brinton وبيتي Pettee, ومن شأن عينات من التأملات النظرية الأقدم عهداً بشأن الثورة والعنف السياسي، والتي قلّما تجد طريقها حتّى إلى حواشي الكتابات الراهنة، أن تتضمّن عمل غوستاف لوبون Gustove LeBon، ولا سيما

The Psychology of Revolution, Trns. Bernard Miall (London: Unwin, 1913); Brooks Adam, *The Theory of Social Revolutions* (New York: Macmillan, 1913); Everett Dean Martin, *The Behavior of Crowds: A Psychological Study* (New York: Harper, 1920), chap. 7, "The Psychology of Revolutionary Crowds"; Charles A. Ellwood, *The Psychology of Human Society: An Introduction to Sociological Theory* (New York: Appleton, 1925), Chap. 8, "Changes Within The Group: Abnormal"; Robert Hunter, *Revolution: Why, How, When?* (New York: Harper, 1940); and Mark A. May, A *Social Psychology of War and Peace* (New Haven: Yale University Press, 1943), chap. 7, "Aggressive Social Movements".

يُمكن الاطلاع على عينات من الأدبيات لغاية ١٩٢٥ في

Dale Yoder, "Current Definitions of Revolution", *American Journal of Sociology*, XXXII (November 1926), 433-441.

إن بعض كتابات هذه الفترة عجيبة في الواقع, على سبيل المثال

Sidney A. Reeve, *The Natural Laws of Social Convulsions* (New York: Dutton, 1933).

مفاهيمية. ثمّة عرفان عامان يستخدمان بشأن إمكان الدحض في العلـوم الاجتماعيـة. الأول هو القول: إنّ متحولاً مستقلاً (سببياً) هو شرط لازم و/أو كاف للمتحـول التـابع الذي يراد تفسيره. وهذا يعني عادة أن المتحولين كليهما يعرّفان من منطلقـات ثنائيـة التفرع ـ "اختلال التوازن" يحدث أو لا يحدث ـ حتّـى إذا كـان الواحـد أو الاثنـان متحولين مستمرين، ويؤدي، نموذجياً، إلى مقولات أمّا تافهة أو يمكن دحضـها بوجـود حالة شاذة واحدة. ويعتمد الثاني على اختبارات ذات أهمية إحصائية بشأن العلاقات بين المتحولات، الأمر الذي أدّى إلى تكاثر الفرضيات ضعيفة الإسناد، لكنها غير مدحوضة كلياً، ويتعين استيعابها في نظرية أكثر عمومية وإيجازاً.

ويستخدم عرف ثالث في هذه الدراسة: يتمّ افتراض حد أدنى من قـوّة العلاقـة لكل فرضيّة من منطلقات مترابطة ومتبادلة؛ فإذا كانت العلاقة المنبثقـة مـن اختبـار تجريبي أضعف ممّا هو مشترط، وإذا كان من غير المحتمل حدوث خطأ جسيم يتصـل بالعيّنة أو الأداة، فعندها ترفض الفرضية. على سبيل المثال، تقول إحـدى الفرضـيات الأساسية أنّه كلّما ازدادت حدّة الحرمان النسبي ونطاقه، ازداد الدافع الكـامن لحصـول العنف الجماعي.

إنّ هذه العلاقة المقترحة علاقة قوية: فإذا أعطى قياس فترة فاصلة ـ نظـام لكل من المتحولين بالنسبة لعدد كبير من الحالات معامل (coefficient) علاقة منتج ـ لحظة أقل من ٠,٤٥ (أقل من ٢٠ في المائة من التفاوت المشروح)، فإن الفرضيّة تصبح مرفوضة(٢٩). وتحدّد فرضيات أخرى علاقات ذات قوّة معتدلة، تقتضي معاملاً قـدره ٠,٣٠ في الحد الأدنى إذا كان لها ألاّ تطرح جانباً.

---

(٢٩) تقتضي المُعاملات (coefficients) ® التراجعية المتعددة قوّة العلاقة نفسها في حالة الدراسات التي تُستخدم فيها قياسات متعددة لمتحول مستقل محدد. ولقد أوردت دليلاً مُفاده أن عتبة ٠,٤٥ ليست صارمة أكثر من اللازم على الإطلاق بالنسبة للفرضيات الواردة في: "Gurr, "A Causal Model of Civil Strife , فثلاثة قياسات

إنّ الفرضيات المتعلقة بالمتحولات المستقلة والتي لا تستوفي هذه المعايير ليست خاطئة بالضرورة بالمعنى التقليدي، لكنها تشير إلى علاقات أضعف من أن تساهم في النظرية المقتصدة(٣٠). يجب تعريف المتحولات المستقلة والتابعة بدقة كافية تمكّن الباحث من تحديد الظروف أو مجموعة الأحداث التي تشكل "س" لأغراض التقييم التجريبي. فقصور التعاريف في العديد من النظريات، الحديثة والقديمة، يساهم في صعوبة تقييمها. فعلى سبيل المثال، قيل: إنّ العديد من الشروط "تسبب" أو تشكّل احتمالاً أساسياً للعنف الجماعي، من بينها الخصائص العامة للأنظمة السياسية الاجتماعية التي تسمّى "ضيقة"، "مختلة التوازن"، و"متوترة"؛ وخصائص حافزة للعنيفين من البشر، مثل "الإحباط" و"السخط"؛ وأنماط مؤسسية معينة كالحكومة القمعية والانتشار غير الكافي للنخبة(٣١) أو الانقسامات داخلها. وتتمثّل إحدى صعوبات الشروح التي تورد تلك الخصائص العامة بأنّ الشروط كما هي محددة، وهذا إذا كانت محددة بالفعل، يمكن العثور عليها عادة في معظم المجتمعات وبين معظم البشر، الثوريين أو غير الثوريين؛ ولا تتم صياغتها عادة بشكل دقيق بما يكفي للسماح بتقييم آثار مختلف عناصرها ودرجاتها.

مركبة للحرمان متعلقة بحجم النزاع المدني في ١١٤ دولة تعطي مُعاملاً قدره ٠,٦٠ رغم وجود خطأ كبير في القياس.

(٣٠) هذان المعياران يعنيان ضمنياً حداً أقصى مطلقاً مؤلفاً من خمسة متحولات قوية أو أحد عشر متحولاً قوياً بشكل معتدل بالنسبة لأي نظام نظري. ولا بد للفرضيات غير المدعومة بمستوى الـ ٠,٣٠ ولكنّ التي تستوفي على الرغم من ذلك مجموعات إحصائية من الأهمية، أن تؤدي إلى افتراض فرضيات أكثر عمومية قد تفسر وجود مجموعة من تلك العلاقات الضعيفة.

(٣١) انظر

Pettee, Passim; Chalmers Johnson, *Revolutionary Change* (Boston: Little, Brown, 1966), especially chap. 4; Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), Passim; Davies, Passim; and Ronald G. Ridker, "Discontent and Economic Growth", *Economic Development and Cultural Change,* Xi (October, 1962), 1-15.

ويرد تصنيف لعوامل محددة وعامة المقتبسة في الأدبيات في

Eckstein, "On the Etiology of Internal Wars", 143-144.

إنّ الأشياء التجريبية التي ترمز إليها بعض المفاهيم يمكن عزلها بأسهل ممّا يتمّ عزل غيرها. فمفهوم "الاشتراك في منظمة سرية" يمكن تفعيله بشكل أسهل من"التعبئة الثورية"، والتعبئة الثورية مفهوم مطواع أكثر من "انكماش القوة". ولا يقصد بذلك وجوب تجنب المفاهيم الأكثر عمومية، بل أنّه كلّما ازدادت عموميتها. كلّما ازدادت ضرورة تعريفها بشكل كامل وتصنيف الأشكال التي تتجلّى فيها، وذلك لكي يكون بالإمكان تقييمها تجريبياً. من المستصوب أن تكون المقولات النظرية قابلة للاختبار على مختلف مستويات التعميم. فعلى سبيل المثال، يعزو فيلدمان Feldman الدافع الثوري الكامن إلى ازدياد بروز صراعات الأهداف بين الأنظمة الفرعية التي تزداد يوماً بعد يوم والتي يقال: إنّها تنجم عن التمييز البنيوي في مجتمع من المجتمعات(٣٢).

يجب أن يكون بالإمكان، في الحالة المثالية، مراقبة تجليات عملية من هذا القبيل على كل من المستوى الكلّي لنظام اجتماعي برمته، على سبيل المثال فرنسا القرن الثامن عشر، وعلى صعيد الجماعة وبين جماعات صغيرة يواجه بعضها بعضاً(٣٣). من غير المحتمل أن تكون ظواهر الجماعات الصغيرة مجرد نموذج مصغر للظواهر الكلية (macrophenomena)، إلا أنّه يجب أن يكون بالإمكان تحديد تفاعلات الجماعات الصغيرة وسلوك الأفراد التي تتضمنها الأحداث الكلية (macroevents).

---

(٣٢)Arnold Feldman, "Violence and Volatility: The Likelihood of Revolution", *in Internal War*, 111-129.

(٣٣) يبين

Sidney Verba, *Small Groups and Political Behavior: A Study of Leadership* (Princeton: Princeton University Press, 1961)

فائدة ربط المفاهيم والمعطيات على أحد مستويات التحليل مع تلك العائدة إلى مستوى آخر. وتبين دراسة الحالة التي قام بها تيللي Tilly لحرب داخلية، وعنوانها Vendee The، كيف أن بوسع التحليل أن ينتقل من مفاهيم المستوى الكلي (macro level) مثل التحضير (urbanization) والتغيير الاجتماعي إلى المستوى الفردي، ثم يعود ثانية.

وإذا تعذّر تحقيق إمكانية الترجمة هذه مباشرة فعندئذ يجب أن تكون الظواهر الكلية على الأقلّ التي تفترضها النظرية متوائمة مع ما هو معروف عن الظواهر الجزئية (microphenomena). وهذه ليست حجّة اختزالية بأنّ تحليل الأنظمة الاجتماعية أو السلوك الجماعي يمكن أو يجب اختزاله بحيث يقتصر على تحليل مكونات سلوك الأفراد. والمسألة هي أنّ التحليل على مستوى ما يمكن ويجب أن يثري المستوى الآخر بالمعلومات، وأنّ الفرضيات التي تتجلّى علاقاتها على مستويات مختلفة من التحليل، وتخضع لتلك المستويات، هي عادة أكثر تشويقاً وفائدة من تلك التي تشير إلى مستوى تحليل واحد فقط(٣٤).

تتعلّق الصفة الرابعة للنظرية، والتي يسهّل تقييمها بأنواع وأعداد الحالات أو الأوضاع التي يمكن فيها فحص العلاقات المقترحة. وتفضّل النظرية التي يمكن أن تخضع للاختبار في كل من دراسات الحالة والدراسات المقارنة، العينات الكبيرة ذاتها التي تستخدم طرقاً إحصائية. إنّ دراسات الحالة مفيدة في إيضاح البنية الدقيقة للأحداث الثورية وتوفير شعور بفهم كيفية أفعال وتفاعلات المتحولات. ويمكن استخدامها أيضاً لاختبار المقولات النظرية التي يتمّ التعبير عنها من منطلقات ثنائية: يمكن تعريف "مسرّعات الاختلال الوظيفي" (accelerators of dysfunction) و"الثورة" بشكل مستقل وبطريقة دقيقة بحيث تكون دراسة حالة واحدة كافية لدحض المقولة التي مفادها أنّ مسرّعات الاختلال الوظيفي هي شرط مسبق لازم للثورة(٣٥).

لكنّ العديد من المتحولات التي تهتم بها النظرية الاجتماعية يمكن فصلها ثنائياً فقط على حساب فقد الكثير من المعلومات، وكثيراً ما يجد البحّاثة الذين يضطلعون بدراسات الحالة أنّه من الصعب التمييز بين العلاقات العامة والظروف التاريخية

(٣٤) للاطلاع على المزايا النسبية لاستخدام مستويات تحليل مختلفة في عمليات الاستقصاء الاجتماعي انظر David Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations", *World Politics*, XIV (October 1961), 77-92.

(٣٥) اقتبست هذه المقولة من Johnson, *Op. cit*

والثقافية الفريدة لكل حالة من الحالات. ولا تخضع الفرضيات التي تحدد العلاقات المطّردة بين المتحولات المستمرة، أو بين متحول مستمر وثنائي التشعب، للتقييم العلمي إلا إذا تمّ فحص عدد كبير من الحالات. وهذا يعطي مزيداً من التبرير لاختيار العنف السياسي وليس الثورة ليكون موضوعاً لهذه الدراسة: فالأول أعمّ من الثانية.

في هذه الدراسة يتمّ إيراد العلاقات الافتراضية بشكل منهجي وتعطى أوصافاً رقمية مرتبة حسب الحروف الأبجدية (باللغة الإنجليزية). والحدّ الأول في كلّ فرضيّة هو المتحول التابع فيها. عادة تطرح التعاريف في الفقرات التي تلي مباشرة أول ظهور لمصطلح نظري في فرضيّة ما. وفي هذا السياق فإنّ وضع خط تحت أحد المصطلحات يدل على أن الجملة التي يرد فيها هي تعريف رسمي.

وتستخدم المترادفات لعدد من المفاهيم النظرية التي يتكرر ذكرها لتفادي الآثار المملة للتكرار. ويشار إلى "الحرمان النسبي" (Relative Deprivation) الذي يعرّف بأنّه التعارض المدرك بين توقعات القيم لدى الناس وقدرات القيم، بالحرفين RD، والمرادفات الحرمان والتناقض و، بشكل فضفاض، الإحباط. أمّا مترادفات "السخط" (Discontent)، وهو الوضع النفسي الذي يقال إنّه ناجم عن الحرمان النسبي (RD) فهي الغضب (anger) والغضب الشديد (rage) والاستياء (dissatisfaction). وتتمثّل مرادفات "توقعات القيم" (Value expectations) بـ العوز (wants) ـ والمطامح (aspirations) والتوقعات (expectations).

إنّ "القيم" هي السلع وظروف الحياة التي يسعى إليها البشر؛ وتستخدم عبارة "السلع وظروف الحياة" كمرادف للقيم. أمّا "فرص القيم" (Value opportunities)، وهي مسارات الأفعال المتاحة للبشر لبلوغ قيمهم المرغوبة أو للمحافظة عليها، فيشار إليها بشكل أبسط بكلمة "الوسائل" (means). هذه المترادفات تستخدم فقط حين لا يوجد التباس بشأن الشيء الذي يشار إليه؛ وتستخدم المصطلحات المعرّفة بشكل دقيق في تطوير الحجّج النظرية الأساسية.

٢ - الحرمان النسبي والحافز إلى العنف

Relative Deprivation and the Impetus to Violence

تنبثق رغباتنا ومسراتنا من المجتمع؛ لذا فإننا نقيسها بواسطة المجتمع، وليس بالأشياء التي تعمل على تلبيتها. ولأنّها ذات طبيعة اجتماعية، فأنّها ذات طبيعة نسبية.

كارل ماركس و فريدريك انغلز

العمل المأجور ورأس المال

خلف الدوافع البشرية المعقدة حدّد علماء الفيزيولوجيا العصبية "نظامين محرّضين" تنبثق منهما المشاعر الدافعة يقاس بالنسبة إليهما كل ما يحدث لنا ويحكم عليه. فإثارة أحد هذين النظامين يعطينا مشاعر الابتهاج والرضا والحب. وتؤدي إثارة الآخر إلى الإحساس بالقلق والرعب والكآبة والغضب الشديد.

هذه المشاعر تلوّن إدراكنا للعالم وتمدّ أفعالنا بالطاقة. يستند التعلم إلى هذين النظامين المحرضين، أولاً بشكل مباشر، ثم بشكل غير مباشر: نحن نتعلّم القيام بالأشياء التي تبعث فينا مشاعر الرضا ونسعى إليها، ونتجنّب تلك التي لها آثار مؤذية[٣٦]. غير أن ظروف البشر تتغير وما يتعلمونه لا يكون دائماً مناسباً لتوليد الرضا من الظروف المتغيرة. كتب كانتريل يقول: "إنّنا نشعر بالإحباط حين نشعر بوجود صراع بين الأهمية التي نضفيها على ظرف ما، والتي تكون قد نجحت في الماضي ولكنّ يبدو أنّها لا تمتّ بصلة... إلى الظرف الناشئ الذي نواجهه..."[٣٧]

---

(٣٦) يتضمن مؤلف هادلي كانتريل

" *Sentio, ergo sum:* 'Motivation' Reconsidered," *Journal of Psychology*, LXV (January 1967), 91-107. مقدمة موجزة لأدبيات الفيزيولوجيا العصبية، وتفسيراً لمضامينها بالنسبة للدوافع بشكل عام. وقد تمّ تحديد مكان نظامي التحريض ودراستهما لدى الإنسان والحيوانات الثديية الأخرى في منتصف خمسينيات القرن العشرين.

(٣٧)Cautril, p. 99.

إنّ هذا الصراع أو التوتر غير سارين من حيث الأساس: ويتعين تجنبه أو التغلب عليه إن أمكن وإلا يتعين إطلاقه بطرق معبرة "غير واقعية". أنّه المصدر الأساسي لكل من الابتكار والتدمير في الشؤون البشرية. إنّ السبب الذي يجعل السلوك المبتكر يخرج إلى حيز الوجود استجابة للتوتر واضح بما فيه الكفاية: إن عملية الانخراط في المجتمع تعلم الناس بأن يتعلموا تجنب الدوافع غير السارة، والصّراعات الجديدة الحادة هي وحدها التي من المحتمل أن تشلّ قدرات التكيف التي يحصل عليها الناس في تلك العملية. ويمكن تفسير السلوك المدمر بالإشارة إلى خاصية أساسية أخرى للبشر: إذا تعرض الناس لمؤثرات مؤذية لا يستطيعون تفاديها أو التغلب عليها فإنّ لديهم استعداداً فطرياً لصب نقمتهم على مصادرها. وهذا قد يخفف الإحباط أو لا يخففه، لكنّ يبدو أنّه ردّ فعل تعويضي متأصل إزاء التوتر المتراكم من جرّاء الإحباط[٣٨]. غير أنّ الرغبة في التنفيس عن التوتر ليست بالمصدر الوحيد للعدوان. فردود الفعل على حالات التوتر قد تتضمّن بحدّ ذاتها اللجوء إلى العنف.

والأهمّ هو أن اختيار العنف التكتيكي أو "الواقعي" بوصفه رد فعل مبتكراً على التوتر يتعزّز بالاستعداد الفطري للعدوان الذي يولّده التوتر. وهكذا قد يكون التمييز بين الصراع أو العدوان "الواقعي" و"غير الواقعي" مفيداً تحليلياً، لكنّ الأدلة الفيزيولوجية والنفسية توحي بأن عناصر من ذلك الأخير تكاد تكون موجودة دائماً[٣٩]. ومن المحتمل ألاّ تغيب إلا لدى أولئك الذين يجبرون بالقوة على الاشتراك في الصراع الجماعي.

---

(٣٨) نجد فحصاً وتوثيقاً لخصائص الدوافع المتعلقة بالعدوان الذي يسببه الإحباط في

Norman R. F. Maier, *Frustration: The Study of Behavior Without a Goal* (New York: McGraw-Hill, 1949), Passim, and Leonard Berkowitz, "The Concept of Aggressive Drive: Some Additional Considerations," in Berkowitz, ed., *Advances in Experimental Psychology,* Vol. II (New York: Academic Press, 1965), 307-322, among others

وهو مثل الأنظمة التحريضية يبدو أنّه ما يميز الانسان والحيوانات الأرقى مرتبة بصفة عامة.

(٣٩) لقد ارتبطت أهمية كبيرة للتمييز بين الصراع الواقعي وغير الواقعي في

Lewis Coser, *The Functions of Social Conflict* (New York: The Free Press, 1956), 48-55 and passim.

ويُشار بصفة عامة إلى هذا التمييز في نظرية الصراع: كما بين

هذه المبادئ تتجلّى في نطاق واسع من السلوك الفردي، بما في ذلك أفعال المتمردين على جماعتهم السياسية. إننا بحاجة إلى مفاهيم وفرضيات تكون أكثر ملاءمة لتحليل العمليات الاجتماعية والنفسية التي ينبثق منها العنف السياسي لدى أعضاء جماعة من الجماعات. لقد استخدم مصطلح "الحرمان النسبي" في الفصل السابق للدلالة على التوتر الذي ينشأ عن التناقض بين ما هو "واجب" وما هو "قائم" في إرضاء القيم الجماعية، وما يجعل الناس مؤهلين للعنف.

إنّ تعريف هذا المصطلح يختلف عن الاستعمال السوسيولوجي التقليدي، لكنه ليس مختلفاً إلى حد تبرير استخدام تعبير جديد (neologism) مثل "cramp" (معقد، ضيق) أو "ضرورة / اقتضاء" (exigency). هذا الفصل يفحص مفهوم "الحرمان النسبي" والمفاهيم المتفرعة عنه: القيم، فئات القيم، توقعات القيم، قدرات القيم، وفرص القيم. وتوفر علاقة الإحباط ــ العدوان الدينامية النفسية للعلاقة المقترحة بين شدّة الحرمان والدافع الكامن للعنف الجماعي؛ لذا سيتمّ فحصها بشيء من التفصيل. وتتمثّل تفسيرات مفاهيمية أخرى للحافز إلى العنف السياسي بنموذج الحرمان النسبي، بما في ذلك مفاهيم التنافر والشذوذ (anomie) والصراع الاجتماعي. وأخيراً سيتمّ طرح ثلاثة أنماط لاختلال التوازن بين توقعات القيم وقدرات القيم بغية تسهيل التحليل الدينامي.

تعريف الحرمان النسبي Relative Deprivation Defined

الفرضيّة ٧-١: يختلف الدافع الكامن وراء العنف الجماعي اختلافاً قوياً مع شدّة الحرمان النسبي ونطاقه بين أفراد جماعة من الجماعات.

يعرّف الحرمان النسبي بأنّه إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم. وتتمثّل توقعات القيم بالسلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر أن

Raymond W. Mack and Richard C. Snyder, "The Analysis of Social Conflict: Toward an Overview and Synthesis", *Journal of Conflict Resolution*, I (June 1957), 221-248.

لهم حقاً فيها. أمّا قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنّهم قادرون على الحصول عليها والاحتفاظ بها. (يرد تعريف أكثر دقة لهذين المفهومين أدناه).

وتركّز الفرضيّة على إدراك الحرمان؛ يمكن للبشر أن يشعروا بالحرمان ذاتياً بالنسبة لتوقعاتهم على الرغم من أن مراقباً موضوعياً قد لا يرى أنّهم معوزون. كما أنّ وجود ما يرى المراقب أنّه فقر مدقع أو "حرمان مطلق" لا يرى الذين يعانون منه بالضرورة أنّه غير منصف أو غير قابل للعلاج. وكما قال رانسيمان Runciman: "إذا لم يكن لدى الناس سبب يدعوهم إلى أن يتوقعوا أو يتأملوا الحصول على أكثر ممّا يمكنهم تحقيقه، فأنّهم سيكونون أقل سخطاً إزاء ما عندهم، بل أنّهم سيكونون ممتنين أيضاً لمجرد قدرتهم على الاحتفاظ به"[٤٠]. لقد استخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينيات القرن العشرين من قبل مؤلفي *The American Soldier* (الجندي الأمريكي) للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما أو إلى ظروف يعتقد أنّه يجب أن تتوفر له، وبصورة عامة فإن معاييره المتعلقة بما يجب أن يكون لديه تتحدد بالنسبة لما يمتلكه شخص ما آخر أو جماعة أخرى[٤١].

ويستخدم هذا المفهوم على نطاق واسع في الأبحاث السوسيولوجية، حيث يفترض بصفة عامة لأغراض عملية أن معايير القيم تتحدد بالإشارة إلى مجموعة ما أو إلى مركز ما يتماهى الفرد به أو يعتقد أنّه يتماهى به[٤٢]. على أنّه من المعروف، بصفة

---

(٤٠) W.G. Runciman, *Relative Deprivation and Social Justice* (Berkley: University of Califormia Press, 1966), 9.

(٤١) انظر الحاشية ٢٧ الفصل الأول.

(٤٢) انظر على سبيل المثال

Runciman, 11 ff; David F. Aberle, "A Note on Relative Deprivation Theory", in Sylvia L. Thrupp, ed., *Millennial Dreams in Action: Essays in Comparative Study* (The Hague: Mouton, 1962), 209-214; Gordon Rose, "Anomie and Deviation: A Conceptual Framework for Empirical Studies", *British Journal of Sociology,* XVII (March 1966), 29-45; Peter Townsend, "The Meanings of Poverty", *British Journal of Sociology,* XIII (September 1962), 210-227; and the status–inconsistency literature beginning with Gerhard Lenski, *"Status Crystallization:* A Non - Vertical Dimension of Social Status", *American Sociological Review,* XIV (August 1954), 405-413.

عامة، أنّه قد تكون لمعايير القيم مصادر أخرى. فقد تتمثّل مرجعية شخص ما بوضعه السابق، أو بمثل أعلى مجرد أو بالمعايير التي يحددها زعيم من الزعماء وبـ "مجموعة مرجعية" (reference group). غير أنّ التعريف المستخدم هنا لا يقوم على أساس افتراضات بشأن مصادر توقعات القيم. فهو مماثل لتعريف أبيرل Aberle للحرمان النسبي الذي يقول أنّه "تناقض سلبي بين التوقعات المشروعة والواقع الراهن"(٤٣).

القيم هي الأحداث والأشياء والأوضاع المرغوبة التي يناضل البشر من أجل الحصول عليها(٤٤). والقيم الأكثر صلة بنظرية العنف السياسي هي تلك الفئات من الأوضاع التي يعتبرها الكثيرون ذات قيمة، وليست تلك التي يسعى أفراد معينون إلى الحصول عليها والتي تعكس خصوصية مزاجهم. وتعتبر القيم من منطلقات سيكولوجية أنّها الأشياء التي تستهدفها البواعث البشرية، والتي يفترض أنّها تعزى إلى "الاحتياجات" أو "الغرائز" الأساسية أو تشتق منها. لقد حصلت محاولات لا تحصى لتحديد وتصنيف "الاحتياجات" أو "الأهداف" أو "القيم لأغراض التحليل النفسي والاجتماعي والسياسي".

وقد افترض فرويد Freud وجود حاجة أساسية هي الغريزة الجنسية؛ وأدرج هنري موراى Henry Murray ١٢ حاجة "جسدية" (viscerogenic) و٢٨ حاجة "نفسية" (psychogenic)(٤٥) وقد ورد تلخيص في الجدول١: تضمن ثلاث قوائم مؤثرة وموجزة حدود المعقول، وذات صلة بعضها ببعض. وقد استخدم هنا تصنيف ثلاثي يتضمن قيم الرفاه، قيم القوّة، والقيم ما بين الأشخاص (interpersonal). ولا حاجة إلى الابتكار في هذا المخطط؛ فهو تصنيف مركب يمثّل قيماً مشتركة مع مخططات أخرى وذات صلة بولادة الحرمان النسبي الجماعي.

---

(٤٣)Aberle, 209.

(٤٤) حسب استعمال

Harold Lasswell and Abrahma Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 55-56.

(٤٥) أدرجت بشكل موجز ونوقشت في

James C. Davies, *Human Nature in Politics* (New York: Wiley, 1963).

إن قيم الرفاه هي تلك التي تؤدي مباشرة إلى الرفاه المادي وتحقيق الذات. وتشمل سلع الحياة المادية ــ الغذاء والمأوى والخدمات الصحية ووسائل الراحة المادية ــ وتطوير القدرات الجسدية والعقلية واستخدامها. ويشار أدناه إلى هذين الصنفين من قيم الرفاه على أنّها قيم اقتصادية ومحققة للذات. وقد تكون قيم تحقيق الذات وسيلة لبلوغ قيم رفاه أخرى والعكس بالعكس. على أنّه عدا هذا، فقد جادل ماسلو Maslow وديفيز Davies بشكل مقنع بأن "تحقيق الذات" هو غاية بحدّ ذاتها لدى كثير من الناس: نحن نشعر بالرضا الحقيقي في تشغيل أفكارنا وأيدينا[٤٦]. أمّا قيم القوّة فهي تحدد المدى الذي يستطيع فيه الناس التأثير في أفعال الآخرين وتجنب التدخّل غير المرغوب به من جانب الآخرين في أفعالهم.

وتتضمّن قيم القوّة البارزة بشكل خاص بالنسبة للعنف السياسي الرغبة في المشاركة في صنع القرار الجماعي ــ أي التصويت والاشتراك في المنافسات السياسية، واكتساب عضوية النخب السياسية ــ والرغبات ذات الصلة المتعلقة بتقرير المصير والأمن، على سبيل المثال التحرر من التنظيم السياسي القمعي أو من الفوضى. ويشار إلى هاتين الطبقتين من قيم القوّة أدناه بقيم المشاركة والأمن. أمّا القيم بين الأشخاص فهي حالات الرضا النفسي التي نسعى إليها في التفاعل غير السلطوي مع الأفراد أو المجموعات الأخرى. وتتضمّن هذه القيم الرغبة في المركز، أي: القيام بدور معترف به بصفة عامة نعطى استناداً إليه مقداراً من الاعتبار من قبل الذين نتفاعل معهم؛ وتتضمّن أيضاً ما يتصل بذلك من حاجة إلى المشاركة في مجموعات مستقرة مساندة ــ مثل الأسرة والجماعة والجمعيات ــ التي توفّر الرفقة والمحبة؛ والشعور بالتيقن المنبثق من الالتزام المشترك بالمعتقدات بشأن طبيعة المجتمع ومركز الفرد فيه، وبالمعايير التي تحكم التفاعل الاجتماعي. وتسمّى هذه الفئات الثلاث من القيم بين الأشخاص المركز، التضامن الجماعي والتماسك التصوري.

---

(٤٦)Maslow, Passim; Davies, 53-60.

الجدول (١) أربع قوائم لفئات القيمة

المراتب المتسلسلة لحاجات ماسلو(أ)	قيم لاسويل وكابلان(ب)	أبعاد رانسيمان المتعلقة بعدم المساواة الاجتماعية(ج)	التصنيف المعقد
	قيم الرفاه		
المادية	الرفاه، الثروة	الطبقة الاقتصادية	قيم الرفاه
تحقيق الذات	المهارة، الاستنارة	—	
	قيم المراعاة		
السلامة، النظام.	القوة	القوة	قيم القوة
الحب، الانتماء	المحبة	—	
احترام الذات	الاحترام.	المركز	قيم العلاقات بين الأشخاص
	الاستقامة	—	

(أ)A. H. Maslow، "A Theory of Human Motivation"، *Psychological Review*، L (1943)، 370-396، summarized and discussed in James C. Davies، Human Nature in Politics: *The Dynamics of Political Behavior* (New York: Wiley، 1963)، 8-63.

يفترض ماسلو وجود مراتب متسلسلة ضمن الحاجات: لا تظهر حاجات السلامة والنظام حتّى تتم تلبية الحاجات المادية، ولا تظهر الحاجة إلى الحب إلا بعد حاجات السلامة.. الخ. وقد أدرجت الحاجات هنا حسب ترتيب ماسلو المطروح باستثناء تحقيق الذات، الذي يرى أنّه يظهر بعد تلبية حاجات الحب.

(ب) القوّة والمجتمع، ٥٥- ٥٦.

(ج) الحرمان النسبي، الفصل الثالث.

هذه لا يعتبرها رانسيمان صراحة قيماً أو حاجات، بل يعتبرها ظروفاً للمجموعات المتوفرة بدرجات متفاوتة لدى الجماعات، والتي يحكم الناس بالنسبة إليها على رضاهم أو حرمانهم.

إن توقعات القيم لدى الجماعة هي مراكز القيم المتوسطة التي يعتقد أفرادها أنّها حق لهم. ومركز القيم هو مقدار أو مستوى القيمة الذي يتمّ الحصول عليه فعلياً. وتشير توقعات القيم إلى الظروف الراهنة والمستقبلية، على السواء. فالناس يتوقعون عادة أن يحتفظوا بما لديهم؛ كما أنّ لديهم أيضاً مجموعة من التوقعات والطلبات بشأن ما يجب أن يكون لديهم في المستقبل، وهو عادة بمقدار ما لديهم في الوقت الراهن أو بأكثر. من المهم الملاحظة بأن توقعات القيم تعرّف بالإشارة إلى مراكز القيم المبررة، أي ما يعتقد الناس أنّه يحق لهم أن يحصلوا أو يحافظوا عليه، وليس مجرد ما يأملون بشكل مبهم بأن يبلغوه. ويميز هوسيليتز Hoselitz وويلنار Willner تمييزاً مماثلاً بين التوقع والطموح:

إنّ التوقعات هي مظهر للمعايير السائدة التي تحددها البيئة الاجتماعية والثقافية المباشرة. وسواء تمّ التعبير عنها من منطلقات اقتصادية أو اجتماعية. فإن الأساس الذي يبني عليه الفرد توقعاته هو الشعور بما يدين له به الآخرون. وقد يكون مصدر هذا الشعور بالحقّ هو ما تمتع به أسلافه، ما كان لديه في الماضي، ما يعزوه إليه التقليد ومركزه بالنسبة للآخرين في المجتمع. ومن جهة أخرى، فإن المطامح تمثّل ما يود أن يكون لديه، ولكنّ لم يكن لديه بالضرورة سابقاً أو ما يعتبره شيئاً يستحقه...[٤٧].

تمثّل قدرات القيم لجماعة ما مراكز القيم المتوسطة التي يرى أفرادها أنّهم قادرون على بلوغها والاحتفاظ بها. ولقدرات القيم أيضاً دلالات راهنة ومستقبلية، على السواء. ففي الوقت الراهن تتمثّل قدرات القيم بما تمكن الأشخاص من بلوغه بالفعل أو بما وفرته البيئة لهم: مركز القيم الخاص بهم. وبالنسبة للمستقبل، تتمثّل قدرات القيم بما يعتقد الأشخاص أن مهاراتهم وزملاءهم وحكامهم سوف يتيحون لهم الاحتفاظ به أو بلوغه: قدرتهم الكامنة الخاصة بالقيم.

(٤٧)Bert Hoselitz and Ann Willner, "Economic Development, Political Strategies, and American Aid", in Morton A. Kaplan, ed., *The Revolution in World Politics* (New York: Wiley, 1962), 363.

ومن الممكن التمييز بين القدرة الكامنة المدركة والقدرة الفعلية للقيم: فقد تكون قدرات الناس على بلوغ توقعاتهم المتعلقة بالقيم أكثر أو أقل بكثير ممّا يعتقدون. غير أنّ القدرة الكامنة المدركة للقيم هي التي تحدّد سلوكهم الراهن. كما أنّه من المحتمل أن تكون القدرة الكامنة المدركة أهم بكثير من مركز القيم الحالي في تحديد الكيفية التي يقيّم الناس بها قدراتهم. وقد تكون مراكز القيم التي تمّ بلوغها لمجموعة ما متدنية جداً بالنسبة لتوقعات القيم، لكنّ الحرمان المدرك ومظاهر السخط سوف تميل إلى أن تكون متدنيةً بمقدار ما ينظر إلى القدرة الكامنة على أنّها عالية. ويميز الوجه المقابل للعلاقة بعض المجتمعات في المرحلة السابقة للثورة: تبدو مراكز القيم التي تمّ بلوغها عالية نسبياً بالنسبة لتوقعات القيم، لكنّ يبدو أنّ القدرة الكامنة لزيادة أو حتّى المحافظة على مراكز القيم في هبوط. هذه التأكيدات موثقة في الفصول التالية. وتمثّل فرص القيم السبل المتاحة للناس من أجل بلوغ مراكز القيم التي يرغبونها أو المحافظة عليها. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع منها: الشخصي، المجتمعي، والسياسي. وتمثّل الفرص الشخصية قدرات الأفراد الموروثة والمكتسبة على القيام بأعمال تعزّز القيم.

إنّ القدرات الموروثة موزعة في الوضع الطبيعي في معظم الجماعات، وبالتالي فأنّها لا تمتّ بصلة تذكر لنظرية تتعلّق بالعنف الجماعي. غير أنّ المهارات التقنية والمعرفة العامة، التي تكتسب عبر التربية والتعليم يمكن أن تزيد كثيراً إحساس الناس بالمقدرة الشخصية، لا سيّما في تحسين مراكز القيم المادية الخاصة بهم. وتمثّل الفرص المجتمعية سبل العمل المتاحة لأفراد جماعة ما من أجل العمل المباشر لتعزيز القيم. وتتضمّن فرص بلوغ القيم الاقتصادية نطاقاً للمهن المربحة وعددها، وسهولة الوصول إلى تلك المهن، والموارد الاقتصادية المتاحة لتعويض المنخرطين فيها. ويمكن بلوغ قيم المشاركة عبر القنوات التي أصبحت روتينية للمشاركة السياسية وتجنيد النخبة السياسية؛ ويعدّ بلوغ القيم الأمنية إلى حدّ كبير دالة قدرة النظام السياسي على التقليص المتزامن لتنظيم النشاط البشري والمحافظة على النظام الداخلي.

وتتعزّز القيم بين الأشخاص بمقدار ما تكون الحياة الأسرية والمجتمعية خالية من الاضطراب الخارجي، وبمقدار ما يوجد من معايير مقبولة بصفة عامة يتمّ على أساسها منح المركز والاحترام في العلاقات بين الأشخاص. وتمثّل الفرص السياسية سبل الأفعال الاعتيادية المتاحة لأفراد جماعة ما لحثّ الآخرين على تزويدهم بتعويضات القيم.

وتشير الفرص السياسية إلى الإجراءات السياسية كوسيلة وليس كغايات؛ أمّا الفرص التي تتاح من أجل المشاركة السياسية بوصفها غاية بحدّ ذاتها فهي متضمنة في فرص القيم المجتمعية. وتوفر عادة الإجراءات والمؤسّسات نفسها التي تزود تلك الأخيرة بالوسائل التي يمكن فيها للجماعات أن تطالب بمزايا الرفاه والقوة من حكومة من الحكومات. وثمّة أنواع أخرى من الفرص "السياسية" بالمعنى المقصود هنا، بما في ذلك المساومة الجماعية التي يمكن فيها للعمال المطالبة بمزيد من مزايا الرفاه من أرباب العمل، والنشاط الترابطي من قبل المجموعات دون الثقافية والمصممة لزيادة مركز الأفراد في تعاملهم مع أفراد مجموعات أخرى.

إنّ نطاق الحرمان النسبي هو سريأنه على كل فئة من القيم بين أفراد جماعة من الجماعات. وبعض أنواع الحرمان تميّز بعض الأفراد من المجموعات كافة. وللحرمان صلة بالاستعداد للقيام بالعنف الجماعي بمقدار ما يشعر الناس بالسخط نحو الأشياء ذاتها. أمّا حالات الحرمان الشخصي غير المتوقّعة مثل عدم الحصول على ترقية متوقعة أو خيانة أحد الزوجين فإنّها تؤثر عادة في قليل من الناس في أي وقت معين، ولذا فإنّها ذات نطاق ضيق. ويغلب أن تؤدي الأحداث وأنماط من الظروف، مثل قمع حزب سياسي أو تضخّم شديد، أو هبوط مركز مجموعة ما بالنسبة لمثيلاتها، إلى تسريع مشاعر الإحباط النسبي لدى مجموعات أو فئات كاملة من الناس وتكون ذات نطاق واسع.

ويفصّل ابيرل Aberle ما يسمّى هنا بالنطاق إلى فئتين عامتين من حالات الحرمان، الفئة ذات الطابع الشخصي والفئة التي تكون خبرات جماعية(٤٨). ومن الأفضل النظر إلى النطاق باعتباره سلسلة متصلة: فيجب أن يكون من الممكن أن يتم، على سبيل المثال عبر تقنيات المسح، تحديد نسبة الناس الذين يشعرون في أي جماعة بالحرمان من أي فئة محددة من القيم.

تتمثل شدّة الحرمان النسبي بمدى العاطفة السلبية المقترنة بإدراكه، أو، بعبارة أخرى، بحدة السخط أو الغضب الذي ينبثق منه. ويتحدث رانسيمان أيضاً عن "درجة" الحرمان، التي تعرّف بأنّها "شدة الشعور به"(٤٩). وتخضع الشدة، شأنها في ذلك شأن النطاق إلى تقييم تجريبي (empirical) مباشر: يمكن استنتاج شدّة مشاعر الناس إزاء الحرمان النسبي عبر أساليب المقابلات والإسقاطات وأساليب تحليل المحتوى، بين جملة أساليب(٥٠). وعلاوة على ذلك يمكن تحديد عدد من خصائص توقعات القيم وقدرات القيم التي تزيد أو تقلّص نطاق الحرمان وشدته، والتي يمكن فحصها دون الاعتماد بالضرورة على أساليب المسح. ويرد في الفصل التالي فحص لبعض محدّدات الحرمان النسبي وشدته.

الدافع الكامن للعنف الجماعي، وهو المتحول التابع للفرضيّة الوارد في بداية هذا القسم، يعرّف بأنّه نطاق وشدة استعداد أفراد إحدى الجماعات للقيام بتصرف ينطوي على العنف إزاء الآخرين. ويمكن اعتبار هذا الدافع الكامن، من أجل العديد من أغراض البحث، تركيباً (construct) افتراضياً، استعداداً لتصرف يستنتج وجوده في عقول الكثيرين من أفراد جماعة ما، لكنه لا يقاس إلا من منطلق ما سبقه، أو شدّة الحرمان النسبي ونطاقه، أو من حيث عواقبه، المتمثلة بحجم العنف الجماعي. فإذا تعذّر تقييمه

(٤٨)Aberle, 210.

(٤٩)Runciman, 10.

(٥٠) يستخدم أسلوب مناسب لإجراء المقابلات، مقياس التثبيت الذاتي، في Hadley Cantril, *The Pattern of Human Concerns* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1965).

بشكل أكثر مباشرة فعندئذ لن تكون هناك أي فائدة من طرح الفرضيات بشأنّه، وتكـون الفرضيّة الوحيدة التي يمكن تقييمها هي أنّه كلّما ازدادت شدّة الحرمان النسبي ونطاقـه، ازداد حجم العنف الجماعي. على أنّه يمكن، من حيث المبدأ تقييم الدافع الكامن للعنـف الجماعي.

وإحدى السبل لذلك هي اللجوء إلى أساليب المقابلات، حيث يسأل الناس صراحة عما إذا كانوا مستعدين للمشاركة في عملية شغب، أو يتمّ تمكينهم من إسـقاط مشـاعر العنف كرد فعل لمحرّض يجذبهم إليه أو ينفرهم منه. ويمكن استخدام هذه الأساليب فـي أوضاع يتمّ ترتيبها أو في المختبر. كما أنّه يمكن استخدامها، وقد تمّ اسـتخدامها، مـع قطاعات طبيعية من السكان. فعلى سبيل المثال قـام لـويس هـاريس Louis Harris باستطلاع رأي الأمريكيين السود بشأن استعدادهم للقيام بأعمال الشغب[٥١]. كما أنّه مـن الممكن أيضاً تصميم دراسات محاكاة للأوضاع التي تسبق الثـورة وتقيـيم ردود فعـل الأطراف الفاعلين، وهي مقاربة يعمل شوارتز Schwartz على تطويرها[٥٢]. هذا التنوع في المقاربات يبرر على ما يبدو اعتبار الدافع الكامن للعنف الجماعي متحولاً عارضـاً حاسماً بين السخط الذي يسببه الحرمان والعنف السياسي، بدلاً من اعتباره مجرد تركيب افتراضي زائد غير ضروري.

---

(٥١)William Brink and Louis Harris, *Black and White: A study of U. S. Racial Attitudes Today* (New York: Simon and Schuster, 1967), 266.

(٥٢)David Schwartz, "Political Alienation: A Preliminary Experiment on the Psychology of Revolution's First Stage",

ورقة قُدمت في الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية.

مصادر العدوان [٥٣] The Sources of Aggression

تطرح النظريات النفسية المتعلّقة بجذور العدوان البشري تفسيراً حافزاً صـريحاً للصلة السببية المقترحة بين الحرمان النسبي والعنف الجماعي. ثمّة كتابات نظرية منوعة بشأن هذه المسألة، بعضها تأملي، وبعضها يستند إلى بحث تجريبي (empirical). ويمكن منذ البداية الاستغناء عن بعض "النظريات" النفسية المتعلقة بمصادر السلوك العدواني. فلا يوجد دعم يذكر للتأكيدات شبه السيكولوجية التي مفادها أنّ أكثرية أو جميع الثوريين أو المتآمرين هم منحرفون أو حمقى غير متكيفين مع بيئتهم[٥٤].

وقد تكون التفسيرات الدينامية السيكولوجية مفيدة في التحليل الجزئي (microanalysis) لأحداث معينة، لكنها لا تقدم سوى القليل نسبياً للنظريات العامة المتعلقة بالإجراءات الجماعية[٥٥]. إنّ الضحايا الميالين إلى العدوان من جرّاء سوء التكيف مع الوسط الاجتماعي موجودون في كل مجتمع، وبين الأطراف الفاعلين في أكثرية حالات اندلاع العنف السياسي، لكنّ يغلب عليهم أن يحركهم النزاع أكثر من أن يتكون منهم في مجموعه. كما لا يمكن أن تقوم نظرية عامة للنزاع السياسي فقط على

---

(٥٣)وردت أجزاء من هذا القسم في

Ted Gurr, "Psychological Factors in Civil Violence", *World Politics,* xx (January 1968), 247-251.

(٥٤) انظر على سبيل المثال

Kurt Riezler, "On the Psychology of the Modern Revolution", *Social Research,* x (September 1943), 320-226.

وأجزاءً من

Eric Hoffer's generally useful *The True Believer: Thoughts on the Nature of Mass Movements* (New York: Harper, 1951); and Donald J. Goodspeed, *The Conspirators: A study of the Coup d'Etat* (New York: The Viking Press, 1962).

(٥٥) تتمثّل دراسة حديثة من هذا النوع في

E. Victor Wolfenstein, *The Revolutionary Personality: Lenin, Trotsky, Gandhi* (Princeton: Princeton University Press, 1967).

أساس نظريات محددة ثقافياً لخصائص الشخصية الشكلية، مع أنّه يتعين عليها أن تأخذ آثارها بالاعتبار (وردت مناقشة ذلك في الفصل السادس).

إنّ النظريات السيكولوجية الأكثر صلة بالموضوع بصفة عامة هي تلك التي تتناول مصدر العدوان لدى جميع الناس وخصائصه، بصرف النظر عن الثقافة. مثل هذه النظرية السيكولوجية توفّر قاعدة حافزة إلى وضع نظرية بشأن العنف السياسي، وتوفر وسيلة لتحديد هوية عملية بعض المتحولات التفسيرية وتعيينها. ثمّة ثلاثة افتراضات سيكولوجية مميزة بشأن المصادر العامة للعدوان البشري: أنّ العدوان هو غريزي كلياً، وأنّه يكتسب كلياً، أو أنّه استجابة فطرية يحركها الإحباط[٥٦].

ويوجد واحد من هذه الافتراضات أو آخر ضمنياً في أكثرية المقاربات النظرية التي تتناول النزاع المدني والتي ليس لها أساس حافز صريح. وتفترض نظريات العدوان الغريزي التي يمثلها، بين جملة آخرين، ما يعزوه فرويد Freud بتحفظ من دافع التدمير إلى غريزة تتعلّق بالموت ورؤية لورنز Lorenz للعدوان بوصفه غريزة تعزّز البقاء، أن لدى أكثرية الناس أو جميعهم مصدراً مستقلاً للدوافع العدوانية، باعثاً للتعدي يسفر، حسب قول لورنز، عن "اندلاعات لا سبيل لمقاومتها تتكرر بانتظام إيقاعي"[٥٧]. ومع أنّه لا يوجد دعم قاطع لهذا الافتراض، فإنّ أنصاره، بمن فيهم فرويد ولورنز، كثيراً ما طبقوه على تفسير العدوان الجماعي فضلاً عن الفردي[٥٨].

(٥٦) ترد أدناه مناقشة لسلسلة التهديد ـــ العدوان.

(٥٧)Konard Lorenz, *On Aggression* (New York: Harcourt, Brace, and World, 1966), chap. 4, quotation from xii.

يقال: إن الغريزة العدوانية لدى الحيوانات تنبثق عادة من وجود أو اقتراب مخلوق آخر. غير أنّه في غياب مثل هذا الحافز، فإن العدوان يحدث بشكل عفوي. هذه التأكيدات تدعمها تقارير ذات طابع خاص بشأن سلوك الحيوانات.

(٥٨) انظر، على سبيل المثال

Sigmund Freud, *Civilization and Its Discontents,* trans. Joan Riviere (London: The Hogarth Press, 1930); Lorenz, chaps. 13, 14; and Franz Alexander, "The Psychiatric Aspects of War and Peace," *American Journal of Sociology,* LXVI (1941), 504-520.

ويبرز هذا الافتراض في وصف هوبز Hobbes للإنسان في الحالة الطبيعية، كما أنّه ربما موجود ضمنياً في قلق نيبورغ Nieburg قريب العهد بشأن "قدرة الناس على العنف الغاضب غير المنضبط والمرير والدموي"[٥٩]، لكنّه لا يقوم بدور هام في النظريات المعاصرة المتعلقة بالنزاع المدني.ثمّة افتراض معاكس، وهو أن السلوك العدواني مكتسب كلياً أو بالدرجة الأولى، ويتجلّى هذا الافتراض في عمل بعض علماء نفس الطفل وعلم النفس الاجتماعي، الذين تدل براهينهم على أن بعض أنواع السلوك العدواني تكتسب وتستخدم استراتيجياً في خدمة أهداف معينة ــ مثل عدوان الأطفال والمراهقين بغية لفت الانتباه، وعدوان الراشدين بغية التعبير عن مساعي السيطرة، وعدوان الجماعات المتنافسة على القيم النادرة، وعدوان العسكريين في خدمة السياسة الوطنية[٦٠]. هذا الافتراض بأنّ العنف هو ردّ فعل مكتسب يتمّ اختياره عقلانياً ويستخدم بتجرد وهدوء، شائع في عدد من المقاربات النظرية قريبة العهد للصراع الجماعي. ومن بين منظّري الثورة، يتحدث جونسون Johnson بشكل متكرر، وإن لم يكن ثابتاً، عن العنف المدني بأنّه "غائي"، بوصفه "أشكالاً من السلوك، الغاية منه إرباك سلوك الآخرين، وبالتالي القضاء على نظام اجتماعي مكروه"[٦١]. ويعتبر تيماشيف Timasheff الثورة

يطرح فرويد تفسيره الغريزي للعدوان في أعماله اللاحقة؛ وكان رأيه الأول أن العدوان هو رد فعل على إحباط سلوك السعي إلى اللذة. للاطلاع على أعمال تستعرض وتنتقد نظريات أخرى للعدوان الغريزي انظر
Leonard Berkowitz, *Aggression: A Social Psychological Analysis* (New York: McGraw-Hill, 1962), chap. 1, and Ralph L. Holloway, Jr., "Human Aggression: The Need for a Species-Specific Framework", In Morton Fried and others, eds., War: *The Anthropology of Armed Conflict and Aggression* (Garden City, New York: Natural History Press, 1968), 29-48.

(٥٩)H. L. Nieburg, "The Threat of violence and Social Change, "*American Political Science Review,* Lv1 (December 1962), 870.

(٦٠) تتمثّل دراسة نموذجية في
Albert Bondura and Richard H. Walters, *Social Learning and Persomality Development* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1963).

(٦١)Chalmers Johnson, *Revolutionary Change* (Boston: Little, Brown, 1966), 12, 13, italics added.

حدثاً "متخلفاً"، ذريعة "يتم اللجوء إليها عندما تفشل الطرق الأخرى للتغلّب على حـــالات التوتر"[٦٢].

ويعزو موريسون Morrison السخط والنزاع الريفي في البلـــدان الناميـــة إلـــى "الحرمان النسبي"، هو معرّف هنا، لكنه يفتـــرض العقلانيـــة، صـــراحة، فـــي ســـلوك المحرومين حين يفترض أن "جميع المحاولات الرامية إلى تقليص السخط يتمّ اختيارهـــا استناداً إلى إدراك الطرف الفاعل لاحتمال تقليص المحاولة للسخط"[٦٣]. ويحاول بارسونز Parsons وضع العنف السياسي ضمن إطار نظرية التفاعـــل الاجتمـــاعي، ويعتبـــر أنّ اللجوء إلى القوّة طريقة للتصرف يختارها الطرف / الأطـــراف لأغـــراض الـــردع أو العقوبة أو الإظهار الرمزي للقدرة على التصرف[٦٤].

ويمثّل شيللينغ Schelling أولئك المنظّرين المهتمين بموضـــوع العنـــف الـــذين يفترضون صراحة السلوك العقلاني وترابط قـــرارات الخصـــوم فـــي جميـــع أنـــواع الصراع[٦٥]. ويتمثّل الافتراض السيكولوجي الثالث في أن الكثير من العدوان يحدث كرد فعل على الإحباط. "الإحباط" هو تدخل بالسلوك المتوجه نحو الهدف؛ و"العـــدوان" هـــو سلوك مصمّم لإلحاق الأذى، المادي أو غير المادي، بأولئك الـــذين يوجّـــه إلـــيهم. إنّ الاستعداد الفطري للرد بشكل عدواني عند الشعور بالإحباط هو جـــزء مـــن التكـــوين البيولوجي للإنسان؛ حيث إنّه يوجد ميل بيولوجي متأصل، لدى البشر والحيـــوان، إلـــى مهاجمة الجهة المسببة للإحباط. وهذا ليس بغير المتلائم بالضرورة مـــع الافتراضـــين

---

(٦٢)Nicholas S. Timasheff, *War and Revolution* (New York: Sheed and Ward, 1965), 154.

(٦٣)Denton E. Morrison, "*Relative Deprivation and Rural* Discontent in Developing Countries: A Theoretical Proposal",
ورقة قُدمت في الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية لتقدم العلوم (١٩٦٦)، ٦.

(٦٤)Talcott Parsons, "Some Reflections on the Place of Force in Social Process", in Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: The Free Press, 1964), 34-35.

(٦٥)Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), 4.

السابقين. غير أنّ نظرية الإحباط ـ العدوان أكثر تطوراً من الناحية المنهجيـة. وتجـد المزيد من الدعم التجريبي (empirical) بشكل أساسي أكثر من النظريات التي تفترض إمّا أنّ جميع البشر لديهم مصدر طاقة مدمرة ينساب بحرية أو أنّ كـل عـدوان مقلّـد وذرائعي.

وقد طرح دولارد Dollard وزملاؤه في جامعة ييل Yale فـي ١٩٣٩م أشـهر صياغة لنظرية الإحباط ـ العدوان. وتنصّ الفرضيّة الأساسية على أن "حدوث السلوك العدواني يفترض مسبقاً في جميع الأوقات وجود إحباط، و، بالعكس، فإن وجود الإحباط يؤدي دائماً إلى شكل من أشكال العنف". ويتضح من بقية الدراسة أنّه لم يكن المقصـود من الجزء الثاني من الفرضيّة الإيحاء بأن العدوان هو رد الفعل الممكن الوحيـد علـى الإحباط، أو أنّه لا يوجد فرق بين التحريض على العدوان، الـذي دعـي لاحقـاً بـ "الغضب"، ووقوع العنف بالفعل[٦٦]. وقد طرح ميللر Miller لاحقاً إيضاحاً مفـاده: أن الإحباط يولّد عمليات تحريض على مختلف الردود، أحدها العنف. وإذا لم يـنجم عـن الردود غير العدوانية علاج للإحباط "فإن الاحتمال يزداد بأن يصبح التحـريض علـى العدوان مسيطراً في خاتمة المطاف بحيث يحدث رد ما عدواني"[٦٧].

تحدّد الدراسات التجريبية (empirical) ردوداً أساسية غير العدوان على الإحباط. ويلخص هيملويت Himmelweit الأدلة المبنية على التجربة بأن الإحباط لدى الأطفـال

---

(٦٦)John Dollard and others, *Frustration and Aggression* (New Haven: Yale University Press, 1939 (, quotation from p. 1

والنظرية(experimental)وتتضمّن الخلاصات الرئيسية للأدبيات التجريبية

Hilde T. Himmel weit, "Frustration and Aggression: A Review of Recenl Experimental Work", in *Psychological Factors of Peace and War,* ed. T.H. Pear (London: Hutehinson, 1950), 161-91; Elton D. McNeil, "Psychology and Aggression". *Journal of Conflict Resolution,* 111 (June 1959(, 195-294; Armold H. Buss, *The Psychology of Aggression* (New York: John Wiley, 1961); Aubrey J. Yates, *Frustration and Conflict* (New York: John Weley, 1962), especially chaps. 2-4; and Berkowitz, *Aggression*.

(٦٧)Neal E: Miller and others, "The Frustration - Aggression Hypothesis", *Psychological Review,* XL VIII (July 1941), quotation from 339.

يمكن أن يؤدي إلى العدوان على شكل خفض الأداء الفكري، وإلى التهرب(٦٨). في فحص للسلوك المنبثق من الإحباط في إحدى قبائل لانيوغيني وجدت أربعة أنماط من الاستجابات: الخضوع، والتبعية والتجنب والعدوان. وقد وجد أنّ ردّ الفعل العاطفي الأولي على الإحباط لدى الأطفال هو شدّة الغضب أو الغضب، الذي تعدله لاحقاً خبرات التعلم(٦٩). وقد لوحظ أنّ الإحباط طويل الأمد، على شكل بطالة متواصلة قد أدّى إلى البلادة(٧٠).تمثّل هذه المعطيات والملاحظات تعديلات لفرضيّة الإحباط ــ العدوان الأساسية، لا تفنيدات لها. إنّ العنصر التفسيري الأساسي الذي تساهم به نظرية الإحباط ــ العدوان في فهم الصراع البشري، وبشكل خاص في تحليل العنف السياسي، هو المبدأ الذي مفاده أن الغضب يعمل بصفته دافعاً.

وفي إعادة صياغته التي قام بها بيركوويتز في الفترة قريبة العهد، جاء أن إدراك الإحباط يثير الغضب. فالردود العدوانية لا تميل إلى الظهور إلا بوجود منبه خارجي، أي حين يرى الشخص الغاضب شيئاً أو شخصاً يمكن مهاجمته ويقرنه بمصدر الإحباط. وتوحي هذ الحجة، والأدلة التجريبية المؤيدة لها أن من غير المحتمل أن يندفع الشخص الغاضب بقوة ليصب غضبه على أي شيء في بيئته، بل يصبّه فقط على الأهداف التي يعتقد أنّها هي المسؤولة. لكنّ النقطة الحاسمة هي أن حدوث مثل هذا الهجوم هو رد فعل ينطوي على التنفيس عن الشعور بالغضب، فإذا كان المهاجم قد ألحق الأذى بمن تسبب في إحساسه بالإحباط، فعندئذ تخف حدّة غضبه، سواء نجح أو لم ينجح في خفض مستوى الإحباط بحد ذاته(٧١). وإذا استمرّ الإحباط فإنّ من المحتمل عودة العدوان. وإذا

---

(٦٨)Himmelweit, 172.

(٦٩)J. M. V. Whiting, "The Frustration Complex in Kwoma Society", *Man,* XLIV (November - December 1944), 140-144.

(٧٠)Marie Lazarsfeld and Hans Zeisal, "Die Arbeitslosen von Marienthal", *Psychologische Monographen,* v (1933), Summarized in Himmelweit, 172.

(٧١) للاطلاع على خصائص الدافع إلى الغضب انظر

خف نتيجة الهجوم، فإن الميل إلى الهجوم يتعزز، ويزداد احتمال اقتران انطلاق الغضب في المستقبل بالعدوان.

لقد قام ماير Maier بدراسات عدة تؤيد الفرضيّة التي مفادها أن السلوك الفطري المنبثق من الإحباط يصبح غاية بحد ذاته بالنسبة للأطراف الفاعلين، ولا تكون له صلة بأهداف أخرى، كما أنّه مختلف نوعياً عن السلوك المتوجه إلى هدف. وقد أورد أنّه توجد أربعة ردود منبثقة من الإحباط، بما في ذلك الانتكاس، والتركيز والتسليم بالأمر الواقع فضلاً عن العدوان.

ويتميّز السلوك المنبثق من الإحباط من السلوك الموجّه إلى هدف بعدد من الخصائص: فأنّه يميل إلى التركيز والإكراه؛ وهو لا يرتدع بالضرورة من جرّاء العقوبة، التي قد تزيد بدلاً من ذلك درجة الإحباط؛ فهو يأخذ الشكل المتاح على أسهل وجه ولا يتأثر كثيراً بالعواقب المتوقعة؛ وهو يثير الشعور بالرضا بحد ذاته[٧٢]. وعلاوة على ذلك فقد يصبح الهدف الأصلي الذي عانى من الإحباط بعيد الصلة بالسلوك. "عندئذ يصبح العدوان دالة الإحباط، حيث يكون الرد الهدف الذي كان موجوداً سابقاً قد استبدل بسلوك تحكمه عملية مختلفة كلياً"[٧٣]. ويعدّ تتابع التهديد ــ العدوان آلية سلوكية أخرى يقول عدد من علماء النفس أنّها لا تقلّ أساسية، إن لم تكن لا تقلّ شيوعاً عن علاقة الإحباط ــ العدوان.

وتوحي الدلائل السريرية (clinical) والمشاهدة بأنّه كلّما ازداد التهديد المدرك للحياة، كان الردّ عنيفاً، فحسب رأي ويدج Wedge "حين تكون القيمة المعرضة للخطر هي الحياة، فعندئذ يحدث الرد العنيف كرد فعل للخوف بدلاً من أن يكون تعبيراً عن

Berkowitz, "The Concept of Aggressive Drive", and S. Feshbach, "The Function of Aggression and the Regulation of Aggressive Drive", *Psychological Review,* LXXI (July 1964), 257-272.

(٧٢)Maier, 92-115, 159-161; also see Yates, 24-30, 36-56.

(٧٣)Norman R. F. Maier, "The Role of Frustration in Social Movements", *Psychological Review,* LXIX (November 1942), 587.

الغضب"[٧٤]. وتدلّ الدراسات المسحية لآثار القصف الجوي الذي تعرض لـه السكان اليابانيون والألمان والإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية أنّ عمليات القصف العنيف ــ بما فيها قصف هيروشيما وناغازاكي ــ ولّدت خوفاً شديداً في بادئ الأمر، ثم ولّدت غضباً، لكنّها أدّت أيضاً بصفة عامة إلى زيادة الشعور بالعداء نحو العدو والحكومة التي فشلت في منع عمليات القصف، على السواء[٧٥].

وتوفّر التجارب التي أجريت على الحيوانات أدلة داعمة: فالأحداث، التي تهدد مباشرة وبشكل فعلي استمرار وجود العضوية، تطلق آليات اجتناب ــ بقاء، يمكن أن تتضمّن سلوكاً عنيفاً خارقاً. ويمكن تفسير تتابع التهديد ــ العدوان بوصفه حالة خاصة من علاقة الإحباط ــ العدوان، كما فعل بيركووتيز. إنّ التهديد الذي يلحق بالحياة هو إحباط متوقع؛ فكلّما ازدادت درجة التهديد، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور الخوف والغضب في آن واحد، وقد يكون المدى الذي يسود فيه الخوف "دالة على قدرة الشخص المدركة على السيطرة على الجهة المتسببة بالإحباط أو إلحاق الأذى بها بالنسبة لقدرة الجهة المتسببة بالإحباط على السيطرة على ذلك الشخص أو إلحاق الأذى به"[٧٦].

ومع ذلك يبدو أنّ لدى الناس استعداداً أساسياً للرد بشكل عدواني على الخوف المتطرف نفسه؛ وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ الرد يمكن أن يعزّز الخوف المنبثق من

(٧٤)Bryant Wedge, "The Case Study of Student Political Violence: Brazil, 1964, and the Dominican Republic, 1965", *World Politics,* XXI (January 1969), 195-196.
انظر أيضاً
Jerome Frank; Sanity and Survival: Psychological Aspects of War and Peace (New York: Vintage Books, 1968), 75.
(٧٥)I. L. Janis, Air War and Emotional Stress; Psychological Studies of Bombing and Civilian Defense (New York: McGraw-Hill, 1951), 4-152.
وقد شوهدت ردود أفعال مماثلة في كثير من دراسات الكوارث. انظر على سبيل المثال
George W. Baker and Dwight W. Chapman, eds., *Man and Society in Disaster* (New York: Basic Books, 1962).
(٧٦)Berkowitz, *Aggression,* 42-46, quotation from 45.

الإحباط أو يتعزّز به. وتبدو هذه العلاقة ذات صلة لا سيّما بتقييم أثر إجراءات الشرطة والإجراءات العسكرية في تسريع العنف الجماعي وإطالة مدته.

توفّر آلية الإحباط ــ العدوان وما يتصل بها من آلية التهديد ــ العدوان الحلقة الحافزة الأساسية بين الحرمان النسبي والدافع الكامن إلى العنف الجماعي، غير أنّهما غير بعيدتين عن الانسجام مع وجود العناصر المكتسبة والغائية في أعمال العنف الفردي والجماعي. فالناس يشعرون بأنّهم محرومون إزاء ما تعلموا تثمينه وما تعلموا فعله. إنّ المعتقدات والرموز التي تحدد توقيت العنف وأشكاله وأغراضه هي أمور مكتسبة. فإذا كان غضب الناس قوياً ومتواصلاً، فإنّ بوسعهم استخدام الكثير من العقل والقدرة على الابتكار في استنباط طرق للإعراب عنه بشكل عنيف. فبعض من هؤلاء الناس قد يتعلمون تثمين العنف كغاية بحد ذاته.. لكنّ الكثير من هذا التعلم يحصل بعد أن يكون الغضب قد ثار؛ والأفراد الذين يتصفون بالعنف النزيه كثيراً ما يستخدمون تقنيات أثبتت فائدتها وقدرتها على الإرضاء رداً على حالات إحباط سابقة.

ويوجد أيضاً شعور واضح بالتوجه إلى غاية معينة لدى الكثيرين من المشاركين في أكثرية عمليات اندلاع العنف الجماعي، بمعنى أنّهم يتوقعون أن يعزّز العنف موقفهم المتعلق بالقيم. ويستغلّ الزعماء الثوريون غضب أتباعهم لأغراضهم المتصلة بالاستيلاء على السلطة؛ ويستغل المشتركون بأعمال الشغب الفوضى لنهب المخازن للحصول على الغذاء والأثاث؛ ويأمل المتظاهرون بإقناع حكامهم باتخاذ إجراءات علاجية. وتعدّ طبيعة هذه الغايات وقوتها محدّدات كبيرة لشكل العنف الجماعي وتكتيكاته. لكنها يبدو في أكثر الحالات أنّها تعزّز دافع العنف أو توجهه، وكثيراً ما تكون حافزاً مستقلاً للعنف. هذا التأكيد يصدر دون محاولة دعمه، لكنه يخضع للاختبار التجريبي (empirical). وهو حقيقي، وتعدّ علاقة الإحباط ــ العدوان أمراً مهما في العنف السياسي، من حيث إنّ

الفاعلين المنخرطين في العنف السياسي يظهرون أو يعترفون بوجود درجة ما من الغضب[٧٧].

والخلاصة، يبدو أن المصدر الرئيسي للقدرة البشرية على ممارسة العنف يتمثّل بآلية الإحباط ــ العدوان. لكنّ الإحباط لا يؤدي بالضرورة إلى العنف، كما أنّ العنف بالنسبة للبعض مبعثه توقعات الكسب. غير أنّ الغضب المنبثق من الإحباط هو قوّة محركة تؤهل الناس للقيام بالعنف، بصرف النظر عن وسائطه. فإذا تطاول أمد حالات الإحباط إلى درجة كافية أو إذا كانت شديدة التأثير، فعندئذ يكون حدوث العدوان محتملاً، إن لم يكن مؤكداً. إنّ الاستنتاج الذي مفاده أنّ تلك العلاقة لا تمتّ بصلة إلى العنف الفردي أو الجماعي يشبه تأكيد أنّ قانون الجاذبية لا يمت بصلة إلى نظرية الطيران، لأنّه ما كل ما يصعد يعود ليسقط على الأرض حسب مبدأ الجاذبية العام. فآلية الإحباط ــ العدوان هي بهذا المعنى مماثلة لقانون الجاذبية: فالمحبطون لديهم استعداد فطري للقيام بالعنف إزاء مصدر الإحباط بنسبة شدّة إحباطهم، مثلما أنّ الأشياء تنجذب إلى بعضها بنسبة طردية مع كتلها النسبية وبنسبة عكسية للمسافة التي تفصل بينها.

وثمّة عدد من المتحولات الأخرى التي تؤثّر في سلوك البشر، والأشياء، في تلك الظروف: تتمثّل بالنسبة للبشر بمعتقداتهم ورغباتهم المكبوتة وبنيتهم الاجتماعية؛ وبالنسبة للأشياء في مجال الجاذبية، تتمثّل بطاقاتها وشكلها وخصائص الوسط الكامنة فيه. على أنّه يبدو أنّ تفسير العنف السياسي دون الإشارة إلى خصائص البشر التي تؤهّلهم لممارسة العنف هو أقلّ معقولية من وضع نظرية للطيران دون الإشارة إلى قانون الجاذبية. فعلى الأرض يمكن الافتراض بأنّ الجاذبية عنصر ثابت؛ أمّا مستويات الإحباط، بين البشر، فأنّها تتفاوت تفاوتاً كبيراً.

(٧٧) كثيراً ما يقترن العنف بعناصر عاطفية أُخرى, لا سيّما الإثارة؛ والمقياس المقترح هنا هو ما إذا كان الغضب موجوداً بمقدار كبير. ولا يبدو أن الإثارة حالة عاطفية مستقلة لكنها انبثاق هيجاني عام يسبق النشاط المتوج بالأهداف ويقترن به؛ إن الإنسان الذي يتوقع الشغب يشعر بالإثارة للسبب نفسه الذي يشعر فيه الإنسان الجائع لدى شم رائحة طهو الطعام.

الحرمان النسبي والأسباب المشابهة للعنف السياسي

Relative Deprivation and Amalogous Causes of Political Violence

إنّ الحرمان النسبي، المعرّف بأنّه التناقض المدرك بين توقعات القيم وقدرات القيم، هو عام بما يكفي ليشمل أو تكون له صلة بأكثرية "الشروط العامة السابقة للثورة" المحددة في تحليلاتِ نظرية أخرى. ويجري هنا فحص بعض هذه العلاقات المفاهيمية، لا لغرض إظهار أنّ الحرمان النسبي "صحيح" نوعاً ما، وأنّ المفاهيم الأخرى ليست كذلك، بل لبيان أنّه، علاوة على تعريفه الواضح نسبياً، فأنّه يستطيع توليف مفاهيم أخرى متنوعة.

يرى أرسطو أنّ السبب الرئيسي للثورة هو الطموح إلى تحقيق المساواة الاقتصادية أو السياسية من جانب عامة الشعب الذين يفتقرون إليها، وطموح القلة الحاكمة إلى تحقيق المزيد من عدم المساوة التي لديهم، أي التناقض في كلتا الحالتين بين ما لدى الناس من المصالح السياسية والاقتصادية بالنسبة لما يعتقدون أنّها تخصهم بحق[٧٨].

ويؤكّد ادواردز Edwards الذي كتب بعد نحو ثلاثة وعشرين قرناً أنّ جميع الثورات تنشأ عن "قمع الرغبات الأساسية" وأنّ العنف الذي تمارسه أي ثورة يتناسب مع درجة ذلك القمع. وينشأ الشعور بالقمع أو "النزعة المحبطة" عندما "يصبح الناس يشعرون بأن طموحاتهم وأفكارهم المشروعة يجري قمعها أو حرفها، وأن رغباتهم وطموحاتهم اللائقة تعوّق وتخذل.."[٧٩]. ويشبه مفهوم بيتي Pettee لـ "التقييد" (Cramp) يشبه أيضاً الحرمان النسبي. فالناس يشعرون بأنّهم "مقيّدون" عندما يجدون أن تلبية حاجاتهم الأساسية إلى الحرية والأمن موضع معارضة، ويعتبرون، علاوة على ذلك، أن

---

(٧٨)*The Politics of Aristotle*, trans. J. E. C. Welldon (New York: Macmillan, 1883, 1905), 338-342.

(٧٩)Lyford P. Edwards, *The Natural History of Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1927), 3-4, 30-33.

هذا القمع غير ضروري ويمكن تفاديه، وبالتالي فهو غير مبرر. "تحدث الثورة حين تشعر الأكثرية العظمى في المجتمع بأنّهم مقيدون بشكل لا يحتمل"[٨٠].

يستخدم المنظّرون المعاصرون مفاهيم مماثلة. ويعزو لاسويل Lasswell وكابلان Kaplan عدم الاستقرار السياسي إلى التناقض بين التوقعات و"درجة... تحقيق القيمة للجمهور... أنّه درجة متدنية من التحقيق ـ التناقض بين مركز القيمة والقيمة المطلوبة والمتوقعة ـ التي تكون فعّالة بشكل أكثر مباشرة"[٨١].

يجادل زولشان Zollschan بأن كل نشاط، بما في ذلك النشاط الثوري، يبدأ بـ "ضرورة" تعرّف بأنّها "تناقض (بالنسبة لشخص ما) بين وضع مرغوب أو متوقع شعورياً أو غير شعوري وظرف واقعي"[٨٢]. ويضع هذان المفهومان افتراضات بشأن الأوضاع الذهنية للفاعلين الثوريين، مثلما تفعل المفاهيم الواردة في الفقرة آنفة الذكر. ولا يضع جونسون مثل تلك الافتراضات في تحديد "نظام اجتماعي مختل التوازن" كشرط مسبق ضروري للثورة، وهو مفهوم تحليلي كلي (Macroanalytic) صريح. غير أنّه يمكن تفسير مظاهره على صعيد التحليل الفردي من منطلق الحرمان النسبي: فهو يمثّل تناقضاً بين توقعات القيم لدى الناس ("تركيبات قيمهم"، على الصعيد الجماعي) والوسائل المتاحة لهم لبلوغ تلك القيم (جماعياً، "نمط التكيف مع البيئة" الخاص بالنظام الاجتماعي وقدرته على "تحقيق المتطلبات الوظيفية")[٨٣].

يستخدم بعض المنظّرين مصطلحي "الإحباط" أو "الحرمان" صراحة لتمثيل الدافع إلى العنف الجماعي. ويعزو ديفيز Davies الاندلاعات الثورية إلى الإحباط الذي ينجم

---

(٨٠)George S. Pettee, *The Process of Revolution* (New York: Harper, 1938), chap. 2, quotation from 33.

(٨١)Lasswell and Kaplan, 264.

(٨٢)George K. Zollschan and Walter Hirsch, eds., *Explorations in Social Change* (Boston: Houghton Mifflin, 1964), XXV, 89.

(٨٣)Johnson, chap. 5. For a similar analysis see Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), chaps. 2, 8.

عن هبوط قصير الأمد يلي زيادة طويلة الأمد انبثقت منها توقعات بشأن الزيادة المتواصلة[٨٤]. ويصف ليرنر Lerner أيضاً الفجوة بين ما يريده الناس وما يحصلون عليه بوصفها "محبطة"، وتوحي بعواقب ثورية. "يمكن اعتبار انتشار الإحباط في المناطق التي تتطور بسرعة أقل ممّا يرغب سكأنّها بأنها نتيجة اختلال توازن عميق بين الإنجاز والطموح... حيث يتخلف الإنجاز عن الطموح لدرجة أن كثيراً من الناس، حتّى وإن كانوا يحرزون بعض التقدم نحو هدفهم، يشعرون بالسخط، لأنّهم يحصلون على أقل ممّا يريدون بكثير"[٨٥].

يقول كروزير Crozier إن العنصر الوحيد الذي يشترك فيه جميع المتمردين هو الإحباط، الذي يعرّف بأنّه "عدم القدرة على فعل شيء يريد المرء فعله، جرّاء ظروف خارجة عن السيطرة"[٨٦]. ويقرن الزوجان فييرابيندز Feierabends عدم الاستقرار السياسي بالسلوك العدواني، الذي يفترض بأنّه يختلف باختلاف مقدار "الإحباط الشامل". ويتمثّل مدى الإحباط الشامل بنسبة تلبية العوز الاجتماعي إلى نشوء العوز الاجتماعي، أو من منطلق الحرمان النسبي، التناقض بين المركز الحالي للقيم ووقعات القيم[٨٧].

(٨٤)James C. Davies, "Toward a Theory of Revolution", *American Sociological Review,* XXVII (February 1962), 5-19.

تستخدم أطروحة ديفيز أيضاً من قبل

Raymond Tanter and Manus Midlarsky, "A Theory o Revolution", *Jouranl of Conflict Resolution,* XI (September 1967), 264-280,

الذي يصف التناقض بأنّه "فجوة ثورية"

(٨٥)Daniel Lerner, "Toward a Communication Theory of Modernization: A Set of Considerations", in Lucian W. Pye, ed., *Communications and Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1963), 327-350, quotations from 330-335.

(٨٦)Brian Crozier, *The Rebels: A Study of Post-War Insurrections* (London: Chatto and Windus, 1960), 15-16.

(٨٧)Ivo K. and Rosalind L. Feierabend, "Aggressive Behaviors Within Polities, 1948-1962; A Cross - National Study", *Journal of Conflict Resolution,* X (September 1966), 250-251.

لقد ربط كوسر Coser بين الحرمان النسبي والإحباط وطبّق الحرمان النسبي على معدلات الانتحار(٨٨). وقد وسّع هوسيليتز Hoselitz وويللنر Willner تمييزهما بين التوقعات والطموحات، وربطا الحرمان بالدافع الكامن للثورة. إنّ الطموحات غير المتحققة تولّد مشاعر بالإحباط، لكنّ التوقعات غير المتحققة تؤدي إلى مشاعر الحرمان. ويمكن عادة تحمل الإحباط؛ لكنّ الحرمان كثيراً ما يكون غير محتمل. فالفرد المحروم يشعر بأنّه مدفوع كرهاً، إلى أن يقوم، بأي وسيلة متاحة، بمعالجة حالات الإحباط المادي والنفسي المنبثقة منه. وفي حين أن الإحباط يولّد البذور الأولى للثورة فإنّ الحرمان يعمل بصفة حافز للقيام بالعمل الثوري(٨٩).

تستخدم الأدبيات الأنتروبولوجية المتعلقة بردّ فعل الهنود الحمر في أمريكا على غزو البيض مفهوم الحرمان، أيضاً. فعلى سبيل المثال، يبين ناش Nash كيف يمكن للحرمان أن ينشأ أمّا عبر قبول الهنود لقيم البيض ومهاراتهم أو رفضها، ويرى أن المكونات العدوانية في النزعة الإحيائية الهندية هي رد فعل على الحرمان(٩٠). ويعزو غيشويندر Geschwender ثورة الزنوج الأمريكيين في ستينيات القرن العشرين إلى "الحرمان النسبي"، المعرّف بمعناه السوسيولوجي التقليدي المتصل بتناقض المركز إزاء مجموعة مرجعية(٩١).

ومع أن غالتونغ Galtung لا يستخدم مفهوم الحرمان النسبي بحد ذاته، إلا أنّه يعزو العدوان داخل المجتمعات وفيما بينها إلى التناقض في المركز، أو "اختلال التوازن في المراكز"، فيما هو بالأساس إعادة صياغة معممة لفرضيّة أرسطو التي بدأت قائمة

(٨٨)Lewis A. Coser, *Continuities in the Study of Social Conflict* (New York: The Free Press, 1967), 56-62.

(٨٩)Hoselitz and willner, 365

(٩٠)Philleo Nash, "The place of Religious Revivalism in the Formation of the intercultural Community on Klamath Reservation," Social Anthropolgy of North American Tribes, ed. Fred Eggan (Chicago: University of Chicago press, 1937), 377 - 442

(٩١)James A. Geschwender, "Social Structure and the Negro Revolt: An Examination of Some Hypotheses, *Social Forces,* XLIII (December 1964), 248 - 256.

المفاهيم هذه بها. فإذا كان الناس أو المجموعات في مركز عال في أحد أبعاد نظام للمطابقة، لكنهم في مركز متدن في بعد آخر، أي إذا كانوا يتمتعون بسلطة عالية أو تعليم عال لكنّ دخلهم متدن، فيقال عنهم: إنّهم مؤهّلون لاستخدام العنف لبلوغ مركز عال أو متوازن في جميع المستويات[٩٢].

يمكن توسعة هذه القائمة كثيراً، ولكنّ ذلك سيكون على حساب الاستفاضة بما هو بديهي. فتكاد جميع النظريات التي تزعم أنّها تفسر السلوك الجماعي الذي يتّسم بالعنف تعزو مكاناً مركزياً لمتحول أو لمفهوم يشبه بصفة عامة وفي كثير من الأحيان الحرمان النسبي هو معرّف هنا. على أن هذه المفاهيم الأخرى لا تتضمّن بالضرورة بعض الخصائص البارزة لمتحول الحرمان النسبي. فبعضها، لا سيّما تلك التي تستخدم صياغات "العوز/ الحصول" ("Want/ get")، لا تشير إلى إمكان تبرير توقعات الناس المتصلة بالقيم أو شدتها، ولا إلى الاستصواب النظري في أن تؤخذ بالاعتبار التناقضات الفعلية والمتوقعة بين الأهداف وتحقيقها. وعلاوة على ذلك، ففي حين أنّ الكثير منها تحدّد، عبر التوضيح بالأمثلة، أنواع الظروف المجتمعية والسياسية التي تكوّن المتحول أو تزيد في حجمه، فإنّ قلة منهم يضمّنون مقولات محددة بشأن محدداتها، وبعض منهم فقط يطرحون فئات لتصنيف مظاهر المتحول.

وأخيراً، فإنّ الكثير من النظريات لا تقدم سبباً منطقياً حافزاً للعلاقة السببية التي يطرحونها بين المتحولات والأحداث التي تتسم بالعنف التي يفترض أنّها تهيئ الناس لها.

ثمّة ثلاثة مفاهيم أخرى كثيراً ما تستخدم في تحليل السلوك الجماعي الذي يتّسم بالتخريب لا تشبه مباشرة الحرمان النسبي، لكنها تبدو بدائل عنه، وهي: التنافر، التحلل

---

(٩٢)Johan Galtung, "A Structural Theory of Aggression", *Journal of Peace Research*, No. 2, 1964, 95-119.

ويطرح غالتونغ أيضاً متحولات عدة تتوسط اختلال الوزن المتعلق بالمراتب والعدوان، بما في ذلك عدم توفر الوسائل البديلة ومدى الخبرة الثقافية في العدوان.

من الضوابط، والصراع. ومن دون الحكم على فائدتها التحليلية في سياقات أخرى، يمكن القول أنّها تتصل بأوضاع أقل أو أكثر تحديداً من الحرمان النسبي.

التنافر مفهوم واسع الاستعمال في سيكولوجية الفرد. ويشير هذا المصطلح في صياغة فستينغر Festinger لنظرية التنافر الإدراكي إلى التناقض بين عنصرين إدراكيين أو سلسلة من العناصر. فالعناصر الإدراكية (cognitive elements)، وهي "الأشياء التي يعرفها الشخص عن نفسه، وعن سلوكه وعن محيطه"، تكون متنافرة إذا "كان الوجه المقابل لعنصر ما ينبثق من الآخر"[٩٣].

فعلى سبيل المثال، يقال: إن المواطن، الذي يعتقد أن حكومته لا تبدأ حرباً إلا إذا تعرضت للهجوم ثم يعلم عبر وسائل الإعلام أنّها بدأت حرباً من دون أن تستفزّ، يعاني من الشعور بالتنافر (dissonance). ويفترض أن الناس الذين يشعرون بوجود التنافر يندفعون إلى تقليصه أو إزالته، وهو ما يستطيعون فعله عبر تغيير سلوكهم أو معتقداتهم، عبر تغيير الظرف المقابل، أو عبر السعي إلى الحصول على معلومات جديدة بغية تقليص التنافر وفي الوقت نفسه تجنب المعلومات التي من شأنها زيادة التنافر.[٩٤] واعتماداً على حجم التنافر، أي أهمية العناصر المتنافرة أو قيمتها بالنسبة للمواطن فأنّه قد يغير رأيه في الحكومة، ويحاول تغيير الأشخاص أو سياسات الحكومة عبر العمل السياسي، أو، وهو الأغلب في هذه الحالة، ينكر صدق الأدلة التي مفادها أن الحرب بدأت دون استفزاز ويكون مستعداً لقبول أي دليل على الاستفزاز، مهما كان ضئيلاً. وقد طرحت فرضيات عدة، وأجريت أبحاث تجريبية عديدة حول آثار التنافر في عمليات

(٩٣)Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (Stanford: Stanford University Press, 1957), Quotations from 4, 13.

يرى فستينغر أن إدراك التناقض يُمكن أن ينشأ على أسس منطقية أو تجريبية أو ثقافية أو أسس غيرها.

(٩٤)Festinger, 18-24

صنع القرار والإذعان وتقبل المعلومات، والدعم الاجتماعي لظواهر الجمهور، وعملية التأثير في المجموعات الصغيرة(٩٥).

إنّ مفهومي التنافر والحرمان النسبي لا يتضمنان ولا يشملان بعضهما بعضاً، لكنهما يتطابقان جزئياً. ينظر إلى الحرمان النسبي من منطلق رفاه الأفراد، والقوة وتوقعات القيم بين الأشخاص؛ ويمكن حصول التنافر بين أي مجموعة من العناصر الإدراكية، وليس فقط تلك التي تتصل بالسلع وظروف الحياة المثمّنة. وعلاوة على ذلك فإن بعض الإدراكات للحرمان فقط هي التي تستدعي التنافر، بمعناه الأصلي للتناقض بين العناصر الإدراكية.

إنّ معظم الأمريكيين السود يعرفون حقّ المعرفة أن توقعاتهم المتعلقة بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية لن تتم تلبيتها إلا تدريجياً وعلى مضض، إذا تمتّ تلبيتها على الإطلاق؛ ففشل النظام السياسي في اتخاذ إجراء علاجي على نطاق واسع لا يكون "متنافراً" إلا بالنسبة لأولئك الزنوج الذين ظنّوا في وقت من الأوقات أنّه سيفعل ذلك.

أمّا بالنسبة للأكثرية العظمى فإنّ عدم اتخاذ أي إجراء يؤكّد المدركات السابقة للنظام ويعمّق السخط. ويبدو أنّه يمكن تطبيق مفهوم وفرضيات التنافر مباشرة على جانب واحد معين للعمليات التي يتطور فيها إدراك الحرمان النسبي. وحين يدرك أحد الأفراد لأول مرة وجود حالات عدم الكفاية في فرص القيم التي كان قد ظن أنّها ملائمة وكافية لبلوغ توقعاته المتعلقة بالقيم فيمكن أن يقال عنه إنّه يعاني من التنافر. على أنّ انبثاق الحرمان النسبي عبر التوقعات المتزايدة للقيم، أو وجود تناقض بين التوقعات والقدرات بحدّ ذاتها، لا يشكّل تنافراً بحد ذاته، كما أنّ التنافر لا يوجد، كما بيّن فستينغر، كلّما واجه شخص ما مقاومة أو إحباطاً في محاولة تحقيق هدف من الأهداف(٩٦).

---

(٩٥)Festinger , passim; Jack W. Brehm and Arthur Cohen, *Explorations in Cognitive Dissonance* (New York: Wiley, 1962).

(٩٦) كثيراً ما يقترن العنف بعناصر عاطفية أخرى, لا سيّما الإثارة؛ والمقياس المقترح هنا هو ما إذا كان الغضب موجوداً بمقدار كبير. ولا يبدو أن الإثارة حالة عاطفية مستقلة, لكنها انبثاق هيجاني عام يسبق النشاط المتوّج

يمثّل التحلّل (من القيم والروادع) بالمعنى الذي استخدمه دوركهايم Durkheim في بحث الانتحار، حالة أمّا تتخطى الغايات (توقعات القيم) فيها الوسائل المتاحة للناس، أو أن الغايات تبقى ثابتة في الوقت الذي تكون فيه الوسائل مقيّدة تقييداً شديداً، وتقابل إلى حد قريب مفهوم الحرمان النسبي. ويتمثّل المعنى الأكثر تعميماً الذي أعطاه دوركهايم لمصطلح تقسيم العمل في المجتمع (Division of Labor in Society)، والذي أشاعه ميرتون Merton في مقالته حول "التركيبة الاجتماعية والتحلل" (Social Structure and Anomie) في أنّ التحلل هو انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك الاجتماعي، أو حالة انعدام المعايير (normlessmess). أنّه مفهوم سوسيولوجي بشكل محدد، أي: "تظهر درجة التحلل في نظام اجتماعي بمدى انعدام توافق الرأي بشأن المعايير التي تعتبر مشروعة، وما يقترن بها من الأمور المجهولة وانعدام الأمن في العلاقات الاجتماعية"(٩٧). وتوصف مظاهر انعدام المعايير ضمن الأفراد بأنّها تحلل. وفي معرض تلخيصه للأدبيات يحدد روز Rose ثلاثة أنواع من التحلل: ضعف المعايير بحدّ ذاتها، وجود معايير قوية عدة، ولكنها متعارضة، وجهل المعايير.

وهذه الحالات الثلاث كلها تفضي إلى الشعور العام بعدم التيقن الذي يعزى إليه الكثير من السلوك المنحرف، بما في ذلك الإجرام والانتحار وإدمان المخدرات وسلوك العصابات. وقد أوضح ميرتون Merton بالأصل أن التحلل يمكن أن يؤدي إلى سلوك منحرف واسع الانتشار وتوطيد معايير بديلة، وهو ما يمثّل "التمرد" (rebellion).

بالأهداف ويقترن به؛ إن الإنسان الذي يتوقع الشغب يشعر بالإثارة للسبب نفسه الذي يشعر فيه الإنسان الجائع لدى شم رائحة طهو الطعام.

(٩٧) Robert K. Merton, "Social Structure and Anomie: Continuities," *Social Theory and Social Structure*, rev. ed. (New York: The Free Press, 1957),

اقتباس من ٢٦٦-٢٦٧. هذه المناقشة لمفهوم التحلل (anomie) يستخدم كثيراً

Gordon Rose, "Anomie and Deviation", 29045.

ونجدُ تلخيصاً أكثر شمولاً للعمل الذي يستخدم المفهوم في

Marshal B. Clinard, ed., *Anomie and Deviant Behavior: A Discussion of Critique* (New York: The Free Press, 1964).

"وعندما يشيع التمرد في جزء كبير من المجتمع، فأنّه يوفر دافعاً كامناً للثـورة، يعيـد تشكيل التركيبة المعيارية والاجتماعية، على السواء". على أنّه يبـدو أنّـه لـم تحـدث محاولات لاحقة تذكر للربط بين التحلـل وحـدوث العنـف الجمـاعي غيـر سـلوك العصابات[٩٨].

يمكن الربط بين التحلل من معايير السلوك وبين مفهوم الحرمان النسـبي، هـو معرّف هنا، بطريقتين. إذا كانت معايير المجموعات ضعيفة أو متناقضة مع الكيفية التي يمكن بها للأعضاء تحقيق توقعاتهم المتعلقة بالقيم، فإنّ فرص القيم تكون محـدودة مـن جرّاء ذلك. وهذا ينطبق بشكل خاص بالنسبة للفرص الشخصية والمجتمعية؛ وكلّما قل يقين الناس بشأن طرق التصرف الملائمة لبلوغ أهدافهم، أي كلّما ازداد تحللهم، كلّما قل احتمال أن تكون قدراتهم المتعلقة بالقيم متدنية، وبالتالي كلّما ازداد الحرمان النسبي.

وتجدر الملاحظة بأن بوسع الناس الشعور بانعدام المعايير أو صراع المعايير في أي دور اجتماعي وخارج الأدوار الاجتماعية، على سبيل المثال كتـابعين فـي علاقـة سلطة أو كركاب في طائرة نفاثة. وهكذا فإنّ التحلل لا يكوّن الحرمان النسبي أو يزيـده إلا حين يتعلق بمعايير الأنشطة التي تحافظ على القيم أو تعززها. ويمكن المجادلة أيضاً، وذلك جزئياً على أساس نظرية التنافر الإدراكي، بأنّ مجموعات من المعايير المنسجمة داخلياً تثمّن جوهرياً، وأنّ انهيار أنظمة المعايير بناءً على ذلك يشـكل حرمانـاً نسـبياً بالنسبة لقيم "التماسك" (coherence). ومفاد الحجّة هو أنّه ما كل شخص يعـاني مـن

---

(٩٨)Merton, 191.

يتمثل أحد التطبيقات على العنف السياسي في

Elwin H. Powell, "Reform, Revolution and Reaction as Adaptations to Anomie," *Review of Mexican Sociology*, XXV (1963), 331-355.

وقد طوّر ديفيد شوارتز نموذجاً للسلوك البشري يستخدم مفهوم الاغتراب ذا الصلة, ويحدد الظروف التي يحدث فيها الاغتراب في

"A Theory of Revolutionary Behavior," in James C. Davies, ed., *When Men Revolt and Why* (New York: The Free Press, 1970).

التحلل محروم بناءً على ذلك؛ بل الأمر هو أنّ الحرمان النسبي يشعر به أولئك الأشخاص الذين قبلوا في وقت من الأوقات مجموعة من المعايير المتماسكة داخلياً بوصفها دلائل صحيحة على التصرف، لكنهم شعروا لاحقاً بأنّ تلك المعايير موضع تحد حقيقي، دون أن تستبدل بمجموعة أخرى من المعايير المتماسكة داخلياً. في هذه الحالة ينجم الحرمان عن فقدان القيم، أي مركز قيم هابط بالنسبة لفئة التماسك التصوري للقيم بين الأشخاص. على أنّه في مجتمع متحلل من معايير السلوك من المحتمل أن يوجد كثير من الناس الذين لم يسبق لهم قط التمسك بمجموعة من المعايير المتماسكة والتي لا يشكّك بها. وبما أنّه لم تكن لديهم قط مجموعة متماسكة من المعايير، فإن احتمال سخطهم يضعف من جرّاء عدم وجودها أكثر من الذين يعانون من تعرض المعايير التي يتمسكون بها بقوة للتهديد أو الفقد.

لعلّ أكبر أثر قوي للتحلل على الحرمان النسبي هو تأثيره في فرص القيم. إنّ مسألة ما إذا كانت الأنظمة المعيارية تثمّن جوهرياً، بمعنى أن تثمّن المصالح والأمن والمركز هي سؤال تجريبي (empirical) يمكن الإجابة عنه بشكل مباشر إلى أقصى حد، وذلك من خلال التأكد من المدى الذي تثير فيه التهديدات لأنظمة المعايير غضب الناس. إنّ مفاهيم التحلل من معايير السلوك تتصل بصفة عامة بالحرمان النسبي بطريقة مماثلة للتنافر: فهي تتطابق مع الحرمان النسبي، لكنّ لا يمكن أن تكون متضمنة فيه ولا أن تشمل جميع نواحيه أو معظمها.

يعرّف "الصراع" أحياناً بمعناه الجماعي بوصفه وضعاً، وأحياناً بوصفه عملية، وأحياناً بوصفه حدثاً. ويعرّفه غالتونغ Galtung بوصفه وضعاً: "يعتبر نظام ــ تصرف بأنّه في حالة صراع إذا كان للنظام حالتا ــ أهداف غير متوائمتين أو أكثر"(٩٩). ويعرّفه كوسر Coser في أول الأمر بوصفه عملية، "كفاح من أجل القيم ومطالبات بالمركز النادر والقوة والموارد التي تكون فيها أهداف الخصوم تحييد أو إيذاء خصومهم أو

(٩٩)Johan Galtung, "Institutionalized Conflict Resolution: A Theoretical Paraddigm," *Jourbal of Peace, No. 4, 1965, 348.*

القضاء عليهم"[١٠٠]. وفي الاستعمال التقليدي يعدّ الصراع حدثاً، صداماً عنيفاً أو غير عنيف بين مجموعتين. ويشبه الصراع، استناداً إلى أي من التعريفين الأوليين، مفهوم الحرمان النسبي إلى حد أقرب من التنافر أو التحلل من معايير السلوك[١٠١].

ويتمثّل أحد الفروق في أنّ الحرمان النسبي يشير إلى حالات ذهنية لدى الأفراد وإلى توزيعها الجماعي، على السواء، في حين أنّ الصراع الاجتماعي يعامل بصفة عامة بأنّه إحدى خصائص الجماعات دون الإشارة إلى المظاهر الموجودة في عقول الأشخاص المعنيين. ويحدد غالتونغ فرقاً أكثر أهمية:

الصراع... يجب تمييزه عن الإحباط، وهو الوضع الأعم الذي لا تتحقق فيه الأهداف، (الحاجات لا تلبى ولا يتحقق الرضا، ولا يتمّ الوفاء بالقيم، الخ) لسبب ما، وتتمثل حالة بسيطة جداً بالندرة..... وتتمثل حالة بسيطة أخرى بالوضع الذي يوجد فيه شيء ما يعيق الوصول إلى مصدر الإرضاء... لكنّ الحالة الخاصة الأكثر أهمية هي حالة الصراع، حيث يمكن اعتبار الجهود التي يبذلها المرء أو الآخرون للحصول على قيمة ما هي مصدر الإحباط[١٠٢].

إنّ الصراع الذي يعرّف بأنّه وضع هو من حيث الأساس حالة خاصة للحرمان النسبي، حيث يكون مصدر التناقض بين توقعات وقدرات القيم مجموعة أخرى تتنافس للحصول على القيم ذاتها. ويشير الصراع المعرّف بأنّه عملية التفاعل بين مجموعات في محاولات كل منها لتخفيف الحرمان النسبي.

ويعتبر مفهوم الصراع أقل ملاءمة من الحرمان النسبي من أجل تحليل العنف السياسي، وذلك لأسباب عدة. أحدها بكل بساطة هو أنّه يتضمن، في دلالاته العملية أو

---

(١٠٠)Coser, The Function of Social Conflict, 8.

(١٠١) للصراع أيضاً استعمال سيكولوجي لم يتمّ التصدي له هنا، وهو وجود دافعين اثنين متنافسين وغير متلائمين (أو أكثر) لدى شخص ما. للاطلاع على استعراض لهذا المفهوم والأدبيات ذات الصلة انظر Yates، ولا سيّما الفصل الخامس.

(١٠٢)Galtung, "Institutionalized Conflict Resolution", 349.

فئة الأحداث، تعريفاً، بعض المتحولات التي يتصدى هذا التحليل لتفسيرها. وآمل أن أفسّر أشكال الصراع السياسي الذي يتّسم بالعنف ومداه، وذلك بطرح بعض من محدّداتها العامة، وليس بـ "تفسيرها" عبر تعريفها بوصفها صراعاً. وعلاوة على ذلك، فإنّ الصراع، المعرّف بأنّه وضع يكون فيه لدى (س) ما يريده (ع) يشير إلى نوع خاص من الحرمان النسبي، ولكنّه لا يستنفد على الإطلاق مفهوم الحرمان النسبي، إنّ الحرمان النسبي يشير إلى أي تناقض تشعر به الجماعة بين موقف مبتغى يتعلق بالمواقف وموقف يمكن بلوغه، سواء كان أو لم يكن لدى مجموعة ما أخرى القيمة المبتغاة وسواء كانت المجموعة (ع) تحاول الاستيلاء عليه من المجموعة (س) أو لا.

وثمّة أسباب نفسية، وردت في القسم السابق، لتوقع نشوء العنف الجماعي عن أي حرمان نسبي ذي نطاق واسع وشدة كبيرة. ويبدو واضحاً أيضاً أن الكثير من أعمال العنف السياسي، لا سيّما الحركات الثورية، لا تنطوي على صراع على القيم بقدر ما هي مطالبة بإعادة تشكيل الأنظمة بحيث تتمكن من إيجاد قيم جديدة. وفي هذا الصدد، تتمثّل إحدى الصعوبات التي تنشأ إذا اعتبر العنف السياسي فئة من فئات الصراع في أنّ العنف السياسي يفترض بناء على ذلك بأنّه يستتبع صراعاً على القيم النادرة، وهو افتراض يحول دون فحص عوامل سببية أخرى.

يتمثّل عنصر أخير مقيد لنظرية الصراع من منطلق أغراضنا بالتمييز الذي يجريه عادة منظّرو الصراع بين ما يسمّى بالصراع "الواقعي" و"غير الواقعي" (كوسر)، أو "العقلاني" و"غير العقلاني" (شيللينغ)، أو "السلوك الهدّام" و"سلوك الصراع" (غالتونغ).

ويتمثّل جوهر التمييز بين الأعمال التي تؤدي إلى تأمين القيم التي يسعى إليها والأعمال الهدامة بحدّ ذاتها. إن الفائدة التحليلية لهذا التميز ليست موضع تساؤل؛ أمّا ما هو موضع تساؤل بالفعل فهو محاولة تفسير العنف السياسي باستخدام المقاربات النظرية التي تفترض بأنّ المظاهر المساعدة للعنف هي وحدها ذات الصلة بالتحليل أو التي تخضع له. ويرى كوسر وغالتونغ، بين جملة منظّرين آخرين، أن العنصرين كليهما موجودان في أغلب الصراعات. وينتقد كوسر الآخرين لعدم إدراكهم بأن "الذي يمكن أن

يدعو إلى الصراع يتمثّل بعاملين متميزين وإن كانا مترابطين — وضع واقعي للصراع والاستثمار العاطفي فيه..." ويبدي غالتونغ أيضاً النقطة النظرية التي تكمن وراء هذه المناقشة برمتها: "يميل سلوك الصراع، إلى أن يصبح هداماً (من جرّاء دورة الإحباط — العدوان) ويميل السلوك الهدام إلى أن يعزّز نفسه بنفسه"(١٠٣). وعلى الرغم من هذا الإدراك، فإنّ أكثرية المفاهيم والفرضيات المتعلقة بنظرية الصراع تهتم بوسائط النزاع. وهذا التحليل يعطي وزناً متساوياً لأصوله ومظاهره غير العقلانية.

أنماط الحرمان النسبي Patterns of Relative Deprivation

يعتبر الحرمان النسبي، من منطلق استاتيكي، تناقضاً بين توقعات القيم وقدرات القيم، ويمكن تحديد شدته ونطاقه لدى أي قطاع من السكان الذين يمكن الوصول إليهم باستخدام المسح وغيره من الأساليب. إنّ التحليل الديناميكي يحتاج إلى أدوات مفاهيمية تأخذ بالحسبان أنماط التغيير في توقعات القيم وقدرات القيم عبر الزمن.

ويمكن البدء بالافتراض القائل أنّه بما أنّ الحرمان النسبي هو وضع غير مريح، سيكولوجياً، فإنّ البشر يميلون مع الزمن إلى تكييف توقعاتهم المتعلقة بالقيم مع قدراتهم المتعلقة بالقيم. بناءً على ذلك، فإنّ الظروف المجتمعية التي تكون فيها مواقف القيم التي يجري السعي وراءها والتي يمكن بلوغها في حالة توازن تقريبي، يمكن اعتبارها "عادية"، مهما كانت غير شائعة في العالم المعاصر، كما أنّها توفّر منطلقاً يتمّ من خلاله تقييم أنماط التغيير. ويمكن تحديد ثلاثة أنماط متميزة لاختلال التوازن: الحرمان المتناقص، الذي تظل فيه توقعات قيم مجموعة ما ثابتة نسبياً ولكنّ ينظر فيه إلى قدرات القيم على أنّها في تناقص؛ والحرمان الطموحي، الذي تظل فيه القدرات ثابتة نسبياً في حين أنّ التوقعات تزداد أو تتعمق(١٠٤)؛ والحرمان المتدرج، الذي ينطوي على زيادة

(١٠٣)Coser, 59; Galtung, 349. Also see Mack and Snyder, 219, 222-223.

(١٠٤) وردت تسمية ووصف لهذه الأنماط في Morrison,5.

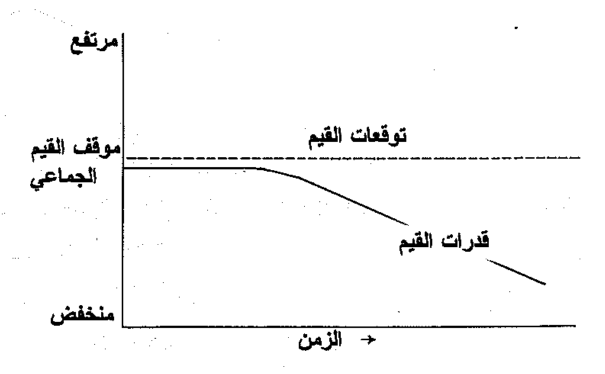
كبيرة ومتزامنة في التوقعات وعلى نقصان في القدرات. وقد تمّ الاستشهاد بهذه الأنماط الثلاثة كلها بوصفها عوامل سببية أو مهيئة للعنف السياسي.

الحرمان المتناقص Decremental Deprivation

يمثّل النموذج المبين في الشكل ١ أوضاعاً لم يتغير فيها توافق رأي الجماعة بشأن مواقف القيم التي يمكن تبريرها إلا قليلاً مع الزمن؛ ولكنّ ينظر فيها إلى القيمة أو الإمكانية المتوسطة التي يمكن بلوغها على أنّها في هبوط كبير. في هذه الظروف يغضب الناس بشأن فقد ما كان لهم أو ما كانوا يظنون أن بإمكانّهم الحصول عليه في وقت من الأوقات؛ فهم يعانون من حرمان نسبي انطلاقاً من وضعهم الماضي. وقد يهبط موقف قيم مجتمع بأسره بسبب انخفاض إنتاج السلع المادية والقدرات الآخذة في الانخفاض للنخبة السياسية على توفير النظام أو حل الأزمات، أو فرض الحكم الأجنبي، أو فقد الإيمان ببنية المجتمع الموحّدة للمعتقدات وما يقترن بها من معايير العمل. كما قد تهبط قدرات القيم لدى شريحة أو أكثر في المجتمع، لأن أفراده ينهزمون في الصراع مع مجموعات أخرى حول القيم النادرة. ومن الأمثلة على ذلك آثار الضرائب التصاعدية التي تفرض على الأغنياء والضرائب التراجعية على الفقراء؛ وفقد النفوذ السياسي من جانب النخب والجماعات المعارضة المحرومة حديثاً من النشاط السياسي. وأفول المركز وتلاشي النفوذ اللذين تتعرض لهما جماعات الطبقة المتوسطة وما يقترن بذلك من زيادة مركز جماعات الطبقة العاملة.

وقد يبدو أيضاً أن موقف أو احتمال القيم لدى مجموعة معينة في أفول لا بسبب أي انخفاض أو إعادة توزيع للقيم الإجمالية المتاحة في مجتمع من المجتمعات، بل بسبب انخفاض عدد الفرص أو ملاءمتها، على سبيل المثال، العدد المنكمش لفرص العمالة بالنسبة للعمال غير المهرة في المجتمعات المصنّعة إلى درجة عالية وانعدام العلاقات الجماعية المستقرة المتاحة للمهاجرين الوافدين حديثاً إلى المدينة من القرى الريفية. ويرد في الفصل الخامس فحص مفصل للمصادر الشاملة لقدرات القيم الهابطة.

الشكل (١) ـــ الحرمان المتناقص



لقد عزا عدد من المنظّرين العنف السياسي كلياً أو جزئياً إلى الحرمان المتناقص. وقد قيل: إنّ الثورات التي قال أرسطو أنّها تميز الديمقراطيات والأوليغاركيات (حكم القلة) هي التي تنشأ جزئياً عن حالات الحرمان من هذا النوع.

"إنّ الأسباب الرئيسية للثورات في الديمقراطيات هي السلوك المفرط للديماغوجيين الذين يجبرون الطبقة ذات الأملاك على الانضمام بعضها إلى بعض وذلك جزئياً من خلال إقامة دعاوى ماكرة ضد الأفراد... ومن جهة أخرى من خلال تحريض الجماهير ضدهم بصفتهم كتلة واحدة"، في حين يعتبر اضطهاد الجماهير من قبل أعضاء حكومة القلة (الأوليغاركيين) أحد الأسباب العامة للثورة في الأوليغاركيات(١٠٥). أمّا في الديمقراطيات فإنّ وضع القيم العالي نسبياً والمستقر للأوليغاركيين معرض للخطر، وفي الأوليغاركيات نجد أن وضع قيم الجماهير المتدني والمستقر هو الذي يتعرض للتدخل. في ١٩٢٥ طرح سوروكين Sorokin فرضيّة عامة حول معنى "الكبت" في نشوء الثورة كان لها أثر على عدد من الكتاب اللاحقين. فقد كتب

(١٠٥)Aristotle, *The Politics, Book V,* Chaps. V and VI. Quotation from J. E. C. Welldon, trans., *The Politics of Aristotle* (New York: Macmillan, 1883, 1905), 355.

يقول إنّ السبب المباشر للثورة "هو دائماً نمو "كبت". الغرائز الأساسية لأكثرية المجتمع، واستحالة توفير الحد الأدنى من متطلبات تلك الغرائز".

فإذا تمّ "كبت" حاجة الغذاء لدى عدد كبير من الناس من جرّاء المجاعة فإنّ ذلك يؤدي إلى وقوع الشغب. وإذا تمّ "كبت" استجابات الأفراد في المحافظة على الذات عبر عمليات الإعدام أو الحرب الشاملة أو الإرهاب، فإنّ النتيجة تكون مماثلة. ويقال إن الغرائز الأخرى المكبوتة التي تهيئ الناس للقيام بأعمال العنف تتضمّن المحافظة الجماعية على الذات والتعبير عن الذات، إلى ما هنالك(١٠٦). وتعدّ الرؤية الماركسية بشكلها الأصلي مماثلة. فقد كان ماركس وانغلز يعتبران أنّ النمو الذي لا مفر منه لحالات السخط العميق لدى طبقة البروليتاريا ناجم عن حالات الحرمان أو الكبت المطلقة: تدمير شعور العامل بالكرامة عبر إخضاعه للآلة والسوق؛ وللحرمان الاقتصادي؛ جرّاء الأجور الدنيا وعدم الطمأنينة في مجال العمل، ممّا نجم عن الأزمات التي يتعرض لها النظام الاقتصادي والتدابير القمعية التي تمارسها الدولة البورجوازية.

ولعلّ الحرمان المتناقص أكثر شيوعاً في المجتمعات "التقليدية" وفي الشرائح التقليدية للمجتمعات الانتقالية. وكثيراً ما أدّت الكوارث الطبيعية في المجتمعات التقليدية إلى عنف جماعي، كما لاحظ كوهن (Cohn) في دراسته للعنف في أوروبا القرون الوسطى. المرة تلو المرة يجد المرء أنّ اندلاعاً معيناً لعقيدة ألفية ثورية قد جرى على اثر حدوث كارثة من الكوارث: اندلاعات الطاعون التي سبقت الحرب الصليبية الأولى وحركات الضرب بالسياط في الأعوام ١٢٦٠ و١٣٤٨-١٣٤٩ و١٤٠٠... وكان الذي أطلق أكبر موجة لإثارة العقيدة الألفية التي اجتاحت المجتمع برمته أكبر كارثة طبيعية عالمية حدثت في العصور الوسطى وهي: الموت الأسود....(١٠٧).

(١٠٦)Pitirim A. Sorokin, *The Sociology of Revolution* (Philadelphia: J. B. Lippincott, 1925), 367-369.

(١٠٧)Norman R. C. Cohn, *The Pursuit of the Millenium,* 2nd. edn. rev. (New York: Harper, 1957, 1961), 315. Also see Smelser, chap. 6.

يقول هوبزباوم Hobsbawm إنّ اللصوصية الاجتماعية كانت الأكثر انتشاراً في مجتمعات جنوب أوروبا الفلاحية التي سبقت الرأسمالية "حين اختل توازنها التقليدي؛ في أثناء فترات الشدائد غير العادية وعلى اثرها، مثل المجاعات والحروب، أو في اللحظات التي أطبق فيها فكّا العالم الحديث الذي يتصف بالدينامية على هذه المجتمعات الساكنة بغية تدميرها وتحويلها"(١٠٨). فتلك الأحداث الطاغية أوقعت حالات من الحرمان المتناقص السلبي في الفلاحين، وأدت إلى تحويلهم إلى لصوص وقطّاع طرق، حيث لم يكن لدى هؤلاء الفلاحين وسائل فعّالة لإثارة الهياج الاجتماعي، أي: لم تكن لديهم فرص قيم سياسية.

وقد أدّى فرض السلطة الأجنبية على الشعوب غير الغربية إلى آثار مماثلة. وقد أدّى الاستعمار بدرجات متفاوتة إلى تخريب العلاقات ما بين الأشخاص وقوّض السلطة القبلية وغيرها من السلطات التقليدية. وتمّ إيقاع حالات حرمان بين الأشخاص وحرمان من السلطة بالعديد من الشعوب التي تمّ اجتياحها حديثاً في الوقت ذاته الذي تمّ فيه تخريب فرص القيم التقليدية، ولا سيّما السياسية منها. وكثيراً ما ولّدت هذه الظروف مقاومة تقليدية عنيفة تحولت لاحقاً إلى تمرد قومي(١٠٩).

قد يكون الحرمان المتناقص السلبي أقلّ شيوعاً من غيره من أشكال الحرمان النسبي في المجتمعات التي تكون قيد التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي، لكنه ليس منعدم الشيوع، ويمكن أن يؤدي إلى آثار قاسية. وقد أتاحت التضحيات البشرية والمادية الكبيرة التي قدمها الشعب الروسي إبّان الحرب العالمية الأولى القوّة المحركة الكامنة للثورة الروسية الأولى. فقد أدّى رفض نظام كيرينسكي Kerensky إنهاء الانخراط الروسي في الحرب مباشرة إلى استيلاء البلشفيك على السلطة، كما أدّى بشكل غير مباشر إلى

---

(١٠٨)E. J. Hobsbawm, Social Bandits and Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries (Glencoe: The Free Press, 1959), 23-24.

(١٠٩) انظر على سبيل المثال

William Kornhauser, "Rebellion and Political Development", in Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: The Free Press, 1964), 145.

الحرب الأهلية التي تلته. وقد أكدت تقريباً أكثرية تحليلات الحركات الفاشية بعد الحرب على حالات الحرمان المطلق التي كانت القوّة المحرضة لأنصار تلك الحركات. وقد خلص كارستن Carsten في دراسة مقارنة للحركات الفاشية في تسعة بلدان إلى أنّ:
بعض الفئات الاجتماعية استجابت لإغراء الحركة الفاشية على نحو أقوى من الفئات الأخرى.

وهذا ينطبق بشكل خاص على أولئك الذين تمّ اقتلاعهم وتهديدهم جرّاء التغير الاجتماعي والاقتصادي، والذين كان وضعهم في المجتمع يضعف شيئاً فشيئاً. والذين فقدوا مكانهم التقليدي، والذين كانوا يشعرون بالخوف من المستقبل. وقد كان هؤلاء بشكل خاص [شرائح] من الطبقات المتوسطة الدنيا... ولعلّ ما كان أكثر أهمية أيضاً في المراحل الأولى هم ضباط وصف ضباط الحرب العالمية الأولى الذين لم يكن لديهم ما ينتظرهم من أعمال، والذين كانوا قد اعتادوا على استخدام العنف وشعروا بأنّهم محرومون من مكافآتهم "المشروعة" التي يستحقونها(١١٠).

ونجد تحليلاً نفسياً اجتماعياً مماثلاً قام به كانتريل Cantril لجذور النازية. لقد تمكنت النازية من إحراز النجاح بوصفها حركة، لأنّ "المعايير القديمة والمقاييس الثقافية القديمة لم تعد قادرة على توفير الإطار اللازم لتكيف مرض للأفراد الذين تتألف الثقافة منهم". لقد كان الحرمان المتناقص شديداً بالنسبة لمختلف الفئات بشأن الكثير من القيم. فقد كان هناك عوز اقتصادي، ومعاناة كثير من الناس من حالات تقلّص المراكز وشعور الأكثرية منهم بإحساس عميق من عدم الأمان الشخصي بسبب تفكك البنى الاجتماعية والأنظمة المعيارية، على حدّ سواء(١١١).

---

(١١٠)F. L. Carsten, *The Rise of Fascism* (Berkeley: University of California press, 1967), 232.

(١١١)Hadley Cantril, *The Psychology of Social Movements* (New York: Wiley, 1941), 228-269.

انظر أيضاً

Frederick L. Schuman, The Nazi Dictatorship: A study in Social Pathology and the Politics of Fascism (New York: Knopf, 1935).

إنّ أي انحسار مطلق في موقف القيم أو كمون القيم لفئة اجتماعية يشكّل "الحرمان المتناقص"، ويمكن الاستشهاد بالكثير من الحالات الإضافية للعنف السياسي الذي يعزى إلى هذا النمط من الحرمان النسبي. وسيجري فحص بعض الحالات الأخرى في الفصل الخامس. وعلى الرغم من التأكيد الكبير الوارد في التحليل الاجتماعي المعاصر لـ "ثورات التوقعات المتصاعدة"، التي سيتمّ فحصها أدناه، فقد كان الحرمان النسبي المتناقص عبر التاريخ البشري مصدراً للعنف الجماعي وأكثر شيوعاً من أي نمط آخر من الحرمان النسبي. ويمكن التخمين بأن الحرمان النسبي المتناقص من درجة معينة قد يحرض الناس على القيام بعنف أكثر شدّة من مستوى مكافئ من الحرمان النسبي الطموحي. فمن المحتمل أن يكون غضب الناس عندما يفقدون ما عندهم أكثر شدّة من غضبهم حين يفقدون الأمل ببلوغ ما لم يحصلوا عليه بعد.

الحرمان الطموحي Aspirational Deprivation

يتميّز الحرمان النسبيّ الطموحي، الوارد في الشكل (٢)، بزيادة توقعات القيم عند الناس دون حدوث تغيير ملازم في وضع القيم أو كمون القيم. فالذين يعانون من الحرمان النسبي المتناقص لا يتوقعون أو يعانون من فقد كبير لما عندهم. فغضبهم يثور؛ لأنّهم يشعرون بأنّه لا توجد لديهم الوسائل اللازمة لتحقيق توقعات جديدة أو معمّقة. فقد تنعكس "زيادة" في توقعات القيم طلبات على قيمة متوفرة سابقاً إلى درجة ما، على سبيل المثال، على المزيد من السلع المادية ودرجة أكبر من النظام السياسي والعدل.

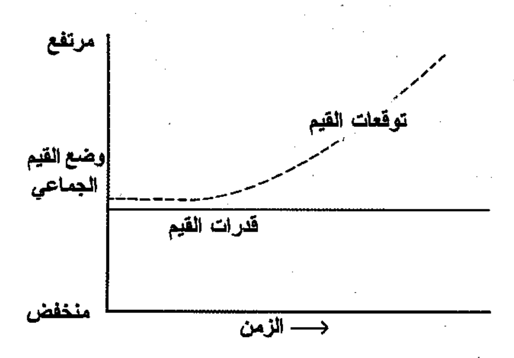
وقد يكون طلباً لقيم جديدة لم يسبق امتلاكها، مثل المشاركة السياسية بالنسبة لشعوب المستعمرات والمساواة الشخصية بالنسبة إلى أفراد الطبقة الدنيا والمجموعات

يتوفر فرادّى التوثيقات لطبيعة هذه الحالات من الإحباط وشدتها في المقالات التي تتضمّن السير الذاتية لأعضاء الحزب النازي والتي قام بتحليلها ثيودور ايبل Theodore Abel في كتابه
The Nazi Movement: Why Hitler Came to Power (New York: Atherton Press, 1938, 1944).

المنبوذة. ثالثاً، قد يمثّل تكثيفاً للالتزام (لبروز) وضع قيم سبق السعي إليه بشكل ضعيف، على سبيل المثال زيادة المطالبات بسلع الرفاه بين أولئك الذين يعانون من تفكك الحياة الاجتماعية خلال المراحل الأولى من التحديث، والطلبات المكثفة للوصول إلى مواقع النخبة السياسية من بين البورجوازية المتحركة صعوداً في أوروبا القرن السابع – الثامن عشر.

وكثيراً ما تزداد درجات وحالات بروز توقعات القيم بشكل متزامن، لكنّ لا توجد علاقة لازمة بين الاثنين. فعلى سبيل المثال تبدو الطلبات المعاصرة للأمريكيين السود بالمساواة الاجتماعية بالمقارنة مع الطلبات التي كانت تطرح في أربعينيات القرن العشرين أنّها تعكس زيادة في بروز قيم المركز بين الزنوج، وفي ذلك انتقال من طموحات طفيفة لتحقيق المساواة إلى إيمان عميق بأن المساواة هي استحقاق الآن، بدلاً من زيادة في درجة المساواة المبتغاة.

الشكل(٢) الحرمان الطموحي



لقد تمّ تحديد العديد من توقعات القيم المتزايدة في دراسات الحرمان النسبي والاستقرار السياسي. يرى بعض الناس التقليديين أنّ مجرد التعرض لطريقة مادية أفضل للحياة أو معرفة تلك الطريقة يفترض أن يرفع درجات التوقعات. ولقد أظهر نمو

المراكز الصناعية والتجارية، في أوروبا العصور الوسطى وأوائل عصر النهضة، إمكانات جديدة تتجاوز أي إمكانات كان يتعين للحياة أن تعرضها على الفلاحين. وقد جذبت الطريقة الجديدة فائض السكان بشكل خاص، ولكنها جذبت أيضاً أولئك الذين كانوا بشكل ما غير راضين عن حياة العزبة. "مع توسع الآفاق الاجتماعية والاقتصادية لم تعد المصاعب والفقر والتبعية تبدو المصير المحتوم لعامة للناس"١١٢.

ويتجلّى الأثر الخاص للإظهار بـ "الحرمان النسبي" بمعناه الضيق، أي وضع توقعات قيم المرء بالإشارة إلى وضع قيم أعلى منزلة لفرد آخر معين أو لفئة ما. وبشكل خاص، كثيراً ما تتسارع مستويات التوقعات من جرّاء الأثر الإظهاري لجماعات أخرى آخذة في التحسن في حين أن جماعة المرء لا تتحسن. ولقد لاحظ بروغان Brogan أن الطرق الجديدة المقترنة بالثورة الصناعية قد دفعت كثيراً من المفكرين إلى الحماسة الثورية.

وقد شعر أناس مثل فريدريك انغلز "بالصدمة جرّاء المفارقة المتمثلة بازدياد الثروة زيادة واسعة، في حين أنّ مزايا تلك الثروة كانت موزعة بشكل أضيق فأضيق"(١١٣). وقد وجد عدد من المنظّرين أن التناقض بين الحصة النسبية للفرد أو الجماعة من الرفاه والسلطة والقيم القائمة بين الأشخاص ذو صلة أيضاً بشكل محدد بالعنف السياسي، ومن بين هؤلاء أرسطو الذي كتب يقول: إن مصدر الميل إلى الثورة:

هو الطموح إلى المساواة الذي يحرض عامة الشعب على العصيان عندما يفترضون أن لديهم حصة صغيرة... على الرغم من أنّهم يضاهون القلة ذات الامتيازات، والطموح إلى عدم المساواة، أو بعبارة أخرى إلى التفوق هو الذي يحرض الأوليغاركيين على العصيان، حين يتصورون أنّه على الرغم من عدم مساواتهم فإن حصتهم ليست بأكبر من حصة الآخرين، بل هي مساوية لها أو حتّى أصغر منها.

112 Cohn, 27-28. Also see Neil J. Smelser, *Social Change in the Industrial Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1959).

(١١٣) Denis W. Brogan, *The Price of Revolution* (London: Hamish Hamilton, 1951), 30.

يتضمّن الفصل الخامس فحصاً أوثق دقة لهذه الظروف وغيرها التي تزيد مستويات التوقع بحيث تتجاوز قدرات الناس على تلبيتها، وبالتالي فهي تهيئ الناس للقيام بالعنف الجماعي، وسيتمّ في ذلك الفصل وفي الفصل السابع النظر في بعض الآثار المقارنة للمعتقدات والايديولوجيات الجديدة.

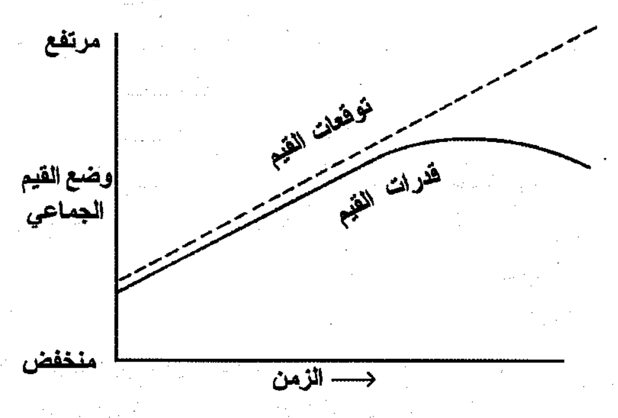
الحرمان المتدرج Progressive Deprivation

يعدّ النموذج الثالث من الحرمان النسبي، المبين في الرسم التوضيحي رقم ٣ نسخة معممة لنموذج اقترحه ديفيز Davies، الذي يشير إليه بوصفه فرضيّة "الخط البياني – J": سيغلب حدوث الثورات حين تتبع فترة متطاولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي الموضوعي فترة قصيرة من الانعكاس الحاد". ويمكن اعتبارها حالة خاصة من الحرمان النسبي الطموحي، الذي يولّد تحسيناً متواصلاً ثابتاً نوعاً ما في وضع الناس المتصل بالقيم يولّد توقعات بشأن التحسن المتواصل.

وإذا استقرّت قدرات القيم على حالها أو إذا انخفضت بعد فترة التحسن المذكورة، فإن ما ينجم عن ذلك هو الحرمان النسبي. كهذا النمط هو الأكثر شيوعاً في المجتمعات التي تتعرض إلى تغير ايديولوجي وشامل في آن واحد. ويمكن لركود اقتصادي في اقتصاد آخذ في النمو أن يحدث هذا الأثر. كما يمكن حدوث ذلك جرّاء طرح ايديولوجية تحديث في مجتمع تسوده حالات عدم مرونة بنيوية تحول دون توسّع نتاج القيم بحيث لا تتجاوز نقطة معينة. كما يمكن استخدام النموذج ليشمل نظريات الثورة ذات "التغير الاجتماعي"، التي تفترض بشكلها العام أنّ العنف السياسي ينجم عن القدرة المتناقصة على الاستجابة من جانب البنى أو المعتقدات أو المعايير الاجتماعية، أو الثلاث معاً، للتغير الموضوعي.

يؤكّد ديفيز Davies أن الحالة الذهنية الثورية تقتضي "التوقع المتواصل، بل حتّى الاعتيادي ولكنّ الديناميكي لفرصة أكبر لتلبية الاحتياجات الأساسية"، ويضم بذلك جميع أنواع القيم الطبيعية والاجتماعية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإنّ ما تدعو الحاجة إليه

هو تهديد دائم لا يلين لتلبية هذه الاحتياجات: ليس تهديداً يعيد الناس بالفعل إلى حالة من مجرد استمرار البقاء، بل تهديد يضعهم في الحالة الذهنية التي يشعرون فيها بأنّهم لن يستطيعوا تلبيـــة واحدة أو أكثر من الاحتياجات الأساسية...... والعامل الحاسم هو الخوف المبهم أو المحدد من أن ما تمّ إحرازه عبر مدة طويلة من الزمن سيضيع بسرعة. النظام السياسي يتصل إدراكيـــاً بهذه المخاوف؛ وهو يتولّد "حين تقوم الحكومة الموجودة بكبت تلك الفرصة أو إذا كانت ملامة على كبتها".



الشكل ٣: الحرمان المتدرج

وتأييداً للفرضيّة يحدد ديفيز نمط خط بياني (J – curve) للتقدم يتبعه هبوط نسبي في دراسات الحالة المتعلقة بالشروط المسبقة لعدد من الثورات وحالات التمرد، بما في ذلك الثورة الفرنسية والروسية والنازية، والحرب الأهلية الأمريكية، والثورة المصـــرية لعام ١٩٥٢. وعلى سبيل المثال، يبين أن تمرد دور Dorr في رود آيلند الذي جرى عام ١٨٤٢ حدث بعد فترة أربعين سنة من الأوضاع الاقتصادية المتحسنة والتوسع في حقّ الاقتراع السياسي.

وقد أدّى الركود الاقتصادي في ١٨٣٥-٤٠ ورفض حكومة دولة أوليغاركية للمطالبات بمزيد من التوسع في حق الاقتراع إلى وضع مشروع دستور للشعب، وإلى محاولة الاستيلاء على مباني الدولة والعنف المتفرق. ويوجد أيضاً ما يدل على نمط حرمان متدرج في الوضع الاقتصادي للزنوج الأمريكيين بالنسبة إلى البيض في عقدي الزمن السابقين لـ "تمرد السود" في ستينيات القرن العشرين. وقد ازداد دخل الزنوج بالنسبة إلى البيض من درجة الثقافة ذاتها زيادة سريعة باتجاه المساواة بين ١٩٤٠ وأوائل خمسينيات القرن العشرين ثم بدأ بالهبوط، بحيث أنّه في عام ١٩٦٠ ضاع نصف المكاسب التي تحققت في الفترة السابقة[١١٤]. في مصطلحات هذه الدراسة. تميّزت كلتا الحالتين بالمجازفة بتوقعات القيم، التي حركتها الخبرة المتطاولة لأوضاع القيم المتحسنة.

وقد وفّرت القدرات المتناقصة، التي تجلت في ممانعة السياسيين في توسعة الحقوق السياسية وفي هبوط اقتصادي لا يمكن معالجته، شروط الخلفية اللازمة لاندلاع العنف.

إنّ تفسير لوفين Le Vine لأعمال العنف التي قامت بها الشعوب الأفريقية المستعمرة ضدّ حكامها تشبه حجّة الخط البياني J. ويقال إن مثل هذا الاضطراب ناجم عن الصراع النفسي الذي تولّد حين قام المستعمرون بتشجيع آمال وتوقعات الحكم الذاتي عبر سياساتهم المعلنة وممارساتهم، لكنهم قاموا بعد ذلك بقرن تلك السياسات أو إتباعها بأخرى رأى الأفريقيون أنّها تتعارض مع تحقيق تلك التوقعات والآمال. ويصف لوفين سبع حالات تبدو أنّها تدعم الفرضية[١١٥].

ونجد أنّ فرضيّة الخط البياني J موجودة ضمنياً في تفسير دويتش Deutsch للعلاقة بين قدرة الحكومات والاستقرار السياسي في المجتمعات في المراحل الأولى

---

(١١٤) *The Politics,* Welldon trans., 343-344.

للاطلاع على إعادة صياغة موقف أرسطو انظر

Fred Kort, "The Quantification of Aristotle's Theory of Revolution", *American Political Science Review,* LXVI (June 1952), 487.

(١١٥)Davies, "Toward a Theory of Revolution", 6.

والمتوسطة للعصرنة. إنّ عملية زيادة القدرات، بوصفها هدفاً للسياسة الحكومية، تقتضي زيادة تعبئة المواطنين ليقوموا بالاشتراك في اقتصاد السوق والحياة السياسية. "غير أنّ تلك التعبئة تقترن عادة بارتفاع الاحتياجات والآمال، التي يجب عدم إحباطها إذا كان يراد المحافظة على الاستقرار". فالمحافظة على الاستقرار ــ أي تقليص الحرمان النفسي المتدرج إلى الحد الأقصى وما ينجم عنه من دوافع القيام بالعنف ــ تقتضي استمرار زيادة النواتج. ويستشهد دويتش بنوعين فقط من نواتج القيم، وهي زيادة الدخل الفردي وتوسعة الأعمال الحكومية، لكنّ حجته تتسع بسهولة لتشمل فئات أخرى من القيم(١١٦).

إنّ الحرمان النسبي المتدرج موضوع شائع في العديد من النظريات القديمة والجديدة التي تعزو القدرة الثورية الكامنة إلى التغير الاجتماعي العام. وتؤكّد نسخ بسيطة من هذه النظريات على عدم المرونة البنيوية، أي عجز المؤسّسات الاجتماعية والسياسية عن مواءمة نواتجها المتصلة بالقيم بما يكفي من السرعة مع الأوضاع المتغيرة. فعلى سبيل المثال، يرى يودر Yoder بأن التغير في الحياة الاجتماعية عملية مستمرة، وأن الجماعة المنظمة يتوجب عليها معاودة التكيف كما أنّها تقوم عادة بالتكيف بشكل مستمر مع الأوضاع المتغيرة، الناجمة عن المخترعات والاكتشافات والاتصالات الثقافية، إلى ما هنالك. غير أنّ فئات في المجتمع ترغب، في بعض الحالات، في المحافظة على النظام القديم ــ "المؤسّسات التقليدية، الأساليب الشعبية المجرّبة، والتقاليد والعادات" ــ على الرغم من أنّها لا تمتّ بصلة إلى الأوضاع الراهنة. فنهاية عملية التكيف هي بداية الثورة(١١٧).

---

(١١٦)Ibid., 8.

(١١٧) تظهر دراسات الحالة بالثورتين الروسية والمصرية وتمرد دور (Dorr) في المرجع ذاته. وتوجد الدراسات الأخرى في:

James C. Davies, "The J-Curve of Rising and Declining Satisfactions as a Cause of some Great Revolutions and a Contained Rebellion", in Hung Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969), 547-576.

وتعدّ نظرية جونسون بشأن "الاختلال الوظيفي" المتعلقة بأصول العنف السياسي من النوع ذاته، مع أنّ مفرداتها ذات صبغة أقرب إلى المعاصرة. يقال إنّ أحد الأوضاع اللازمة لاندلاع الثورة هو وجود نظام اجتماعي مختل التوازن، أي وجود تناقض بين بنية معتقدات مجتمع ما وتقسيم العمل المطبق فيه، ممّا قد ينشأ عن أي اتحاد بين التغيرات الداخلية والخارجية في القيم أو التكنولوجيا. أمّا السبب اللازم الثاني فهو رفض النخبة ("تعنتها") اتخاذ إجراء يرمي إلى تصحيح اختلال التوازن. والنتيجة تكون فقد السلطة من جانب النخبة والاعتماد على القوّة بغية المحافظة على موقعها.

ويكون السبب الكافي للثورة في هذا الوضع عبارة عن "عامل مسرع للاختلال الوظيفي"، وأي ظرف يقلص قدرة النخبة على السيطرة على قواتها المسلحة(١١٨). هذه النظريات وغيرها من نظريات التغير الاجتماعي تتعلّق بأنظمة استطاعت تكييف نواتج القيم مع المقتضيات البيئية المتغيرة ومع توقعات الناس المتعلقة بالقيم لغاية نقطة زمنية معينة، لكنها فقدت تدريجياً أو فجأة قدراتها على التكيف. وفي المجتمعات التي تعرضت للتغير الاجتماعي الإيجابي، نجد أنّ الأوضاع التي تصفها هذه النظريات تنطبق على منحنى J أو على نموذج الحرمان المتدرج. أمّا في المجتمعات الساكنة المتحجرة، فأنّها أقرب ما تكون إلى نموذج الحرمان المطلق. والمسألة هي أن نماذج الحرمان النسبي تتطابق بصفة عامة مع العديد من النظريات المجردة المتعلقة بالأوضاع التي تسبق العنف السياسي.

نماذج الحرمان النسبي: بعض المؤهلات والاستخدامات

The RD Models: Some Qualifications and Uses

ما من نموذج من نماذج الحرمان النسبي يميز بالضرورة نوعاً معيناً من المجتمعات، مع أنّ العثور على الحرمان النسبي المطلق يبدو أكثر احتمالاً في

(١١٨)Robert A. Le Vine, "Anti-European Violence in Africa: A Comparative Analysis", *Journal of Conflict Resolution,* III (December 1959), 420-429.

المجتمعات الساكنة المتحجرة، في حين أن الحرمان النسبي الطموحي والمتدرج يظهران أكثر ما يظهران في المجتمعات التي تتعرض لتغير اقتصادي اجتماعي كبير. على أنّ بعض الفئات، في أي مجتمع معين وفي أي وقت معين قد تعاني من الحرمان النسبي من كل نوع.

وعلاوة على ذلك، يمكن لبعض الفئات أن تعاني من أنماط مختلفة من الحرمان النسبي بالنسبة لمختلف فئات القيم. فعلى سبيل المثال، لقد عانت قطاعات كبيرة من الطبقات العاملة في البلدان الأوروبية المهزومة من حرمان متناقص من حيث الأمن وقيم المشاركة، ومن حرمان متدرج من جهة قيم الرفاه. ويحتاج رسم صورة كاملة للحرمان النسبي في مجتمع من المجتمعات إلى تحديد مدى الحرمان النسبي وأنماطه بالنسبة لكل فئة من القيم لكل فئة اقتصادية اجتماعية ذات شأن. يكمن أحد الاستعمالات العملية لنماذج الحرمان النسبي في تسهيل الاستدلالات المنهجية بشأن آثار التغيرات في مختلف مؤشّرات الأداء الاقتصادي والسياسي.

وتعطينا مؤشرات الأداء الاقتصادي للنشاط الضريبي الحكومي أمثلة على ذلك. على أنّه بدلاً من اللجوء إلى الاستدلالات بشأن السخط الاقتصادي الذي يقوم على أساس مقاييس مثل دخل الفرد في بلد(س) بالمقارنة مع بلد (ع) ، أو معدلات النمو النسبية الخاصة بها، فأنّه من الممكن استنتاج ذلك على نحو أكثر دقة من نماذج مثل حالات الهبوط قصيرة الأجل في الإنتاجية بعد فترة إنتاج مستقر (الحرمان النسبي المتناقص) والتغيرات قصيرة الأجل في معدلات التضخم، وأسعار السلع، أو إجمالي الإنتاجية بالنسبة للمعدلات في الماضي الأكثر بعداً (الحرمان النسبي المتناقص أو المتدرج).

ويمكن البحث أيضاً بشكل منهجي عما يدل على وجود أوضاع مقترنة بالآمال المتصاعدة، مثل معدلات الزيادة في التعليم وإجادة القراءة والكتابة، والإعلان عن برامج الإصلاح، وتشدّق الزعماء السياسيين بايديولوجيات العصرنة، وتعبئة المواطنين الذين لم تسبق لهم المشاركة لأغراض النشاط السياسي والتجمعي. ولتقييم آثار العمل الحكومي

يمكن فحص الميزان المتغير مع الزمن بين القرارات التي تحرم من القيم والقرارات التي تلبي القيم، مع إيلاء اهتمام خاص بالزيادات النسبية في القرارات الأولى.

ويمكن أيضاً استنتاج الحرمان النسبي فيما بين الأشخاص من مختلف نماذج الحرمان النسبي من التغيرات التي تجري مع الزمن استناداً إلى قياسات أوضاع متنوعة مثل الهجرة الداخلية والانتماء الديني والحجم والتركيب المتغيرين للفئات المهنية والجذور الاجتماعية لفئات النخبة، وسيجري هنا فحص الإجراءات التي تطبق في التوصل إلى استنتاجات منهجية مقارنة من هذه الأنواع. وقد وردت أمثلة عن بعضها في دراسات منشورة أخرى(١١٩).

إنّ نماذج الحرمان النسبي الثلاثة المقترحة لا تستنفد جميع العلاقات الممكنة منطقياً بين توقعات القيم وقدرات القيم(١٢٠)، فقد توجد توقعات متناقصة لدى بعض الفئات، على سبيل المثال لدى أعضاء نخبة استعمارية شديدة الانضباط يتوقعون أن يفقدوا تدريجياً سلطتهم السياسية التي يستولي عليها الحكّام من أهل البلاد الأصليين، أو لدى أعضاء جماعة دينية تؤمن بالعصر الألفي السعيد يتوقعون تدهور وانهيار النظام الاجتماعي كمقدمة لنظام جديد آت.. وقد تكون مجموعة "ازدهار وإفلاس" من التوقعات بشأن عمليات تلبية القيم أكثر شيوعاً نوعاً ما، على سبيل المثال لدى بعض المجتمعات التقليدية، في ظلّ أنظمة توتاليتارية (شمولية)، وربّما لدى بعض الجماعات والأفراد المعزولين في المجتمعات التي تمّ تحديثها. ولقد كان التوقع المستسلم لـ "زمن من الصعوبات" بعد موت ملك من الملوك شائعاً في الممالك الإقطاعية في أفريقيا الاستوائية،

(١١٩)Karl Deutsch, "Toward an Inventory of Basic Trends and Patterns in Comparative and International Politics", *American Political Science Review,* XIV (March 1960), 39.

(١٢٠)Dale Yoder, "Current Definitions of Revolution", *American Journal of Socialogy,* XXXII (November 1926), 440-442.

ثمة تفسيرات مماثلة في:

Charles A. Ellwood, *The Psychology of Human Society: An Introduction to Sociological Theory* (New York: Appleton, 1925), chap. 8; Rex Hoper, "The Revolutionary Process: A Frame of Reference for the Study of Revolutionary Movements", *Social Forces,* XXVIII (March 1950), 270-271; and Pettee, passim.

مثل شيوعه في أوروبا العصور الوسطى. وكان أولئك الذين تعتمد سبل معيشتهم على الأرض يميلون إلى الاعتياد على تحمل مماثل لتقلبات الطقس: سنتان من الوفرة، وسنة من الندرة، ذلك هو حال المواسم.

ويقيم شعب البمبا The Bemba في جنوب وسط أفريقيا، شأنّهم في ذلك شأن الناس الذين يعيشون على حافة الكفاف، طريقة حياتهم على دارة مكونة من تسعة شهور من الوفرة يتبعها موسم الجوع لمدة ثلاثة شهور(١٢١). غير أنّه يوجد عنصر من إمكان التوقع في جميع تلك الدارات، فإذا تلاشى إمكان التوقع المذكور فإنّ الحرمان النسبي يكون هو النتيجة. فإذا تدهورت الأوضاع، على سبيل المثال، في تلك الدارة وظلت سيئة، عندها تكون النتيجة الحرمان النسبي المتناقص؛ وإذا استقرّت مواقع القيم على مستوى عال بحيث تتجاوز كثيراً الهجمة المتوقفة للهبوط الدوري، فإنّ من المحتمل أن يولّد أي هبوط لاحق القدرة الكامنة على الاحتجاج الذي يتصف بالعنف. لقد ورد في مقدمة مناقشة النماذج أن توقعات وآمال الناس المتعلقة بالقيم، على المدى الطويل، تميل إلى التكيف مع قدراتهم المتصلة بالقيم. وتكون التناقضات الناجمة عن التوقعات والآمال المتصاعدة أو القدرات الهابطة مؤقتة.

وفي خاتمة المطاف فإنّ الناس أمّا أن ينجحوا بشكل جماعي برفع قدراتهم المتعلقة بالقيم بغية تلبية توقعاتهم وآمالهم، أ(١٢٢)و، إذا تبين أن ظروفهم تستعصي على التغير، أو أنّهم يخفضون توقعاتهم وآمالهم(١٢٣). على أنّه "في خاتمة المطاف" يمكن، بالنسبة

---

(١٢١)Johnsom, Revolutionary Change, passim.

وترد صياغة أقدم وأقصر للنظرية في كتابه

Revolution and the Social System (Stanford: The Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964).

(١٢٣)See Ted Gurr, *New Error-Compensated Measures for Comparing Nations; Some Correlates of Civil Strife,* Center of International Studies (Princeton: Princeton University, Research Monograph No. 25, 1966); Ted Gurr with Charles Ruttenberg, *The Conditions of Civil Violence: First Tests of a Causal Model,* Center of International Studies

للتوقعات والآمال المقترنة بشعور عميق، يمكن قياسها بالسنوات أو بعشرات السنين أو حتّى بالأجيال، التي من المحتمل أن تتميز بنضال بنّاء ومدمّر على حدّ سواء. وسيتمّ في الفصول اللاحقة فحص التنويعات التي تؤثّر في استمرار الحرمان النسبي والأنماط النموذجية للاستجابة لها[١٢٤]. وإذا كان لجملة واحدة أن تلخص المناقشات الواردة في هذا الفصل فتلك الجملة هي القول إن الناس يسارعون إلى الطموح بما يتجاوز إمكاناتهم الاجتماعية كما أنّهم يغضبون بسرعة حين يتبين أن تلك الإمكانات غير كافية، لكنهم بطيئون في تقبل حدود إمكاناتهم[١٢٥].

٣ - شدة الحرمان النسبي ونطاقه

The Intensity and Scope of Relative Deprivation

لقد شكّل الحكومة أناس غرباء عن أرضنا وعرقنا، وتعرضت الطبقة الوسطى إلى الدمار من جراء ندرة الطعام وانخفاض قيمة العملة، وتعرضنا للغش والسرقة على يد الأوغاد والمتطفلين الذين استطاعوا في وقت قصير إلى حد لا يصدق هدم الإنجازات التي حققها شعب بكامله خلال قرون. لقد افتقر الناس إلى مجرد أساسيات العيش... وبعد

(Princeton: Princeton University, Research Monograph No. 28, 1967); and Ted Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review,* LXI (December 1968), 1104-1124.

(١٢٤) ترد مجموعة أكثر شمولاً لنماذج التغير الاجتماعي، بما في ذلك تنويعات على النماذج الثلاثة المقترحة هنا في

Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, "Social Change and Political Violence: Cross-National Patterns," in Graham and Gurr, eds., 497-542.

انظر الصفحة 57

(٨٨) ابتداءً مما تحته خط وحتّى نهاية الحاشية ٨٨.

(١٢٥)See Audrey I. Richards, Land, Labour, and Diet in Northern Rhodesia (London: Oxford University Press, 1939), especially chaps. 1-3.

أن شعرت وعانيت من الانهيار الاقتصادي فقد اندفعت بسرور لاتخاذ موقعي في طليعة الحركة.

أحد أعضاء الحزب النازي، ١٩٣٣(١٢٦)

ترتبط شدّة غضبنا لدى انطلاقه بأربعة متحولات سيكولوجية ــ ثقافيــة. فكلّمــا ازداد التناقض الذي نراه بين توقعاتنا وقدراتنا، تعاظم سخطنا، وكلّما ازدادت الأهميــة التي نوليها للقيم المتأثرة، وكلّما قل إشباع الحاجات التي يمكن أن نعــود إليهــا، ازداد سخطنا. وإذا توفّر لنا العديد من الطرق البديلة لمحاولة تحقيق توقعاتنا وآمالنا، فإنّ مــن المحتمل أن نؤجل الشعور بالسخط إزاء حالات إخفاقنا. أمّا إذا كانت البدائل قليلة فــإنّ من المحتمل أن نشعر بغضب ناتج عن الشعور باليأس ويمثّل الزمن عنصــراً محــدّداً خامساً: إذا حرمنا من التعبير عن غضبنا في المدى القصير فأنّه سيتعمق قبل أن يهــدأ. فكلّما ازدادت شدته، طال أمده.

فثمّة كثيرون من الناس الذين يحملون عبء ظلاماتهم العميقــة طيلــة حيــاتهم وينقلونها إلى أولادهم. إنّ المتحولات الأربعة الأولى تشبه المظاهر الجماعية التي قــال دولارد Dollard أنّها تحدد قوّة التحريض على العدوان (الغضب) في سلسلة الإحباط ــ العدوان لكنها ليست مجرد مظاهر: قوّة التحريض بالنســبة إلــى رد الفعــل المحــبط (البروز)، درجة التعارض مع رد الفعل المحبط (الدرجة)، وعدد حــالات تتــابع ردود الفعل المحبطة (القيم البديلة والفرص)(١٢٧)، ويورد رانسيمان Runciman متحــولين مشابهين بوصفهما مصدرين للنزاع في الحرمان النسبي. "إنّ مقدار الحرمان النسبي هو مدى الفرق بين الوضع المرغوب به ووضع الشخص الراغب بــه (كمــا يــراه)... إنّ درجة الحرمان النسبي هي مقدار الشدة التــي يشــعر بهــا المــرء بــذلك الحرمــان"

(١٢٦) From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.
(١٢٧)John Dollard and others, *Frustration and Aggression* (New Haven: Yale University Press, 1939), 33.

(١٢٨).وسنورد فيما يلي الفرضيات وما يقترن بها من نتائج طبيعية بشأن آثار هذه المتحولات وبعض من تفاعلاتها.

إنّ محدّدات السخط تنطبق على كل فرد وعلى الناس بشكل جماعي. ويجب أن يتضمن تحليل السخط تحديد الظروف المجتمعية وأنماط الوقائع التي تسبب السخط، وتحديد نطاقه ضمن الجماعة. ويحدّد الجزء الأخير من هذا الفصل عدداً من أنواع الأوضاع والوقائع المسببة للحرمان، ويقدّم استراتيجيات للأبحاث الرامية إلى استنتاج نطاق السخط استناداً إلى الخصائص البنيوية للمجتمعات التي يحدث فيها.

محددات الشدة: درجة الحرمان النسبي

Determinants of Intensity: The Degree of Relative Deprivation

الفرضيّة .ID١: تختلف شدّة الحرمان النسبي بشكل قوي باختلاف الدرجة المتوسطة للتناقض الظاهر بين توقعات القيم وقدرات القيم.

النتيجة اللازمة .ID١,١: إن أي زيادة في المستوى المتوسط لتوقعات القيم داخل أي جماعة دون اقترانها بزيادة في قدرات القيم تزيد من شدّة الحرمان النسبي.

النتيجة اللازمة .ID١,٢: إنّ أي نقصان في المستوى المتوسط لقدرات القيم في أي جماعة دون اقترانه بنقص في توقعات القيم يزيد من شدّة الحرمان النسبي.

وفي حالة الحرمان النسبي الطموحي والمتدرج، فإنّ درجة التناقض هي المسافة المدركة بين وضع القيم المبتغى والقوة الكامنة للقيم. وفي حالة الحرمان النسبي المتناقص، تتمثّل درجة التناقض بالمسافة المدركة بين وضع القيم الذي كان قائماً سابقاً والوضع المتبقي للقيم. وترد فيما يلي تعاريف عملية. إنّ النتيجتين الطبيعيتين تنبثقان استنتاجياً من الفرضيتين .V١ (الفصل الثاني) و.ID١، والتعاريف المطروحة لمصطلحاتهما. تكمن النتيجة الطبيعية .ID١,١ وراء "ثورات التوقعات الصاعدة" والنتائج

(١٢٨) From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.

العنيفة التي افترضها لها ليرنر Lerner وآخرون. ويتميّز نمـوذج الحرمـان النسـبي المتناقص بنمط قدرات القيم المتناقصة الواردة في النتيجة اللازمة ١,٢ID.

تبين الدلائل السيكولوجية بشكل قاطع أنّ شدّة الغضب تتفاوت بتفاوت الدرجة التي يتمّ فيها إحباط ردّ الفعل. فعلى سبيل المثال، عرّض ماكليلنـد McClelland وأبيسـيلا Apicella طلاباً جامعيين يعملون في فرز بطاقات إلى مستويات مختلفة مـن الإحبـاط (الذي يقاس بنسبة عدد المرات التي تمّ جعلهم يفشلون فيها) ووجدوا أنّ تكرار التعليقات العدوانية على القائم على التجربة كان يزداد بازدياد مدى الفشل (١٢٩).وقـد فحصـت دراسات عدة آثار إحباط المهام التي يكلف بها فريق من الأشخاص على الشعور بالعداء داخل الفريق، حيث تمّ تنويع مدى اعتماد أعضاء الفريق بعضهم على بعض في تنفيـذ المهام المسندة إليهم. فكلّما ازداد عدد الأعضاء المطلوب عملهم معـاً، أي كلّمـا ازداد التشوّش الذي كانوا يتسببون به بعضهم لبعض أثناء قيامهم بالمهام المسندة إلـيهم، ازداد العدوان الذي تمّ الإفصاح عنه داخل الفريق. على أنّه عندما كان بإمكان أعضاء الفريق العمل بشكل مستقل نسبياً بعضهم عن بعض، فإنّ مستويات العـدوان كانـت تـنخفض (١٣٠).وقد تمّ الحصول على أكثر الأدلة دقة من جرّاء التجارب التي أجراها هـامبلين Hamblin وآخرون والتي توحي بقوة بأنّ التحـريض علـى العـدوان يتبـع قـوانين سيكولوجية ــ فيزيائية. وقد تمّ في أكثر من تجربة حاسمة اختبـار ثـلاث فرضـيات: الفرضيّة الكلاسيكية القائلة: إنّ التحريض على العدوان يتفاوت بشكل مباشر مع درجـة التشوش، والفرضيات السيكولوجية ــ الفيزيائية القائلة: إنّ العـدوان يـرتبط ارتباطـاً لوغاريتمياً بالتشوش أو بقوته. وقد أسندت إلى فرق صغيرة من الأشخاص مهمة تنطوي على حل مشكلة وتقترن بحافز مالي، وتم تعيين رؤساء لهم كانوا يتعمدون إفشال الفرق في كل من المراحل المتتابعة للمهام. وبعد مختلف المراحل قدّم الأشخاص المختبـرون

(١٢٩)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.
(١٣٠)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.

تقييمهم للرؤساء بطرق مختلفة كانت تتيح قياس شدّة العداء نحو الرؤساء. وقد دلت النتائج على أنّ العدوان يرتبط بشدة درجة التشوش: فإذا تمّ وضع رسم بياني لحجم العدوان بالنسبة إلى درجة التشوش، فإنّ النتيجة تكون "منحنى J" آخذاً في ارتفاع حاد (١٣١).

هذه الجوانب من علاقة الإحباط ـ العدوان تقابل القانون السيكولوجي ـ الفيزيائي العام للسلوك البشري الذي مفاده أنّ "حجم الاستجابة الذاتية (subjective) يزداد بالفعل بوصفه دالة قوّة حجم المحرض الفيزيائي"(١٣٢). وهذا دليل آخر على أنّ سلسلة الإحباط ـ العدوان هي آلية سلوكية أساسية، وليست آلية منحرفة. وقد وجد هامبلين Hamblin أيضاً أن أدلة القوّة (Power exponents) التي يزداد بها حجم العدوان تختلف اختلافاً واسعاً فيما بين الأفراد. ومع أنّ الحالات كانت أقل من أن تسمح برسم خطوط بيانية للتوزع، فأنّه من المحتمل، استناداً إلى ما هو معروف عن السمات البشرية، أنّه في عدد كبير من الأشخاص من شأن العثور على خط بياني طبيعي لتوزع حجم الاستجابة العدائية. ويتمثّل أحد المضامين بأنّه من الأدق النظر إلى احتمال الاستجابة العدائية ومستواها من منطلقات توزيعية أو احتمالية بدلاً من منطلقات "العتبات" (thresholols).

وأخيراً من المعقول أن تميز، علاقة المنحنى البياني J بين درجة الإحباط وحجم العدوان، العلاقة بين درجة الحرمان النسبي وحجم العنف الجماعي. وممّا يتلاءم مع هذا الاستنتاج، وإن كان لا يؤثّر فيه مباشرة، هو الخط البياني للتوزيع اللوغاريثمي الذي يميز المقاييس عبر الوطنية لشدة العنف الجماعي(١٣٣).

تكاد جميع الأدبيات المتعلقة بالعنف الجماعي تفترض علاقة سببية بين وجود الإحباط النسبي أو مفهوم ماموراز وحدوث العنف. وعادة تكون العلاقة المباشرة بين

---

(١٣١)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.

(١٣٢)Hamblin and others, 193.

(١٣٣)Hamblin and others, 193.

درجة التناقض وشدة العنف ضمنية في بعض الأحيان وصريحة في أحيان أخرى كما هي في صياغات ريدكر Ridker ولاسويل Lasswell وكابلان Kaplan والزوجين فيارانبدز Feierabends(١٣٤).وكان ادواردز Edwards أيضاً صريحاً بشأن هذه النقطة. فقد حدّد أربع فئات من الدوافع الشرية، ورأى أنّ "جميع الثورات يمكن... تصورها بوصفها ناجمة عن واحدة أو أكثر من هذه الرغبات الأساسية، ويفترض أنّ عنف أي ثورة يتناسب مع مقدار ذلك الكبت"(١٣٥).

وتشير الأدلة الكميّة أيضاً إلى أنّ درجات الحرمان أو السخط تقترن بدرجات الفوضى. وتستند بعض هذه الدراسات إلى مقارنة داخل الأمة لإجمالي المقاييس. وقد بين روستو Rostow بشكل تصويري حي أنّ الظروف الاقتصادية الرديئة ــ التي تتجلّى على شكل أسعار مرتفعة للقمح وبطالة عالية ــ كانت تقابلها حدّة احتجاج الجماهير الصريحة في إنجلترا بين ١٧٩٠ و١٨٥٠ (١٣٦). وقد اقترنت اختلافات أسعار الخبز بمدى عنف الجماهير في فرنسا الثورية(١٣٧).وثمّة دليل ترابطي على أن تكرار عمليات الإعدام دون محاكمة في الجنوب الأمريكي بين ١٨٨٢ و١٩٣٠ قد تباين بشكل عكسي مع مؤشرات الرفاه الاقتصادي، على الرغم من أنّ العلاقة ضعيفة، حيث إنّ معاملات الارتباط تراوحت بين ٠,٦ و٠,٣ (١٣٨).

---

(١٣٤)Ronald G. Ridker, "Discontent and Economic Growth", *Economic Development and Cultural Change,* XI (October 1962), 1-15; Harold Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society* (New Haven: Yale University Press, 1950), 261-268; Ivo K. and Rosalind L. Feierabed, "Aggressive Behaviors Within Polities, 1948-1962; A Cross-National Study", *Journal of Conflict Resolution,* X (September 1966), 250-251.

(١٣٥)Hamblin and others, 193.

(١٣٦)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.

(١٣٧)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.

(١٣٨)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.

وكذلك فإنّ الدراسات عبر الوطنية التي تستخدم المعطيات الإجمالية تدعم الفرضية. ولقد قيل: إنّ الدعم الذي يقدّم للأحزاب السياسية المتطرفة عبر صناديق الاقتراع هو مظهر للسخط لا يتّسم بالعنف. يقول كورنهاوزر Kornhauser أنّه كانت توجد علاقة ترابطية بواقع ـ ٠,٩ بين دخل الفرد والحصة الشيوعية من الاقتراع في الانتخابات العامة في ست عشرة من الديمقراطيات الغربية في أواخر أربعينيات القرن العشرين، وعلاقة أخرى بواقع + ٠,٨٥ بين النسبة المئوية للقوة العاملة العاطلة عن العمل والنسبة المئوية لتصويت المتطرفين في تسع دول في ١٩٢٨-٣٢ (١٣٩).وقد وجد بوي Bwy أن معدلات النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية في خمسينيات القرن العشرين (يفترض أن هذا مؤشر للقدرات الاقتصادية) كان يرتبط بعلاقة بواقع - ٠,٦٣ مع مستويات عنف الجماعات المنظم وبواقع -٠,٣٣ مع العنف المجرد من المعايير الأخلاقية والاجتماعية في ستينيات القرن العشرين (١٤٠).

وقد استنتج الزوجان فايرابندز Feierabends مقدار "الإحباط الشامل" لدى ٨٤ من الأمم استناداً إلى قياسات "تشكل العوز" مثل إجادة القراءة والكتابة والتموين، وقياسات "تلبية العوز" مثل الدخل وما يحصل عليه الفرد من سعرات. أمّا علاقة الترابط بين مؤشر إحباطهم وقدر مركب من الاستقرار السياسي هو ٠,٤٩٩ (١٤١) ولقد قمت بوضع قياسات مركبة لدرجة الحرمان النسبي ومداه، بما في ذلك الحرمان الاقتصادي والسياسي قصير الأجل والحرمان المستديم وربطتها بعلاقة سببية بقياس حجم النزاع المدني لـ ١١٤ دولة. وبلغ معامل الترابط المتعدد ٠,٦٠ (١٤٢).

يتمثّل أحد جوانب قصور هذه الدراسات في أنّ قياساتها للحرمان النسبي أو للسخط غير مباشرة نسبياً، حيث يتمّ استنتاج الأوضاع الذهنية من القياسات الإجمالية.

(١٣٩)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.
(١٤٠)From and autobiographical essay written in 1933, cited in Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to power* (New York: Atherton Press, 1938, 1966), 125-126.
(١٤١)Hamblin and others, 193.
(١٤٢)Hamblin and others, 193.

وثمّة بيانات أكثر مباشرة متوفرة أيضاً. وقد وجد رينغر Ringer وسيلز Sills أنّ الإيرانيين الساخطين اقتصادياً في أواخر أربعينيات القرن العشرين أكثر عرضة من غيرهم لاتخاذ مواقف متطرفة سياسياً، يسارية أو يمينية[١٤٣]. وقد وجد زايتلين Zeitlin أن العمال الكوبيين الأكثر احتمالاً في دعم حركة كاسترو قبل ١٩٥٩ كانوا أولئك الذين عانوا من أشد أنواع البطالة[١٤٤].

وقد أجرى ويدج Wedge دراسة مقابلات مقارنة لاشتراك الطلاب في العنف الثوري في جمهورية الدومينيكان في ١٩٦٥ وفي البرازيل في ١٩٦٤، وخلص إلى أنّ العنف أكثر شدّة بكثير في جمهورية الدومينيكان. وكان سبب ذلك يعود جزئياً إلى أنّ الطلاب المتمردين في جمهورية الدومينيكان قد عانوا من الحرمان أكثر من نظرائهم البرازيليين[١٤٥].وقد توفّر أكثر الأدلة إقناعاً من جرّاء تحليل ثانوي لدراسة كانتريل Cantril لـ "نمط الهموم البشرية" شملت أربع عشرة دولة حيث طلب من الأشخاص موضوع الدراسة مقارنة مواقفهم، الماضية والحاضرة والمحتملة في المستقبل، المتعلقة بالقيم بمفهومهم المثالي المتعلق بالحياة الرغيدة، استناداً إلى مقياس يتضمن إحدى عشرة نقطة. ويبيّن الجدول ٢ التناقضات الوسطية على النطاق الوطني بين مركزهم الفعلي عند إجراء المقابلات معهم (بين ١٩٥٧ و١٩٦٣) ومثلهم العليا الشخصية، مقارنة بمقياس ترتيب المرتبة لحجم الاضطراب بالنسبة لـ ١٩٦١-١٩٦٥. وقد بلغ ارتباط ترتيب الرتب بين القياسين مقداراً كبيراً بواقع ٠,٥٩: حيث إنّه كلّما ازدادت درجة الحرمان النسبي، المقيسة عملياً هنا بوصفها الفجوة بين الطموحات ووضع القيم الحالي، ازداد الاضطراب[١٤٦].

---

(١٤٣)Hamblin and others, 193.

(١٤٤)Maurice Zeitlin, *Revolutionary Politics and the Cuban Working Class* (Princeton: Princeton University Press, 1967), chap. 3.

(١٤٥)Hamblin and others, 193.

(١٤٦)Hamblin and others, 193.

فإذا اعتبرنا القيم القابلة للتحقيق (ق ب) تعادل الأجور الراهنة والقيم المتوقعة (ق م) تعادل الأجور المرغوب بها، فإن درجة الحرمان النسبي بالنسبة للعمال الإيطاليين هي ٠,٥٥ وبالنسبة للعمال الفرنسيين ٠,٣٣ ، فالعامل الذي تمّ تسريحه والذي لم تكن توجد له أي إمكانية للحصول على دخل أو عمل آخر في المستقبل من شأنه أنّ يعاني أقصى درجة ممكنة من الحرمان النسبي بواقع ١,٠٠. ويمكن أيضاً استخدام حسابات النسب بشأن أوضاع القيم التي تعرّف من منطلقات ثنائية. فعلى سبيل المثال يمكن تعريف عتبة على المدرج المتصل لوضع القيم وتحديد نقاط تتراوح بين ١ بالنسبة للأفراد أو الجماعات ذات القيم التي تفوق قيم العتبة، وصفر بالنسبة لمن تقل علامتهم عن ذلك. إنّ علامات الدرجات الوحيدة للحرمان النسبي بالنسبة للجماعات التي تمّ تحديد علاماتها بشكل مستقل هي الصفر و١,٠، لكنّ يمكن إيجاد الرقم الوسط لأي مجموعة من الأفراد أو الجماعات.

ويتمثّل تعريف عملي بديل لدرجة الحرمان بأنّه الفرق بين أوضاع القيم المتوقعة والتي يمكن بلوغها. فعلى سبيل المثال يمكن استنباط رائز ترتيبي لبعد قيم المشاركة السياسية، يتضمن الفئات التالية "عدم المشاركة" (صفر)، "اقتراع دوري بوجود اختيارات فعلية" (٣)، "قيادة التنظيم السياسي المحلي" (٥)، و"القيادة السياسية الوطنية" (٨). فالفرد أو مجموعة الأفراد الذين كانوا يتوقعون بلوغ الوضع ذي المرتبة الخامسة، ولكنّ الذين لم يتمكنوا إلاّ من بلوغ المرتبة الثالثة فقط، هؤلاء ستكون درجة اختلاف مرتبة حرمانهم النسبي ٢، وهو اختلاف في المرتبة يمكن مقارنته واستخلاص قيمته وإيجاد معدله مقارنة بمعدل الآخرين.

الجدول ٢- الحرمان النسبي الذي يطمح إليه سكان ثلاث عشرة دولة حوالي ١٩٦٠، وحجم الاضطراب ١٩٦١-٦٥

البلد	سنة المسحأ	وسطي وحدات الحرمان ب	ترتيب رتب الحرمان النسبي	ترتيب رتب حجم الاضطرابات ١٩٦١-٦٥ جـ
جمهورية الدومينيكان	١٩٦٢	٨,٤	١	١
الهند	١٩٦٢	٦,٣	٢	٤
بولندا	١٩٦٢	٥,٦	٣	١١
البرازيل	١٩٦١	٥,٤	٤	٥
نيجيريا	١٩٦٣	٥,٢	٥,٥	٢
بنما	١٩٦٢	٥,٢	٥,٥	٣
الفلبين	١٩٥٩	٥,١	٧	٩
يوغسلافيا	١٩٦٢	٥,٠	٨	١٢,٥
اليابان	١٩٦٢	٤,٨	٩	٦
إسرائيل	١٩٦٢	٤,٧	١٠,٥	٧
ألمانيا الغربية	١٩٥٧	٤,٧	١٠,٥	٨
مصر	١٩٦٠	٤,٥	١٢	١٢,٥
كوبا	١٩٦٠	٣,٦	١٣	١٠

معامل ارتباط ترتيب المراتب: ٥٩,٠د

(أ) عينات عبر وطنية نموذجية أوردها هادلي كانتريل، "نمط الهموم البشرية" (نيوبرونسويك: مطبعة جامعة روتجرز، ١٩٦٥). استبعدت البيانات الخاصة بالولايات المتحدة من هذه المقارنة، لأن المستويات العالية للاضطرابات فيها في ستينيات القرن العشرين كانت تعزى إلى الحرمان النسبي القطاعي للحرمان النسبي للأمريكيين السود التي كانت ممثلة بشكل غير دقيق في أي خلاصة لقياس وطني للحرمان النسبي. إن مجموع النقاط الإجمالي للولايات المتحدة بالنسبة لوسطي وحدات الحرمان هو ٣,٤.

(ب) مجموع النقاط الإجمالي، على مقياس مؤلف من إحدى عشرة نقطة، بين موقف قيم الذين أجري عليهم البحث عند إجراء الدراسة المسحية وموقف قيمهم الطموحي، استناداً إلى كانتريل، ١٨٤. وقد تم "تثبيت" النهايات العليا والدنيا للمقياس عبر الطلب إلى كل من الذين أجري عليهم البحث بأن يصف أفضل وأسوأ مستقبل ينتظره. ثمّ طُلب إليه تحديد مرتبته عند إجراء المقابلة.

(جـ) استناداً إلى تنقيح البيانات المقدمة من قبل غور Gurr، "نموذج سببي للنزاع المدني" فإنّ مقياس حجم الاضطراب يأخذ في الحسبان نسبة الذين شاركوا في الاضطراب مثل المظاهرات وأعمال الشغب، ومدة الوقائع، وشدتها النسبية. وقد يكون مستوى الحرمان العالي نسبياً في بولندا ويوغسلافيا نسبة إلى حجم الاضطراب فيهما، دالة على سياسات الكبت التي كان يتبعها نظاماهما.

محددات الشدة: بروز القيم

Determinants of Intensity: Value Salience

الفرضيّة .ID٢: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي تفاوتاً كبيراً بتفاوت وسطي بروز فئة القيم التي تتم معاناة التناقض بالنسبة لها.

الفرضيّة .ID٣: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي بشكل معتدل بتفاوت نسبة فئات القيم التي تتم معاناة التناقض بالنسبة لها.

إنّ بروز فئة من فئات القيم بالنسبة لفرد من الأفراد هي قوّة دافعه لتحقيق وضع القيم المطلوب أو المحافظة عليه. أمّا بروز فئة من فئات القيم بالنسبة لجماعة ما فهو وسطي قوّة الالتزام بوضع القيم المرغوب بها. ويمكن تقييم البروز تقييماً مطلقاً أو نسبة إلى الدافع لقيم أخرى. وقد يكون التسلسل الهرميّ للقيم في بلد يكون سكّانه على هامش الكفاف، بترتيب متناقص للبروز، هو القيم الاقتصادية، الأمنية، الجماعية، قيم التماسك، المركز، المشاركة وتحقيق الذات. وفي مجتمع من مجتمعات ما بعد الاستعمار يسير نحو العصرنة قد تكون قيم قوّة المشاركة والأمن أكثر بروزاً أمّا من قيم الرفاه أو قيم العلاقات بين الأشخاص.

ومن المحتمل ــ بصفة عامة ــ أن تكون القيم الاقتصادية هي الأكبر بروزاً لدى أكثرية الناس. على أنّه قد يكون لطبقة خاصة ولجماعات وظيفية، بما في ذلك الجماعات النشطة سياسياً تسلسل هرمي للقيم مختلف كل الاختلاف عن تسلسل الجماعة الأكبر عدداً. لذا يتعين على أي تقييم تجريبي (empirical) لبروزات القيم بأن يأخذ بالحسبان التسلسلات الهرمية لقيم تنويعات مختلفة للسكان الفرعيين، فضلاً عن المحتوى والمستويات المحددة لتوقعاتهم المتصلة بالقيم.

إنّ معنى الفرضيّة .ID٢ هو أنّه كلّما كان دافع الناس أقوى بالنسبة لتحقيق هدف من الأهداف، أو للالتزام بالمحافظة على مستوى تمّ بلوغه للقيم، كان استياؤهم من التدخّل أكثر حدّة وازداد التحريض على العنف الناجم عن ذلك. على أنّ استجابتهم

د سبيرمان. العلاقة المترابطة ذات مغزى، بالنسبة إلى n = ١٣، في مستوى ٠,٠٥

للحرمان النسبي الذي يصيب فئة من القيم تتحدد جزئياً بقدرتهم على بلوغ أمور بديلة تلبي حاجاتهم(١٤٧).فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تتناقص شدّة الحرمان النسبي الناجم عن التعارض مع قيمة بارزة بشكل معتدل، كالمشاركة السياسية، إذا تمتّ أيضاً زيادة قيم الرفاه والأمن الأكثر بروزاً من جرّاء ذلك.

وكذلك يتمّ تبرير الضرائب للمواطنين على أساس أنّها موزعة للحفاظ على القيم الأمنية والجماعية. وإذا كان الأثر النهائي لأي سياسة من هذا النوع هو تعزيز إجمالي قدرات القيم لدى جماعة من الجماعات، فإنّ شدّة الحرمان النسبي تنخفض. وإذا تمّ خفض قدرات أخرى للقيم أيضاً، فإنّ الحرمان النسبي سوف يشتدّ.

تشير الفرضيّة ID.٣ إلى علاقة "القشة الأخيرة"، وهي مشتقّة من الحجّة السابقة. فمن المحتمل أن يتحمل الناس فقد قيم هامة بشكل معتدل إذا كانوا لا يزالون قادرين على بلوغ فئات أخرى من القيم. لكنهم إذا تعرضوا أيضاً للحرمان النسبي بالنسبة إلى أكثرية فئات القيم الأخرى أو جميعها، فإنّ الحرمان الذي يؤثّر في توقع للقيم سبقت تلبيته سوف يزيد شدّة الحرمان النسبي زيادة قوية.

إنّ الدليل السيكولوجي على فرضيتي "البروز" و"القشة الأخيرة" أفضل بكثير من الأدلة المتصلة بدراسات العنف السياسي. فعلى سبيل المثال، وجد هامبلين Hamblin وآخرون أنّ أشخاص التجارب الذين يعملون بدافع المال كانوا يستجيبون للإحباط استجابة أكثر عدوانية من استجابة الذين لم يكن لديهم مثل ذلك الحافز (١٤٨).ويذكر ماكنيل McNeil خمس دراسات قام فيها أشخاص التجربة بتسجيل الحوادث التي أثارت غضبهم، والدوافع التي جرى التدخّل فيها وطبيعة الإحباط الذي شعروا به. "ومع أنّ المذكرات اليومية وقوائم الأشياء التي تزعج الناس ليست الشكل الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للحصول على الأدلة، فأنّه يبدو من الواضح أنّه كلّما قوي الدافع المحبط.

---

(١٤٧)Hamblin and others, 193.

(١٤٨)Hamblin and others, 193.

ازداد التحريض على استجابة شديدة أو عدوانية"(١٤٩). وقد وجد غراهام Graham وآخرون أن الهجمات المادية الموجهة ضد أشخاص التجربة أكثر احتمالاً لأن تنتج ردود أفعال عدائية قوية من الهجمات الكلامية الأقل مباشرة(١٥٠).

تفترض نظريات العنف السياسي عادة أنّ الثورة تحدث عندما تتعرض أبرز القيم أو أكثرها أساسية إلى الخطر، لكنّ التحليلات التي تحدد السلاسل الهرمية للقيم، أو التي تبين بأنّ بروز قيم معينة يزداد في الأوضاع السابقة للثورة، ليست شائعة. ويمكن أن يعزى بعض من أثر الايديولوجيات على العنف السياسي إلى العامل المتحول للبروز. لقد كان من الواضح أنّ الإفصاح عن الايديولوجيات القومية في الأراضي المستعمرة في آسيا وأفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين قد عزّز الرغبات الموجودة مسبقاً للحصول على الاستقلال السياسي لدى البورجوازية الاستعمارية، في الوقت نفسه الذي أوحت به بمجموعة جديدة من التوقعات السياسية لدى جماعات أخرى (١٥١).وقد قيل أيضاً: إن رغبة عمال المصانع الأوروبيين في القرن التاسع عشر في تحقيق وضع اقتصادي أفضل قد تعزّزت وأصبح لها طابع عقلاني من جرّاء التعاليم الماركسية. كما أنّه من المحتمل أن حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين كان لها أثر مماثل أو أكبر على بروز توقعات السود المتصلة بالمساواة مثلما كان لها من أثر على مستواهم النسبي.

---

(١٤٩)Hamblin and others, 193.

(١٥٠)Hamblin and others, 193.

(١٥١)Hamblin and others, 193.

البروز النسبي لفئات القيم

The relative salience of value classes

يرى بعض المنظّرين الثوريين أنّ فئة واحدة من القيم مهيأة للعنف السياسي، أو على الأقلّ لوجهها الثوري. والقيمة الكامنة وراء ذلك هي بالنسبة لماركس، القيمة الاقتصادية، بينما يعزو أرندت Arendt الثورة إلى كبت الطموح إلى الحرية(١٥٢)، غير أن السببية الأحادية أقل شيوعاً من السببية متعددة الجوانب. ويرى ادواردز Edwards وبيتي Pettee وسوروكين Sorokin أن كبت أي من جميع أنواع القيم البشرية يمكن أن يؤدي إلى العنف السياسي(١٥٣).ونجد أن لاسويل Lasswell وكابلان Kaplan يفترضان المقاربة ذاتها المتصلة بالمقولة التي مفادها أنّ الاستقرار السياسي هو دالة التناقضات في توزيع القيم، مع أنّ مناقشتهما تركّز على القيم الاقتصادية وقيم القوة(١٥٤).هذا التحليل يزعم أنّ الحرمان النسبي بالنسبة لأي فئة من فئات القيم الشائعة المتعلقة بالرفاه أو السلطة أو قيم العلاقات بين الأشخاص يمكن أن يؤدي إلى العنف الجماعي.

إنّ السؤال الأساسي الذي تثيره هذه التفاسير وغيرها من التفاسير الكثيرة هو: ما هي فئات القيم البشرية الأكثر بروزاً في أي من الجماعات؟ نجد الأدلة على جواب عام شمولي في النتائج التي توصل إليها كانتريل Cantril من دراسته المسحية للاهتمامات البشرية. فقد سئل الناس في اثنتي عشرة دولة تمّ مسحها أربعة أسئلة:

- جميعنا نريد بعض الأشياء من الحياة. فعندما تفكّر بشأن ما له أهمية حقيقية في حياتك، ماذا تكون عليه رغباتك وآمالك للمستقبل؟
- والآن، إذا أخذنا الوجه الآخر للصورة، ما هي مخاوفك وهمومك بشأن المستقبل؟
- والآن، ما رغباتك وآمالك لمستقبل بلدنا؟
- وما مخاوفك وهمومك لمستقبل بلدنا؟

(١٥٢)Hamblin and others, 193.

(١٥٣)Hamblin and others, 193.

(١٥٤)Hamblin and others, 193.

ولقد تمّ تصنيف الهموم أو القيم، وتمّت جدولة النسب المئوية لكل بلد، وتم وزن النسب المئوية لكل فئة حسب سكّان كل بلد. وكانت النتائج عمليات ترتيب للرتب المتصلة بالهموم الشخصية والوطنية لنحو ٨٦٣ مليوناً من الناس. وتبين أن ١٢٩ من فئات الهموم المحددة شائعة إلى درجة كافية بحيث أنّها موجودة لدى ما لا يقل عن أربعة ملايين من الناس[١٥٥].وقد تمّ استخدام تصنيف سباعي مشتق من النهج التصنيفي للقيم المقترحة في الفصل الثاني بغية توحيد هذه البيانات، وجاءت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول ٣.

من الواضح أنّ القيم المادية هي الشغل الشاغل لسكان العالم. فنصف جميع القيم المذكورة تقريباً هي من هذه الفئة، على سبيل المثال، الآمال والمخاوف بشأن مستويات العيش والصحة وما يتمّ إحرازه من تقدم تكنولوجي والاستقرار السياسي وامتلاك بيت أو أرض. فلا يوجد اختلاف جوهري بين الأمم بشأن أهمية القيم المادية: فقد أعرب ستون في المائة على الأقلّ من الأشخاص الذين أخضعوا للدراسة المسحية عن آمال أو مخاوف اقتصادية شخصية، وكانت الآمال الاقتصادية الشخصية أكثر الآمال المشتركة التي تمّ التعبير عنها في كل أمة من الأمم، وكانت المخاوف الاقتصادية الأكثر شيوعاً في جميع الأمم الغربية باستثناء ثلاث كان فيها اهتمام الناس منصباً على صحتهم (١٥٦).

وكانت أهم نتيجة من قيم السلطة هي تلك المتعلقة بالأمن: فقد كان الخوف من الحرب يشغل بال السلطة أكثر ممّا يشغل البال أكثر ممّا يشغل به بال ضعفي الناس من الخوف من أي قضية تؤثر في أممهم.

(١٥٥)Hamblin and others, 193.

(١٥٦)Hamblin and others, 193.

الجدول (٣) الهموم المتعلقة بالقيم لدى ٨٦٣ مليوناً من الناس في ١٢ دولة حوالي عام ١٩٦٠[أ]

فئة القيم	نسبة جميع الهمـــوم الشخصية	نسبة جميع الهموم الوطنية	نسبة إجمالي الهموم
قيـــم الـــرفاه			
الاقتصادية	٥٥%	٣٥%	٤٦%
تحقيق الذات	٧	٤	٥
قيـــم القـــوة			
المشاركة	١>ذ	١٢	٥
الأمن	٥	٣٧	٢٠
قيـــم العلاقات بين الأشخاص			
المركز	٤	٣	٤
الجماعة	٢٧	٢	١٦
التماسك التصوري	٢	٧	٤
الإجمالي	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

مقتبس من Cantril.276-279، استناداً إلى التصنيف الذي وضعته لـ ١٢٩ مـن الفئـات المتصلـة بالهموم الشخصية والوطنية، وتشير النسب المئوية إلى نسب جميع الهموم التي ذكرها أشخاص المسـح، والتي تم وزنها حسب سكان البلد لإتاحة المقارنة المختصرة. ويمثل أشخاص المسح اثنتي عشرة دولـة تم مسحها بين ١٩٥٧ و١٩٦٣، وهي: الهند، الولايات المتحدة، البرازيل، ألمانيـا الغربيـة، نيجيريـا، الفلبين، مصر، يوغسلافيا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، إسرائيل وبنما.

وقد تضمّنت الهموم التي تمّ تصنيفها هنا بوصفها تعبيراً عـن قـيم المشـاركة المخاوف من الحكومات غير الشريفة أو غير التمثيلية والآمـال باسـتمرار أو تعزيـز الاستقلال الوطني. ويتصلّ نحو نصف الهموم المتعلقـة بالعلاقـات بـين الأشـخاص بالأسرة، ولا سيّما برفاه الأطفال وصحة الأسرة وسعادتها. وتتضمّن القـيم الجماعيـة الرغبات في خدمة الآخرين، والمخاوف من العزلة، والآمال بتحقيق درجة أفضل مـن الصحة العامة والضمان الاجتماعي.

وثمّة احتمال بأن يكون الكثير من الطموحات المتعلقة بالمركز ممثلة في عبارات تمّ تصنيفها بوصفها آمالاً أو مخاوف اقتصادية، وتتضمّن الهموم المتعلقة بالمركز التـي

يمكن تحديدها بشكل دقيق آمال القبول من جانب الآخرين، والآمال والمخاوف بشأن التمييز والتفرقة وعدم المساواة والمخاوف المتصلة بالظلم الاجتماعي. وتتضمّن الهموم المصنفة بوصفها تعبيراً عن تقييم الأنظمة المتماسكة المعيارية والتي تتعلّق بالمعتقدات والآمال بحل المشاكل الدينية أو الأخلاقية، الآمال بتحقق شعور أفضل بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية داخل الجماعة.

وقد يكون لدى الناس قيم لا يتمّ الإفصاح عنها ولا تصبح أهميتها ظاهرة إلا عندما تتعرض للخطر. كما أنّه من المحتمل أن تتفاوت التسلسلات الهرمية تفاوتاً كبيراً لدى الجماعات الفرعية ضمن السكان الوطنيين. فعلى سبيل المثال، قد تكون قيم المشاركة أكثر أهمية لدى النشطاء السياسيين منها لدى السكان الوطنيين برمتهم. ومع ذلك من المعقول أن تدل هموم الناس التي يعبرون عنها رداً على أسئلة غير منظمة، من مثل الأسئلة المطروحة من قبل كانتريل Cantril، على البروز النسبي لمختلف فئات القيم ضمن أكثرية السكان الكثيرين غير المتجانسين (أي الوطنيين). فاستناداً إلى هذه المعطيات نطرح علاقة ترابط للفرضيّة .ID٢:

النتيجة اللازمة .ID٢,١: تكون شدّة الحرمان النسبي، لدى أي مجموعة من السكان غير المتجانسين، على أشدها بالنسبة للتناقض الذي يؤثّر في القيم الاقتصادية، وتكون أقل شدّة بالنسبة للقيم الأمنية والجماعية، وعلى أقلّها بالنسبة للمشاركة وتحقيق الذات والمركز أو قيم التماسك التصورية.

قرب الهدف وبروز القيم

Proximity of a goal and value salience

تتمثّل علاقة سيكولوجية أخرى ذات صلة بـ "منحدر الهدف" (goal gradient): فكلّما كان الكائن الحي أقرب إلى هدف من الأهداف، كان الميل إلى الاقتراب من الهدف أشد قوة. وتوحي دراسة تجريبية قام بها هانر Haner وبراون Brown بإمكان تطبيقها على المسائل المتعلقة ببروز القيم والعدوان. فقد أخذ الأطفال يلعبون لعبة يقطعها رنين

جرس كان عليهم أن يردوا عليه بأن يضغطوا على مكبس ينهي اللعبة. وكلّما كانوا أقرب من النهاية عند سماع الجرس، كانوا يضغطون بقوة أكثر شدّة على المكبس.

إنّ تفسير بيركوويتز Berkowitz لهذه الدراسات ولغيرها من الدراسات الأخرى هو أنّ "ردود الفعل الانفعالية العاطفية الناجمة عن الإحباط تزداد شدّة على ما يبدو كلّما اقترب الشخص من هدف أنشطته، وذلك يعود ربما إلى أن شدّة الميل المحبط تزداد أيضاً كلّما اقترب من هذا الهدف" (١٥٧).ولهذه النتيجة التي تمّ التوصل إليها نظيراتها في المشاهدات المتعلقة بالعنف السياسي. ويعدّ هوفر Hoffer نموذجاً ممثلاً للمنظرين الذين يشيرون إلى أنّه "من المحتمل أن يكون السخط على أشدّه حين يكون البؤس بدرجة محتملة، وحين تتحسن الظروف بحيث تكاد تكون حالة مثالية في المتناول على ما يبدو.... فإنّ شدّة السخط تبدو وكأنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع المسافة التي تبعد عن الشيء المرغوب بشدة"(١٥٨).

على أنّه يبدو أن مقدار الجهد الذي يبذل في بلوغ وضع يتعلق بالقيم أو في المحافظة عليه يمت بمثل الصلة التي يمت بها قرب الوضع المرغوب ذاته. أي أنّه إذا كان لدى الناس وضع للقيم منخفض نسبياً جهدوا كثيراً لبلوغ وضع عال للقيم، وكانوا يعتقدون أنّهم اقتربوا من بلوغه، فإنّ متوسط شدّة الحافز، أو البروز، يكون عالياً ـ يكاد بالتأكيد يكون أعظم ممّا لو كان الجهد المبذول قليلاً.

فكاتب مفترض من أهل البلاد الوطنيين الذي درس وارتقى بمهاراته خلال عشر سنوات سعياً منه إلى اجتياز امتحان في نطاق الخدمة المدنية، وذلك بغية الحصول على ترقية كبيرة، من المحتمل أن يشعر هذا الكاتب بدرجة من الحرمان أكثر من أحد الأفراد الميلانيزيين الذي ينتسب إلى جماعة "Marching Rule" أو "Cargo Cult"، يقوم ببعض الطقوس ثم ينتظر أن تعطيه الآلهة أو الرجال البيض نعم الحياة المادية يتفاوت البروز

(١٥٧)Hamblin and others, 193.
(١٥٨)Hamblin and others, 193.

المتزايد لهدف من الأهداف عند الاقتراب منه مع قربه المتصور وليس قربه الفعلي. فالواقعة التي تسبب شعوراً بالحرمان النسبي قد تكون مجرد الإدراك بأن هدفاً ما كان يظن أنه قريب المتناول لا يزال بعيداً.

إنّ الغضب الشديد الذي يشعر به خريجو الجامعات الذين لا يجدون ما يكفي من العمالة في الدول النامية يعود جزئياً إلى الواقع الذي يصدمهم قبل التخرج أو بعده حين يكتشفون أنّهم لا يستطيعون بلوغ الوظيفة الجيدة والمركز العالي اللذين كانوا يتوقعون أن تتيحهما لهم دراستهم الجامعية(١٥٩).لقد واجه سير المستعمرات الأفريقية نحو الاستقلال ما يعيقه من جرّاء العنف حين أدّى تعنت الجهات الرسمية إلى عكس حركة ذلك السير. وفي الكونغو أدّى إحباط التوقعات غير الواقعية بشأن طوباوية الاستقلال إلى إشعال نار تمرد "الاستقلال الثاني" في ١٩٦٣ (١٦٠). ونجد في فيتنام مثالين معاصرين. لقد كانت إعادة الاحتلال الفرنسي في ١٩٤٦ هجوماً كبيراً على وضع السلطة الذي بلغه الفييت منه (Viet Minh) بعد تقديم الكثير من التضحيات خلال الاحتلال الياباني، وأدّى إلى مقاومة ثورية عنيفة(١٦١).

وقد عانى أعضاء جبهة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبي إحباطاً مماثلاً عندما بدأ التصعيد الأمريكي في ١٩٦٣، في وقت كانت جبهة التحرير الوطني توشك فيه أن تستولي على قيادة البلد. ويعزى النشاط الثوري المتزايد في كلتا الحالتين، جزئياً، إلى قرارات النخب الثورية المحافظة على موقعهم، لكنّ مبادئ منحدر الأهداف والإحباط – العدوان توحي بأن ذلك النمط من الوقائع قد ولّد أيضاً بشكل حاد دوافع معمّقة نحو العدوان "غير الواقعي" لدى الكادرات وأعضاء القواعد الشعبية الذين أمضوا وقتاً طويلاً في الصراع. هذه المناقشة تدعم نتيجتين لازمتين بشأن محددات بروز توقعات القيم.

---

(١٥٩)Hamblin and others, 193.
(١٦٠)Hamblin and others, 193.
(١٦١)Hamblin and others, 193.

النتيجة اللازمة ID.٢,٢: يميل بروز قيمة من القيم إلى التفاوت تفاوت الجهد المتوسط الذي يبذل في بلوغ الوضع المطلوب بشأن تلك القيمة أو المحافظة عليه.

النتيجة اللازمة ID.٢,٣: في حالات الحرمان الطموحي، يميل بروز قيمة من القيم إلى التفاوت بتفاوت القرب المتصور لوضع القيمة المرغوب به عند أول شعور بالتعارض.

محددات الشدة: عدد الفرص

Determinants of Intensity: Number of Opportunities

إنّ درجة الحرمان النسبي مرتبطة بالتعارض بين توقعات القيم وقدراتها. ويعدّ البروز إحدى خصائص التوقعات بحدّ ذاتها. ويتمثّل محدد الشدة الثالث للحرمان النسبي بخاصية قدرات القيم: عدد ونطاق خيارات سبل العمل المتاحة للناس لتحقيق تصورهم للحياة الرغيدة.

الفرضيّة ID.٤: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي بشكل قوي بتفاوت نسبة فرص القيم التي تتم فيها معاناة التدخّل أو توقعه.

إنّ الكثير من الأدلة والملاحظات تدعم الفكرة، الموضحة على نحو أدق في الفرضيّة ID.٤، والتي مفادها أن زيادة الفرص المتاحة للناس تخفض احتمال الفوضى المدنية. وتتمثل المقولة ذات الصلة في نموذج الإحباط ــ العدوان بأنّه كلّما ازداد عدد الإحباطات ازداد التحريض على العدوان. وقد وجد بيركوويتز Berkowitz أنّ الأشخاص الذين يحصلون على رسالتين عدائيتين متعاقبتين كانوا أكثر عداء نحو شركائهم من الأشخاص الذين حصلوا على واحدة فقط أو الذين لم يحصلوا على أي رسائل عدائية (١٦٢).

وقد لاحظ بالمر Palmer أن المجرمين القتلة المدانين قد خضعوا لإحباطات فيزيولوجية وسيكولوجية في طفولتهم أكثر بكثير من جماعة مقابلة من غير المجرمين

(١٦٢)Hamblin and others, 193.

القتلة وأنهم لم يتعلموا سوى القليل من أشكال التحرير من العدوان المقبولة اجتماعياً[١٦٣].وقد اقترح ميللر Miller تفسيراً أعم لفرضيّة "عدد الإحباطات"، مفاده أنّه على الرغم من إثارة الغضب من جرّاء أي إحباط، فإن استجابات غير عدوانية أخرى قد تسود (ومن الأرجح أن تكون كذلك، لدى أي شخص راشد حسن التأهيل الاجتماعي). فإذا استطاعت هذه الاستجابات غير العدوانية أن تزيل الإحباط، فمن الأرجح ألاّ يحدث السلوك العدواني.

لكنّ إذا لم تستطع الاستجابات البديلة المتاحة للفرد خفض الإحباط، فمن الأرجح أن يتمّ التخلي عنها ويزداد احتمال حدوث العدوان[١٦٤]. فعندما جرى إحباط أشخاص راشدين في تجربة ابتدعها ماركارت Marquart، تبين أنّهم كانوا بطيئين في تعلم استجابات جديدة. فقد طرحت عليهم مشكلة لا يمكن حلها وتمّت معاقبتهم بدرجات مختلفة لفشلهم في التعلم. ثم تمّ تغيير القواعد، دون علمهم، بحيث جعل من الممكن حل المشكلة عبر قيامهم بمزيد من التجربة والخطأ. واحتاج أعضاء الفريق الذين تعرضوا إلى أقصى العقوبة إلى ضعفي المدة تقريباً التي احتاج إليها الآخرون لتعلم الحل الصحيح، وهذا ما فسره ماير Maier بأنّه دليل على وجود عتبة للإحباط[١٦٥].

ويفترض أنّ أفراد الفريق قد اجتازوا العتبة وأصبحوا يركزون على آخر استجابة بديلة غير عدوانية لهم، ومن المحتمل أنّهم لم يصبحوا عدوانيين بسبب عدم وجود تلميحات أو أهداف متاحة للعدوان.وتبين أدلة مجتمعية كثيرة أنّ النطاقات الضيقة من الفرص تزيد الدافع إلى العنف الجماعي.

ويعزو أولسون Olson عدم الاستقرار السياسي في المجتمعات التي تسير في طريق العصرنة إلى الندرة النسبية لفرص القيم المجتمعية..... نادراً ما كان يتوفر للمجتمعات في المراحل الأولى للتصنيع المؤسّسات المناسبة لتخفيف الشدائد التي يعاني

---

(١٦٣)Hamblin and others, 193.

(١٦٤)Hamblin and others, 193.

(١٦٥)Hamblin and others, 193.

منها الخاسرون. وفي حين أنّه يوجد لدى المؤسّسات الاجتماعية التقليدية... في كثير من الأحيان سبل مناسبة لمساعدة الذين يعانون من الشدائد من بينهم، وفي حين أنّ المجتمعات الصناعية الناضجة طورت مؤسّسات رفاه، فإنّ المجتمع الذي يكون في مرحلة مبكرة من التصنيع السريع قد لا تكون لديه مؤسّسات كافية للعناية بأولئك الذين يعانون من جرّاء التقدم الاقتصادي[١٦٦].

ويطرح ريدكر Ridker الفكرة ذاتها ولكنّ ضمن إطار أعم. "إنّ الشخص الذي لا يرى أي إمكانية لتحقيق طموحاته بطرق منتجة أكثر عرضة لأن يعبر عن السخط بطرق تخريبية أكثر من الشخص الذي يعتقد بأنّه توجد بدائل مقبولة اجتماعياً لوضعه الحالي". وقد حدّد ثلاثة بدائل تتصل بالقيم: عدد فرص العمل المتاحة للفرد (فرص قيم مجتمعية)، إدراك الفرد لإمكانات إيجاد فرص عمل مناسبة لنفسه (فرص قيم شخصية)، وإمكان الهجرة إلى أماكن تتوفر فيها الفرص الاقتصادية[١٦٧].وتفترض الحجج النظرية بشأن آثار التعددية التي تعزّز الاستقرار نجاعة فرص القيم السياسية المتعددة. فعلى سبيل المثال، يجادل تاننباوم Tannenbaum بأنّ الاستقرار السياسي والحرية يقتضيان وجود مجتمعات صغيرة متعددة، لكل منها نطاقه الخاص في العمل السياسي[١٦٨].ويفيد وجود وحدات سياسية صغيرة متعددة بأنّه يوجد عدد كبير من البنى البديلة أو الوظائف البنيوية لتلبية توقعات القيم المتعلقة بالسلطة.

وتجد هذه الأطروحة توثيقاً لها في دراسة الحالات والأدلة المقارنة. ويلاحظ بروغان Brogan أنه تمّ بحلول منتصف القرن التاسع عشر تخلي العمال الإنجليز عن الوسائل الثورية، بخلاف بالغ للطبقة العاملة الفرنسية، ويفسّر ذلك بلجوء العمال الإنجليز إلى "المساعدة الذاتية والتعلم الذاتي وتنظيم النظام الحالي وتخلله... فقد كانت توجد

(١٦٦)Hamblin and others, 193.
(١٦٧)Hamblin and others, 193.
(١٦٨)Hamblin and others, 193.

التعاونيات الجديدة، وكانت توجد جمعيات الصداقة وكانت توجد نقابات عمال... وكانت توجد جمعيات البناء التي تسعى إلى معالجة فظائع الازدحـام..." (١٦٩)ويعـزو كلينـغ Kling الانقلابات المزمنة في عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى عدم وجود فرص كافيـة للطموحين من النخبة الذين لديهم طموحات اقتصادية. ويقال إنّ المنصب السياسي، الذي يتمّ الاستيلاء عليه، بطريقة غير مشروعة إذا لزم الأمر، يتيح الفرصـة لتحقيـق تلـك الطموحات (١٧٠).

ويذكر عدد من الكـتّاب الهجرة بوصـفها اسـتجابة بديلـة للسـخط. ويبـين سوروكين Sorokin الذي يسوق أمثلة عن روسيا وإيرلندا وحـالات كثيـرة أخـرى أنّ الهجرة هي رد فعل على الكوارث الطبيعية والحرب فضلاً عن الأوضاع السابقة للثورة (١٧١).وقد أثبت غرير Greer أنّ أعلى نسب الهجرة كانت توجد في المـدن والـدوائر الأكثر مشاغبة في فرنسا الثورية ــ بما في ذلك ليس الدوائر التي لم تكن تؤيد الثـورة فحسب، بل أيضاً المناطق المناهضة للثورة (١٧٢).وتمّ الاستنتاج من ذلك بـأنّ حـالات السخط والحرمان التي أنتجت الثورة ورد الفعل عليها كانت قد دفعت بعض الناس مـن قبل إلى الهجرة. وتدلّ البيانات التي جمعها تيللي Tilly عن الفنديين (the Vendée) أيضاً على وجود هجرة كبيرة من جانب رجال الدين والنبلاء من مراكز القوّة الوطنية خـلال السنوات التي سبقت الثورة المضادة (١٧٣).

لقد تمّ في الفصل السابق تحديد ثلاثة أنواع عامة من فرص القـيم: الشخصـي، المجتمعي، والسياسي، تشير على التوالي إلى المهارات الشخصية لتحقيق القيم، السـبل المعيارية لتحقيق القيم في المجتمع، والقدرة على التأثير في الآخـرين لتـوفير حـالات

---

(١٦٩)Hamblin and others, 193.

(١٧٠)Hamblin and others, 193.

(١٧١)Hamblin and others, 193.

(١٧٢)Hamblin and others, 193.

(١٧٣)Hamblin and others, 193.

إشباع القيم. ويتفاوت نطاق فرص كل نوع تفاوتاً كبيراً داخل الأمم وفيما بينها. فعلى سبيل المثال، لا يتوفر للفلاح الأمي في مجتمع يسير على طريق العصرنة سوى وسائل شخصية محدودة لتحقيق القيم الاقتصادية: فهو يعرف زراعة بعض المحاصيل ضمن نطاق ضيق من الظروف البيئية، وإنشاء مزرعة ومبانيها وصيانتها، إلا أنّه إذا خذلته الوسائل التقليدية أو إذا كان يطمح إلى الحصول على دخل نقدي فأنّه ليس لديه ما يقدمه في سوق العمل سوى مهاراته في المزرعة وقوته. كما أنّه من الأرجح أن تكون فرص القيم الاقتصادية في بيئته الاجتماعية المباشرة محدودة: فقد يكون لدى القرية ما يكفي من المخزون الغذائي لمواجهة احتمال حدوث المجاعة، إلا أنّه من غير المحتمل وجود قروض زراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، كما أنّ فرص العمل المأجور قليلة إلا إذا هاجر إلى إحدى المدن. أمّا فرصه السياسية فهي أكثر محدودية. وإذا كان لديه مزارعون مستأجرون أو إذا كان ذا نفوذ في الهرمية السياسية للقرية، فقد يتمكن من طلب زيادة الإتاوة المعتادة. وقد توفّر منظمة سياسية إقليمية أو وطنية نشاط المدخلات المحلية، لكنّ من غير المحتمل أن يكون لصوت رجل واحد أثر ذو أهمية.

ويتمتّع الكاتب الذي يعمل في محل تجاري والذي يجيد القراءة والكتابة في المجتمع ذاته بفرص قيم اقتصادية أكبر بكثير. فهو يكون على الصعيد الشخصي قد اكتسب مهارات أقل تنوعاً من مهارات المزارع الفلاح، لكنها تفتح أمامه نطاقاً أوسع من الفرص المجتمعية للعمالة. وتتحدّد القيود على العمالة جزئياً بالتنويع الاقتصادي، والطلب على مهاراته، والعوائق التمييزية التي تقف في وجه استخدامه أو ترقيته.

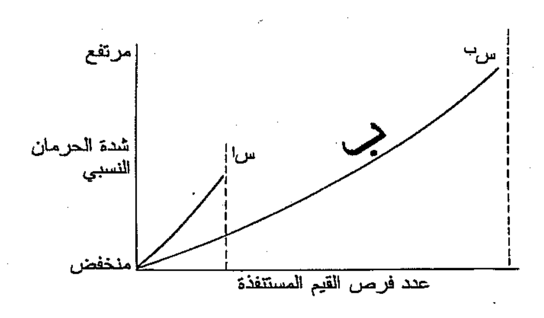
وإذا لم يتبين له وجود أي فرصة لتحقيق طموحاته المتعلقة بالقيم فأنّه يلجأ إلى وسائل سياسية فعالة، بما في ذلك العمل كعضو نقابي لإجبار صاحب العمل على زيادة الأجور والمشاركة في الحركات السياسية الرامية إلى الإطاحة بالعوائق التقليدية التي تحول دون النمو الاقتصادي والقدرة على الحركة.

إنّ القول: إنّ الكاتب يتمتّع بفرص قيم أكثر تنوعاً لا يعني بالضرورة أنّ قدراته المتعلقة بالقيم أكثر من قدرات الفلاح. فيكاد يكون من المؤكّد أنّ توقعات الكاتب المتمثلة

بالقيم أعلى درجة من توقّعات الفلاح، وقد يتبين أن فرصه المتعلقة بالقيم بكل تنوعها أقل فعالية لتحقيق توقعاته وآماله من مهارات الفلاح في مجال زراعة الكفاف لتلبية احتياجاته المادية.

وتنصّ الفرضيّة .ID٤ على أنّه عندما يعاني الفلاح والكاتب من الحرمان النسبي فإنّ غضبهما سيزداد بنسبة الفرص التي تبقى متاحة لهما. ومن الأرجح أن يزداد غضب الفلاح على نحو أسرع عندما تخذله الفرص، لأن ما هو متاح له منها أقل. وتوحي النتيجة الملازمة .ID٢,٢ بتقييد هام للعملية: فالكاتب يصبح، عبر استثماره لمزيد من الجهد في اختبار فرصه، ملتزماً بشكل متزايد بالقيمة التي يسعى إليها، بحيث أنّه حين يستنفد فعلياً جميع الفرص فإنّ من الأرجح أن تزداد شدّة غضبه وحجم رده العنيف. تظهر هذه العلاقة بشكل تصويري في الشكل ٤، وترد مضامينها بالنسبة لشدة الحرمان النسبي بشكل معمم في النتيجة اللازمة .ID٤,١ تمثّل (أ) على الخط البياني الزيادة في شدّة الحرمان النسبي (الغضب) بالنسبة لشخص أو لمجموعة من الأشخاص عندما تستنفد مجموعة محدودة من فرص القيم، ويمثّل (ب) الزيادة في الحرمان النسبي بالنسبة لشخص أو لمجموعة من الأشخاص المتاح لهم عدد كبير من الفرص. ومن المحتمل اندلاع العنف من جانب (أ) في س أ على نحو أسرع ولكنّ بمقدار أقل من اندلاعه من جانب (ب) في ص ب.

الشكل (٤): شدة الحرمان النسبي التي تسبق اندلاع العنف بوجود متفاوتة من فرص القيم.



النتيجة اللازمة -ID٤-١: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي بشكل طفيف بتفاوت عدد فرص القيم التي يجري السعي إليها بشكل نشط والتي تتم معاناة أو توقع التدخّل بها.

هذه العلاقة تنطبق فقط على فرص القيم التي يجري السعي إليها بشكل نشط، لأنّ الزيادة في بروز القيم، وبالتالي الحرمان النسبي الكامل، مرتبطان بالجهد الذي يبذل لبلوغ القيم. إن حذف فرص القيم التي يجري التفكير بها دون السعي إليها بسبب الفشل المتوقع مسبقاً لا يزيد بروز القيم. وإذا كانت هذه العلاقة قابلة للتطبيق بصفة عامة، فأنّها تنطوي على مضامين كبيرة بالنسبة لنتيجة مختلف استراتيجيات الاستجابة الحكومية لطلبات زيادة القيم. وتتمثل استجابة شائعة لتلك الطلبات بوضع برامج جديدة ترمي إلى زيادة فرص القيم المجتمعية. لقد تمّت مواجهة طلبات أمريكا اللاتينية لإصلاح الأراضي في بعض الدول ببرامج حظيت بدعاية واسعة النطاق لإعادة التوطين وإعادة التوزيع (على سبيل المثال في المكسيك، تشيلي، بوليفيا، فنزويلا وكولومبيا). وأدّت طلبات الزنوج الأمريكيين بمزيد من الفرص الاقتصادية إلى إيجاد فرقة أعمال وعدد من البرامج الأخرى العامة والخاصة لزيادة مهارات وفرص العمل. لكنّ هذه البرامج تتميز بأنّها تعد بأكثر ممّا تستطيع الوفاء به. ومن حيث إنّ الفلاحين الجياع للأرض وسكان الغيتويات العاطلين عن العمل يرون في البرامج الجديدة زيادة في فرصهم المتعلقة بالقيم، فإن شدّة سخطهم تفقد حدتها. وبقدر محاولتهم استخدام هذه الفرص وتبينهم أنّها لا تجدي نفعاً فإن الحرمان يزداد حدّة. وعلاوة على ذلك، من الأرجح أن يتركّز شعورهم بالمرارة على العنصر المسبب لخيبة أملهم الأخيرة، وعلى الحكومة التي تكون قد عرضت ما تبين أنّه أمل كاذب، بدلاً من أن ينصبّ على مصادر إحباطاتهم السابقة.

والخلاصة، فإنّ الإعلان عن برنامج إصلاحي لمعالجة مظالم الشعب يميل إلى خفض الاحتمال الفوري لممارسة العنف، لكنه حين يفشل فأنّه يميل إلى زيادة الاحتمال الكامن طويل الأجل، ويركزه على المصلحين المفترضين. ثمّة اختلافات منهجية في سلاسل فرص القيم مفتوحة أمام أعضاء أنظمة وجماعات اجتماعية مختلفة ضمن

الأنظمة. إن المقارنة بين الفلاح والكاتب توحي بأنّ فرص قيم الرفاه هي الأكثر بالنسبة للجماعات التي يتمتع أفرادها بمزايا شخصية كالمهارات الرمزية والبارعة، ويتمتّعون بصحة جيدة، والذين توفّر بيئاتهم الاجتماعية تنوعاً من الأدوار المهنية، ومخزونات متوسعة من السلع الاقتصادية، وحداً أدنى من العوائق التي تقف في وجه قدرة الحركة الاقتصادية الرأسية والأفقية، والذين تعزّز هياكلهم السياسية التجمعات التعددية، ممّا يشجع على تحقيق مستويات عالية من نشاط المدخلات، والذين لديهم قدرة كبيرة على توليد قيم الرفاه وإعادة توزيعها ويمارسون تلك القدرة. ويمكن تفسير ذلك بأنّه وصف لديمقراطية اجتماعية حديثة نموذجية.

وقد تتوفّر مثل هذه الظروف، بدرجات متفاوتة، لجماعات شبه وطنية مثل الطبقات المتوسطة والأوليغاركيات التقليدية في مجتمعات تختلف اختلافاً جذرياً عن ذلك النوع النموذجي. ومن الأرجح أن تكون فرص تحقيق توقعات القيم الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص ــ كالقيم المتعلقة بالمركز والولاء للجماعة والتماسك ــ على أوفر ما تكون في بيئات ثقافية مختلفة نوعاً ما.

وتبدو الخصائص الشخصية، مثل عدم النزوع إلى المناقشة والنزوع إلى المجاملة والمساعدة والاستقامة، ذات أثر كبير في تحقيق القيم الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص. وتتمثّل الخصائص المجتمعية المناسبة في استقرار القرابة والنسب والأنماط الجماعية واستقرار أنظمة المعتقدات وتجانسها وإمكان الوصول إلى السبل السياسية لتعزيز أنظمة المعتقدات وحماية العلاقات الاجتماعية المستقرة من التهديدين الداخلي والخارجي.

وبعبارة أخرى، يبدو أنّ نظاماً أو نظاماً فرعياً اجتماعياً لــه خصائص كثيرة Gemeinschaft يتيح فرصاً لأفراده أكثر ممّا يتيحه نظام Gesellschaft. ويتمثّل تقييد لهذا بأنّه حتّى في المجتمعات عالية التصنيع يوجد الكثير من الجماعات والجوار المتجانسة والمستقرة نسبياً والتي تتيح مثل فرص القيم المذكورة، والجهود المتواصلة

الرامية إلى إقامة أنماط جديدة من التجمع التي بوسعها تلبية الاحتياجات الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص.

بعض آثار توقع الحرمان النسبي واستمراره

Some Effects of Anticipation and Persistence of RD

الفرضيّة .DI٥: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي وفق خط منحن مع الزمن على اثر مستهل التعارض.

النتيجة اللازمة .DI٥,١: كلّما ازداد بروز القيمة التي تتأثر بالتعارض، زاد استمرار الحرمان النسبي.

تحاول هذه الفرضيّة واللازمة تركيب وتعميم بعض الأدلة المتنوعة على آثار المتحول الزمني على شدّة الحرمان النسبي ونتيجته. وتوحي أدلة كثيرة على أنّه إذا كان الناس يتوقعون تدخلاً متكرراً في الأنشطة الخاصة بالسعي إلى تحقيق الأهداف، فمن المحتمل أن يقوموا في الأجل الطويل بإعادة تكييف توقعاتهم المتصلة بالقيم. وقد أشار باتسون Bateson، في تطبيق أنثروبولوجي لفرضيّة الإحباط ــ العدوان، إلى أن الأمهات الباليينيات يقمن بإغراء أطفالهن المرة تلو المرة ثم يرفضن إرضاءهم، وبذلك يعطين الأطفال درجة عالية من الإحباط واستعداداً للسعي وراء سبل أخرى للعمل أو أهداف أخرى عند توقعهم للإحباط[١٧٤].

وفي دراسة تجريبية وجد أيضاً كوهين وآخرون أنّه عندما يعتاد الذين يختبرونهم على إحباط رغبتهم في إعادة التعزيز الاجتماعي، فقد كان يقل الاحتمال في سعيهم إليه (١٧٥).وقد استخدم بيركوويتز Berkowitz زوجين من المختبرين الذين استلموا رسائل عدائية وودية بعضهم من بعض بمجموعات مؤتلفة متفاوتة، ووجد أنّ أكبر مستوى من انعدام المودة (العدوان) لدى المختبرين الذين تلقوا رسالتين معاديتين

(١٧٤)Hamblin and others, 193.

(١٧٥)Hamblin and others, 193.

متعاقبتين، لكنّ ازدياد العداء لدى استلام الرسالة الثانية كان أقل من مستوى العداء الذي سببته الرسالة الأولى، وربّما كان ذلك يعود إلى أنّ المختبرين كانوا يتوقّعون الرسالة العدائية الثانية (١٧٦).وقد دلّت دراسة أخرى على أنّه حتّى التأخير القصير في التعبير عن رد عدواني بعد بداية الإحباط يزيد شدّة العدوان عندما يحدث بالفعل (١٧٧).

تبدو العلاقات المطروحة آنفاً منسجمة مع كل تلك النتائج التي تمّ التوصل إليها. فبداية الإحباط أو توقعه يزيد من شدّة الحرمان النسبي بما يتناسب مع درجة وبروز القيمة المتأثرة (الفرضيتان ID.١ و ID.٢، أعلاه). وبمقدار ما يكون بروز القيم متدنياً وبمقدار ما يكون السعي وراء الإرضاء بديلاً للقيم (الفرضيّة ID.٤) تكون شدّة الغضب متدنية ويمكن كبتها أو تحويلها بسهولة. على أنّه إذا كانت درجة الحرمان وبروز القيم عاليين، وإذا لم يكن لدى ضحية الحرمان النسبي بدائل أو سبل لتجنبه، فأنّه سيرد بغضب متزايد الشدة. وعلاوة على ذلك، فأنّه إذا كان يميل إلى توجيه العنف نحو مصدر إزعاجه ولكنّ لا يستطيع ذلك ـــ خشية الانتقام ـــ أو لعدم توفّر الوسائل، أو لعدم تحديد الجهة المسؤولة، فإنّ غضبه سيظل في ازدياد في المدى القريب. على أنّه في المدى البعيد من المحتمل أن تهبط مستويات توقع القيم أو بروز القيم، أو كلاهما؛ ومن المحتمل أن يستسلم الضحية لوضعه.

ويشاهد نمط مماثل في السلوك الجماعي. ففتور الشعور والاستسلام يمثلان استجابة شائعة للبطالة المستمرة في مناطق الغيتويات والمناطق الريفية المصابة بالكساد ولدى المجتمعات المتأثرة بالركود الاقتصادي. ويقول هيملويت Himmelweit في معرض تعليقه على دراسة منهجية للاستجابة الفاترة للبطالة: إنّ "سبب رد الفعل هذا ربما يكمن في الطابع المتطاول للتجربة المحبطة، ومن المحتمل جداً أن يكون قد جاء على اثر ردود الفعل على الاحتجاج"[١٧٨]. وهذا هو تتابع ردود فعل الهنود الأمريكيين

(١٧٦)Hamblin and others, 193.
(١٧٧)Hamblin and others, 193.
(١٧٨)Hamblin and others, 193.

على إخضاع جيش الولايات المتحدة لهم. فقد تم قمع الحرب الفعلية ضد البيض بمزيد من الفعالية في سبعينيات القرن التاسع عشر، وتحول هنود السهول بأعداد متزايدة إلى أديان جديدة. وكان من بين أكثرها انتشاراً رقصة الأشباح المقاتلين، التي كانت تشدد على التدمير الخيالي للبيض والتي كانت مع ذلك تؤدي في بعض الأحيان إلى اندلاع العنف، كاضطرابات سيوكس في ١٨٩٠-٩١. وقد تبع إخماد هذه الاندلاعات المتفرقة وحركة رقصة الأشباح ظهور دين بييوت (Peyote religion)، الذي يدعو إلى حماية وإحياء ثقافة أهل البلاد الأصليين دون اللجوء إلى القتال. ويخلص سميلسر Smelser الذي نستقي منه هذا المثال إلى أن تلك الحركات تتطور في ظل الكبت المتواصل "بشكل متصاعد نحو شكل من التنظيم الأكثر إذعاناً والأقل خطراً من الناحية السياسية..."[١٧٩]. غير أنّه عندما تمّ سحب الجيش في أوائل القرن العشرين لم يندلع العنف؛ وقد هبطت مستويات توقع القيم وبروزها إلى ما يمكن بلوغه ضمن حدود حياة المحميات الخاضعة لسيطرة البيض.

وتتمثّل حالة أخرى في هذا الصدد بنمط رد فعل سكّان جنوب أفريقيا من غير البيض إزاء سياسات الفصل العنصري (apartheid). وقد تمّ تنفيذ هذه السياسات التي تفرض حالات من الحرمان الكبير والمتنوّع من القيم على السكان غير البيض في المناطق الحضرية بشكل خاص، ولا سيّما في خمسينيات القرن العشرين. قد أدّى النقاش البرلماني وما تلاه من تنفيذ للسياسات في أوائل خمسينيات القرن العشرين إلى كثير من العنف. وقد نشأ عن فرض قوانين وأنظمة عرقية أكثر تقييداً، وفرض شروط جوازات المرور على الأفارقة المقيمين خارج المحميات القبلية، موجة من الإضرابات وأعمال الشغب التي بدأت بمذبحة شاربفيل في مارس ١٩٦٠ واستمرت أشهراً عدة. على أنّه بحلول أواخر ستينيات القرن العشرين عندما كان مستوى القيود على أشد ما يكون من أي فترة سابقة، أصبح العنف ضدّ البيض في حدوده الدنيا.

---

(١٧٩)Hamblin and others, 193.

وكان هذا يعود جزئياً إلى قدرة النظام القمعية الكبيرة والتي كانت تستخدم دون تردد، لكنّ تلك القدرة لم تكن تكفي لردع الاندلاعات السابقة للعنف. ومن المحتمل أنّه حدث بعض الهبوط في بروز قيم المشاركة والمركز المتأثرة، وإن لم يكن بمستويات التوقعات المبررة بحدّ ذاتها(١٨٠).

إنّ وجود الكبح الخارجي المتمثل بالشرطة القمعية أو السيطرة العسكرية على السكان الساخطين هو أكثر مصادر انزياح الحرمان النسبي شيوعاً مع الزمن. وحتّى إذا كان الكبت متواصلاً عبر فترة طويلة فإنّه لا يؤدي بالضرورة إلى تقلّص التوقعات. فقد تمرّد الطلاب والطبقات الوسطى في هنغاريا عام ١٩٥٦ بعد أكثر من خمس عشرة سنة من الكبت النازي أولاً ومن بعده الكبت الشيوعي. وقد اندلعت الاضطرابات المتشنجة كرد فعل على الدكتاتورية العسكرية في جمهورية الدومينيكان في ١٩٦٥، بعد أربع وثلاثين سنة من دكتاتورية تروجيللو. وقد خضع شعب الكونغو البلجيكي إلى السيطرة الاستعمارية لأكثر من سبعين سنة قبل اندلاع الأعمال العدائية المريرة ضدّ البيض والتي اقترنت بالاستقلال عام ١٩٦٠.

وما من واحدة من تلك الحالات واضحة وحاسمة. ففي كل منها كانت توجد مصادر للتوقعات الصاعدة ولحالات الحرمان حديثة العهد المفروضة من قبل الأنظمة الآخذة في الضعف، والتي يمكن أن تفسر جزئياً الدافع إلى العنف. ومع ذلك فمن المحتمل أنّ الكثير من هؤلاء الناس كانوا يشتركون في شعور بالظلم المستمر، يستند إلى أساطير أو ذكريات عهد ماض من الحرية الشخصية والأمن الجماعي.

ويتمثّل مصدر آخر لانزياح الحرمان النسبي مع الزمن باستنفاد الموارد الاقتصادية أو التغييرات في هيكل اقتصاد يقلص وسائل عيش الجماعات الإقليمية أو الحرفية مثل عمال مناجم الفحم في أبلاشيا وويلز الذين فقدوا عملهم جرّاء التكنولوجيات المتغيرة ونضوب الموارد، وعمال النسيج المنزليين في إنجلترا القرن التاسع عشر الذين

---

(١٨٠)Hamblin and others, 193.

أزاحتهم صناعة القطن الممكننة حديثاً. تجلّى ردّ فعل عمّال المناجم في أول الأمر بالقيام بإضرابات وبالعنف المتفرق، ورد فعل عمال النسيج بأعمال الشغب في لوديت التي كانت تهدف إلى تدمير الأنوال الميكانيكية (١٨١). وقد حدثت هذه الوقائع في مجتمعات صناعية دينامية استطاع فيها كثير من العمال إيجاد فرص اقتصادية بديلة. أمّا الذين لم يستطيعوا ذلك فقد أصابهم شعور ظاهر بالفتور واللامبالاة.

أمّا عندما يفقد الناس سبل العيش في مجتمعات ساكنة غير دينامية فكثيراً ما يصبح الاحتجاج المقترن بالعنف مزمناً ومستوطناً. فقد نشأت فوضى الفلاحين في الأندلس في العقد السادس من القرن التاسع عشر، وجرى ذلك على ما يبدو كرد فعل على الفوضى الكبيرة التي اعترت العلاقات الاقتصادية والجماعية والتي فرضها إدخال العلاقات القانونية والاجتماعية الرأسمالية في الريف، حيث اندلعت انتفاضات ريفية ألفية في المنطقة واستمرت حتّى ثلاثينيات القرن العشرين، بحيث تجاوزت كثيراً الجيل الذي تأثر أول الأمر بالتعطل والانحلال (١٨٢).

وقد تمثّل ردّ الفعل الذي استمرّ بشكل أشد لفتاً للنظر أيضاً في ردّ فعل هنود البيرو في سييرا جرّاء انتزاع ملكية أراضيهم من قبل ملاك الأراضي من الكريول، وكانت تلك عملية قد بدأت في القرن السادس عشر واستمرّت حتّى القرن التاسع عشر. وكانت مقاومة الهنود متفرقة وغير منظمة إلى حد كبير، لكنها لم تتوقف قط، وكان يكفي أي: بصيص من الأمل أو أي إشارة للتعجيل بإعادة تأكيد المطالبات القديمة. وعندما تمّ تدشين الرئيس بيلا أونديه Belaúnde في ٢٨ يوليو ١٩٦٣، الذي سبق له أن وعد بتنفيذ برنامج لإصلاح الأراضي في حملته الانتخابية، حدثت موجة من عمليات احتلال الأراضي من قبل الهنود في أنحاء البلاد (١٨٣).

---

(١٨١)Hamblin and others, 193.
(١٨٢)Hamblin and others, 193.
(١٨٣)Hamblin and others, 193.

هذه الأمثلة تبين أن الشعور بالحرمان النسبي يمكن أن يدوم في مجتمع بشكل يكاد لا يكون محدوداً بعد استهلاكه. وهذه نتيجة محتملة بشكل خاص، على ما يبدو، للحرمان النسبي المتناقص الذي يؤثّر في عدد من فئات قيم جماعات يعيشون في مجتمعات ساكنة نسبياً، أي مجتمعات لا يوجد فيها سوى القليل من القيم البديلة وفرص القيم. في مثل هذه الظروف من المحتمل أن ينقل جيل من الأجيال الأساطير إلى الجيل التالي بشأن الحياة الطيبة التي ضاعت ويعلّم الجيل الجديد بأنّه يتوجب عليه المطالبة بإعادة ما أخذ من آبائهم أو أجدادهم.

محدّدات نطاق الحرمان النسبي

Determinants of the Scope of Relative Deprivation

تمثّل شدّة الحرمان النسبي متحولاً ثقافياً نفسياً. إنّ وحدة التحليل الأساسية هي الفرد، وتتمثل شدّة الغضب الناتج عن ذلك الحرمان في جماعة ما بمجموع الغضب (أو بمعدله الوسطي) الذي يشعر به أعضاء تلك الجماعة. ويعدّ نطاق الحرمان النسبي متحولاً مجتمعياً. وتكون وحدة التحليل هي الجماعة ويكون السؤال العملي عن نسبة الأعضاء الذين يشتركون بمستويات معينة من السخط، وهذا السؤال يمكن الإجابة عنه عبر تقنيات المسح أو يمكن استنتاجه من خصائص النظام الاجتماعي.

ومن الأهمية بمكان الإجابة عن هذا السؤال. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة نمط من النمو الاقتصادي الطويل الذي يتبعه هبوط مفاجئ في مختلف المجتمعات المتخلفة التي لم تحدث فيها الثورة التي يفترضها ديفيز بوصفها نتيجة لذلك النمط. وهذا يعود جزئياً إلى أن منحنى J أو نمط الحرمان ـ المتصاعد لا يعدّ شرطاً كافياً، بل هو مجرد شرط مهيئ للعنف السياسي.

والأهمّ من ذلك، هو أن نسبة الناس الذين يتأثرون بالحرمان النسبي الاقتصادي التصاعدي تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين أنواع المجتمعات. فمن المحتمل أن يؤثّر هبوط حاد في الناتج القومي الإجمالي لتانزانيا أو تايلندا حداً أقصى لا يتجاوز عشرة إلى خمسة

عشر في المائة من العمال الذين يعتمدون على الاقتصاد النقدي؛ أمّا هبوط مماثل في الولايات المتحدة أو في الأرجنتين فمن شأنه أن يكون له ــ وقد كان له في حال الأرجنتين ــ عواقب ثورية؛ لأنّ العمال كافة فيهما تقريباً يتأثرون بالركود الاقتصادي. كما أنّ تقدير احتمال العنف الجماعي في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا يجب أن يأخذ بالحسبان الشدة النسبية لغضب الجماعات من غير البيض بشأن التمييز العنصري ونطاقه النسبي، على حدّ سواء. وفي جنوب أفريقيا نجد أن الأنماط التمييزية تؤثر في ٨١ في المائة من السكان، وفي ١٢ في المائة في الولايات المتحدة.

يوجد بعض السخط لدى جميع أفراد المجتمعات تقريباً، بحيث أنّه في تحليل إجمالي لا يميز بين الفئات الاجتماعية أو بين أنواع حالات شدّة الحرمان النسبي، يصل نطاق الحرمان النسبي إلى ١,٠ ، إلا أنّه لدى أي جماعة معينة من المحتمل أن يبلغ نطاق السخط، المبين بشكل عام في الشكل ٥. إن السؤال التجريبي (empirical) الجوهري الحاسم هو أي نسبة من السكان، أو أي قطاعات محددة منهم، من المحتمل أن يكونوا يشعرون بدرجة من الشدة تتجاوز عتبة معينة س. وتعتمد العتبة التي يتمّ اختيارها على أغراض وإجراءات المرء التجريبية المحددة. وباستخدام تقنيات المسح، يمكن أن تتمثّل العتبة الممكنة بموافقة المختبرين على قول مثل: "أظن أنّه يتعين على الناس اتخاذ أي نوع من الإجراءات، القانونية أو غير القانونية، لمعالجة الوضع الراهن".

فيمكن، باستخدام المعطيات المجتمعية تقدير النسبة التقريبية للسكان الذين يحتمل، من منطلقات بنيوية، أن يتأثروا سلبياً من جرّاء واقعة أو ظرف من نوع معين. وبما أن تلك المقاربة الأخيرة تنطبق أكثر ما يكون على الدراسات المقارنة التاريخية والعابرة للحدود القومية والمتعلقة بالعنف الجماعي، فقد يكون من المفيد اقتراح استراتيجيات بديلة للأبحاث لاستنتاج نطاق الحرمان النسبي وطرح بعض المبادئ التوجيهية لتحديد نطاق الحرمان النسبي الذي ينجم عن مختلف أنواع الظروف التي تؤدي إلى الحرمان من القيم. وسوف تبين المناقشة المزيد أيضاً من أنواع الوقائع والظروف التي يمكن الاستنتاج بأنّها تسبّب الحرمان النسبي.

مقاربة مطابقة اجتماعية

A social startification approach

في هذه المقاربة، يتمّ أولاً تقييم نطاق الجماعات التي من المحتمل أن تتأثر بالحرمان النسبي، ثم يتمّ تقدير حالات شدّة الحرمان النسبي بالإشارة إلى تلك الجماعات المحددة مسبقاً. وتتمثل الخطوة الأولى بتحديد مجموعة من الطبقات الاقتصادية ـ الاجتماعية، أو السياسية أو الإقليمية التي تضم جميع سكّان المجتمع موضع الدراسة. ولأغراض دراسة الحالة قد تكون مجموعة الطبقات معقدة وذات مزاج خاص بالبلد موضع الدراسة؛ ومن شأن مجموعة صغيرة من طبقات يمكن تحديدها بصفة عامة، لأغراض المقارنة، أن تكون أكثر ملاءمة. وبعد ذلك يمكن استخدام معطيات إحصاء السكان أو تقديرات الحجم النسبي للفئات لتقدير الحجم النسبي لكل طبقة.

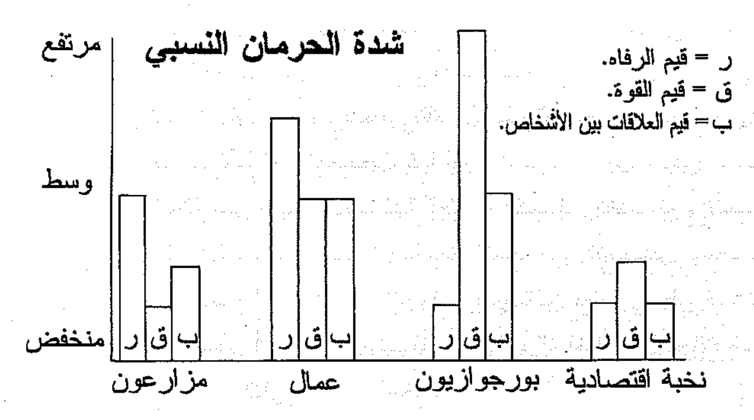
ونطرح فيما يلي مجموعتين بديليتين من الطبقات لمجتمعات بلغت مراحل متوسطة من التطور الاقتصادي، مع تحديد النسب المفترضة:

طبقات (Strata) الفئات الاجتماعية والديموغرافية		الطبقات (Strata) الاقتصادية	
الفئات (Classes) الدنيا:		مزارعو الكفاف	٠,٣٠
الريفية	٠,٥٥	مزارعو المحاصيل المدرة للنقد	٠,٣٠
الحضرية	٠,٢٠	العمال غير المهرة	٠,٢٠
الفئات (Classes) المتوسطة الدنيا			
الريفية	٠,١٠	العمال المهرة	٠,١٠
الحضرية	٠,١٠	البورجوازية والمستخدمون المهنيون	٠,٠٦
الفئات (Classes) المتوسطة العليا			
الريفية	٠,٠١	المقاولون وأصحاب الأراضي الكبار	٠,٠١
الحضرية	٠,٠٢		
الفئات (Classes) العليا			
الريفية	٠,٠١	النخبة السياسية والمستخدمون الحكوميون	٠,٠٣
الحضرية	٠,٠١		

تتمثّل الخطوة التالية في استراتيجية البحث هذه بفحص كل جماعة بدورها، أو الجماعات ذات الاهتمام الخاص، باستخدام مبادئ توجيهية دقيقة نوعاً ما لتقييم شدّة الحرمان النسبي لدى كل جماعة بالنسبة لكل فئة من القيم. ويتمثّل أبسط الإجراءات، وهو على درجة من عدم الدقة لأي من الدراسات إلا بالنسبة للدراسات المقارنة الأكثر عمومية، بتكوين حكم انطباعي استناداً إلى معلومات عامة بشأن مدى ما تكون فيه كل جماعة محرومة بدرجة طفيفة أو معتدلة أو قوية بالنسبة لكل قيمة بارزة.

إنّ الشرط الأساسي لتكوين مثل تلك الأحكام هو معرفة هرميات القيم الخاصة بكل جماعة وظروفها الماضية والراهنة. فكلّما كانت المعلومات مفصلة متوفرة، كلّما كانت الأحكام التي يتمّ تكوينها أكثر دقة. ومن جهة أخرى، يمكن استخدام مؤشرات محددة للحرمان النسبي لكل فئة من القيم التي يجري فحصها، على سبيل المثال مستويات نسبية للدخل بصفتها مؤشرات للحرمان النسبي الاقتصادي، ومعدلات الهجرة بوصفها مؤشرات للانحلال الذي أصاب الجماعة، والسياسات الحكومية القمعية بوصفها مؤشرات لقوة الحرمان النسبي، إلى ما هنالك. وبصرف النظر عن الإجراءات المتبعة يمكن تلخيص النتائج بشكل بياني لصورة الحرمان النسبي حسب الطبقات الاجتماعية وفئة القيمة، كما هي افتراضياً في الشكل ٦.

إنّ النسب المحددة لكل من الطبقات هي مقاييس لنطاق كل فئة من الحرمان النسبي. فإذا تمّ إسناد قيم رقمية لنقاط على السلسلة المتصلة إلى شدّة الحرمان النسبي، فيمكن حساب قيم مماثلة لكل فئة من الحرمان النسبي بالنسبة لكل من الطبقات ولجميع الطبقات، والتي توزن من حيث النطاق، وإجمالي مقدار الحرمان النسبي لجميع الطبقات. وينطبق هذا المثال على طبقات (Strata) سكّان بلد ما؛ ويمكن استخدام تلك الإجراءات لاستحداث صور مماثلة لمجموعات من الجماعات التي يمكن تقسيمها إلى طبقات (Strata) على أي نطاق، بما في ذلك نطاق الأمم والمناطق والمدن والجماعات الصغيرة وأيضاً أي واحدة من تلك الجماعات في نقاط زمنية مختلفة.



الشكل (٦) التوزيع الافتراضي لشدة الحرمان النسبي في جماعة من البشر، حسب الطبقـات (Strata) الاجتماعية وحسب فئات القيم.

مقاربة نموذج للحرمان

A pattern of deprivation approach

تستخدم هذه المقاربة تعاريف محدّدة مسبقاً للوقائع والظروف التي تسبب السخط؛ ويمكن استخلاص نطاق الحرمان النسبي من الخصائص البنيوية للجماعات التي تشـاهد فيها تلك الوقائع. وتتمثّل الخطوة الأولى في استراتيجية البحث هذه في التوصيف العملي للظروف التي يفترض أنّها تسبب الحرمان ضمن الجماعة أو الجماعات التـي يجـري فحصها، ويجب تقييم شدّة الظروف فضلاً عن حدوثها. ويمكن استخلاص بعض أنـواع الحرمان النسبي من الإحصائيات الكلية، مثل مستويات التضخم المطلقة؛ وحالات الهبوط النسبي في الإنتاجية الاقتصادية؛ ومقاييس حالات عدم المساواة في توزيـع الأرض أو الدخل [١٨٤]. ويمكن استخلاص أنواع أخرى من الأوضاع مثل التمييـز المنهجـي ضـد

(١٨٤)Hamblin and others, 193.

الجماعات الإثنية أو اللغوية أو الدينية؛ والتناقضات بين معايير عدالة التوزيع والأنماط الفعلية للتوزيع؛ والوقائع مثل القيود على المشاركة السياسية (١٨٥).

وقد أدرجت أدناه أمثلة لأنواع عدة من تلك الأنماط والظروف، من دون تعريف عام، لأنّها تستخدم هنا لأغراض توضيحية، كما اقترحت مبادئ توجيهية لتقدير نطاق آثارها.تتضمّن الأمثلة على الشدائد الاقتصادية العامة الكساد والتضخم والأسعار المنخفضة للسلع في الاقتصادات وحيدة الثقافة ذات التوجه نحو التصدير. ويتضمّن السكان "المعرّضون للخطر" بالنسبة لتلك الظروف الناس الذين يعتمدون على الدخول النقدية والذين من المحتمل أن تتأثر أكثريتهم تأثراً سلبياً جرّاء اختلال الأداء الاقتصادي بطريقة ما، وأن يشعروا بالتالي بقدر من السخط.

من الناحية العملية، يمكن الافتراض بأنّ شدّة السخط تتفاوت بتفاوت شدّة الكساد أو التضخم. ويمكن تعريف نطاقه عملياً بوصفه عدد جميع العمال الذين يتقاضون الأجور أو من ذوي الرواتب بوصفهم نسبة من جميع الناس الفاعلين اقتصادياً؛ مثل هذه البيانات متوفرة بالنسبة لأكثرية البلدان خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين وبالنسبة لبلدان عديدة في فترات سابقة (١٨٦).وتتفاوت نسب السكان العاملين في الاقتصاد النقدي بتفاوت مستوى التطور الاقتصادي ونادراً ما تزيد هذه النسبة على ٠,١٠ في البلدان المتخلفة، في حين أن النسبة في البلدان التي هي في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي تتراوح عادة بين ٠,٢٠ و٠,٤٠؛ وفي المراحل المتوسطة من التطور تتراوح بين ٠,٥٠ و٠,٨٠؛ وفي أكثر البلدان تطوراً تبلغ ٠,٩٠ أو أكثر (١٨٧).

إنّ للشدائد الاقتصادية بصفة عامة آثاراً مختلفة على مختلف الجماعات، وكثيراً ما يكون بالإمكان عزل هؤلاء الجماعات وتحديد نطاقهم. وتتضمّن الظروف التي من

---

(١٨٥)Hamblin and others, 193.

(١٨٦)Hamblin and others, 193.

(١٨٧)Hamblin and others, 193.

المحتمل أن تولّد حرماناً اقتصادياً نسبياً. يكون له أثر أساسي على العمال من ذوي الياقات الزرقاء أنظمة تقييد الأجور، وظروف العمالة التي تزداد سوءاً، ومطالبات كثيفة بتحسين الأجور، والسياسات الحكومية التي تقلل من المكانة الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية للعمال بالنسبة لمكانة الطبقات الوسطى أو العليا. ويمكن الافتراض بأنّ السكان "المعرضين للخطر" جرّاء الكثير من تلك الأوضاع بأنّها تتضمّن المستخدمين من ذوي الياقات الزرقاء الذين يتقاضون أجوراً في القطاعات غير الزراعية أو بعض فئات منهم. ولأنواع أخرى من الحرمان الاقتصادي النسبي أثر أساسي على القطاعات الزراعية، ومن الأمثلة على ذلك أسعار المحاصيل الهابطة، ظروف العمالة الزراعية المتزايدة سوءاً، تقييد شروط امتلاك الأرض بالنسبة لصغار الملاكين، والجفاف. وتوجد بالنسبة لأكثرية المجتمعات المعاصرة تقديرات لنسب الأشخاص المنخرطين في المهن الزراعية والمهن المتصلة بها، والتي توفّر الأساس لتقدير "نطاق" السخط المتولّد.

من المحتمل أن تؤثر بعض أنواع الحرمان الاقتصادي النسبي، فضلاً عن الحرمان النسبي المتعلق بالقوة وبالعلاقات بين الأشخاص، في طبقة معينة أو في جماعات ديموغرافية. فمثلاً يتألف السكان المعرضون للخطر في حال الشدائد الضريبية، مثل حروب رؤوس الأموال وسياسات المصادرة التي تطبق ضدّ المقاولين، من الرأسماليين وأصحاب الأعمال والمساهمين وأصحاب العمل الحر ضمن الطبقات التجارية. ونادراً ما تتضمّن هذه الجماعات في أقل المجتمعات تطوراً أكثر من ٠,٠١ من السكان؛ وفي البلدان في المراحل الوسطى من التطور نحو ٠,٠٢؛ وفي أكثر المجتمعات تطوراً أكثر من ٠,٠٥ [١٨٨]. وتتضمّن الظروف الأخرى ذات التأثير الأساسي في الطبقات العليا والوسطى سياسات الضرائب المتصاعدة، والإجراءات الحكومية التي تقلّص المزايا الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية للطبقات الوسطى، والتنظيم التقييدي للقطاع التجاري. ويمكن أيضاً استخدام معطيات إحصاء العمال لاستخلاص نطاق

---

(١٨٨)Hamblin and others, 193.

السخط الذي تسببه تلك الظروف. ويمكن عملياً تحديد السكان المعرضين للخطر بوصفهم مهنيين وإداريين وكتبة وبائعين وما يتصل بهم من العمال من ذوي الياقات البيضاء؛ وتشكّل تلك الجماعات نحو ٠,٠٥ من السكان الفاعلين اقتصادياً في البلدان المتخلفة، و٠,٠١ في البلدان التي تكون في المراحل الأولى من التطور، و٠,٠٢ في المراحل المتوسطة، و٠,٠٣ في أعلى مستوى من التطور. وكأمثلة على نطاق الظروف التي تسبب الحرمان والتي تؤثّر في الجماعات الديموغرافية، نجد أنّ فرض التجنيد الإلزامي يفترض أن يؤثّر في الرجال من ذوي أعمار التجنيد المحددة؛ ويؤثّر تقليص الانتساب إلى الجامعات في خريجي المدارس الثانوية الحاليين؛ ويؤثّر فرض القانون العرفي في منطقة ما في سكّان تلك المنطقة بوصفهم نسبة من إجمالي السكان.

إنّ أكثرية الأمثلة الواردة آنفاً هي ظروف حرمان تؤثر في قيم الرفاه. ويمكن تطوير إجراءات مماثلة للتحديد النسبي لنطاق مختلف أنواع السخط المتعلق بالقوة. فعلى سبيل المثال نجد أنّ نوعاً شائعاً من نتائج الحرمان النسبي المتعلق بالمشاركة ينجم عن القيود والأزمات التي تؤثّر في الأنشطة السياسية كافة، مثل حل الهيئات التمثيلية الوطنية، وحظر جميع أنشطة الأحزاب وشيوع إهمال الواجبات من جانب المسؤولين الحكوميين. وبما أنّ أكثرية المواطنين حتّى في المجتمعات المتطورة سياسياً لا يهتمون بأوضاعهم السياسية، فمن المشكوك فيه الافتراض بأنّهم جميعاً واعون بتلك الإجراءات. وقد يتمثّل تقدير أفضل للنطاق بأولئك الذين يشاركون طوعياً في النشاط السياسي. ويمكن في الديمقراطيات متعددة الأحزاب تحديد تلك الفئة بطريقة عملية بوصفهم نسبة السكان الذين تؤهلهم أعمارهم للاقتراع والذين اقترعوا في الانتخابات الوطنية قريبة العهد. كما يمكن استخلاص الحرمان المتعلق بالمشاركة من القيود أو الازمات التي تؤثّر في زمرة سياسية، على سبيل المثال حظر حزب سياسي معين أو تقييده، أو التشريع المصمم لإبقاء حزب ما في السلطة، ممّا يلحق الضرر بالأحزاب الأخرى، أو الاقتراحات بتطبيق شكل جديد للحكومة أو لإجراء سياسي تعارضه بعض الزمر

السياسية. في تلك الحالات يكون مؤيدو الزمر السياسية المتأثرة أو وجهة النظر هم المعرضين لخطر الحرمان النسبي. ويتمثّل توازن جيد للنطاق بنسبة المقترعين الذين دعموا الزمرة المتأثرة في أحدث الانتخابات التي جرى خوضها، والتي توزن بنسبة السكان المشاركين سياسياً (أعلاه).

وهذا الإجراء المقترح يوضحه مثال. لنفترض أنّ ٤٥ في المائة من السكان المؤهلين سناً للاقتراع قد شاركوا في الانتخابات الرئاسية في بيرو عام ١٩٦٢، والتي فاز بها مرشح "أبريستا" Aprista بنسبة ٣٣ في المائة من إجمالي الأصوات، ومن ثمّ استولى العسكريون على السلطة لمنع مرشّح "أبريستا" من تولي الحكم ودعوا إلى انتخابات أخرى يفوز بها بيلا ونديه Be Lawnde للعمل الشعبي، في هذه الحالة يكون نطاق السكان الأوضح عرضة بالشكل الأكثر مباشرة للظلم هم ناخبي "أبريستا" النشطين، والذين شكلوا ٠,٤٥ × ٠,٣٣ = ٠,١٥ من السكّان الراشدين (١٨٩).

يمكن استخلاص الحرمان النسبيّ الذي يؤثّر في الأمن وقيم العلاقات بين الأشخاص من الكبت العام أو من المطالبات واسعة النطاق للحرية والنظام، مثل أوضاع الحصار أو الطوارئ الوطنية، أو التعدي على الضمانات الدستورية التي تثمّن بصفة عامة، أو استخدام نظام ما أو خصومه للإرهاب واسع النطاق والعشوائي، والانهيار العام للنظام العام. ولا يمكن استخدام إجراء واحد لتحديد نطاق السخط الذي تفرزه تلك الأوضاع. إنّ انهيار النظام وانتشار الإرهاب أكثر ما يؤثران في سكّان المدن والمناطق التي يحدث فيها، وفي أولئك الذين لديهم ما يخسرونه من سلع وأمن. ويغلب أن يكون للتعليق المؤقت أو الدائم للحريات المدنية أن يثير أكبر قدر من القلق لدى الجماعات الأكثر ثقافة؛ ويمكن لمقاييس النطاق أن تقوم على أساس تقدير معرفة القراءة والكتابة أو نسب السكان الذين حصلوا على التعليم الثانوي.

---

(١٨٩)Hamblin and others, 193.

وتوفّر القيود المفروضة على الفئات، والتي تؤثّر في القدرة على التحرك والمساواة في التوزيع، مجموعة من أمثلة أوضاع الحرمان النسبي التي يمكن استخلاص نطاقها من المعطيات البنيوية عن المجتمعات. وتوجد القيود الشرائحية عندما يتمّ حرمان جماعات، يتمّ تحديدها استناداً إلى ما ينسب إليها من خصائص، بشكل منهجي من القيم الاقتصادية أو قيم المشاركة أو المركز. إنّ وجود العوائق الطائفية أو الطبقية أو الإثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الدينية التي تعيق بلوغ القيم لا يؤدي بالضرورة إلى السخط، على الرغم من أنّ المطالبات بالمساواة السياسية ـ الاجتماعية وعدالة التوزيع في العالم المعاصر متغلغلة إلى درجة أنّه يمكن استخلاص وجود السخط من مجرد وجودها.

ولكنّ فرض أي قيود على الفئات حيث لم يكن يوجد أي منها من قبل، أو المطالبات واسعة الانتشار لإزالة القيود القائمة، يمثّل دليلاً قوياً على وجود الحرمان النسبي المتناقص بالدرجة الأولى والحرمان النسبي الطموحي بالدرجة الثانية. وكثيراً ما يتمّ التعبير عن السخط من جرّاء عدم وجود القيم المتعلقة بالمشاركة من خلال مطالبات بمزيد من المشاركة السياسية والتهييج من أجل الحصول على الحكم الذاتي الإقليمي. وقد يتجلّى سخط الفئات الاقتصادي والمتعلق بالمركز بالمطالبات بإزالة القيود أو بوضع برامج علاجية وقيم تعويضية، أو بالايديولوجيات التي تبرر التمرد من جانب الطبقات الدنيا ضدّ الطبقات العليا.

كما يمكن استخلاصه من التعديات التشريعية أو البيروقراطية أو العسكرية على الامتيازات أو الممارسات التقليدية لجماعة فئوية أو إقليمية. ويتمثّل الحدّ الأقصى من تقدير نطاق الحرمان النسبي الفئوي بالحجم النسبي للجماعة الفئوية، لكنّ يغلب أن يكون بعض أعضائها فقط هم الذين يشعرون بالسخط[١٩٠]. ويبدو أنّ المطالبات الشديدة بالحكم الذاتي في بريتاني (Brittany) والجورا السويسرية لا يشترك فيها سوى بضعة من سكّان تلك المناطق، حيث إنّ هذه المطالبات لم تلق دعماً سياسياً واسع النطاق. غير أنّ

(١٩٠)Hamblin and others, 193.

مطالبات الولون Walloons في بلجيكا والكنديين ــ الفرنسيين بمزيد من الحكم الذاتي قد تمّ التعبير عنها في دعم يكاد يكون جماعياً للأحزاب والايديولوجيات السياسية الإقليمية؛ ويبدو أنّ نطاق السخط في هذه الجماعات في حكم المتماثل مع حجمهم النسبي في السكان الوطنيين.

لا نقترح هنا فرضيات بشأن محدّدات نطاق الحرمان النسبي ــ فالفرضيات التي تطرقت إليها بدت أضيق ممّا ينبغي أو أنّها تافهة ــ ولكنّ تمّ بدلاً من ذلك طرح مقاربات مفصلة للتحديد التجريبي (empirical) لنطاق الأوضاع المجتمعية التي يمكن استناداً إلى فرضيات "الشدة" الاستنتاج بأنّها تسبب سخطاً واسع الانتشار. وقد تفيض الإجراءات المحدّدة من الدقة أكثر ممّا هو ممكن بالنسبة للدراسات المقارنة لبعض الحقب التاريخية. غير أنّ المقاربات العامة يجب أن تكون قابلة للتطبيق حتّى لو لم تكن الاقتراحات المحددة كذلك. وينبغي لأي محاولة دقيقة لفهم أي الجماعات الاجتماعية شعرت بالسخط بشأن ماذا، حتّى لو كان بالإمكان تحديد أحجامها النسبية وشدة مظالمها بشكل تقريبي، أن تتقدم وأن تجعل التاريخ الاجتماعي للاضطرابات والثورات أكثر دقة.

٤- الجذور الاجتماعية للحرمان

Social Origins of Deprivation: Sources of Rising Expectations

مصادر التوقعات المتصاعدة

كنت مرة أتحدث مع أحد عمال المناجم فسألته عن الزمن الذي أصبحت فيه ندرة المساكن حادة في مقاطعته؛ فأجاب قائلاً: "عندما تمّ إخبارنا بذلك،" بمعنى أن مستويات الناس كانت حتّى وقت قريب العهد متدنية جداً إلى درجة أنّهم اعتبروا أي درجة من الاكتظاظ شيئاً مسلماً به.

جورج أورويل

الطريق إلى رصيف ويغان(١٩١)

لقد حدّدت الفرضيات المطروحة في الفصل السابق مجموعة من المتحولات التي تحدد القدرة الكامنة على القيام بأعمال العنف الجماعي لدى أي جماعة في أي زمن. وتبين أنّ العنف يكون على أشده لدى أمة يشعر مواطنوها شعوراً حاداً بالحرمان بالنسبة لأهدافهم التي تحظى بأقصى قدر من القيمة لديهم، ويكونون قد استنفدوا، أفراداً وجماعات، الوسيلة البنّاءة المتاحة لهم لبلوغ تلك الأهداف، ويفتقرون إلى أي فرصة لا تتسم بالعنف للتصرف استناداً إلى شعورهم بالغضب. ويمكن تحديد جماعات وأمم بأسرها يمكن من منظور خارجي وصفها على ذلك النحو، العمال الباريزيون في ١٨٤٨، الفلاحون المكسيكيون في ١٩١٠، الألمان في أوائل عشرينيات القرن العشرين، الهنغاريون في ١٩٥٦ وسود جنوب أفريقيا في ستينيات القرن العشرين. وتوفّر أقوال وأعمال الناس المعنيين دلائل على حرمان شديد في تلك الظروف، وقد تكفي من أجل الشرح الاستعادي للأحداث الماضية. ويتمّ تسهيل التحليل المعاصر والتنبؤ الدقيق من خلال التعميمات بشأن العمليات الاجتماعية والسياسية التي من المحتمل أن تولّد حالات من السخط الشديد والواسع الانتشار. ويحدد هذا الفصل والذي يليه بعضاً من هذه

(١٩١)*The Road to Wigan Pier* (London: Victor Gollancz, 1937), 64.

العمليات عبر تطوير فرضيات تدعمها تأكيدات ونتائج تجريبية (empirical) بشأن مصادر التوقعات المتصاعدة وإدراك القدرات الهابطة للقيم.

يرد الأساس الذي بنيت عليه الفرضيات التي تمّ تطويرها هنا في النتيجتين اللازمتين ID.1.1 وID.1.2. إنّ أي زيادة في مستوى أو بروز توقعات الناس المتعلقة بالقيم لا تقترن بزيادة موازية في قدراتهم المتعلقة بالقيم تزيد من حرمانهم النسبي؛ ولأي نقص في قدراتهم المتعلقة بالقيم أثر مواز. وبناءً عليه، يمكن استخلاص زيادة محتملة في الحرمان النسبي جرّاء عمليات وأنماط اجتماعية تقترن بشكل منهجي أمّا بالتوقعات الصاعدة أو بالقدرات الهابطة. ويجري أدناه فحص ثلاثة مصادر يمكن تمييزها للتوقعات الصاعدة: أثر الإيضاح، في مختلف مظاهره؛ بيان معتقدات جديدة تبرر التوقعات المتصاعدة؛ وآثار وضع القيم المتزايد.

ومن بين الخصائص المجتمعية المقترنة بالقدرات الساكنة أو الهابطة المتعلقة بالقيم، والتي تناقش في الفصل الخامس، هناك وجود منظورات محصلة الصفر بشأن القيم وحالات عدم المرونة البنيوية التي تقلّص مخرجات القيم أو تقيد فرص القيم. ولا تفسّر هذه الفرضيات في مجموعها العمليات التي تحدد التوقعات والقدرات المتعلقة بالقيم بالشكل الشامل والمقتصد كما تفعل مجموعة الفرضيات الاجتماعية ـ النفسية التي تحدد محدّدات شدّة الحرمان النسبي. وليست الأسباب منا ببعيدة: إنّ معرفتنا بالطريقة التي تعمل بها عقول الناس هي أكبر وأدق في الوقت الراهن من فهمنا لكيفية عمل المجتمع الذي يؤثّر في المدركات الجماعية، وتوجد دراسات لديناميات العمليات الاجتماعية أقل بكثير من التحليلات الساكنة التي يمكن أن يقوم التعميم على أساسها.

إنّ الذين يطمحون إلى طريقة للحياة أفضل ممّا لديهم، أو ممّا كان لدى آبائهم، لا يشعرون بالسخط بالضرورة. فقد يكون الحظ قد حالفهم إلى درجة كافية حيث إنّهم أعضاء في مجتمع يوفّر الوسائل التي يمكنهم بواسطتها تحقيق تلك التوقعات. وهكذا فإنّ تحليل نطاق التوقعات المتزايدة والمتصاعدة في الشّدة لا يكفي بحدّ ذاته لاستخلاص مدى

الحرمان النسبي المتزايد؛ ينبغي إجراء فحص مواز للقدرات. غير أنّه يبدو أنّ توقعات الناس أكثر عرضة للتصعيد من الموارد والمؤسّسات التي تحدد قدراتهم.

ويستنتج بأنّ الأوضاع التي تولّد توقعات متصاعدة قد لا تكون مصادر قوية للحرمان النسبي مثل اختلال التوازن بين التوقعات والقدرات بحدّ ذاتها، لكنّ من المحتمل مع ذلك أن تقترن اقتراناً وثيقاً بالحرمان النسبي. وقد أشير في الفصل الثاني إلى أنّ "التوقعات الصاعدة" يمكن أن تتجلّى في المطالبات بمقادير أكبر من القيم القائمة، والمطالبات بقيم جديدة، أو البروز المتزايد لمتطلبات القيم التي لم تتحقق. ويمكن تحديد مختلف الأوضاع التي لها تلك الآثار في المجتمعات الانتقالية والمصنعة.

آثار الإيضاح: التعرض لأنماط جديدة للحياة

Demonstration Effects: Exposure to New Modes of Life

يتمثّل واحد من التعميمات الأكثر سطحية للبحث المتعلق بالحداثة، بالمقولة التي مفادها أن تعرض الشعوب غير الغربية للثقافة المادية للغرب قد جعلتهم يسارعون إلى الطموح إلى الحصول على خبرات وطرق جديدة للحياة. ويعرّف بلانكستن Blanksten العملية بأنّها عملية "يصبح فيها أناس من ذوي مستوى معيشة متدن على اطلاع بمزايا مستوى أعلى، ونتيجة "أثر الإيضاح" هذا فأنّهم يتوقون إلى سلع المستوى الأعلى أو يطالبون بها"(١٩٢). ويعرّف ليرنر Lerner عواقب ذلك التعرض بأنّه "ثورة الإحباطات المتصاعدة"، ويقول: إنّ مصدرها هو الطموحات المتزايدة التي لا يقابلها تحقيق تلك الطموحات. ويحدد بين مصادر الطموح المتزايد "زعماء جداً.... كانوا يشجّعون شعبهم على الاعتقاد بقرب التقدم وبتحقيق آمالهم الجديدة التي كثيراً ما تكون آمالاً ألفية"، وبشكل أعم، أثر الإيضاح المتعلّق بمحتوى وسائل الاتصالات الجديدة(١٩٣).

(١٩٢)George Blanksten, "Transference of Social and Political Loyalties", in Bert Hoselitz and Willbert Moore, eds., *Industrialization and Urbanization* (Paris: UNESCO 1963) 184.

(١٩٣)Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society* (New York: The Free Press. 1958), 330-331, 335ff.

ويتمثّل الدليل على ذلك بالنتيجة التي توصل إليها هولتون Holton، استناداً إلى مسح للسلع والخدمات المطلوبة في الاقتصادات النامية، وهي أنّ محاكاة الاستهلاك تتم أكثر ما تتم من جانب القوّة العاملة الصناعية، وكثيراً ما يكون ذلك على سبيل الهيبة والاعتبار، وأنّ محاكاة الاستهلاك تعزّز ذاتها وتزداد بمعدل متسارع(١٩٤). ويستشهد أولسون Olson بدراسات تجريبية (empirical) توحي بأنّ "إظهار أو دليل أنماط الاستهلاك الأعلى لدى الجيران من شأنه أن يزيد الرغبة بالمزيد من الاستهلاك، بمعنى أنّه يؤدي إلى توفير نسبة أقل من الداخل"(١٩٥).

لقد تمّ الاستشهاد بمختلف آليات التعرض لما هو جديد. ويقول كول Cole : إنّ مصدراً أساسياً للتوقعات المتصاعدة في المراحل الأولى لتعرض الشعوب غير الغربية للغرب تمثلت بنشاط المبشرين(١٩٦). ويصف تورنبول Turnbull بشكل مؤثر الآثار المختلة وظيفياً لتعليم المبشرين على حياة الافريقيين في صوره الوصفية لسيرة عدد من الأشخاص من سكّان الكونغو(١٩٧). ويقال إنّ تطور المراكز الحضرية يضع معايير جديدة لأولئك الذين يعيشون على محيطها الخارجي ويجذب العمال الذين من جرّاء تعرضهم لثروة البورجوازية الحضرية يكتسبون أذواقاً جديدة، كثيراً ما تكون غير قابلة للتحقيق. ويقول كوهن Cohn عن الناس الهامشيين الذين جذبتهم إليها مدن أوروبا العصور الوسطى أنّهم:

وثمّة تحليل منهجي في:
E. Hoyt, "Want Development in Underdeveloped Areas", *Journal of Political Economy,* LIX (June 1951) 194-202.

(١٩٤)Richard H. Holton, "Changing Demand and Consumption", in Wilbert E. Moore and Arnold S. Feldman, eds., *Labor Commitment and Social Change in Development Areas* (New York: Social Science Research Council, 1950), 210-216.

(١٩٥)Mancur Olson, Jr., "Rapid Growth as a Destabilizing Force", *Journal of Economic History,* XXIII (December 1963), 538.

(١٩٦)A. H. Cole, "The Relation of Missionary Activity to Economic Development" *Economic Development and Cultural Change,* IX (January 1961), 120-127.

(١٩٧)Colin Turnbull, *The Lonely African* (New York: Doubleday, 1962, 1963).

إنما اكتسبوا أذواقاً جديدة من دون أن يكون بوسعهم تلبيتها وأن مشهد ثـروة لـم يكن يحلم بها في القرون السابقة في تلك المدة أثار فيهم شعوراً مريراً بالإحباط. وكـان يوجد في كل المناطق المكتظة بالسكان وشديدة الحضرية والتصنيع العديد مـن النـاس الذين كانوا يعيشون على هامش المجتمع، في حالة من عدم الأمن المزمن. وهنـاك لـم يكن بوسع الصناعة حتّى في أفضل الأوقات أن تستوعب ما يقارب مجمـوع السـكان الفائضين. وكان المتسولون يملؤون الأسواق، ويهيمون علـى وجـوههم علـى شـكل عصابات. وأصبح الكثير منهم جنوداً مرتزقة... وحتّى بين الحـرفيين العـاملين وجـد الكثيرون أنفسهم دون حماية أكثر من الفلاحين في المزرعة[١٩٨].

ويجادل الزوجان يونغ (The Youngs)، استناداً إلى بيانات استبيان مكسيكية، أنّ للمدن أثراً جاذباً قوياً على الناس الموجودين في القرى المحيطة يتوسطه الأقارب الذين لهم مسبقاً تطلعات حضرية. "فالشاب لا يسمع عن العالم الحضري ـــ الصناعي فحسب، بل أنّه قد يتعرض إلى "أثر الإيضاح" الناجم عما يلاحظه أو يسمعه من أحـد الأقـارب الذي يعمل في أحد المصانع"[١٩٩].

كثيراً ما يتمّ التأكيد على أنّ معرفة القراءة والكتابة والتعلـيم الغربـي مصـادر رئيسية للتوقعات المتصاعدة. ويفترض بأنّ الطفل في المجتمع التقليدي الـذي يسـتثمر وقته وطاقته في التعليم الرسمي ينطلق نحو أهداف جديدة، قد تكـون مبهمـة فـي أول الأمر، لكنها تزداد وضوحاً مع تقدم التعليم. ومن المحتمل أن تزداد مستويات توقعاته مع بروز القيم التي يسعى إليها. كما أنّ الفكرة التي مفادها أنّ إتمام التعلـيم الابتـدائي أو الثانوي أو الجامعي يقرّبه من أهدافه ـــ المال، المركز، المشاركة السياسية ـــ هي فكرة

---

(١٩٨)Norman R. C. Cohn, *The Pursuit of the Millennium*, 2nd. edn. rev. (New York: Harper, 1957, 1961), 28

.يرد فحص لآثار الحرمان المتصلة بالهجرة إلى المناطق الحضرية على بلوغ القيم المتعلقة بالعلاقات بين الأشخاص في قسم لاحق من هذا الفصل.

(١٩٩)Frank W. and Ruth C. Young, "Individual Commitment to Industrialization in Rural Mexico", *American Journal of Sociology*, LXXI (January 1966), 373-383, quotation 374.

شائعة. ولكنّه إذا وجد بعد ذلك أنّ الأعمال نادرة وأنّ الراتب متدن، وأنّ أقاربه عدائيون وقدراته السياسية متدنية، فإنّ من المحتمل أن تكون العاقبة شعوراً بخيبة الأمل والغضب(٢٠٠).

يصف فولرز Fallers النمط البنيوي الذي يؤدي إلى تلك النتائج في كثير من البلدان النامية: في بعض المناطق سبق توسع المرافق التعليمية استجابة للطلب الشعبي نمو وتباين النظام المهني، بحيث أصبح أعداد كبيرة من الأشخاص يدخلون سوق العمل متوقعين الحصول على عمل لا يستطيع النظام المهني توفيره.

وينجم الشعور بالظلم لدى خريج المدارس الثانوية أو الجامعة الذي لا يجد عملاً كافياً.... بسبب كون الحكومات في الدول الناشئة تعتبر مسؤولة عن رفاهية شعبها وتقدمه، وهو ما لا ينطبق بالقدر نفسه في الغرب خلال المراحل المماثلة من العصرنة. وفي مواجهة هذه المسؤوليات تجد الحكومات أنّ التوسّع في المرافق التعليمية أسهل من التوسع في إيجاد فرص العمل، وهذا يؤدي إلى هبوط متواصل في قيمة التعليم السوقية. ونتيجة ذلك يكون المتعلمون الذين لا يجدون عملاً كافياً أو العاطلون عن العمل في كثير من الدول الناشئة مصدراً أشد خطراً للاغتراب والاستياء السياسي من عمال الصناعة(٢٠١).

هذا الرأي يجد تأييداً له في مختلف الدراسات القطرية والإقليمية. وقد أظهرت دراسة استبيان طرح على ٦٠٠ من الطلاب الجامعيين في كولومبيا أنّهم على قناعة بأنّ التعليم هو وسيلتهم الرئيسية لصعود السلّم الاجتماعي والاقتصادي، لكنهم غير راضين عن كل من بيئتهم المباشرة، وعن احتمالات إحراز إنجازات اقتصادية ـ اجتماعية في

---

(٢٠٠) للاطلاع على طبيعة المجتمعات المتعلمة مقابل المجتمعات الأمية انظر
J. Goody and I. Watt, "The Consequences of Literacy", *Comparative Studies in Society and History,* V (April 1963), 304-345.

(٢٠١)Lloyd Fallers, "Equality, Modernity, and Democracy in the New States", in Clifford Geertz, ed., *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa* (New York: The Free Press, 1963), 192-193.

ترد دراسة افريقية لبعض العواقب في:
Archibald Callaway, "Unemployment Among School Leavers", *Journal of Modern African Studies, I* (September 1963), 351-371.

العالم ممّا تدفعهم إليها آمالهم وتدريبهم[٢٠٢]. وفي دراسة سيكولوجية لقرويين في غواتيمالا، تبين أنّ ردود أفعال اللادينوس (Ladinos) ـ المنحدرين من أصل إسباني، ومن ذوي التوجه نحو عالم حضري عصري نسبياً ـ كانت عدائية إزاء اختبارات رورشاخ (Rorschach) وغيرها من الاختبارات الإسقاطية بنحو خمسة أضعاف عدائية جيرانّهم من الهنود. والتفسير الذي طرح هو أن ثقافة الهنود تميل إلى أن تكون "متجانسة، متكاملة ومكتفية ذاتياً، نسبياً"، في حين أن ثقافة اللادينوس أقل تكاملاً، وتولّد "احتياجات ورغبات لا يمكن تحقيقها كلياً استناداً إلى الموارد الثقافية" لمجتمع القرية[٢٠٣].

وتدلّ الدراسات الميدانية التي قام بها دوب Doob على ثلاثة شعوب افريقية ـ لووو غاندا في شرق أفريقيا والزولو في جنوب أفريقيا ـ والتي استخدم فيها أساليب إسقاطية ومقابلات، على أنّه كلّما كان مستوى التعليم عالياً، والذي اعتبر مقياساً لمدى التحول إلى الثقافة الغربية، زادت درجة السخط الذي تمّ الإعراب عنه[٢٠٤]. وقد وجد الزوجان اينسوورث (Ainsworths)، في دراسة مماثلة، أنّ الطلاب الأوغنديين في المدارس الثانوية والأكثر تثاقفاً (acculturated) أكثر عدائية من الطلاب الكينيين الأقل تثاقفاً. فالأوغنديون "كانوا محبطين في أحيان أكثر من جرّاء السلطة، وعدوان الآخرين، وفشلهم أو عدم قدرتهم، وفي أحيان أقل... كانوا يخشون العدوان أو كانوا يعتبرون أنّه هو والتمرد على السلطة خطأ"[٢٠٥].

---

(٢٠٢)Robert C. Williamson: "University Students in a World of Change: A Colombian Sample", *Sociology and Social Research,* XL VIII (July 1964), 397-413.

(٢٠٣)Otto Billig, John Gillin, and William Davidson, "Aspects of Personality and Culture in a Guatemalan Community: Ethnological and Rorschach Approaches, Part II", *Journal of Personality,* XVI (March 1948), 326-368, quotation 365.

(٢٠٤)Leonard W. Doob, *Becoming More Civilized: A Psychological Exploration* (New Haven: Yale University Press, 1960), 282-283.

(٢٠٥)Mary D. and Leonard H. Ainsworth, "Acculturation in East Africa, II. Frustration and Aggression", *Journal of Social Psychology,* LVII (August 1962), 401-407, quotation 407.

تدلّ هذه التأكيدات والنتائج التي تمّ التوصل إليها على أن التعرض للعصرنة يرفع من درجة التوقعات المتعلقة بالرفاه والقيم المتعلقة بالعلاقات بين الأشخاص ـ السلع الاقتصادية، التطور الشخصي، المركز، مسرات الحياة الاجتماعية الحضرية. ويعمل أثر الإيضاح أيضاً عمله بالنسبة للقيم المتعلقة بالقوة. ويبدو أنّ مثل أثر الإيضاح السياسي مسؤول جزئياً عن تعاقب حركات التمرد من جانب نخبة الكريبول Creole في أمريكا اللاتينية والتي حررتهم من الأوتوقراطية الإسبانية غير الكفؤة بين ١٨١٠ و١٨٣٠[٢٠٦]. ومن الواضح أن ثورة العمال الباريزيين والبورجوازية الليبرالية التي أطاحت بلويس فيليب هي التي استوحيت من قبل الانتفاضات اللاحقة التي قام بها الألمان والإيطاليون والتشيك والماغياريون في وقت لاحق من السنة[٢٠٧]. وقد عزّز تحقيق غانا للاستقلال في ١٩٥٧ التوقعات بالاستقلال السياسي لدى الزعماء الأفارقة في القارة، وبالتالي فقد ساهم بشكل غير مباشر في اندلاع العنف السياسي في مناطق مثل الكونغو البلجيكي وأنغولا حيث كان التقدم نحو المشاركة السياسية الأفريقية الفعالة معوّقاً ولا وجود له.

وثمّة مثال آخر أقل شهرة وهو حالات تمرد الصوماليين في القرن الافريقي في أوائل ستينيات القرن السابع عشر. كان الصوماليون حتّى ١٩٦٠ مقسمين بين الصومال الخاضع للانتداب الإيطالي، والصومال البريطاني والفرنسي، وكينيا الشمالية، وهود وأوغادن إثيوبيا. وفي تلك السنة تمّ تأسيس الجمهورية الصومالية المؤلفة من اتحاد المنطقتين الأوليين، وبدأت الجمهورية الصومالية تنادي بوتيرة عالية باتحاد إثيوبيا وكينيا والصومال الفرنسي لتشكّل الصومال الكبير. ومع أنّه لم يكد يكون لدى صوماليي كينيا زعماء من ذوي التعليم الغربي، ولا يوجد أي زعيم على الإطلاق من هذا القبيل لدى

---

(٢٠٦)See Robert A. Humphrey and John Lynch, eds., *The Origins of the Latin American Revolutions*, 1808-1826 (New York: Knopf, 1965).

(٢٠٧) انظر بشكل خاص

Priscilla Robertson, *Revolutions of 1848: A Social History* (Princeton: Princeton University Press, 1952), passim, and also Robert B. Merriman, *Six Contemporaneous Revolutions* (Oxford: Clarendon Press, 1938), 209-210.

المليون من الصوماليين الإثيوبيين، فإنّ واقعة استقلال الجمهورية الصومالية ومناداتها بالاتحاد كانت تكفي، على ما يبدو، لأنّ تثير العنف السياسي الانفصالي في القرن الأفريقي بين ١٩٦١ و١٩٦٧. ويستخلص من ذلك أنّ استقلال الصومال ودعوتها إلى الاتحاد قد عملا على رفع التوقعات السياسية على نحو ظاهر بين الصوماليين الآخرين؛ وكان الرد الحاسم من جانب كينيا وإثيوبيا على طلبات الاتحاد أن زاد الحرمان النسبي إلى درجة أنّه أدّى إلى نشوء العنف المتواصل[٢٠٨].

وتقترن أيضاً آثار الإيضاح السياسي بالمتحولات التي سيتمّ التطرق إليها في فصول لاحقة. فثورة ناجحة واحدة قد تعطي الناس الذين يشعرون بالغضب نموذجاً مناسباً للعمل، حيث لم يكن يتوفر مثله سابقاً (الفصل السابع)، وقد توحي بأنّ نموذجهم قد ينجح أيضاً، أي أنّه قد يقلص القدرة القمعية الظاهرة للنظام الذي يعارضونه (الفصل الثامن).ثمّة نتائج تمّ التوصل إليها تخالف الحجّة المتمحورة حول العامل الإثني والتي تقول إنّ طرق الحياة الغربية تتسم بجاذبية لا تقاوم حيث إنّ مجرد التعرض لها أو دراستها يكفيان لجعل غير الغربيين ساخطين على ما لديهم.

وقد وجد أوبرشال Oberschall، في دراسة مسحية قريبة العهد، أنّه لا توجد اختلافات ذات بال في مشاعر السخط بين الأوغنديين الحضريين والريفيين، ممّا يمكن أن تعزى إلى الإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية، أو إلى مقدار تعرضهم لوسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، فمع أنّ أكثرية المختبرين كانوا يشعرون بالقلق إزاء الصعوبات الاقتصادية، فأنّه كلّما كان المختبرون أصغر سناً وكلّما ارتفع مستوى تعليمهم، كانوا يرون أن الحياة التي دخلت في قريتهم في السنوات الخمس السابقة أفضل. واستناداً إلى هذه النتائج وغيرها التي تمّ التوصل إليها، يجادل أوبرشال بأنّه "في حين أنّه توجد مطالبات بالتحسينات المادية، وهي مطالبات قوية أيضاً في بعض

(٢٠٨)Saadia Touval, *Somali Nationalism: International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa* (Cambridge: Harvard University Press, 1963), 73-76, 132-153; and Ted Gurr, "Tensions in the Horn of Africa", in Feliks Gross, *World Politics and Tension Areas* (New York: New York University Press, 1965), 316-334.

الأحيان، حتّى في المناطق الريفية البعيدة، وبالسلع الاستهلاكية وبفرص العمل، فإنّ تلك المطالبات تحدث ضمن سياق تقليدي لا يزال قابلاً للحياة يؤدي فيه توفير حد أدنى من الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي إلى تلطيف أي إحباطات تولّدها الطلبات غير المتحققة"(٢٠٩). وقد دلّت عمليات مسحية لستة بلدان شرق أوسطية أجريت في ١٩٥٠-٥١ أنّ الأشخاص "الانتقاليين" (الذين هم في طور الانتقال) الذين يقعون تحت تأثير "ثورة التوقعات المتصاعدة" كانوا بصفة عامة أكثر سعادة من الأشخاص التقليديين. وحتّى في مصر وسوريا، وهما بلدان كانا في ذلك الحين يتعرضان لتقدم اجتماعي أو اقتصادي قليل، لم يكن "الانتقاليون" أكثر سخطاً من "التقليديين"(٢١٠).

وتعارض أيضاً الأدلة المستقاة من دراسة شملت ١١٩ بلداً للعلاقات بين مقاييس مستويات التعليم ومدى وجود النزاع المدني الافتراضات المبسطة، بشأن عواقب الاختلال الوظيفي للتعليم المفرط. وبصفة عامة، كلّما كانت الزيادة النسبية في الناس الماهرين أكبر في القوّة العاملة غير الزراعية في بلد ما، في خمسينيات القرن العشرين، قلّ احتمال الاضطراب وانخفضت مستويات النزاع في أوائل ستينيات القرن العشرين. وكانت العلاقة على أشدّها في البلدان التي كانت في المراحل الأولى من تطورها. وتوفّر مقاييس المستويات النسبية للتعليم نتائج مماثلة: كلّما ازدادت نسبة السكان الذين حصلوا على التعليم الرسمي، ويتحكّمون بمستويات التطور الاقتصادي، قل احتمال النزاع وقل مداه. إنّ ما تنطوي عليه هذه النتائج وما يتصل بها من آثار هي أنّ التعليم يميل إلى أن يكون ذا غاية نفعية في كل من المجتمعات النامية والمتطورة؛ ويبدو أنّ رفع التوقعات

---

(٢٠٩)Anthony Oberschall, "Rising Expectations, National Unity and Political Turmoil" (Paper read at the annual meeting of the African Studies Association, (November 1967), no page nos.

(٢١٠)Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society* (Glencoe: The Free Press, 1958), 100-103.

لى مستوى عال إلى درجة لا يمكن إشباعه أقل جدوى من تزويد الطموحين من النـــاس بالشعور بأنّ لديهم سبلاً أفضل لتحقيق آمالهم(٢١١).

إنّ الحجّة القائلة إنّ الهجرة إلى المراكز الحضرية تقترن بزيادة توقعات النـــاس إلى مستوى عال لا يمكن بلوغه وبالتالي فأنّه يؤدي إلى العنف، هذه الحجّة هي أيضـــاً موضع تساؤل. ويقول فالس بوردا Fals Borda إنّ الهروب إلى المدينة فـــي أمريكـــا اللاتينية هو حركة محافظة من بعض الجوانب، وبديل يعزز القيم بالنسبة لأهل الريـــف الساخطين والذي يخفض، في المدى القصير، بدلاً من أن يرفع، احتمال الثورة(٢١٢). وقام تيللي Tilly بسلسلة من الدراسات حول حدوث العنف الحضري والمشاركة فيـــه مـــن فرنسا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وحصل على نتائج مماثلة: لم يجـــد علاقـــة مباشرة بين معدلات النمو الحضري وعنف الجماهير، في حين أنّ المشاركين في النزاع الحضري كانوا على الأغلب من العمال الحضريين الذين يتصرفون في سياق الحركات السياسية المنظمة، وليسوا المهاجرين الجدد الذين يتصرفون بشكل شاذ(٢١٣).

وتدلّ دراسات أعمال الشغب التي جرت فـــي ١٩٦٧ فـــي نيـــوارك (Newark) وديترويت أنّ نسباً من المشاركين أكبر بكثير من غير المشاركين نشأوا في الغيتويـــات، وليس في الجنوب الريفي، وأنّ مستويات الغضب والتعاطف مع أعمال الشـــغب كانـــت أيضاً مميزة للسود من ذوي التراث الشمالي بشكل لا تناسبي. ففي ديترويت، مثلاً، كان

(٢١١)Ted Gurr with Charles Ruttenberg, *The Conditions of Civil Violence: First Tests of a Causal Model* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 28, 1967), 58-60, 71-75.

(٢١٢)Orlando Fals Borda, "Unfinished Revolutions in Latin America",
ورقة قُدمت إلى مؤتمر عن:
"The United States in a Revolutionary World", Princeton University, (April 1968), 4-5.

(٢١٣)See Charles Tilly, "A Travers le chaos des vivantes citeés", paper read at the Sixth World Congress of Sociology, Evian-les-Bains, September 1966, and Charles Tilly, "Collective Violence in European Perspective", in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969), 5-34.

٧٥ بالمائة من المشتركين بأعمال الشغب قد نشأوا في الشمال مقارنة مع ٣٦ بالمائة من غير المنخرطين؛ والأرقام المماثلة بالنسبة إلى نيوارك هي ٧٤ بالمائة و٥٢ بالمائة[٢١٤]. وتوفّر الدراسة عبر الوطنية لـــ ١١٩ من البلدان، والتي جرى الاستشهاد بها آنفاً المزيد من الأدلة بالنسبة لخمسينيات وستينيات القرن العشرين: لا توجد علاقة ذات أهمية جوهرية أو إحصائية لجميع الأمم أو أي مجموعة من الأمم بين معدلات الهجرة إلى المناطق الحضرية في خمسينيات القرن العشرين واحتمال النزاع أو مستوياته في أوائل ستينيات القرن العشرين[٢١٥].

إنّ هذه المجموعات المتناقضة نوعاً ما من التأكيدات والنتائج التي تمّ التوصل إليها بشأن عمل أثر الإيضاح وتحتاج إلى تفسير أعمّ. فما من واحدة من النتائج تدلّ على أنّ أثر الإيضاح لثقافة الناس الآخرين المادية والسياسية ذو فاعلية. بل إنّ ما ينطوي عليه ذلك هو أنّه لا يرفع التوقعات إلا في بعض الظروف فحسب، وأنّه عندما يفعل ذلك فأنّه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة السخط وإلى العنف السياسي.

ما هي الظروف التي يكون فيها أثر الإيضاح فعالاً؟ يقول دوب: إنّه نادراً ما يكون وحده كافياً لإثارة أعمال نضالية جديدة. ويوحي عمله الميداني بأنّ ما يدفع الناس نحو أهداف جديدة هو عادة شكل ما من أشكال السخط على الحياة التقليدية. إنّ "الرجل قيد الحركة" ــ وهي عبارة دانييل ليرنر ــ يمكن تحريكه، لأنّه "قد يكون ساخطاً بصفة عامة على مجتمعه أمّا لأن الكثير جدا من المؤسّسات لا تلبي احتياجاته أو لأنّ كبتاً

---

(٢١٤)See Report of the National Advisory Commission on Civil Disorder, Otto Kerner, Governor of Illinois, Chairman (New York: Bantam Books, 1968), 173, and Governor's Select Commission on Civil Disorder, State of New Jersey, *Report for Action* (Trenton: State of New Jersey, February 1968), 129-131; and Robert M. Fogelson and Robert D. Hill, "Who Riots", *Supplemental Studies for the National Advisory Commission on Civil Disorders* (Washington, D.C.: U.X. Government Printing Office, 1968), 217-248.

(٢١٥)Gurr and Ruttenberg, 57-60.

يوجد لدى البلدان التي تؤكّد على الأهمية الشخصية ومعظمها بلدان في أمريكا اللاتينية علاقة عكسية ذات أهمية من النوع الذي اقترحه فالس بوردا Fals Borda : كلّما ازداد معدل الهجرة إلى المدن انخفضت مستويات النزاع.

محدداً واحداً، شديد القسوة، هو الذي يلوّن نظرته. ويمكن تسهيل هذا النوع الأخير من السخط من خلال لمحة للجديد، إذ إنّ حدوث الرفض الجذري للقديم أكثر احتمالاً بعد أن يكون الفرد قد اقتنع بأن من المحتمل أن تكون الحياة في مجملها أكثر عذوبة"[٢١٦]. كما تدلّ دراسات ماكليلند (McClelland) للحاجة إلى إحراز المنجزات، والتي يمكن اعتبارها بصفة عامة وإن لم تكن دقيقة معادلة للتوقعات المتزايدة، في مختلف الأطر الثقافية، على أنّ التعرض الجزئي لثقافة أجنبية عبر التعليم غير ذي بال بحد ذاته في إثارة الحاجة إلى المنجزات. فالتعرض لا يزيد الحاجة إلى المنجزات إلا عندما ينطوي على "تحول إيديولوجي" للجماعة بأسرها التي تحدث فيها التجربة. بل أنّه يوجد حتّى ما يدل على أنّ.... التعرض الجزئي إلى أنظمة قيم "أجنبية" أخرى قد تكون له آثار مدمرة وحتّى من دون [حاجة] إلى المنجزات"[٢١٧].

ومهما كان الدافع إلى تجربة الجديد، فإنّ تعلم طرقه قد يخرّب المعايير والمعتقدات القديمة، وقد يكون تعقيد الجديد بحد ذاته مسبباً للإحباط. ويرى دوب أنّ الناس في مثل هذه الظروف قد يصبحون غير واثقين بشأن أدوارهم، لكنّ من المحتمل حدوث المرارة الأساسية واليأس، حين يكتشف الفرد، الذي اندفع إلى تغيير نفسه، أنّ الطريق إلى التغيير مسدود لأسباب لا سيطرة له عليها. فهو لا يستطيع الحصول على المال اللازم لمواصلة تعليمه. وهو ضحية التحيّز وبالتالي فإنّ بعض فرص العمل محجوبة عنه تلقائياً: وقد يرغب في الاختلاط اجتماعياً مع أناس متمدنين سابقاً، ويجد أنّه أمّا لا يشجع على ذلك أو يمنع من القيام بذلك.

يمكن إيجاز العلاقة العامة الأولى التي طرحت في هذه الملاحظات في الفرضيّة التالية:

---

(٢١٦)Doob, 72-73.

(٢١٧)David C. McCelelland, *The Achieving Society* (Princeton: Van Nostrand, 1961), 411-417, quotation 416.

الفرضيّة VE.1: تتفاوت درجة استعداد جماعة ما للتحول إلى توقعات متصاعدة تتعلّق بالقيم، عبر التعرض الرمزي لنمط حياة جديدة، تفاوتاً قوياً باختلاف شدّة ونطاق الحرمان النسبي الموجود سابقاً في الجماعة.

التحول: هو التخلي عن بعض أو جميع المعايير والمعتقدات التي تنشئ مستويات التوقع الراهنة وتوفر السبل لبلوغها، واستبدالها بمعتقدات جديدة تبرر توقعات أكثر كماً أو مختلفة نوعاً. وبعبارة أخرى، فأنّه لا بد من الوجود المسبق لدرجة معينة من الحرمان النسبي لكي يعمل أثر الإيضاح عمله. وكلّما ازدادت شدّة الحرمان النسبي ازداد ميل الناس إلى البحث عن معايير ومعتقدات، وإلى الاستعداد لتلقيها، وهي معايير ومعتقدات جديدة تعد بتوفير سبل لتحقيقها. وكلّما ازداد نطاق الحرمان النسبي في جماعة ما، ازداد احتمال عثور المتحولين على دعم الجماعة لتحولهم.

قد يبدو أنّ الحجة، التي مفادها أنّ احتمال التحول إلى توقعات جديدة تتعلّق بالقيم هو أكثر ما يحدث لدى أولئك الذين يشعرون مسبقاً بسخط شديد، تطرح السؤال المركزي لهذا الفصل، وهو ما هي أنماط التغيير مع الزمن التي تسبب تغييرات في التوقعات المتعلقة بالقيم والقدرات. لكنّ فرضيات أخرى، طرحت آنفاً وفي الأقسام اللاحقة، توحي بماهية تلك التغييرات.

إنّ النمط العام الأكثر احتمالاً لأن يؤدي إلى زيادة شدّة السخط في المجتمعات الساكنة التقليدية هو الحرمان النسبي المتناقص، أي التدهور المؤقت في أداء القيم مقارنة بالاتجاه العامي الساكن نوعاً ما. كما أنّ الانخفاض بعد فترة طويلة من التحسن في وضع القيم قد يسبب حرماناً متزايداً. (الفرضيّة VE.5 أدناه). فأوضاع كهذه هي التي يكون فيها الناس أكثر عرضة للتحول إلى منظورات جديدة للحياة تبرر التوقعات الجديدة والمتعمقة. وقد تمّ عرض علاقة من هذا القبيل، أي تعديل لنموذج الحرمان النسبي المتناقص الذي تمّ عرضه في الفصل الثاني، في الشكل ٧. فالخط المنقط يرمز إلى أثر التحول جرّاء التعرض إلى أنماط جديدة للحياة بعد تجربة معاناة للحرمان النسبي متزايد الشدة. وثمّة علاقة ثانية ضمنية في هذه الملاحظات وبعض الملاحظات السابقة.

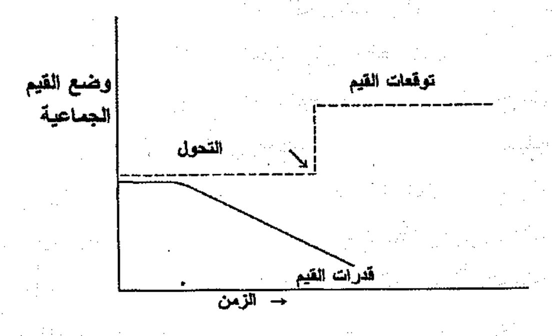
الفرضيّة VE.2: إنّ قابلية الجماعات للتحول إلى توقّعات متصاعدة تتعلّق بـالقيم تتفاوت بشكل معتدل بتفاوت التوفر المدرك للفرص المتعلقة بالقيم لبلوغ تلك التوقعات.

أي أنّه من غير المحتمل أن يؤدي التعرض للمزايا المادية ومزايا القوّة المتعلقة بـ"طريقة أفضل للحياة" إلى تحول حتّى بالنسبة لمن يشعرون بالسخط الشديد ما لم يروا أن لديهم فرصة ما لبلوغ تلك السلع بأنفسهم. فقد يطمح الفلاح إلى حياة أفضل، لكنه ما دام لا يرى سبلاً للتصرف مفتوحة أمامه لبلوغها فمن غير المحتمل أن يتخلى عن طريقة الحياة التي لا يرضى عنها ولكنها الطريق التي يعرفها.

ومن المحتمل أن يوجد في كل مجتمع أفراد "منحرفون" أو "غير متكيفين" أو مغامرون يشعرون بدرجة كافية من المستائين من مصيرهم في الحياة بحيث إنّهم يتحولون لدى مقابلاتهم مع ممثلين لنمط جديد للحياة. وقد يكون في مجتمعات "الفلاحين"(٢١٨) عدد هؤلاء المستائين أكبر ممّا يعتقد. وعلى نقيض حاد من صورة الانسجام الرعوية والرأفة وحالة الدعم المتبادل الذي يفترض أحياناً بأنّه من خصائص حياة الفلاح، يجادل بيكويراج (Bequiraj) بأنّ الفلاح [يعني أكثرية أفراد أكثرية الجماعات الفلاحية عبر التاريخ الإنساني] يواجه بفجوة تفصل بين التوقعات وتحقيقها، ممّا يجعل منجزاته في جميع مجالات الفاعلية تقصر عن آماله". فيما يلي تلخيص لحجته:

(٢١٨)Doob, 73.

الشكل ٧: الآثار المحتملة الناجمة عن زيادة شدّة الحرمان النسبي عند التحول إلى توقعات جديدة تتعلّق بالقيم.



لا ينشأ الولاء الشديد والأريحية ضمن الجماعات الأولية من الفلاحين عن الرضا والقناعة لكنّ وظيفتهما تتمثّل بكونهما ثقلاً مقابلاً للدمار والانشقاق؛... فالأريحية الاجتماعية الواضحة لدى هذه الجماعات الأولية تمكّن الفرد من تحمل الوزن الثقيل للسلطة المركزية والانشقاق الداخلي المكبوت. وبعبارة أخرى، فإنّ عالم الفرد من الفلاحين هو عالم من الألم والانشقاق المكبوت، ممّا يعكس ردّ فعل الفرد المتوسط على السلطة القمعية، والإرشاد غير الفعال وقوة الكبار في السن التي لا يتحداها أحد، والطابع الإرشادي لفضائل الفلاحين، والصفة القاسية للعادات الصارمة، وتقييد المعايير التي تستند إلى تحديد الهوية حسب نسب الأقارب[٢١٩].

إذا كان هذا التفسير دقيقاً بشكل أساسي أو حتّى بشكل جزئي، فأنّه يفسر السهولة التي تتعرض لها جماعات كثيرة من الفلاحين للتحول الفوري تقريباً إلى الصبغة الغربية والعصرنة. وهذا يتلاءم مع النتائج التي توصّل إليها ليرنر Lerner والمذكورة آنفاً، والتي مفادها أنّ الفلاحين في الشرق الأوسط أكثر سخطاً من أبناء بلدهم المتعصرنين.

(٢١٩)Mehmet Bequiraj, *Peasantry in Revolution* (Ithaca: Center for International Studies, Cornell University, 1967), quotations from 1, 8.

كما أنّه يعطي تفسيراً مبدئياً للسرعة المتفاوتة في استجابة الشعوب غير الغربية للتأثيرات الغربية، مثل مسارعة اليوروبا (Yoruba)، الذين يعيشون في منطقة مكتظة بالسكان وهامشية زراعياً من غرب أفريقيا، لقبول التعليم المسيحي والعادات الغربية، بالمقارنة مع المقاومة المستمرة لشعب غاندا، وأفراده أعضاء في دولة مركزية وذات موارد طبيعية جيدة، في قبول زخارف المسيحية ومعتقداتها. ويقترح أخيراً شرحاً لمستويات المشاركة المنخفضة نسبياً في العنف الجماعي من جانب المهاجرين حديثي العهد إلى المدينة والتي سجلتها دراسات عدة آنفاً: قد يمثّل الفقر المريع والانحلال لدى الفافيلا *Favelas*وبيدونفيل *Bidonvilles*، وضواحي العمال وغيتويات السود تحسناً ملحوظاً في الحرية الشخصية والفرص الاقتصادية، إن لم يكن في المكسب الاقتصادي، للرجال والنساء الهاربين من قيود المستوطنات الريفية وحالة اليأس فيها.

آثار الإيضاح: ايديولوجيات جديدة

Demonstration Effects: New Ideologies

تعطي فرضيّة VE-1 أيضاً تفسيراً للآثار التي تعمق التوقعات والتي تعزى في بعض الأحيان إلى طرح ايديولوجيات جديدة. لقد كان أحد المعتقدات لدى الكثيرين من الكتاب الشيوعيين، والمقبول لدى العديد من المتحمسين لمناهضة الشيوعية أيضاً.والذي يتمثّل في أن صورة الفردوس الأرضي الذي وعد به العامل والفلاح المفتقران في التعاليم الماركسية المنتشرة بين عامة الناس، كافياً لدفعه إلى المشاركة في النشاط الثوري. على أنّه يبدو أنّ الحافز اللازم لذلك هو أنّه يجب أن يكون واعياً وعياً ذاتياً (subjective) بافتقاره قبل أن يصبح مؤهلاً لاعتناق الايديولوجيات الثورية. وأنجع طرح لايديولوجيات التقدم والثورة لا يتمّ في المجتمعات الساكنة (static)، بل لدى الناس الذين تعرضوا إلى اضطراب عميق. وقد عبر تروتسكي (Trotsky) في تصريحه الشهير عن ذلك بقوله:

إنّ مجرد وجود الحرمان لا يكفي لإحداث ثورة: ولو كان يكفي لكانت الجماهير في ثورة دائمة. فلا بد من أن يجعل إفلاس النظام الاجتماعي، الذي يتمّ إظهاره بشكل حاسم وقاطع، هذه الحالات من الحرمان لا تحتمل وأن تفتح الظروف الجديدة والأفكار الجديدة احتمال وجود طريقة ثورية للخلاص[٢٢٠].

لقد حدثت الحركات الألفية الثورية في القسم الأخير من القرون الوسطى في أوقات اتسمت بالكوارث الطبيعية والاجتماعية، حين كانت أنماط الرفاه والجماعات في حالة من التدهور[٢٢١]. ويقول هوبزباوم (Hobsbawm): إنّ الفترة التكوينية للاشتراكية، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت تتميز بـ " الكساد، هبوط الأجور النقدية، بطالة تكنولوجية شديدة، الشكوك بشأن الآفاق التوسعية للاقتصاد في المستقبل".

وقد استلهم الكتّاب الاشتراكيون الجدد من هذه الأوضاع، وكانت مبادئهم المتعلقة بالتقدم نحو مجتمع جديد شديدة الإقناع بين العمال والمفكرين، لا لأنّ الأوضاع الاقتصادية كانت سيئة، بل لأنّها كانت تسير من سيئ إلى أسوأ نسبياً، وبالنسبة للبعض بصورة مطلقة[٢٢٢]. وفي الصين أصبحت القومية الشيوعية إيديولوجية فعّالة من أجل دعم حشد الفلاحين للقيام بنشاط ثوري في أوائل أربعينيات القرن العشرين، لا بسبب المحنة الاقتصادية الريفية بحدّ ذاتها، كما بين جونسون، بل إلى حدّ كبير بسبب السياسات القمعية للغزاة اليابانيين، التي حرمت الفلاحين الصينيين من الأمن القليل الذي كان متاحاً لهم[٢٢٣]. فعندما يكون الناس قد تعرضوا للخراب فأنّهم يصبحون عرضة للتحول إلى

---

(٢٢٠)Leon Trotsky, *The History of the Russian Revolution* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1957).

(٢٢١)See Johan Huizinga, *The Waning of the Middle Ages* (London: Arnold, 1924), passim, and Cohn, passim.

(٢٢٢)E. J. Hobsbawm, *The Age of Revolution 1789-1848* (New York: Mentor, 1962, 1964), chap. 13, quotation 286-287.

(٢٢٣)Chalmers, A. Johnson, *Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China 1937-1945* (Stanford: Stanford University Press, 1962, 1966), chaps. 1 and 2.

ايديولوجيات تبرر توقعات جديدة ومعمقة. وعندما تكون ظروفهم المعيشية ساكنة ومتماسكة نسبياً فمن غير المحتمل أن ينجذبوا إلى ايديولوجيات جديدة، حتّى لو كانوا، من منظور المراقب، في وضع من الحرمان الموضوعي. ويتناول الفصل السابع بعض آثار الايديولوجيات والمعتقدات الجديدة على تركيز السخط.

آثار الإيضاح: المكاسب المتعلقة بالقيم لدى الجماعات المرجعية

Demonstration Effects: Value Gains of Reference Groups

ثمّة مصدر آخر، أكثر خطورة في عواقبه، للتوقعات المتصاعدة يتمثّل بأثر الإيضاح للحركية الصاعدة لجماعة اجتماعية في رفع توقعات جماعات أخرى. وهذه الحجّة هي امتداد للرأي السوسيولوجي التقليدي المتعلقّ بالحرمان النسبي، والذي يعدّ تطويره من قبل رانسيمان (Runciman) ذا فائدة كبيرة. يقال: إنّ الحرمان النسبي ينشأ حين يقارن الأفراد وضعهم بوضع جماعة مرجعية تملك ما تهفو إليه نفوسهم وما يعتقدون بأنّه يجب أن يكون متوفراً لهم. وكلّما ازداد التناقض السلبي للأفراد، ازداد حرمانهم النسبي. ويمكن للناس أن يحددوا معاييرهم قياساً إلى مختلف الجماعات المرجعية، بالطبع، وكما يقول رانسيمان: فإن الفرد يأخذ طموحاته أمّا من جماعة مرجعية مقارنة، أو التي يختارها بصفتها جماعة مرجعية، لأنّه في وضع يتّسم بالسخط على وضعه المتعلق بالقيم. وتميل الجماعات المرجعية المقارنة إلى أن تكون محدودة بالنسبة للمجتمعات التي يسودها الفقر وللطبقات الخاضعة في نظام اجتماعي أوسع نطاقاً، لكنه ساكن نسبياً.

إنّ وضع عدد من الناس المتماثلين الذين يتمتعون بوضع أفضل بكثير لا يستوعب بسهولة... ففي غياب محرض خارجي، تميل الجماعات المرجعية المحدودة التي يظل الحرمان النسبي متدنياً من جرائها، إلى الإدامة الذاتية.... وعندما يتمّ كسر الحلقة

المفرغة، فقد يؤدي ذلك إلى إطلاق تصاعد لولبي للتوقعات والمقارنات التي سوف تستمر حتّى بلوغ توازن جديد. غير أنّ الحاجة تدعو إلى شيء من التأثير الخارجي[٢٢٤].

من بين التأثيرات الخارجية التي ذكرها رانسيمان هناك الحرب وما ينجم عنها من توقعات المكافأة والانخلاع الاجتماعي، وإدخال معايير جديدة من خارج الجماعة، والتغيير الاقتصادي. ويقول إنّ "بوسع الازدهار أن يكسر الحلقة المفرغة بين الفقر والنزعة المحافظة بأن يجعل الناس يدركون إمكان وجود مستوى أعلى ممّا كان من الممكن لهم أن يأملوا به سابقاً. ومن جهة معاكسة، يمكن لانخفاض الازدهار، إن لم يكن أعنف ممّا ينبغي، أن يقيّد الشعور بالحرمان النسبي عبر كبت المقارنات مع بعض الجماعات التي حالفها الحظ"[٢٢٥]. وقد تكمن هذه العلاقة وراء الانطباع بأنّ الثورات تميل إلى الحدوث في أوقات الازدهار المتصاعد: مع زيادة تحركية بعض الجماعات دون جماعات أخرى فإنّ الجماعات الأقل قدرة على الحركة تميل إلى أن تحدّد توقعاتها بالمقارنة مع الجماعات الأكثر قدرة على الحركة. يخلص ليبسيت (Lipset)، في مناقشته للتطور الاقتصادي والنظام الديمقراطي، استناداً إلى مختلف الأدلة، إلى أنّ الناس الذين تكون خبراتهم واتصالاتهم الهامة بالدرجة الأولى مع أشخاص من مستواهم الاقتصادي ـ الاجتماعي يميلون إلى أن يكونوا "محافظين أكثر من الناس الذين تكون أوضاعهم أفضل، لكنهم تعرضوا لاحتمالات تحقيق طريقة أفضل للحياة. ويبدو أنّ دينامية الوضع هي التعرض لاحتمال تحقيق طريقة أفضل للحياة بدلاً من الفقر بهذا المعنى"[٢٢٦].

وتدلّ دراسة لمقابلات أجريت مع ٢٨٣ من الكتبة السود في مدن جنوب أفريقيا اتجاهاً واضحاً لأن تزداد مشاعر الإحباط لديهم المتصلة بأعمالهم بنسبة زيادة الاتصال

---

(٢٢٤)W. G. Runciman, *Relative Deprivation and Social Justice* (Berkeley: University of California Press, 1966), 23-24.

(٢٢٥)Ibid., 25.

(٢٢٦)Seymour M. Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (Garden City: Doubleday, 1960), 63.

مع المجتمع الأوروبي[٢٢٧]. ويبين موريسون (Morrison) وستيفز (Steeves)، في خلاصة لثلاث عينات دراسة لأعضاء منظمة المزارعين الوطنية الراديكالية ولمكتب المزارع الأكثر محافظة، أن أعضاء منظمة المزارعين الوطنية أكثر ازدهاراً بصفة عامة، لكن لديهم طموحات أكبر بكثير، ويعبرون عن درجات أعلى من السخط، وأنهم أكثر استعداداً لاستخدام وسائل التغيير المتطرفة، ولا تعزى مطامحهم الاقتصادية الناشئة عن عضويتهم في المنظمة بحد ذاتها، بل إلى مستويات دراستهم الأعلى واتصالاتهم الأكثر من المزارعين الأكثر محافظة قياساً بـ"الجماعات من غير المزارعين ممن ذوي الميزات الاقتصادية وأساليب ومعايير تلك الجماعات. وهذا ينطوي على إشارة قوية إلى زيادة احتمال أن يكون أعضاء المنظمة قد اكتسبوا، نتيجة هذه الاتصالات، مطامح أعلى درجة تتعلق بالدخل عبر الجماعات المرجعية الأوفر غنى"[٢٢٨].

وتوحي دراسات ذات صلة بالموضوع بتقييد على ما سبق: ثمة ميل إلى اختيار جماعات متماثلة لتكون جماعات مرجعية. ويورد رانسيمان دليلاً استناداً إلى دراسات أجراها هايمان Hyman على عمال أمريكيين، ودراسات أجراها ستيرن Stern وكيللر Keller على الفرنسيين على أن مطامح الأقل حظاً تتعدل لجزاء وضعهم. فالذين هم أقرب إلى أسفل السلم الطبقي "هم الذين من المحتمل، حتى في مجتمع تسوده أيديولوجية المساواة، أن يختاروا جماعات مرجعية أقرب إلى الأسفل، مما توحي به النزعة المخولة إلى المساواة"[٢٢٩].

(٢٢٧)Rae Sherwood, "The Bantu Civil Servant", unpublished ms. (Johannesburg: National Council for Social Research, National Institute for Personnel Research, 1959), summaried in Doob, 75.

(٢٢٨)Denton E. Morrison and Allan D. Steeves, "Deprivation, Discontent, and Social Movement Participation: Evidence on a Contemporary Farmers" Movement, The NFO", *Rural Sociology,* XXXII (December 1967), 414-434, quotation 424.

(٢٢٩)Herbert H. Hyman, "The Value Systems of Different Classes", in Reinhard Bendix and Seymour M. Lipset, eds., *Class, Status and Power* (Glencoe: The Free Press, 1953), 426-442; and Eric Stern and Suzanne Keller, "Spontaneous Group References in France", *Public Opinion Quarterly,* XVII (No. 2, 1953), 208-217, summarized in Runciman, 26-27.

ولقد أظهرت دراسة أقرب عهداً قام بها هاميلتون Hamilton لمواقف العمال الأمريكيين من ذوي الياقات البيض أن الذين ينتقلون منها كانوا يرون أنه خلفية للطبقة العاملة ويميلون إلى الاستمرار في التماهي مع طبقة منبتهم التي نشأوا منها[٢٣٠]. ربما يختار أكثرية الناس جماعاتهم المرجعية من بين الجماعات التي يتصورون أنهم مماثلون لهم من الناحية الاقتصادية لا الاجتماعية، إلا أنه من بين هذه الجماعات، فإنهم على الأغلب يحددون توقعاتهم قريبة من الذين يزداد رفاههم بأسرع ما يكون. وهكذا فإن رجال شرطة مدينة نيويورك يبررون طلباتهم بزيادة رواتبهم ليس بالإشارة إلى دخل المستخدمين من ذوي الياقات البيضاء الذين يعملون في البلدية بل إلى رواتب رجال مطافئ المدينة. ولم يطلب الفلاحون المكسيكيون الذين لا يملكون أرضاً في العقود التي تلت ثورة ١٩١٠ المتطلبات الأساسية للعمال الحضريين، بل طالبوا بأرضهم الخاصة بهم التي استولى عليها فلاحون آخرون أو حصلوا عليها ضمن برامج توزيع الأراضي. تلخص الفرضية التالية العلاقة والتقييد:

الفرضية VE-3: يتفاوت معدل ارتفاع التوقعات المتعلقة بالقيم تفاوتاً شديداً بتفاوت معدل كسب القيم من جانب الجماعة الأشد إكساباً للوضع الاقتصادي أو الاجتماعي المماثل.

تنطبق الفرضية بشكل خاص على التكاسب المتعلقة بالقيم التي تتطور ويرمز إليها، كما هو الحال بالنسبة للقيم الاقتصادية والقيم المتعلقة بالمشاركة والمركزة، وليس كما هو الحال بالنسبة لقيم تحقيق الذات والقيم المتعلقة بالعلاقات بين الأشخاص[٢٣١]. وتدعم أيضاً الدراسات المتعلقة بحالات عدم التساوي البنيوية داخل الأمم وفيما بينها.

---

(٢٣٠)Richard F. Hamilton, "The Marginal Middle Class: A Reconsideration", *American Sociological Review*, XXXI (April 1966), 192-199.

(٢٣١) يرد إيضاح لطرق تقييم الحرمان الاقتصادي النسبي استناداً إلى حالات التباين في معدلات التحسين الاقتصادي لدى القطاعات الاجتماعية في:

Alfred Sauvy and Francoise Leridon, "Due calcul des Revenus dans une population a la frustration sociale", *Population*, XVI (October-December 1961), 605-624.

الفرضيّة VE-3. وقد جعلت أقوال باريتو Pareto بشأن المضامين السياسية لحالات التباين في توزيع الدخل ديفيز (Davies) يخلص إلى أنّ الاقتصادات ذات الدخول كثيرة التشتت أو شديدة التركيز من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية، في حين أنّ الاقتصادات ذات التوزيع "الطبيعي" تكون مستقرة سياسياً. وعلى وجه التحديد، كلّما ساد تركيز شديد حرج للدخل، تكون الثورة محتملة الحدوث، وكلّما كانت نسبة التركيز أدنى من حد أدنى حرج (أي واسعة التشتت)، تكون الحرب الأهلية محتملة الحدوث. وينقل ديفيز أدلة على أن الثورتين الفرنسية والروسية، والثورة الإسبانية التي اندلعت في ١٩٣١، قد حدثت في مجتمعات ذات تركيز كبير حرج؛ وأن الحرب الأهلية الإسبانية بين ١٩٣٦–١٩٣٩ والحرب الأهلية الأمريكية حدثتا عندما كانت النسبة دون الحد الأدنى[٢٣٢].

ويرى راسيت (Russet) أن حالة عدم المساواة المتطرفة ستؤدي على الأغلب إلى عدم الاستقرار "في تلك المجتمعات الفقيرة ذات الطابع الزراعي المسيطر حيث يؤدي اقتصار امتلاك المرء على قطعة أرض صغيرة إلى الفقر: لا محالة". وتفسر مقاييس اجتماع الفقر مع عدم المساواة في امتلاك الأرض الاختلاف الكبير ($R^2 = .50$) في مستويات العنف الجماعي لدى سبع وأربعين من الدول، معظمها في المستوى المتوسط أو الأعلى من التطور الاقتصادي[٢٣٣]. فإذا كانت الفرضيّة VE.3 صحيحة، يمكن التوقع بأنّ العلاقة التي اقترحها ديفيز ـــ باريتو بين شدّة التركيز والثورة، وفرضيّة راسيت (Russet) بشأن عدم المساواة في امتلاك الأراضي والنزاع، تكون على أشدها في البلدان التي تتعرض للتغير الاقتصادي ـــ الاجتماعي السريع، وعلى أضعفها في المجتمعات الأكثر سكوناً.

(٢٣٢)Harold T. Davis, *Political Statistics* (Evanston: Northwestern University Press, 1948), 185-202, Summarized in Fred Kort, "The Quantification of Aristotle's Theory of Revolution", *American Political Science Review*, XLVI (June 1952), 490-491.
(٢٣٣)Bruce, M. Russett, Jr., "Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics", *World Politics*, XVI (April 1964), 442-454.

وأخيراً، ثمّة ما يدل على أنّ الاختلافات الإقليمية في التطور الاقتصادي، فيما بين الأمم وداخلها، تؤدي إلى عنف سياسي من جانب الناس الذين يعيشون في المناطق الأقل تمتعاً بالامتيازات. ويقترح آلروي Alroy ذلك ليفسّر جزئياً حالات السخط التي كانت تكمن خلف الثورة الكوبية. "لم يكن يوجد في كوبا نقص في التطور بقدر ما كان يوجد تطور في الاستهلاك على نمط المجتمع المجاور بالغ الإنتاج، لكنّ يعوزه ما يقابل ذلك من روح الإنتاج.... ولم يكن الركود الناجم عن ذلك كاملاً، لكنه لم يكن رائعاً بالنسبة للجميع"(٢٣٤).

وقد أدّى تداخل الاقتصادين الكوبي والأمريكي والبحبوحة الظاهرة للسياح الأمريكيين في كوبا إلى تعميق أثر ذلك الإيضاح. وقد وجد ميدلارسكي (Midlarsky) وتانتر (Tanter) علاقات عامة من هذا النوع بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية في منتصف خمسينيات القرن العشرين، مع الأخذ بعين الاعتبار تركيز التجارة واستثمار الفرد والعدد الأكبر للمؤامرات والمظاهرات المناوئة للولايات المتحدة في أواخر خمسينيات القرن العشرين(٢٣٥).

وتوحي دراسة لأنماط التمرد الإقليمي في تاريخ إندونيسيا قريب العهد بأنّ العداء بين الأقاليم لم يقترن دائماً بالانقسامات الإثنية أو اللغوية أو غيرها من الانقسامات التي كانت تقترن تقليدياً بالحركات الانفصالية، بل كانت تقترن بالمستويات النسبية للتطور الاجتماعي والاقتصادي؛ فقد كانت أفقر الأقاليم هي الأكثر تمرداً(٢٣٦). لكنّ كان التمرد متطاول الأمد للسودانيين الجنوبيين، وأكثريتهم من الوثنيين، ضدّ الزعماء الشماليين وأكثريتهم من المسلمين، والذي بدأ في ١٩٦١ يعود جزئياً إلى العداء الإثني

(٢٣٤)Gil AlRoy, "Revolutionary Conditions in Latin America", *Review of Politics,* XIX (July 1967), 419.
(٢٣٥)Manus Midlarsky and Raymond Tanter, "Toward a Theory of Political Instability in Latin America", *Journal of Peace Research,* No. 3, 1967, 209-227.
(٢٣٦)Mohammed Ansori Nawawi, "Regionalism and Regional Conflicts in Indonesia", (Ph. D. dissertation, Department of Politics, Princeton University, June 1968), chap. 10.

والديني. لكن مظالمه لا تقل أهمية كانت تتمثل بالفرق الاقتصادي المتخم والمتزايد بين جنوب وشمال السودان(٢٣٧). وقد تنطوي الحرب الأهلية الأمريكية على [illegible] عام مماثل: فقد كان أكثر المتشددين الجنوبيين ساخطين بشكل أساسي على الركود الاقتصادي بالنسبة للجنوب إزاء الشمال الصناعي، واعتبروا الاتجاه إلى إلغاء الرق خطوة أخرى نحو الإخضاع الاقتصادي والسياسي للجنوب(٢٣٨). وثمة تفسير إضافي إلى أثر الإيضاح الإقليمي المطروح يتمثل في أنه في معظم هذه الحالات كان البلد أو الإقليم الأغنى، أو هكذا كان يبدو، يستغل موارد البلد أو الإقليم الأفقر لمنفعته الخاصة، فالعلاقة الاستغلالية على الصعيد الفردي أو الجماعي تعمق على الأغلب الشعور بالظلم المقترن بالحرمان النسبي.

آثار الإيضاح: اختلال توازن القيم

Demonstration Effects: Value Disequilibria

يقال أيضاً: إنّ التناقض بين الحصة النسبية لجماعة ما من القيم المتعلقة بالرفاه إزاء حصتهم من قيم المشاركة أو المركز له نوع من أثر الإيضاح على التوقعات المتعلقة بالقيم. ومفاد الحجة، باختصار، هو أنه إذا بلغت جماعة ما مرتبة عالية بالنسبة

(٢٣٧) نجد تأكيداً على الحرمان الاقتصادي النسبي لدى

William Deng, *The Problem of the Southern Sudan* (London; Oxford University Press, 1963), chap. 12, and "Six-year Revolt in Sudan Leaves Untold Casualties", *New York Times*, April 15, 1968, 1, 16.

للاطلاع على تفسير آخر انظر

Mohamed Omer Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict* (New York: Praeger, 1968).

(٢٣٨) للاطلاع على جذور الحرب الأهلية والمسألة العامة المتصلة بتقييم الأسباب انظر

Lee Benson and Cushing Strout, "Causation and the American Civil War: Two Appraisals, *History and Theory*, I (No. 2, 1961), 163-185.

وللاطلاع على تفسير الحرمان المتصاعد انظر

James C. Davies, "The J-Curve of Rising and Declining Satisfactions as a Cause of some Great Revolutions and a Contained Rebellion," in Graham and Gurr, eds.

إلى جماعات أخرى في توزيع إحدى القيم، فإن أفراد هذه الجماعة سوف يطالبون بمرتبة مساوية فيما يتعلق بقيم أخرى.

ويناقش أرسطو هذا الاختلال في التوازن بالإشارة إلى القيم الاقتصادية وقيم المشاركة (الفصل الثاني). ويعيد كورت Kort صياغة وجهة نظر أرسطو بأن يقول "تعد حالة عدم المساواة بمعنى تعارض المركز السياسي والاقتصادي ضمن الطبقات الاجتماعية عاملاً يعزى إليه حالات الفوضى السياسية"(٢٣٩). ويقترح غالتونغ Galtung أن جميع أنواع العدوان البشري، بما في ذلك الجريمة، والتمرد والحرب هي نتيجة "اختلال توازن المراتب" أي انعدام الانسجام في مراتب الأفراد أو الجماعات أو الأمم نسبة إلى أي هرميات تتعلق بالقيم تكون ذات صلة بهم(٢٤٠). ويطبق غيشوايندر (Geshwinder) هذه المقولة على الجماعات: "تكون الجماعة التي لديها عدم اتساق في المركز أو المرتبة بشكل مختلف بالنسبة لمختلف هرميات القيم، غير راضية، وتميل إلى التمرد"(٢٤١). وتعد نسخة أضيق للفرضية نزعة إلى الثورة لأولئك الذين نالوا مكاسب في قيم اقتصادية أو تتعلق بالمركز من دون زيادة موازية في قدرتهم على المشاركة في السياسة. ويستشهد هيربيرل (Herberle) بهذا بوصفه أحد الظروف اللازمة للأحداث الثورية: "أولاً: يجب أن توجد طبقة اجتماعية أو بضع طبقات اجتماعية تشعر بالسخط إزاء التوزيع الراهن للقوة السياسية؛ وهذا يحدث عادة لأن الطبقات تشعر بالتناقض بين أهميتها الفعلية في المجتمع ووضعها القانوني والسياسي... وتتمثل الجماعات الثورية الفاعلة عادة بتلك الطبقات أو الطبقات الفرعية التي بمجرد أنها لم تعد فقيرة، فإنها

---

(٢٣٩) Fred Kort, "The Quantification of Aristotle's Theory of Revolution", *American Political Science Review*, LXVI (June 1952), 487.

(٢٤٠) Johan Galtung, "A Structural Theory of Aggression", *Journal of Peace Research*, No. 2, 1964, 95-119.

(٢٤١) James A. Geschwender, "Social Structure and the Negro Revolt: An Examination of Some Hypotheses", *Social Forces*, XLIII (December 1964), 249.

تشعر بأنها مقيدة من دون مبرر في أنشطتها الاقتصادية أو في مشاركتها في صنع القرارات السياسية[٢٤٢].

ويقترح سميلسر (Smelser) دافعاً موازياً لمشاركة الجماعات في الحركات "ذات التوجه نحو القيم" (الثورية) استناداً إلى أسباب مطلقة [قد تنطوي على] حرمان استناداً إلى أسباب نسبية؛ ذلك لأنّ الجماعات ذاتها، إلى جانب مكاسبها الجديدة في مجال ما (مثل المجال الاقتصادي أو الثقافي) كثيراً ما يحال بينها وبين مجال آخر (مثل المجال السياسي)"[٢٤٣].

إنّ أساس الملاحظات التي يقوم عليها هذا التأكيد أساس واسع، فالأوليغاركيات التجارية المغلقة التي كانت تحكم العديد من المدن الأولى في عهد النهضة تعرضت مراراً وتكراراً للتحدي من قبل النقابات الحرفية السائرة في طريق التقدم الاقتصادي وطريق التمرد، والتي كانت تطالب بأن يكون لها صوت في المجالس الحاكمة. كما أنّ المشاركين من الطبقات الوسطى في الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية كانوا يطالبون بدور في إدارة الدولة يتناسب مع دورهم في الحياة الاقتصادية. وقد اتخذ تمرد الخرائطيين (Chartist Rebellion) في انجلترا، ١٨٣٨-٤٢ شكل طلبات سياسية محددة تتعلّق بحقوق الانتخابات والاقتراع السري والبرلمانات السنوية، وذلك بشكل خاص من قبل الطبقة العاملة الأكثر تقدماً وتنظيماً.وتشير دراسة قريبة العهد للبورجوازيين السود في جنوب أفريقيا إلى حالات توتر ناجمة عن الفرق بين المركز المهني العالي الذي يتمتعون به بوصفهم مهنيين ومركزهم الاجتماعي المدني المتدني[٢٤٤]. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يوجد هذا النوع من العلاقة؟

---

(٢٤٢)Rudolf Heberle, *Social Movements: An Introduction to Political Sociology* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1951), 368.

(٢٤٣)Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), 340.

(٢٤٤)Leo Kuper, *An African Bourgeoisie* (New Haven: Yale University Press, 1965).

يجيب أرسطو بأنّ مفهوم الناس عن العدالة الاجتماعية يحدّد ردّ فعلهم على ما يسمّى هنا اختلال توازن القيم. "فعندما لا يتمتع جزء أو آخر بمثل ذلك النفوذ السياسي الذي يتناسب مع مفهوم هذا الجزء من الناس لـ "العدالة" فأنّهم يصبحون المحرضين على الفتنة"[٢٤٥]. وبعبارة أخرى، فإنّ الناس الذين يكون وضعهم الاقتصادي في تحسن سوف يطمحون إلى المزيد من المشاركة السياسية إذا كان لديهم من المعتقدات ما يبررّ تلك المشاركة. لكنّ هذه الإجابة تطرح سؤالا عما إذا كانت توجد سمة بشرية عامة مفادها أنّ إحراز تقدم نحو المساواة الاقتصادية، أو نحو التفوق، يجعل الناس يعتقدون بأنّه يجب أن يكون لهم مركز مواز بالنسبة للقيم الأخرى. ويرى غالتونغ (Galtung) أنّ هذه السمة موجودة، فإذا شعر شخص ما باختلال التوازن فأنّه سوف يتذكر دائماً حالته الموضوعية التي تتسم باختلال التوازن من جرّاء المعاملة التمييزية التي يتعرض لها. وهذا سيفرض تماثلاً بين ظرفه الموضوعي وإدراكه الذاتي (Subjective) له... وقد تطرأ فكرة التصحيح. على أنّه لا يتعين علينا أن نفترض مسبقاً... بوجوب تطوير، ايديولوجية تصحيح أو حتّى مجرد إدراك وجودها ــ بل مجرد أنّ الوجود الموضوعي لحالة اختلال التوازن سوف يسبب عدم استقرار في طراز حياة الشخص أو الأمة، ويسبب ما يشار إليه كثيراً بأنّه "صورة ذاتية غير مستقرة"[٢٤٦].

ويقترح غيشويندر علاقة أكثر تقييداً. إذا حقّقت جماعات أخرى مكاسب تتعلّق بالقيم، لأنّهم يمتازون بخصائص مثل التعليم أو الثروة، وإذا كان لدى المدركين لتلك الخصائص، أفراداً أو جماعات، الخصائص ذاتها، لكنهم لا يجدون تحسناً، فأنّهم سيشعرون أنّ لهم الحقّ في الحصول على المكاسب ذاتها، وبالتالي سوف يشعرون بالسخط لعدم توفرها لهم[٢٤٧]. لكنّ اقتراح غيشويندر لا يبدو أنّه يفسر الكثير من الحالات

(٢٤٥)Aristotle, *The Politics,* Book V, Quotation from J. E. C. Welldon, trans., *The Politics of Aristotle* (New York: Macmillan, 1883, 1905), 357, translator's emphasis.
(٢٤٦)Galtung, "A Structural Theory of Aggression", 99.
(٢٤٧)Geschwender, 256.

التي تتعلق بالمركز أو التوقعات السياسية المقترنة بالتناقضات المتعلقة بالقيم. فلم تكن البورجوازية الفرنسية تشعر بالاستياء من أي صعود لدى طبقة النبلاء الذين يبدو أن وضعهم الاقتصادي كان جامداً أو متدهوراً نسبياً، فكانوا يرغبون في الحصول على مقدار من المركز الراهن لطبقة النبلاء ونفوذهم السياسي السابق. ومن المحتمل أن الجارتيين (Chartists) في إنجلترا القرن التاسع عشر كانوا يقلدون القوة السياسية المتنامية للطبقات الوسطى الحضرية، كما أنهم كانوا يسعون إلى الحصول على الوسائل السياسية لحماية أنفسهم من الكوارث الاقتصادية المنتشرة والمتكررة التي كانت تؤثر في الطبقة العاملة(٢٤٨). وهذا في واقع الأمر موضوع عام في عمليات أو حالات الحرمان التسلسلي المتصل باختلال توازن القيم: الناس يتمردون بغية تكييف وضعهم المتعلق بالقوة أو المركز مع وضعهم الاقتصادي الصاعد، لأنه يبدو أن عدم توفر القوة أو المركز يهدد المكاسب التي ناضلوا من أجلها. فعلى سبيل المثال، لم تحدث ثورة المتطهرين (Puritans) إلا عندما تعرضت ثروة الطبقات الوسطى الإنجليزية مباشرة للخطر من جراء أعمال التاج (الملك)، وكما يقول ادواردز (Edwards)، وهكذا "فإن الطبقة الوسطى الإنجليزية إنما دفعت إلى الثورة من جراء الدافعين الاقتصاديين القاهرين: احتمال الكسب الكبير والخوف من الخسارة الكبيرة"(٢٤٩). قبل الثورة الفرنسية كانت السياسات الاقتصادية غريبة الأطوار التي اتبعتها الحكومة، على سبيل المثال، معاهدة خفض التعريفات المبرمة مع إنجلترا في ١٧٨٦، تشكل تهديداً خطيراً لأجزاء من البورجوازية الذين كان لديهم، مع هذا، قوة اقتصادية كبيرة وبعض القوة السياسية خلال أجيال عديدة دون

(٢٤٨)See George Rude, *The Crowd in History*, 1730-1848 (New York: Wiley, 1964), chap. 13, and Ben C. Roberts, "On the Origins and Resolution of English Working-Class Protest", in Graham and Gurr, eds.

(٢٤٩)Lyford P. Edwards, *The Natural History of Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1927), 81.

تدعم قيام الثورة(٢٥٠). وتلخص الفرضية الآتية العلاقة السببية المقترحة بين الحركية الصاعدة فيما يتعلق بقيمة من القيم والتوقعات الناشئة المتعلقة بقيم أخرى:

الفرضية VE.4: يتفاوت المعدل الذي تطغى فيه توقعات قيم الجماعات لقيمة متدنية بشكل معتدل بمقدار ما تكون القيمة المتناقصة قيمة أساسية لقيم أخرى

تستخدم القيمة الأساسية بالمعنى الذي استخدمه لاسويل Lasswell وكابلان (Kaplan) فتعرّفها قيمة يستخدمها الناس للتأثير والحصول على أوضاع مختلفة بشأن قيم أخرى(٢٥١). وبعبارة أخرى، إذا كان عدم توفر القوة، بوصفها القيمة الأساسية، يعتبر تهديداً لزيادة الرفاه الاقتصادي أو المركز النسبي لجماعة ما أو المحافظة عليهما، فعندئذ يتوقع أن تتم "المطالبة" بالقوة. ولعل هذه العلاقة أكثر ما تكون شائعة لدى الجماعات التي تحقق صعوداً اقتصادياً من دون زيادة متعوضة في المشاركة السياسية التي قد يجدون أنها لازمة لزيادة أمنهم إن "المقيدة" الاقتصادية لكونها منحة من المتملك أو يتطلعوا الجماعات التي تحقق صعوداً اقتصادياً بأن احتياجها لمحافظتها على القوة تتضاءل ومن جراء عدم توفر السلع العادية أو عدم توفر الاعتراف بها، ولذا فإنهم يطالبون بما يقابل ذلك من التحركية الاقتصادية أو تحركية المركز

بعض آثار تحركية القيم Some Effects of Value Mobility

إنّ مفاد نظرية ديفيز Davies المتعلقة بالثورة، التي تم إيجازها في الفصل الثاني، هو أنه "يغلب على الثورات أن تحدث حين يلي فترة متطاولة من التطور الاقتصادي

(٢٥٠)See Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Norton, 1938), 45-46.

(٢٥١)Harold Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 83-96.

والاجتماعي الموضوعي فترة من الانعكاس الحاد"[٢٥٢]. ويمكن تعميم هذه الفرضيّة لتشمل أشكالاً أخرى من العنف السياسي أيضاً. وتتمثل الآلية السببية الكامنة وراء ذلك في أن فترة التحسن تولّد توقعات بشأن التحسن المتواصل. فإذا أحبطت هذه التوقعات جرّاء ناتج القيم المتضائل أو الإجراء الحكومي القمعي، فإنّ من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى احتجاج يتّسم بالعنف. ويمكن إيجاز آثار تعميق التوقعات المتعلقة بتحركية القيم افتراضياً كما يلي:

الفرضيّة VE.5: إن معدل صعود توقعات الجماعات المتعلقة بالقيم تتفاوت تفاوتاً شديداً بتفاوت معدل مكاسب القيم الماضية للجماعة ومدتها، باستثناء ما يتعلق بالجماعات ذات مواقف القيم القصوى. يكون للجماعات مواقف قيم قصوى إذا كان لديها الحد الأقصى الذي يمكن تصوره لقيمة من القيم. ويمكن التمييز بين القيم "القصوى" مثل القوّة والمركز، التي لها حدود قصوى ــ جماعة واحدة هي التي يمكن أن يكون لديها أعلى المراكز أو كل القوّة في مجتمع ما ــ وقيم "غير قصوى" مثل الرفاه والطائفية، التي يمكن السعي إلى الحصول عليها بكمية غير محدودة.

ومن المفترض أن تستقر التوقعات بشأن القيم الأولى عند بلوغ السقف، وقد تستمر التوقعات بشأن القيم الثانية في الارتفاع حتّى حين تتفوق جماعة ما على الجماعات الأخرى كافة في المجتمع. وتحدث عادة المكاسب المتعلقة بقيم الجماعة في المجتمعات التي يكون فيها الأداء الإجمالي للقيم في ازدياد. ولكنّ حتّى في مجتمع ساكن (static)، أو في مجتمع يكون فيه إجمالي القيم في تضاؤل، فقد يحدث لبعض الجماعات زيادات نسبية في القوّة الاقتصادية، أو القيم الأخرى على حساب جماعات أخرى. وتجدر ملاحظة أنّه في حين أن الفرضيّة VE.4 تشير إلى آثار المكاسب على قيمة واحدة بالنسبة إلى التوقعات المتعلقة بقيم أخرى، فإن الفرضيّة VE. 5 تؤكّد على أن الحركية بالنسبة إلى قيمة مفردة واحدة تولّد توقعات بشأن المكاسب المتواصلة فوق تلك

---

(٢٥٢)James C. Davies, "Toward a Theory of Revolution", *American Sociological Review,* XXVII (February 1962), 6.

القيمة. هذه الفرضيّة تدعمها بضعة آراء نظرية وحالات. ويمثّل سول Soule كثيراً من المنظّرين الذين يقرنون التغيير وليس الاضطهاد بالثورة.

عندما يكون الناس في أشد حالات اليأس والبؤس، فأنّهم يكونون في أغلب الأحيان أقل نزعة للثورة، لأنّهم يكونون في ذلك الوقت بلا أمل... ولكنّ فقط عندما يتحسن وضعهم نوعاً ما ويشعرون بإمكان التغيير، فأنّهم يثورون بشكل ناجح ضدّ الاضطهاد والظلم. إنّ ما يحرك العصيان هو الأمل، وليس انعدامه، وتصاعد الثقة وليس الألم الكئيب(٢٥٣).

يفترض ويلسون في مناقشة حول المزارع في تايلندا العلاقة المقابلة، وهي أنّ عدم التغيير يساهم في الاستقرار السياسي:

إنّ استكانة الفلاحين الصامتة للحكومة وعدم اهتمامهم بالسياسة الوطنية أمران أساسيان في النظام السياسي. وما لا شك فيه أنّ وضعاً اقتصادياً محتملاً يوفّر عيشاً مستقراً دون التشجيع على التشبث بأي أمل كبير بالتحسن السريع يمثّل الخلفية لهذا العزوف عن العمل السياسي. ففي الطليعة يوجد تحرر حقيقي من الضغوط السياسية والاجتماعية. وبما أنّ المزارع في تايلندا يشعر بالأمن بشأن حقوق ملكيته وبما أنّه بصفة عامة في مأمن من السلب والنهب، فأنّه يقوم بأعماله الحيوية في جو من الأمن....(٢٥٤)

إنّ التفسيرات العامة للثورات البيوريتانية والأمريكية والفرنسية التي يطرحها بحّاثة مثل برينتون Brinton وسول Soule تنسجم مع فرضيّة ديفيز. وفي كتابته عن هذه الثورات الثلاث وعن الثورة الروسية، يولي برينتون أهمية أساسية لـ "وجود شعور لدى جماعة، أو جماعات، بأن الأوضاع السائدة تقيد أو تحول دون نشاطهم الاقتصادي". وكانت الجماعات بالذات التي تسير أوضاعها الاقتصادية إلى تحسن، و"الجماعات

(٢٥٣)George Soule, *The Coming American Revolution* (New York: Macmillan, 1935), 20.
(٢٥٤)David A. Wilson, "Thailand", in George McT. Kahin, ed., *Governments and Politics of Southeast Asia* (2nd. edn., Ithaca: Cornell University Press, 1959, 1964), 33.

المغامرة المقدامة الرئيسية" هي التي كانت تجد فرصتها في التحسن المتواصل مقيدة دونما سبب(٢٥٥). وقد خلص سول في تحليله للثورات الأربع ذاتها إلى نتائج مماثلة. فعلى سبيل المثال، لقد تميزت الثورة البيوريتانية بنضال الطبقات الصاعدة، لا سيما "أصحاب الأراضي من الطبقة العليا الذين أصبحوا أكثر ثراء وأكثر عدوانية من جراء تسييج الأراضي وطرد الفلاحين والاستيلاء على أراضي الكنيسة". فقد سعوا إلى الحصول على المزيد من الأراضي "بغية التخلص من الضرائب العشرية والرسوم والقوانين وسلطة رجال الدين وذلك كيما يتمكنوا من جمع رأس المال والاتجار بحرية واستغلال فرص جني الربح في العالم الرأسمالي الجديد الوليد"(٢٥٦).

كل هذه الأمور تعني ضمنياً وجود توقعات اقتصادية صاعدة ناشئة عن التحسن الاقتصادي الذي خالته الشدائد والمحن الاقتصادية دون مواصلة تحقيقه أولاً، وعدم قدرة النظام السياسي على اتخاذ إجراءات علاجية ثانياً أو عدم الرغبة في ذلك. وتوحي دراسات عدة لأشكال أخرى من العنف بالتفسير ذاته. ويوحي تحليل للاحتجاج الريفي العنيف في فرنسا عام ١٩٦١، والذي بدأ لدى مزارعي بريتانيا وشمل اجتماعات للإضراب عن الاحتجاج وأعمال الشغب والتخريب، بأنه لم ينجم عن "كبت" اقتصادي بل عن استياء المزارعين من عدم توفر تحسين متواصل في الأسعار والاستثمار الحكومي والخدمات الحكومية(٢٥٧).

وإن الظروف التي أدت إلى أعمال الشغب التي استمرت عشرة أيام، والتي اجتاحت بوغوتا في كولومبيا في إبريل ١٩٤٨، وخلفت ٣٠٠٠ من القتلى، جاءت نتيجة نمط أكثر تعقيداً من النوع ذاته في الأساس. وبعد نهاية ركود ثلاثينيات القرن العشرين حصل تحسن طويل الأمد وتدريجي في الوضع الاقتصادي بالنسبة للعمال الحضريين،

(٢٥٥) Brinton, 54.

(٢٥٦) Soule, 22-30; quotations 26-27.

(٢٥٧) Henri Mendras and Yves Tavernier, "Les Manifestations de Juin 1961," *Revue Francaise de Sciences Politiques* XII (September 1962), 647-671.

لكن أوضاعهم تدهورت بالضرورة جراء الآثار التقييدية للحرب العالمية الثانية على اقتصاد التصدير. وفي مرحلة متأخرة من الحرب ازدادت الصادرات زيادة سريعة، وبدأت عملية ازدهار اقتصادي، لكن تضاعداً تضخمياً شديداً سرعان ما حوّل معظم منافع الازدهار إلى أيدي المقاولين والمضاربين، وتخلّف دخل العمال وأصحاب الأجور من الطبقة المتوسطة الدنيا أكثر فأكثر خلف الخط البياني لتكلفة المعيشة في الوقت الذي كانت لديهم كل المبررات لتوقع المشاركة في الازدهار الجديد. وقد سرّع اغتيال سياسي ليبرالي "الإقلاع الاجتماعي"، الذي أطلقه كالمان سيلفوت Kalman Silvert على أعمال الشغيلة التي تلت[258] ... وقد عزي العنف السياسي أيضاً جزئياً إلى فشل النخبة في تحمل التوسع المتواصل في الحقوق أو الامتيازات السياسية. فعلى سبيل المثال، لقد تمثلت ظلامة رئيسية في تمرد دورز (Dorr's Rebellion) بفشل المجلس التشريعي لرود آيلند في مواصلة توسعته لحقوق الانتخاب[259]. ويجادل ميريمان Merriman، على نطاق أوسع بكثير، بأن أحد العوامل في ثورة البيوريتانيين بين ١٦٤٠–١٦٤٦ كان يتمثل بالرغبة لرجال المدن وصغار الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي وغيرهم من الطبقات الوسطى في استمرار توسعة دورهم السياسي، الذي كان مهدداً جراء المحاولات المتعثرة وغير المرضي عنها لملكيْ أسرة الستيوارت: جيمس الأول وتشارلز الأول لإعادة بعض امتيازات الحكم الملكي المطلق[260]. وكانت محاولات الملك جورج الثالث لممارسة قدراً ...[261].

(٢٥٨)See Vernon Lee Fluharty, *Dance of the Millions: Military Rule and the Social Revolution in Colombia 1930-1956* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1957), chap. 6.

(٢٥٩)Davies, 8-10.

(٢٦٠)Merriman, 27-50.

(٢٦١)Philip A. M. Taylor, ed., The Origins of the English Civil War: Conspiracy, Crusade, or Class Conflict? (Boston: D. C. Heath, 1960).

من السيطرة على المستعمرات الأمريكية بعد قرن من الاستقلال السياسي المتزايد محرضاً كبيراً واضحاً على التمرد(٢٦١).

أمّا لدى الشعوب المستعمرة في القرن العشرين فكثيراً ما كان العنف السياسي يأتي بعد فرض القيود بعد فترة توسع في الحقوق السياسية. وتمثل حركة الماوماو مثالاً على ذلك. في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين كانت حكومة كينيا تتجاوب بشكل متزايد مع الطلبات السياسية الأفريقية ولا سيّما طلبات الكيكويو. فعلى سبيل المثال، لقيت حركة احتجاج في ١٩٢١ ضدّ القيود التي فرضت على أجور الأفارقة إجراء حكومياً ملائماً. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين ولا سيّما بعد ١٩٤٥ تساهلت الحكومة كثيراً إزاء النشاط السياسي للأفارقة، الذين كان معظم زعمائهم قد تلقّوا تعليمهم في الغرب. إلا أنّه بعد ١٩٤٥ زادت الحكومة من تشجيعها لاستيطان البيض، وكانت تذعن لطلبات المستوطنين التي تنطوي على تعنت متزايد بشأن المزيد من المشاركة السياسية.

وكانت حركة الماوماو استجابة منظمة لشباب الكيكويو الذين كانوا أكثر الناس نفوراً من تلك السياسات؛ وكانت محدودة نسبياً ومتفشية إلى حدّ كبير داخل القبيلة إلى أن جرى الإعلان عن حالة الطوارئ في أكتوبر ١٩٥٢ واعتقال عدد من الزعماء الوطنيين. من حيث الشكل، كانت حركة الماوماو إلى حدّ بعيد رداً تقليدياً على الاضطهاد، لكنّ الإحباطات التي أدّت إلى نشوئها تمثلت بتلك التي أثرت في الكينيين الذين تأثروا بالحياة الغربية والذين كانت لديهم طلبات سياسية شديدة تدعو إلى العصرنة، ولم تحدث إلا بعد جيل من التحسن التدريجي في الوضع السياسي للكينيين الأكثر التزاماً بالسياسة الحديثة وأشكالها(٢٦٢).

---

(٢٦١) للاطلاع على جذور الثورة الأمريكية انظر، على سبيل المثال المختارات في:

Edmund S.Morgan, ed. , The America Revolution *Two Centuries of Interpretation* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1967), and John C. Miller, *Origins of The American Revolution* (Stanford: Stanford University Press, 1943, 1959).

(٢٦٢) للاطلاع على تفسيرات مماثلة انظر

Robert A. Le Vine, "Anti-European Violence in Africa: A Comparative Analysis", *Journal of Conflict Resolution,* III (December 1959), 423-424, and Carl G. Rosberg, Jr.,

لقد كانت القيود المتعلقة بتوسعة الحقوق السياسية في فترة ما بعد الاستعمار هي أيضاً مسؤولة عن العنف السياسي في بعض الأقطار. ولقد كان تاريخ غانا بعد ١٩٤٥ يتّسم بتوسع سريع نوعاً ما في الحقوق السياسية. وبعد الاستقلال في ١٩٥٧ كان لدى البورجوازية الحضرية أطول تاريخ في المشاركة والنفوذ السياسي (يعود هذا التاريخ إلى أواخر القرن التاسع عشر)، لكنهم كانوا يقيدون تدريجياً في ممارسته من جانب حكومة نكروما، وانتهى الأمر باستبعادهم كلياً من المراكز التي يتمّ شغلها بنتيجة الانتخاب أو بالتعيين أو جرّاء النشاط الحزبي. وكان الإرهاب المتقطّع على نطاق ضيق في أوائل ستينيات القرن العشرين وانقلاب الجيش المدعوم شعبياً في فبراير ١٩٦٦ نتائج واضحة لذلك. أمّا هوية أكثرية الإرهابيين فلم يتمّ الكشف عنها؛ ومن الجدير بالملاحظة أن العديدين من ضباط الجيش المشاركين في الانقلاب، ينتمون إلى خلفية بورجوازية حضرية[٢٦٣].

إنّ الأمثلة آنفة الذكر كلها تقرن العنف السياسي بانقطاع الاتجاهات ذات المدى المتوسط إلى الطويل للتحركية الاقتصادية وتحركية المشاركة. وتوحي أقوال وأمثلة أخرى بأنّه في بعض الظروف تكفي زيادة هامشية في وضع القيم، أو مجرد الوعد بالقيام بإصلاحات، للتعجيل بأعمال العنف. وهذا هو الوضع بشكل خاص بالنسبة

and John Nottingham, *The Myth of "Mau Mau": Nationalism in Kenya* (New York: Praeger, 1966).

إن الطابع "التقليدي" للماوماو مسألة يدور حولها الجدل. وقد قيل إن كثيراً من طقوسهم مستقاة من الروايات عن أعمال السحر في القرون الوسطى، وليس من التقاليد العائدة إلى الكيكويو. ونجدُ تفسيراً أكثر "محلية" أو تناقضاً للحرمان النسبي للتمرد في:

Annette Rosenstiel, "An Anthropological Approach to The Mau Mau Problem", *Political Science Quarterly,* LXVIII (September 1953). 419-432

وللاطلاع على التفسير الاستعماري انظر

F.D. Corfield, *Historical Survey of The Origin and Growth of Mau Mau* (London: H. M. Stationery Office, 1960).

(٢٦٣) انظر

Henry Bretton, The Rise and Fall of Kwame Nkrumah: A Study of Personal Rule in Africa (New York: Praeger, 1966).

للإصلاحات السياسية أو الحكومية في الظروف التي تكون فيها المشاركة السياسية للجماهير قليلة أو منعدمة. ويبين دى توكفيل De Tocqueville الحالة العامة كما يلي:

لا يستطيع أحد سوى عبقري عظيم إنقاذ أمير من الأمراء يتعهد بإسعاف رعاياه بعد فترة طويلة من الاضطهاد. فالشر الذي كانوا يعانون منه وهم صابرون بوصفه شراً لا بد منه، هذا الشر يبدو لهم غير محتمل بمجرد تصور فكرة التخلص منه. فجميع الإساءات التي تكون قد أزيلت في ذلك الوقت يبدو أنّها تبرز تلك الباقية على نحو مبالغ فيه، بحيث إنّ الشعور بها يكون أكثر إيلاماً. وصحيح أنّ الشر قد تقلّص، لكنّ الإحساس به أصبح أكثر حدة. فالإقطاعية في أوج قوتها لم تلهم الفرنسيين بهذا القدر من الحقد مثلما فعلت عند اختفائها[٢٦٤].

ومرة أخرى نجد أمثلة في الثورات الكبيرة. ففي فرنسا قبل الثورة. في بادئ الأمر ولدت دعوة مجلس الطبقات (طبقات النبلاء والإكليروس والشعب) للمرة الأولى منذ أكثر من ١٧٠ عاماً، توقعات حذرة ثم متزايدة أسّياً (exponentially) لدى البورجوازية والعمال وفي خاتمة المطاف لدى الفلاحين بأنّه يمكن معالجة المظالم التي جرت في العقود قريبة العهد[٢٦٥]. ويلاحظ بيتي (Pettee) أنّه في روسيا قبل ١٩١٨، "اقترن أكبر قدر من الكتب والأعمال البربرية التي كانت ترتكب من وقت إلى آخر بإصلاحات تشنجية متقطعة في مجال الصناعة والسياسة"[٢٦٦].

وقد شكّلت تلك الجهود تهديداً للجماعات ذات الامتيازات النسبية، من جهة؛ والأهمّ من ذلك أنّها أثارت آمالاً كبيرة لدى العمال والأعضاء الساخطين من الطبقة الوسطى. ويمكن أيضاً أن نعزو توقعات أكبر لم تتم تلبيتها إلى ثورة فبراير ١٩١٧،

---

(٢٦٤)Alexis de Tocqueville, *L'Ancien Régime,* trans. M. W. Patterson (Oxford: Basil Blackwell, 1947), 186.

(٢٦٥) تتضمّن التفسيرات ذات الصلة

Relevant Interpretations include Hobsbawm, 80-84, and Georges Lefebvre, *The Coming of the French Revolution 1789,* trans. R.R. Palmer (Princeton: Princeton University Press, 1947), 5, 6.

(٢٦٦)Georges S. Pettee, *The Process of Revolution* (New York: Harper, 1938), 94.

التي وعد بعض زعمائها بالسلام، ولكنّ حكوماتها دعت إلى الحرب، وعندما هوجمت في أكتوبر وجدت القليلين من الذين كانوا راغبين في دعمها. ويقول برينتون (Brinton) إنّ إحدى "أوضح السمات المشتركة" بين الثورات التي درسها كانت تتمثّل بالجهود التي كانت تبذل لإصلاح جهاز الحكومة. ما من شيء يمكن أن يكون أبعد عن الصواب من الصورة التي ترسم للنظام القديم والتي تجعل منه عبارة عن استبداد طاغ، ماض إلى نهايته بمنتهى عدم الاهتمام المستبد وسط المطالبات الصاخبة من جانب رعاياه المظلومين. فقد كان تشارلز الأول يعمل على "تحديث" حكومته... وكان جورج الثالث ووزراؤه يجهدون من أجل لمّ شمل الأجهزة المبعثرة للحكومة الاستعمارية البريطانية.... وفي كل من فرنسا وروسيا، حدثت سلسلة من محاولات الإصلاح... وصحيح أنّ هذه الإصلاحات كانت غير تامة، وأنّها ألغيت أو أبطلت من جرّاء أعمال التخريب من جانب أصحاب الامتيازات. لكنها.... جزء أساسي من العملية التي انطلقت لتحدث ثورة في تلك البلدان[٢٦٧].

على أنّ الإصلاحات الموعودة أو المأمولة في معظم هذه الحالات أثرت في أناس كانوا يعانون من قبل من مظالم كبيرة طال عليها الزمن. وباستثناء المستعمرات الأمريكية، حيث أدّت الإصلاحات إلى تقييد امتيازات الطبقات الوسطى والعليا، يبدو أنّ محاولات الإصلاح قد ولّدت توقعات واسعة النطاق بأنّه ستتم معالجة المظالم كافة. هذا التفسير يوحي بنتيجة لازمة للفرضيّة VE.5:

النتيجة اللازمة VE.5.1: تميل الزيادات الهامشية في قدرات القيم لدى الجماعات المحرومة إلى زيادة بروز توقعات الجماعات المتعلقة بالقيم.أي أنّ وعداً بالتحسين بالنسبة للناس المحرومين يعمّق آمالهم بأنّ جميع حالات الحرمان التي كانوا يعانون منها في الماضي سوف تخفّف، وإذا خابت هذه الآمال فإنّ العواقب تكون شديدة قاسية.

(٢٦٧)Brinton, 51-52.

يمكن الاستشهاد بعدد من الحالات المعاصرة دعماً لهذا التعميم. ويقترح كروزيير Crozier مثل هذا التفسير للأحداث التي سبقت أربع حركات تمرد مناهضة للشيوعية في خمسينيات القرن العشرين، بما في ذلك ثورة فلاحي فيتنام الشمالية في ١٩٥٦ والانتفاضات التي جرت في هنغاريا وألمانيا الشرقية وربّما في التبت.

"لقد ثار الشعب في فترة تراخ وآمال محبطة. ومن غير العجيب أن تكون الآمال المحبطة أكثر مدعاة للتمرد من انعدام الأمل كلياً"(٢٦٨). ويتضح هذا النموذج بشكل خاص في هنغاريا. فقد بدأت أول فترة ليبرالية في هنغاريا بعد الحرب في ١٩٥٣، وذلك بعد اثنتي عشرة سنة من الاضطهاد السياسي الشديد، وسبع سنوات من الحكم الشيوعي، وأدّت إلى بعض الاضطرابات من قبل الفلاحين. إلا أنّه في ١٩٥٥ ضمت نخبة الحزب صفوفها وأرست قواعد تدابير قمعية جديدة. وبدأ التراخي الثاني للسيطرة في أوائل ١٩٥٦ عندما نجم عن "الذوبان" الذي نشأ في الاتحاد السوفييتي، وأدّى إلى خروج شقاق النخبة إلى العلن، استبدال رئيس الوزراء راكوسي Rakosi الستاليني وإلى الهياج المتزايد المطالب بالإصلاح السياسي الذي تصاعد ليتخذ شكل مظاهرات الطلاب في بودابست، والتي بدأت بها الثورة. وممّا لا شك فيه أن فترتي التراخي اللاحقتين قد بعثتا الآمال لدى الشعب الهنغاري، لا سيّما بين المفكرين والمهنيين والعمال الحضريين الذين كانوا الأكثر عرضة للكبت الحكومي، بأنّ الإصلاحات الرئيسية ممكنة؛ وتدلّ أقوالهم بشكل لا لبس فيه على أنّهم كانوا يرون أن هذه الإصلاحات مستصوبة. ولعلّ آثار تعميق التوقعات في التراخي الأول كانت الأعظم؛ ويبدو أنّ الثانية قد برهنت على أنّ النظام كان أضعف من أن يقاوم تلبية تلك التوقعات. كتب كيكسكيميتي Kecskemeti

(٢٦٨)Brian Crozier, *The Rebels: A Study of Post-War Insurrections* (London: Chatto and Windus, 1960), 92-104, quotation 104.

للاطلاع على دليل مؤيد انظر

Stefan Brant, *The East German Rising* (New York: Praeger, 1957), and Paul Kecskemeti, *The Unexpected Revolution: Social Forces in the Hungarian Uprising* (Stanford: Stanford University Press, 1961).

يقول: لم يكن السلوك الثوري للهنغاريين ردّ فعل يائساً مفاجئاً على الضغط والحرمان اللذين لا يحتملان. بل كان ردّ فعل متأخراً على جميع المعاناة السلبية في الماضي، رد فعل انطلق عندما ظهرت علامات الضعف في صورة النظام، وتضخمت عناصر القوّة بشكل أكبر في صورة المرء الذاتية(٢٦٩).

يوحي مثالان من أفريقيا بأن الأثر لا يقتصر على الأنظمة القمعية الملكية، أو الشيوعية. لقد اقترنت أعمال العنف التي جرت في عهد الاستعمار وما بعد الاستعمار بشكل متكرر بالوعود والتحسينات في الأداء السياسي والاقتصادي، ممّا أثار توقعات كبيرة، لكنها لم تتحقق لاحقاً. فقد كانت حركة العصيان التي جرت في مدغشقر في ١٩٤٧-٤٨، وهي من حركات التمرد الأقل شهرة بعد العهد الاستعماري، متجذرة جزئياً في التوقعات السياسية المحبطة. وكان لمدغشقر تاريخ طويل من الحكم الذاتي السياسي قبل فترة الاستعمار، ولم يدمر الحكم الفرنسي كلياً سيطرة النخبة من ملاك الأراضي التقليديين.

وقد أثارت الأحداث المباشرة لسنوات ما بعد الحرب، لا سيّما أنشطة حركة الأحزاب السياسية الناشئة وأحكام دستور الجمهورية الرابعة بشأن منح الحكم الذاتي للأراضي المستعمرة، توقّعات سياسية لم تتحقق لدى جماعات كثيرة، بما في ذلك طبقة ميرينا المسيطرة. وأصبحت الإدارة الاستعمارية في الوقت ذاته تزداد بعداً عن الاستجابة للمشاكل المحلية. وكانت الغاية المعلنة لحركة العصيان التي بدأت في مارس ١٩٤٧ الإطاحة بالإدارة الفرنسية، وإعادة توطيد الاستقلال، وتمّ قمعها بعد أن ذهب ضحيتها ما لا يقل عن ١١٠٠٠ من القتلى(٢٧٠). ويبين ما جرى في الكونغو ـ كينشاسا بعد الاستقلال

(٢٦٩)Kexskemeti, chaps, 2-8, quotation 117.

(٢٧٠) يُعطي كروزيير (Crozier) خلاصة موجزة: ١٩٩-٢٠١. وتوجد رواية أكثر شمولاً في:
Virginia Thompson and Richard Adloff, *The Malagasy Republic: Madagascar Today* (Stanford: Stanford University Press, 1965), chaps. 3 and 4.

ويقترحُ أو. مانوني (O. Mannoni) تفسيراً مختلفاً كل الاختلاف له طابع التحليل النفسي في جوهره في:
O. Mannoni, *Prospero and Caliban: The Psychology of Colonization,* trans. Pamela Powesland (New York: Praeger, 1956, 1964).

النموذج العام ذاته. فقد كان شعب الكونغو أكثر تعرضاً للثقافة والتعليم الغربيين، وتم تجنيد أعداد كبيرة منهم في العمالة المأجورة، أكثر من أي بلد افريقي استوائي آخر. ويشير فوكس Fox إلى أنّ إحدى النتائج هي أنّ "توقعات وخيبات أمل وإحباطات الكونغوليين الذين كانوا يعيشون في القرى والمراكز والمدن، متماثلة بحيث أنّها تكاد تكون متطابقة... عبارة عن مزيج معقد من العناصر" التقليدية والعناصر "الحديثة..."(٢٧١).

لقد كان من شأن تقدم الكونغو السريع جداً نحو الاستقلال في ١٩٥٦ و١٩٦٠ أنه صعّد التوقعات بأن جميع أوضاع الاضطهاد والمظالم التي ارتكبها "بولا ماتاري" ستخف، وأنّه سيتمّ الحصول على الثروات المادية التي كان يجري السعي وراءها. وقد تمّ فيما بعد إدراج "الرفاه المادي" في مقدمة دستور الكونغو. ولقد كانت تصفية الحسابات التي اقترنت بالاستقلال في ١٩٦٠ مظهراً للعداء المكبوت الموجه ضدّ الحكم الاستعماري، لكنها انتهت إلى حدّ كبير بحلول ١٩٦١. وبدأ رد فعل أكثر عنفاً بكثير على إحباطات الاستقلال بتمرد الكويلو (KWILU) في نهاية ١٩٦٣ وانتشر بسرعة في ١٩٦٤ و١٩٦٥ عبر ثلثي الأمة. وكان زعماء الكونغو قد تولوا امتيازات الحكّام السابقين كافة، وفرضوا اضطهاداً وظلماً أكثر من السابق؛ ونجم عن قلة كفاءتهم والقيود المتعلقة بالاقتصاد، إزالة حادة لأوهام شعب الكونغو بشأن توقعاتهم الألفية المتعلقة

ومفاده أن شعب مالاغاسي Malagasi كانوا يشعرون بالتبعية والنقص إزاء الأوروبيين المستعمرين وهذه التبعية المُرضية سيكولوجياً تعرضت للتهديد من جانب الحركة المجهضة التي كانت تناضل من أجل المزيد من تقرير المصير.

(٢٧١)Renee C. Fox, "The Case of Congo-Kinshasa".

(ورقة قدمت في الاجتماع السنوي لرابطة الدراسات الافريقية، نوفمبر ١٩٦٧). وكدليل على الحداثة النسبية لشعب الكونغو في أواخر خمسينيات القرن العشرين، كانت مرتبة الكونغو كما يلي بين الدول الأفريقية الاستوائية الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية): الأولى في مجال معرفة القراءة والكتابة، الرابعة في نسبة السكان الذين يعملون على أساس الأجور والرواتب، الرابعة في نسبة الملتزمين بالمسيحية، والسابعة في مجال الحضرنة (urbanization).

بالاستقلال. ويمكن إدراك شدّة عنفهم من حقيقة أنّ ٥٠٠٠٠ منهم لقوا حتفهم في عمليات التمرد التي دعاها الكونغوليون "الاستقلال الثاني" الذي تلا ذلك[٢٧٢].

هذه الحالات تبين أنّ العنف الجماعي محتمل الوقوع عندما تقدم للناس الساخطين آمالاً لم تتحقق بأنّ سخطهم سوف يعالج. لكنّ لا الحالات ولا اللازمة الطبيعية توحي بأنّ توقع التحسن يؤدي بالضرورة إلى العنف. فيمكن تقليص احتمال العنف خلال السنوات التي تجري فيها معالجة الحرمان النسبي الشديد والواسع الانتشار وذلك عبر زيادة مطردة في القدرات. وهذا بدوره يحتاج إلى سياسات مثل التوسعة المتواصلة لكل من مخرجات (outputs) القيم وفرصها (الفصل الخامس)، والمحافظة على أنماط السيطرة (الفصل الثامن) وتعزيز الولاءات المؤسساتية (الفصل التاسع).

وخلاصة بعض الحجج آنفة الذكر، تقول: إنّ من غير المحتمل حشد الناس بواسطة الآمال الثورية الجديدة إلا إذا كانوا يشعرون شعوراً عميقاً بالحرمان جرّاء الظروف التي يعيشون فيها (الفرضيّة VE.1)، إنّ التعرض إلى طريقة جديدة في الحياة أو إلى ايديولوجية تصور ألفية ذهبية نادراً ما يولّد السخط أو توقعات جديدة. ولكنّ الناس الذين يشعرون مسبقاً بالسخط ويرون فرصاً متاحة لهم لبلوغ هذه الأهداف (الفرضيّة VE.2)، يكونون عرضة للتحول. ومن المحتمل حصول عنف شديد كثيراً ما يكون ثورياً حين يوحى إلى الناس الذين كانوا محرومين دائماً من السلع وظروف الحياة ذات القيمة بأنّ حكومتهم مقبلة على علاج ذلك الحرمان، لكنهم بعد ذلك يجدون أنّ الآمال كاذبة (النتيجة اللازمة VE.5.1). وما أن يحصل التغيير الاقتصادي الاجتماعي ضمن أي قطاع في مجتمع ما حتّى تنشط عمليات أخرى. فإذا شعر عدد من الجماعات بمكاسب تتعلّق بالقيم، فإنّ الجماعات الأسرع كسباً هي الأكثر احتمالاً في أن يتمّ

(٢٧٢) هذه الخلاصة تستند إلى

Crawford Young, *Politics in the Congo* (Princeton: Princeton University Press, 1965), chap. 13; Renée C. Fox and others, "The Second Independence": A Case Study of the Kwilu Rebellion in the Congo", *Comparative Studies in Society and History,* VIII (October 1965), 78-109; and my data.

اختيارها لتكون الجماعات المرجعية التي يحدد الآخرون توقعاتهم بالنسبة إليها (الفرضيّة VE.3). وعلاوة على ذلك فإن تلك الجماعات التي تتحقق لها زيادات مطردة في مجال الرفاه هي التي تنشأ لديها توقعات بشأن التحسينات المتواصلة (الفرضيّة VE.5).

إنّ حدوث رفاه متنام في أحد قطاعات الحياة قد يولّد توقعات بشأن المزيد من الرفاه في قطاعات أخرى، ولكنّ يكون ذلك عادة بمقدار ما يكون الرفاه المستمر في قطاع ما معتمداً على الرفاه في قطاعات أخرى (الفرضيّة VE.4). ويعتمد احتمال قدرة الناس على تحقيق توقعاتهم الجديدة على قدرات مجتمعاتهم على توليد القيم وتوزيعها. يتناول الفصل التالي بعض الأوضاع التي تحدد إدراك تلك القدرات.

٥- الجذور الاجتماعية للحرمان: محدّدات قدرات القيم

Social Origins of Deprivation: Determinants of Value Capabilities

يزداد يوماً بعد يوم عدم تماسك الإنسان وجميع الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والفكرية والجمالية والنفسية التي نظّم حياته استناداً إليها حتّى الآن... ويمثّل هذا القطع للروابط، وبالتالي هدم القدرة على التعامل مع القضايا الأساسية للحياة الاجتماعية، التحدي المستمر والدائم للعصر الحديث.

مانفريد هالبرن

"إعادة تعريف الوضع الثوري"(٢٧٣)

يرد تعريف قدرات الناس المتعلقة بالقيم في الفصل الثاني على أنّه أوضاع القيم التي يرون أنّهم قادرون على بلوغها والمحافظة عليها. إنّها، بعبارة أخرى، دالة على ما يملكه الناس، وما يعتقدون أنّه يمكنهم بلوغه، على حدّ سواء. يتمثّل التقييد البنيوي الأساسي الأكبر لقدرات الناس المتعلقة بالقيم بمخزون القيم المتاحة للتوزيع في مجتمع من المجتمعات. فإذا كان لدى مجتمع ما موارد كثيرة وقدرة مثبتة على تحويلها إلى ظروف معيشية أكثر نجاعة، وإذا كان لدى الناس فرص متنوعة وفعالة ضمن حدود المعقول لاقتسام المنافع، فإنّ من المحتمل أن تكون قدرات القيم عالية. ولكن إذا كانت الموارد محدودةً، وكان الأداء الماضي المتعلّق بالقيم ضعيفاً، أو إذا كانت الفرص قليلةً وشحيحةً، فإنّ من المحتمل أن تكون آمال الناس بالمستقبل ضعيفةً.

المحدّدات العامة لقدرات القيم

General Determinants of Value Capabilities

يتمّ في الفرضيات التالية تحديد أربعة أنماط عامة للخبرة والاعتقاد تقيد قدرات الناس المتعلقة بالقيم. وبعد ذلك سنقوم بفحص بعض خصائص الأنظمة الاقتصادية

---

(٢٧٣)Journal of International Affairs, XXIII (No. 1, 1969), 57-58.

والاعتقادية والسياسية التي تبين صلة الفرضيات بنشوء أنواع خاصة من العنف السياسي.

منظورات تتعلّق بمخزونات القيم

Perspectives on Value stocks

تتفاوت كلّ من القيود الصحيحة والمتصورّة بشأن توفّر القيم في مجتمع من المجتمعات من مجتمع إلى آخر ومن جماعات إلى أخرى داخل المجتمعات. وتميز نظرية الألعاب تمييزاً أساسياً بين ظروف الحصيلة الثابتة أو محصلة الصفر (Zero-sum) والمحصلة المتحولة. ففي ظروف المحصلة الثابتة توجد كمية ثابتة من سلعة مطلوبة أو وضع مطلوب؛ وأي زيادة في موقف أحد العناصر الفاعلة على تلك القيمة ينجم عنها نقصان في مواقف العناصر الفاعلة الأخرى المتعلّقة بالقيم. في ظروف المحصلة المتحولة قد يوجد إمّا قيم غير موزعة (مثل الأرض غير المستعملة، مواقع للنخبة غير مشغولة) أو احتمال وجود زيادات في مخزونات القيم.

إنّ الجماعات في مجتمع ما يكون أفراده في ظرف محصّلة ثابتة، أو يرون أنّهم في مثل هذا الظرف، ليسوا بالضرورة في صراع مع جماعات أخرى. فقد يكونون راضين عن أوضاعهم المتعلقة بالقيم، أو مستعدين للتنازل عن قيمة بارزة من أجل قيمة أكثر بروزاً مع أنّ إمكانات قيامهم بذلك تعتمد على وجود جماعات أخرى لديها قيم فائضة يمكن استهلاكها. فعلى سبيل المثال، كان مالكو الأراضي المطلقون والبارونات في المجتمعات الإقطاعية مستعدين للتخلّي عن بعض قيمهم المتعلّقة بالمشاركة أو قيمهم الاقتصادية لنظام ملكي مركزي مقابل زيادة الأمن. ويمكن لعملية التخصيص التي تجري ــ أو تقاوم بموجبها تلك المبادلات ــ أن تؤدّي إلى توزيع عادل نوعاً ما للقيم، وإلى حالات الحرمان على حدّ سواء؛ ولكن في أي مجتمع ذي مخزون ثابت للقيم من غير المحتمل أن تتوفر سلع تكفي لتلبية جميع التوقعات.

وحتّى حالة التوازن غير مستقرة بالأصل، لأنّه من المحتمل أن تؤدي أي زيادة في توقعات أي جماعة، أو أي فرد ممن يملكون قوّة كبيرة، إلى طلبات وتصرفات تؤدي إلى الإخلال بالتوازن ـــ هذا إذا كان هذا التوازن موجوداً بالأصل[٢٧٤]. ويمكن تطبيق التمييز الثنائي بين قيم المحصلة الثابتة والمحصلة المتحولة على أوضاع مزاولة الألعاب. بالنسبة للجماعات، من الأفضل التفكير بمخزونات القيم من منطلق الاستمرار: فأي قيمة تكون قابلة للاستهلاك نوعاً ما.

ومع ذلك فإنّ صلة التمييز بمفهوم القدرات المتعلقة بالقيم واضحة. وفي المجتمعات ذات مخزونات القيم الثابتة نسبياً أو غير المرنة، من المحتمل أن تكون القدرات المتعلقة بالقيم ساكنة (static). وأي مكسب يتعلّق بالقيم من جانب جماعة ما يحتمل أن يقلّص مواقف جماعات أخرى تتعلّق بالقيم، وأن ينظر إليه بوصفه قدرات قيم هابطة. وفي المجتمعات ذات مخزونات القيم المرنة نسبياً، تكون هذه النتائج أقل احتمالاً. وبالطبع لا يمكن الافتراض بأنّ التوفر الفعلي لمخزونات القيم يتطابق مع مدركات توفرها.

فقد توجد مجتمعات ينظر فيها إلى معظم القيم أو كلها من منطلق محصلّة الصفر، حتّى لو كان من الممكن تكنولوجياً أو سياسياً زيادة مخزونات القيم. وقد توجد أيضاً مجتمعات يكون فيها التقدم الاقتصادي ـــ الاجتماعي طويل الأجل قد ولّد تفاؤلاً متغلغلاً بأنّه يمكن توسعة القيم إلى ما لا نهاية، دون الإشارة إلى القيود الطبيعية المفروضة، مثلاً، من جرّاء الموارد المتناقصة. وقد بيّن الزوجان سبراوتس (Sprouts) أنّ بريطانيا واجهت في خمسينيات وستينيات القرن العشرين معضلة الموارد غير الكافية اللازمة لاستمرار النمو، وتمّ حلّ تلك المعضلة جزئياً عبر السياسات الحكومية التي

---

(٢٧٤) لقد طوّر كارل دويتش (Karl W. Deutsch) تطبيق مفاهيم نظرية الألعاب على تحليل القيم في:
"Some Quantitative Constraints on Value Allocation in Society and Politics", *Behavioral Science*, XI (July 1966), 245-252.

غيرت مخصصات الموارد، وفرضت قيوداً على الاستهلاك[٢٧٥]. هذه مجرّد تعديلات للعلاقات الأساسية الموجزة في هاتين الفرضيتين العامتين:

الفرضية VC.1: تتفاوت القدرات المدركة المتعلّقة بالقيم تفاوتاً كبيراً بتفاوت مقدار الإدراك بأنّ مخزونات القيم في مجتمع ما مرنة.

الفرضية VC.2: بمقدار ما يعتبر مخزون أي قيمة في مجتمع ما غير مرن، فإنّ قدرات الجماعة المدركة لتلك القيمة تتفاوت تفاوتاً كبيراً وعكسياً مع الحركة الصاعدة لجماعات أخرى بشأن تلك القيمة.

على سبيل المثال، يبدو أنّ منظوراً لمحصلة الصفر يتعلّق بمخزونات القيم من خصائص العديد من مجتمعات أمريكا اللاتينية. ويطلق سيلفرت (Silvert) على هذا النمط من التفكير في الأرجنتين عبارة "التفكير دون الوطني".

تفترض سياسة الأرجنتين ذات التوجّه الطبقي أنّه لا يمكن لأي تدبير حكومي أن يكون جيّداً للجميع تقريباً، وأنّ منفعة إحدى الجماعات هي خسارة تلقائية للجماعات الأخرى كافة. فالحياة فطيرة غير مرنة...". وقد أدّت الإصلاحات الثورية التي أدخلها نظام بيرون Peron إلى ردّ فعل مناهض للثورة بعد الإطاحة به في ١٩٥٥، وهو ما يبين هذا الموقف بشكل عملي: "يرى الأرجنتينيون أنّه من المسلّم به أنّ زيادة حرية التصرف بالنسبة للجماعات الدنيا بين ١٩٤٥ و١٩٥٥ انطوت على تقييد حرية الآخرين، وأنّه عند سقوط بيرون كان من الطبيعي جداً العودة إلى تقييد الحرية لمن هم في الأسفل، وعودة نمو الحرية لمن هم في الأعلى".

وقد أثّرت هذه الانتقالات لا في الحرية والمشاركة السياسية فحسب، بل أيضاً في الدخل؛ فقد ازدادت الأجور الحقيقية للعمّال بنسبة ٣٥ بالمائة بين ١٩٤٥ و١٩٥١، إلا أنها عادت بحلول ١٩٥٨ إلى مستويات ١٩٤٥، وكان ذلك يعود جزئياً إلى انخفاض

(٢٧٥) Harold and Margaret Sprout, "The Dilemma of Insufficient Resources", *World Politics*, XX (July 1968), 660-693.

اقتصادي، ولكن أيضاً إلى سياسات إعادة التوزيع(٢٧٦). ويبدو أنّ المواقف ذاتها قد تجلّت في ممارسات أخرى في أمريكا اللاتينية: المقاومة الشديدة من جانب أصحاب الأراضي لإعادة توزيع الأراضي أو لزيادة الإنتاجية؛ وممانعة العديد من الزعماء الديمقراطيين في السماح بمشاركة فعالة من جانب الطبقات الدنيا وعدم استعدادهم للتخلي عن السلطة بعد حصولهم عليها؛ وتفضيل العديد من رجال الأعمال لخفض الإنتاجية وزيادة الأسعار رداً على المنافسة، ومقاومة الطبقات الوسطى العليا لتحركية المركز إلى الأعلى من جانب آخرين.

إنّ تلك التعميمات بعيدة عن أن تكون قابلة للتطبيق على نطاق واسع؛ فقد يكون انطباقها على المكسيك والبرازيل أقلّ من انطباقها على معظم البلدان اللاتينية. ومع ذلك يبدو أنّ التفكير من منطلق حصيلة الصفر واسع الانتشار في الثقافات اللاتينية ويبدو أنّه يكمن وراء الكثير من الاضطراب السياسي للقارة. فإذا كان كسب جماعة ما للقيم يميل إلى أن يعتبر بمثابة خسارة لقيم جماعة أخرى (الفرضية VC.2)، فإنّ من المحتمل أن يكون لدى الجماعات ذات التوقعات الصاعدة قدرات منخفضة تتعلّق بالقيم وأن يعتقدوا أنّه لا يمكن تحقيق توقعاتهم إلا عبر استيلائهم على ما يريدون من الذين يملكونه.

كما أنّ الطلبات المتزايدة من جانب أي جماعة من المحتمل أن تهدد القدرات المتعلقة بالقيم لجماعات أخرى. وهكذا فإنّ عمّال بيرو يتوقّعون استعمال عنف إثباتي للحصول على طلباتهم السياسية والاقتصادية، وتكون استجابة أرباب العمل والأنظمة المدنية لتلك الطلبات متناسبة مع درجة التهديد(٢٧٧).

---

(٢٧٦)Kalman H. silvert, "The Costs of Amti-Nationalism: Argentina," in Silvert, ed., Expectant Aeoioles: Nationalism and Development (New York: Random House, 1963), 350 – 51

ويُعزى منظور مماثل لمحصلة الصفر بشأن القيم الاقتصادية إلى الكوبيين من قبل

Wyatt MacGaffey and Clifford Barnett, *Cuba: Its People, Its Society, Its Culture* (New Haven: Human Relations Area Files Press, 1962), 58.

(٢٧٧)See James Payne, "Peru: The Politics of Structured Violence", *Journal of Policits,* XXVII (May 1965), 362-374.

لقد كانت الانقلابات أمراً شائعاً مزمناً في البلدان اللاتينية الأقلّ نمواً، لأنّ القـوّة السياسية كانت الطريق الناجح الوحيد للحصول على الثروة التي يعتقد بأنّها مفتوحة أمام الطموحين مَن خلفية مغايرة لخلفية النخبة(٢٧٨). فالراديكاليون يطلبـون الثـورة ولـيس الإصلاح، لأنّهم لا يؤمنون بأنّ النّخبة على استعداد للمشاركة في القيم الاقتصادية أو قيم القوّة أو توسعتها، وتؤكّد النخب تفسير الراديكاليين عبر نظرتهم إلى كل طلب للتغييـر على أنّه تهديد بحدوث حرمان لا سبيل إلى تداركه. وسواء كانت هذه المواقف متغلغلـة في الثقافة اللاتينية أو لم تكن ــ والدلائل على وجودها غير مباشرة ــ فإنّها لا تبدو بأي حال من الأحوال خاصة ينفرد بها الأمريكيون اللاتينيون، كما توحي بذلك الأمثلة فـي تحليل لاحق.

حالات عدم المرونة في أداء القيم والفرص

Inflexibilities In Value Performance And Opportunities

إنّ إمكان توسعة مخزونات القيم على الصعيد المجتمعي يؤثّر تأثيراً قوياً فـي القدرات العالية المتعلقة بالقيم، لكنه ليس شرطاً لازماً ولا كافيـاً لـذلك. إنّ التجـارب السابقة لجماعة ما وظروفها الاجتماعية تحدّد بشكل أكثر مباشرة ما إذا كـان أفرادهـا يؤمنون بأنّ باستطاعتهم المحافظة على وضعهم أو تحسينه.

تشترط الفرضية VE.4 (الفصل الرابع) أنّ التجارب الجماعية المتعلقة بمكاسب القيم تولّد توقعات بشأن استمرار مكاسب القيم، وهي حالة خاصة بالحجة الأكثر عمومية التي مفادها أنّ التجارب السابقة للناس تسيطر على توقعاتهم المستقبلية. وتتمثّل العلاقـة

(٢٧٨) للاطلاع على الارتباط بين الفقر النسبي والانقلابات، ١٩٠٧-١٩٦٦، انظر
Egil Fossum, "Factors Omfluencing the Occwrrence Military Coups d' État in Latin America,
Journal of Peace Research, No. 3. 1967, 229-232.

وللاطلاع على الدوافع التي تمّ استنتاجها لغولبيتساس انظر
Merle Kling, "Toward a Theory of Power and Political Instability in Latin America", *Western Political Quarterly*, IX (March 1956), 21-35.

المماثلة في أنّه من المحتمل أن تتوقع الجماعات التي كانت لها تجارب طويلة الأمد لأوضاع القيم المستقرة أو الهابطة، وأن تستمر تلك الاتجاهات، باستثناء التحول المجتمعي أو تحول الجماعة إلى اعتناق مبادئ التغيير الألفي. وإذا ظلّ وضع جماعة ما الاقتصادي أو المتعلق بالمركز دون تغيير عبر أجيال، كما كان يحصل عادة في المجتمعات الفلاحية التقليدية، فإنّ من المحتمل أن يعتبر أفراد هذه الجماعة أنّ قدراتهم ساكنة (static).

وإذا بدأت حصّة الناس من القيم الاقتصادية أو قيم المشاركة، أو غيرها من القيم، في الهبوط، كما حدث لهنود أمريكا الذين شردتهم مستوطنات البيض من أراضيهم فقد يتطلعون في أول الأمر إلى انعكاس الاتجاه، إلا أنّه كلّما استمر الهبوط كان من المحتمل أن يزداد فقدهم للأمل فيما ينتظرهم من آفاق المستقبل. وفي المدى الطويل تميل توقعاتهم المتعلقة بالقيم إلى الهبوط لتتطابق مع قدراتهم الهابطة، كما تنص على ذلك الفرضية ID. S (الفصل الثالث)، لكن الأثر قريب الأجل هو زيادة في الحرمان النسبي، وبالتالي في احتمال العنف الجماعي.

الفرضية VC.3: تتفاوت القدرات المتعلقة بالقيم تفاوتاً كبيراً وعكسياً بتفاوت معدل خبرة الجماعة السابقة المتعلقة بخسارة القيم. يمكن للشعور بالعجز الناجم عن منظورات حصيلة الصفر المتعلقة بالقيم، ووضع قيم الجماعة الساكن أو الهابط، أن يتعمق أو يتضاءل إلى الحد الأدنى جرّاء الظروف المجتمعية المباشرة لجماعة من الجماعات. وتؤكّد الفرضية ID.4، التي تمّ تطويرها في الفصل الثالث، أنّ شدّة الحرمان النسبي تتفاوت بتفاوت نسبة فرص الأفراد المحبطة المتعلقة بالقيم. وقد قيل أنّه يمكن تقليص الحرمان النسبي مؤقّتاً على الأقل عبر زيادة عدد فرص القيم وتنوعها.

وتعمّم الفرضية VC.4 الواردة أدناه هذه العلاقة في انطباقها على القدرات الجماعية المتعلقة بالقيم: إنّ أي زيادة في مسارات إجراء يعزّز القيم ويكون مفتوحاً أمام أفراد جماعة ما يزيد قدراتهم المتعلقة بالقيم، وأي نقصان يخفضها. وهذه العلاقات قائمة بصرف النظر عن مخزونات القيم المتوفرة في مجتمع من المجتمعات. وعلى سبيل

المثال، حتّى إذا كانت السلع المادية محدودة فإن الشبان يستطيعون عادة زيادة فرصهم الشخصية لتحقيق الرفاه الاقتصادي وذلك من خلال اكتساب المهارات التقنية. كما أنّ قيم المشاركة غير مرنة من حيث الأصل، لكن توسع القنوات للمشاركة السياسية وامتداد قاعدة تجنيد النخب لتوظيفهم في مراكز متميزة يزيد الفرص المجتمعية للجماعات المؤهلة حديثاً.

إنّ هذه التوسعات لحقوق الانتخاب وأهلية النخب تزيد أيضاً الفرص السياسية للجماعات المتأثرة: فالمشاركة، علاوة على أنها مثمّنة بالأصل، إنما هي قيمة أساسية يمكن استعمالها لتعزيز الرفاه والأمن وقيم العلاقات بين الأشخاص.

الفرضية VC.4: تتفاوت قدرات القيم المدركة تفاوتاً شديداً بتفاوت عدد ونطاق الفرص المفتوحة أمام أفراد جماعة من الجماعات.

وتتمثّل العلاقة العكسية في أنّ أي نقصان في فرص قيم جماعة من الجماعات تميل إلى خفض قدرات القيم، حتّى وإن كانت مخزونات القيم كبيرة ومتزايدة. وتتمثّل حالة خاصة لهذه العلاقة بوضع الجماعات في المجتمعات النامية التي يحرم أفرادها من استعمال فرص القيم المفتوحة أمام بعض الجماعات الأخرى. وتفيد الفرضية VE.3 (الفصل الرابع) ضمنياً أنّه من المحتمل أنّ توقعات قيم الرفاه والمشاركة لدى الجماعات، على سبيل المثال، ستزيد خلال عمليات التوسّع الاقتصادي وإشاعة الديمقراطية السياسية. وهذا محتمل حتّى بالنسبة للجماعات التي لا تشارك في منافع التوسع، لأنّهم يتماهون مع جماعات مرجعية أكثر حركية.

وتفيد الفرضية VE.5 ضمنياً أنّ أفراد جماعة من الجماعات التي تحقق بعض المكاسب سوف يتوقعون المزيد. وإذا كانت الفرص متدنية بشكل متفاوت بالنسبة لهذه الجماعات، فإنّه من المحتمل أن تكون قدراتهم المدركة منخفضة بشكل خاص وأن يتعمق شعورهم بالظلم. نقترح النتيجة اللازمة التالية:

النتيجة اللازمة VC.4.1: كلّما ازداد معدّل توسع مخزونات القيم في مجتمع ما، ازدادت شدّة الحرمان النسبي لدى الجماعات ذات فرص القيم المتدنية. تكون فرص قيم

جماعة ما منخفضة بشكل متفاوت إذا حرم أفرادها استناداً إلى أسباب تعزى إلى تقنيات تعزيز القيم المتاحة لجماعات أخرى. فالعمّال المحرومون من بعض أنواع العمّالة بسبب وضعهم الإثني أو الاجتماعي، وأعضاء الاتحادات الذين يقيّد حقهم في المساومة الجماعية بسبب الإجراءات الحكومية، هؤلاء من المحتمل أن يكونوا أكثر وأعمق سخطاً في اقتصاد آخذ في النمو منهم في اقتصاد ساكن.

لقد وجدنا، نتيجة فحص للنتائج الطبيعية للعنف المدني لدى الأمم الأوروبية الغربية والشرقية في أوائل ستينيات القرن العشرين، ما يدلّ على علاقة مماثلة: لقد كان العنف على أشدّه في تلك البلدان التي تسير على طريق التوسع الاقتصادي السريع والتي تعاني من الفرص التعليمية المتزامنة الساكنة أو المتدنية[٢٧٩]. ومن الأمثلة الأخرى العوائق التمييزية التي قيّدت الحركية التعليمية للكنديين الفرنسيين بالمقارنة مع الكنديين الناطقين باللغة الإنجليزية، والذين حالوا دون حصول الأمريكيين السود المدربين تدريباً مهنياً على فرص عمل بمرتبات ومراكز مساوية لمرتبات ومراكز البيض المدربين تدريباً مماثلاً.

إنّ الحرمان النسبي ليس متأصلاً بالضرورة في التمييز العرقي أو الإثني أو الطبقي؛ فالتمييز لا يكون مصدراً للحرمان النسبي إلا إذا كانت الجماعة المتأثرة تطمح إلى أكثر ما يكون "من هم أفضل منهم" مستعدين للسماح لهم بحيازته. على أنّه كلّما ازداد معدل النمو أو "التقدم" في مجتمع ما، ازداد احتمال أن يكون عدم توفر الفرص المتباين في المشاركة بالمنافع مصدر استياء شديد.

يتمثّل سؤال عام أثارته الفرضيات آنفة الذكر بما يلي: ما خصائص الأنظمة الاجتماعية التي تساهم في منظورات القيم المتعلقة بمحصلة الصفر وفي القيود على ناتج القيم وتوزيعها والتي تعطي العديد من الجماعات، وفي بعض الأحيان مجتمعات كاملة،

---

(٢٧٩)Ted Gurr with Charles Ruttenberg, *The Conantions of Civil Violence: First Tests of a Causal Model* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 28, 1967), 99.

آفاقاً قائمة لتحقيق توقعات أفرادها؟ ويرد جواب جزئي بالضرورة على هذا السؤال من خلال تحليل بعض القيود المتأصلة، والتي يوجدها المجتمع على أداء الأنظمة الاجتماعية والسياسية. وسوف نتصدى لفحص بعض مصادر الناتج المتدني لقيم الرفاه وقيم العلاقات بين الأشخاص وقيم القوة، كل منها على حدة في الأقسام الثلاثة التالية، مع إشارة خاصة إلى تلك المقترنة نظرياً وتجريبياً (empirically) بالعنف السياسي.

إنّ تلخيص جميع تلك الخصائص والأنظمة الاجتماعية، أو استحداث فرضيات منهجية تربطها سببياً بالعنف السياسي عبر مجموعة المتحولات الطارئة التي جرى فحصها حتّى الآن، أي القدرات المتعلقة بالقيم ونطاق الحرمان النسبي وشدته – إنّ تلخيص كل هذا يتجاوز نطاق هذا التحليل. على أنّ الروابط السببية سوف تكون ظاهرة في هذه المناقشة.

قدرات قيم الرفاه والعنف السياسي Welfare Value Capabilities

إنّ المرونة متأصلة في معظم قيم الرفاه، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة بين أنواع المجتمعات وطبقاً لمنظورات الجماعات داخل تلك المجتمعات. ويقول دويتش (Deutsch): إنّ القيم الاقتصادية محصلة متفاوتة بمقدار إمكان "زج عوامل الإنتاج غير المستعملة بسرعة، وذلك في تجمعات متوازنة بشكل كاف، وفق ما تقتضيه وظائف الإنتاج". ويقترح تفسيراً مماثلاً لمرونة قيم لاسويل الأخرى التي سميتها على عجل قيم الرفاه (انظر الفصل الثاني الجدول ١):

يمكن أيضاً لكل فرد ناضج أن يحصل لنفسه على الرفاه والمهارة والاستنارة إلى حد بعيد تقريباً ونتيجة جهوده الخاصة. وبمقدار ما يكون بالإمكان إنتاج الرفاهية والمهارة والاستنارة بشكل مستقل من قبل الأفراد لأنفسهم ــ أو من قبل جماعات صغيرة من أجل أفرادها ــ فإن تخصيص هذه القيم.... يصبح لعبة محصلة متفاوتة.

لكنّ هذه أقل خضوعاً للتبادل الموضوعي بين الأفراد من السلع الاقتصادية بحدّ ذاتها[٢٨٠].

يمكن توسعة السلع الاقتصادية بمقدار ما يكون لدى مجتمع ما موارد طبيعية غير مستعملة؛ وتكنولوجيا ومهارات للاستفادة من تلك الموارد؛ والقوّة العاملة لتطبيق تلك المهارات على الموارد؛ ورأسمال لتوفير أدوات العمل للعمال؛ والهياكل المجتمعية القادرة على تنظيم عوامل الإنتاج المذكورة وتوزيع النواتج الجديدة؛ وأنظمة معتقدات ومعايير تجعل التعاون ممكناً في تنفيذ الإنتاج والتوزيع. إنّ العوامل الأربعة الأولى قابلة للاستبدال فيما بينها، لكن في حالة غيابها كلها لا يمكن أن يوجد توسع للسلع الاقتصادية. في حالة كهذه لا تستطيع أي جماعة تحقيق المزيد أو أن تطمح إلى تحقيق المزيد دون تقييد قدرات الآخرين المتعلقة بالقيم (الفرضية VC.2).

وإذا حصل أن ازدادت التوقعات الاقتصادية لبعض الجماعات، فإنّ ما ينجم عن ذلك من تحريض على العنف السياسي يكون أعظم من ذلك الذي ينجم عن زيادة مماثلة في مجتمع ما ذي أداء اقتصادي صاعد. وفي تلك الحالة الأخيرة، فإنّ الحرمان النسبي الطموحي لجماعة واحدة لا يعني ضمنياً بالضرورة حرماناً نسبياً متناقصاً لجماعة أخرى؛ أمّا في الحالة الأولى فإنّه يعني ذلك.. ويتعلق جانب خاص من هذه الحجّة بآثار السياسات الحكومية المتعلقة بإعادة توزيع القيم الاقتصادية. ويمكن لنظام ما أن يحدث إدراكاً لقدرات اقتصادية صاعدة في جزء كبير من جماعة سكانية، حتّى في مجتمع ساكن اقتصادياً، وذلك عبر القيام بإجراءات رمزية مثل مصادرة ثروة إحدى الأقليات.

وبذلك يتمّ تحقيق التوقعات الصاعدة للجماعات الأكبر مؤقّتاً على حساب جماعة صغيرة عددياً، أي أنّ تلك السياسات هي دليل رمزي بالنسبة للفقراء ولمن لا يملكون أرضاً على أنّ النظام السياسي قادر على تحسين وضعهم. ولكن إذا لم ينجم عن عمليات إعادة التوزيع أو خطط التنمية الاقتصادية زيادة في مخزونات القيم الاقتصادية،

---

(٢٨٠) Deutsch, 248-249, quotation 249.

فإنّ الأثر بعيد المدى سيكون زيادة التحريض على العنف السياسي: فالتوقعات التي تتعمق من جرّاء الزيادات الهامشية في القدرات المتعلقة بالقيم تؤدي إلى مظالم شديدة إذا تبين أنّ التوقعات لا يمكن تحقيقها (اللازمة الطبيعية VC.5.1).

وثمّة نقطة عامة أخرى، وهي أنّ القيم الاقتصادية أكثر بروزاً بالنسبة لأكثرية الناس من قيم أخرى، وذلك يعود جزئياً إلى أنّ مستوى أدنى من السلع الاقتصادية شيء لازم لاستمرار البقاء المادي. ويغلب على الناس أيضاً أن يكونوا حسّاسين إزاء التغيرات الصغيرة في وضع القيم الاقتصادية أكثر من حساسيتهم إزاء التغييرات المتصلة بقيم أخرى، لأنّ الدرجة التي يمكن بلوغها في المجتمعات النقدية والعديد من المجتمعات غير النقدية أيضاً يتم التعبير عنها بسهولة بصورة كمية. فالأفراد يميلون إلى التفكير برفاههم الاقتصادي على أساس الدخول الشهرية بكذا دولارات أو كروزيرات، أو امتلاك كذا رؤوس ماشية، أو زراعة كذا هكتارات من أرز بادي. لكن مثل هذا الحساب نادراً ما يتوفر لمركزهم الاجتماعي، أو أمنهم أو مشاركتهم السياسية.

ومع ذلك توجد عتبة طبيعية لا يؤدّي الإفقار الاقتصادي دونها إلى الثورة، مهما كانت عليه توقعات الناس، وهي "عتبة المجاعة". فإذا بلغ الحرمان الاقتصادي مبلغاً كبيراً بحيث يصبح الناس في مستوى البقاء المادي أو أدنى منه، فإنّهم يصبحون حرفياً غير قادرين على التمرد. وهذه النقطة تكاد تكون اللكليشيات في الأدبيات، على سبيل المثال في كتابات هوبزباوم Hobsbawm:

"عندما يكون الناس جياعاً حقاً فإنّهم ينشغلون بالبحث عن الطعام بحيث إنهم لا يستطيعون القيام بشيء كثير آخر؛ وإلا فإنّهم سيموتون"[٢٨١]؛ وهوفر (Hoffer): "الانخراط في نضال يائس من أجل الطعام والمأوى هو التحرر التام من الشعور بالعبث"[٢٨٢]. وكثيراً ما قام الناس بأعمال الشغب طلباً للمزيد من الطعام، على سبيل

(٢٨١) E. J. Hobsbawm, *Social Bandits and Primitive Rebels* (New York: The Free Press, 1959), 79.

(٢٨٢) Eric Hoffer, The True Believer: Thoughts on the Nature of Mass Movements (New York: Harper, 1951), 26.

المثال في "أعمال شغب الخبز" طلباً لخفض الأسعار في إنجلترا وفرنسا القرن الثامن عشر، ولكن من الواضح أنّ الذين اشتركوا في ذلك الشغب كانوا بعيدين عن المجاعة. فقد كانوا يردون على الأسعار الصاعدة التي كانت تهددهم بالمجاعة، وليس على وجودها الفعلي.

إنّ الدافع إلى العنف يزداد بهبوط وضع الناس المتعلق بالقيم الاقتصادية إلى هامش البقاء، لكن شدته تتناقص عند بلوغ الهامش. عندما تكون القيم الاقتصادية غير مرنة، وعندما يعيش الناس على هامش البقاء، فإنّ أي هبوط اقتصادي هامشي تقريباً يمكن أن يعجّل بحدوث العنف. وكثيراً ما أدّت الكوارث الطبيعية مثل القحط والطاعون إلى الاضطرابات، لا سيّما في مجتمعات الفلاحين. وقد تكررت الآثار ذاتها الناجمة عن زيادات الضرائب أو أسعار الغذاء. وفي ثورة الفلاحين الكلاسيكية اندلعت الأعمال لمخيفة في شمال فرنسا عام ١٣٥٨ عندما طلبت طبقة النبلاء الفرنسية غير الفعّالة من الفلاحين دفع ضرائب لتسديد فدية النبلاء الذين أسرهم الإنجليز في بواتييه[٢٨٣].

وقد كان الاستياء من فرض ضرائب جديدة سبباً رئيسياً لتمرد نخبة وجماهير كتالونيا ضد التاج الكاستيلي في ١٦٤٠-٥٢، وثورة شعب نيابوليتان على الحكم الإسباني في ١٦٤٧، حيث كان عاملاً مؤثراً في أربع ثورات مناهضة للملكية في منتصف القرن السابع عشر[٢٨٤]. ومن بين ٢٧٥ من أعمال الشغب التي جرت في ريف إنجلترا بين ١٧٣٥ و١٨٠٠ تبين لروديه Rude حدوث ثلثيها من جرّاء نقص أو ارتفاع

---

(٢٨٣) Maurice Dommanget, *La Jacquerie: 600 anniversaire des "Effrois"* (Creil, I'Oise: Syndicate des instituteures de l'Oise, 1958), summarized in Chalmers Johnson, *Revolution and the Social System* (Stanford: Hoover Institution of War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964), 31-32.

(٢٨٤) Roger Merriman, *Six Contemporaneous Revolutions* (Oxford: Clarendon Press, 1938), passim.

مفاجئ في سعر الغذاء(٢٨٥). وقد تمرّد المزارعون في بنسلفانيا الغربية في ١٧٠٤ على الحكومة الجديدة بسبب فرض الضرائب على الويسكي الذي كانوا يقومون بتقطيره(٢٨٦).

كثيراً ما يستشهد بعمليات تشويش الإنتاج بوصفها أسباباً لحالات هبوط الأداء الاقتصادي الذي يؤدّي إلى العنف الجماعي في المجتمعات الآخذة في التحول اقتصادياً. وكثيراً ما تدفع التغييرات في البنية الاقتصادية بعض جماعات العمّال إلى بطالة مزمنة واحتجاج يتسمّ بالعنف. فقد ولّدت البطالة في صناعة نسيج فانديه (Vendée)، ابتداء من ثمانينيات القرن الثامن عشر أعمال التسوّل واللصوصية والهيجان السياسي والكثير من أعمال العنف المحلية، وأفرزت في خاتمة المطاف كثيرين من أشد المشاركين نشاطاً في ثورة فانديه المضادة لعام ١٧٩٣(٢٨٧). وقبل قرن قام عمّال نسيج الحرير في لندن بأعمال شغب عدّة، وتظاهروا احتجاجاً على ما أصاب صنعتهم من ضرر على أيدي العمّال الفرنسيين والواردات الفرنسية، وإدخال النول الآلي(٢٨٨). وفي القرن العشرين أدّى إغلاق مناجم الفحم غير المنتجة في أبلاشيا وويلز وبلجيكا والرور إلى أعمال العنف من قبل العمّال، لا سيّما عند حدوث ذلك في مجتمعات ساكنة اقتصادياً، حيث يتمثّل الأثر النموذجي بإعادة توزيع الدخل الذي يفرض حرماناً نسبياً مجحفاً على العمّال من ذوي قوّة المساومة الاقتصادية الضعيفة(٢٨٩).

ثم إنّ الحرب أيضاً مصدر شائع للانخلاع الاقتصادي المؤدي إلى العنف. فبعد الحرب العالمية الأولى عانت إيطاليا كثيراً من آثار تسريح الجيش والبطالة وارتفاع تكلفة المعيشة، فضلاً عن أزمات سياسية متواصلة وعجز الحكومة. وفي نهاية ١٩٢٠

(13) George Rude, *The Crowd in History, 1730-1848* (New York: Wiley, 1964), 47-65.
(14) See Leland D. Baldwin, *Whiskey Rebels: The Story of a Frontier Uprising* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1939).
(15)Charles Tilly, *The Vendée* (Cambridge: Harvard University Press, 1964), 308-314.
(16) Max Beloff, *Public Order and Popular Disturbances 1660-1714* (Lodnong: Frank Cass, 1938), 82-87.

(٢٨٩) كان التضخم طويل الأجل سبباً أساسياً لأعمال العنف المتواصلة في تشيلي عام ١٩٥٧, انظر
Kalman H. Silvert, The Conflict Society: Reaction and Revolution in Latin America (New Orleans: Hauser Press, 1961), 194-196.

بلغ عدد العاطلين عن العمل ١٠٠٠٠٠، وازداد عددهم ليبلغ ٦٠٠٠٠٠ في بداية ١٩٢٢، ممّا دل على الظروف الاقتصادية المتدهورة وعلى المجندين المحتملين للحزب الفاشستي، والذين تبع الكثيرون منهم موسوليني في زحفه على روما في خريف ١٩٢٢[٢٩٠]، وكان لانخلاعات مماثلة آثار موازية في أنحاء أوروبا ما بعد الحرب.

إنّ العلاقة بين الهبوط الاقتصادي والعنف الجماعي معروفة على نطاق واسع بحيث أصبحت الحاجة إلى الدراسات الرامية إلى تقييم الأهمية النسبية للعلاقة في مختلف أنواع المجتمعات وبين مختلف أشكال العنف أكثر من الحاجة إلى توثيق دراسة الحالات. وكدليل مبدئي على هذه المسألة، تبين دراسة عبر وطنية أنّه بالنسبة لـ ١١٤ من الدول في أوائل ستينيات القرن العشرين، أن مقياساً مركباً للحرمان الاقتصادي قصير الأجل متلازم بمقدار ٠,٤٤ مع حجم النزاع المدني. وبعبارة أخرى فإنّ نحو ٢٠ بالمائة من التفاوت بين الدول المعاصرة في مستويات النزاع يعزى إلى الهبوط الاقتصادي النسبي[٢٩١]. يمكن أيضاً ذكر بعض الأمثلة عن قيم الرفاه غير المرنة. والمثال الجدير بالذكر هو الحياة ذاتها، التي عندما كانت تتعرّض للتجنيد العسكري الإلزامي أو تقيد به، كان ذلك يؤدّي إلى العنف السياسي.

وقد حدثت أشدّ المظاهر العنيفة للنزعة الانفصالية الكندية ـ الفرنسية قبل ١٩٦٨، بين الحربين العالميتين، ردّاً على المحاولات الحكومية لفرض التجنيد الإلزامي[٢٩٢]. وكان الإعلان عن التجنيد الإلزامي هو الحرمان الذي عجّل بإطلاق ثورة فانديه المضادة في فرنسا ما بعد الثورة[٢٩٣]. وقد حدث أكثر أنواع الشغب دموية في

(٢٩٠) F. L. Carsten, *The Rise of Fascism* (Berkeley: University of California Press, 1967), chap. 2.

(19)Ted Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review,* LXII (December 1968), 1117.

(٢٩٢) Frank L. Wilson, "French-Canadian Separatism", *Western Political Quarterly,* XX (March 1967), 116-131.

(٢٩٣) Tilly, 308-314.

التاريخ الأمريكي في مدينة نيويورك في يوليو ١٨٦٣ احتجاجاً على قرعة تجنيد جديدة؛ وقد استمر الشغب أربعة أيام قتل خلالها ٥٠٠ شخص[٢٩٤].

وكانت معارضة التجنيد دافعاً أساسياً في حركة الاحتجاج على الحرب في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين؛ فبين ١٩٦٥ وخريف ١٩٦٨ اشترك ما يقدر بـ ٧٠٠٠٠٠ من الناس في نحو ١٧٠ مظاهرة ضد الحرب، تضمنت خمس وعشرون منها عنفاً كبيراً[٢٩٥]. وتعدّ الأرض قيمة غير مرنة في معظم مجتمعات الفلاحين، وكثيراً ما كانت التهديدات التي تعرضت لها الأرض واستخداماتها، أو شروط امتلاكها أسباباً للاحتجاج المتسم بالعنف. وعلى سبيل المثال، في مقاطعة موروغورو الجبلية في تانغانيكا لم يفشل برنامج الصطب (terracing) في أوائل خمسينيات القرن العشرين في تحسين الإنتاجية فحسب، بل بدا أيضاً أنّه يهدّد الممارسات التقليدية لامتلاك الأراضي.

وقد استفاد الزعماء السياسيون التقليديون من الحرمان الذي نجم عن ذلك؛ ونجم عن أعمال الشغب اللاحقة خلال النصف الأخير من ١٩٥٥ فقدان مؤقت لسيطرة الحكومة على المنطقة والتخلّي عن البرنامج[٢٩٦]. وكان الدافع إلى تمرد هوكبالاهاب (Hukbalahap) الذي بدأ في الفلبين عام ١٩٤٥ إلى حد بعيد هو المظالم الناجمة عن الطابع القمعي لاستئجار الأراضي على أساس المحاصصة الذي كان يمارس على

(٢٩٤)Willard A. Heaps, *Riots U.S.A. 1765-1965* (New York: Seabury Prss, 1966), chap. 6

ويوجد وصف أوفى في:

David Garson, "The Politics of Collective Violence in America: 1863-1963" (Ph. D. dissertation, Department of Government, Harvard University, 1969), chap. 2.

(٢٩٥)تلخيصي للمعطيات التي نقلها

Irving Louis Horowitz, "The Struggle is the Message"

(وهي ورقة أعدت من أجل القوّة الخاصة المعنية باحتجاج الجماعات والعنف، اللجنة الوطنية المعنية بأسباب العنف والحيلولة دونه، سبتمبر ١٩٦٨).

(٢٩٦) Roland Young and Henry A. Fosbrooke, *Smoke in the Hills: Political Tension in the Morogoro District of Tanganyika* (Evanston: Northwestern University Press, 1960), 141-167.

المزارع في لوزون (Luzon) الوسطى، حيث تعزّز الإخضاع الإقطاعي للمستأجر من قبل السيد من جرّاء نظام للدّين على أساس فوائد مرتفعة جعلت الفلاح مديناً بشكل دائم. إنّ الفلاحين لا يتمرّدون دائماً أو بالضرورة ــ بدافع عدم توفر الأرض أو ما تتعرض له من تهديدات، لكن الأرض كثيراً ما تكون قاسماً مشتركاً بين مختلف حالات الحرمان التي تدفع الفلاحين إلى التمرد(٢٩٧).

إنّ حالات الهبوط الاقتصادي قصيرة الأجل لا مفرّ منها في المجتمعات السائرة في طريق العصرنة، ومن المحتمل أن تزيد حالات الهبوط الناجمة عن القدرات الاقتصادية المدركة احتمالات حدوث العنف الجماعي. لكن معظم هذه الظروف تخضع، نظرياً وفي عيون الكثيرين من شعوب العالم، للتلاعب والتحكم من قبل مؤسسات المجتمع الحاكمة.

وعلاوة على ذلك، فإنّ مخزونات القيم الاقتصادية مرنة في كل مجتمع تقريباً. فلدى معظم المجتمعات أمّا بعض عوامل الإنتاج غير المستعملة أو على الأقل وسائل الحصول عليها من خلال التعاون مع دول أخرى. والعوائق الرئيسية في وجه حشد هذه العوامل، وتقليص الصراع الاقتصادي المدمّر، هي عدم وجود أيديولوجيات فعالة للتعاون والتطور، وعدم توفر التدابير السياسية المناسبة. إنّ أداء القيم الاقتصادية العالي يقتضي قدرات قيم عالية للعلاقات بين الأشخاص وقدرات قيم القوة، سوف نتطرق إلى بعض جوانبها أدناه.

---

(٢٩٧) للاطلاع على هوكبالاهابس انظر

Alvin H. Scaff, The Philippine Answer to Communsim (Stanford: Stanford University Press, 1955); Frances Lucille Starner, Magsaysay and the Philippine Peasantry: The Agrarian Impact on Philippine Politics, 1953-1956 (Berkeley: University of California Press, 1961); and Edward J. Mitchell, "Some Econometrics of the Huk Rebellion", American Political Science Review, LXIII (December 1969).

وللاطلاع على تمحيص نقدي للأدلة المتعلقة بدوافع مشاركة الفلاحين في العنف السياسي انظر

Gil Carl AlRoy, *The Involvement of Peasants in Internal Wars* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 24, 1966).

قدرات قيم العلاقات بين الأشخاص والعنف السياسي

Interpersonal Value Capabilities and Political Violence

التماسك التصوري Ideational Coherence

يعزو بعض أكثر التفسيرات شيوعاً لجذور الثورة والأشكال الأخرى للعنف الجماعي إلى فقد التماسك التصوري: فقدان إيمان الناس بالمعتقدات والمعايير التي تحكم التفاعل الاجتماعي أو عدم توافقهم بشأنها. إنّ التماسك التصوري وسيلة وغاية على حدّ سواء، وبالتالي فإنّ فقد الانسجام هو هبوط في وضع القيم وهبوط في فرص القيم، على حدّ سواء. وتتمثّل حجّة اعتبار التماسك التصوري غاية بحد ذاته، أي اعتباره ظرفاً مثمناً بالأصل، في أن الناس يحتاجون إلى الاعتقادات التي تقدم تفسيراً للعالم، وإلى المعايير التي تربط ذلك التفسير بسلوكهم اليومي.

إذا كان لدى أفراد جماعة ما مجموعة من المعتقدات والمعايير التي يؤمنون بأنّها صحيحة، فإن هذا يوفر لهم وضعاً تصورياً عالياً يتعلّق بالقيم. وتكون أوضاعهم المتعلقة بالقيم متدنية بمقدار ما يعانون من الصراع بين أنظمة تصورية متنافسة، أو بمقدار ما يجدون بعض المعايير لا تمتّ بصلة إلى ظروف موضوعية محسوسة، أو بمقدار ما يفقدون الإيمان بالخرافات الاجتماعية الشائعة.

ويؤثّر التمسك التصوري أيضاً في فرص الناس المتعلقة بالقيم. فإذا كانت لديهم معايير للسلوك الذي يبحث عن الهدف، ممّا يسهّل تحقيق توقعاتهم المتعلقة بالقيم، فعندئذ تكون فرصهم المتعلقة بالقيم كافية تعريفاً (الفصل الثاني)، وإن لم تكن متعددة أو متنوّعة بالضرورة. لكن إذا أصبحت المعايير التي قبلها الناس في الماضي أقلّ ملاءمة لتحقيق أهدافهم، فعندئذ من المحتمل أن تهبط قدراتهم المتعلقة بالقيم[٢٩٨].

إنّ ما ينطوي عليه هذا التفسير من آثار هو أنّ الأنظمة التصورية نادراً ما تفقد تماسكها في فراغ اجتماعي. إنّ الانحلال التصوري ينجم عادة عن ظروف أخرى: عن

(٢٩٨) هذه إعادة مختصرة للآثار التي تُعزى إلى التجرد من المعايير والسلوك والمعتقدات الاجتماعية في الفصل ٢٢-٤٢-٤٤.

اتصال ثقافي بممارسات أو معتقدات متفاوتة أو، على الأغلب، عن فقد طويل الأجل لقيم أخرى بسبب عطل بنيوي أو تغير ايكولوجي. وقد أشار إلى ذلك عدد من المؤلفين. على سبيل المثال، يلاحظ بيتي (Pettee) أنّ "الأشخاص المحبطين يشككون في الرموز التي تقودهم إلى الإحباط، وتراهم يعمدون إلى اختراع أو إيجاد رموز جديدة، حسب استطاعتهم المشاركة"(٢٩٩). ويرى جونسون أيضاً أنّ "ما يتم ابتكاره أو قبوله في.... هيكل القيم لا يحدث إلا نادراً". ويقول: إنّ معظم التغييرات التي تؤدي إلى اختلال التوازن لا تنشأ في النظام التصوري، بل نتيجة التغيرات البيئية أو الابتكارات التكنولوجية التي تبرهن على عدم إمكانية تطبيق المعتقدات والمعايير(٣٠٠).

ومن أمثلة ذلك تفسير شومان Schuman لنجاح الحركة النازية. فقد كان السبب الأساسي هو الحرمان النسبي الاقتصادي، الذي اقترن عدم حل مشكلته بـ "انحطاط... رموز الوطنية" وغياب سلطة قوية تتضمّن مبادئ ورموزاً يمكن احترامها وإطاعتها. وقد كانت النظرية النازية للدولة، التي تستند إلى دور القيادة الشخصية (Führerprinzip)، ترمز إلى "الارتياح العاطفي الناجم عن العثور في شخص هتلر على رمز للسلطة المطلقة..."(٣٠١) يمكن التعبير عن الحجّة التي مفادها أن الشعور بعدم التماسك التصوري هو إلى حد بعيد دالة على القدرات المتدنية لبلوغ سلع وأوضاع أخرى ذات قيمة، بأنّها لازمة طبيعية للفرضية ID.3، التي تقرّر وجود علاقة سببية بين نسبة القيم التي تتأثّر بالحرمان النسبي وشدته.

النتيجة اللازمة ID.3.1: كلّما تعاظمت شدّة الحرمان النسبي بالنسبة إلى الرفاه والقوّة والمركز والقيم الجماعية، ازداد التدني المحتمل في التماسك التصوري.

---

(٢٩٩) George S. Pettee, *The Process of Revolution* (New York: Harper, 1938), 45.

(٣٠٠) Johnson, *Revolutionary Change*, 65-67 quotation 67. Also see Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), 59-64, 287-292, 338-347.

(٣٠١) Frederick L. Schuman, The Nazi Dictatorship: A Study in Social Pathology and the Politics of Fascism (New York: Knopf, 1935), 107-108, 123.

وتقترح الأدبيات علاقتين سببيتين مختلفتين نوعاً ما بين فقد التماسك التصوري وحدوث العنف السياسي. الأولى هي أنّ فقد التماسك يؤدّي إلى انهيار النظام الاجتماعي، الأمر الذي يؤدّي إلى العنف، لأسباب لا يمكن تحديدها دائماً. فعلى سبيل المثال، يعزو سيباستيان دي غرازيا Sebastian De Grazia العنف الثوري إلى "التحلل الشديد من معايير السلوك والأخلاق"، وإلى وضع من القلق الشديد الذي يقال: أنّه ينشأ عن تدهور وانحلال أنظمة المعتقدات. ويميّز بين هذا التدهور والتحلل البسيط من معايير السلوك والأخلاق، وهو التشوش بين أفراد جماعة من الجماعات يعود سببه إلى الصراع بين أنظمة المعتقدات، الذي لا يؤدّي إلى عواقب ثورية[٣٠٢]. ويفسّر هيربيرل Herberle ظهور جميع الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الثورة، من منطلق فقد "الشعور بالجماعة":

ينشأ عدم الرضا عن نظام اجتماعي عندما لا يعود الأفراد يعتبرون أنّ القيم والمعايير التي يقوم النظام على أساسها هي القيم والمعايير الفضلى أو الوحيدة الممكنة.

إنّ الاتفاق على القيم والمعايير الاجتماعية هو جوهر التضامن الاجتماعي.... والشعور بالجماعة هو أساس أي نظام اجتماعي[٣٠٣]. وتعزو تنويعة لهذه الحجّة الثورة إلى فقد النّخبة أو الجماهير للإيمان بأساطير سياسية محددة. وقد كتب ميشلز Michels يقول: "يمكن أن نعتبر كون الأعراق والأنظمة القانونية والمؤسسات والطبقات الاجتماعية، محكوماً عليها لا محالة بالدمار منذ اللحظة التي يفقد فيها هؤلاء أو من يمثلهم الإيمان بمستقبلهم بمثابة قانون تاريخي ثابت"[٣٠٤]. أمّا نسخة لاسويل Lasswell وكابلان Kaplan من المقولة فهي أنّ الاستقرار السياسي يعتمد على شدّة الاعتقاد لدى

---

(٣٠٢)Sebastian de Grazia, *The Political Community: A Study of Anomie* (Chicago: University of Chicago Press, 1948), especially 72-74.

(٣٠٣) Rudolph Heberle, *Social Movements: An Introduction to Political Sociology* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1951), 454-455.

(٣٠٤)Robert Michels, Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, trans. Eden and Cedar Paul (Glencoe: The Free Press, 1915, 1949), 243.

النّخبة والجماهير على السواء بالمبادئ السياسية التي تدعم النخبة(٣٠٥)، ويطرح جانوس Janos مثالاً أخيراً:

إنّ الخطوة الأولى في عملية الثورة "هي تدني التوافق الاجتماعي. فالشكوك تنشأ بشأن سياسات الطبقات الحاكمة وطموحاتها، ويلي الشكوك الانسحاب والنفور الشعبي"(٣٠٦).

والنوع الثاني من الحجّة السببية هو أنّ فقد التماسك التصوري يقترن، أمّا بصفته سبباً أو نتيجة، من جرّاء ظهور أنظمة معتقدات منافسة. ومن ثمّ فإنّ الصراع بين أنصار أنظمة الاعتقاد المتعددة يؤدّي إلى العنف. ويقول دويتش: إنّ أنظمة الاعتقاد ينظر إليها عادة من منطلق محصلة الصفر، حين تكون أنظمة اعتقاد عدّة متفاعلة في نظام من الأنظمة. ويجدر بنا إدراج حجّته بالتفصيل. فإذا كانت مجموعة من المعتقدات تفرض مدونة سلوك مقابلة، إذا كان المؤمن بها قد تشرّب هذه المدونة، وإذا كان يرى نفسه الآن بأنّه ملتزم بها، فإنّ من المحتمل أن يشعر بأنّه حقق كسباً في مشاعره المتعلقة بصلاحه...

وفي أي لحظة، يكون الشعور بها شيئاً داخلياً إلى حد بعيد بالنسبة للفرد... على أنّ الأمر في الواقع هو أنّ الصلاح يتضمّن مكوناً كبيراً وكثيراً ما يكون حاسماً في العلاقات بين الأشخاص. فالأفراد إنّما يأخذون عن أشخاص آخرين، لا سيّما عن أسرهم، وبالتالي عن المجتمع، معرفتهم بمدوّنات السلوك التي يعتنقونها بعد ذلك والتي يشتقون منها لاحقاً شعورهم باحترامهم لذاتهم...وبمقدار ما تكون قيمة الصلاح معتمدة على العلاقات بين الأشخاص، فإنّها تخضع لعمليات تخصيص اجتماعية وسياسية، وللتمييز بين ألعاب محصلة الصفر والمحصلة المتنوعة. ويمكن للحكومات أن تقدّم الدعم

(٣٠٥)Harold Lasswell and Abrahma Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 270.

(٣٠٦)Andrew Janson *The Seizure of Power: A Study of Force and Popular Consent* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 16, 1964), 4.

والشرعية لتعلّم وتطبيق بعض المدوّنات الأخلاقية، وتقوم في الوقت نفسه بمعاقبة وتثبيط ممارسة غيرها، أو جعلها تقترن بصراعات لا يمكن تحملها عبر اتباع قيم أخرى. وبما أنّه لا يسع المجتمع والحكومة دعم وتحمل وتسهيل ممارسة مجموعة من المدونات المحددة بشكل صارم، فإن السياسة والأخلاق تصبحان مرة أخرى لعبة محصلة الصفر. فأي كسب لمدونة أو دين أو فلسفة أو نظرة للأخلاق لا يمكن أن يحدث إلا على حساب مدونات أو أديان أو فلسفات أو نظرات أخلاقية أخرى(٣٠٧).

يشير دويتش إلى أنّه بوسع المجتمعات والحكومات تعزيز قدرات الناس على تحمل نطاق واسع من مدونات السلوك. لكن تحمل الكثير من الجماعات المتماسكة، بما في ذلك مجتمعات تقليدية بأسرها والعديد من الجماعات الأصغر في المجتمعات العصرية، لأنظمة المعتقدات والمعايير المتنافسة محدود جداً. وقد تثير مدونة منافسة للمعتقدات والسلوك، بمجرد وجودها، أسئلة بشأن صحة آراء المرء، وبالتالي فإنّها تتسبب بالحرمان.

كثيراً ما تؤكّد النظريات العامة المتعلقة بالتسبيب الثوري عدم التماسك والصراع الثوري. ويعدّ مفهوم بيتي لـ "التشنج الايديولوجي" مثالاً على ذلك. "في مجتمع موحد تخضع إرادات جميع الناس لنظام من الرموز مقبول لدى الجميع يشكل معايير مرجعية عامة". ويمثّل توسط هذا النظام، أو الأسطورة، لدى الجماهير "الوظيفة الاجتماعية الكاملة للزعامة.... ومن دونها لا يمكن أن توجد استمرارية ثقافية". ويكون التضامن الاجتماعي والسلطة السياسية أضعف ما يمكن حين يكون التوسّط الأقلّ تماسكاً. وبصفة عامة "يخضع أي مجتمع توجد فيه أساطير متعارضة إلى حد ما للتفكك والشقاق..

(٣٠٧) Deutsch, 249-250

"الصلاح" كما يستخدم دويتش هذا المصطلح يقابل بشكل وثيق نوعاً ما مفهومي للتماسك التصوري. وترد مناقشة سيكولوجية للصراعات له طابع محصلة الصفر بين أنظمة الاعتقاد في:

Jerome Frank, *Sanity and Survival: Psychological Aspects of War and Peace* (New York: Vintage Books, 1967, 1968), 131-132.

وهذا.... يساهم في إحداث التشنج من جرّاء تشوّش وفوضى الأهداف المتعارضة"[٣٠٨]. وثمّة ثلاثة تفسيرات سوسيولوجية معاصرة تدلي بدلوها بشكل أكثر دقة بشأن أنواع عدم تماسك التكوين الفكري التي تؤدّي إلى عواقب ثورية.

وفي مقارنة موجزة، يعزو ستينشكومب Stinchcombe الإمكانية الثورية إلى عدم توفر التوافق بشأن وسائل أو معايير المنافسة بين المنظمات؛ ويعزوها فيلدمان Feldman إلى عدم وجود توافق بين المنظمات بشأن هرميّات الأهداف؛ ويعزوها جونسون إلى المنافسة بين أنصار الأنظمة البديلة للتكوين الفكري.

يقول ستينشكومب: إنّ الإمكانية الثورية في المجتمعات السائرة في طريق العصرنة هي دالة عدم الاستقرار في النظام التصنيفي للمجتمع الناجم عن انتقال من التأكيد على تصنيف الأفراد أو الأسر إلى تصنيف المنظمات.

ويقترن هذا الانتقال بعدم وجود توافق بشأن المراتب النسبية للمنظمات، وعدم التزام زعمائهم بالمعايير التي تحكم توزيع القيم بين المنظمات. ويتجلّى عدم تماسك التكوين الفكري المذكور، من منطلقي، بعدم وجود الانضباط في المنافسة بين المنظمات، ممّا يؤدّي إمّا إلى نمو قمع غير منضبط من جانب الحكومات، أو نمو معارضة مفرطة للحكومات، أو لكليهما[٣٠٩]. ويركّز فيلدمان أيضاً على عملية التمييز الاجتماعي في المجتمعات السائرة في طريق العصرنة. وينطوي التمييز على إيجاد أنظمة جديدة تشكّل معايير تكون "أكثر تماسكاً من الداخل وغير متواصلة من الخارج" من تلك العائدة إلى الأنظمة القديمة. ومن المحتمل أن تصطدم أهداف هذه الأنظمة بشكل متزايد، ليس بسبب تغيّر الأهداف، بل لأنّ هرميّات مختلفة للأهداف تنشأ بين الأنظمة

---

(٣٠٨) Pettee, 42-45.

(٣٠٩) Arthur L. Stinchcombe, "Social Structure and Organization", in James G. March, ed., *Handbook of Organization* (Chicago: Rand McNally, 1965), 169-180

يستشهد ستينشكومب بمتحولات عدّة تخفف العواقب الثورية للمنافسة المفرطة: القيود المعيارية على القمع العسكري أو البوليسي؛ وتوفر وسائل أخرى للمنافسة؛ وإسباغ الطابع الاجتماعي من قبل النُخبة على النشاط التعاوني.

الفرعية. "وعندما يكون تغير الأهداف المذكور إمّا سريعاً نسبياً أو لا يمكن التنبؤ به نسبياً... فلا بدّ من أن تكون الإمكانية الثورية عالية جداً"(٣١٠).

يهتمّ جونسون بمصادر وعواقب انحلال مجموعات واسعة لمعايير ومعتقدات المجتمع. ويقال: إنّ أحد الطرفين اللازمين للثورة هو اختلال التوازن بين البيئة و"أنظمة القيم"، والمدركات المشتركة التي تزود الناس بتعاريف أوضاع السلوك ومعاييره. وتقدّم أنظمة القيم مبرّر تقسيم العمل وإسباغ الطابع الشرعي على السلطة؛ كما تتضمّن نموذجياً المعايير التي يمكن حلّ الصراعات استناداً إليها. وقد يتدهور نمط التزامن البيئي مع القيم بسبب مصادر خارجية المنشأ لتغير القيم. مثل: مختلف أنواع آثار الإيضاح الخارجية، أو مصادر للتغيير داخلية المنشأ، وبشكل خاص طرح أنظمة أو رموز جديدة للقيم من جانب أفراد أو جماعات تتمتع بقدرة الابتكار. وقد تكون عواقب هذا التغيير، إذا كان مفاجئاً أو عميقاً، تدمير إجراءات المحافظة على الذات، وجعل الناس يتقبلون ايديولوجيا جديدة تسهل إعادة مزامنة (resynchronization) نظام ما. "إذا توفّر زمن كاف... من شأن إيديولوجية ما أن تجعل المجتمع الذي اختلّ توازنه ينقسم إلى جماعة من الحلفاء يحاولون تغيير بنية النظام وجماعة أخرى تسعى إلى المحافظة عليه"(٣١١).

ثمّة مثال على تمرد كان الباحث إليه صراعاً بين أنظمة اعتقادات، وهو الانتفاضة المناوئة للحكومة التي قام بها أفراد طائفة (لومبا) الدينية في روديسيا الشمالية خلال يوليو وأغسطس من عام ١٩٦٤. ويقال: إنّ تلك الكنائس الأفريقية الانفصالية تقدّم "التطهير والأمل ومماهاة جماعية عميقة، وشعوراً بقيمة الفرد والتكيف الذاتي" لأولئك الذين كانوا ضحية توترات التغيير الثقافي. غير أنّ هذه المعتقدات، لدى أفراد اللومبا، كانت تتعرّض لضغط ثابت من جانب حزب الاستقلال الوطني الموحد (UNIP)، ومن

(٣١٠)Arnold Feldman, "Violence and Volatility", In Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: The Free Press, 1964), quotations from 122, 123.

(٣١١)Johnson, *Revolutionary Change,* 15-39, 64-87.

يقال إن للتغييرات البيئية ذات الأثر. للاطلاع على تفسير مواز انظر ..Smesler, 247

قبل الهيئات الدينية التقليدية، ابتداءً من أواخر خمسينيات القرن العشرين. وقد انسحب أفراد اللومبا رسمياً من النشاط السياسي في ١٩٦٣ لأسباب أيديولوجية تتمثل في "أن السياسة نوع من السحر الدنيوي". غير أن حزب الاستقلال ظلّ يطالب بانضمام أفراد اللومبا إلى الحزب، وحدّد تاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦٤ لمغادرة أفراد اللومبا للقرى المسيّجة التي كانوا قد بنوها كرد جماعي على تلك الضغوط. ويفسر فيرنانديز Fernandez الانتفاضة بأنّها "رد فعل على وضع الحركة المتسم بانعدام الأمن المتزايد في مواجهة عداء البعثات السياسية والتقليدية"(٣١٢).

ومن منطلق هذا التحليل، كانت طلبات حزب الاستقلال تشكّل تهديداً كبيراً لتماسك المعتقدات التي كانت قد ساعدت رجال القبائل على تقبل حالات الحرمان التي سبّبها التغيير الاقتصادي الاجتماعي الشاذ. وتعود إحدى الخصائص الهامة لأنظمة المعتقدات المتنافسة التي تؤثر في نشوء العنف الجماعي إلى أنّها تنشئ خطوطاً عامة للانقسام الاجتماعي وأهدافاً ينصب عليها العنف ناجمة عن عوامل أخرى. وقد يشكل أثر التعرض لأنصار معتقدات مضادة ومدونات سلوك مختلفة بحد ذاته تهديداً طفيفاً، أدنى بكثير من عتبة العنف. ولكن إذا كان أنصار أحد المعتقدات مكروهين في ظروف سابقة من قبل جماعة أخرى، فإنّهم قد يصبحون أهدافاً ينصب عليها العنف نتيجة حالات لاحقة من الحرمان، بصرف النظر عن مصادر ذلك الحرمان. يتناول الفصل التالي الأساس النفسي لأثر هذا التركيز، أو "عملية الزج بأكباش الفداء"، على العداء بين الجماعات.

نجد في تاريخ العلاقات بين الجماعات ذات المعتقدات الاجتماعية المختلفة العديد من الأمثلة على الإبادة الجماعية والحرب الأهلية وأعمال الشغب الجماعية، والكبت والتمييز والانطواء الدفاعي. كما أنّه يقدّم أمثلة كافية على التشبّه والتعايش والتفاعل

(٣١٢)James W. Fernandez, "The Lumpa Uprising: Why?" *Africa Report,* IX (November 1964), 30-32.

للاطلاع على خلفية كنسية لومبا انظر

Robert Rotberg, "The Lenshina Movement of Northern Rhodesia", *Rhodes-livingstone Institute Journal,* XXIX (June 1961), 63-78

التعاوني لإثبات أن التماسك الفكري لجماعة ما ليس بالضرورة تهديداً لمعتقدات جماعة مختلفة. وفي بعض الأحيان استطاعت جماعات لديها أساطير اجتماعية مختلفة العيش والتعاون الوثيق بين بعضها وبعض دون ممارسة العنف بعضها إزاء بعض، لأنّها كانت في بعض الحالات تعيد تفسير أساطيرها بحيث إنّها بدت متلائمة بعضها مع بعض؛ وفي حالات أخرى بسبب معايير التسامح إزاء المعتقدات المتنوعة التي تعتنقها جماعة واحدة أو أكثر؛ ولدى جماعات أخرى أيضاً، بما في ذلك جماعات غربية غير متجانسة، لأنّ الكثيرين أصبحوا معتادين، عبر التعرض المتكرّر لتنوّع المعتقدات والممارسات لدى جيرانهم[٣١٣].

المركز Status

كثيراً ما يستشهد بطموحات الجماعات إلى المراكز ومقاومة الجماعات ذات المراكز الأعلى منزلة لتلك الطموحات بوصفها مصادر للعنف الجماعي. يقول دويتش، في تحليله لمرونة القيم، عن (مركز) الهيبة والمقام، إنّ تخصيصه هو لعبة محصلة الصفر "طالما كان بالإمكان الزج بقدرات إضافية على الانتباه المتبادل والاتصال والتجاوب في الساحة على وجه السرعة..."[٣١٤]

---

(٣١٣) يوجد وصف لبعض حالات التعايش السلمي بين جماعات متنوعة الثقافات في:

F. B. Tolles, "Non-Vilolent Contact: The Quakers and the Indians", *Proceedings of the American Philosophical Society,* CVII (April 15, 1963), 93-101; Morton Klass, *East Indians in Trinidad: A Study of Cultural Persistence* (New York: Columbia University Press, 1961); and R. E. Crow, "Religious Sectarianism in the Lebanese Political System", *Journal of Politics,* XXIV (August 1962), 489-520.

وبالطبع فإن التوترات والعنف أكثر شيوعاً. يصف آر. آي بورنز R. I. Burns أعمال شغب متواصلة قام بها المسيحيون ضد المسلمين في مملكة فالنسيا المحتلة، على الرغم من نشوء فلسفة التسامح نحو المسلمين من قبل رجال الدين المسيحي والمحامين، في:

"Social Riots on the Christian-Moslem Frontier (Thirteenth-Century Valencia)", *American Historical Review,* LXVI (January 1961), 378-400.

(٣١٤) Deutsch, 248.

قد تكون علاوة المركز مرنة بالمعنى المطلق، لكن بالمعنى النسبي لا تستطيع سوى جماعة واحدة احتلال القمة في هرمية المركز. وإذا كان المركز النسبي يثمّن أكثر من علاوة المركز المحددة المذكورة مثل الاهتمام المتبادل والتجاوب، عندئذ يكون المركز قيمة محصلتها الصفر، ويكون للألعاب التي يجري الخوض فيها من أجلها عواقب عنيفة محتملة موثقة جيّداً في التحاليل المعاصرة والتاريخية.

كانت الحركات الفاشيّة في أوروبا الغربية متجذّرة في الفقد النسبي للمركز لدى جماعات الطبقات الوسطى الهامشية. ويؤكّد ليبست (Lipset) أنّ الدعم الرئيسي للفاشية النمساوية والإيطالية والألمانية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين وللبوجادية (Poujadism) والمكارثية (McCarthyism) في الخمسينيات، جاء من "المستقلّين الصغار" في المناطق الريفية ومدن الأقاليم، و"الطبقات "الليبرالية" الآفلة التي تعيش في المناطق الآفلة. فالبورجوازية الصغيرة في هذه الأجزاء لا تعاني من الحرمان بسبب الأفول النسبي لطبقتها فحسب، بل إنّ أفرادها مواطنون في جماعات يسير مركزها ونفوذها ضمن المجتمع الأوسع إلى أفول سريع" . وتؤدّي أوضاع القيم السائرة إلى أفول قدرات قيم متدنية وسخط متنام لهذه الجماعات، والسخط بدوره "يقودهم إلى قبول ايديولوجيات احتجاج غير عقلانية"[٣١٥]. إنّ إحباط طموحات الطبقة الدنيا لبلوغ تحركية المركز تؤدي أيضاً إلى الاحتجاج السياسي. ويعزو ليبست تصويت الاحتجاج اليساري إلى احتياجات أمن الدخل التي لم تتم تلبيتها، والعمل المجزي و"الاعتراف الاجتماعي بقيمة المرء وتحرره من التمييز المهين في العلاقات الاجتماعية"[٣١٦]. وعندما يطالب العمّال بالمركز الذي لا تمنحه الطبقات العليا، لأنّه يهدّد مركزها وهيبتها واعتبارها، فذلك يعطينا مكونات لعبة محصلة الصفر الكلاسيكية والتي يدعوها ألفرد دي غرازيا AlFred de Grazia "حرب الطبقات" لدى الدول الأوروبية الحديثة.

(٣١٥)Seymour Mr. Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (Garden City: Doubleday, 1960), 70.

(٣١٦) المصدر ذاته، الفصل السابع، لا سيّما ٢٣٢، ٢٣٨.

تقف الطبقات العاملة التي تنادي بمبدأ المساواة العام ، والطبقات الوسطى التي تشعر بأنّ رتبتها الاجتماعية آخذة في الانزلاق بعضها قبالة بعض. وفي الوقت الذي ينظّم فيه العديد من العمّال الصناعيين أنفسه، ويحصلون على أجور أعلى وظروف عمل أفضل، ويدّعون أنّ المستقبل لهم، فإنّ أفراداً عديدين من الطبقة الوسطى يجدون المهارات المكتبية أقلّ ندرة وأقلّ تقديراً ممّا كانت عليه في الماضي. فهم يخسرون ميزتهم المالية بالنسبة للعمّال اليدويين ويجدون الارتقاء إلى مراكز الملكية أو الدخل المرتفع أصعب تحقيقاً. كما أنّ الرتب العليا من المجتمع مهددة بشكل مباشر؛ فقد أصبح الاحترام والشرف والانحناءات والمخاطبة التبجيلية التي كان يحظى بها مركزهم عبر القرون موضع نظر في الصراع الطبقي... لذا فإنّ استخدام طبقة ما للعنف إزاء طبقة أخرى أصبح أسهل فهماً حين يقدر المرء التهديد الذي تشكّله طبقة عاملة عدوانية للطبقات التي فوقها(٣١٧).

لقد كان العجز الواضح للأفارقة والآسيويين الصاعدين إلى الأعلى عن تحقيق توقعاتهم المتعلقة بالمركز، ولم يزل، مصدراً للتحريض على العنف في المجتمعات المستعمرة ومجتمعات ما بعد الاستعمار. فالفلاحون الذين هاجروا إلى المدن المستعمرة كثيراً ما كسبوا قيم رفاه عوّضت عن حالات حرمانهم القاسية التي كانوا يعانون منها في بعض الأحيان في العلاقات بين الأشخاص، وكثيراً ما نشأ لدى أولادهم، الذين تعلموا وفق الطرق الغربية، توقعات تتعلّق بالمركز، لكنها واجهت مقاومة حازمة من قبل مجتمعات البيض. والمثال على ذلك نجده في "انتفاضة" زعماء نياسالند (Nyasaland) لعام ١٩١٥، وهي أول تمرّد حديث غير تقليدي في أفريقيا الاستوائية.

ولقد كان هؤلاء الزعماء "من أهل البلاد المثقفين" أو "المفكرين الأولين"، وهم الهامشيون الذين كانوا ينشدون التعليم لما يحققه من ميزات شخصية واجتماعية، وكان عدد منهم يملك المخازن أو العزب الصغيرة، وكان جون تشيليمبويه John

(٣١٧) Alfred de Grazia, *Politics and Government,* Vol. 1, *Political Behavior,* rev. edn. (New York: Collier, 1952, 1962), 273.

Chilembwe، زعيم التمرد، مؤسّس ومدير مركز بعثة مزدهرة. غير أنّ هؤلاء الناس الذين كانوا يطمحون إلى أن يقبلهم الأوروبيون فضلاً عن الطموح إلى الحصول على المنافع الاقتصادية، كانوا يتعرّضون المرة تلو الأخرى لتحيزات الأوروبيين وأعمالهم العدائية.

وقد كانت هذه تافهة في بعض الأحيان وشديدة في أحيان أخرى؛ كان البيض يرون أنّه إذا كانت لدى أفارقة نياسا الجرأة في لبس القبعة و"تقليد الأوروبيين" فإنّه يتوجّب عليهم أن يرفعوها عندما يقابلون أحد البيض؛ وكان أصحاب الحوانيت يرفضون البيع للأفارقة الذين يرتدون ملابس أوروبية؛ وقد تمّ استبعاد تشيليمبويه وزوجته من مجتمع البيض المحلي؛ وتمّ إحراق ثلاث من كنائس بعثته، لأنّها اعتبرت مراكز محتملة للتحريض ضد إدارة مزرعة أوروبية مجاورة. فمن الواضح أنّ عدداً من أفراد هذه البرجوازية الناشئة كانوا يشعرون بالإحباط، لعلّ جزءاً منه كان نتيجة لإحساسهم بفشلهم في اتباع الأساليب الأوروبية على النحو الفعّال الذي كانوا يرغبون به، والجزء الآخر كان نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمحمية التي لم تساعد على تحقيق التقدم السريع الذي كان ينشده الأفارقة الطامحون[٣١٨].

قيم القوّة والعنف السياسي

Power Values and Political Violence

إنّ لتوزيع قيم القوّة واستخداماتها في نظام سياسي أثرين مختلفين نوعاً ما على قدرات القيم الخاصة بأفراده. فإذا كان تحرك الأفراد من النّخبة يتجه إلى الأعلى وإذا كانت فرص المشاركة السياسية كبيرة، فإن قدرات قيم سلطة المواطنين تكون عالية على الأغلب. ويبدو أن رغبات المشاركة والقيادة تحرك بعض الناس في كل مجتمع. وإذا لم

(٣١٨)George Shepperson and Thomas T. Price, *Independent African: John Chilembwe and the Origins, Setting, and Significance of the Nyasaland Native Uprising of 1915* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1958), 226-227, 240-247, quotaion from 247.

تكن قدرات القيم موزعة على نحو واسع بين الأفراد، فإنّ حرمانهم النسبي المتعلق بالمشاركة سيكون شديداً على الأغلب.

والأثر الثاني والأكثر عموماً للسلطة على قدرات القيم هو دالة استعمالاتها المحتملة والفعلية لمعالجة حالات الحرمان. يمكن استخدام السلطة، ويتوقع استخدامها في معظم المجتمعات المعاصرة، لمعالجة مصادر السخط. فيمكن استخدامها لزيادة فرص القيم المجتمعية والسياسية للجماعات الساخطة؛ ولزيادة ناتج المنافع الاقتصادية، وفي بعض الأحيان قيم المشاركة والمركز وإعادة توزيعها؛ وتحقيق الأمن والمحافظة عليه؛ وتعزيز تماسك التكوين الفكري. وبمقدار ما يستخدم الزعماء سلطتهم لتحقيق تلك المهام فإن قدرات قيم المواطنين ستكون عالية على الأغلب.

إنّ السلطة لا تكون دائماً موزعة على نطاق واسع، كما أنها لا تستخدم دائماً على نحو ناجع لأغراض التكيف والتعديل. وحين لا تستخدم بهذا الشكل فإن قدرات القيم قد تهبط إلى النقطة التي يكون فيها العنف الجماعي محتمل الوقوع. وتحدد النظرية والأدلة المطروحة للفحص أدناه بعض مصادر وعواقب استعمالات مختلة الوظائف للسلطة.

حب السلطة The Desire for Power

تعتبر قدرة نظام سياسي على تلبية توقعات القيم المتعلقة بالمشاركة لأولئك الذين يرغبون في مستويات عالية للسلطة، وهم النّخبة الطموحة، دالة النسبة بين عدد الطامحين من النّخبة وعدد المناصب المتاحة للنخبة، والتي تقيّم بوتيرة تغير شاغلي المناصب. فإذا كانت النسبة عالية ـــ أي وجود أدوار عديدة وإعادة تنظيم سريع لشاغلي مناصبهم، ولكن مع وجود قلة نسبياً من الطموحين إلى المناصب ـــ فإن قدرات القيم المتعلقة بالمشاركة تكون عالية. وهذا ينطبق أيضاً على قدرة نظام ما على تلبية طلبات خفض درجات النفوذ: فعندما يوجد الكثير من الفرص للمشاركة في صنع القرار مقارنة بعدد النشطاء، عندئذ تكون قدرات القيم عالية. وتنطبق العلاقات المعكوسة أيضاً في كلتا

الحالتين. غير أن القيم المتعلقة بالسلطة المشاركة ليست شديدة المرونة، كما يقول دويتش:

تعتمد السلطة على الناس على قدرتهم على الإطاعة بطرق لا تزال ذات معنى ومجزية بالنسبة لمن بيدهم السلطة، وعلى قدرة هؤلاء على إدراك أن أعمال الطاعة المذكورة تنطوي على هذه الوظائف بالنسبة لهم. ولغاية النقطة التي يمكن فيها زيادة هذه القدرات بشكل سريع، فإنّ بوسع بعض العناصر الفاعلة أن تزيد سلطتها الاجتماعية أو السياسية دون إنقاص سلطة الآخرين. وفيما يتجاوز ذلك فإنّ المطالبات بالسلطة تصبح تضخمية، ويصبح تخصيص السلطة لعبة محصلة الصفر[٣١٩].

إنّ القيود على توفّر قيم المشاركة لتوزيعها قيود كبيرة، لا سيّما بالنسبة لمناصب السلطة العالية. ففي معظم المجتمعات تكون نسبة مناصب النّخبة السياسية صغيرة جداً، ويمانع الذين يشغلون المنصب في أن يحلّ آخرون محلهم. وتكون تلك النسب أقلّ ما يمكن في الأنظمة الفاشستية والأنظمة الديمقراطية الخاضعة للسلطة المركزية. وتتصف الأنظمة الديمقراطية غير المركزية بأعلى نسب من مناصب السلطة العالية نسبياً، مع وجود أبهتهم المتمثّلة بالهيئات التشريعية والتنفيذية على أصعدة عدّة دون المستوى الوطني. إذا كان موقف قيم المشاركة للمواطنين العاديين منخفضاً، فإنّ بالإمكان توسعة قدراتهم المتعلقة بالقيم بسهولة في أي نوع من الأنظمة السياسية تقريباً من خلال استحداث المنظمات الحزبية السياسية واتحادات المصالح وتوسعة حقوق الانتخاب وزيادة تواتر الانتخابات.

إنّ ذلك التوسع يلقى معارضة نموذجية من قبل النخب في الأنظمة السياسية المركزية، وفي الأنظمة الأكثر ديمقراطية فإنّ التعقيد المتزايد لعمليات صنع القرار ومهام الحكومة يقلّص كثيراً فعالية الوسائل التقليدية للمشاركة وبالتالي فإنّه يقلّص مواقع قيم المشاركة بالنسبة لغير النخب. ويمكن أن يعزى الاستعمال المتزايد لأساليب مثل

---

(٣١٩)Deutsch, 249.

المظاهرات والاضرابات العامة وأعمال الشغب الرامية للتأثير في السياسات الحكومية، جزئياً، إلى هذه الظاهرة. ويرى كثير من الجماعات، لا سيّما الطلاب، أنّ الإجراءات المؤسّسية المتعلقة بالمشاركة والتعبير عن المظالم غير ناجعة. ولذا فإنّ مظالمهم أو حالات حرمانهم الأولى تتعمّق جرّاء إدراكهم لتقلص قدراتهم المتعلقة بقيم المشاركة، الأمر الذي يؤدّي إلى احتجاج متزايد العدائية[٣٢٠].

تعزو آراء عامة عدّة الثورة إلى رغبات متأصلة في الحرية، أو المشاركة، أو السلطة. ولقد كان كبت حقوق الإنسان السياسية المتأصلة يمثّل التبرير الكلاسيكي للثورة في العالم الحديث، وقد استشهد به بسهولة مماثلة من قبل زعماء الثورتين الفرنسية والأمريكية، وشعوب المستعمرات وفلاسفة السياسة.. كتبت أرندت (Arendt) تقول: إنّ هدف السياسة "كان ولم يزل يتمثّل بالحريّة".

فهي تفترض وجود رغبة أساسية لدى جميع الناس بأن يديروا شؤونهم الخاصة، الأمرّ الذي يجد تعبيراً ملموساً عنه في التطور المتغلغل للزعامة والمجالس السياسية "خارج الأحزاب والجماعات السياسية كلها" على الصعيد المحلي خلال الثورات الأمريكية والفرنسية والروسية. وإنّ جوهر الروح الثورية هو السعي نحو تلك "المساحات" من الحرية السياسية، مع أنها عادة تتعرض للتخريب جرّاء إعادة تركيز السلطة في مؤسّسات سياسية احتكارية[٣٢١]. فرأي أرندت يوازي ذلك الذي ورد في الفقرة السابقة: إن أي نظام سياسي مركزي ينزع إلى تقييد المشاركة الفعالة لغير النخب في صنع القرار. ويكمن الرأي ذاته بشكل متأصل في تفسير تانيباوم (Tannebaum) لمصادر الاستقرار السياسي:

---

(٣٢٠) توجد دراستان مفيدتان لاحتجاج الطلاب في آسيا في:

George R. Packard, III, *Protest in Tokyo: The Secuirty Treaty Crisis of 1960* (Princeton: Princeton University Press, 1966), and Ann Ruth Willner, "Some Forms and Functions of Public Protest in Indonesia"

وهي ورقة قُدمت إلى الاجتماع السنوي لرابطة الدراسات الآسيوية، فيلادليفيا، ١٩٦٨.

(٣٢١)Hannah Arendt, *On Revolution* (New York: The Viking Press, 1963), especially 259-278, quotations from 2, 266.

إذا كان بالإمكان قول أي شيء قاطع عن الثورات السياسية، فهو أنها لا تحدث ولا يمكن أن تحدث في بلدان تكون القوّة السياسية فيها مشتّتة في ألف مكان ومكان، وحيث يشعر آلاف الناس بأنهم منخرطون بشكل شخصي في المشاكل المتواصلة للأبرشيات أو المدن ذات الحكم الذاتي، ويشاركون في وضع القواعد من أجل الوحدة أو المقاطعة أو الدولة أو الأمة(٣٢٢).

وتقول تفسيرات أخرى: إنّ الطموحين من النّخبة لديهم رغبة قوية في الحصول على السلطة السياسية، وإنهم إذا حرموا من الوصول إلى مقرّها المتمثل بالسلطة السياسية المركزية، فإنّ الغضب الذي يشعرون به يصل بهم إلى نقطة الثورة. ويكون مصدر الحرمان النسبي في تلك الحالات مقتصراً على ما تدعوه كيللر (Keller) "انتشار أفراد النخبة"(٣٢٣). فعلى سبيل المثال فإنّ تفسير باريتو (Pareto) لانهيار أي نخبة سياسية نجده يأخذ بالحسبان القيود المفروضة على انتشار النّخبة فضلاً عن تدني تماسك التكوين الفكري. وهو يعزو الثورة الفرنسية والانهيار النهائي للإمبراطورية الرومانية إلى تمييز للمواقف الأساسية بين النّخبة والجماهير، و، تزامنياً، إلى طلبات السلطة بين أفراد النّخبة الحقيقية ــ أولئك الذين يتمتعون بصفات النخبة، لكنهم استبعدوا من السلطة السياسية(٣٢٤).

ويرى برينتون (Brinton) أنّ أحد مفاتيح هذه السلطة المتعلقة بانتشار النّخبة قد يكمن في وقف لهذا الانتشار في مكان معين ودقيق، مثل المهن، ولا سيّما المهن "الفكرية"؛ أي، بين الناس المهيّأين بشكل خاص للشعور بالإحباط، وبأنهم محرومون من

(٣٢٢)Frank Tannenbaum, "On Political Stability", *Political Science Quarterly*, LXXV (June 1960), 161-180, quotation from 169.

(٣٢٣)Suzanne Keller, *Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society* (New York: Random House, 1963), chap. 10.

(٣٢٤)Vilfredo Pareto, *Mind and Society* (New York: Harcourt Brace, 1935), paragraphs 2182-2193, especially 2191, 2199, 2250.

الأشياء الطيبة[٣٢٥]. وتتمثّل تنويعة لهذه الفكرة باقتراح بيتي (Pettee) الذي مفاده أن عدم انتشار النّخبة يحول بين أفراد النّخبة الحقيقية واستعمال مواهبهم أو الحصول على المكافآت المناسبة لها، "إذا لم يجد أفراد النّخبة الحقيقية منفذاً آخر لمواهبهم فإنّهم يثورون دائماً"[٣٢٦].

وكثيراً ما يقال: إن "الأمم الجديدة" مهيأة على نحو خاص للعنف الثوري الناجم عن عدم انتشار النخبة. ويقترح كروزيير (Crozier) تفسيراً كهذا لبعض المشاركين الرئيسيين في الثورة الإندونيسية. ولقد كان "إحباط التقني السليم الذي حيل بينه وبين القيام بعمله" هو الذي دفع اثنين من كبار المسؤولين، هما الدكتور سوميترو (Sumitro) والدكتور سجافرودين (Sjafruddin) "إلى الانزعاج والشك الناشئين عن التمرد"[٣٢٧].

لقد اقترن عدم وجود الفقد النسبي للسلطة من قبل أناس كانوا يسعون إليها بحالات عديدة من اندلاع العنف الجماعي. لقد كانت ثورة البرتغاليين على التاج الإسباني في ١٦٤٠، التي حرّضت عليها وقامت بها طبقة النبلاء البرتغاليين، محاولة ناجحة من قبل نخبة سياسية محبطة لاستعادة السلطات والامتيازات[٣٢٨]. وقد لعب أفراد النبلاء وكبار رجال الكهنوت الذين شردتهم الثورة الفرنسية أدواراً رئيسية في ثورة فانديه المعاكسة.

ويرى موسكا (Mosca) أنّ تمرد الفلاحين والكوساك الروس الذي جرى في ١٧٧٣-٧٤، بقيادة بوغاشيف Pugachev، كان ردّ فعل على فقد الحرية على يد الطبقة

---

(٣٢٥)Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Norton, 1938), 78.

(٣٢٦) Pettee, 11.

(٣٢٧)Brian Crozier, *The Rebels: A Study of Post-War Insurrections* (London: Chatto and Windus, 1960), 80.

ويوجد وصف كامل للثورة الاندونيسية في:

George McT. Kahin, *Nationalism and Revolution in Indonesia* (Ithaca: Cornell University Press, 1952)

وللاطلاع على عقبولها انظر

Herbert Feith, *The Decline of Constitutional Democracy in Indonesia* (Ithaca: Cornell University Press, 1962).

(٣٢٨)Merriman, 1-10.

البيروقراطية المتعاظمة المركزية وعملائها الألمـــان[٣٢٩]. وكانـــت محـــاولات التـــاج البريطاني الرامية إلى إعادة تثبيت سيطرته السياسية على المجالس التشـــريعية والإدارة في أواخر ستينيات وأوائل القرن الثامن عشر تمثل الشكوى الرئيسية لزعمـــاء الثـــورة الأمريكية[٣٣٠]. وقد اشتعلت حركات التمرد الإيرلندية في الأعوام ١٩١٦-٢٣ والثـــورة الهنغارية في ١٩٥٦، بين جملة ثورات أخرى، من جرّاء مختلف المظـــالم الاقتصـــادية والاجتماعية والشعور بالكبت السياسي الذي فرضته أنظمة مكروهة لم تكـــن مســـتعدة لتحمل توسع للفرص السياسية يتناسب مع المطالبات الشعبية[٣٣١].

يمكن الاستشهاد بأمثلة أخرى أيضاً. لقد كان يكمن وراء أعمال الشغب الإثنية بين جماعات السينهاليين والتاميل في سيلان عام ١٩٥٨ الاعتقـــاد الســـائد بـــين المثقفـــين السينهاليين بأن التاميل كانوا يفضّلون عليهم في المناصب الحكومية، أي أنّه وضع كانت تشعر فيه جماعة بأن تحسن أوضاع جماعة أخرى هو تقلص فـــي قـــدراتها المتعلقـــة بالقيم[٣٣٢]. ويبدو أن النوع ذاته للمظالم التي كانت تشعر بها جماعات إقليمية وقبائلية كان هو الدافع إلى مذابح جماعات الإيبو في شمال نيجيريا في ربيع ١٩٦٦ على اثر انقلاب قام به ضباط معظمهم من الجنوب (من جماعة الإيبو ويوروبا)، وإلى الانقلاب المعاكس اللاحق الذي قام به الضبّاط الشماليون والحرب الأهلية التي خاضها يوروبا بيافرا. فقـــد كان أفراد كل جماعة يرون أن السلطة السياسية في نيجيريا لعبة محصلة الصفر، الأمر

---

(٣٢٩)Gaetano Mosca, *The Ruling Class,* trans. Hannah D. Kahn (New York: McGraw Hill, 1896, 1939), 212.

(٣٣٠)See footnote 71, chap. 4.

(٣٣١) للاطلاع على الانتفاضة الإيرلندية انظر

Edgar Holt, Protest in Arms: The Irish Troubles, 1916-1923 (New York: Goward-McCann, 1961).

(٣٣٢)Tarzie Vittachi, *Emergency 58: The Story of the Ceylon Race Riots* (London: Anre Deutsch, 1959).

الذي أسفر عن عواقب وخيمة[٣٣٣]. وقد كانت جذور ثورة زنجبار لعام ١٩٦٣ تعود إلى كبت سياسي تاريخي حسب خطوط الانقسام العربي ــ الإفريقي، تبعته جهود جماعة منها لزيادة سلطتها على حساب الجماعة الأخرى. فقد كانت الأقلية العربية تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية لزنجبار خلال قرون، وظلت محافظة على السيطرة السياسية في عهد الاستقلال، على الرغم من الهزيمة التي لحقت بها في الانتخابات وعلى الرغم من استياء الأكثرية الأفريقية المتزايد. بعد ذلك أصدرت الحكومة العربية سلسلة من القوانين التي شكلت مزيداً من التهديد لوضع الأكثرية الأفريقية المتعلق بالسلطة وذلك بأن تولت سلطة رقابة اعتباطية على المطبوعات، ودعمت ممارسات توظيف تحابي العرب في الوظائف البيروقراطية، واستبدلت رجال الشرطة الذين كان معظمهم من الأفارقة بغيرهم من المنحازين للعرب.

وقد زاد تطبيق هذه السياسات من تقليص قدرات المشاركة لدى أعضاء الحزب الأفرورشيرازي القومي الذي ينادي بالمساواة، والذين كانوا منغمسين في "ثورتهم المتصلة بالتوقعات السياسية الصاعدة"، وسرّعت قيام ثورة سياسية متشنجة[٣٣٤]. هذه القائمة يمكن زيادتها إلى ما لا نهاية تقريباً. فالدوافع السياسية ــ وطلب قيم السلطة، وبشكل أكثر تحديداً طلب المشاركة وتقرير المصير ــ كانت على لسان معظم زعماء الحروب الداخلية في القرن الماضي والعديد من الأحداث المماثلة في القرون السابقة. لكن ما هو غير أكيد على الإطلاق هو ما إذا كانت حالات الحرمان التي هي سياسية على وجه التحديد كانت في المقام الأول في أذهان أتباعهم. وقد تبين في الفصل الثالث أن الغالبية العظمى من الناس في العالم المعاصر يهتمون بالرفاه والقيم المتصلة بالعلاقات بين الأشخاص وبالأمن أكثر من اهتمامهم بالمشاركة السياسية.

---

(٣٣٣)See Edward Feit, "Military Coups and Political Development: Some Lessons from Ghana and Nigeria, "*World Politics*, XX (January 1968), especially 187-192, and "Six Views of the Nigerian War", *Africa Report*, XIII (February 1968), 8-49.

(٣٣٤)See Michael F. Lofchie, *Zanzibar: Background to Revolution* (Princeton: Princeton University Press, 1965), especially 257-281.

والأرجح أن إحباط دوافع السلطة خاصة غالبة لدى الذين يتزعمون المؤامرات والثورات، لكن لعل المطالبات بالقيم السياسية لدى الكثيرين، وربما الغالبية العظمى من أتباعهم، ذات أهمية ثانوية. فمطالبات الزعماء السياسية توفر الأمل والمبررات لكي يتصرف الآخرون بشأن مظالمهم الاقتصادية والجماعية. سيتم التوسع في هذه الفكرة وبعض الأدلة الداعمة لها في الفصل التالي.

استخدامات السلطة The Uses of Power

إنّ المسؤولية الأساسية لمعالجة الحرمان الاقتصادي، ولحلّ الصراعات الناشئة عن الأهداف المتنافسة وأنظمة التكوين الفكري، والمحافظة على نظام التكوين الفكري وتعزيزه في مجتمع من المجتمعات والأساطير المؤيدة له، منوطة بالنظام الاقتصادي. هذا الجزم ليس بالتأكيد الذي يمكن البرهان عليه تجريبياً (empirically)؛ لكن من الواضح فعلاً أن أكثرية المواطنين في أغلب البلدان في القرن العشرين يشتركون في هذا المنظور للحكومة. ويعزو عدد من المنظّرين الثورة بأوسع معنى للكلمة إلى فشل الدولة في أن تتكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع. فقبل نصف قرن عزا آدم (Adam) الثورات الاجتماعية إلى قصور التكيف الإداري مع الأوضاع والطلبات الاقتصادية المتغيرة[٣٣٥].

وقد كتب ايلوود (Ellwood) يقول إنّه: "يجب البحث عن السبب أو الدافع الحقيقي الذي يحرض على اندلاع ثورة اجتماعية داخل نظام السيطرة الاجتماعية"، ويعني بذلك النظام السياسي بالدرجة الأولى. "فحين يكون ذلك النظام لا يتحرك ويفتقر إلى المرونة ولا سيّما حين يكبت حرية التعبير.... فإنّ من المحتم أن يؤدّي عاجلاً أو آجلاً إلى ثورة جماهير كبيرة من الجماعة"[٣٣٦]. ويرى بيتي (Pettee) أنّه "ما من ثورة

(٣٣٥) Brooks Adam, *The Theory of Social Revolutions* (New York: Macmillan, 1914).

(٣٣٦)Charles Ellwood, The Psychology of Human Society: An Introduction to Sociological Theory (New York: Appleton, 1925), 255.

يمكن أن تحدث بالفعل إلا إذا أصبحت الدولة عائقاً في وجه التغيير، ولا يمكن للدولة أن تصبح عائقاً للتغيير إلا إذا كان شكلها بعيداً بشكل ما عن التكيف مع المجتمع الذي يفترض أنها تخدمه"[٣٣٧]. وقد وصف السبب اللازم الثاني للثورة الذي طرحه جونسون بإيجاز بأنّه "تعنت النخبة"، "وهو التفسير التقليدي في زي حديث.

ويتمثل تعنّت النّخبة في أفدح شكله باتباع صريح ومتعمّد للسياسات الرجعية من جانب النّخبة ـ أي السياسات التي تفاقم، بدلاً من أن تصلح، البنية الاجتماعية غير المتزامنة، أو السياسات التي تنتهك معايير النظام الرسمية ذات القيمة الكبيرة..."[٣٣٨]. أمّا السؤال الأكثر أهمية فهو: ما هي خصائص النظام السياسي التي تساهم في قدراته التكيفية، ولا سيّما في قدرته على الحفاظ على القدرات المدركة على مستوى عال بما يكفي لتقليص العنف إلى الحد الأدنى؟ يوحي استعراض شامل لأدبيات الموضوع بأن إحدى الإجابات هي، "كل شيء تقريباً" ـ ابتداءً من البنية الدستورية إلى المستويات العالية للتطور الاقتصادي إلى ايديولوجيات النّخبة المتعلقة بالتعبئة[٣٣٩].

ويقال: إنّ القدرة على التكيف تكون على درجة عالية إذا كان لدى شاغلي المناصب من النخب السياسية مهارات ذات صلة بالتوترات التي يعاني منها النظام؛ أو إذا كان لديهم من الموارد ما يمكّنهم من الاستفادة منها؛ أو إذا كانوا يشتركون في مواقف أساسية بشأن استصواب حلّ المشاكل بشكل تعاوني؛ وإذا كانت أدوارهم تمكّنهم من ممارسة السلطة بطرق مألوفة لكليهما ولأولئك الذين يمارسون سلطتهم عليهم. وبمقدار ما تكون هذه الشروط غير متوفرة، من الأرجح أن تكون القدرة على التكيف متدنية، وبالتالي أن تكون قدرات القيم متدنية نتيجة ذلك.

---

(٣٣٧)Pettee, 7, 8.

(٣٣٨)Johnson, *Revolutionary Change*, chap. 5, quotation from 94.

(٣٣٩) لقد قام هاري ايكشتاين (Harry Eckstein) وطلابه في جامعة برينستون بتحديد وتلخيص منتظم لنحو ١٨٠ مقولة في الأدبيات المتعلقة بالحكومة المقارنة، وحددوا الظروف التي قيل إنّ لها بعض العلاقات السببية أو المتفاعلة مع استقرار الأنظمة الديمقراطية.

إنّ عدم ملاءمة أو عدم فعالية النخب الخارجية متحول سببي كثيراً ما يستشهد به في الأدبيات المتعلقة بالثورة، وقد تكون النّخبة منفتحة نسبياً، لكنها تفشل في جذب المواهب الصاعدة، أو قد تقوم بأدوار أو لديها مهارات لا تمتّ بصلة إلى الاحتياجات المتغيرة، أو قد تقوم، لأسباب أخرى، بأداء مهام النّخبة بشكل غير كاف. "إنّ الاغتراب الاجتماعي عن عالم الواقع" ـــ على حد قول كيللر (Keller) ـــ ينشأ لدى نخبة تكون غير قادرة على تلبية توقعات القيم المتغيرة. فالاستقراطية الإقطاعية لا يحتمل أن تفهم أو تحلّ مشاكل النمو الاقتصادي، مع أنها قد تقوم بالمحاولة. ومما لا يقل أهمية عن ذلك أنّه من المحتمل أن أولئك الذين يتأثرون بالإجهادات الجديدة يدركون أن النّخبة الإقطاعية لا تستطيع حلها، مهما كانت قدرتها الفعلية على فعل ذلك. وينطبق على ذلك قول موسكا (Mosca) المأثور:

لا مفرّ من أفول الطبقة الحاكمة عندما تبدأ بفقدان مجال القدرات التي جاءت إلى السلطة بواسطتها، وعندما لا يعود بإمكان أصحابها تقديم الخدمات الاجتماعية التي كانوا في وقت من الأوقات يقدمونها، أو حين تفقد مواهبهم والخدمات التي يقدمونها أهميتها في البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها[٣٤٠].

وهو يعزو الاضطرابات الدورية في صين السلالات الحاكمة إلى تدنّي فعاليّة الحكومة، وفساد رجال الدولة وفقد إرادة الحكم. في ظلّ هذه الظروف كان أحد المغامرين أو الموظفين الصغار، بدافع من السخط العام، يطرد السلالة القديمة ويؤسس سلالة جديدة تضعف بدورها في خاتمة المطاف[٣٤١]. ومهما كانت نخبة من النخب موهوبة أو مخلصة، فإنّ قدرات التكيف العالية تقتضي فعالية تنظيمية ومواد كبيرة. ويقول برينتون:

(٣٤٠) للاطلاع على تحليل نقدي لعمل موسكا انظر
James H. Meisel, *The Myth of the Ruling Class: Gaetano Mosca and the Elite* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1958).
(٣٤١)Mosca, 207ff.

إنّ عدم فعالية الحكومة كان أحد الأوضاع الأربعة المشتركة بين الحكومات السابقة للثورة في الثورات الغربية الأربع الكبيرة.

من الواضح أن الآلية الحكومية غير فعّالة، وكان ذلك يعود جزئياً إلى الإهمال، من خلال الفشل في إجراء التغييرات في المؤسّسات القديمة، وجزئياً لأن الأوضاع الجديدة ــ في المجتمعات التي درسناها، وعلى وجه التحديد الأوضاع المقترنة بالتوسع الاقتصادي ونشوء طبقات جديدة تمتلك المال، وطرق جديدة للنقل وأساليب جديدة للأعمال ــ هذه الأوضاع الجديدة أجهدت إلى حدّ لا يحتمل الآلية الحكومية المهيأة لأوضاع أبسط وأكثر بدائية(٣٤٢).

وقد أدّى عدم الفاعلية إلى محاولات للإصلاح، لكن اقتراح تلك السياسات أسهل من تنفيذها، لا سيّما حين تكون الموارد محدودة. أمّا المحاولات غير المدروسة لتطبيق العصرنة فقد تولّد القوى التي تطيح بالمصلحين، كما يقول زولبرغ (Zolberg) في شرح القدرات السياسية الآفلة والفوضى السياسية المتزايدة لدى الدول الأفريقية الجديدة. فقد تولى زعماؤها، عند الاستقلال، الهدفين الثنائيين المتعلقين بالمحافظة على بقائهم في السلطة وتحقيق توقعاتهم وتوقعات أبناء وطنهم المتصلة بالعصرنة. وقد أدّت الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المحدودة لبلدانهم إلى ازدياد الفجوة بين هذه التوقعات وتنفيذ السياسات اللازمة الأساسية. وفي محاولات النّخبة الرامية إلى تأمين أنفسهم في السلطة والمحافظة عليها، توسعت المشاركة السياسية توسعاً سريعاً، ممّا أدّى إلى إسباغ الطابع السياسي على الانقسامات والنزاعات بين الجماعات.

وقد نشأ في الوقت ذاته تقريباً "تصاعد تضخمي للطلبات" بين الجماعات التي كان تأييدها للعمليات الحكومية بالغ الأهمية، وشملت هذه الجماعات الموظفين الحكوميين، والعاملين العسكريين والعاطلين عن العمل من الذين تركوا المدرسة. وقد أدّت الطلبات المتزايدة من جانب النّخبة من ذوي الطموح والطبقات الوسطى الناشئة وتفاقم

(٣٤٢)Brinton, 48-63, quotation from 287-288.

الصراعات المتأصلة بين هذه الجماعات ذاتها، وإظهار محدودية موارد الأنظمة، إلى تقويض الوضع الشرعي للعديد من النخبة، ممّا اضطر معظمهم إلى الانتقال من الاعتماد على السلطة بحد ذاتها إلى فرض بقائهم في مناصبهم. إن العملية التي دعاها بارسونز (Parsons) "انكماش السلطة"* ، أطلقت الصراع بين شاغلي المناصب والنّخبة من ذوي المطامح، وازدادت حالات انحياز العسكريين إلى خصوم النخب المدنية واستولوا على السلطة(٣٤٣).

إنّ هؤلاء العسكريين والزعماء الثوريين الآخرين في أنحاء الدول النامية يطلبون السلطة ليس بصفتها قيمة متأصلة فحسب، بل أيضاً، وذلك ممّا له عادة عواقب أكبر، لأنّهم يعتقدون أن قدرات المجتمع المتصلة بالقيم لا يمكن زيادتها إلا إذا استطاعوا هم أنفسهم إدارة النظام السياسي. إنّ مجموعة من المتحولات السياسية ـ الثقافية التي تؤثّر في قدرة التكيف شائعة ومواقف النّخبة من النظام السياسي*. إنّ بعض التوجهات الأساسية نحو المشاكل التي تعاني منها الجماعات شيء أساسي لحل المشاكل السياسية. وإحدى هذه المشاكل هي اعتقاد أفراد النّخبة السياسية بأن عليهم التزاماً بحل المشاكل المجتمعية، وليس فقط المحافظة على مواقعهم وتعزيزها. وهذه هي المشكلة المحيّرة لـ "أيديولوجيات العصرنة" التي تمّ نشرها على نطاق واسع في العالم الثالث.

إنّ جعل هذا الموقف من حل المشاكل شيئاً عملياً يقتضي اعترافاً أساسياً مماثلاً من جانب الحكام بأنّ ظروفهم عرضة للتلاعب. فلا يزال العديد من الجماعات التقليدية يعتقدون بأن ظروفهم الشخصية لا يمكن التلاعب بها. يقال إن السبب الأساسي للحرب

---

* يوجد خلل في هذه الجملة في الأصل الإنجليزي، من هنا الخلل في الترجمة (المترجم).

(٣٤٣)Aristide R. Zolberg, "The Structure of Political Conflict in the New States of Tropical Africa", *American Political Science Review*, LXII (march 1968), 70-87

وترد فكرة انكماش السلطة في:

Talcott Parsons, "Some Reflections on the Place of Force in Social Process", in Eckstein, ed., 33-70.

* يوجد خلل أو نقص في الأصل الإنجليزي لهذه الجملة!.

الأهلية اليمنية التي بدأت في ١٩٦٣ هي استياء الداعين إلى العصرنة من عدم الكفاءة المطلقة والمقاومة للتغيير من جانب أوليغاركية السيد[٣٤٤]. ويتّسم شرط أساسي ثالث للمرونة السياسية بنوع من الروح التعاونية والترابط المتبادل بين، وداخل، كل من النّخبة والمواطنين. فإذا كان لمجتمع من المجتمعات أن يستمر في البقاء مع الزمن، فلا بدّ من وجود قدر من التعاون، لكن مثل هذه المواقف تتفاوت من حيث الشدة والنطاق على حدّ سواء. فعلى سبيل المثال يرى مورينو (Moreno) أنّ الإحساس المحدود جداً بما يدعوه المسؤولية الاجتماعية هي عقبة أساسية في وجه الحكومة الفعالة في أمريكا اللاتينية[٣٤٥].

وإذا كانت المواقف التعاونية محدودة لدى النخب فضلاً عن أكثرية الجماهير — وهو ما يبدو عليه الحال في كثير من البلدان، بما في ذلك الدول الأوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا، وفرنسا، إلى درجة أقل — فإنّ احتمالات محافظة نظام سياسي ما على قدرات القيم وزيادتها محدودة إلا إذا قام الزعماء السلطويون، إذا راموا ذلك، بفرض حلول جماعية. ويقال أيضاً: إنّ مثل تلك المتحولات البنيوية — السياسية مثل الدساتير التي تمنح الهيئة التنفيذية سلطة حل الهيئة التشريعية، ووجود نظام حزبي راسخ المؤسسات، تؤثر في فعالية الأنظمة السياسية وفي إمكان استمرارها.

وتعزو "نظرية الانسجام" التي جاء بها ايكشتاين الأداء العالي لا إلى تدبير بنيوي معين، بل إلى حالات التشابه بين البنى السياسية والاجتماعية. وتنصّ الفرضية الأساسية على أنه كلّما ازداد الشبه بين ممارسة السلطة في الحكومة والطرق التي تتمّ بها ممارسة السلطة في المؤسسات الاجتماعية التي لها أكبر الأهمية بالنسبة للإسباغ السياسي للطابع الاجتماعي وتجنيد النخبة، تحسن أداء النظام السياسي. والأساس المنطقي لذلك هو أنّه إذا كان الانسجام بين الوحدات الاجتماعية المتفاعلة عالياً ضمن حدود المعقول، فإنّه يتعين على أفراد النّخبة السياسية أن يكونوا على معرفة كافية بأدوارهم لكي يستجيبوا

(٣٤٤)See for example William R. Brown, "The Yemeni Dilemma", *Middle East Journal*, VII (Autumn 1963), 349-367.
(٣٤٥)Frank Jay Moreno, "Latin America: The Fear Within", *The Yale Review*, LV (December 1965), 165-166.

بشكل فعّال للأزمات، وليلبوا الطلبات المتكررة للنشاط الحكومي. وعلاوة على ذلك، فإن توجيهاتهم سوف تطاع على الأرجح، لأن المواطنين سيدركون على الأرجح بأنّها صدرت من أفراد يقومون بأدوار مشروعة ويستخدمون وسائل مشروعة(٣٤٦).

وتنطبق نظرية الانسجام بشكل خاص ولكنه غير حصري على الأنظمة التمثيلية. وقد طرح مورينو نظرية مماثلة عن "مذهب السلطة" (authoriticism) حيث يقول: إنّ الشرط الأساسي للحكومة المستقرة والشرعية في المجتمعات ذات الثقافات السياسية السلطوية يتمثّل بإنشاء جهاز تنفيذي سلطوي ذي طابع مؤسسي. وتنطبق هذه النظرية بشكل خاص على أمريكا اللاتينية حيث، كما يقول مارينو، لم يطور مثل هذا النظام ويحافظ عليه لأي فترة من الزمن سوى تشيلي والمكسيك(٣٤٧).

لقد تمّ في هذا الفصل تحديد محدّدات أربعة عامة عالية لقدرات قيم الجماعات، وتمّ بيان الفرضيات بشأن آثارها مع تقديم أدلة وتأكيدات نظرية بشأن ما يكاد يكون تنويعاً لا نهائياً للظروف والأحداث التي قلصت وسائل الناس إلى ما دون حدود التحمل. فإذا كان الناس يعتقدون بأن مخزونات القيم المتاحة في مجتمعاتهم محدودة ولا يمكن توسعتها، وهو منظور شائع في المجتمعات التقليدية وبعض المجتمعات العصرية، فإنّهم سينظرون على الأرجح إلى قدراتهم المتعلقة بالقيم بوصفها ساكنة (الفرضية VC.1). فبعض القيم من حيث الأصل يقل إمكان توسعتها من بعض القيم الأخرى، ولا سيّما قيم المشاركة السياسية ــ وبشكل خاص على مستوى النّخبة ــ وتماسك التكوين الفكري.

---

(٣٤٦) لقد أعيد طبع الصياغة الأولى لنظرية الانسجام في:

Harry Eckstein, *Divsion and Cohesion in Democracy: A Study of Norway* (Princeton: Princeton University Press, 1966), 225-288.

وتوجد صياغة منقحة في:

Eckstein, "Authority Relations and Governmental Performance: A Theoretical Framework", *Comparative Political Studies* II (October 1969).

(٣٤٧)Francisco Jose Moreno, Legitimacy and Stability in Latin America: A Case Study of Chilean Political Culture (New York: New York University Press, 1969).

إنّ مناصب النّخبة قليلة العدد، ونادراً ما يكون الذين يشغلون تلك المناصب على استعداد لتوسعتها. وإنّه وجه للوضع الإنساني يؤسف له، لكنه شائع على ما يبدو، وهو أن الناس يشعرون بأن أمنهم السيكولوجي مهدد من جرّاء كونهم عرضة لأناس يعيشون استناداً إلى مجموعة من المعتقدات والمعايير المختلفة عن معتقداتهم ومعاييرهم. فبمقدار ما تكون فيه أي منافع أو أوضاع ذات قيمة مرنة، أو ينظر إليها على أنها مرنة، فإنّ أي جماعة تطمح إلى تحسين وضعها تهدد أوضاع قيم الجماعات الأخرى (الفرضية VC.2). وحين يكون للناس منظورات محصلة الصفر كهذه بشأن توزيع القيم، فإن العنف يكون أكثر احتمالاً بوصفه على حدّ سواء تكتيكاً لتعزيز القيم واستجابة للمحاولات التي يقوم بها الآخرون لتحسين وضعهم النسبي منه حين يعتقد الناس بوجود إمكانات لتوليد قيم جديدة.

إن إدراكات قدرات القيم لا تتأثر بإجمالي مخزونات القيم المتاحة للتوزيع فحسب، بل أيضاً بتذكر الناس لمدى ما كانت عليه أوضاعهم جيدة أو سيئة في الماضي. فإذا لم يكونوا قادرين على تحسين أوضاعهم، أو، وهو الأسوأ من ذلك، إذا كان موقفهم المتعلق بالقيم قد تدهور بشكل مطّرد، إمّا بشكل مطلق أو بالنسبة إلى جماعات أخرى، فإنّ من الأرجح أن يروا آفاقهم المستقبلية من منطلق ساكن أو متدهور. وكلّما كانت الأشياء الأسوأ في الماضي، كان من الأرجح أن تكون قدراتهم المتعلقة بالقيم أدنى درجة (الفرضية VC.3). إلا أنّه كلّما كانت فرصهم أكبر لتحقيق آمالهم، سواء أكانت مخزونات القيم ثابتة أم لا، ومهما كان عليه وضعهم السابق، ازداد احتمال أن تكون قدراتهم أكبر (الفرضية VC.4).

ويتمثّل أحد مضامين هذه العلاقة في أن توسعاً في فرص القيم حتّى من دون تغييرات أخرى يجب أن يؤدّي إلى نقص قصير الأجل في إمكان حدوث العنف، مع أنّه قد يؤدّي إلى زيادة طويلة الأجل في ذلك الاحتمال إذا تبين أنّ الفرص زائفة. وتتمثّل علاقة محتملة، ذات صلة خاصة بالمجتمعات الآخذة في التوسع، في أن القيود التمييزية على فرص القيم تمثّل مصدراً قوياً للحرمان لدى الجماعات التي تستبعد على ذلك النحو

من فرصة عادلة للمشاركة في الرفاهية (النتيجة اللازمة VC.4.1). وبعبارة أوضح، فإن التمييز يولّد العنف، لكن العلاقة أكثر دقة وأكثر عمومية ممّا توحي به الحقيقة البدهية.

هذا الفصل ينهي تحليل مصادر العنف الجماعي، وتتناول الفصول التالية التوجهات السيكولوجية والظروف المجتمعية التي تركّز الدافع إلى العنف الجماعي على النظام السياسي، والظروف البنيوية التي تحدّد حجمه وشكله في خاتمة المطاف.

٦ – منظورات عن العنف والسياسة : التأهيل للمجتمع، التقليد، والشرعية

Perspectives on Violence and Politics: Socialization, Tradition, and Legitimacy

إنّ العدوان يولّد العدوان. فقد يتوقّع المرء أن يكون العدوان طريقة لحلّ جميع المشاكل... فالعدوان، إذاً، هو إلى حدّ كبير عادة من العادات؛ فكلّما عبرت عنه ازداد ما يصيبك منه.

غوردون أولبورت

دور الأمل(٣٤٨)

تعزو الفصول السابقة الاستعدادات الأساسية للعنف الجماعي إلى تفاعل معقد بين خصائص الناس النفسية التي تحددها العوامل الحياتية ـــ الاجتماعية، وبيئتهم الاجتماعية ونظراتهم إلى التغييرات التي تجري في تلك البيئة. هذا السخط هو مجرد قدرة كامنة غير منتظمة للقيام بالعنف الجماعي. إنّ السخط يقود الناس إلى القيام بالعنف السياسي عندما تركزه مواقفهم ومعتقداتهم على أشياء سياسية، وعندما تكون الأطر المؤسسية على درجة من الضعف، أو منظمات المعارضة على درجة من القوّة، بحيث تعطي الساخطين شعوراً بالقوة.

يبحث هذا الفصل في بعض مصادر مواقف الناس الكامنة إزاء العنف في مجال السياسة، ويبيّن كيف أن هذه المواقف تؤثر في احتمال قيامهم بعمل جماعي ضد حكامهم ومنافسيهم السياسيين. ولدى الناس أيضاً معتقدات محدّدة بشأن استخدامات العنف السياسي استجابة لأوضاع محدّدة ومعتقدات اعتنقوها نتيجة التربية أو الخبرة أو التحول أو الحساب. ويحدد الفصل التالي بعض مصادر وآثار المعتقدات المبدئية والمنفعية المتعلقة بالعنف الجماعي، ودور أنظمة الاتصال في نشر تلك المعتقدات. على أنّه حتّى إذا كان أفراد جماعة سياسية مدفوعين بشكل جماعي وقوي للقيام بأعمال العنف ضد

(٣٤٨)In Hadley Cantril, ed., *Tensions That Cause Wars* (Urbana: University of Illinois Press, 1950), 52.

أهداف سياسية، فإن العنف السياسي لا يحصل بالضرورة. إن أنماط السيطرة القمعية والدعم المؤسسي المتوفرين للنظام والمنشقين السياسيين هما العاملان المحددان النهائيان في التسلسل السببي الذي يربط بين الدوافع العدائية وبين حجم العنف السياسي وأشكاله، وسيرد البحث فيهما في الفصلين الثامن والتاسع.

فرضيتان أساسيتان Two Basic Hypotheses

لدى الناس نوعان متصلان ولكنهما متميزان من المنظورات المتعلقة بالعنف السياسي واللذان يؤثران في قراراتهم التي يتخذونها باللجوء إليه. ولديهم على الأرجح معايير بشأن المدى والشروط التي يكون فيها العنف بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة، مناسباً. كما أنّه من الأرجح أن تكون لديهم توقعات بشأن الفائدة النسبية للعنف بوصفه وسيلة لتحقيق الأهداف.

وكلّما كان تبرير الناس المعياري للعنف أكبر، ازداد احتمال استعدادهم للمشاركة في العنف السياسي. كما أنّه كلّما كانت الفائدة التي يعزوها الناس إلى تكتيكات العنف في الحصول على ما يريدون أكبر، فإنّهم يكونون أكثر استعداداً للجوء إلى العنف السياسي. والحجّة الداعية إلى تحليل التبريرات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي بشكل مستقل هي، باختصار، أن لها جذوراً نفسية واجتماعية متميزة وأنّها يمكن أن تتفاوت بشكل مستقل بعضها عن بعض. وهي مستقلة؛ بمعنى أنّه لا توجد علاقة منطقية أو سيكولوجية ضرورية بين اعتناق المعتقدات بأن العنف السياسي شيء مناسب وأنه سيكون ناجحاً. والناس الذين يعتقدون بأنّه مناسب ومفيد على السواء يلجأون إليه على الأرجح أكثر من الذين يظنون أنّه غير مناسب وغير مفيد. لكنهم إذا ظنوا أن العنف مناسب، لكنه غير مفيد، فإنّهم قد يلجأون مع ذلك إلى العنف للتعبير عن غضبهم. وإذا كانت الدوافع المنفعية على درجة من القوّة فعندئذ يمكن التغلب على الحظر المعياري للعنف. ويرد في الفرضيتين التاليتين ملخص للحجتين الأساسيتين لهذا الفصل والذي يليه:

الفرضية v.2: يتفاوت احتمال القيام بالعنف تفاوتاً كبيراً بتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي لدى أفراد مجموعة من المجموعات.

الفرضية v.3: يتفاوت احتمال القيام بالعنف تفاوتاً كبيراً بتفاوت شدّة ونطاق المبررات المنفعية للعنف السياسي لدى أفراد مجموعة من المجموعات.

لو كانت هاتان الفرضيتان حقيقيتين بديهيتين لأمكن التعبير عنهما باعتبارهما مسلّمتين. أمّا الأسئلة النظرية غير التافهة التي تثيرانها فهي، أولاً، عما إذا كانت العلاقات "قوية" بالمعنى المحدد في الفصل الأول، و، ثانياً، عما إذا كان من المناسب اعتبار العلاقتين مستقلتين. وتنجم المشاكل الأساسية التي تواجه التحليل التجريبي (empirical) عن هذين السؤالين: وهما أهمية المواقف المعيارية والمنفعية بالنسبة لمتحولات سببية أخرى، والمحدّدات الرئيسية لشدة ونطاق منظورات الناس المتعلقة بالعنف في السياسة. وقد تمّ تحديد بعض هذه المحدّدات في الفرضيات الاثنتي عشرة المشتقة في هذا الفصل والذي يليه. ويمكن تطبيق الفرضيتين الأساسيتين ومعظم الفرضيات الاثنتي عشرة المحددة لها على العنف الجماعي بصفة عامة، لكن بما أني مهتم بتحديد المصادر المحدّدة للعنف السياسي، فقد استقيت الأدلة بالدرجة الأولى بشأن محدّداته الموقفية وقصرت الفرضيات على عواقبها السياسية. ومع ذلك فإنّ الآليات السيكولوجية والثقافية التي يكون بها للناس عادات عدوانية هي ذات أهمية أساسية لفهم المنظورات المتعلقة بالعنف السياسي، ولذا فقد تمّ استعراضها في النصف الأول من هذا الفصل.

لقد تمّ تعريف العنف السياسي في الفصل الأول بأنّه يتضمّن جميع الهجمات الجماعية داخل جماعة سياسية ضد النظام السياسي، وعناصره الفاعلة ـــ بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة فضلاً عن الذين يشغلون المناصب ـــ أو سياساته. أمّا المبررات المعيارية للعنف السياسي فهي مواقف الناس ومعتقداتهم التي يحملونها بشأن الاستصواب المتأصل للقيام بمثل ذلك العمل أو التهديد به. وتتمثّل المبررات المنفعية للعنف السياسي بالمعتقدات التي يعتنقها الناس بشأن المدى الذي يعزّز فيه التهديد بالعنف

في السياسة أو استعماله وضعهم الإجمالي المتعلق بالقيم (المعرّف في الفصل الثاني) ووضع الجماعة التي يتماهون معها. وقد تمّ تضمين منظورات كل من العنف المهدّد به والفعلي في التحليل بسبب التقابل الظاهر لعواقبهما السياسية.

إنّ الناس الذين يقبلون معيارياً التهديد باستعمال العنف بوصفه وسيلة للسلوك الجماعي كثيراً ما يعبرون العتبة من العدوان اللفظي إلى العنف الصريح. وكثيراً ما يقرر الذين يهددون باستعمال العنف السياسي لاعتبارات منفعية أنّه لا بدّ من اللجوء إلى العنف الفعلي من أجل المحافظة على مصداقية تهديداتهم. ويجب اعتبار الإشارات إلى "تبريرات العنف السياسي" في هذا الفصل والذي يليه بأنّها تعني العنف الفعلي والمهدّد به على السواء، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك. وتستخدم "المنظورات" بوصفها مصطلحاً عاماً يطلق على مواقف الناس المعيارية والمنفعية كافة إزاء المعتقدات المتعلقة بالعنف السياسي.

إن شدّة مبررات العنف السياسي هي دالة أولاً لنطاق الظروف الذي يعتقد أن العنف الفعلي أو المهدّد به هو استجابة مناسبة له، وهو ثانياً دالة الاستصواب النسبي للعنف، من منطلقات معيارية أو منفعية، إزاء استجابات أخرى. ويشير نطاق التبريرات إلى انتشار المواقف والمعتقدات المؤيدة لدى أفراد جماعة ما. وتبين هذه الفروق مقارنة انطباعية بين تبريرات العنف السياسي لدى طلاب جامعيين اسكندنافيين ومن جنوب أوروبا.

إن شدّة تبريرات العنف تبدو أقل لدى الطلاب الاسكندنافيين بالنسبة إلى مدى الظروف: العنف ضد النظام السياسي هو استجابة مناسبة فقط بالنسبة لتهديدات موجهة إلى مدى ضيق جداً من القيم عالية البروز، بما في ذلك حياتهم، ووجود الجماعة السياسية وحياة تلك الجماعات التي يتماهون معها بشكل وثيق. غير أن العنف، لدى الطلاب من جنوب أوروبا هو استجابة مناسبة لظروف متنوعة بقدر ما تكون السياسات الحكومية التي تؤثر في الحياة الجامعية غير مستصوبة؛ والمعارضة السياسية من جانب جماعات الطلاب وغير الطلاب؛ والسياسات الخارجية للحكومة الكريهة ايديولوجياً. وقد

تقل الفروق في الاستصواب النسبي الذي يعزى إلى العنف السياسي من بين بدائل الاستجابات. فبالنسبة للطلاب الاسكندنافيين يبدو أن اللجوء إلى العنف هو الملاذ الأخير، ولا يكون مبرراً إلا إذا فشلت أساليب التأثير والاحتجاج الأخرى. وقد يكون لدى الطلاب من جنوب أوروبا معايير مماثلة، لكن ليس لديهم سوى بدائل قليلة. كما أن نطاق المنظورات التي تبرّر العنف تنطوي على مشاكل. على أنّه إذا كانت معدلات المشاركة المتباينة في نضال الطلاب المدني ذي الدوافع السياسية لها دلالة، فإنّ نطاق تلك التبريرات أقل لدى الطلاب الاسكندنافيين منه لدى الطلاب من جنوب أوروبا. فلو سئل ممثلون عن هاتين الفئتين من الطلاب عما إذا كان العنف السياسي مبرراً كملاذ أخير، فالأرجح أن الطلاب الاسكندنافيين الذين سيجيبون بـ "نعم" سيكونون أقل من الطلاب من جنوب أوروبا.

وقد طرحت مثل هذه الأسئلة على الأمريكيين السود في واتس (Watts). فالنضاليون منهم، وهم المتعاطفون مع منظمات السود الراديكالية، كانوا أكثر ميلاً إلى دعم استخدام العنف بوصفه ملاذاً أخيراً مشروعاً بنسبة ثلاثة أضعاف غير النضاليين. كما أنهم كانوا أكثر ميلاً من غير النضاليين إلى الادعاء بالمشاركة في أعمال الشغب التي جرت في لوس أنجلوس بنسبة الضعفين، عام ١٩٦٥[٣٤٩].كما توحي هذه الأمثلة بأنّ عملية مسح الآراء هي تقنية مباشرة معقولة لتقويم شدّة ونطاق مبررات العنف السياسي لدى الجماعات. ويمكن أيضاً، بالطبع، استنتاج المواقف والمعتقدات التبريرية من خلال ما يقوله ويفعله المتمردون. ويتمثّل نهج استحداث الفرضيات الواردة أدناه بتحديد خصائص عامة وأسهل متناولاً للثقافات والاتصال، ممّا يمكّن من استنتاج شدّة مبررات العنف ونطاقه.

ولا بدّ من الإشارة إلى بضع نقاط نظرية بشأن الفرضيتين V.2 وV.3 قبل دراسة بعض الأدلة. ويعد عنصرهما المتحول التابع، المتمثل باحتمالية العنف السياسي،

(٣٤٩) T.M. Tomlinson, "The Development of a Riot Ideology Among Urban Negroes", *American Behavioral Scientist,* XI (March-April 1968), 28.

مجموعة فرعية للمتحولين المستقلين للفرضية V.1 (الفصل الثاني)، وهو الاحتمال الكامن للعنف الجماعي. ولا بد، لأغراض تجريبية (empirical) ونظرية، على السواء، من التحديد المنهجي للعلاقة القائمة بين المتحولين التابعين، وتحديد العلاقات المحتملة بين المتحولين المستقلين المحددين، أي شدّة ونطاق الحرمان النسبي (الفرضية V.1)، وشدة ونطاق مبررات العنف السياسي المعيارية (الفرضية V.1) والمنفعية (الفرضية V.2).

إنّ الحرمان النسبي شرط مسبق لازم لحدوث العنف الجماعي، بما في ذلك العنف السياسي، لكن العلاقة ليست دقيقة. فالسخط الناجم عن الحرمان النسبي يمكن أن يركز على النظام السياسي أو ينحرف عنه طبقاً لمنظورات الناس للعنف والسياسة. فعلى سبيل المثال، إذا اعتبرت حكومة ما مسؤولة عن القيام أو إغفال القيام بإجراءات حيال مصدر السخط، وإذا اعتبرت غير مناسبة، فإنّ من المحتمل أن يتركز كامل السخط أو جزء منه على أهداف سياسية. وبمقدار ما تعتبر عناصر أخرى مسؤولة وما يحاط به النظام السياسي بهالة من الشرعية، فإنّ من المحتمل أن يفضي السخط إلى القيام بعمل ضد أهداف أخرى. وعلى أي حال، يتعين على الاحتمال الكامن للعنف السياسي أن يتفاوت تفاوتاً شديداً مع الاحتمال الكامن للعنف الجماعي. وإذا كان بالإمكان تقويم المتحولين كليهما بشكل مباشر، فمن المتوقع أن تتراوح درجة الارتباط بين ٠,٧ و٠,٩. وبشكل افتراضي،

الفرضية V.4: يتفاوت الاحتمال الكامن للعنف السياسي المحدد تفاوتاً شديداً بتفاوت الاحتمال الكامن للعنف الجماعي بشكل عام.

وعلى افتراض صحة هذه العلاقة، يمكن اشتقاق علاقة ترابطية بشأن العلاقة بين المتحولين المستقلين اللذين يحدّدان السخط، والمتحولين اللذين يحددان الاحتمال الكامن للعنف السياسي، وحجم العنف السياسي ذاته. فإذا كان للسخط علاقة سببية طاغية بالعنف السياسي، فعندئذ يتعين أن يكون لمبرر العنف السياسي علاقة مشروطة وليس مستقلة بحجم العنف الجماعي. وإذا كانت المبررات قوية ولكن السخط متدن، فعندئذ

يكون العنف السياسي أقل احتمالاً ممّا هو عليه الحال عندما تكون المبررات ضعيفة والسخط قوياً. وإذا كان الاثنان قويين فعندئذ يكون من المحتمل أن يبلغ العنف السياسي أوج إحجامه. لذا يجب أن تقوم النتيجة اللازمة التالية:

النتيجة اللازمة V.4.1: كلّما ازدادت شدّة الحرمان النسبي ونطاقه، كانت العلاقة بين شدّة ونطاق المبررات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي وحجم العنف السياسي أقوى.

وأخيراً من المحتمل وجود آثار للتفاعل بين خصائص المبررات المعيارية والمنفعية. ولا يوجد سبب طاغ للافتراض بأنّه إذا قبل أفراد جماعة ما، معيارياً، بعض أنواع العنف فإنّهم لهذا السبب سوف يعتبرونه مفيداً، لكنهم سيقومون على الأغلب بإجراء حسابات منفعية بشأن عواقبه، وسيكونون معرضين لقبول معتقدات جديدة بشأن فائدته أكثر ممّا يكون عليه الحال لو كان لديهم حالات كبح معياري ضد العنف. كما أنّه من المعقول أنّه إذا كان الناس يتوقعون الحصول على مكاسب ذات شأن من خلال أعمال العنف لكن لديهم محظورات معيارية ضده، فإنّهم يكونون عرضة للتحول إلى معايير جديدة تبرر أعمال العنف. فيما يلي علاقة ترابطية مقترحة للفرضية V.3:

النتيجة اللازمة V.3.1: تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي بشكل قوي بتفاوت شدّة ونطاق المبررات المنفعية للعنف السياسي ضمن جماعة من الجماعات.

من المزمع في هذا الفصل القيام أولاً بفحص بعض مصادر مبررات العنف المعيارية النفسية ـ الثقافية، ومن ثمّ فحص بعض خصائص منظورات السياسة التي تؤثر في المبررات المعيارية والمنفعية على حدّ سواء.

مبررات العنف السياسي النفسية الثقافية

Psychocultural Justifications for Violence

يمكن تحليلياً تمييز أنواع عدّة من مبررات العنف المعيارية. فبعض منظورات الناس المتعلقة بالعنف ذات أصل نفسي ــ ثقافي، وتكون ناجمة عن أنماط التأهيل الاجتماعي التي تشجع أو تثبط المظاهر الخارجية للعدوان، وعن التقاليد التي تجيز الردود الجماعية العنيفة على مختلف أنواع الحرمان. وهذه المنظورات تكمن وراء العنف، أو هي استعدادات مسبقة معيارية إزاءه. ويوجد اختلاف كبير في تلك المواقف ضمن الغالبية العظمى من الثقافات؛ وتشير الدلائل أيضاً إلى أن الاستعدادات النمطية للقيام بأعمال العنف تختلف من أمة إلى أخرى ومن ثقافة فرعية إلى أخرى داخل الأمم. هذه المواقف الكامنة يمكن فصلها عن المبادئ التي يقبلها الناس خلال مجرى حياتهم والتي تزوّدهم بمبرّرات محددة للقيام بأعمال العنف استجابة لظروفهم السياسية المباشرة.

وتصنف تلك المبادئ تقليدياً بوصفها "أيديولوجيات"، بوسعها في شكلها الأكثر تفصيلاً أن تثير وعياً متبادلاً لدى الساخطين، وتقدّم لهم شروحات مفصلة بشأن الأسباب التي تدعوهم إلى الشعور بالسخط وتوفّر إجازة معيارية لأعمال العنف ضد أهداف سياسية، وتحدّد أهدافاً طوباوية يتم تحقيقها من جرّاء تلك الأعمال. غير أن الايديولوجيات الشاملة توجد لدى زعماء العنف السياسي أكثر ممّا توجد لدى الذين يتبعونهم وهم مفوهون بعد الواقعة الثورية بقدر ما كانوا مفوهين قبلها (انظر الفصل السابع).

تأخذ الأفكار التي تبرر العنف على الفور للغالبية العظمى من المشاركين في معظم أعمال العنف السياسي شكل الشعارات والشائعات والتحيزات أو شظايا مبسّطة للايديولوجيات وليس لأنظمة معتقدات متكاملة. يفحص هذا الفصل بعض العوامل النفسية ــ الثقافية، وسيجري فحص العوامل الأيديولوجية في الفصل اللاحق. ثمّة نوعان من المقاربات النفسية ــ الثقافية في تفسير العدوان وما ينجم عنه من عنف والتي تؤكّد على المؤثرات الاجتماعية العامة. ويصف كلاينبرغ Klineberg هذه المقاربات بأنّها

مقاربات "عدوانية الأفراد" والمقاربات "الثقافية".وتشير الأولى إلى شروح العدوان من حيث "التجارب الفعلية للأفراد والتي تحصل عادة في مقتبل العمر والتي توجد حاجة إلى القيام بسلوك عدواني أو إلى الاتجاه نحوه".

وتشدّد المقاربة الثقافية على "المدى الذي يكون فيه العدوان مقبولاً أو مرفوضاً عبر أعراف جماعة ما أو طرائق سلوكها"[٣٥٠]. ويجري أدناه تمييز مقارن بين مصادر وآثار عدوانية الأفراد في تأثيرها في المنظورات المعيارية العامة المتعلقة بالعنف، وتطور وعواقب التقاليد الثقافية المتصلة بالعنف السياسي الجماعي. ويتم لاحقاً بيان أن الكثير من الأدلة الموجزة في مناقشة عدوانية الأفراد والعدوانية الثقافية هي ذات صلة بمسائل التبريرين الايديولوجي والمنفعي أيضاً.

عدوانية الأفراد Individual Aggressiveness

إنّ الافتراض الأساسي لشروحات "عدوانية الأفراد" هو أنّ الأفراد يكتسبون استعدادات أو احتياجات مميزة للعدوان خلال عملية التأهيل الاجتماعي. فبعض أنواع ممارسات الأطفال والعلاقات بين الأشخاص في الأسرة تفرض حالات شعور بالإحباط أكثر من غيرها. كما يوجد اختلاف كبير في أنواع آليات الدفاع السيكولوجية وهرميات الاستجابات للتعامل مع الإحباطات التي يكتسبها الناس في عملية التأهيل الاجتماعي.

ويوجد كمّ ضخم من النظريات والأدلة بشأن الأنماط المحددة للتأهيل الاجتماعي التي تؤدي إلى درجة عالية من العدوانية. تفترض نظرية التوتر ــ الثقافي، في الأنثروبولوجيا، أن الثقافات تختلف اختلافاً أساسياً من حيث درجة التوتر الذي تضعه على أفرادها. فمتطلبات ومحظورات التأهيل الاجتماعي وتأمين المعيشة والتفاعل مع الآخرين أمور موجعة بالنسبة للفرد. فكلّما كانت مؤلمة أو مثيرة للتوتر، ازداد احتمال كون مظاهر الاختلال الوظيفي أكثر عمومية، بما في ذلك العصاب والأمراض

(٣٥٠) Otto Klineberg, *Tensions Affecting International Understanding: A Survey of Research* (New York: Social Science Research Council, 1950), 188.

السيكوسوماتية (جسدية ـ نفسية) والانتحار وجرائم القتل وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات، إلى ما هنالك. ويبين نارول Naroll، الذي استقيت منه هذه الخلاصة الموجزة، أن الثقافات تنطوي على مستويات عالية من نوع من أنواع هذا الاختلال الوظيفي تميل إلى أن تنطوي على مستويات عالية من أنواع أخرى[٣٥١].

وتربط كثير من الدراسات بين أنواع محددة من تجربة التأهيل الاجتماعي والاضطراب الشخصي. فعلى سبيل المثال، وجد باندورا Bandura ووالترز Walters أن كلا أبوي الأولاد المراهقين العدوانيين قد شجع عدوان أبنائه خارج البيت، لكن الآباء لم يكونوا يتحملون مظاهر العدوان تجاه أنفسهم، وكانوا لا يظهرون كبير عطف نحو الأولاد. وهكذا فقد تعلّم الأولاد التعبير عن العدوان خارج البيت بطريقة مباشرة وغير مكبوتة نسبياً، وبما أنهم كانوا مستائين من آبائهم فقد كانوا يميلون إلى إظهار عدوانهم إزاء أشخاص سلطويين خارجيين[٣٥٢]. وتدل دراسات المجرمين على أنهم تعرضوا لطفولة قاسية نسبياً، فضلاً عن إحباطات لاحقة في سنّ الرجولة، وأن روادعهم التي تحول دون ارتكاب أعمال العدوان كانت تميل إلى الضعف نسبياً[٣٥٣].

تؤكّد دراسات أخرى على العلاقة بين خصائص الشخصية التي تكتسب خلال التأهيل الاجتماعي وبين العدوانية. وقد وجد آيسينك Eysenck أدلة تجريبية

---

(٣٥١) Raoul Naroll, Data Quality Control: A New Research Technique: Prolegomena to a Cross-Cultural Study of Culture Stress (New York: The Free Press, 1962), chaps. 2 and 3. Also see John W. M. Whiting and Irvin L. Child, Child Traning and Personality (New Haven: Yale University Press, 1953).

(٣٥٢) Albert Bandura and Richard H. Walters, *Adolescent Aggression* (New York: Ronald Press, 1959),

لا سيّما الفصلان الثالث والسابع. وقد تمّ التوصل إلى نتائج مماثلة في:

L. D. Eron et al., "Social Class, Parental Punishment for Aggression, and Child Aggression", *Child Development,* XXXIV (December 1963), 849-867.

(٣٥٣) يرد موجز لتلك الدراسات في:

Leonard Berkowitz, *Aggression: A Social Psychological Analysis* (New York: McGraw-Hill, 1962), 318-322.

(empirical) أساسية على الاقتران بين النزوع إلى القسوة وتدني التأهيل الاجتماعي والانبساطية (extraversion) من جهة والعدوانية، من جهة أخرى(٣٥٤). وبيّن ستاغنر Stagner أن الأفراد العدوانيين في أحد مجالات الحياة يميلون إلى أن يكونوا عدوانيين في مجالات أخرى، وأن يكونوا عدوانيين في السلوك العلني واللفظي(٣٥٥).

وتتمثّل الصفة المميزة المركزية لـ "الشخصية السلطوية"، التي درست في مختلف الثقافات بكبت المشاعر العدائية القوية الموجهة بالأصل نحو الأبوين وغيرهما من الشخصيات التي تتمتع بالسلطة، والتي تظهر في سمات من سمات الشخصية مثل إعطاء قيمة كبيرة للأخلاق التقليدية والمبالغة في رؤية الاختلافات بين الجماعة التي ينتمي إليها الشخص والجماعات الأخرى، والتأكيد الشديد على أهمية القوّة في الشؤون البشرية، والتحيز ضد الجماعات الخارجية وإحلال العدوان إزاءهم(٣٥٦). ووجد ايبشتاين Epstein، في دراسة تجريبية نموذجية، أن أشخاص التجارب شديدي السلطوية أكثر احتمالاً بدرجة كبيرة من السلطويين الضئيلين لأن يبادروا بالعدوان ضد "ضحية" من الزنوج(٣٥٧).

وقد لخّص هيملويت Himmelweit عشر دراسات للاختلافات الفردية في تحمل الإحباط، "دلت بشكل قاطع على أن الشخص غير المستقر لديه احتمال أقل للإحباط من

(٣٥٤)H. J. Eysenck, *The Psychology of Politics* (London: Routledge and Kegan Paul, 1954), chap. 7.

(٣٥٥)Ross Stagner, "Studies of Aggressive Social Attitudes", *Journal of Social Psychology,* XX (August 1944), 109-140.

(٣٥٦) تتمثل الدراسة الأولى بـ
Theodor W. Adorno et al., *The Authoritarian Personality* (New York: Harper, 1950)
وتعد الدراسات اللاحقة التي تستخدم مفاهيمها وتقنياتها بالمئات.

(٣٥٧)Ralph Epstein, "Aggression toward Outgroups as a Function of Authoritarianism and Imitation of Aggressive Models", *Journal of Personality and Social Psychology,* III (No. 5, 1966), 574-579.

الشخص المستقر"[٣٥٨]. ويمكن إيراد دراسات عديدة أخرى؛ وهذه تكفي لتوضيح التعميم الذي مفاده أن أنماط التأهيل الاجتماعي والأنماط الشخصية المختلفة تؤدي إلى اختلافات في احتمال العدوان.

وتستخدم مقاربتان مختلفتان نوعاً ما للربط بين المواقف المتعلقة بالعدوان والعنف السياسي. تركّز إحداهما على مصادر النزعات العدوانية للقادة الثوريين. ويجادل لاسويل Lasswell استناداً إلى نظرية التحليل النفسي ودراسات الحالة بأن المهيّجين السياسيين هم رجال ذوو طبائع نرجسية قوية، ينقلون توقهم للاستجابة العاطفية — الذي اكتسبوه خلال عملية النضج — إلى أشياء معمّمة، ويتجلّى توقهم هذا في رغبة بإثارة استجابات عاطفية من المجتمع بأسره[٣٥٩]. وتسير على هذا المنوال دراسة وولفنشتاين Wolfenstein المقارنة لشخصية لينين Lenin وتروتسكي Trotsky وغاندي بوصفهم أمثلة على "الشخصية الثورية". وتدعم نتائجه الفرضية التي مفادها أن:

الثوري هو الذي أفلت من أعباء عقدة أوديب في حالة من الحيرة بين شيئين من خلال نقل صراعه مع السلطة إلى عالم السياسة. ولكي يحصل هذا لا بدّ من وجود شرطين: الصراع مع السلطة الأبوية يجب أن يكون قائماً وغير قابل للحل في سياق الأسرة قرب انتهاء مرحلة المراهقة، ولا بدّ من وجود سياق سياسي يمكن من خلاله التعبير عن الصراع[٣٦٠].

هذه المقاربة هي من حيث الأساس مقاربة نفسية — مرضية (psychopathological) تناسب التحليل الجزئي للعنف السياسي. ويمكن لدراسة الخصائص النفسية التي تهيئ أفراداً معينين، لا سيّما الزعماء منهم، للانخراط في النشاط

---

(٣٥٨)Hilde T. Himmelweit, "Frustration and Aggression: A Review of Recent Experimental Work", in T. H. Pear, ed., *Psychological Factors of Peace and War,* (London: Hutchinson, 1950), 178-180.

(٣٥٩) Harold Lasswell, *Psychopathology and Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 1930), especially 125.

(٣٦٠)E. Victor Wolfenstein, *The Revolutionary Personality: Lenin, Trotsky, Gandhi* (Princeton: princeton University Press, 1967), quotation 307.

السياسي أن تقدم فهماً أكثر شمولاً لأصول حركات ثورية محددة وطبيعتها واتجاهها. لكن دراسة من هذا النوع لا يمكن أن تسهم إلا هامشياً في تفسير الاختلاف بين الثقافات في مستويات العنف السياسي. والمقاربة الثانية التي تربط بين خصائص الشخصية والعنف الجماعي تعمّم مباشرة من وجود شخصيات عدوانية في مجتمع ما إلى حدوث الثورة والحرب.

ويقوم لاسويل Lasswell بهذه القفزة التحليلية في حجّته التي مفادها أن "الحركات الثورية تستقي حيويتها من إضفاء المشاعر الخاصة على الأشياء العامة". وكتب يقول: "أثناء أزمة سياسية يفسر اللاشعور تفسير الظافر [سقوط زعيم من الزعماء] بأنّه خلاص من جميع القيود وينساق أفراد الجماعة الذين لديهم أدنى تركيبات الشخصية المتصلبة انسياقاً تاماً للقيام بأعمال السرقة والعنف"(٣٦١).

ويطرح دوربين Durbin وبولبي Bowlby تفسيراً مماثلاً للحرب. فهما يريان أن العدوان الأساسي الناجم عن بواعث التملك والإحباط لدى جميع الناس ـــ أمر شائع. ويؤدي تماهي الذات مع الدولة والخضوع لسلطتها، وكلاهما ظاهرة شائعة في القرن العشرين، إلى تحول العدوان. فحين يكون المواطنون "على درجة كبيرة من الثقافة ودرجة كبيرة من الإحباط وعلى درجة كبيرة من التعاسة" بحيث يصبح العدوان الداخلي غير محتمل، "فإنّهم يكونون قد وصلوا إلى نقطة تكون الحرب قد أصبحت فيها ضرورة سيكولوجية"(٣٦٢). وقد تمّ تقديم أمثلة أخرى من قبل هوفر Hoffer الذي يعزو الحركات

---

(٣٦١) Lasswell, 173, 180.

(٣٦٢)E.F. M. Durbin and John Bowlby, *Personal Aggressiveness and War* (London: Kegan Paul, Trench, Trubner, 1939), 7-50, quotations 27, 28.

توجد آراء عديدة مماثلة عن جذور الحرب في العدوان المتأصل أو العدوان الناجم عن الإحباط. من ذلك على سبيل المثال

J. F. Brown, "The Theory of the Aggressive Urges and Wartime Behavior", *Journal of Social Psychology,* XV (1942), 355-380, and Franz Alexander, "The Psychiatric Aspects of War and Peace", *American Journal of Sociology,* XLVI (1941), 504-520

ولا تقدم الدراسات التجريبية (empirical) عن جذور الحرب كبير دعم لتلك الآراء. في كتابه الضخم

A *Study of War* (Chicago: University of Chicago Press, 1942)

الثورية جزئياً إلى الاضطراب النفسي واسع الانتشار(٣٦٣)، من قبل ريزلر Riezler، الذي يجادل بأن جوهر الحركات الثورية يتألّف من الحمقى والمنحرفين والفاشلين في التكيف مع بيئتهم(٣٦٤).

من المفترض أنّه يوجد في جميع المجتمعات "شخصيات ثورية"، ولعلّ بعض المجتمعات تنتجهم بأعداد أكبر من غيرها. غير أنّ أهم العوامل ذات الصلة بالموضوع بالنسبة لنظرية عامة للعنف السياسي عبر الثقافات تتمثل بتلك التي تؤدي إلى اختلافات تعمّ الثقافات في النزعات المعيارية نحو العدوانية.

وبعبارة أخرى فإن اهتمامنا الأساسي يجب أن ينصب على ممارسات التأهيل الاجتماعي الثقافية ودون الثقافية السائدة، وليس على الانحرافات النادرة، بصرف النظر عن مدى أهمية تلك الأخيرة من أجل تفسير المشاركة والزعامة في اندلاعات معينة للعنف السياسي. وعلاوة على ذلك، يبدو أنّ درجة التوتر أو الإحباط المفروضين في عملية التأهيل الاجتماعي هي أقل خطورة من الطرق التي يتعلمها الناس للتعامل مع

يخلص كوينسي رايت Quincy Wright إلى أن الحرب بين الدول الحديثة "قلما تنبع من الأنماط السلوكية للجماهير، بل – تنجم عن حسابات الزعماء" (١٤٤). وقد درس آبيل Abel قرار الدخول في الحرب في خمس وعشرين حالة، وخلص إلى أنّه لم يظهر في أي منها سيطرة العواطف أو المشاعر لدى صناع القرار؛ فقد بدا أن خيار الحرب كان مقصوداً بوصفها وسيلة تؤدي إلى تحقيق أهداف محددة

Theodore F. Abel, "The Element of Decision in the Pattern of War", *American Sociological Review,* VI (December 1941), 853-859.

(٣٦٣)Hoffer, passim.

(٣٦٤)Kurt Riezler, "On the Psychology of the Modern Revolution", *Social Research,* X (September 1943), 320-336

يستند تعميم ريزلر إلى حد كبير إلى دراسة الحركات الفاشية. وترد مناقشة مفيدة وأكثر توازناً في:

Carl Leiden and Karl M. Schmitt, *The Politics of Ciolence: Revolution in the Modern World* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1968), chap. 5

وترد مجموعة من الدراسات عن الخلفيات الاجتماعية وأنماط الحياة المهنية للزعماء النازيين والفاشيين والسوفييت والصينيين الشيوعيين، والتي تتناول بشكل خاص النشطاء منهم بعد الوصول إلى السلطة، في:

Harold D. Lasswell and Daniel Lerner, eds., *World Revolutionary Elites: Studies in Coercive Ideological Movements* (Cambridge: M.I.T. Press, 1965).

دوافعهم العدوانية. فالإحباطات تفرض في جميع عمليات التأهيل الاجتماعي، وفي حين أنّه توجد اختلافات ظاهرية في درجتها، فإن هذه الاختلافات تبدو صغيرة نسبياً وتبدو مقترنة تجريبياً (empirically) بتنويعات من أنواع ومستويات الانحراف وليس بالسلوك الجماعي. ويتضح الاختلاف الأوضح عبر الثقافات في المدى الذي يتعلم فيه الناس التعبير عن غضبهم أو كبته في داخلهم، وثمّة أدلة تربط بين هذه الاختلافات وبين أنواع محددة من العنف الفردي والجماعي.

يتمثل بعد أساسي تختلف ضمنه المواقف المؤهلة اجتماعياً إزاء العدوان بالدرجة التي يكبت فيها الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافة من الثقافات العدوان في داخلهم. ويكون التأكيد في بعض المجتمعات، ولدى بعض الثقافات الفرعية وجماعات المراكز على لوم الذات (intropunitive)، أي أن الناس يكتسبون نزعة معيارية لإلقاء اللوم في إحباطاتهم على أنفسهم ولكبت مشاعرهم العدوانية أو تحويلها إلى داخلهم.

وفي مجتمعات أخرى توجد نزعة للوم الآخرين (extra punitive)، أي أن الناس يميلون إلى لوم الآخرين، ويميلون إلى تبرير عدوانهم على الآخرين[٣٦٥].

ومن المحتمل أنّه كلّما ازداد التأكيد على لوم الآخرين في عملية التأهيل الاجتماعي، شاع بين الناس أن نوعي العنف الجماعي والفردي مبرران. وربّما تكون العلاقة قوية وشائعة بما يكفي للتأثير في المواقف من العنف السياسي الجماعي، وبالتالي لكي يتم التعبير عنه بشكل افتراضي.

الفرضية JV.1: تتفاوت شدّة المبرّرات المعيارية للعنف السياسي بشكل طفيف بتفاوت درجة التأكيد على لوم الآخرين في عملية التأهيل الاجتماعي.

---

(٣٦٥) وضع هذا التصنيف سول روزنويغ Saul Rosenzweig في:
"Types of Reaction to Frustration: A Heuristic Classification", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* XXIX (October-December 1934), 298-330.
وقد استُخدم هذا التصنيف على نطاق واسع في أدبيات الموضوع. كما أنّه يقترح أيضاً فئة ثالثة سماها "impunitive" للدلالة على استجابات بديلة.

ترد الأدلة غير المباشرة على الفرضية في الدراسات التي تفسّر تفاوت حالات الانتحار والقتل من حيث الاختلافات بين الجماعات الثقافية وجماعات المراكز في مواقف اللوم الذاتي ولوم الآخرين. ويجادل هنري Henry وشورت Short بأن كبت متطلبات الأبوين القاسية المقترنة بالعقاب على المظاهر الخارجية للعدوان، تؤدي إلى "احتمال سيكولوجي" للانتحار أكبر من جريمة القتل، أي إلى مواقف إحباط شديد ولوم الذات. ومن جهة أخرى، إذا كان الأبوان يتصفان بالقسوة، لكنهما لا يهددان بسحب محبتهما لأطفالهما الذين يتصرفون بعدوانية، فسوف يتم التعبير عن العدوان على الأغلب نحو الغير. إن "الاحتمال السيكولوجي" يتفاعل مع "الاحتمال الاجتماعي": فإذا كانت توجد كوابح قوية في حياة الراشدين فإن استجابات لوم الآخرين (القتل) تكون استجابات محتملة للإحباط، لأنّ مصادر الكبح الخارجية تتيح أهدافاً ينصبّ عليها العدوان؛ وإذا كانت الكوابح الخارجية ضعيفة، فإنّ الفرد سيحوّل عدوانه على الأغلب إلى نفسه.ويقال:

إنّ هذه الأنماط في مجموعها تفسّر ما تمّ التوصل إليه تجريبياً (empirically)، وهو أن تواتر جرائم القتل يتفاوت عكسياً مع المركز الاجتماعي، بينما تتفاوت حالات الانتحار طردياً. فالأشخاص من ذوي المراكز المتدنية يميلون إلى الخضوع لمصادر كبح قوية ومرئية وإلى أن يكونوا "أقل تأهيلاً اجتماعياً" إزاء الأشخاص من ذوي المراكز العالية[٣٦٦].

وفي دراسة مقارنة أخرى يعزو هندين Hendin نسبة الانتحارات العالية في الدنمارك إلى حالات التبعية التي تنشئها في سن الطفولة الأمهات شديدات التدقيق اللواتي

(٣٦٦) Andrew F. Henry and James F. Short, Jr., *Suicide and Homicide: Some Economic, Sociological, and Psychological Aspects of Aggression* (New York: The Free Press, 1954, 1964), chaps. 5 to 7

وللاطلاع على أدلة عبر الثقافات انظر

Arthur L. Wood, "A Socio-Structural Analysis of Murder, Suicide, and Economic Crime in Ceylon", *American Sociological Review,* XXVI (October 1961), 744-753.

يكبتن العدوان والتعامل مع مشاعر الذنب بوصفها أداة تأديبية صارمة، أي نمط لوم الذات. ويقال:

إن نسبة الانتحارات العالية في السويد هي نتيجة صدمة الانفصال المبكر عن الأبوين، وتوجيه الغضب الناجم عن ذلك إلى أداء عالي القدرة على المنافسة، وكراهية الذات في حالة حدوث الفشل.

وعلى عكس ذلك في النرويج لا يجري كبت العدوان بهذه القوة، ولا تتصف علاقات الأم وطفلها بالحماية المفرطة أو بالرضيّة، وبالتالي فإنّ وقائع الانتحار منخفضة نسبياً[٣٦٧]. وهذا لا يعني أن الثقافة النرويجية تغرس الطبائع التي تتصف بالشعور بالذنب، بل يعني أنّ إحباطات الطفولة أقل حدة والمواقف أقل شعوراً بالذنب ممّا هو عليه الحال في السويد والدنمارك. ويتحدّى المؤرخ هاكني Hackney التفسيرات التي نجدها عند هنري وشورت وهندين. فقد قام بدراستها في محاولة منه لتفسير نسب الجريمة العالية ونسب الانتحار المنخفضة لدى الأمريكيين الجنوبيين من البيض والسود بالمقارنة مع البيض والسود الشماليين. وقد رأى أنّه ثمّة نظرة إلى العالم في الجنوب تبرر السلوك الذي يلقي باللائمة على الخارج بدلاً من لوم الذات، وذلك من خلال تحديد مواقع "الأخطار التي تتهدد المنطقة خارجها والأخطار التي تتهدد الشخص خارج الذات"[٣٦٨].

هذه التفسيرات وكثير غيرها متساوقة بصفة عامة إن لم تكن بصفة محددة. ويمكن تفسيرها بأنّها مظاهر نزعات ثقافية أو ثقافية فرعية إزاء ردود الأفعال التي تلقي باللوم على الآخرين أو على الذات، ويمكن أن تعزى الفروق بينها إلى مصادر مختلفة لمعايير لوم الآخرين. ويشدّد هنري وشورت على التفاعل بين تربية الأطفال والعوامل البنيوية الاجتماعية بوصفها محددات لوجهة العدوان. ويشدّد هندين Hendin

(٣٦٧) Herbert Hendin, *Suicide and Scandinavia* (New York: Grune and Stratton, 1964).
(٣٦٨)Sheldon Hackney, "Southern Violence", *American Historical Review*, LXXIV (February 1969), 906-925, quotation 925.

بالدرجة الأولى على العوامل المتصلة بتربية الأطفال، بينما يؤكّد هاكني Hackney على الخلفية التاريخية التي يفترض أنها مزروعة في عملية التأهيل الاجتماعي والتي قد تتجلى في ممارسات مميزة لتربية الأطفال. ولعلّ جميع هذه الأنواع الثلاثة من العوامل السببية تتفاعل في نشوء المواقف التي تلوم الآخرين، وبعضها يترتب عليه من العواقب بالنسبة لبعض الجماعات أكثر من البعض الآخر.

وثمّة أدلة ذات طابع أكثر تخميناً تربط بين خصائص التأهيل الاجتماعي عبر عملية لوم الآخرين وبين العنف الجماعي. وقد وجد باتسون Bateson نمطاً من الإشراط أو التكييف يتم بموجبه تعليم الأطفال البالينيين، على سبيل المثال، ألاّ يتوقعوا بلوغ الأوج في أعمالهم، بل أن يتمتعوا بالخطوات المبدئية دون وجود هدف محدد، "في العيش في الحاضر الآني وليس في هدف معين بعيد"(٣٦٩). وتتمثّل إحدى الخصائص الأخرى لدى البالينيين بكبت تقليدي معياري قوي للعدوان الصريح، ولعله غرس فيهم بوصفه جزءاً من العملية ذاتها. هاتان السمتان قد تساعدان على تفسير درجة التحمل العالية الظاهرة للإحباط لدى البالينيين.

فإذا تجاوزت هذه الدرجة الحدّ فإنّها تؤدي إلى انفجارات شديدة خارقة للعنف الفردي المتمثل بالانتحار على غرار ظاهرة الأموك في الملايو والعنف الجماعي الذي يشبه مذبحة مئات الآلاف من الشيوعيين الاندونيسيين في مذابح ١٩٦٥-٦٦ التي كانت بالغة الشدة في بالي(٣٧٠). ويعزو باي Pye كثرة وقوعات الجرائم السياسية، والأشكال الأخرى من العنف في بورما، على أكثر المستويات أساسية، إلى ممارسات تربية

(٣٦٩)Gregory Bateson, "The Frustration-Aggression Hypothesis and Culture", *Psychological Review,* XLVIII (July 1941), 355.

(٣٧٠) اقترحت آن ويللنر التي تعمل في مركز الدراسات الدولية في جامعة برينستون عدداً من هذه النقاط، لكنني أتحمل مسؤولية التفسير الذي وضعته لتلك النقاط.

لأطفال في بورما، وفي الوضع الأكثر آنية إلى التوترات الناجمة عن سياسة العصرنة وشيوع المعتقدات المتعلقة بحتمية العنف(٣٧١).

وقد قدمت نتائج المقابلات التي أجريت مع سبعة وثلاثين من زنوج هارلم بعد أحداث الشغب التي جرت عام ١٩٤٣ مثالاً ثالثاً أقل مباشرة. فقد وجد كلارك Clark اختلافات كامنة في المواقف بين الذين كانوا راضين عن الشغب والذين كانوا رافضين له. وقد ساور القلق الجماعتين على حدّ سواء، كما يبدو، بشأن وضع الزنوج؛ لكن ردّ فعل الرافضين كان من منطلق موقف الرفض العام للعنف، بينما كان منطلق الراضين مرجعاً مقيداً مفاده أن حالات محددة من الظلم العرقي كانت كافية لتبرير العنف(٣٧٢).

ولم يتم فحص أنماط التأهيل الاجتماعي للجماعتين، لكن النتائج التي تمّ التوصل إليها متسقة مع الحجّة القائلة إن الأفراد الذين يلومون ذاتهم يتركون لديهم دوافع كابتة ضد العدوان، في حين أن الأفراد الذين يلومون الغير يتعلمون الاستجابة بشكل مباشر وصريح أكثر لإحباطات محددة.

وكمثال على الأدلة المقارنة، يبين تحليل ليبست Lipset لمعطيات عملية مسح لجنسيات متعددة علاقة غير متساوقة نوعاً ما بين وضع الطبقة الدنيا وعدم التحمل والسلطوية. وقد دلّت الأدلة السيكولوجية المنوه عنها آنفاً على وجود علاقة بين المواقف السلطوية والنزعات العدوانية؛ وبشكل أعم، فإنّ الحركات السياسية العدوانية في الديمقراطيات الصناعية تميل إلى أن تكون قائمة على أساس الطبقة العاملة(٣٧٣). وتدلّ معطيات هاكني بشأن الولايات المتحدة أن نسب الانتحار قياساً إلى نسب جرائم القتل هي

---

(٣٧١) Lucien Pye, *Politics, Personality, and Nation Building: Burma's Search for Identity* (New Haven: Yale University Press, 1962), 136-143, 163-167.

(٣٧٢) Kenneth B. Clark, "Group Violence: A Preliminary Study of the Attitudinal Pattern of its Acceptance and Rejection: A Study of the 1943 Harlem Riot", *Journal of Social Psychology*, XIX (1944), 319-337.

(٣٧٣)Seymour M. Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (Garden City: Doubleday, 1960), chap. 4. Also see William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (New York: The Free Press, 1959), passim.

أعلى ما تكون لدى الأمريكيين السود، وأنّها أقل لدى الجنوبيين البيض، وأنّها الأقل لدى الشماليين البيض، والتفسير المقترح لذلك هو الاختلافات في المواقف الثقافية الفرعية المتعلقة بلوم الغير.

وتتجلّى الهرمية ذاتها في حجم العنف الجماعي الذي يشارك فيه أعضاء الثقافات الفرعية الثلاث: في العقود قريبة العهد كانت عمليات النزاع أكثر شيوعاً لدى السود منها لدى الجنوبيين البيض، وأقل شيوعاً منها لدى الشماليين البيض(٣٧٤).

هذا الدليل إيحائي ولكنه غير مقنع كلياً، فالمدى الذي يبدو فيه أن مواقف لوم الآخرين التي تسهل العنف الجماعي يكتسبه الأطفال خلال عملية التأهيل الاجتماعي في الطفولة، بدلاً من اكتسابها في مرحلة الرشد عبر التعرض للمعايير الثقافية التي تبرر العنف أو التي تقوم بصفة عامة بإحباط الظروف المجتمعية، هذا المدى غير واضح، بشكل خاص.

أمّا الأدلة على أن التقاليد الثقافية للعنف السياسي تسهل العنف لدى الأجيال اللاحقة فهي أوسع نطاقاً، كما تبين أدلة الأقسام اللاحقة. ومن المفترض أن يتفاعل المتحولان المتمثلان بالتأهيل الاجتماعي لمواقف لوم الآخرين، وبوجود تقاليد ثقافية عنيفة. أمّا كيف يتم ذلك وأيهما أكثر تأثيراً فيتعين تحديده تجريبياً (empirically).

التقاليد الثقافية للعنف السياسي

Cultural Tradition Of Political Violence

ثمّة اختلافات ثابتة بين المجتمعات من حيث أساليب العنف السياسي وتواتر حدوثه ومستوياته. فضمن أكثر المجتمعات تعقيداً تظهر بعض الجماعات وبعض المناطق أنواعاً من العنف مختلفة وأوسع نطاقاً عن تلك السائدة لدى جماعات ومناطق

(٣٧٤) العلاقة بمستويات العنف الجماعي هي من مقترحاتي، ولا تعود إلى هاكني. كما أنّه لا يقترح صراحة أن النزعة إلى لوم الآخرين تفسر نسب جرائم القتل العالية لدى الأمريكيين السود، مع أن العلاقة قائمة ضمنياً في تحليله.

أخرى. وتعدّ مثل تلك السيناريوهات، جزئياً، مظهراً للأنماط الثابتة من الحرمان المجتمعي والثقافي الفرعي، وأنماط السيطرة القمعية والدعم المؤسسي التي تسهّل الاحتجاج الذي يتصف بالعنف. على أنّ ايكشتاين يؤكّد على علاقة التغذية الرجعية (feedback) بين حدوث العنف السياسي وتطور النزعات الموقفية إزاء العنف المستقبلي.

"قد يتبع الانحراف عن الوضع السوي السياسي تشكيل مجموعة جديدة من الانحرافات، تتشئ نزعة إلى العنف المطبوع بتجربة العنف ذاته. في مثل هذه الحالات تنشأ الحروب ولكن ليس من جرّاء ظروف موضوعية محددة، بل ليس أيضاً بسبب فقد نظام معين للشرعية، بل من الانعدام العام للنزعة إلى تقبل للشرعية من أي نوع كانت. فالعنف يصبح أسلوباً سياسياً يكرس ذاته، إلا إذا كان منحرفاً هو نفسه عن الطريق السوي"[٣٧٥].

وتوحي الأدلة التي يجري فحصها أدناه، بشكل أكثر تحديداً، بأنّ التقاليد التي تنطوي على هذه المواقف أو "التوجهات" تحدد أنواع الحالات التي يكون فيها العمل الجماعي استجابة مناسبة، وتنشئ أنماطاً وأهدافاً خاصة بالعنف، وتزيد بذلك تبريرات استخدام العنف.

من المفيد تحليلياً تمييز آثار وقائع العنف على الاحتمال المدرك للعنف المستقبلي عن آثارها على مواقف إمكان التبرير. إنّ حدوث حالة شغب أو حالة تمرد أو انقلاب في دولة من غير المحتمل أن يوجد توقعات بتكرارها. على أنّه كلّما تكررت هذه الحالات وكلّما تباعدت زمنياً ازداد توقع عامة الناس حدوثها في المستقبل. ويوضح ذلك التجربة الأمريكية في مجال شغب الغيتويات والاغتيالات السياسية في ستينيات القرن العشرين. وقد اعتبر كثيرون من الأمريكيين حالة شغب واتس في ١٩٦٥ على ما يبدو

(٣٧٥)Harry Eckstein, "On the Etiology of Internal Wars", *History and Theory,* IV (No. 2, 1965), 150-151.

واقعة نادرة ناشئة عن واقعة مصاحبة لها من غير المحتمل تكرارها. وبحلول ١٩٦٨ ساد الاعتقاد بأن حالات الشغب ستعم لفترة غير محددة.

وقد اعتبرت حادثة اغتيال الرئيس كينيدي حادثة فردية تحتاج إلى تفسير دون توقع تكرارها. ولكن بعد قتل أخيه في ١٩٦٨ أخذ الأمريكيون يقولون بعضهم لبعض والهلع يدغدغهم: إنّ الاغتيال أصبح أمراً عادياً في السياسة الأمريكية.

إنّ توقع حدوث العنف لا يؤدّي بالضرورة إلى تبريره المعياري. ومع ذلك ثمّة نبوءة ذاتية التحقق في مثل تلك التوقعات. فقد تصرف الانتباه عن معالجة الأسباب الكامنة إلى الاستعداد للتكرار. وعلاوة على ذلك، فإنّ الناس من ذوي المعايير السلوكية الضعيفة الأثر أو المتضاربة عرضة لتقبل ممارسات الآخرين بوصفها معايير للسلوك، لا سيّما إذا كانت تلك الممارسات تنطوي على عناصر جذابة ــ العدوان هو للساخطين. ويسمّي موسكا Mosca هذه النزعة "المحاكاتية" (mimetism) ويعرّفها بأنّها "نزوع عواطف الفرد ومشاعره ومعتقداته إلى التطور وفقاً للتيارات السائدة ضمن البيئة"[٣٧٦]. وبعبارة أخرى، إذا كان السخط واسع الانتشار في مجتمع من المجتمعات، وإذا عم انعدام الوازع الأخلاقي وكثر العنف السياسي فإنّ ذلك يؤدّي إلى نشوء نزعة لأن تتحول المواقف التي تتوقع حدوث العنف إلى معايير تبرر العنف.

وتميل عملية توقع العنف وتبرير العنف إلى إدامة ذاتها، وذلك مشروط باستمرار مستوى معين من الحرمان النسبي وبوجود توازن ملائم بين التكاليف والفوائد بالنسبة للمشاركين فيها. وإذا تبيّن أن العنف السياسي فعّال بشكل جزئي على الأقل في تخفيف الحرمان الأولي، وأنه لا يكلف المشاركين ثمناً باهظاً من جوانب أخرى، فإن العملية سوف تتعزز. وإذا كانت تكاليف المشاركة عالية، وإذا تمّ تقليص شدّة الحرمان من دون وجود علاقة ظاهرة بحدوث العنف، فإنّ العملية سوف تنتهي على الأغلب.

(٣٧٦)Gaetano Mosca, *The Ruling Class*, trans. Hannah D. Kahn (New York: McGraw-Hill, 1896, 1939), 184.

هذه الحجّة تلخّصها الفرضية التالية ونتائجها اللازمة لهـا؛ وتشـترط "النتـائج اللازمة" في هذه الحالة الحجج السببية التي تشتق منها الفرضية JV.2.

الفرضية JV.2: تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي تفاوتـاً شديداً بتفاوت الحجم التاريخي للعنف السياسي لدى جماعة من الجماعات.

النتيجة اللازمة JV.2.1: كلّما كثر حدوث شكل ما من العنف السياسي في جماعة من الجماعات، ازداد توقع تكراره.

النتيجة اللازمة JV.2.2: إذا كان توقّع العنف كبيراً فإنّ شدّة ونطاق المبـررات المعيارية للعنف السياسي سوف تتفاوت تفاوتاً كبيراً بتفاوت شـدّة ونطـاق الحرمـان النسبي.

من المحتمل أن يتفاوت نطاق المبررات مع المستويات السابقة للعنف السياسـي (الفرضية JV.2) استناداً إلى أنّه كلّما كان العنف أكثر شيوعاً، ازدادت نسبة الناس الذين من المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا مباشرة أو بشكل غير مباشر لذلك العنف. وهنا يثور سؤال حول الفترة التي يجب أن تؤخذ بالحسبان في تقييم الحجـم "التـاريخي" للعنـف السياسي (الفرضية JV.2) و"تواتر" نوع خاص من الأحداث (النتيجة اللازمة JV.2.1).

إنّ ذكريات الناس الجماعية المتصلة بالثورات والحروب الأهلية تبدو أطول مـن ذكرياتهم المتصلة بالاضطرابات. وتبدو حوادث الشغب المزمنة فـي أريـاف إنجلتـرا ومدنها من القرن السابع عشر وحتّى القرن التاسع عشر أنها لم تتـرك سـوى النـذر الايديولوجي اليسير في بريطانيا الحديثة؛ ولا تزال الأعراف الثوريـة الفرنسـية تقـدم المبررات لأعمال الطلاب والعمّال. ولا بدّ من فحص فترة لا تقل عن قرن من الـزمن للحصول على أدلة بشأن أعراف الحروب الداخلية، في حين أنّه يكفي جيل واحد لتقيـيم الأحجام التاريخية لحالة الاضطرابات.

إنّ مختلف الأدلة والحجج تؤيد الجدال الذي مفاده أن التجربة التاريخية لمجتمع ما في مجال العنف السياسي تؤثر في احتمالات العنف في المستقبل. وينطبق الكثير من هذه الأدلة أيضاً على تطور مبررات العنف المنفعية. وتوحي الدراسات السيكولوجية الواردة

أدناه بالكيفية التي تكتسب فيها عادات العدوانية الفردية، لكنها لا تفحص مباشرة المواقف من العدوانية التي يفترض بأنّها تكتسب خلال عملية التعلم.

ونجد توثيقاً في الدراسات السيكولوجية والمسحية لوجود مبررات جماعية للعدوان الصريح من مختلف الأنواع دون تحديد مصادرها. وتبيّن الأدلة المقارنة وجود أنماط متميزة للعنف الذي تنفذه جماعات محددة عبر فترات طويلة من الزمن، لكنها نادراً ما تبين مباشرة المواقف والمعتقدات التي صاغت شكل الاستجابة النمطية. وتوحي تلك الأدلة ضمنياً بأهمية مبررات النزاع المعيارية والمنفعية المنتشرة على نطاق واسع بوصفها متحولات في عملية العنف السياسي، لكنها مجرد إيحاء وليست قاطعة.

تحدّد الدراسات التجريبية بعض الأنماط التي تنشأ بموجبها عادات العدوان لدى الأفراد. ففي عدد من الدراسات عرض على مجموعة من الأطفال أطفال آخرون في أوضاع عدوانية ثم وضعوا هم أنفسهم في وضع مماثل. ففي الحالة التي حصل فيها الطفل أو الشخص الراشد الذي مثّل النموذج العدواني على مكافأة، أو على الأقل إذا لم يعاقب، كان الأطفال يميلون إلى تقليد عدوانه وإظهار أنواع أخرى من العدوان أيضاً. أمّا في الحالة التي كان يعاقب فيها النموذج العدواني فإنّ الأطفال لم يقلّدوه ــ إلا في حالة إزالة مصدر العقاب أو الخطر، حيث كانوا في تلك الحالة يظهرون مستوى العدوان ذاته الذي تتم محاكاته.

وقد أظهرت التجارب التي أجريت على أشخاص مراهقين باستخدام شرائط من أفلام تصوّر العدوان، أظهرت نتائج مماثلة: ففي الحالة التي كان العنف الذي يصوره الفيلم يعرض بأنّه مبرر، على سبيل المثال بأن يعرب "أشخاص" تجارب آخرون عن الاستحسان، فإنّ أشخاص التجربة الحقيقيين كانوا يصبحون عدوانيين بشكل أكثر صراحة(٣٧٧). وتبيّن دراسات أخرى أنّه إذا كان الشخص يكافأ بشكل متقطع على

(٣٧٧)Richard H. Walters, "Implications of Laboratory Studies of Aggression for the Control and Regulation of Violence", *Annals of the American Academy of Political and Social Scince,* CCCLXIV (March 1966), 63-66.

وتوجد خلاصة أخرى للأدلة في:

العدوان فإنّ عادات عدوانية تنشأ لديه، وتكون أقوى حتّى من تلك التي تكتسب في حالة مكافأة العدوان دائماً.

وثمّة أدلة تجريبية أخرى أيضاً تحدد بعض آثار التنفيس (التطهير) (catharsis) ــ تخفيف التوتر بعد العدوان ــ على تطور العادات العدوانية. إن النسخة الأرسطوطالية الساذجة لحجة التطهير هي أن التعبير عن عاطفة ما يطهر الفرد منها. وتوجد بعض الأدلة على أن العدوان الموجه ضد جهة تسبب الإحباط وتخفف التوتر بالفعل، إذا لم يقترن بالشعور بالذنب أو بالعقاب. على أن مثل هذا التخفيف للتوتر يكون مرضياً، ويكون اللجوء إليه بالتالي أكثر احتمالاً عندما يعود الشخص إلى الغضب في المستقبل؛ ويصبح عادة مرضية. وعلاوة على ذلك "حتّى إذا خفف عمله العدواني بالفعل الغضب الآني للشخص المحبط... فإنّ الشخص المسبب للإحباط قد يكتسب خصائص المؤثر التي يمكن لها، في الظروف المناسبة، أن تجعله يستدعي استجابات عدوانية من جانب حيته في مناسبة ما لاحقة"[٣٧٨]. وبعبارة أخرى فإنّ "التنفيس" لا يميل إلى جعل العدوان عادة فحسب، بل يميل أيضاً إلى جعل بعض الأهداف أهدافاً معتادة.

إنّ صلة هذه النتائج التي تمّ التوصل إليها بتطور الأعراف الجماعية المتعلّقة بالعنف بديهية واضحة. فالغاضبون يميلون إلى تقليد عنف الآخرين، لا سيّما إذا تكوّن لديهم الانطباع بأنّ العنف مبرر؛ وينجم هذا الانطباع إمّا لأن النماذج العنيفة "تفلت من العقاب" أو لوجود إلماعات من الآخرين بأن العنف مبرر. فعندما يجد الناس أن العنف يعود عليهم بالفائدة، إمّا عبر بلوغ أهدافهم أو تلبية التنفيس عن غضبهم دون أن يقترن ذلك بعواقب ضارة، فإنّ قيامهم بالعنف يصبح أكثر احتمالاً في المستقبل. وكلّما كان العنف الجماعي شائعاً في مجتمع ما، ازداد احتمال أن يجد بعض الأفراد أنّه يعود عليهم

Jerome D. Frank, *Sanity and Survival: Psychological Aspects of War and Peace* (New York: Vintage Books, 1968), "How children Learn Aggression", 68-74.

(٣٧٨)Walters, 66-67, 70-71; Leonard Berkowitz, "Aggressive Cues in Aggressive Behavior and Hostility Catharsis", *Psychological Review,* LXXI (March 1964), 104-122, quotation 111. Also see Berkowitz, *Aggression,* chap. 8.

بالفائدة وبالتالي في أن يكونوا على استعداد لمزاولته في المستقبل. وكلّما أصبح ذلك العنف أكثر شيوعاً، ازداد احتمال أن يختار المراقبون الذين لم يشاركوا فيه بأن يحاكوا ما ينطوي عليه من نماذج سلوكية.

توحي بعض الأدلة التي تسفر عنها الدراسات المسحية بمدى الاختلافات بين الجماعات في المواقف الجماعية إزاء التبرير المعياري للعنف. فقد أظهرت الدراسات المسحية قريبة العهد أنّ العنف الجماعي مقبول على نطاق واسع في الثقافة الأفريقية ــ الأمريكية، حيث أعرب ما بين ٢٠ و٣٠ بالمائة من السود الجنوبيين والشماليين على السواء في ١٩٦٣، قبل شغب واتس، وفي ١٩٦٦، عن قناعتهم بأنهم لا يستطيعون انتزاع حقوقهم إلا عبر نضال "العين بالعين والسن بالسن"[٣٧٩]. وقد استحسن ما بين ثلث ونصف سكان واتس الذين أجريت مقابلات معهم بعد شغب ١٩٦٥ موقف الذين أيدوا حالات الشغب[٣٨٠]. ووجدت دراسة مسحية أخرى أن ٢٩ بالمائة من سكان واتس رأوا أن العنف مبرر لاسترعاء الانتباه أو كحلّ للخروج من المشكلة، وهذه الآراء أيدّها ١٣ بالمائة من السود في أوكلاند و٢٦ بالمائة من السود في هيوستن.

وقد رأى ٤٧ و٤٤ و٢٤ بالمائة على التوالي من الناس الذين أجريت مقابلات معهم في تلك المدن أن العنف مبرر في حالة الدفاع عن النفس[٣٨١]. وبعبارة أخرى يبدو أنّه ما بين نصف وثلاثة أرباع الأمريكيين السود من سكان المدن يرون أن العنف مبرر في بعض الحالات. فإذا كان هذا الموقف ظاهرة قريبة العهد فيمكن أن تعزى إلى الآثار التي أسفرت عنها حالات الشغب في ستينيات القرن العشرين أو إلى نموذج أولي لايديولوجية جديدة للعنف، وليس إلى التجربة التاريخية لحالات الشغب التي قام بها

(٣٧٩)William Brink and Louis Harris, *Black and White: A Study of U.S. Racial Attitudes Today* (New York: Simon and Schuster, 1966), 260.

(٣٨٠)Tomlinson, 28.

(٣٨١)William McCord and John Howard, "Negro Opinions in Three Riot Cities", *American Behavorial Scientist,* XI (March-April 1968), 26.

السود (النادر) والنزعة العرقية التي تتسم بالعنف (الأكثر شيوعاً). على أنّه ثمّة دليل ما ظهر في المقابلات يوحي بأن هذه المواقف المعاصرة تعكس عرفاً طويل الأمد.

وقد أجريت مقابلات بعد حالات الشغب الذي اندلع في هارلم في ١٩٤٣ مع عينة "نموذجية تقريباً" تضم ٦٠ من طلاب هارلم، أقرّ أعمال الشغب ٣٠ بالمائة منهم، وهي نسبة ليست أدنى بكثير من نسبة واتس. وعلاوة على ذلك، فإنّ مبررات القبول، المنفعية والمعيارية على السواء، لها طابع معاصر مميز: "لقد كانت تلك الأعمال رائعة بالواقع. ولو كان لدينا المزيد منها لكانت الأوضاع أفضل بالنسبة لنا". "هذه هي الطريقة الوحيدة لجعل الحكومة تعيرهم اهتمامها". "كسّرت حوانيت البيض، وأظهرت لهم مشاعرنا"[٣٨٢].

تتيح حفنة من نتائج عمليات المسح الأخرى مقياساً تقريبياً للمقارنة. توحي مقابلات أجريت مع واحد وأربعين من الأمريكيين البيض في جنيف، نيويورك، في ١٩٦٤ أن الأمريكيين السود ليسوا وحدهم الذين يساندون العنف: فقد قال ٣٩ بالمائة منهم: إنهم على استعداد للانضمام إلى حركة للإطاحة بالحكومة بالقوّة إذا أصبحت قوانينها "شديدة الظلم والضرر"؛ وقال ٥١ بالمائة: إنّهم مستعدون للقيام بذلك إذا ما قام الرئيس بمساندة الجيش بحلّ الكونغرس ونصّب نفسه حاكماً لمدى الحياة؛ وكان ٣٧ بالمائة منهم راغبين في القيام بدور نشط في القتال[٣٨٣]. وبخلاف ذلك، أجريت دراسة مسحية للمشاعر الانفصالية لدى الكنديين ــ الفرنسيين. فمع أن نحو ٤٠ بالمائة كانوا انفصاليين، يرغبون إمّا بالاستقلال أو الاتحاد مع الولايات المتحدة، فما من أحد منهم كان مستعداً أن يقر استخدام العنف لبلوغ ذلك الهدف[٣٨٤].

وفي ١٩٦٦ أجريت مقابلات لعينات من الذين قاموا بمسيرات في بريطانيا والدنمارك. وتبيّن أنّ المعايير المناهضة للعنف قوية بما يكفي لدى هؤلاء الأفراد

---

(٣٨٢)Clark, 322-323.

(٣٨٣)Yung C. Kim, "Authority: Some Conceptual and Empirical Notes", *Western Political Quarterly,* XIX (June 1966), 223-234.

(٣٨٤)Frank L. Wilson, "French-Canadian Separatism", *Western Political Quarterly,* XX (March 1967), 126.

الملتزمين بدرجة قوية بحيث إنّ نحو نصفهم في كل بلد قالوا إنهم لن يشتركوا بالمسيرة إذا "علموا مسبقاً أنّه من المحتمل أن يتم كسر بعض النوافذ"[٣٨٥]. ونجد نوعاً آخر من الأدلة على وجود واستمرار التقاليد الثقافية المتعلقة بالعنف في دراسات وصفية للاضطرابات المزمنة في أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وممّا يدل على مثل هذه التقاليد تواتر خروج العمّال وأصحاب الحوانيت الفرنسيين إلى الشوارع في السنوات والعقود التي تلت "أيام" ١٩٧٨. وقد توطدت تلك التقاليد في الأيام *jourmèes* العظيمة من ١٧٨٩ إلى غاية ١٧٩٥، وتجلّت في العديد من أعمال الشغب والمظاهرات اللاحقة، وكانت على أشدها إثارة في ثورات ١٨٣٠ و١٨٤٨ و ١٨٧١[٣٨٦]. ويرى بينكني Pinkney، على سبيل المثال، أن حوادث شغب ثورة ١٨٣٠ "كانت تعبيراً عن المظالم الاقتصادية المزمنة، وعن الولاءات ضمن الحرف التقليدية، وعن مشاعر السخط الشعبي إزاء رموز النظام القديم، وعن أفكار القرن الثامن عشر المتعلقة بالحرية والمساواة والأخوة"[٣٨٧].

وهذا ينطبق كلمة بكلمة تقريباً على وصف حوادث الشغب والإضراب العام في فرنسا في مايو ١٩٦٨، في المناطق الريفية. ولقد كانت حوادث الشغب ذات الصلة بالغذاء سمة متأصلة في أرياف إنجلترا في القرن الثامن عشر. وقد حدث منها ما لا يقل عن ٢٧٥ بين ١٧٣٥ و١٨٠٠، حيث اقترنت اقتراناً وثيقاً بحالات فشل الحصاد وارتفاع

---

(٣٨٥)Robin Jenkins, "Who are these Marchers?" *Journal of Peace Research,* No. 1, 1967, 46-60. Their pacifism presumably affected their responses.

(٣٨٦) انظر على سبيل المثال

George Rude. *The Crowd in History, 1730-1848* (New York: Wiley, 1964), chap. 6 and 11; Charles Tilly, "Reflections on the Revolutions of Paris: An Essay on Recent Historical Writing", *Social Problems,* XII (Summer 1964), 99-212.

(٣٨٧)David H. Pinkney, "The Crowd in the French Revolution of 1830", American Historical Review, LXX (October 1964), 17.

أسعار الغذاء[٣٨٨]. وقد قام هوبزباوم Hobsbawm بتوثيق تطور تقاليد العنف الألفي لدى فلاحي جنوب أوروبا في الاستجابة النمطية للحرمان المستمر.

إنّ بعض المؤمنين بالعصر الذهبي القادم... يكتفون بالاعتزال انتظاراً للأزمة الثورية القادمة. وهذا بالطبع من أسهل الأمور حين تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية مستوطنة، كما هو الحال في جنوب إيطاليا، حيث كان كل تغير سياسي جرى في القرن التاسع عشر، بصرف النظر عن مصدره، يفضي تلقائياً إلى مسيرات احتفالية للفلاحين الذين يقرعون الطبول ويرفعون الرايات ليقوموا باحتلال الأرض، أو في الأندلس حيث... كانت الموجات الثورية للمؤمنين بالعصر الذهبي القادم تحدث كل عشر سنوات تقريباً طيلة ستين أو سبعين عاماً[٣٨٩].

إنّ أشكال وأهداف الاحتجاج فضلاً عن واقعة الاحتجاج تصبح من المقدسات التي تنغرس في التقاليد. ولطالما فرض القائمون بأعمال الشغب الفرنسيون والإنجليز احتجاجاً على أسعار الأغذية سقوفاً على سعر القمح والطحين والخبز؛ وكان المزارعون والطحانون أو الخبازون إمّا يجبرون على بيع منتجاتهم بسعر كان يعتقد أنّه "منصف" أو أنهم كانوا يجعلونها تصادر وتباع من قبل القائمين بأعمال الشغب بالسعر "المنصف" ويحصلون على العائدات.

وقد بيّن روز Rose أمثلة على تلك الممارسات في إنجلترا في الفترة من ١٦٩٣ إلى غاية ١٨٤٧[٣٩٠]. وقد بلغت أعمال تدمير الآلات ردّاً من جانب العاطلين عن العمل من عمال النسيج على عملية الأتمتة الذروة في حوادث الشغب التي جرت في لودايت (Luddite) للأعوام ١٨١١-١٦، لكنها كانت وفق التقاليد الإنجليزية حيث سجلت حالات

---

(٣٨٨)Rude, chap. 2

(٣٨٩). J. Hobsbawm, Social Bandits and Primitive Rebels (New York: The Free Press, 1959), chaps. 4 and 5, quotation 63-64.

(٣٩٠)R. B. Rose, "Eighteenth-Century Price Riots and Public Policy in England", *International Review of Social History,* VI (No. 2, 1961), 277-92; Rude, chap.2.

منذ ١٧١٠. وكان الحريق، لا سيّما إشعال النار في أكداس التبن أو الشعير، تقنية متأصلة في العنف الريفي الإنجليزي(٣٩١).

ويطرح ادواردز Edwards التعميم الذي مفاده أن "حشداً من عامة الناس معرضون لاقتراحات منسجمة مع خبراتهم السابقة ـــ وليس إلى غيرها"، ودعماً لهذا التعميم لاحظ أن:

الرعاع اليهود القدماء كانوا دائماً يرجمون ضحاياهم بالحجارة حتّى الموت، وكان رعاع الإسكندرية دائماً تقريباً يرمون ضحاياهم من أعالي المباني العالية.... وقد درج رعاع القرون الوسطى على قطع رؤوس قتلاهم. وكان الرعاع الأمريكيون يستخدمون الأنشوطة إلا في ظروف استثنائية. ولم يكن رعاع بلفاست ليقوموا بإعدام الزنوج من دون محاكمة بأكثر ممّا كان رعاع شيكاغو ليقوموا بإعدام الكاثوليك من دون محاكمة(٣٩٢).

ومن السهل أيضاً العثور على أمثلة غير أوروبية. فقد قام فون دير ميهدن Von der Mehden بمقارنة مستويات وأنواع العنف السياسي في بورما وتايلندا في القرن العشرين. ولقد جرت في بورما مستويات أكبر بكثير من العنف الريفي المجرد من الروادع الأخلاقية مثل الاغتيال وحركات التمرد لدى المزارعين والانتفاضات ذات التوجه الديني وأعمال قطاع الطرق. وكانت أعمال الشغب والمظاهرات الريفية أكثر حدوثاً أيضاً في بورما، وازداد تواترها في السنوات العشرين المنصرمة. ولدى بورما أيضاً تقاليد تتعلّق بالتمرد والعصيان على نطاق واسع لا يوجد ما يضارعه في تايلندا.

---

(٣٩١)Rude, 81, 241

للاطلاع على الظروف التي أدّت إلى تقلص عنف أهل الريف والعُمّال الإنجليز في خاتمة المطاف انظر

Ben C. Roberts, "On the Origins and Resolution of English Working Class Protest", in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969), 197-220.

(٣٩٢)Lyford P. Edwards, *The Natural History of Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1927), 99.

وتعزى الاختلافات بالدرجة الأولى إلى انهيار السلطة السياسية التقليدية تحت تأثير الحكم الاستعماري في بورما، وتجنب تايلند الخضوع للحكم الأجنبي. لكن كون العنف قد استمر، بل حتّى أنّه قد ازداد، في بورما منذ الاستقلال، يوحي بأن تقاليد أنواع خاصة من العنف السياسي قد ترسخت إبّان الفترة الاستعمارية ولا تزال مستمرة. وفي تايلندا يظهر أيضاً وجود تقليد يبرّر شكلاً معيناً من الفوضى السياسية، أي الانقلابات ومحاولات الانقلابات، حيث حدث أحد عشر انقلاباً منها خلال السنوات الست والعشرين بين ١٩٣٢ و١٩٥٨[٣٩٣].

نجد في أمريكا اللاتينية أيضاً العديد من الأمثلة عن التقاليد المجتمعية لأشكال معينة من العنف. يقول غود Gude: إنّ تحقيق الاستقلال بواسطة العنف تبعه قرن عنيف مماثل من محاولات تحقيق الحكم الدستوري. غير أن النظام أصبح منتظماً تماماً. وكان العنف وجيوش الكوديللو Caudillo الوسائل المتوقعة لتعاقب السلطة السياسية. وهذا كان الأسلوب المقبول في سياسة فنزويلا بحكم الواقع (*de facto*)"[٣٩٤]. وفي مقارنة أجراها ويدج Wedge لتفاوت استجابات الطلاب البرازيليين والدومينيكانيين للأوضاع الثورية في ١٩٦٤ و١٩٦٥، رأى أن العنف كان مكبوتاً في البلد الأول، وكان مردّ ذلك إلى التقليد البرازيلي في حلّ الصراع السياسي بأقلّ ما يمكن من العنف وسفك الدماء. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت عملية الإطاحة برجال "الكوديللو" تتكرر في انتفاضات مدنية عنيفة في جمهورية الدومينيكان: لم يكن

(٣٩٣)Fred R. Von der Mehden, "Political Violence in Burma and Thailand: A Preliminary Comparison" (Paper read at the Annual Meeting of the Asian Studies Association, Philadelphia, March 1968).

(٣٩٤)Edward W. Gude, "Political Violence in Venezuela: 1958-1964" (Paper read at the 1967 Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago), quotation 10.

يوجد التزام يذكر بالأيديولوجيا الثورية لدى أولئك الذين كانوا يشاركون في معارك ابريل ومايو ١٩٦٥، لكن تاريخ الدومينيكان كان يوفر أمثلة عديدة[٣٩٥].

وفي تعديل لهذه المقارنة، بين بوسي Busey أن التقاليد البرازيلية المتصلة بالحد الأدنى من العنف في السياسة لا يبرره السجل التاريخي[٣٩٦]. ويبدو أن العنصر الفعّال في حالة البرازيل لا يعود إلى الحجم التاريخي الواقعي للعنف البرازيلي، بل هو اعتقاد البرازيليين بأنهم شعب لا يتصف بالعنف. ونجد المزيد من الأدلة التي تربط بين مستويات النزاع المدني الماضي بالنزاع المستقبلي في الدراسة المشار إليها آنفاً عبر الأمم التي شملت ١١٤ دولة في أوائل ستينيات القرن العشرين. وعلى سبيل اختبار جزئي للمقولة فقد تمّ استحداث مقياس غير دقيق لحجم النزاع حسب كل بلد للفترة الواقعة بين ١٩٤٦ و١٩٥٠، وتمّ ربطه بمقاييس أكثر دقة لأحجام أشكال النزاع الأساسية في ١٩٦١- ٦٥. كانت درجة الارتباط بالنسبة للنزاع الماضي ٠,٣٠ مع حجم النزاع في ١٩٦١-٦٥، و٠,٣٠ مع حجم الاضطرابات، و٠,٢٤ مع حجم التآمر — وجميعها علاقات هامة من الناحية الإحصائية.

وقد تمّ أيضاً تضمين مقاييس الحرمان النسبي والخصائص المؤسسية. ويوحي تحليل للسلاسل السببية الكامنة في مصفوفة الارتباط بأنّ النزاع الماضي هو سبب عارض وليس مباشراً للنزاع الراهن، إلا في حالة الاضطرابات حيث يكون له أثر تسهيلي مباشر. وتدعّم النتائج التي تمّ التوصل إليها الفرضية القائلة إن العنف الجماعي يولد العنف الجماعي. وهي متساوقة مع الحجّة القائلة: إنّ النزاع المزمن يعكس المواقف

(٣٩٥)Bryant Wedge, "The Case Study of Student Political Violence: Brazil, 1964, and Dominican Republic, 1965", *World Politics,* XXI (January 1969), 183-2-6.
(٣٩٦)James L. Busey, "Brazil's Reputation for Political Stability", *Western Political Quarterly,* XVIII (December 1965), 866-880.

التي تسهّل النزاع المستقبلي ويسهم فيها، بصرف النظر عن مستويات الحرمان المستمر أو تنويعات الهياكل المؤسسية[٣٩٧].

تسييس حالة السخط The Politicization of Discontent

تتمثّل إحدى الخصائص البارزة للنزاع المدني في العالم المعاصر بمقدار ما يكون لدى المشاركين فيه دوافع سياسية وتوجيههم لطلباتهم إلى أهداف سياسية. وتوحي البيانات المتعلقة بأعداد وأنواع الأهداف المصرح عنها والدوافع الظاهرة للمبادرين في حوادث النزاع لدى ١١٤ دولة خلال ١٩٦١-٦٥ بدرجة قوّة وانتشار هذه العلاقة. وكانت تسع وأربعون حرباً من أصل الحروب الداخلية الست والخمسين (المعرفة في الفصل الأول) التي تمّ تحديدها، تستهدف الإطاحة بالأنظمة السياسية أو تعديلها جذرياً؛ وكانت سبع منها "حروباً خاصة"، انطوت على عنف طويل الأمد واسع الانتشار بين أفراد جماعات إثنية متعادية أو، في حالات عدة، بين جماعات سياسية.

وقد سجّلت ٢٠٠ حادثة من حوادث المؤامرات التي اتسمت بالعنف؛ وكانت جميعها، عدا حفنة منها، سياسية الطابع. وتضمنت حالات الاضطرابات العنيفة ٣١٥: اندلاعات متفرقة و١٢٢: سلسلة من الحوادث ذات الصلة. وكان ٧١ بالمائة من المجموع عمليات شغب مناهضة للحكومة وحالات تمرد محلية، كان ١٥ بالمائة منها عبارة عن صدامات بين خصوم سياسيين. أمّا الباقي فقد كانت صدامات غير سياسية وأعمالاً لصوصية. لذا، استناداً إلى الشكل وحده، كانت ٩٠ بالمائة من الاندلاعات المبلّغ عنها هي لاندلاعات العنف السياسي "سياسية". فقد يغلب التقليل من الإبلاغ عن العنف غير السياسي، لا سيّما إذا كان محلياً ومتفرقاً. على أنّه من المؤكّد أن جميع اندلاعات

(٣٩٧)Ted Gurr, "Urban Disorder: Perspectives from the Comparative Study of Civil Strife", *American Behavioral Scientist,* XI (March-April 1968), especially 52-54; and Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review,* LXII (December 1968), 1104-1124.

العنف الجماعي ذات النطاق الواسع، تقريباً، هي من بعض الجوانب سياسية الطابع، كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الحوادث التي تجري على نطاق ضيق.

وتؤيّد هذا التعميم المعلومات حول أهداف المشاركين ودوافعهم. فقد تمّ تحديد نحو ١١٠٠ من حوادث النزاع، بما في ذلك الحوادث التي لا تتسم بالعنف مثل المظاهرات والإضرابات العامة والمؤامرات. ويبيّن الجدول ٤ تصنيف الدوافع إلى فئات، حسب النوع العام، والتي تعزى إلى المشاركين في تقارير الأنباء. تتضمّن الدوافع "السياسية" طلبات من النظام أو معارضة له والذين في السلطة ولسياساتهم والحكومات الأجنبية، أوالجماعات السياسية المتنافسة.

وتتضمّن الدوافع "الاقتصادية" المطالبات بالسلع المادية والمعارضة للأطراف اللاعبين الاقتصاديين (أرباب العمل والمنافسين). وتتضمّن الدوافع "الاجتماعية" تعزيز الأنظمة التصورية والحفاظ على الجماعة ومعارضة ممثّلي أنظمة المعتقدات الأخرى والجماعات (اللغوية والإثنية والدينية، الخ.)، وطلبات تحقيق الذات وقيم العلاقات بين الأشخاص. ويبدو أن الدوافع السياسية هي السائدة في جميع أشكال النزاع.

ومن الممكن أن تنقل مصادر الأنباء الدوافع الاقتصادية اصطفائياً، وهي على الأغلب تقبل تأكيدات الزعماء أو الناطقين باسم الحكومة بشأن الدوافع. غير أن تحليلاً لأهداف العنف ـــ الأشخاص والرموز الذين يتعرضون للهجوم ـــ يظهر النمط ذاته. فقد كان الأطراف اللاعبون السياسيون بين ما استهدفه العنف الملوح به أو الصريح في ٨٣ من حوادث الاضطرابات المسجلة وفي ٨٥ بالمائة من المؤامرات و٩٣ بالمائة من الحروب الداخلية، في حين أن الرموز السياسية مثل المباني الحكومية كانت الأهداف في الكثير من هذه الحوادث وبعض حوادث غيرها[٣٩٨].

(٣٩٨)Ted Robert Gurr, "A Comparative Survey of Civil Strife", in Graham and Gurr, eds., 459-460.

الجدول (٤) الدوافع الظاهرية للنزاع المدني

١٠٠٧ حوادث في ١١٤ من الدول، ١٩٦١-٦٥

الدوافع	اضطرابات (ن = ٦٥٣)	مؤامرة (ن = ٢٩٥)	حرب داخلية (ن = ٥٥)
سياسية	%٩٠	%٩٣	%٩٨
اقتصادية	١٨	٨	٣٦
اجتماعية	٤٣	٣٢	٨٧

توحي بعض المعلومات الجزئية بمقدار ما كان عليه شيوع هذا التسييس للعنف في فترات أخرى. وتدل دراسات الاضطرابات التي جرت في أوروبا في القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، بوضوح على أن الدوافع الكامنة وراء الاضطرابات كانت تتمثّل بقضايا اجتماعية واقتصادية وموجهة إلى المنافسين من الحرفيين والقرويين المجاورين والخبازين والمضاربين والصناعيين الذين كانوا المسؤولين مباشرة[٣٩٩].

وقد كان عادةً لحالات التمرد الكبيرة لهذه الفترة والفترات السابقة أهداف سياسية، مثلما كان ذلك للحروب الداخلية، غير أن الدوافع الاقتصادية كانت على ما يبدو أبرز ممّا هي في الوقت الراهن[٤٠٠]. إنّ نزوعاً تاريخياً إلى تسييس العنف أمر شديد الاحتمال؛ لكن درجته أقل تأكيداً. والسؤال الطبيعي هو: لماذا حدث ذلك؟

---

(٣٩٩)See Charles Tilly, "Collective Violence in European Perspective", in Graham and Gurr, eds.; and also Rude, chapter 14; Hobsbawm, passim; Max Beloff, *Public Order and Popular Disturbances, 1660-1714* (London: Frank Cass, 1938, 1938, 1963), passim; and George Rude, *The Crowd in the French Revolution* (London: Oxford University Press, 1959), chap. 13.

(٤٠٠)See for example Norman R.C. Cohn, *The Pursuit of the Millennium,* rev. edn. (New York: The Free Press, 1961), passim, and Gil Carl AlRoy, *The Involvement of Peasants in Internal Wars,* Research Monograph No. 24 (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, 1966).

وتتمثّل إحدى الإجابات الممكنة بأنّ القرن العشرين حافل بالعنف السياسي وأن ذلك يعكس حالات السخط الكامنة ــ أن العنف سياسي، لأن هناك مزيداً من الناس الذين يرون الحرمان من منطلق السلطة وليس من منطلق القيم الاقتصادية أو القيم الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص. لكن الأدلة المستقاة من عمليات المسح عبر الوطنية الملخصة في الفصل الثالث توحي بأن الناس في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كانوا أكثر اهتماماً وسخطاً بكثير بشأن وضعهم الاقتصادي ممّا كانوا عليه بشأن القضايا السياسية.

وقد وجدت، بشكل أكثر مباشرة، في الدراسة عبر الوطنية لشروط النزاع المدني في أوائل ستينيات القرن العشرين أن مقداراً مضاعفاً من الحرمان الاقتصادي كان مرتبطاً بإجمالي حجم النزاع المدني (ر = ٠,٤٤) على نحو أوثق من مقدار من الحرمان السياسي (ر = ٠,٣٨). ومضمون ذلك أن معظم حالات السخط في العالم الحديث ليست سياسية، بل مسيّسة. وقد ساهمت سمتان مميزتان للمجتمعات المعاصرة بتركيز مختلف أنواع السخط على النظام السياسي: التباس أصل العديد من حالات الحرمان في مجتمعات متزايدة التعقيد، واتساع نطاق المسؤولية الحكومية من الناحية الفعلية. ومن ناحية التوقعات الشعبية المتعلقة بحل صراعات توزيع القيم وتوليد قيم جديدة[٤٠١]. وقد جرى فحص عواقب الغموض في دراسات نفسية للعلاقة بين الإحباط والعدوان. فحدوث العدوان بعد الإحباط يعتمد على وجود محرضات مقترنة بمصدر الإحباط.

وبعبارة أخرى لا بدّ من وجود عنصر منبّه في حالة الإحباط يدلّ على الجهة المسؤولة عن التدخل[٤٠٢]. أمّا في الأوضاع التجريبية فإنّ مصدر الإحباط يرى بمنتهى الوضوح. على أنّ جذور الكثير من حالات الحرمان غامضة في المجتمعات الحديثة والسائرة في طريق العصرنة. وقد يجد أكثر المواطنين ثقافة أنّ من الصعب تحديد

(٤٠١) يرد فحص للدور التاريخي للمنظمات السياسية والعُمّالية في تسييس السخط في أوروبا القرن التاسع عشر في:

Tilly, "Collective Violence in European Perspective", in Graham and Gurr, eds.

(٤٠٢) انظر: Berkowitz, *Aggression*, 32-35, والمناقشة الواردة في الفصل السابع, أدناه, والمتعلقة بالاستعداد لقبول الايديولوجيات السياسية.

الجماعة أو المؤسّسة المسؤولة عن التضخم أو البطالة أو تدني الأخلاق الدينية أو عدم استقرار المركز. فإذا كان ساخطاً وفي الوقت نفسه غير قادر على تحديد مصادر ملموسة مسؤولة في بيئته الاجتماعية، فإنّه يكون شديد التأثر بالمبادئ الجديدة التي تطرح تفسيرات مستساغة، وتلك سمة من سمات الايديولوجيات التي سوف نتطرق إليها في الفصل التالي.

لقد ساهم ازدياد التخصص في الأدوار والوظائف في المجتمعات الحديثة وما اقترن به من تطور حالات الترابط الاجتماعي والاقتصادي المعقدة عبر مناطق متزايدة الاتساع، ساهم في زيادة الالتباس بشأن مصادر التوعك الاجتماعي ـ الاقتصادي. ويتمثّل أكثر عنصر يحتمل أن تعزى إليه مسؤولية الأمة الحديثة والسائرة في طريق العصرنة بالنظام السياسي وليس ذلك لغياب عناصر أخرى، بل بسبب انتشار التوقعات التنظيمية الايديولوجية، أو التي تولّدها النخبة، وهي أن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية، ليس عن مجموعة ضيقة من الوظائف الأمنية والتنظيمية فحسب، بل أيضاً عن الرفاه العام لمواطنيها. ويجادل جسوس Guessous بأنّه نتيجة عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي التي انطلقت في المجتمعات السائرة في طريق العصرنة، "فإنّ الحياة الاجتماعية تصبح متكاملة بحيث لا يمكن حل مشكلة محلية دون وجود عمل ملازم على الساحة الوطنية الأوسع نطاقاً، ولا يمكن تحقيق هدف محدود دون تحول جذري لجميع الجوانب الرئيسية للجياة الاجتماعية تقريباً".

والدولة هي المؤسّسة الوحيدة التي يبدو أنّها تسيطر على الموارد والسلطة اللازمة لتحويل النظام. والنتيجة النهائية هي أنّ "النظام السياسي يصبح الوسيلة الرئيسية فضلاً عن الغاية الرئيسية للعمل"[٤٠٣]. ويصف أحمد هذه العملية بأنّها "تحويل المشاكل الخاصة إلى قضايا عامة". ويرى أنّ سكان الريف في المجتمعات النامية يتأثرون بشكل متزايد بالمراكز الحضرية النامية، ويصبحون معتمدين عليها، ومن خلال تلك العملية

(٤٠٣)Mohammed Guessous, "An Approach to the Study of the Algerian Revolution" (Center of International Studies, Princeton University, March 1965, mimeo.), 22, 23.

تفقد الجماعة المحلية الكثير من وظائفها السياسية والاقتصادية التقليدية التي تتولاها جهات جديدة، كثيراً ما تكون سياسية.

وتكون إحدى نتائج ذلك أنّ سكان الريف يبدأون في رؤية أنفسهم جزءاً من مجتمع أكبر، ويعزون مشاكلهم الخاصة المحلية إلى نظام أوسع نطاقاً فشل في تحسين حياتهم وحياة المجتمعات المماثلة. وتتمثّل نتيجة أخرى بإضفاء الصيغة الجذرية على الصراع. فبالنسبة لأناس أصبحوا يعون مجدداً كلاً من المشاكل العامة وإمكان حلّ تلك المشاكل على الصعيد الوطني، ينظر إلى السياسة ليس كصراع على المناصب فحسب، بل على سلطة تحويل، أو عدم تحويل، مجتمع بأسره[٤٠٤].

تقدّم دراسات عدّة أدلة بشأن الأوضاع التي يجري فيها تسييس حالة السخط. وقد قام دانزيغر Danziger بتحليل "سير ذاتية مستقبلية" كتبها طلاب المدارس الثانوية السود في جنوب افريقيا في فترات مختلفة عدة. ووجد أنه، بالنظر إلى القيود الاجتماعية والسياسية المفروضة في ظل سياسات الفصل العنصري (apartheid)، فقد كان اهتمام الطلاب بالنجاح الاقتصادي الفردي في هبوط، وكانوا يعبّرون عن طموحاتهم بشكل متزايد من منطلقات سياسية[٤٠٥]. وتبدو هذه العملية مماثلة لتلك التي وصفها جسوس وأحمد؛ فالنظام السياسي في جنوب افريقيا قد قيد بشدة الفرص المتاحة أمام تحقيق الطلاب للقيم في المستقبل، وبذلك فقد جعلهم يدركون بشكل أوضح أن احتمالات تقدمهم تعتمد على الفرص السياسية.

وترى ويللنر Willner أنّ مظاهرات الاحتجاج الاندونيسية تميل إلى التركيز على قضية واحدة ترمز إلى مصدر أساسي أكثر للسخط، وتعزوه إلى تفضيل مبعثه طبيعة وثقافة تلك البلاد لتقليل الصراع الصريح إلى الحد الأدنى. وهكذا، فإنّ مظاهرة

---

(٤٠٤)Eqbal Ahmed, "Unfinished Revolutions in the Third World" (Paper read to the National Conference on "The United States in a Revolutionary World", Princeton University, April 1968).

(٤٠٥)Kurt Danziger, "The Psychological Future of an Oppressed Group", *Social Forces*, LXII (October 1963), 31-40.

للاحتجاج على ارتفاع أسعار الأرز قد تعكس سخطاً أساسياً على كامل نمط السياسات الاقتصادية الحكومية، وقد تكون مظاهرة للاحتجاج على سياسة برلمانية معينة قد يكون مبعثها رغبة قادتها في إجراء تغييرات أساسية في بنية النظام(٤٠٦). ويوحي هذا المثال بشكل أعم بأنّ مختلف حالات السخط، الناجمة عن حالات الحرمان الاقتصادي وحالات الحرمان في العلاقات بين الأشخاص وعلاقات السلطة، سواء أكانت واضحة أم غامضة الجذور، يمكن توجيهها لكي تصبح عملاً احتجاجياً له، على ما يبدو، تركيز سياسي ضيق. وتتمثّل إحدى سمات النظام السياسي الذي يساهم في تسييس درجة السخط في الدرجة التي تتركز فيها السلطة والموارد في مؤسسات سياسية معينة.

ويرى بين Payne أنّه بالنظر إلى الطبيعة المركزية الشديدة لحكومة البيرو "فإنّ الرئيس يعتبر مطلق الاقتدار، وبالتالي مطلق المسؤولية.... فحين يحدث أي خطأ فإنّه يعتبر قد ارتكب خطيئة القيام بالعمل أو إغفال القيام به". ونتيجة ذلك، فإنّ الجماعات التي تعاني من حالات من الحرمان أياً كان نوعها، تميل إلى تنظيم العنف وتركيزه على نقطة واحدة، هي شخص الرئيس(٤٠٧).

ويستفاد من عدد من هذه التفسيرات والأمثلة أنّه من المحتمل أن يجري تسييس السخط بالقدر الذي يؤثّر فيه نظام ما، أو يعتقد بأن لديه الإمكان في أن يؤثر، في حياة معظم المواطنين أو جميعهم. فكلّما ازدادت قدرته البيّنة أو الموعودة على اتخاذ إجراءات علاجية، وكلّما ازداد عدد الجماعات ونطاق المشاكل التي يعالجها بالفعل، ازداد احتمال أن يعتبر قادراً على معالجة مشاكل أخرى وتخفيف حالات السخط التي تسود لدى جماعات أخرى. وهكذا فإنّ من المحتمل أنّ الإجراء الفعّال الذي يتخذ لمعالجة مجموعة من المشاكل سيولّد أو يعزّز التوقعات المعيارية القائمة بوجوب معالجة

(٤٠٦)Ann Ruth Willner, "Some Forms and Functions of Public Protest in Indonesia" (Paper read to the Annual Meeting of the Asian Studies Association, Piladelphia, March 1968), 3-5.

(٤٠٧)James Payne, "Peru: The Politics of Structured Violence", *Journal of Politics*, XXVII (May 1965), 366-367.

المشاكل الأخرى، والتوقعات المنفعية بأنّه من الممكن معالجتها. فإذا كان الأداء السابق لنظام ما واسع النطاق وفعالاً نسبياً، فإنّه من المحتمل أن يكون عرضة للمطالبات بأن يقوم بمعالجة مشاكل جديدة. وإذا أدّت الطلبات التي تطرح عبر القنوات التقليدية إلى استجابات يجدها الأطراف الساخطون غير كافية، فإنّ احتمال أن يلجأوا إلى تكتيكات التعبير عبر المظاهرات وأحياناً إلى تكتيكات العنف يزداد.

وفي الحالات المتطرفة حين يكون الناس في غاية السخط وحين يعتقدون بأنّ لدى النظام السياسي القدرة والموارد اللازمة لحل مشكلة حرمانهم، ولكنهم يشعرون بأنّه لن يتم اتخاذ أي إجراء فعّال من قبل من هم في السلطة، فإنّه من المحتمل أن يلجأوا إلى تكتيكات ثورية أو تآمرية بغية الاستيلاء على السلطة ووضعها في خدمة مصالحهم. وجوهر هذه الحجّة، التي تمّ تلخيصها افتراضياً أدناه، هو أنّه كلّما كان نظام سياسي فعّالاً في حلّ مشاكل في الماضي ازدادت توقعات الشعب بأنّه سيفعل ذلك في المستقبل أيضاً، وازداد احتمال أنّ المواطنين الساخطين سوف يشعرون بأنّ لديهم المبرر، استناداً إلى أسباب معيارية ومنفعية، على حدّ سواء، للجوء إلى العنف السياسي لفرض الانتباه إلى المشاكل غير المحلولة.

الفرضية JV.3: تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية والمنفعية للقيام بالعنف السياسي تفاوتاً معتدلاً بتفاوت فعالية ونطاق النظام في الماضي في تخفيف الحرمان النسبي.ويعتبر عمل النظام السابق فعّالاً بقدر ما يكون قد قام بتنفيذ سياسات أدّت إلى علاج الحرمان النسبي. ويتمثّل نطاق ذلك العمل بنسبة السكان الذين استفادوا من توزيع القيم.

تبدو هذه الفرضية منطوية على مفارقة، إذ إنّها توحي بأنّ الأنظمة السياسية التي كانت تحل الأزمات في الماضي أكثر عرضة للعنف السياسي لاحقاً من الأنظمة التي لم تفعل ذلك. ولكن يلاحظ أنّها تنطبق على نشوء المواقف التي تبرّر العنف، وهي مواقف من المحتمل ألاّ تخرج إلى حيز التنفيذ إلا حين يفشل النظام الذي كان يحلّ المشاكل في الماضي في اتخاذ إجراء ناجع استجابة لمشاكل راهنة. وقد يكون النزاع قريب العهد

الذي جرى في فرنسا والولايات المتحدة عبارة عن مظاهر لجانب آخر من هذه العلاقة: لقد كان لدى كلّ من النظامين، الفرنسي منذ ١٩٥٨ والأمريكي منذ ثلاثينيات القرن العشرين قدرة ظاهرة كبيرة على حل المشاكل، لكنهما كانا اصطفائيين في اختيار المشاكل التي تمّ تخصيص الموارد لها.

وفي كلا البلدين نجد أنّ الجماعات التي لجأت إلى العمل الجماعي هي تلك التي كانت حالات سخطها تلقى القدر الأقل من الاهتمام: العمّال والطلاب والمزارعون في فرنسا؛ السود والأفراد المناهضون للعنف في الولايات المتحدة. هذه الأمثلة توحي بوجود علاقة متزامنة مماثلة لتلك المشار إليها في الفرضية JV.3، أي، أنّه إذا كان نظام سياسي يخصص في وقت واحد موارد كبيرة من أجل حل نوع من المشاكل ــ المحافظة على المركز الدولي في تلك الحالتين ــ ولكن موارد قليلة من أجل حل مشاكل أخرى، فإنّ الذين يتأثرون بالمشاكل التي لم تحل سوف يشعرون على الأغلب بأنّ لديهم ما يبرر اللجوء إلى العنف.

الفرضية JV.4: تتفاوت شدّة المبررات المعيارية والمنفعية لأعال العنف تفاوتاً معتدلاً بتفاوت الفرق النسبي في تخصيص موارد النظام من أجل تخفيف الحرمان النسبي لمختلف الجماعات.

على سبيل المثال، إذا تمّ استحداث سياسات توفّر قيماً تعويضية لنصف الحرمان النسبي لجماعة ما، ولكن لعشرة بالمائة فقط لحرمان جماعة أخرى، فمن المحتمل أن تلجأ الجماعة الأقل استفادة إلى الاحتجاج الجماعي بغية زيادة حصتها من القيم. وتعدّ العلاقة حالة خاصة لحجج موازية، وتؤيد بهذه الحجج بشأن الأثر المشار إليه في الفرضية VE.3 (الفصل الرابع): يميل أفراد الجماعات إلى تحديد توقعاتهم بشأن القيم بالإشارة إلى مواقف قيم الجماعات الأكثر سرعة في التحسن في المجتمع.

وتنطبق تلك العلاقة على آثار الزيادات المتباينة للجماعات في وضع القيم على توقعات القيم بصرف النظر عن مصدر زيادة القيم بالنسبة للجماعة المميزة؛ فالفرضية JV.4 تؤكّد على أنّه إذا حرمت جماعات عدّة وكان النظام السياسي هو مصدر الزيادات

التمييزية للقيم بين تلك الجماعات، فإنّ الأقل تمييزاً سيشعرون بأنّ لديهم ما يبرر توجيههم لغضبهم نحو الأطراف السياسية المسؤولة. ولا يتأثر نطاق الأثر بشكل متأصل بالتفضيلات في زيادات القيم، بل بحجم الجماعة المحرومة نسبياً.

شرعية الأنظمة السياسية The Legitimacy of Political Systems

لقد نشأ كمّ كثيف من المفاهيم والتمييزات العلمية جرّاء المحاولات التي أجريت لتحديد مصادر وطبيعة وعواقب مواقف الناس من حكامهم ومؤسساتهم السياسية. وقد وصفت هذه المنظورات والظروف المقترنة بها أوصافاً مختلفة تضمنت "الشرعية"[٤٠٨]، "الجماعة السياسية"[٤٠٩]، "الخرافة السياسية"[٤١٠]، "الدعم"[٤١١]، "السلطوية"[٤١٢]، "الثقة السياسية"[٤١٣]، "العاطفة السياسية"[٤١٤]، "الإخلاص السياسي"[٤١٥]، و"الولاء"، وهذا مجرد غيض من فيض لتلك الأوصاف. وتستعمل بعض هذه المفاهيم، الثلاثة الأولى، عادة

---

(٤٠٨) بشكل رئيسي من قبل ماكس ويبر Max Weber, على سبيل المثال في:
The Theory of Social and Economic Organization, trans. A.M. Henderson and Jalcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), 124-132.

(٤٠٩) على سبيل المثال
Sebastian de Grazia, *The Political Community* (Chicago: University of Chicago Press, 1948).

(٤١٠)Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 116-125.

(٤١١)Richard Rose, "The Problematic Nature of the Legitimacy of Regimes" (Department of Politics, University of Strathclyde, Glasgow, n.d., mimeo.), 9ff; David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), 163 and passim.

(٤١٢)Kim, 223.

(٤١٣)William A. Gamson, *Power and Discontent* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1968), chap. 3.

(٤١٤)Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton: Princeton University Press, 1963), chap. 4.

(٤١٥)Robert E. Lane, Political Ideology: Why the American Common Man Believes What He Does (New York: The Free Press, 1962), chap. 10.

بوصفها مفاهيم كلية: تشير إلى خصائص الأنظمة السياسية. فهي تفترض، صراحة أو ضمناً، مواقف الشعب إزاء السياسة التي توصف بأنّها "مشاعر الشرعية"، "الشعور بالجماعة السياسية"، و"الالتزام بالخرافة السياسية".

أمّا الأوصاف الأخرى فهي مفاهيم جزئية، تحدّد تلك المواقف مباشرة. وينظر إلى المفاهيم الكلية في بعض الأحيان على أنّها ثنائية التفرع: فالأنظمة تعتبر أمّا شرعية أو لا. ويمكن إطلاق المفاهيم الجزئية بشكل تفرع ثنائي على الأفراد ــ المواطن أمّا يكون مخلصاً أو لا ــ لكنها تعتبر على الأغلب تنويعات: لدى المواطنين، منفردين ومجتمعين، درجات أو شدّة متفاوتة من المشاعر نحو حكامهم. وتوصف بعض هذه المتحولات من منطلق القطبيات: يميز لين Lane، على سبيل المثال بين مشاعر الولاء (الإيجابية) والاغتراب (السلبية) والانفصال (الحيادية)[٤١٦]، في حين أنّ غامسون Gamson يطلق على عكس الثقة السياسية صفة "السخط"[٤١٧]. ويميز غولدريتش Goldrich بين ثلاثة أنواع ممّا يدعوه "توجهات الشرعية" ـــ الداعمة والمذعنة والمعارضة[٤١٨] وتكون متحولات أخرى، مثل ولع النظام وسلطته، أو تستخدم، بوصفها متحولات من نقطة الصفر، تتفاوت من لا شيء أو منخفضة إلى عالية.

ويميز بعض الكتاب بين بواعث المواقف إزاء السياسة. ويتحدث آلموند Almond وفيربا Verba عن توقعات الناس بشأن المعاملة التي يمكن توقعها من المسؤولين الحكوميين (output affect)، ومشاعرهم إزاء عمليات الاشتراك (input affect)[٤١٩] ويميّز إيستون Easton بين مواقف الدعم للجماعة السياسية والنظام والذين هم في

(٤١٦)Loc. cit.

(٤١٧)Gamson, chap. 3.

(٤١٨)Daniel Goldrich, Sons of the Establishment: Elite Youth in Panama and Costa Rica (Chicago: Rand McNally, 1966).

(٤١٩)Almond and Verba, 101.

الحكم[٤٢٠]. ويحدّد غامسون Gamson أربعة بواعث لـ "المنصب المسؤول" (Political Trust): الذين يشغلون المناصب والمؤسسات السياسية والفلسفة المدنية لنظام من الأنظمة والجماعة السياسية. "يمكن اعتبارها ذات تسلسل هرمي، كل منها عبارة عن تعميم لمواقف المناصب المسؤولة على المستوى السابق"[٤٢١]. ويتمثّل المبرّر لهذا التمييز وذلك في أن المواطنين يمكن أن يتفاوتوا من حيث شدّة مشاعرهم إزاء البواعث السياسية: لا يمكن للمرء الحديث بدقة عن درجات عمق الدعم إلا عبر وزن المشاعر إزاء مختلف البواعث.

يتمثّل موضوع كامن لهذا العمل النظري في أن المنظورات الإيجابية المتعلقة بالسياسة تجعل الناس رعايا صالحين ـ راغبين في تقديم الدعم والطاعة، ورافضين مهاجمة النظام السياسي. إنّ أنواع المنظورات ذات الصلة الوثيقة الشديدة بالعنف السياسي هي تلك التي تناقش تقليدياً فيما يتصل بالشرعية. إنّ المظهر السلوكي للشرعية هو التزام المواطنين بتوجيهات النظام، وطابعها الموقفي هو شعور معمم بالتماهي والمشاعر بالالتزام إزاء النظام الذي يدفع المواطنين إلى الطاعة والامتثال. وقد يكون لدى المواطنين دوافع للامتثال غير الشعور بالتماهي والالتزام، وأهم تلك الدوافع الخوف من العقوبات بسبب عدم الامتثال. وتفترض المناقشات قريبة العهد والمتعلقة بالشرعية عادة أنّ الأنظمة لا تكون شرعية إذا كان الامتثال يقوم بالدرجة الأولى على أساس الإكراه، لأنّه إذا كان كذلك، فإن الامتثال سوف ينخفض على الأغلب عند زوال الإكراه. لذا، فإنّ معظم التعاريف تقرن الشرعية بمواقف الدعم والمساندة. وتلخص الفرضية التالية العلاقة السببية الضمنية بين المواقف من نظام ما والعنف السياسي.

الفرضية JV.5: تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي تفاوتاً كبيراً وعكسياً بتفاوت شدّة شرعية النظام ونطاقها.

---

(٤٢٠)Easton, 1963; David Easton, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1965), 116.

(٤٢١)Gamson, 50-52.

ولأغراض هذا التحليل، يقال: إنّ الأنظمة تكون شرعية بمقدار ما يعتبرها مواطنوها مناسبة، وتستحق الدعم والمساندة. وتستخدم كلمة النظام بمعنى عام للدلالة على الوحدة السياسية ذاتها ومؤسساتها الحاكمة (النظام بالمعنى الضيق) والذين يشغلون المناصب. فاستناداً إلى هذه التعاريف لا يحصل نظام عالي الشرعية بالضرورة على امتثال شامل.

فقد تحصل مخالفة واسعة النطاق لقوانين محددة من منطلق مبدئي أو من منطلق المصلحة الذاتية الضيقة. ويبين أنصار العصيان المدني في الولايات المتحدة إمكانية أن يكون نظام ما شرعياً إلى حد بعيد، لكن بعض قوانينه غير شرعية إلى حد بعيد من وجهة نظر بعض مواطنيه. على أنّ العلاقة بين الشرعية والامتثال علاقة وثيقة بصفة عامة. فإذا كان لدى الناس مشاعر قوية إزاء ملاءمة حكومتهم، فالدوافع الموازية القوية هي وحدها التي يغلب أن تجبرهم على التصرف ضدها. على أنّه من غير المحتمل أن تكون العلاقة بين الشرعية والعنف السياسي بمثل قوّة العلاقة بين الشرعية والامتثال بصفة عامة. فإذا فرض نظام عالي الشرعية سياسة تخالف مخالفة جوهرية التوقعات الشعبية بشأن ما يتعين على النظام فعله، فإنّ الناس يشعرون بالدافع إلى الاحتجاج على تلك السياسة لا بسبب الحرمان المباشر الذي تفرضه فحسب، بل أيضاً لأنّها لا تنسجم مع صورة النظام التي في أذهانهم. وإذا قاوم النظام الضغوط الرامية إلى إحداث التغيير عبر القنوات الاعتيادية، فقد يزداد الحرمان النسبي من المشاركة إلى الحد الذي يندلع فيه العنف التعبيري العلني الموجه ضد السياسة وأصحاب المناصب التي فرضوها، على حدّ سواء.

وفي المرد الأخير، قد يشعر المواطنون الذين يبلغ منهم السخط درجة شديدة بأنّ وحدة سياسية عالية الشرعية لا يمكن المحافظة عليها إلا عبر المقاومة العنيفة لكل من الذين يشغلون المناصب والمؤسسات ممن يتصرفون بشكل غير مناسب، أي بطريقة غير شرعية. فالناس، بصفة عامة، الذين يعتبرون أنظمتهم شرعية يعتبرون العنف السياسي غير مبرر. ولكن إذا ما تصرّف نظام عالي الشرعية بطرق لا تنسجم مع التوقعات التي

تقوم شرعيته على أساسها، فإنّه قد يتعرض إلى خطر اندلاع العنف السياسي، لا سيّما الاضطرابات، أكثر من نظام كان يحظى دائماً بالدعم الشعبي. على أنّ مثل هذه الظروف غير شائعة.

تتمثل درجة شرعية نظام ما بمقدار ما تعتبر الوحدة السياسية ومؤسساتها الحاكمة والذين يشغلون المناصب فيها مناسبين وجديرين بالدعم والمساندة. ويميل المواطنون إلى اعتبار شرعية الوحدة أكثر أهمية من شرعية المؤسسات، واعتبار شرعية المؤسسات أكثر أهمية من شرعية شاغلي المناصب، حسب التسلسل الهرمي الذي اقترحه غامسون. إلا أنّه لا توجد علاقة بالضرورة بين درجات الدعم للأنواع الثلاثة للبواعث السياسية.

ففي الدول الجديدة، على سبيل المثال، قد تكون شرعية أو عدم شرعية زعيم وطني مثل عبد الناصر أو أيوب خان أو نيريري، أكثر أهمية بكثير في مواقف الناس إزاء الشرعية الكلية للنظام من مشاعرهم بشأن ملاءمة الدولة أو مؤسساتها. ويتمثّل نطاق الشرعية بنسبة الناس الموجودين في الوحدة السياسية الذين تكون إحساساتهم بالشرعية تفوق عتبة ما محددة. تقتصر العلاقة المنصوص عليها في الفرضية JV.5 بشكل محدد على مشاعر الشرعية التي تكون فوق نقطة صفر الحياد أو عدم المبالاة. وتعدّ اللاشرعية النقيض القطبي للشرعية، ويمكن تعريفها من منطلق مقدار ما يعتبر الناس أنظمتهم غير مناسبة وتستحق المعارضة.

لكن مشاعر اللاشرعية هي نوع خاص من السخط الناجم عن الحرمان النسبي بالنسبة لقيم السلطة ـــ أي التناقض بين توقعات الناس بشأن أنواع قيم المشاركة والأمن التي يتوجب على أنظمتهم توفيرها وتلك التي يوفرونها في الواقع. وإذا كانت السلسلة المتصلة للشرعية ـــ اللاشرعية ذات صلة بحجم العنف السياسي برمته، فإنّ من المحتمل أن تكون العلاقة خطية وعكسية في كل مكان، لكن آليات سببية مختلفة تعمل عملها على طرفي نقطة الصفر: فالمشاعر الإيجابية إزاء النظام تتصل اتصالات سببية بحالات الكبت المعيارية إزاء العنف السياسي (الفرضية JV.5)، وتعدّ المشاعر السلبية إزاء

النظام تحريضاً مباشراً على العنف، وإن كان من غير المحتمل أن تكون كافيــة إلا إذا كانت مقترنة بحالات أخرى من السخط.

لقد قيل:إنّ هناك تتابعاً سببياً وزمنياً يكمن وراء نشوء الشرعية أو عدمها. وتركّز بعض التفسيرات على الفرد والعناصر التي تتحكم في مشاعره العدائية أو التأييدية إزاء الحكومة. فعلى سبيل المثال، يشتق لين Lane صورة "الــذات المفتقــرة" مــن خــلال المقابلات التي أجراها مع خمسة عشر من الأمريكيين ومن الأدبيات النظرية. وقد وجد أنّ من غير المحتمل أن يكون الأفراد الذين يتصفون بدرجة متدنية من الرضا عن الذات واحترام الذات وضعف الأنا، ذوي موّاقف مساندة لعمليــات الحكــم الديمقراطيــة. إنّ "الشخصية الديمقراطية" تتصف بجميع هذه الصفات إلى درجة كبيرة[٤٢٢].

ويقول ميريلمان Merelman :

إنّ تطور الشرعية مماثل لعملية التعلم لدى الفرد. ويفسّر أصول الشرعية بأنّهــا "حالة خاصة من تعزيز التعلم حيث تصبح المكافآت الرمزية بديلاً من المكافآت الماديــة بالنسبة للمجتمعات، حيث يتم إضفاء العقلنة على تلك المكافــآت والعمليــات والجهــود اللازمة للفوز بها لتصبح شعوراً بالشرعية".

ومتى حدثت العملية، تكون رموز الشرعية مثل "طريقتنا في الحياة" و"الدستور" و"عناصر مساعدة للتعلم" يمكن للقادة السياسيين اللجوء إليها بغية "تسريع قبول السياسات الجديدة التي يتم طرحها في النظام والامتثال لها". ومع أنّه يتم الإفصاح عن الحجّة مــن منطلقات متعضية (organismic) وكأنّما المجتمع بأسره هو آلية تعلم، فمن الواضح أنّ ميريلمان يرى العملية بوصفها مركزة نموذجياً في جيل واحد أو أجيال عدّة في تــاريخ أمّة من الأمم، التي يكتسب أفرادها رموز الشرعية التي ينقلونها إلى الأجيال اللاحقــة؛

(٤٢٢)Lane, 409-412.

وهذه العملية بأسرها لا تتكرر عادة أو بالضرورة في عملية التأهيل الاجتماعي السياسي لجميع مواطني المستقبل[٤٢٣].

وتؤكّد تفسيرات أخرى لتطور الشرعية الخصائص المتعلقة بالنظام. فعلى سبيل المثال، يرى آلموند Almond وفيربا Verba تلازماً بنيوياً لولع في الديمقراطيات ذي مدخل عال: "إنّ الديمقراطية الناجحة تعني ضمنياً أنّ نسبة كبيرة من أفرادها منخرطون في النظام السياسي عبر إيجاد وشائج بين البنى الأكثر انتشاراً للجماعة وتلك الأكثر تميزاً للحكومة".

وفي حال وجود ترابط بنيوي غير كاف، "فإنّ الحكومة قد تفقد الصلة بالأمزجة والاحتياجات الحميمة لأفرادها. فقد ينسحب الناس عاطفياً من النظام السياسي أو قد يصلون أنفسهم به عبر قبولهم المذعن لعمليات الإزاحة والإسقاطات وغير ذلك من التصرفات اللاعقلانية للحركات المتطرفة"[٤٢٤].

يعزو ايكشتاين مدى مشاعر الشرعية في جميع أنواع الأنظمة إلى درجة الانسجام (التماثل) بين المؤسسات غير السياسية والسياسية في هياكل وعمليات صنع القرار وممارسة السلطة. وتستند هذه الحجّة إلى أنّه إذا تمت صياغة توجيهات النظام وتنفيذها وفق أساليب يثمّنها الفرد وتكون مألوفة لديه، استناداً إلى تجربته المتصلة بالسلطة في تداعياته الأساسية والفورية، فإنّ من المحتمل أن يشعر بأنّ السلطة الحكومية

---

(٤٢٣)Richard M. Merelman, "Learning and Legitimacy", *American Political Science Review,* LX (September 1966), quotations 560, 561.

للاطلاع على دراسة لجذور مواقف الأطفال إزاء شاغلي المناصب انظر

Fred I. Greenstein, *Children and Politics* (New Haven: Yale University Press, 1965).

وللاطلاع على أدلة معدّلة انظر

Dean Jaros, Herbert Hirsch, and Frederic J. Fleron, Jr., "The Malevolent Leader: Political Socialization in an American Sub-culture", *American Political Science Review,* LXII (June 1968), 564-575.

(٤٢٤)Almond and Verba, chap. 5, quotation 144.

شيء مناسب(٤٢٥). ويقترح غوسفيلد Gusfield أنّ "عدم قدرة النّخبة السياسية على التعامل مع الأزمات هو.... مصدر قوي لجعل الجماهير تبتعد عن مؤسسة سياسية ما"(٤٢٦). وتؤيد أدلة وتخمينات متنوعة، يرد موجز لها أدناه، العلاقة المقترحة في الفرضية JV.5 بين الشرعية، من أي مصدر كان، ومبرّرات العنف السياسي.

وتقترح الأدلة المستمدة من نظرية التحليل النفسي وعلم النفس السبب الذي يجعل مشاعر التأييد للأغراض السياسية والتماهي معها تلجم الهجمات الموجهة إليها. وتعزو نظرية التحليل النفسي كبت عدوان الفرد أولاً إلى "التخلي عن الغرائز الناجم عن خشية حصول عدوان من سلطة خارجية.... ويلي ذلك إقامة سلطة داخلية، وتخلّ غريزي ناجم عن الخشية منه ــ أي خشية الضمير"(٤٢٧).

ويقترح فرانك Frank دون تحديد المصادر الدينامية النفسية أنّ "طاعة السلطة الشرعية من أقوى القوى الدافعة في حياة جميع أفراد المجتمعات المنظمة"، وهي طاعة تجعل الناس مستعدين لممارسة ما يعتبر أنّه بحكم العدوان غير المحدود على املاءات السلطات الشرعية فضلاً عن إطاعة الأوامر بعدم ممارسة العنف حتّى في حال الاستفزاز الشديد.

---

(٤٢٥)Harry Eckstein, "A Theory of Stable Democracy", Appendix B *is Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway* (Princeton: Princeton University Press, 1966), 225-287.

(٤٢٦)Joseph R. Gusfield, "Mass Society and Extremist Politics", *American Sociological Review,* XXVII (February 1962), 25.

يرد سرد شامل للمتحولات التي تساهم في الشرعية في:

Richard Rose, "Dynamic Tendencies in the Authority of Regimes", *World Politics,* XXI (July 1969), 502-228.

(٤٢٧)Sigmund Freud, *Civilization and Its Discontents,* trans. Joan Rivier London: Hogarth Press, 1930, 1951), 112-113.

يرد استعراض لنظرية التحليل النفسي المتعلقة بالنزعة التدميرية ذات الصلة بالعنف الداخلي في:

Alfred de Grazia, *Politics and Government,* Vol. I: *Political Behavior,* rev. edn. (New York: Collier, 1962) .

"إنّ الشخص الذي يخضع لسلطة شرعية يسلّم ضميره، في الواقع، إذ أنّه لما كانت السلطة تقرر ما هو صواب وما هو خطأ، فإنّ ضمير الفرد الخاضع لها يكون معلقاً"(٤٢٨). وربطاً لهذه الحجج نقول: إنّه يمكن للناس أن يكونوا من خلال عملية التأهيل الاجتماعي منظوراً للنظام بوصفه مصدراً مطلقاً للسلطة، ويضفون صفة ذاتية على حظر ممارسة العدوان عليها، والردّ عليها في الوقت ذاته بوصفها وكيلاً خارجياً عن الضمير الذي تحل املاءاته محل املاءات الضمير.

إنّ بعض الأدلة التجريبية المتعلقة بالعلاقة بين الإحباط والعدوان تمتّ بصلة في هذا المقام. فعلى سبيل المثال، وجد باستور Pastore أنّه حين كان أشخاص التجربة يعتقدون أنّ وضعاً محبطاً معقول أو مبرّر كانت استجاباتهم العدوانية أقلّ عدداً ممّا هي حين كانوا يرونه تعسفياً(٤٢٩). وبالطبع فإنّ ما هو "معقول" أو "غير تعسفي" مرتبط بالتعلم الاجتماعي. واستنباطاً من الطرق التي يتعلم الناس بها الأمور المتعلقة بالسياسة، نجد في بلد يكون النظام فيه شرعياً من المحتمل أن يتعلم الشباب والأطفال أنّ حالات الحرمان التي يفرضها النظام من خلال طلباته منهم بالامتثال والتضحية بالقيم "معقولة"؛ لأنّ الناس يحصلون أو سيحصلون على تعويض عن ذلك بمكافآت رمزية ومادية. وتوحي أدلة تجريبية أخرى بأنّ "معقولية" الإحباط لا تخفض شدّة الحنق بحد ذاته. بل، كما ورد في الفرضية JV.4، تعمل على كبح الاستجابة العدوانية.

وقد وجد روتهاوس Rothaus، وورتشل Worchel (٤٣٠) أنّ الناس يصبحون، عند حالات الإحباط غير التعسفي، حانقين. لكنهم يكبحون العدوان بسبب طبيعة الموقف. على أنّه كان الفرد بعيداً عن التكيف كلّما ازداد احتمال أن يكون رد فعله عدوانياً في

(٤٢٨)Frank, 81-84, also chap. 12.

(٤٢٩)Nicholas Pastore, "The Role of Arbitrariness in the Frustration-Aggression Hypothesis", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* XLVII (July 1952), 728-731.

(٤٣٠)Arthur R. Cohen, "Social Norms, Arbitrariness of Frustration, and Status of the Agent of Frustration in the Frustration-Aggression Hypothesis", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* LI (1955), 222-226.

حالات الإحباط التعسفي وغير التعسفي[٤٣١]. وفي دراسة موازية وجد كريغارمان Kregarman وورتشل أنّ معقولية حالة الإحباط لا تخفض كثيراً الأشكال الطفيفة من العدوان وأنّ توقع الإحباط ــ ربما على غرار التوقعات بأنّ النظام سوف يقتضي الامتثال ــ لا يقلّص الحنق كثيراً، بل يجعل أشخاص التجربة يكبحون الاستجابات العدوانية الخارجية[٤٣٢].

وإذا كان بالإمكان تطبيق هذه المعطيات التي تمّ التوصل إليها على اكتساب المعرفة عن السياسة، إمّا عبر التكيف الاجتماعي السياسي أو من خلال تجربة الراشدين مع الحكومة، فإنّها توحي بأنّ الناس يميلون إلى الإحجام عن الاستجابات العدوانية لأعمال النظام الذي تعلموا أن يعتبروه مناسباً، وأنّه إنّما يعمل لما فيه مصالحهم في المدى البعيد. وتظهر دراسات فئات صغيرة قام بها رافن Raven وفرنش French علاقة بين الشرعية والامتثال. فقد وجدا أنّ دعم الفئات للزعماء مرتبط بالمشاعر المتعلقة بشرعية وضع الزعيم، وأنّ الشرعية التي يتم إسباغها على الزعماء من خلال الانتخابات تعطيهم نفوذاً على أفراد الجماعات أكبر ممّا يكون عليه الحال في حال تولي الزعامة دون انتخاب[٤٣٣].

وهذا لا يعني ضمنياً بالضرورة أنّ الانتخاب شرط لازم لشرعية السلطة؛ وهو محتمل أن يكون كذلك في المجتمعات الديمقراطية، ولا يكون كذلك بالضرورة في مجتمعات أخرى. وبوجه الإجمال، يغلب على الناس أن يكونوا أكثر امتثالاً لتوجيهات الزعماء الذين يتم اختيارهم بأي طريقة تعتبر مناسبة. وقد وجد كيم Kim في مقابلات

---

(٤٣١)Paul Rothaus and Philip Worchel, "The Inhibition of Aggression under Nonarbitrary Frustration", *Journal of Personality,* XXVIII (March 1960), 108-117.

(٤٣٢)John J. Kregarman and Philip Worchel, "Arbitrariness of Frustration and Aggression", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* LXIII (July 1961), 183-187.

(٤٣٣)B. H. Raven and J. R. P. French, Jr., "Group Support, Legitimate Power, and Social Influence", *Journal of Personality,* XXVI (September 1958), 400-409; and "Legitimate Power, Coercive Power, and Observability in Social Influence", *Sociometry,* XXI (June 1958), 83-97.

أجراها لواحد وأربعين أمريكياً علاقة سلبية واضحة بين ما يدعوه "السلطوية" والاستعداد الصريح للمشاركة في العنف ضد الحكومة.

وقد عرّفت السلطوية بأنّها: الدرجة التي كان أشخاص المقابلة يعتقدون فيها بوجوب قبول منتج (توجيهات) الحكومة كشيء إلزامي. وقد تبين أنّه كلّما اعتقد هؤلاء الأمريكيون أنّ الحكومة ذات سلطة، أو أنّها شرعية، قلّ استعدادهم لمهاجمتها[٤٣٤]. وممّا يمتّ بصلة للموضوع أيضاً الدراسة التجريبية لاستعداد طلاب ميدوسترن كوليدج (Midwestern College) الانضمام إلى ما كانوا يعتبرونهم رعاعاً حقيقيين يقومون بإعدام الناس دون محاكمة؛ ومعظم الذين كانوا مستعدين للقيام بذلك، تقريباً، كانوا يعتقدون أنّ من شأن القانون أن يكون غير فعّال في التعامل مع القتلة المفترضين[٤٣٥]. في هذه الحالة لم يكن العنف سياسياً، لكن احتمال المشاركة فيه سهّله انعدام الثقة بفعالية النظام القضائي.

وكثيراً ما يستشهد بأنّ المستويات المتدنية للشرعية أو الولاء في الدول الحديثة بوصفها مصدراً لعدم الاستقرار السياسي. وقد يوجد الشعور القومي المتولد في الحركة التي ترمي إلى تحقيق الاستقلال شعوراً بالولاء والتصميم، لكن كما قال هالبرن Halpern: "إنّ تأميم النفوس البشرية لا يحل سوى مشكلة تحديد من الذي يتولى المسؤولية وليس مشكلتي الاستقرار أو التصميم"[٤٣٦]. ويشدّد شيلز Shils على انعدام المواقف الإيجابية إزاء الجماعة السياسية وحكامها في الدول الجديدة:

إنّ المصفوفة السياسية في حالة بالغة البدائية. فالمجتمعات التي تتكون منها الدول وتستند إليها... لا تشكّل بالتأكيد مجتمعاً متمدناً مفرداً... فهي تفتقر إلى الموقف الإيجابي

(٤٣٤)Kim.

(٤٣٥)Norman C. Meier, G. H. Mennenga, and H. J. Stoltz, "An Experimental Approach to the Study of Mob Behavior", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* XXXVI (1941), 506-524.

(٤٣٦)Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton: Princeton University Press, 1963), 210.

من القواعد والأشخاص والأعمال واللازم من أجل توافق الآراء.... إنّ الشعور بالهوية بدائي، حتّى حينما يوجد.

إنّ الشعور بالعضوية في مجتمع على نطاق الأمة، والاستعداد لقبول شرعية الحكومة، والعاملين فيها وقوانينها، ليسا كبيرين(٤٣٧). ويؤكّد غيرتز Geertz على الصعوبات في تكييف "الروابط البدائية" مع متطلبات التماهيات الجديدة المتمدنة(٤٣٨). وفي دراسته المقارنة للعنف السياسي في بورما، يعزو فون دير ميهدن Von der Mehden المستويات العالية نسبياً للعنف السياسي في بورما إلى حدّ بعيدّ إلى تدمير أنماط السلطة التقليدية الشرعية تحت التأثير الاستعماري. فالسلطة الاستعمارية البريطانية وسلطة القوميين الذين خلفوا البريطانيين "لم تكونا مألوفتين ولا مقبولتين من قبل معظم البورميين المسيّسين، وبالتالي فإنّهما لم تتضمنا مؤيدات معترفاً بها بالمقدار الذي توجد فيه في مملكة تايلندا ذات الأساس الأكثر تمسكاً بالتقاليد"(٤٣٩).وتظهر بعض الأدلة المعبّر عنها رقمياً من النتائج التي نجمت عن دراستين حديثتي العهد عبر دول عدة. فقد تمّ وضع مقياس غير مباشر لشرعية ــ عدم شرعية الأنظمة لدى ١٤ دولة، وتمّت مقارنته بحجم النزاع المدني في ١٩٦١-١٩٦٥. وقد عزي أعلى قدر من الشرعية إلى الأنظمة التي كانت مؤسساتها ذات أصل فطري بالدرجة الأولى والتي دامت لمدة أطول من غيرها دون تغيير كبير؛ وقد تمّ الافتراض بأنّ الشرعية هي في الدرجة الدنيا في البلدان التي كانت مؤسساتها السياسية قصيرة الأمد ومفروضة تحت النفوذ الأجنبي.

وكانت علاقة مجموع المؤشّرين استناداً إلى هذين المقياسين -٠,٣٧ مع حجم النزاع: كلّما ازدادت الشرعية المستنتجة، نقص النزاع. وعندما قسّمت الحكومات الـــ

---

(٤٣٧)Edward Shils, "On the Comparative Study of the New States", In Clifford Geertz, ed. *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa* (New York: The Free Press, 1963), 1-26, quotation 21.

(٤٣٨)Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States", *Old Societies and New States,* 105-151.

(٤٣٩)Von der Mehden, 8-14, quotation 13.

١١٤ حسب طابع الأنظمة فيها، تبين وجود اختلافات ظاهرة. فالشرعية تقلص معامل ارتباط النزاع إلى أبعد حد في الديمقراطيات التعددية (ر = −٠,٤٥). أمّا في الدول التي يسيطر عليها الأشخاص، ومعظمها من دول أمريكا اللاتينية التي يكون زعماؤها من نوع الكوديللو (Caudillo) فهو (ر = −٠,٥٨). أمّا لدى دول النخبة، بما فيها معظم الدول الجديدة، فإنّ معامل الارتباط يكون أضعف، −٠,٢٦، ولدى الدول شديدة السلطوية فإنّه يكاد يكون غير ذي بال (−٠,٠٨).

ويتمثّل أحد التفسيرات بأنّ القمع، في المجموعتين الأخيرتين من الدول، قد يكون أكثر أهمية بكثير في كبح العنف السياسي من الكبح ذي المصدر الداخلي المقترن بمشاعر الشرعية[٤٤٠]. وفي دراسة أخرى، استخدم بوي Bwy مجموعة من مقاييس الشرعية بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية استناداً إلى تقديرات درجة "ديمقراطيتها"، ووجد أنّ معامل الارتباط −٠,٧١ مع العنف المنظم، لكنه كان غير ذي بال (−٠,١٤) في حالة العنف المجرد من المعايير الاجتماعية والأخلاقية (الاضطراب)[٤٤١].

إنّ النزعات إلى العنف، وإلى السلام، عميقة التجذر في الثقافة الإنسانية، وتختلف اختلافاً بيناً من ثقافة إلى أخرى. فالناس منذ طفولتهم يكتسبون مواقف أساسية بشأن استصواب التعبير عن نوازعهم العدوانية، ثم يطوّرون، لاحقاً، مواقف بشأن مسؤوليات الحكام عن رفاههم. وهذه المواقف تؤثر تأثيراً أساسياً في الاستجابات للظروف السياسية التي تنطوي على الحرمان.

(٤٤٠) ترد نتائج التحليل المتعلق بالسياسة في مجموعها في:

Gurr, "A Causal Model"

وترد مقارنات حسب أنواع النظام السياسي في:

Gurr, "A Comparative Survey".

(٤٤١)Douglas P. Bwy, "Political Instability in Latin America: The Cross-Cultural Test of a Causal Model", *Latin American Research Review,* III (Spring 1968), 17-66.

ويمكن أيضاً تعليم الناس بشأن المكاسب التي فاز بها أجدادهم أو الحريات التي صانوها من خلال اللجوء إلى العنف، وهي تعاليم كثيراً ما توفر مبررات ثابتة باقية للعنف في ظروف جديدة.

ويرد في نهاية الفصل التالي ملخص للفرضيات التي تنص على هذه العلاقات على وجه الدقة. إنّ ما ينطوي عليه هذا الفصل من مضامين حاسمة هو أنّه توجد بالفعل مجتمعات تتصف بالعنف، وأنّنا نعرف شيئاً عن كيفية نشوئها وإدامة نفسها، وأنّ حالات السخط التي تسبق العنف فيها هي ربما أكثر انقياداً للتغير من المواقف التي تبرّرها.

٧ – نظرات في العنف والسياسة : الأيديولوجيات والمؤسّسات النفعية وتبادل الأفكار والآراء ما فتئت الحقائق الجديدة تهيأ في أقبية العنف.

Perspectives on Violence and Politics: Ideologies,Utilities, and communication

أنطوان دي سانت ايكزوبيري

نحن نحصل على معاييرنا بشأن العنف جزئياً من الطريقة التي يتم تعليمنا بها للتعامل مع دوافعنا العدوانية، وجزئياً من تراثنا الثقافي المتعلق بالسلام أو الصراع المتمدن. فإذا كنّا نشترك في مشاعر السخط، فإنّ مواقفنا إزاء شرعية حكامنا ومؤسّساتنا السياسية إمّا أن تركّز ذلك السخط على الأهداف السياسية، أو تبعده عنها. هذه المواقف هي أسباب بعيدة عن العنف السياسي وليست ناشئة مباشرة عنه.

إنّ المحدّدات السيكولوجية الأكثر مباشرة للكيفية التي نستجيب بها لحالات محددة من الحرمان هي خرائطنا المعرفية للسببية والمسؤولية الاجتماعية، والتي نقوم بواسطتها بإلقاء اللوم، ومعتقداتنا بشأن مبررات وعواقب أنواع معينة من الأفعال استجابة لتلك الظروف. فإذا كانت درجة سخطنا شديدة العمق فإنّنا نكون عرضة لتقبل ايديولوجيات جديدة ومعتقدات أقل تعقيداً تؤكّد على المبررات الأخلاقية للعنف السياسي وفائدته. كما أننا نجري حسابات، ثاقبة أو تنطوي على خداع أنفسنا، بشأن المكاسب التي بوسعنا تحقيقها من خلال العنف.

إنّ أقوى المواقف أثراً بشأن العنف السياسي هي تلك الأكثر انتشاراً بين الناس في مجتمع من المجتمعات. ويكاد يكون بوسع أي فئة في أي مجتمع التعبير عن المعتقدات التي تبرر العنف وتعززه؛ ومثل تلك المعتقدات هي الأكثر انتشاراً وفعالية لدى الناس الساخطين في المجتمعات التي تكون وسائل الاتصال فيها متعددة، ولا تخضع للرقابة. يطرح هذا الفصل تحليلاً وخلاصة افتراضية بشأن دور هذه العوامل الايديولوجية والمنفعية والمتعلقة بالاتصال في تبرير العنف السياسي.

المبررات العقيدية للعنف السياسي

Doctrinal Justifications for Political Violence

تتفاوت المرجعيات المتصلة بتفسير السخط والتصرف إزاءه تفاوتاً واضحاً من حيث المحتوى والإحكام. فمن حيث المحتوى فإنّها تتراوح بين مبادئ غاندي المتعلقة باللاعنف والتمجيد السوريليني (Sorelian) للعنف بحد ذاته. وتتفاوت في التعقيد بين الهياكل الفكرية التي يتم نشرها بشكل واع والتي توفر عقيدة، مثل الايديولوجية الثورية الماوية، وبين وضع العناصر المعرفية للتحيز والشائعة، مثل كراهية مثيري شغب واتس للشرطة وقبول الشائعة التي مفادها أنّ الشرطة انهالت بالضرب على امرأة حامل.

هذه الأفكار عن العنف يمكن فحصها من حيث محتواها المحدد، أو وظائفها السيكولوجية بالنسبة للساخطين، أو حسب أنواع البنى الاجتماعية المغروسة فيها، أو مصالح الجماعات الظاهرة فيها، فضلاً عن منظورات أخرى. يركز هذا القسم على وظائف الأفكار المتعلقة بالعنف بالنسبة للجماعات المحرومة، مع أخذ محتواها بعين الاعتبار لبيان الكيفية التي يبدو فيها أنها توازي حالات جماعات محددة.

بعض وظائف الأيديولوجية، الثورية وغيرها

Some Functions Of Ideology, Evolutionary And Otherwise

الأيديولوجيات هي "أطر للوعي" تزود الناس بتفسير للعالم لغرض ممارسة أفعالهم فيه[٤٤٢]. ويرى ديون Dion أن الايديولوجية السياسية "هي نظام متكامل نوعاً ما من القيم والمعايير المتجذرة في المجتمع والتي يضفيها الأفراد والجماعات على الصعيد السياسي

(٤٤٢) أخذت هذه العبارة من:

David Apter, "Ideology and Discontent", in Apter, ed., *Ideology and Discontent* (New York: The Free Press, 1964).

بغية تعزيز المطامح والمثل التي درجوا على تثمينها في الحياة الاجتماعية"(٤٤٣).وحينما يتبين أنّ أنظمة الناس التصورية لا تحقّق أغراضهم على نحو كاف، ولا سيّما حين يشتد سخطهم، وتتعذر معالجته بسبب عدم إمكان بلوغ الأهداف بواسطة المعايير القديمة، فإنّهم يصبحون عرضة لتقبل الأفكار الجديدة التي تبرر القيام بأفعال مختلفة. ويطلق سميلسر Smelser عبارة "المعتقدات المعمّمة" (generalized beliefs) على الأفكار الجديدة التي تنشأ في أوضاع التوتر الاجتماعي التي لا يمكن إدارتها ضمن الإطار القائم أن يقوموا بالأعمال.

هذه المعتقدات تهيب بالناس أن يقوموا بأفعال جماعية من خلال شرح الأوضاع التي يسودها الالتباس وإيجاد "ثقافة مشتركة" يمكن من خلالها "تشوء الزعامة وحدوث التعبئة وتضافر الأفعال"(٤٤٤). تنطوي أنظمة الناس التصورية عادة، بما فيها ايديولوجياتهم السياسية، على معايير بشأن استصواب اللجوء إلى العنف السياسي. وقد يحظرون استخدام العنف كأداة للمناقشة السياسية، أو يوصون باللجوء إلى العنف بوصفه استجابة مبررة تاريخياً للاضطهاد السياسي. على أنّ الأفكار، في ظروف التوتر أو السخط، تنتشر بين الساخطين، وتقدّم على الأغلب مبررات معيارية للعنف. ويؤكّد ديون أن المحتوى التخريبي للايديولوجيات السياسية الجديدة هو تعبير عن توترات وصراعات اجتماعية مسبقة يأخذ طابعاً سياسياً، ويتمّ توجيهه ليصبح نشاطاً سياسياً. وهو يفترض أنّه "كلما اشتدت التوترات والصراعات الاجتماعية كانت الايديولوجيات التي تعبر عنها متطرفة"(٤٤٥).

---

(٤٤٣)Leon Dion, "Political Ideology as a Tool of Functional Analysis in Sociopolitical Dynamics: An Hypothesis", *Canadian Journal of Economics and Political Science*, XXV (February 1959), 49.

(٤٤٤)Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), chap. 5, quotation 82.

(٤٤٥)Dion, 56.

وتعزو تفسيرات أخرى للايديولوجية الثورية تبريرها المعياري للعنف السياسي إلى المتطلبات التكتيكية لحركة ثورية، ولا سيّما إلى الحاجة إلى الحصول على دعم الجماهير للعنف. ويجادل نايس Naes بأنّه ثمّة حاجة إلى تبرير وعقلنة لتحقيق "النوايا العدوانية" على نطاق أوسع من الحاجة إلى تحقيق "النوايا الحميدة". ويستخدم أسلوب بناء هياكل ضخمة تدعو إلى الإعجاب بالمبادئ وعقائد الوسائل ــ الغايات إلى درجة أكبر من أجل ترشيد الطلبات التي يبدو أنّ تلبيتها تكون أسهل ما يمكن من خلال محاربة أو اضطهاد شعوب أخرى"(٤٤٦).

ويشدّد ليدن Leiden وشميت Schmitt على التوجيه والتبرير اللذين تقدمهما الايديولوجيات الثورية للثوريين. "تسير كل ثورة استناداً إلى أي توجيه ــ من خطط وفلسفات وتاريخ للشهداء والمبادئ ــ متوفر ومتلائم مع القائمين عليها؛ لكن كل ثورة تنتج أيضاً إفراطاً في التبرير". وكثيراً ما يكون التبرير مغالطة منطقية. "يجد جميع الثوريين أنّه من الضروري الدفاع عما فعلوه وتثبيت دعائم إنجازاتهم.... ونادراً ما يكون التبرير الذي يقدمونه نزيهاً"(٤٤٧). ومن حيث إنّ الثورات تتمّ بواسطة العنف فإنّ من المحتمل أن تؤكّد الايديولوجيات التبريرية على استصواب العنف السياسي كأداة لبلوغ الثوريين السلطة. إنّ معظم المشاركين في العنف السياسي، من ثوريين وغيرهم، لا يحملون في رؤوسهم ايديولوجيات معقدة.

إنّ المبررات الحاذقة التي تصدر من الزعماء الثوريين تتسرب إلى داخل العديدين من أتباعهم على شكل كتل من العبارات والأفكار والرموز المبهمة. لقد أجريت دراسات لمختلف حركات الشيوعية، باستخدام تقنيات بحثية، "فأظهرت أنّ المنظّرين الأيديولوجيين الصحيحين هم بالدرجة الأولى قلة من المهنيين والمفكرين من الطبقة الوسطى، الذين أعجبوا بالدرجة الأولى بأفكار ماركس Marx؛ ويبدو أنّ الشيوعيين من

(٤٤٦)Anre Naess, "The Function of Ideological Convictions", in Hadley Cantril, ed., *Tensions that Cause Wars* (Urbana: University of Illinois Press, 1950), 275-276.
(٤٤٧)Carl Leiden and Karl M. Schmitt, *The Politics of Violence: Revolution in the Modern World* (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1968), 97, 99-100.

الطبقة الدنيا لم يتأثروا كثيراً بالايديولوجية"[٤٤٨]. ويمكن اشتقاق الشعارات التي تكفي لتبرير العنف بالنسبة لمعظم المشاركين في النزاع من ايديولوجيات معقدة، لكن قوتهم الفاعلة لا تكمن في الايديولوجية ذاتها، بل في مدى صلة الشعارات بمنظورات الأطراف الفاعلين لوضعهم وإلماحات الشعارات التي تدفعهم إلى القيام بأعمال العنف. ويبيّن بيركوويتز Berkowitz، استناداً إلى دلائل تجريبية، أنّ مجرد التفوه بكلمات عدائية ــ أي الكلمات التي سبق أن اقترنت سابقاً في ذهن الأشخاص بالعدوان ــ يميل إلى زيادة مستويات العدوان لدى الأشخاص.

"إنّ الشخص الذي تصدر منه أقوال عدائية، أو الذي يستخدم كلمات تدل على العداء. قد يكون في واقع الأمر يوفّر لنفسه دوافع داخلية يمكنها زيادة احتمال حدوث عدوان لاحق"[٤٤٩]. إنّ تكرار الشعارات مثل "الحرية والمساواة والأخوة!" "يا عمال العالم انهضوا، فلن تخسروا شيئاً سوى أغلالكم!" و"اشتعل يا صغيري اشتعل!" تؤدي هذه الوظيفة للإنسان الغاضب. فهي تقوم بمهمة التذكير بطبيعة وأسباب سخطه والإلماحات الداخلية التي تقوم على أساس ملاحظة الآخرين الذين يستخدمون الشعارات، من أجل الرد العنيف.

وقد كانت دعوة سوريل Sorel إلى الإضراب العام ترمي إلى توفير هذا النوع من الشعار المحرّض على قيام الطبقات العاملة بأعمال العنف. فقد اعتبر الإضراب العام خرافة، "كتلة من الصور القادرة على الإثارة الغريزية لجميع المشاعر التي تقابل المظاهر المختلفة للحرب التي خاضتها الاشتراكية ضد المجتمع الحديث"[٤٥٠]. وحاول فانون Fanon إيجاد أسطورة ثورية عبر الدعوة إلي العنف التطهيري الذي يقوم به

(٤٤٨)Samuel H. Barnes, "Ideology and the Organization of Conflict: On the Relationship between Political Thought and Behavior" (Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 1965), 8.

(٤٤٩)Leonard Berkowitz, "Some Experiments on Automatism and Intent in Human Aggression".

(٤٥٠)Georges Sorel, *Reflections on Violence,* tran. T.E. Hulme (New York: Peter Smith, 1915, 1941), 137.

الثوريون من الفلاحين ضد الأسياد الاستعماريين. "إنّ العنف قوّة تطهيرية. فهي تحرر سكان البلاد الأصليين من عقدة النقص ومن يأسهم والتواني عن العمل؛ ويجعلهم غير هيابين ويعيد إليهم احترامهم لذاتهم"(٤٥١).

ويمكن للشعارات المشبعة بذكريات الظلم والعنف أن تفيد في تبرير العنف كما تفعل الايديولوجية أو بأحسن منها. ويمكن إيجاد مثل هذه الأفكار من قبل المنظّرين الايديولوجيين، مثلما فعل سوريل وفانون، أو يمكن اعتمادها من قبل الساخطين كيما ترمز إلى أفعالهم، مثلما حدث لدى الذين قاموا بأعمال الشغب من السود، أو يمكن أن تنشأ بين الجماعات عن العداء من النوع الذي يدعى عادة بالتحامل. ويمكن للمواقف العدائية من منطلقات إثنية أو سياسية أو طبقية أن تنشأ بمختلف الطرق: عن تاريخ لصراع الجماعات، عن الطلبات المقترنة بالتهديد من جانب جماعة تمّ إخضاعها للحصول على مزيد من الامتيازات، أو من مجرد الاتصال المتكرر بين الناس الملتزمين بنظم تصورية وأساليب عيش مختلفة (انظر الفصل الخامس).

وبالنظر إلى وجود مثل هذه الأوضاع العدائية بين الجماعات، فإنّ الإبلاغ عن حدوث هجوم فعلي أو متخيّل من قبل أعضاء جماعة ضد أخرى يمكن أن يقدم تبريراً كافياً للقيام بالعنف الجماعي. ويدلّ تحليل العناصر التي أدّت إلى حدوث ستة وسبعين من أعمال الشغب العرقية الأمريكية على أنّ اثنين وخمسين منها تلت هجمات فعلية أو مبلغاً عنها قامت بها جماعة عرقية ضد أخرى(٤٥٢). يقول روديه Rude استناداً إلى دراسته لسلوك الجماهير في إنجلترا وفرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: إنّ ضرباً من الوحدة كان يتحقق من خلال المعتقدات الكامنة والشعارات، حتّى في أكثر

(٤٥١)See Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1966)

يرد الاقتباس ومراجعة نقدية قام بها فانون من وجهة النظر هذه في:

Lewis A. Coser, *Continuities in the Study of Social Conflict* (New York: The Free Press, 1967), 214.

(٤٥٢)Stanley Lieberson and Arnold R. Silverman, "The Precipitants and Underlying Conditions of Race Riots", *American Sociological Review*, XXX (December 1965), 889. For other examples see Smelser, 247-253.

الاندلاعات عفوية. فقد كانت المعتقدات المنتشرة، على سبيل المثال، عن الأغراض الشريرة للجماعات المعارضة أو عن مسؤولية الحكومة عن الإخفاق في معالجة حالات الحرمان، ذات أثر أساسي في تهيئة مناخ عدواني للآراء.

ومن جهة أخرى أكثر مباشرة فإنّ شعارات مثل "ويلكس والحرية" (Wilkes and Liberty) و"لا بابوية وأحذية خشبية" (No Popery and Wooden Shoes) عملت على توحيد الجماهير ذاتها وتوجيه طاقاتها نحو أهداف وأغراض محددة"[٤٥٣]. وتعدّ مذبحة مؤيدي الحزب الشيوعي في اندونيسيا في ١٩٦٥-٦٦ مثالاً معاصراً وسياسياً على وجه التحديد. وقد تمثّلت سوابقه البعيدة بعد محاولات تاريخية من قبل أولئك المؤيدين للحزب الشيوعي للاستيلاء على السلطة. وكان السبب المباشر هو التشجيع الصادر منهم لأتباعهم في ١٩٦٤- ٦٥ لفرض التشريعات المتعلقة بإعادة توزيع الأراضي بالقوّة على صعيد القرى، الأمر الذي بلور العداء ضدهم. وقد اقترنت محاولة زعمائهم الاستيلاء على السلطة في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وأعمالهم التي انتشرت أخبارها على نطاق واسع والمقترنة بتعذيب وقتل المسؤولين الحكوميين، اقترنت بالعداء السابق لتبرير قتل من ثلاثة إلى خمسة آلاف من المتعاطفين مع الشيوعيين خلال الأشهر الخمسة اللاحقة[٤٥٤]. ويمكن الاستشهاد بأمثلة أخرى. ولكن هذه تكفي لتبين أنّه حين توجد حالات تحامل وعداء فإنّ الإخبار عن أي مظالم إضافية يمكن أن ينشط المعايير التي تبرر العنف الجماعي[٤٥٥].

(٤٥٣)George Rude, *The Crowd in History, 1730-1848* (New York: Wiley, 1964), 245.

(٤٥٤)See Tarzie Vittachi, *The Fall of Sukarno* (New York: Praeger, 1967).

(٤٥٥) للاطلاع على استعراض وتفسير للأدلة النفسية الاجتماعية بشأن العداء بين الجماعات انظر Leonard Berkowitz, *Aggression: A Social Psychological Analysis* (New York: McGraw-Hill, 1962), chaps. 6, 7.

نزعة تقبل المبررات العقيدية للعنف السياسي

Receptivity To Doctrinal Justifications For Political Violence

يمكن لمختلف الايديولوجيات والشعارات والشائعات أن تحرك الناس للقيام بأعمال العنف السياسي، كما ورد في الفصل الرابع. فإنّ أكثر الناس تعرضاً لتقبل العقائد الجديدة هم الذين يشعرون بالسخط الشديد، وذلك عندما يكونون غير متأكدين بشأن مصادر سخطهم ويكونون بصفة أعم قلقين بشأن عدم التيقن في بيئتهم الاجتماعية. وهم يتصفون، بسبب سخطهم، بنزعة متأصلة لقبول التبرير العقيدي للأفعال العدوانية. وفيما يلي نورد بعض الحجج والأدلة التي تؤيد هذه التأكيدات.

يرى بعض البحّاثة أنّ المبررات العقيدية الجديدة للعنف السياسي هي ذاتها التي تخلق حالات السخط. يقول هيكشير Heckscher: إنّ "مزاد الدعاية" بين الجماعات المتنافسة التي تجود بالوعود العريضة في أوضاع ما قبل الثورة تفضي إلى "خلق حالة من القلق والاضطراب والسخط"[٤٥٦]. ويقول هوفر Hoffer : إنّ المنظّرين العقائديين يعملون على تهيئة المناخ لحركات الجماهير "من خلال الطعن في المعتقدات والمؤسّسات السائدة وانتزاع ولاء الناس منها" و"من خلال القيام بشكل غير مباشر بخلق حاجة ملحة إلى الإيمان في قلوب الذين لا يستطيعون العيش من دونه"، وبذلك يسهّلون انتشار معتقدات جديدة[٤٥٧]. على أنّه يمكن للعقائد الثورية أن تكون واسعة الانتشار وألاّ يكون لها مع ذلك أثر ظاهر يذكر. وقد بيّن والزر Walzer أنّ البروتستانت الإنجليز الذين ذهبوا إلى المنفى في القارة، بعد أن فازت ماري بالتاج الإنجليزي، استحدثوا ووجهوا ضد إنجلترا ايديولوجية بالغة الذم وتدعو إلى ثورة العنف، لكن دون جدوى تذكر[٤٥٨].

---

(٤٥٦)Gunnar Heckscher, *The Study of Comparative Government and Politics* (New York: Macmillan, 1957), 167.

(٤٥٧)Eric Hofer, *The True Believer* (New York: Harper, 1951), 129-139, quotation 139.

(٤٥٨)Michael Walzer, "Revolutionary Ideology: The Case of the Marian Exiles", *American Political Science Review,* LVII (September 1963), 643-654.

وقد يكون مردّ عدم نجاح الأيديولوجية في حشد التأييد الشعبي، جزئياً، إلى قنوات الاتصالات غير الكافية؛ كما أنّه قد يكون مرده إلى عدم وجود سخط يوفر أساساً للتصرف. يؤكّد بيتي Pettee، على سبيل المثال، أنّ "الأساطير الثورية" تنشأ "فقط استجابة لحاجة يشعر بها الناس، ولذا فإنّ نشأتها لا تكون إلا في سياق عاطفي"[٤٥٩]. ويقول توتش Toch أيضاً:

إنّ الناس لا يكونون معرضين للتأثر بإغراءات الحركات الاجتماعية إلا إذا كانوا يشعرون بوجود مشكلة ما، ويعتقدون بأن التغيير ممكن. "ومع أنّ الإغراءات نفسها لا تستطيع خلق المشاكل، فإنّ بوسعها استرعاء الانتباه إلى الأوضاع التي تنطوي على المشاكل، أو أنّها تعيد تفسير أوضاع المشاكل المحتملة بغية إيجاد قابلية للتأثر"[٤٦٠]. هذه التفسيرات تنسجم مع الحجج الملخصة في الفرضية VE.1 (الفصل الرابع): بوسع المعتقدات الجديدة زيادة التوقعات وتعميقها وتبرير العنف كوسيلة لتحقيقها، لكن قابلية تأثر الناس بهذه المعتقدات ترتبط بشدة سخطهم.

إنّ وجود السخط الشديد لا يكفي وحده لتبرير العنف. وقد أظهرت الأدلة التجريبية أنّ الناس الساخطين لا يتصرفون بشكل عدواني إلا حين يصبحون واعين بوجود المصدر المفترض للإحباط، أو وجود شيء ما أو شخص يقرنون الإحباط به. وبلغة سيكولوجية، فإنّ مسألة نشوء العدوان نتيجة الإحباط تعتمد إلى حد كبير على وجود مشعرات تطلق العدوان. ويقترح بيركوويتز Berkowitz أنّ "دوافع مثل الغضب لا تفضي إلى سلوك مقتصر على الدافع (العدوان في هذه الحالة) ما لم توجد مشعرات أو أدوات إطلاق مناسبة"، و"أنّ قوّة رد الفعل العدواني على مصدر محبط يعود إلى كل من شدّة الغضب الناجم ودرجة الاقتران بين العامل المحرّض والمشعر المطلق"[٤٦١].

---

(٤٥٩) George S. Pettee, *The Process of Revolution* (New York: Harper, 1938), 67.

(٤٦٠)Hans Toch, *The Social Psychology of Social Movements* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1965), chap. 1, quotation 20.

(٤٦١)Berkowitz, *Aggression,* 32ff, quotation 33, italics omitted.

وإذا طبقّنا هذه الحجّة على السخط الجماعي، فإنّ قابلية الناس تكون على أشدها لقبول الأشياء المتعلقة بالأنظمة التصورية الجديدة حين يكون السخط الذي يشعرون به شديداً، وتكون مصادر الحرمان غامضة. وقد تمّت على نطاق واسع مماهاة الغموض والسخط غير المركّز بانتشار المعتقدات التي تبرّر العنف في الأدبيات المعنية بالحركات العدوانية. ويؤكّد كانتريل Cantril على حاجة الناس إلى تنظيم خبراتهم عقلياً. فالأوضاع الحرجة الحاسمة "تنشأ حين يواجه الفرد ببيئة خارجية تشوبها الفوضى لا يستطيع تفسيرها ولكنه يريد تفسيرها"، وهو وضع نفسي يكون فيه الناس معرضين جداً لقبول الإيحاءات[٤٦٢].وقد فحص شوارتز Schwartz وظائف المغريات الثورية في سياق نظرية التنافر المعرفي (Cognitive dissonance Theory). ويقول:

إنّ تلك المغريات تستهدف الناس الذين تمّ تغريبهم سلبياً والذين يرون التهديد وعدم الجدوى وفقد الجماعة في بيئتهم السياسية أموراً ناجمة عن مشاعر التوتر والغضب الشديد المخفي.

إنّ أكثر المنظمات الثورية فعالية في تحريك الذين يشعرون بالاغتراب تستخدم مغريات ثورية توضح "فقد الجماعة" أو أزمات مجتمعية أخرى، وتشجع على التعبير عن الغضب الشديد[٤٦٣]. ثمّة أدلة متعددة تربط بين الشك المعرفي للناس وتقبلهم للعقائد الجديدة. ولقد افترض، على سبيل المثال، أنّه حين يكون التعقيد المدرك لبيئة الفرد إمّا متدنياً جداً أو مرتفعاً جداً، فإنّ السلوك يكون على درجة متدنية من التعقيد[٤٦٤]. وعندما تبدو البيئة معقّدة أو فوضوية، وكذلك حين تكون بسيطة وغير متغيرة، فإنّ التمييز المفاهيمي يميل إلى أن يكون متدنياً، ولا يكون تحمل الغموض سهلاً، وتميل هرميّات

---

(٤٦٢) Hadley Cantril, *The Psychology of Social Movements* (New York: Wiley, 1941), 63.

(٤٦٣)David C. Schwartz, "A Theory of Revolutionary Behavior", in James C. Davies, ed., *When Men Revolt and Why* (New York: The Free Press, 1970).

(٤٦٤) See O. J. Harvey, D. E. Hunt, and H. M. Schroder, *Conceptual Systems and Personality Organization* (New York: Wiley, 1961). The Theory relates Primarily to simplicity/ complexity of information handling.

الاستجابة إلى أن تكون قليلة وغير مرنة. ويتجلّى مثال للأدلة التجريبية في النتائج التي توصل إليها سودفيلد Sudefeld وهي أنّ أشخاص التجربة الذين يخضعون للحرمان الحسّي أكثر تعرضاً للتأثر بالدعاية من الأشخاص الأقل تقييداً[٤٦٥].

وتوحي أدلة تجريبية أخرى بأنّ الإثارة العاطفية، أي القلق البالغ على وجه التحديد، يسهل تغير المواقف[٤٦٦]. فقد أجرى ليفتون Lifton مقابلات طبنفسية (Psychiatric) لأشخاص سبق لهم أن تعرضوا إلى "إصلاح الأفكار" الذي كان يطبقه الشيوعيون الصينيون، والذين وجد أنّ لديهم إمكانات متفاوتة لانحياز عاطفي كلي أو معدوم دعاه "الشمولية الايديولوجية"، والذي يتصف بـ "الانغلاق الشخصي، والنزعة إلى تدمير الذات والعداء نحو الغرباء". إنّ درجة تعرض الأفراد للشمولية "يعتمد إلى حد بعيد على .... انعدام الثقة السابق والفوضى البيئية المتطرفة والسيطرة التامة من قبل أحد الأبوين أو من يمثّلهما وأعباء ثقيلة من الشعور بالذنب وأزمات هوية حادة". ويعتمد احتمال اعتناق الناس من هذه النزعة أنظمة ايديولوجية مغلقة على مدى تعرضهم لتلك الايديولوجيات ودرجة سيطرة دعاة تلك الايديولوجيات التي يمارسونها عليهم[٤٦٧]. وقد خلص كورنهاوزر Kornhauser استناداً إلى أدلة بشأن الجماعيات إلى أنّ أفراد "الجماهير" يصبحون جاهزين للتعبئة من قبل الحركات الجماهيرية بسبب حالات القلق الناشئة عن حالة التشكك والاغتراب الذاتي.

---

(٤٦٥)Peter Sudefeld, "Attitude Manipulation in Restricted Environments: I. Conceptual Structure and Response to Propaganda", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* LXVIII (March 1964), 242-247. "Sensory deprivation," a situation in which the intake of sensory data is minimized, is distinct from the RD concept.

(٤٦٦)J. A. McNulty and J. A. Walters, "Emotional Arousal, Conflict, and Susceptibility to Social Influence", *Canadian Journal of Psychology,* XVI (September 1962), 211-220.

(٤٦٧)Robert Jay Lifton, Thought Reform and the Psychology of Totalism: A Study of "Brainwashing" in China (New York: Norton, 1961), chap. 22, quotation 436.

إنّ استجابة النشطاء تكمن وراء الكثير من الاشتراك في الحركات الجماهيرية، حيث إنّ الأفراد يسعون إلى استبدال الهويات الداخلية بأخرى خارجية، بغية استبدال ذات غير مرغوبة أو غير معروفة بصورة جماعية"(٤٦٨).

العناصر الفعّالة للعقائد البديلة بشأن العنف السياسيّ

The Effectives Of Alternative Doctrines About Political Violence

تتعرّض عادة الجماعات التي تعيش في ظروف اجتماعية غير مألوفة وتنطوي على الحرمان لكثير من العقائد الجديدة. ويعتمد عدد تلك المعتقدات وتفصيلها على طبيعة الحرمان وشدته والمهارات الإبداعية للمفوّهين والتجارب السابقة والقدرات المفاهيمية لجمهور المشاهدين والمستمعين المحتملين وإمكان وصول المفوّهين إلى قنوات الاتصال.

وقد لاحظ ويللر Willer وزولشان Zollschan أنّه في الفترات التي تسبق الثورات والتي تتصف بوجود العديد من الجماعات التي لا يتم فيها الإفصاح عن "مطالبهم" أو مظالمهم، "تتمّ أولاً صياغة الايديولوجيات التي قد يتعين عليها المنافسة في سوق الأفكار كيما تحظى بالقبول"(٤٦٩).

ولقد كانت الماركسية مجرد واحدة من العقائد الثورية الرائجة في روسيا قبل ١٩١٧؛ وكانت عقيدتا كروبوتكين Kropotkin وميليوكوف Milyukov، بين جملة عقائد أخرى، شائعة على نطاق واسع حيث كانت متضمنة في كثير من المنظمات(٤٧٠).

---

(٤٦٨)William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (New York: The Free Press, 1959), chap. 4; quotation from 112. Many examples are cited by Smelser, 80-81, 86-89, 104-105.

(٤٦٩)David Willer and George K. Zollschan, "Prolegomenon to a Theory of Revolution", in George K. Zollschan and Walter Hirsch, eds., *Explorations in Social Change* (Boston: Houghton-Mifflin, 1964), 140. Similar statements are made by Heckscher, 167, and Louis Gottschalk, "Causes of Revolution", *American Journal of Sociology*, L (July 1944), 5-6.

(٤٧٠)See for example Franco Venturo, Roots of Revolution: A History of the Populist and Socialist Movements in Nineteenth Century Russia, trans. Isaiah Berlin (New York: Knopf, 1960).

وفي أوروبا في القرن التاسع عشر بصفة عامة، كان بوسع الساخطين الاختيار من بين إطارات تصورية عدّة للعمل، من بينها الليبرالية والأهلانيـــة (nativism) والاشــتراكية والنقابية (syndicalism) والفوضوية (anarchism) وأحكامها المتعددة(٤٧١). وقد تضمنت مناشدات الساخطين من الأمريكيين السود في ستينيات القرن العشــرين الـدعوة إلــى الإرهاب الثوري وبرامج الانسحاب الدفاعي والانفصال وتأكيد كبرياء السود والاستقلال الثقافي ومناشدات أكثر صمتاً لعقيدة أنصار الدمج العنصري المنبثقــة مــن المســاواتية الأمريكية.

تتفاوت الفاعلية النسبية لتلك العقائد حسب مدى ما تقدمه من أسس منطقية للناس لكي يتصرّفوا إزاء سخطهم؛ وهذا يفعلونه مــا دام منســجماً مــع مصــالح وخبــرات المحرومين، ويركّز غضبهم على عناصر محتملة مسؤولة عن حرمانهم، ويسهل وجود شعور وعي متبادل بينهم. (يرد فحص عامل رابع يتمثّل بتحديد الأهداف المغرية وسبل تحقيقها، وبشكل مستقل، في القسم المعنيّ بالمبررات المنفعيــة). علــى أنّ المعتقــدات الجديدة والأنظمة التصورية لا تلبّي كلها هذه الوظائف بدرجة الجودة نفسها. وتلك التي تلبيها على أحسن وجه هي الأكثر احتمالاً لأن تقنع الناس الساخطين؛ وبالقدر الذي تدعو فيه إلى العنف ضد الأهداف السياسية فإنّها تزيد المبررات المعياريــة للقيــام بــالعنف السياسي. وفيما يلي فرضية مختصرة:

الفرضية JV.6: تتفاوت شدّة المبررات المعيارية للقيام بالعنف السياسي بتفــاوت مدى ما تقدمه الإغراءات الرمزية من تفسيرات معقولة لمصادر الحرمان النسبي، وتحدد الأهداف السياسية التي يتوجه إليها العنف، وتقدّم رموزاً لتحديــد هويــة الجماعــات. لا تنطبق الفرضية إلا على آثار المعتقدات الجديدة بشأن العنــف السياســي علــى شــدّة المبررات المعيارية. أمّا نطاقها، أي نسبة السكان الذين من المحتمل أن يقبلــوا أفكــاراً

(٤٧١) يرد وصف لأصول وتأثيرات ايديولوجيات الاحتجاج في أوروبا القرن التاسع عشر في:
Jacob S. Schapiro, *Movements of Social Dissent in Modern Europe* (Princeton: Van Nostrand, 1962).

جديدة تجيز العنف، فهو دالة نطاق الحرمان النسبي (انظر الفرضية VE.1 واللازمة الطبيعية لها V.3.1)، ومدى انفتاح شبكات الاتصال التي يمكن بواسطتها نشر الأفكار الجديدة (الفرضية JV.11، أدناه).

إنّ الكثير من الأدلة الداعمة للفرضية، أدناه، تتصل بالعقائد والمعتقدات المتعلقة بالعنف الجماعي بصفة عامة، لكن العلاقات الكامنة وراءها تنطبق على المعتقدات التي تبرر العنف السياسي أيضاً.

الملاءمة: إنّ مبررات العنف التصورية تكون فعالة بمقدار ما تكون معقولة لدى الناس الساخطين من حيث حالات حرمانهم المحددة وخبراتهم الماضية. وكلّما كانت الأفكار الجديدة محددة في تحديد مصادر الحرمان ووصف الإجراءات العلاجية، ازداد إغراؤها للجماعات التي تعاني من حالات حرمان بالغة الخصوصية، لكن كلّما قلّ الإغراء الذي من المحتمل أن يكون لها بالنسبة لجماعات ساخطة أخرى. يقول توش Toch، على سبيل المثال: إنّ الحركات الاجتماعية تنجح في جذب الأعضاء بمقدار ما تطرح إغراءات الحركات حلولاً مناسبة للحالات الخاصة لجمهور المشاهدين أو السامعين. ويستشهد بالحركة النازية كمثال لحركة تستخدم طريقة "الإشباع" وتقدم إغراءات متنوعة من أجل احتياجات متنوعة[٤٧٢].

وتظهر الأدلة المستقاة من دراسات الحالات والدراسات المقارنة العلاقة بين ملاءمة الأفكار الجديدة عن العنف لظروف أولئك الذين ينتهزونها، وكذلك الجوانب الموازية بين العقائد التي يعتنقها الساخطون في مختلف الفترات والثقافات. وقد حدث في أوقات الطاعون والمجاعة أن اجتاحت أوروبا العصور الوسطى موجة من الإثارة الألفية وكثرت الشائعات والنذر ودعاة الزندقات. ولكن كما يقول كوهن، فإنّ الزندقات التي كان لها أبلغ الأثر في تحريك الساخطين كانت تلك التي تلائم حالاتهم الذهنية أو التي تتكيف وفقها.

(٤٧٢)Toch, 13-19.

ترد مقولة نظرية أخرى في: Willer and Zollschan, 137-138.

كان بإمكان مختلف "الزندقات" تلبية العديد من الاحتياجات المختلفة وقد لبتها بالفعل بطرق عديدة مختلفة. فعلى سبيل المثال، من الواضح أنّ بعض السيدات العظيمات اللواتي اعتنقن المذهب الكاثري Catharism * قد تأثّرن بالصراعات العاطفية مثل تلك التي كان من شأنها أن تقودهن إلى الثيوصوفية (theosophy) ** أو ربما إلى التحليل النفسي.... ولكن عندما تغلغلت هذه العقائد وغيرها من العقائد المتعلقة بالأخرويات في جماهير الشعب المشردين واليائسين في المدينة والريف فإنّها تعرضت إلى إعادة العرض وإعادة التأويل إلى أن استطاعت في خاتمة المطاف إلهام الحركات الثورية من النوع الفوضوي إلى حد استثنائي[٤٧٣].وكان بالإمكان أيضاً تعديل عقائد حركة التنوير الفرنسية أو تصحيحها لكي تناسب احتياجات أتباعها. "فقد أخذت كلّ طبقة بهذه العقائد وفسّرت وضعها الخاص من منطلق تلك العقائد. فالارستقراطية.... استشهدت بحقوق الإنسان والمواطنية لحماية أفرادها من تعدي الملوك"[٤٧٤]، كما فسّرت الطبقة الوسطى ورجال الكهنوت وضعهم بهذه اللغة.

أمّا بالنسبة لفقراء باريس فإنّ الآراء ذاتها بررّت عنف الرعاع. وقد نجحت الأيديولوجية النازية جزئياً، لأنّها بررّت التحيز الإثني والتضحية بأكباش الفداء عبر نظرية التفوّق العرقي، وطرحت برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً قدّم الوعود بتحقيق شيء ما لجميع الفئات الساخطة. لكن فعاليتها في تحديد أكباش الفداء في أشخاص اليهود لم تستند بالدرجة الأولى إلى المعقولية المباشرة للحجة أو إلى حاجة سيكولوجية متأصلة للضحايا. لقد كانت العقيدة مقبولة إلى حد بعيد، لأن المشاعر المناهضة للسامية، كما بين

* أحد المذاهب المسيحية الذي يتصف بالزهد والازدواجية.

** معرفة الله عن طريق الكشف الصوفي أو التأمل الفلسفي.

(٤٧٣)Norman Cohn, *The Pursuit of the Millennium,* 2nd edn. (New York: Harper, 1957, 1961), 31.

(٤٧٤)Smelser, 348-351, quotation 349.

بولزر Pulzer، نشأت وتمّ التعبير عنها عبر المنظمات من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨؛ فالحركة النازية إنما استغلت تحاملاً راسخاً من قبل في عقول الكثيرين من الألمان[٤٧٥].

يغلب على العقائد التي تتحدث عن التغيير الرؤيوي (apocalyptic) أو الخارق للطبيعة أن تتجذر لدى الناس المعتادة على طرق العيش المستقرة والذين يشعرون بحالات من الحرمان الشديد والمتنوع من مصادر غامضة. لقد كتب جونسون يقول: إنّه عندما تكون مصادر الاختلال الوظيفي غامضة، أو عندما لا يكون لدى الفرد الذي لديه شعور فعلي باختلالات النظام الوظيفية فهم واضح لدورها الاجتماعي الخاص بتلك المصادر إزاء أدوار أخرى، فإنّ إحدى طرق الإفصاح عن التغييرات المطلوبة بغية إصلاح حالات الاختلال الوظيفي هي قبول الاعتقاد بأنّ التغير سيحدث بواسطة قوى خارقة للطبيعة[٤٧٦].

قد تتمثّل عاقبة قبول مثل هذه العقيدة بـ "تمرد ألفي" (millenarian rebellion). يعزو هوبزباوم Hobsbawm انتشار العقائد الألفية الفوضوية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر في جنوب أوروبا ووعودها بـ "يوم تغيير" لاستهلال العالم الجديد الذي يتقاسم فيه الجميع السلع، هذا يعزوه هوبزباوم إلى كونها تقابل مزاج الفلاحين، ويرى أنّ حالات السخط الكامنة وراء تلك الحركات الإصلاحية البدائية يمكن لها أيضاً أن تطلق الحركات الثورية الاجتماعية الحديثة[٤٧٧].ويرى كوهن تشابهاً بين المعرفة التقليدية الرؤيوية الشعبية التي كانت سائدة في أوروبا العصور الوسطى والايديولوجيتين: الشيوعية والنازية، وجميعها تضفي على "الصراعات والتطلعات الاجتماعية أهمية

(٤٧٥)Peter G. J. Pulzer, The Rise of Political Anti-Semitism in Germany and Austria (New York: Wiley, 1964).

(٤٧٦)Chalmers Johnson, *Revolution and the Social System* (Stanford: Hoover Institution on War, Revolution and Peace, 1964).

(٤٧٧)E. J. Hobsbawm, *Social Bandits and Primitive Rebels*, 2nd. edn. (New York: The Free Press, 1959), 64-65, 90-99.

تتجاوز الخبرة البشرية"، وتقدم من خلال ذلك تبريراً للعنف وتتنبأ به[٤٧٨]. ويشبه ذلك المعتقدات الألفية (millennial) للحجّاج التائهين الفقراء من شمال شرق البرازيل في منتصف القرن العشرين، الذين كان إيمانهم بعودة الملك سباستيان يؤدّي بشكل متكرر إلى عنف ريفي واسع النطاق[٤٧٩].

تقدّم مقارنة موجزة لفاعلية العقيدة الماركسية ــ اللينينية والغاندية مثالاً واحداً أخيراً للفرضية القائلة: إنّ فعالية الايديولوجيات تعتمد على ظروف المشاهدين والمستمعين. فالعقيدة، الماركسية في صيغتها الأصلية، كانت متوافقة توافقاً وثيقاً نوعاً ما مع ظرف العمّال الحضريين في المجتمعات الصناعية. فقد حدّدت مصدر مظالمهم في النظام السياسي والبنية الطبقية والمؤسسات السياسية التي تستند إليها؛ وسهلت الوعي المتبادل، وأكدت على حتمية العلاجات الثورية. وقد كسبت العقيدة التزام أقلية كبيرة من العمّال الأوروبيين خلال القرن الماضي؛ وكانت إغراءاتها لمعظم الفلاحين والأقليات الإثنية المستعبدين والخاضعين للحكم الاستعماري لا تذكر قبل عمليات إعادة التفسير التي قام بها لينين وماو وغيفارا.

وكذلك فإنّ عمليات إعادة التفسير لا تجعل فعاليتها حتمية. فقد رفضت من قبل جميع الأمريكيين السود تقريباً، المعتدلين والمناضلين ــ لدى المعتدلين ربما بسبب القبول الأساسي لنظام الاعتقاد العائد إلى الثقافة السائدة، ولدى المناضلين بسبب تفضيل استباقي للعقائد المناهضة للعرقية التي وجدت كردّ فعل ضدّ مجموعة من مواضيع البيض الثقافية[٤٨٠].

---

(٤٧٨)Cohn, 308ff., quotation 308.

(٤٧٩) للاطلاع على حركة انطونيو كونسيليهيرو الألفية الثورية في شمال شرق البرازيل في تسعينيات القرن التاسع عشر، وهي الحركة السلف للمذهب الألفي لمنتصف القرن العشرين في هذه المنطقة، انظر

Euclydes da Cunha, *Rebellion in the Backlands,* trans. S. Putnam (Chicago: University of Chicago Press, 1902, 1960).

(٤٨٠) وردت أدلة تجريبية عملية في:

John Kosa and Clyde Z. Nunn, "Race, Deprivation and Attitude Toward Communism", *Phylon,* XXV (December 1964), 337-346.

وكمثال آخر، فإنّ الماركسية ـ اللينينية لم تقبل بعد على نطاق واسع كعقيدة ثورية في أمريكا اللاتينية، حتّى وفق تفسير ماو أو غيفارا. وقد يكون السبب أنها بوصفها عقيدة عملية، فإنّها متناقضة مع بعض المواضيع الثقافية اللاتينية المنتشرة. فالتأكيد النظري الماركسي هو على إخضاع مصالح الفرد وقدراته الإنتاجية لمصالح الجماعة، في حين أنّ الثقافة اللاتينية تشدّد على مرغوبية السلطة الرسمية القوية التي توفر مجالاً لتأكيد الذات والكبرياء لدى الفرد، لكنها لا توفر دعماً قوياً لمشاعر المشاع أو مشاعر الجماعة. لذا فإنّ العقيدة الشيوعية في أمريكا اللاتينية كانت أداة لهو للراديكاليين من المفكرين. أمّا كوبا فهي استثناء من القاعدة حيث إنّ العقيدة الماركسية فرضت بعد الاستيلاء على السلطة، وتمّت إعادة تفسيرها تفسيراً متطرفاً بوصفها عقيدة عاملة.

وعلى العكس من ذلك، يبدو أنّ العقيدة الغاندية في تحقيق ثورة مزدوجة، إنسانية واجتماعية، من خلال اللاعنف قد كانت أكثر ما تكون إغراءً للفئات التابعة الخاضعة التي كانت تشعر بعجزها النسبي إزاء أطراف مضطهدين محددين. وقد قدّمت المقاومة السلبية للخاضعين للاستعمار، وللزنوج الأمريكيين في المراحل الأولى من حركة الحقوق المدنية، أسلوباً لتعبير الجماهير عن السخط، أسلوباً واعداً بالنجاح، وينسجم مع معايير الجماعات بشأن عدم استصواب العنف الصريح ضد حكام عدائيين أقوياء. وقد أحرزت العقائد الماركسية والعقائد غير العنيفة نجاحات، ومنيت بحالات من الفشل. لكن الإغراء المعاصر لعقائد اللاعنف قد ضعف جرّاء الأدلة المستقاة من الجزائر وكوبا وفيتنام والتي أثبتت أنّه يمكن للعنف أن يكون الأكثر تأثيراً، مهما كانت النجاحات نادرة بالمقارنة مع حالات الفشل. وبما أنّ لدى الساخطين نزعة أساسية للعدوان، في حال تساوي كل الأمور الأخرى، فإنّ من المحتمل أن تبدو العقائد التي تبرر العنف أكثر ملاءمة، وبالتالي أن تصبح أكثر انتشاراً[٤٨١].

(٤٨١) يرد تحليل يدعو إلى الإعجاب وإن كان مهملاً للطابع والأفكار السوسيولوجية والممارسة التاريخية للمعارضة الجماعية التي لا تتصف بالعنف في:

تحديد مصادر الحرمان

Specification of Sources of Deprivation

إذا كانت مصادر الحرمان غامضة، فإنّ فعالية المبرّرات العقيدية الجديدة تزداد بمقدار ما تقدم تحديداً معقولاً لتلك المصادر. ويزداد تبرير العنف السياسي بمقدار ما يتم تحديد عناصر المسؤولية السياسية؛ وكلّما كان المصدر الذي تمّ تحديده ملموساً، كان الغضب المركّز عليه أكثر فعالية. "يعد جهاز الحكومة / الدولة خصماً مراوغاً محيراً، وهذا ينطبق أيضاً على كيانات محررة من الجسد مثل "الأرواح الشريرة" و"الشيوعية الملحدة".

وتبرّر المجردات العنف بشكل رئيسي للمفكرين الثوريين؛ وثمّة حاجة للأنذال إلى حشد دعم الجماهير وتقديم أحداث فعلية لأعمال العنف. وقد كتب ادواردز Edwards يقول إنّ التعبير عن الايديولوجيات الثورية أوجد "عصاب الاضطهاد" الذي يحوّل سخط الجماعة المضطّهدة السابق السلبي نوعاً ما إلى شعور فعّال لكراهية الأطراف القامعين. وتعدّ كراهية عدو مشترك أقوى عنصر معروف لتحقيق وحدة الجماعة. وقد أشار القائمون بالدعاية، عبر هجومهم السابق، إلى الأطراف القامعين بوصفهم العدو المشترك. وهكذا فإنّ سخط الناس المقموعين على أوضاعهم يتحول إلى كراهية للأطراف القامعين..."[٤٨٢].

ويدرك الناشطون الثوريون هذا المبدأ إدراكاً جيّداً أيضاً. "في أي ثورة لا بدّ من وجود عدو فوري معروف ليكون موضع كراهية الجميع، ويتمثّل هذا العدو في ثورتنا بالشرطة الفرنسية"، كما قال أحد الطلاب لأحد الصحفيين في يونيو ١٩٦٨: "إنّ

Clarence Marsh Case, Non-Violent Coercion: A Study in Methods of Social Pressure (New York: Century, 1923).

(٤٨٢)Lyford P. Edwards, *The Natural History of Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1927), 55.

هدفنا هو تدمير الحكومة وتغيير المجتمع، لكننا نقاتل الشرطة لنذكّر فرنسا بمن نكـون وبما نريد"(٤٨٣).

يتمثّل أحد شروط التحديد الفعّال في أن تكون الأهداف عرضة للتأثر من جـرّاء الهجوم، بالمعنى المعياري والمادي. فإذا تماهى الساخطون بشكل وثيق وقوي مع الذين يعتقدون أنهم المسؤولون، أو إذا كانوا يعتقدون بأنّ الأطراف الذين يضـطهدونهم هـم أقوياء بشكل مطلق، فمن غير المحتمل أن يقوموا بمهاجمتهم. في مثل هـذه الظـروف يميل الساخطون إلى استنباط وتلقي تفسيرات بديلة للظروف الذميمة. وقد كان النبلاء في العصور الوسطى كثيراً ما يبررون تمردهم على فرض السلطة الملكية على أسـاس أنّ الملك كان مضللاً من قبل مستشاريه الشريرين. وكان هذا العزو للشر بالنسبة للنـبلاء تكتيكياً جزئياً: فقد كانت لهم مصلحة في المحافظة على بنية سياسية مقترنـة بمؤسسـة النبالة الوراثية. كما كانت لها وظيفة معيارية بالنسبة لهم ولأتباعهم. فقد كانت الملكيـة مؤسسة مدعومة بطابع إلهي في فكر العصور الوسطى، فكانت مهاجمة شخص الملك أو مركزه بحكم مهاجمة الله. لكن لم يكن يوجد تحريم لاهوتي ناجم عـن ذلـك لمهاجمـة مستشاريه(٤٨٤).

وهذا الموضوع متأصل في تاريخ الغرب. وقد حدثت ست ثورات في منتصـف القرن السابع عشر تناولها ميريمان Merriman بالتحليل في أوقات انتشر فيها السـخط على نطاق واسع، لكن المظالم المسببة كانت في معظم الحالات لهـا علاقـة بـالأمور المالية. وقد درج الناس على عزوها إلى وزراء غير شعبيين وليس إلى الملوك الـذين كانوا يخدمونهم. كان الثوريون يقنعون أنفسهم بأن الملك والحقوق القديمة معهم، الأمـر الذي يبرر الهجمات ضد الوزراء(٤٨٥).

---

(٤٨٣)*New York Times*, June 13, 1968, 3.

(٤٨٤)Joel T. Rosenthal, "The King's 'Wicked Advisers' and Medieval Baronial Rebellions", *Political Science Quarterly*, LXXXII (December 1967), 599-604.

(٤٨٥)Robert B. Merriman, *Six Contemporaneous Revolutions* (Oxford: Clarendon Press, 1938), 212.

كان الثوريون الفرنسيون والأمريكيون ينساقون وراء تلك المعتقدات، فكانوا يعارضون السياسات الخاطئة لعناصر الملك باسم الملك. أمّا حين لا يكون الحاكم محمياً بهالة من الألوهية أو السلطة، فإنّه سيعتبر على الأغلب مسؤولاً عن الكثير من حالات الحرمان: يميل الناس إلى تحميل المسؤولية عن حالات الحرمان المجهولة المصدر للذين يعتقدون أنّ لديهم السلطة لتخفيف تلك الحالات.

كما أنّ الناس عرضة للاعتقادات التي تعزو مصادر الحرمان إلى الأقليات الإثنية أو الدينية أو السياسية أو القبلية، وبالتالي فإنّهم يعتبرونها أهدافاً مبرّرة للهجوم. لقد سئل هتلر في ثلاثينيات القرن العشرين: إن كان يعتقد أنّه لا بدّ من تدمير اليهود. وباستعادة أحداث الماضي فأتى جوابه ينطوي على سخرية غريبة، حيث قال: "لا، لو فعلنا ذلك لكان علينا أن نخترعهم. لا بدّ لنا من وجود عدو ملموس، وليس مجرد عدو مجرد"[٤٨٦]. ويعزى بعض العدوان بين الجماعات الذي تسهله تلك المعتقدات إلى نقل العدوان من أشياء أخرى. ويوحي الكثير من الأبحاث السيكولوجية بأنّ عدداً من العوامل الأخرى تؤثر في فعالية الاعتقادات التي تبرّر استهداف بعض الناس ليكونوا "أكباش فداء".

ويتمثّل أحد هذه العوامل بقرن الجماعة الخارجية السابق بالعداء، على سبيل المثال كمصدر لحالات الإحباط الماضية أو كأهداف سابقة للعدوان. إذا كان الناس يكرهون جماعة خارجية لهذه الأسباب أو لغيرها، فإنّهم يكونون عرضة للتأثر بالشائعات والاعتقادات التي تقرن حالات سخطهم الراهنة بتلك الجماعة[٤٨٧]. أمّا العامل الآخر فهو تميز الجماعات الخارجية. فكلّما كانت تلك الجماعات "مختلفة"، أخذ الناس الساخطون بسهولة أكثر بمشعرات خارجية وعقلية تقرن تلك الجماعات بأسباب سخطهم. كما أنّ توقعات المكافآت أو العقوبات تلعب دوراً حاسماً في اختيار الجماعات الخارجية أهدافاً

---

(٤٨٦)Hermann Rauschning, *Hitler Speaks* (New York: Putnam, 1940), 234, cited in Hoffer, 90.

(٤٨٧) للاطلاع على خلاصة الأدلة انظر

Berkowitz, *Aggression,* 152-160 for a summary of evidence.

لأعمال العنف؛ فكلّما كانت الجماعة الخارجية تبدو عاجزة عن الدفاع عن نفسها، زادت سهولة توجيه اللوم إليها واستهدافها في أعمال العدوان(٤٨٨).

وأخيراً، فإنّ حدوث عداء صريح ضمن جماعة خارجية يشجع أيضاً على ممارسة العنف ضدها(٤٨٩). ومع أنّ معظم الأبحاث بشأن الموضوع كانت تهتم بالعداء نحو جماعات الأقلية، فإنّ من المحتمل أنّ تنطبق الخصائص ذاتها بصفة عامة على تحديد مصادر الحرمان التي يمكن مهاجمتها.

الشعور بالانتماء إلى الجماعة

The Sense of Community

تتفاوت أيضاً فعالية المعتقدات التبريرية الجديدة للعنف بتفاوت المدى الذي توفر فيه للساخطين الشعور بالانتماء إلى جماعة. ويمكن إيجاد تلك المشاعر أو تعزيزها باستخدام رموز تجعل الناس واعين بحالات سخطهم المشتركة، وبقيمة جماعتهم أو منظمتهم، وبقدرتهم الكامنة على القيام باتخاذ إجراء تعاوني ضد الأطراف الذين يضطهدونهم. يقول شوارتز Schwartz : إنّ الإغراءات الثورية تكون ناجحة بمقدار ما توفّر الشعور بالانتماء إلى "جماعة تاريخية معتدة بنفسها"، حتّى لو كانت من نتاج الخيال؛ وتفسر الاغتراب من منطلق فقد تلك الجماعة، وتؤكّد أنّه بالإمكان إعادة توطيد الجماعة عبر حركة ثورية(٤٩٠).

ويؤكّد غوتشوك Gottschalk أنّ "سبب الثورة" الثاني هو الرأي العام المتصلب"، أي، إدراك الناس الساخطين أن آخرين "ساخطون أيضاً، ومن المحتمل أن يتحدوا معي

(٤٨٨)See Richard H. Walters, "Implications of Laboratory Studies of Aggression for the Control and Regulation of Violence", *Annals of the American Academy of Political and Social Science,* CCCLXIV (March 1966), 69-70.

(٤٨٩)Ralph Epstein, "Aggression Toward Outgroups as a Function of Authoritarianism and Imitation of Aggressive Models", *Journal of Personality and Social Psychology,* III (No. 5, 1966), 574-579.

(٤٩٠)Schwartz.

في التعبير عن أي حالة من حالات السخط. إنّ الإدراك العام للاستياء... يخلق ذلك النوع من طلب التغيير الذي يصبح فعّالاً في صنع الثورات"[٤٩١]. إنّ ما يعزّز ذلك الإدراك المتبادل هو رموز الشمولية، مثل القول الماركسي المأثور بأنّ جميع العمّال مستغلون. ويتمثّل موضوع دائم للايديولوجية النازية، الذين كان يتم التأكيد عليه في الطقوس النازية التي لا تعدّ ولا تحصى بالجماعة التاريخية وبمنجزات الشعب الألماني.

وقد تمّ بعث أو خلق التقاليد التي ترمز إلى الوحدة الألمانية من قماش كامل، وتمّ تمجيد الثقافة الألمانية وإسقاط الشرور الموجودة في المجتمع الألماني على جماعات غير ألمانية ــ اليهود ورجال المصارف الدوليين والشيوعيين والقوات الدولية المعادية. ويرى روديه Rude أنّ فلسفة حركة التنوير الفرنسية أوجدت قاعدة لشعور مماثل بالوحدة لدى مختلف الجماعات في المجتمع الفرنسي:

يحتاج خلق الثورة إلى أكثر من المصاعب الاقتصادية والسخط الاجتماعي وإحباط الطموحات السياسية والاجتماعية. فإعطاء تماسك لحالات السخط والمطامح لطبقات اجتماعية متفاوتة بشكل واسع يقتضي وجود مجموعة ما موحدة للأفكار، ومفردات مشتركة تعبر عن الأمل والاحتجاج.... في هذه الحالة، كان قد تمّ إعداد المجال، في المقام الأول، من قبل كتاب حركة التنوير[٤٩٢].

ويطرح هوبزباوم مثالاً مماثلاً يؤكّد على الوظيفة العملية للمعتقدات الألفية في حشد أهل الريف للقيام بأعمال العنف من خلال الوعي المتبادل. مثل تلك المعتقدات ساعدت على تنظيم الجماهير من الناس غير المنظمين حتّى الآن على نطاق وطني، وفي الوقت ذاته تقريباً.... ويساعد جوّ من الشعور المفرط بالقوّة كثيراً على تسهيل انتشار الأخبار.... فهو يضفي حتّى على أصغر تقدم تنظيمي هالة من المناعة والنصر

(٤٩١)Gottschalk, 5.

(٤٩٢)George Rude, *Revolutionary Europe, 1783-1815* (Cleveland: World, 1964), 74-75.

المستقبلي، وما من شيء أكثر عدوى من النجاح. بهذه الوسائل يمكن لحركة من الحركات أن تحشد الجماهير بشكل متزامن تقريباً عبر منطقة واسعة(٤٩٣).

نادراً ما تمّ تحليل الرمزية الثورية بشكل مقارن، أو ربطها بتطور ونتائج الحركات الثورية. ولقد قام شابز Shubs، في دراسة رائدة، بتحليل لمحتوى نحو ٢٠٠٠ من الخطب والكتيبات ووثائق أخرى صدرت خلال ولادة الحركة الثورية الأمريكية، بين ١٧٦٠ و١٧٧٦ وحركة السواراج (Swaraj) في الهند، بين ١٩٢٥ و١٩٤٥. وتمّ إحصاء ثلاثة أنواع من الرموز وترتيب محتواها: رموز الانتماء إلى الجماعة مثل "الأخوة" و"الرفيق"؛ ورموز "الانتماء النبيل"، مثل "الأمة" و"غاندي"، التي كانت تقترن بمعايير ثقافية يتمسك بها بقوة، وبالتالي كانت تعطي المؤيد لحركة ثورية شعوراً بالانتماء إلى جماعة جديرة بالاحترام، ورموزاً مثل "التجمع السلمي" و"الوحدة". وتمّ بعد ذلك تحليل التغيرات التي جرت مع الزمن في تواتر ومحتوى تلك الرموز. وقد اتصفت الحركتان كلتاهما بأنماط متشابهة إلى حدٍّ بعيد في تطور الإغراءات الثورية.

وقد ازداد محتوى الرموز "الانتماء" بشكل ملحوظ ومطرد من مستويات متدنية إلى مستويات عالية جداً خلال الفترتين، على السواء، ممّا يوحي بالحاجة أمّا إلى تفعيل الجماعات الهامشية دعماً للحركة، أو تعزيز مشاعر الشمولية لدى أولئك الداعمين للحركة بالأصل، أو كليهما. وكان محتوى "الانتماء النبيل" في أول الأمر عالياً جداً، وهبط في الفترة المتوسطة في الحالتين على السواء، وازداد ثانية في السنوات التي سبقت مباشرة فترة أفعال الجماهير الثورية.

ويرى شابز أنّ هذا النمط ربما يعكس رغبات الزعماء في المحافظة على أوسع مظلة ممكنة. وعلاوة على ذلك فإنّ تواتر جميع الرموز ازداد بشكل ملحوظ خلال

(٤٩٣)Hobsbawm, 105-106.

فترات السنوات الـــ ١٥ إلى الـــ ٢٠ من الإعداد الثـــوري؛ وازدادت أعـــدادها ثلاثـــة أضعاف تقريباً في الحالتين على السواء[٤٩٤].

هذا النوع من التحليل يفترض بالضرورة فرضيات بشأن الكيفية التي كان يتم بها إدراك بعض الرموز من قبل الجمهور. ومع ذلك فإنّه يبين أنّ حركتين ثوريتين ناجحتين استخدمتا على نطاق واسع رموزاً تمّ اختيارها على ما يبدو لتوليـــد مشـــاعر بالالتحـــام وبجدارة المجموعة لدى المؤيدين المحتملين، وفعلتا ذلك بتواتر وشدة متزايـــدين أثنـــاء تحركهما نحو أعمال الجماهير.

فائـــدة العنـــف[٤٩٥] The Utility of Violence

على العموم، ثمّة جانب عقلاني لأنواع العنف كافة، بالنسبة لشخص ما، إن لـــم يكن لمن يمارس العنف[٤٩٦]". إنّ هذا التأكيد، بشكله المقيّد، من جانب نيبورغ Nieburg هو مبدأ بديهي بشأن العنف السياسي مثل المقولة التي مفادهـــا أنّ النـــاس الســـاخطين ينزعون فطرياً إلى العدوان. ويتمثّل التأكيد المقيّد في أنّ لمعظم المشاركين في الاحتجاج والعنف الجماعي دوافع منفعية فضلاً عن الدوافع العدوانية: فهم يعتقدون أنّ لديهم فرصة علاج بعض سخطهم من خلال العنف.

---

(٤٩٤)Peter Shubs, "Symbols of Revolution" (Paper, Foreign Policy Research Institute, University of Pennsylvania, 1968)

وتتمثل ورقة لاحقة عن الدراسة بـــ

Shubs, "Revolutionary Symbology: Comparative Case Studies of the American and Indian Independence Movement" (Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, New York, 1969).

(٤٩٥) إني مدين لـــ مانكور أولسون الأصغر Mancur Olson, Jr. لحججه المتواصلة والمقنعة في خاتمة المطاف والتي مفادها أن المبررات المنفعية للعنف السياسي استتباعية إلى درجة كبيرة ويمكن تضمينها في نموذج نظري يُؤكِّد على بواعث النزاع اللاعقلانية. غير أني أنا المسؤول عن معالجتها هنا.

(٤٩٦)H. L. Nieburg, "The Threat of Violence and Social Change", *American Political Science Review,* LVI (December 1962), quotation 867.

وكثيراً ما يفترض منظرو الصراع أنّ الناس عقلانيون أو على الأقل يحتكمون إلى العقل في حالات الصراع: فهم يميلون إلى اختيار سبل العمل التي يعتقدون أنها تمنحهم أقصى قدر من الاحتمال في الحصول على مبتغاهم. وتدلّ الأدلة التي تمّ فحصها هنا على أن كثيرين من المشاركين في النزاعات ينظرون إلى العنف نظرة منفعية، لكن نظرتهم إلى المنفعة ليست "عقلانية" في كثير من الأحيان، بمعنى أنّها تستند إلى حسابات دقيقة بشأن آثار سبل العمل البديلة. وبدلاً من ذلك فإنّها تستمد من افتراضات أو مدركات ايديولوجية مفادها أنّ العنف كان ناجحاً في حالات أخرى.

إنّ الدوافع المنفعية كثيراً ما تكون مشروطة بدوافع "لا عقلانية" وتأتي في المقام الثاني لدوافع التصرف بعنف بسبب الغضب. إنّ إطلاق صفة "العقلانية" على الدوافع المنفعية للعنف وصفة "اللاعقلانية" أو "غير العقلانية على الدوافع العاطفية هو بالطبع حكم قيمة يفرضه المراقب. إذا كان الإنسان الغاضب يثمّن الارتياح العاطفي الذي يحصل عليه جرّاء إرضاء غضبه أكثر من الارتياح الذي من شأنه أن يحصل عليه جرّاء تلطيف الحالة التي سببت غضبه، فعندئذ قد يكون التصرف بشكل عنيف لمجرد التصرف بشكل عنيف أكثر "عقلانية" من وجهة نظره من استخدام العنف لمعالجة الوضع. وثمّة أيضاً حجج متصلة بالتحليل النفسي مفادها أنّ حالات الحرمان من قيم العلاقات بين الأشخاص والمقترنة بالتمييز في المراكز يمكن أن تخفّف مباشرة بواسطة تأكيد الذات عبر استخدام العنف[٤٩٧].

ولعلّ الأشخاص الغاضبين أكثر عرضة للتأثر بمبررات الأفعال التي تعد بإرضاء تلك الدوافع كافة. لذا فإنّ هذا التحليل للمنظورات المنفعية المتعلقة بالعنف لا يفترض افتراضات بشأن عقلانية أو عدم عقلانية العنف بحد ذاته. يقال: إنّ لدى الناس دوافع منفعية بشأن العنف السياسي بمقدار ما يعتقدون بأنّ أعمال العنف سوف تحسن الأوضاع القيمية الكلية: من غير المحتمل إدراك منافع العنف السياسي من منطلق كل

(٤٩٧)See Fanon.

شيء أو لا شيء، لا من قبل الأفراد ولا من قبل جميع أفراد جماعة من الجماعات. فالناس يقومون بإجراء حسابات صريحة وواضحة نوعاً ما بشأن الفوائد المحتملة إزاء تكاليف العنف المحتملة بوصفها تكتيكاً. ويغلب على تلك الحسابات أن تكون أكثر صراحة ووضوحاً لدى الزعماء، وأكثر ضمنية لدى الأتباع المحتملين.

وكلّما كانوا يعتقدون أنّ المكاسب المحتملة هي أكثر، ازداد الاحتمال في أن يبدو لهم العنف أكثر تبريراً. ترد هذه العلاقة بشكل رسمي منهجي في الفرضية V.3 (الفصل السادس).

قد تكون أوضاع القيم التي يأمل الناس في تحسينها خاصة بهم أو بأولئك الذين ينتمون إلى الجماعة الحالية أو إلى جماعة المستقبل التي يتماهون معها. أمّا المشاركون من القواعد الشعبية فيغلب أن يكونوا مدفوعين بأقوى ما يمكن بتوقع الحصول على مكاسب شخصية: إزالة سياسة حكومية مرهقة أو شخص مسؤول قمعي، زيادة الأجور أو خفض التضخم، ترخيص الخبز أو أجهزة التلفزيونات المسروقة. ويغلب على الزعماء أن يقرنوا دوافعهم المنفعية بدوافع الجماعة وأن يقبلوا احتمال التضحية الشخصية توقعاً منهم لمكاسب قادمة للمنظمة أو للجماعة أو للمجتمع ككل. فعلى سبيل المثال، يتعرض الذين يقومون بأعمال الاغتيالات والإرهابيون إلى أخطار خارقة في خدمة ما يعتبرونه المصلحة الجماعية. وكثيراً ما يبرر الزعماء الثوريون أفعالهم بالإشارة إلى مكاسب أجيال المستقبل. وهذا لا يعني أنّ المثاليين الثوريين لا يجدون منفعة شخصية في تنظيم العنف وتوجيهه. وقد تكون حالات السخط التي كانت تدفعهم في أول الأمر ناجمة عن حرمان اقتصادي أو رغبات محبطة في أن يكونوا أعضاء في النّخبة السياسية.

ومن غير المحتمل أن تؤدي عملية الزعامة السياسية إلى تخفيف حالات الحرمان هذه على الفور، لكن من المحتمل أن توفر لهم حالات من الارتياح البديل واسع النطاق: شعور أعمق بتحقيق الذات والمركز والسلطة في المنظمة السياسية ذاتها، ومشاعر

الجماعية والتماسك التصوري المنبثق من العضوية في جماعة من الناس تتمتع بالترابط الوثيق والتكوين العقلي المتماثل.

الاستخدامات التكتيكية للعنف Tactical Uses Of Violence

توجد أيضاً فروق استتباعية بين الوظائف المنفعية التي تعزى إلى العنف السياسي. ويتمثّل أحد التنويعات بمدى ما يعتبر العنف فيه تكتيكاً مباشراً لتعزيز القيم. ويتمثّل تنويع ثان بالتأكيد النسبي بين التهديدات التوضيحية للعنف والاستخدام الفعلي للعنف. ويتمثّل أكثر استعمال منفعي مباشر للعنف بالاستيلاء على قيمة مرغوبة، كما يفعل الذين يقومون بأعمال الشغب عندما ينهبون الحوانيت وكما يفعل المتآمرون في الانقلابات. وتتمثّل استعمالات أقل مباشرة للعنف بعمليات الاحتجاج، مثل أعمال الشغب ضد الحكومات والإضرابات التي ترمي إلى جعل الحكام يغيرون سياسات غير مرغوب بها والاشتباكات العسكرية بين المنشقّين وقوى النظام بغية تأمين مناطق أساسية أو إضعاف نظام ما بشكل حاسم. ففي الأنواع الأولى من الأحداث كثيراً ما يكون التهديد بالعنف أقوى أثراً من الاستعمال الفعلي للعنف، أمّا في الأنواع الثانية فلا بدّ من استعمال العنف بذاته.

ويتمثّل عنصر محدد أولي للعنف التكتيكي المباشر ومداه بميزان القوّة الذي يراه استراتيجيوه فيما بين أنفسهم وأولئك الذين يعارضونهم. فكلّما ازداد الفرق ازداد احتمال تأكيد الاستراتيجيين على استعمالات العنف غير المباشرة والتهديد به. ويتمثّل استخدام غير مباشر شائع للعنف بالإظهار الرمزي لطلبات الذين يستخدمونه وقدرتهم على إشاعة الفوضى في المجتمع إذا لم يستجب لطلباتهم. كتب نيبورغ يقول:

إنّ الهدف "المنطقي" للتهديد بالعنف هو التوفيق بين المصالح" وإن "الهدف المنطقي للعنف الفعلي هو إظهار إرادة القيام بالعنف والقدرة على تنفيذه، ممّا يثبت قدراً من مصداقية التهديدات التي تحصل في المستقبل".

إنّ حدوث العنف داخل الدولة، حتّى وإن كان متفرقاً ومتقطعاً وغير مخطّط لـه مسبقاً، وحتّى إن كانت له أهداف غير سياسية، يمكن استخدامه من قبل الزعماء واعتباره من قبل الحكام دليلاً على حدّة طلبات التغيير من قبل الساخطين، وكتهديد لمزيد من الفوضى إن لم تتم تلبية تلك الطلبات(٤٩٨). هذا النوع من الاستعمال والتهديد بالاستعمال التكتيكي للعنف السياسي من خصائص المشاركين والزعماء الذين يرون فيه القدرة المحتملة على تخفيف الحرمان ضمن النظام السياسي القائم. على أنّه إذا اعتقد المنشقون أنّه لا يمكن تحقيق أهدافهم إلا من خلال تحويل النظام، فإنّهم سوف يستخدمون على الأغلب تكتيكات إرهابية للإعلان عن وجودهم وأهدافهم وتوسعة التأييد الشعبي عبر تقديم نماذج رمزية للعدوان وإظهار عجز النظام عن توفير الحماية، والتطلع في خاتمة المطاف إلى الإطاحة به.

وفي تحليله للإرهاب بوصفه سلاح المتمردين، يشير ثورنتون Thornton إلى ذلك بأنّه "وظيفة إعلانية": فالإرهاب يسترعي الانتباه إلى أنشطة المنشقين وبرنامجهم وأهدافهم(٤٩٩). وقد أكّد كروبوتكين Kropotkin، وهو من دعاة الإرهاب المتشددين، على آثار تلك الأفعال في إحداث التحويل: "من خلال أفعال [الإرهابيين] التي تسترعي الانتباه العام، تتسرب الفكرة الجديدة إلى عقول الناس وتكتسب الأنصار المؤيدين. مثل هذا العمل يحقّق أغراضاً دعائية في بضعة أيام أكثر ممّا تحققه آلاف النشرات والكتيبات"(٥٠٠).

إذا كان الناس شديدي السخط ومتعاطفين من حيث الأساس مع أهداف المتمردين، فإنّه يغلب أن يكون للعنف الرمزي الموجه ضد نظام مكروه أثر تحويلي من النوع الذي

(٤٩٨) Nieburg, quotation 865.

(٤٩٩)Thomas Perry Thornton, "Terror as a Weapon of Political Agitation", in Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: The Free Press, 1964), 82.

(٥٠٠)Pierre Kropotkin, *Paroles D'un Révolté* (Paris: C. Marpon et E. Flammerion, no date), 286, quoted in Thornton, 82-83.

أشار إليه كروبوتكين. لكنّ الأثر الأكثر شيوعاً للإرهاب، لا سيّما إذا كان واسع الانتشار وعشوائياً، هو إرباك الجماهير وإشاعة القلق بينهم. على أنّ احتمال قيام الجمهور المرتبك والمروّع بالإرهاب بسحب دعمه من الذين في السلطة أمر ينطوي على الإشكال؛ فقد يقدمون مزيداً من الدعم للنظام على أمل حماية أنفسهم. وإذا كان الإرهاب شديداً والنظام ضعيفاً فقد يرغمون على تقديم الدعم للمنشقين، لكن الدعم الذي يقدّم تحت وطأة الإكراه من غير المحتمل أن يتطور ليصبح ولاء مستداماً إلا إذا تمت المحافظة عليه بشكل مطرد عبر فترة طويلة(٥٠١).

ويرى بولدينغ Boulding رأياً مماثلاً بشأن آثار الاحتجاج الذي لا يقترن بالعنف ضد سياسات حكومية غير محبوبة. "يكون الاحتجاج ناجحاً على الأغلب حين يمثل رأياً شائعاً في الواقع في المجتمع، لكن الناس لم يتم استرعاء انتباههم إليه بطريقة ما". على أنّه إذا لم يوجد سخط واسع الانتشار بشأن القضية التي يجري تنظيم الاحتجاج من أجلها، أو إذا كان المجتمع منقسماً أو متقلب الرأي بشأن القضية، فإنّ حركات الاحتجاج ستثير على الأغلب حركات احتجاج مضادة قد تكون أكبر من الحركة الأصلية(٥٠٢).

وتتمثّل وظيفة أخرى تكتيكية غير مباشرة للعنف العلني في خدمة الحركات الثورية بإطلاق أعمال القمع الحكومية التي من شأنها أن تزيد الدعم للمنشقين. وترد في الفصل الثامن أدناه أدلة على أنّ التدابير القمعية غير المنطقية من جانب نظام ما رداً على العنف السياسي تميل إلى أن تنفّر الذين كانوا يدعمون النظام ويجبر الكثيرين من الذين كانوا ساخطين بشكل سلبي على التحول إلى المقاومة الفاعلة.

لقد كانت أهمية هذا العامل في الثورة الكوبية واضحة ليس بالنسبة للمراقبين الأكاديميين فحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى تشيه غيفارا Che Guevara وريجيس ديبراي

(٥٠١) انظر ثورنتون، في أماكن عدة، ومناقشة الشرعية في الفصل السادس؛ وكذلك E. V. Walter, "Violence and the Process of Terror", *American Sociological Review,* XXIX (April 1964), 248-257.

(٥٠٢) Kenneth E. Boulding, "Reflections on Protest", *Bulletin of the Atomic Scientists,* XXI (October 1965), 18-20, quotation 18.

Regis Debray اللذين تؤكّد كتاباتهما عن التكتيكات الثورية، بين جملة عوامل، على فائدة ردود النظام الإرهابية على العمل الثوري في حشد الدعم الشعبي(٥٠٣). وفي فنزويلا استخدم المنشقون اليساريون في الحركة الثورية ايزكويردا (Izquierola) مثل تلك التكتيكات ضمن نظام بيتانكورت Betancourt، ابتداء من ١٩٦٠. ويعزو غود Gude عدم نجاحهم في جذب الدعم الشعبي إلى أنّ النظام قلّل إلى الحد الأدنى استخدام الجنود في المناطق الحضرية، وقلّل إلى الحد الأدنى الاستعمال الصريح للتكتيكات البوليسية واسعة النطاق، وأوجد الانطباع بأنه يسيطر تماماً على الموقف، ويستخدم وسائل مشروعة في التعامل مع الموقف(٥٠٤). لعلّ زعماء وأتباع الحركات السياسية التي تتسم بالعنف يتفاوتون كثيراً في الفائدة التي يعزونها إلى مختلف أنماط العنف، سواء التهديد بها أو استعمالها فعلياً بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتميّز التفكير المنطقي والذي يضفي قدراً من القيمة على استخدامات العنف لدى الزعماء أكثر منه لدى الأتباع. وبالمقدار الذي يفكّر به بالفعل الزعماء من هذا المنطلق، ويستطيعون فيه ضمان تصرف أتباعهم بناء على التوجيهات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الثورية، فمن المهم تحليل السلوك الثوري ضمن إطار نظرية الألعاب أو استراتيجية نظرية الصراع. هاتان النظريتان تفترضان وجود دوافع منطقية وترابط بين قرارات الخصوم وتوقعاتهم بشأن تصرف بعضهم إزاء بعض(٥٠٥).

---

(٥٠٣) للاطلاع على مراجعة مفيدة للمبررات التكتيكية والايديولوجية للعنف التي طرحها غيفارا وريجيس دبيراي وكذلك ماوتسي تونغ وفو ــ نغوين ــ جياب، انظر
Henry Bienen, *Violence and Social Change* (Chicago: University of Chicago Press, 1969).

(٥٠٤)See Edward W. Gude, "Batista and Betancourt: Alternative Responses to Violence", in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969), 577-589.

(٥٠٥)See Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge: Harvard University Press, 1960, 1963), especially chap. 1, and Anatol Rapoport, *Fights, Games, and Debates* (Ann Arbor: University of Michigan Press Press, 1960), Part II.

ويشدّد هذا التحليل على أنّ هذه القاعدة البديهية غير كافية لتفسير دوافع الأطراف الفاعلين الثوريين. ومن منطلق رابوبورت Rapoport، ينطوي العنف السياسي على عناصر من كل من "المعارك" و"الألعاب"، حيث تسود الأولى في نفوس المشاركين وفي سلوكِهم الجماعي. وحتّى إذا قبل الافتراضان لأغراض التحليل، فإنّ حسابات الأطراف الفاعلين المتعلقة بآثار أفعالهم متباينة كثيرا. فعلى سبيل المثال، يعزو جانوس Janos الكثير من عمليات التمرد والانقلابات غير الناجحة إلى ما يصفه بأنّه "محاولات انقلاب" (putschism) وهي محاولات للاستيلاء على السلطة يقوم بها زعماء يجرون حسابات منطقية تستند إلى افتراضات خاطئة.

لا تنشأ محاولات الانقلاب (الفاشلة) عن مجرد عدم توفّر المعلومات والاستخبارات، بل عن سوء فهم المبادئ الأساسية للسياسة والسيكولوجيا. فهذه المحاولات تنجم عن حساب يستند إلى مقدمات خاطئة، مثل نظرية "قوة الحياة"، وهي فكرة ميتافيزيقية للدولة أو إلى مفهوم رومانسي للتعبئة السياسية. ويذكر، بين أمثلة عدة، أنّ لويس أوغوست بلانكي Louis Auguste Blanqui دعا أهل باريس ثلاث عشرة مرة في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر دون أن ينجح في أي منها. وفي ١٨٧٠ "وقف عمال باريس موقف المتفرج عندما ألقي القبض على بلانكي وجماعته المهاجمة بعد مناشدة فاشلة للجماهير، ومع ذلك فبعد ثلاثة أسابيع فقط ثارت تلك الجماهير نفسها من أجل الإطاحة بحكومة لويس نابليون"[٥٠٦].

تنطبق حجّة جانوس على الحسابات الذرائعية لزعماء المنشقين. فيغلب على المشاركين العاديين أن يكون لديهم معتقدات ذرائعية متنوعة، يظهر مثال معاصر منها في مقابلات أجريت مع المتظاهرين الداعين إلى السلام. فقد سئلت عينة من المشتركين في مسيرات السلام البريطانيين والدنماركيين في ١٩٦٥ عن رأيهم بآثار المظاهرات.

---

(٥٠٦)Andrew Janos, *The Seizure of Power: A Study of Force and Popular Consent,* Research Monograph No. 16 (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, 1964), quotation 40-41, 81, 84.

وقد رأت أكبر نسبة منهم، وإن كانت أقل من النصف، أن من شأن المظاهرات أن تستميل الرأي العام مباشرة.

ورأى البعض أن الأثر الأساسي من شأنه أن يكون على السياسيين مباشرة. وقد رأى بعض الدنماركيين (١١ بالمائة) ونسبة أكبر من البريطانيين (١٧ بالمائة) أنّ من شأن الأثر أن يكون ليس من جرّاء الطلبات ذاتها بل من إظهار القوة. وقد رأى نصف المشاركين في المسيرة من الدنماركيين وربع البريطانيين أنّ من شأن المظاهرات أن تعزّز حركة السلام ذاتها. وعلاوة على ذلك فقد صرّح بضعة دنماركيين ونحو ثلث البريطانيين أنّهم كانوا يشتركون في المظاهرة للإعراب عن سخطهم على الحكومة، أي أنّهم كانوا يتصرّفون من منطلق سخطهم بحدّ ذاته وليس سعياً وراء دوافع منفعية، أو إضافة إلى تلك المساعي[٥٠٧].

وبعبارة أخرى، فقد كان لدى المشاركين منظورات متنوعة وإن لم تكن غير معقولة بالضرورة عن بيئتهم السياسية وعن أثر عملهم التظاهري على تلك البيئة. ومع أنّ جميع المتظاهرين كانوا بصفة عامة مفوّهين وحسني الاطلاع، فقد كانت مبرراتهم المنفعية تستند إلى معتقدات لم يتم اختبارها بشأن جدوى العمل. ومن المحتمل أن تكون افتراضات متنوعة نسبياً كامنة وراء المبرّرات النفعية للمشاركين في الاحتجاجات التي تتسم بالعنف والاحتجاجات السلمية.

(٥٠٧)Anders Boserup and Claus Iversen, "Demonstrations as a Source of Change: A Study of British and Danish Easter Marchers", *Journal of Peace Research,* No. 4, 1966, 333-335

كانت الأسئلة ذات نهاية مفتوحة, وتمّ بعد ذلك تصنيف الإجابات. وكانت أعداد المجيبين عن الأسئلة ١٣٧ في الدنمارك و١٥٥ في بريطانيا. وتدل دراسة أجراها Nicos E. Devletoglou, "Responsibility and Demonstrations: A Case Study", *Public Opinion Quarterly,* XXX (No. 2, 1966), 285-289 على أن معلومات المتظاهرين ذات الصلة بقضية الاحتجاج قد تكون متدنية أيضاً.

أصول المبررات المنفعية للعنف السياسي

Origins Of Utilitarian Justifications For Political Violence

تربط الفرضية V.3 (الفصل السادس) بين احتمال العنف السياسي ومتحول حسي، أي المنظورات المتعلقة بقدرته الكامنة على تعزيز القيم. فثمّة صعوبات واضحة في القيام مباشرة بتحديد القيم المنفعية التي يعزوها الناس إلى العنف السياسي. فالمشكلة تكمن في تحديد الظروف التي تنشئ منظورات منفعية وتعززها. فإذا افترضنا وجود المنطق لدى المشاركين في العنف السياسي، فقد يتمكن المراقب الموضوعي من استخلاص منظورات المتمردين للمنافع استناداً إلى حسابات التكلفة ـ المنفعة المتعلقة بعواقب مختلف التفاعلات بين المتمردين والنظام. لكن الأدلة آنفة الذكر توحي بأنّ منظورات المنفعة تعكس عادة افتراضات مشكوكاً بها حول فعالية التهديد بالعنف أو استخدامه الفعلي. وتتجنب مقاربة أكثر معقولية الافتراضات بشأن المنطقية بالتركيز على الظواهر الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها مباشرة والتي يمكن استخلاصها بغية التأثير في المبرّرات المنفعية المباشرة.

يتمثّل واحد من أقوى المؤثرات المستدامة لـ "الإغراءات الثورية" بإقناع الناس بأنّ العنف السياسي يمكن أن يوفر مكاسب قيمة تتناسب مع تكاليفه أو أكثر من حيث المخاطر والشعور بالذنب. وتوفّر الإغراءات الثورية نموذجياً المبرر لتوقعات القيم الجديدة أو المعمّقة، وتعزّز قدرات الناس المتعلقة بالقيم عبر تحديد أنواع مناسبة للأفعال (فرص قيم) تتيح تحقيق توقعات القيم المذكورة. وكثيراً ما يتم التعبير عن الأهداف بعيدة المدى للحركات الثورية بشكل طوباوي.

"تتعلّق الآمال بنظام اجتماعي جديد؛ سيحل الانسجام والاستقرار محل الفوضى المؤسسية؛ وينجم عن ذلك سعادة البشر"[٥٠٨]. وتساعد مثل هذه الطوباوية على بذل الجهود الخارقة التي تمكّن من الإطاحة بالأنظمة المحصنة. ويعتقد الذين تسيطر عليهم الرؤية الثورية أنّه ما من تغير يستعصي عليهم تحقيقه، وأنّه يمكن تحقيق كمال البشرية

(٥٠٨)Smelser, 348.

ضمن الحركة اليوم وفي العالم غداً. وهذا هو مفاد مقولة هوفر Hoffer "لكي ينخرط الناس في الاضطلاع بتغيير واسع النطاق لا بدّ لهم أن يكونوا شديدي السخط، ولكن دون أن يكونوا معدمين، ولا بدّ... أيضاً أن يكون لديهم تصوّر مفرط للآمال والاحتمالات القادمة في المستقبل"(٥٠٩).

لا توجد علاقة متأصلة بين وصفة الطوبيا الثورية وترشيد العنف. لكن الإغراءات الثورية كثيراً ما تنطوي، وتكاد تنطوي بالضرورة متى تمّ تأسيس منظمة ثورية، على وصفات بشأن التكتيكات والعمليات العملية. وأمّا أنواع "الأعمال التي يتم التحريض عليها ــ فرص القيم التي يتم تحديدها للمشاركين من أجل بلوغ الأهداف الثورية ــ فتضمن عادة استخدام العنف. ويتفاوت التأكيد على وسائل العنف. وفي معرض تشديد كوهن Chon على نقاط التشابه بين إبهام العقيدة الألفية التي تعود إلى العصور الوسطى والحديثة، فإنّه يؤكّد أنّ جماعات متنوعة مثل الذين يجلدون أنفسهم بالسياط (Flagellants) القائلين بتجديد العماد (Anabaptists) والشيوعيين يعتقدون بأن الخلاص الجماعي الأرضي لا يمكن تحقيقه إلا عبر وسائل العنف. "فالنضال الاجتماعي يتصوّر على أنّه فريد في أهميته، ويختلف نوعياً عن جميع أنواع النضال الأخرى التي عرضها التاريخ، فهو تغير عنيف يخرج منه العالم وقد تحول وأحرز الخلاص كلياً"(٥١٠).

(٥٠٩)Hoffer, 11. Also see Gottschalk, 5, and Rex Hopper, "The Revolutionary Process: A Frame of Reference for the Study of Revolutionary Movements", *Social Forces,* XXVIII (March 1950), 274.

(٥١٠)Cohn, 308.

وينصّ البيان الشيوعي على القوّة بالتحديد:

إنّ الشيوعيين.... يعلنون صراحة أنّ غاياتهم لا يمكن بلوغها إلا بالعمل على الإطاحة بالقوّة بجميع الظروف الاجتماعية القائمة"[٥١١]. وتؤكّد العقيدة الشيوعية التقليدية أيضاً على الاستعداد التنظيمي وعلى انتظار "الظروف الموضوعية" المناسبة للثورة.

وتعطي العقائد "الأكثر عنفاً للنضال الثوري المعاصر، مثل العقائد الشيوعية اليسارية للصينيين وثوريي أمريكا اللاتينية، والإغراءات الأقل عقائدية لبعض مناضلي اليسار الجديد وللراديكاليين السود في الولايات المتحدة، اهتماماً أقل بالتكتيكات غير العنيفة، وتؤكّد بدلاً من ذلك على الحاجة إلى المعارضة العنيفة المتواصلة كوسيلة لإيجاد الظرف الذي يجعل التغيير الثوري شيئاً ممكناً. وفي الطرف المقابل للطيف نجد العقائد الغاندية للمقاومة غير العنيفة (انظر أعلاه). غير أنّ معظم الإغراءات الثورية تحدد العنف بوصفه إحدى الوسائل بين جملة وسائل أخرى.

ويوفّر التاريخ الصيني مثالين اثنين: كانت حركة تاي بينغ التي حكمت القسم الأكبر من جنوب الصين من ١٨٥٠ إلى غاية ١٨٦٥، تستند إلى ايديولوجية مسيحية مشتقة، طرحت وصفة تتمثل بإعادة هيكلة الحياة الصينية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أنّ وصفة تكتيكاتها العقائدية قد أكّدت، على ما يبدو، على العوامل التنظيمية؛ وقد اعتبر العنف مبرراً بشكل رئيسي في حالة التوسع العسكري ثمّ في الدفاع عن الأرض في ظل حكم الحركة[٥١٢].

لقد دعت عقيدة "الثورة الثقافية" في الصين الحديثة إلى ثورة لا تتوقف في عملية إيجاد إنسان من نوع جديد ومجتمع جديد في الصين، لكنها أكّدت على الهندسة

---

(٥١١)Karl Marx and Friedrich Engles, *The Communist Manifesto,* cited in Leiden and Schmitt, 105.

(٥١٢) انظر

Li Chien-nung, *The Political History of China, 1840-1928* (Stanford: Stanford University Press, 1956), chap. 2.

ومع ذلك فقد كان عدد الوفيات جرّاء الحرب الأهلية التي نجمت ضخماً.

الاجتماعية والتطهير بالإقناع بدلاً من التطهير العنيف لأفراد حركة التطـور، كوسـيلة لتحقيق الغاية. ولم تكن الصدامات السياسية التي اقترنت بـ "الثورة الثقافيـة" مظهـراً لتكتيكات أوصت بها النسخ الرسمية للعقيدة، بل كانت عمليات إعـادة تفسـير لعقيـدة جماعات الحرس الأحمر وخصومهم(٥١٣). وكلّما ازداد تأكيد الإغراءات الثوريـة علـى الوسائل العنيفة بدلاً من الوسائل غير العنيفة لبلوغ الأهداف الطوباوية، ازدادت المنفعـة التي يحتمل أن يعزوها أولئك الذين يؤمنون بالأهداف الثورية إلى العنف. وبما أنّ العقائد الثورية تتغلغل عادة في القواعد الشعبية على شكل مجزأ بدلاً من الشكل المتماسك، وبما أن لدى الساخطين نزعة متأصلة للعدوان، فإنّ من المحتمل أن تكون أي وسيلة عنـف يوصى بها أكثر بروزاً لدى الجمهور الثوري من التكتيكات غير العنيفة. ومع ذلك فـإنّ العلاقة على درجة كافية من الأهمية لتوضع على شكل فرضية.

الفرضية JV.7: تتفاوت شدّة المبررات المنفعية للعنف السياسي تفاوتاً معتدلاً مع الدرجة التي توصي بها الإغراءات الرمزية الجديدة بالعنف السياسي بوصفه فرصة قيم فعالة لزيادة أوضاع القيم.

لقد تمّ تناول مفهومي فرصة القيم وضع القيم في الفصل الثاني. وتنطبق العلاقـة المقترحة على شدّة المبررات المنفعية فقط، وليس على نطاقهـا. وتتمثّـل المحـدّدات الأساسية لنسبة الجماعة التي من المحتمل أن تتأثر بالإغراءات الثورية مـن أي نـوع بنطاق الحرمان النسبي (الفرضية VE.1) وخصـائص شـبكات الاتصـال (الفرضـية JV.11). ولعلّ أقوى عنصر محدّد للمنفعة المدركة للعنف السياسي هو نجـاح النـاس السابق في بلوغ غاياتهم عبر تلك الوسيلة. وتوصي الأدلة السيكولوجية والمقارنة الواردة أعلاه بأنّه يغلب على الناس الذين يحصلون على طلباتهم من خلال العدوان أن يستخدموه كتكتيك في المستقبل.

---

(٥١٣)See S. H. Ahmad, "China's Cultural Revolution", *International Studies* (Bombay), IX (July 1967), 13-54, and Hans Granqvist, *The Red Guard: A Report on Mao's Revolution* trans. Erik J. Friis (New York: Praeger, 1967).

إنّ مكافآت العدوان المتقطّعة تؤدّي إلى ترسيخ عادات عدوانية دائمة. وعندما ينجح العدوان دائماً في ماضي الفرد، فإنّ بضع حالات من الفشل تكفي لإطفاء العادة. لكن عندما ينجح العدوان من حين إلى آخر، فإنّ من المحتمل تكرار تجربته، على الرغم من حالات الفشل، على أمل أن ينجح في خاتمة المطاف. وبالمثل، إذا اقتنع الناس بأنّ العنف الجماعي الذي قام به أسلافهم قد نجح، فإنّهم سينزعون إلى استخدامه بأنفسهم في ظروف مشابهة[٥١٤]. وقد كتب تيللي Tilly يقول:

"إنّ الثوريين يصلون بالفعل إلى السلطة، وإنّ محطمي الآلات يبطّئون بالفعل نبائط توفير العمل، وإنّ الذين يقومون بأعمال الشغب ينجحون بالفعل في إزاحة المسؤولين الحكوميين، وكثيراً ما أنتجت أعمال الشغب المحلية المتعلقة بالحبوب، التي انتشرت كثيراً في أوروبا الغربية من القرن السابع عشر حتّى القرن التاسع عشر، خفضاً مؤقتاً للأسعار وأجبرت طرح الحبوب المخزونة في السوق، وحثّت المسؤولين المحليين على بذل المزيد من الجهود لتأمين إمدادات الحبوب". وهذا لا يعني ضمنياً أنّ العنف أكثر فعالية من اللاعنف من حيث الأصل. بل "إنّه كثيراً ما ينجح في المدى القصير من حيث مقاييس المشاركين فيه، فلا ينبذ تلقائياً على أنّه هروب من الحساب العقلاني"[٥١٥].

يتمثّل أحد أسس التقاليد الثقافية للعنف الجماعي بنجاحه النسبي، كما يوصي بذلك المثال الذي ساقه تيللي بشأن الشغب المتعلق بالحبوب. ويمكن أن نعزو تكرار الانقلابات في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية إلى نجاح المتآمرين السابقين في الاستيلاء على السلطة، ومن خلال ذلك، نجاحهم في الحصول على المركز والثروة. فما بين ١٩٠٧ و١٩٦٦ حدث خمسة وتسعون انقلاباً في بلدان أمريكا اللاتينية العشرين، ونصفها حصل

---

(٥١٤)See Walters, 66—67 and The Dis Cussi on of "Cultural traditions of collective violence,"

(٥١٥)Charles Tilly, "A Travers le Chaos Des vivantes Cités" (Paper read to the Sixth World Congress of Sociology, Evian-les-Bains, September 1966), Quotation 5.

في خمسة من تلك البلدان (الأرجنتين، هاييتي، وبيرو: ثمانية في كل منها؛ بوليفيا: تسعة؛ الإكوادور: ثلاثة عشر)[٥١٦].

وقد وجد بوتنام Putnam الكثير من الترابط الجوهري بين مدى التدخل العسكري في هذه الدول العشرين في مختلف النقاط الزمنية، آخذاً بالاعتبار ليس الانقلاب بحد ذاته، بل تنويعات في درجة الأثر العسكري على السياسة. فعلى سبيل المثال يبلغ معامل الارتباط بين درجة التدخل حسب كل بلد، من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥، ٠,٧١ مع درجة التدخل من ١٩٦١–١٩٦٥. والنمط أضعف، لكنه لا يزال ذا مغزى عبر فترات أطول بكثير: يبلغ معامل ارتباط مستويات التدخل في الفترة الممتدة ما بين ١٩٠٦ و١٩١٥ مع التدخل بين ١٩٥٦ و١٩٦٥، ٠,٤٦[٥١٧].

يعطينا دور الانقلابات العسكرية في سياسة الأرجنتين وكولومبيا أمثلة متعاكسة لتطور تلك الأنماط في بلدان محددة. وبحلول ١٩٣٠ كانت الأرجنتين قد عانت من أكثر من خمس وسبعين سنة من الحكم المدني، وكان العسكريون فيها قد أصبحوا بعيدين عن السياسة على نحو متزايد. وقد أدّى عجز الزعماء المدنيين عن معالجة أزمة الركود إلى حدوث انقلاب عسكري في تلك السنة، استفاد منه العسكريون من حيث النفوذ السياسي ومخصصات الميزانية. وأدّى فشل النظام المدني اللاحق في المحافظة على تلك الفوائد إلى انقلاب وإلى صراع ١٩٤٣ الذي جاء ببيرون Peron إلى السلطة. وأدّت هجوماته على الكنيسة الكاثوليكية والتهديد الذي كان يمثله نظامه للطبقتين العليا والمتوسطة إلى الإطاحة به من قبل العسكريين في ١٩٥٥، وذلك بمساعدة المدنيين.

وتبع ذلك عقد من التدخلات العسكرية المتزايدة التواتر (ثمانية انقلابات أو محاولات انقلابية بين منتصف ١٩٥٩ ومنتصف ١٩٦٣، على سبيل المثال)، توجت بنصر تمّ إحرازه في ١٩٦٦ لزمرة كولورادو من العسكريين، الذين كانوا يعتقدون أنّ

---

(٥١٦)Egil Fossum, "Factors Influencing the Occurrence of Military Coups d'Etat in Latin America," Journal of Peace Research, No. 3, 1967, 229.

(٥١٧) Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," World Politics, xx (October 1967), 104-105.

حكماً عسكرياً غير محدّد، وليس حكماً بالوكالة عن السياسيين المدنيين هو الحلّ الوحيد لمشاكل الأمة[٥١٨].

وبوجه الإجمال فإنّ ما يبدو أنّه قد حدث هو أن العسكريين، الذين تدخلوا بالأصل انطلاقاً من ضرورة على مضض، وجدوا الانقلابات وسيلة استمرأوها شيئاً فشيئاً لحلّ المشاكل المتعلّقة بسخطهم وسخط الطبقات العليا والمتوسطة التي كانت تساندهم. وأصبح الأرجنتينيون يتقبلون أكثر فأكثر حدوث الانقلابات، لا سيّما بعد ١٩٥٥، وازداد عدد الضباط الذين أصبحوا مقتنعين من جرّاء نجاحهم النسبي في الإدارة الوطنية بأن التدخل مبررّ من منطلقات نفعية. وقد حفل تاريخ كولومبيا أيضاً بالتدخل العسكري. فقد صمدت حكومة مدنية، وظلت باقية في وجه أزمة الركود في أوائل خمسينيات القرن العشرين، لكنها تداعت في ١٩٥٣ في سياق حرب أهلية ريفية بدا أن السياسيين المدنيين يشعلون أوارها بدلاً من السيطرة عليها. فقد استولى الجنرال روجاس بينيلا Rojas Pinilla على السلطة؛ ودعيت فترة وجوده في السلطة لمدة أربع سنوات "ربّما أفشل دكتاتورية عسكرية في سجلات تاريخ الاستبداد المعاصر في أمريكا اللاتينية".

وقد خفّت حدّة العنف الريفي خلال فترة وجوده في السلطة، لكن العواقب الاقتصادية والسياسية لنظامه كانت كارثة كبيرة، لا على المدنيين فحسب، بل أيضاً على العسكريين، حيث إنّ زملاءه الضباط قاموا بنفيه، وأعادوا السلطة إلى الزعماء المدنيين[٥١٩]. وقد سبّب هذا الانقلاب العسكري ضرراً أكثر من الفائدة للمشتركين فيه من

---

(٥١٨)See James W. Rowe, "Argentina's Restless Military", *in Latin American Politics: Studies of the Contemporary Scene,* Robert D. Tomasek, ed. (Garden City: Doubleday, 1966), 439-466, and Reuben de Hoyos, "Church and Army in the Argentine Revolution of 1955" (Ph. D. dissertation, Department of Politics, New York University, 1969).

(٥١٩)John D. Martz, "Colombia: Qualified Democracy", In Martin C. Needler, ed., *Political Systems of Latin America* (Princeton: Van Nostrand, 1964), quotation 215.

للاطلاع على تفسير أقل إيغالاً بالنقد، لكنه كان بالكاد محابياً لنظام روجاس انظر

Robert H. Dix, *Colombia: The Political Dimensions of Change* (New Haven: Yale University Press, 1067), chap. 5.

عسكريين ومدنيين، على السواء، ويبدو أنّه لم يولّد سوى القليل من المبرر النفعي للانقلابات المستقبلية في كولومبيا.

وهذه قد تحدث، بالطبع، ولكن على الرغم من النموذج الذي قدمته أحداث ١٩٥٣-٥٧، فإنّها لن تكون تقليداً لها. وبالطبع، ما كل من يخطط للانقلابات ينجح. إنّ نسبة حالات الفشل إلى حالات النجاح في محاولات الانقلابات في أمريكا اللاتينية عالية جداً، ولا يعرف الكثير عن حالات الفشل، لأنّ الكثير من المحاولات لا يبلّغ عنها، ولأن محاولات وهمية يجري الإبلاغ عنها أحياناً لأغراض سياسية. على أنّ مكاسب القيم التي يحصل عليها المتآمرون الذين ينجحون كانت كبيرة بما يكفي في بعض البلدان حيث إنّ الكثيرين من الرجال الطموحين والمحبطين كانوا على استعداد للمخاطرة.

إنّ آثار النجاح، حتّى لو كان غير متواتر، واضحة حتّى في تطور أنماط الاضطرابات المزمنة في أمريكا اللاتينية وفي أماكن غيرها. يجادل بين Payne بأنّه في سياسة البيرو يتصف الصراع السياسي بالشدة وبثنائية الأقطاب، فهو عبارة عن مواجهة متواصلة نوعاً ما بين شاغلي المراكز المدنيين وخصومهم المدنيين. على أنّه كلّما أصبح العنف الجماعي شديداً ازداد احتمال تدخل القوات المسلحة ضد الرئيس الذي يكون في السلطة. ولذا فإنّ جماعات المعارضة كانت تعمل بشكل مطرد عبر منظمات المصالح، لا سيّما اتحادات العمّال، بغية الحصول على زيادات في الأجور ومزايا أخرى من الحكومة، وكانت تظهر العنف دعماً لطلباتها. ولتقليل خطر التدخل العسكري كان الرئيس يضطر إلى تقديم تنازلات سخية إلى الجماعات المهاجمة. "إنّ الرئيس يتصرف وفق ما يتوجّب عليه ذلك، وكذلك العمّال في استخدامهم للعنف. فهم يرون في العنف سلاحاً ناجعاً"[٥٢٠]. ويقال:

إنّ نمطاً مماثلاً قد نشأ في الهند منذ الاستقلال. فمع الضعف التدريجي لحزب المؤتمر، كان على إدارته أن تستجيب على نحو متزايد لطلبات الخصوم السياسيين التي

(٥٢٠)James Payne, "Peru: The Politics of Structured Violence", *Journal of Politics,* XXVII (May 1965), 362-374, quotation 374.

كثيراً ما كان يتم التعبير عنها من خلال المظاهرات وأعمال الشغب المناهضة للحكومة. وبالنظر إلى النجاح المتزايد للاحتجاج السياسي، فقد أصبحت سياسة التهييج بديلاً من الوسائل المؤسسية لممارسة النفوذ، ونجحت بالفعل في الحلول مكانها. كتب بايلي Bayley يقول: "قد تكون هناك حلقة مفرّغة تعمل عملها. فمن حيث رؤية أعمال التهييج على أنها ناجعة فإنّها تساهم في تدني الفائدة المدركة للآليات الرسمية للديمقراطية، وهذا بدوره يجدّد الإغراء باللجوء إلى سياسة التهييج".

وقد رأى أنّه أصبح الآن للاحتجاجات والتهديد بالعنف صفة مؤسّسية، وسوف يكون لهما طابع روتيني في المستقبل[٥٢١]. وبما أنّ العنف السياسي ومظاهرات الاحتجاج يثبتان فائدتهما ــ بالنسبة للزعماء وللمشاركين من قواعد الشعب، أو لكليهما ــ فمن المحتمل أن ينظر إلى العمل الجماعي من منطلقات نفعية. ويمكن تلخيص ذلك فرضياً كما يلي:

الفرضية JV.8: تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المنفعية للعنف السياسي تفاوتاً كبيراً مع مدى ما تكون الجماعة قد زادت الوضع المتوسط لقيمها في الماضي عبر العنف السياسي.

إنّ المتحول المستقل هنا هو مدى، وليس تواتر، النجاح، استناداً إلى الاستنباط من الأدلة السيكولوجية بأنّ النجاح الذي يتحقّق من حين إلى آخر يبدو أنّه يعزّز نشاطاً ما على الأقل بقدر ما يحققه النجاح المطرد. ويعتبر النطاق والشدة عاملين متأثرين، استناداً إلى الافتراض بأنّه كلّما ازداد متوسط كسب القيم عبر العنف السياسي، ازدادت نسبة أفراد الجماعة الذين من المحتمل أن يكونوا قد حصلوا على فائدة مباشرة. ومن غير المتصور أن تكون هناك فترة زمنية ما لحدوث الأثر. ولعلّ مكاسب القيم في الماضي القريب تستعاد ذكراها بأوضح من المكاسب الأكثر بعداً. على أنّ النجاحات المثيرة

---

(٥٢١)David H. Bayley, "Public Protest and the Political Process in India" (Paper read to the Annual Meeting of the Asian Studies Association, Philadelphia, March 1968), quotation 11.

للأجيال السابقة يغلب أن تكرّس في تقاليد الجماعات، بأكثر من الخسائر أو الفشل، وأن يتمّ الاستشهاد بها لتبرير أعمال التمرد المستقبلية بعد عقود أو حتّى قرون من الزمن.ويتضح مصدر ذو صلة بالمنظورات المنفعية المتعلقة بالعنف بالأثر المتمثل بنجاح جماعات أخرى في استخدام العنف أو التهديد به.

وقد تمّ إدراج أدلة سيكولوجية آنفاً بأنّه يغلب على الذين يرون أن الآخرين يحصلون على ما يريدون من خلال العدوان أن يقلدوهم. فاستنتاج فائدة العنف الجماعي يصبح سهلاً. فإذا رأى سكان أحد أحياء السود أفراد حي آخر ينجحون في عمل النهب أو في الاحتجاج لدى المسؤولين المحليين بشأن مظالمهم، فإنّهم سيرون فوراً فوائد القيام بذلك بأنفسهم.

في ١٩٦٦ أظهرت دراسة مسحية وطنية أن ثلث الزنوج الأمريكيين يعتقدون بأنّ أعمال الشغب قد ساعدت في مجال حقوق الزنوج، في حين أن الخمس رأوا أنّها أدّت إلى الضرر[٥٢٢]. ولقد كان لأعمال الشغب المتعلقة بالغذاء في أوروبا إبّان الثورة الصناعية مثل هذا الأثر على الناس في البلدات المجاورة، كما كان لانتفاضات الطلاب الساعين إلى اكتساب مزيد من النفوذ في الشؤون الجامعية آثار مماثلة ضمن وعبر الحدود الوطنية في الفترة ما بعد الصناعية. وكذلك فإنّ انبعاث الحركات الانفصالية الإقليمية في الدول الغربية مرتبط بنجاح حركات الاستقلال من الاستعمار. فعلى سبيل المثال، يستنتج الانفصاليون الفرنسيون في كويبيك وجود هذا التشابه، ويدعون إلى تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على غرار الأهداف التي حققتها الشعوب الأفريقية والآسيوية من خلال الاستقلال. يقول ويلسون "لعلّ أهمّ سبب لظهور النزعة الانفصالية في كويبيك هو نهاية الاستعمار"[٥٢٣].

(٥٢٢)Brink and Harris, 264.

(٥٢٣)Frank L. Wilson, "French-Canadian Separatism", *Western Political Quarterly,* XX (March 1967), 121.

ويغلب على أن يكون الأثر على أشدّه إذا وجدت الجماعة المدركة تشابهاً كبيراً بين وضعها ووضع الجماعة التي تتطلع إلى محاكاتها. (انظر التقييد المماثل في الفرضية VE.3 في الفصل الرابع). من المفترض أن يكون لنجاح المتآمرين في الإطاحة بالأنظمة غير الكفؤة في إحدى دول افريقيا الاستوائية مغزى بالنسبة للزعماء العسكريين والسياسيين الساخطين أكثر منه بالنسبة للسود الخاضعين للحكم الاستعماري في جنوب افريقيا. فمصادر غضبهم ووسائلهم وخصومهم، كل ذلك مختلف كل الاختلاف. ويبدو أنّ النجاحات التي حققها القائمون بأعمال الشغب في واتس في ١٩٦٥ ــ كانت ناجحة على الأقل في تأكيد كبريائهم ــ كان لها أثر على الناس في غيتويات أخرى أكبر من نجاح الأفارقة في تحرير أنفسهم من الحكم الأوروبي. ويبدو أنّ الدروس المستقاة من الاستقلال الإفريقي بدورها كانت أكثر إقناعاً من محاولات الناطقين باسم الثوريين لجعل الأمريكيين السود يتماهون مع نضال الفلاحين في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد يكون الأثر التوضيحي لنجاح جماعات أخرى في استعمال العنف منتشراً واستتباعياً على نحو يكفي لتلخيصه في فرضية منهجية.

الفرضية JV.9: تتفاوت شدّة وعمق المبررات المنفعية للعنف السياسي في جماعة ما تفاوتاً معتدلاً مع المدى الذي يعتقد أن جماعات مماثلة في أماكن أخرى قد زادت فيه مراكزها المتوسطة المتعلقة بالقيم عبر العنف السياسي.

إيصال الرموز العدوانية

The Communication of Aggressive Symbols

تتصل خصائص أنظمة الاتصال بطرق عديدة غير مباشرة بولادة العنف الجماعي. وقد أدّى تطور شبكات الاتصالات الكثيفة والمتغلغلة إلى تسريع الحياة عبر العالم. ويقال: إنّ تطور أنظمة الاتصالات الحديثة "هو مؤشّر وعامل تغيير، على حدّ

سواء، في نظام اجتماعي كلي"[٥٢٤]. وتسهّل شبكات الاتصالات على نطاق الأنظمة التعرض إلى أنماط حياة أكثر إغراءً وما ينجم عن ذلك من تعميق توقعات القيم، (الفصل الرابع). ويتمّ اكتساب قدرات فهم استجابات الأنظمة للسخط والفوضى عبر وسائل الإعلام (الفصلان الخامس والثامن).

ثمّة آثار مباشرة عديدة أخرى لما تقوم به أنظمة الاتصال من تسهيل لنشر المعلومات والعقائد المتصلة بإجازة العدوان. تنطبق الفرضيتان الواردتان أدناه على نشر أنواع عدّة من رموز العدوان السياسي: تلك المتضمنة في التقاليد الثقافية للعنف السياسي، وفي المبررات العقائدية الجديدة للعنف السياسي وفي روايات العمل الجماعي العنيف نفسه، والتي يمكن أن يكون لها أثر توضيحي بالنسبة للساخطين في أماكن أخرى. لذا فإنّ الفرضيات ذات صلة بتقييم شدّة ونطاق مبررات العنف المعيارية والمنفعية، على السواء.

تتمثّل خصائص أنظمة الاتصال التي تؤثّر بشكل مباشر أكثر من غيرها في تشتيت الرموز السياسية العدوانية لدى جماعة من الجماعات بعدد القنوات أو وسائل الإعلام، وكثافة تدفق المعلومات عليها، ونسبة السكان التي تصل إليهم وسائل الإعلام. وكلّما ازداد عدد وسائل الإعلام، ازداد احتمال العثور على وسائل للتعبير عن الرموز العدوانية. يشير ليفتون Lifton إلى أنّه يمكن استخدام السيطرة السياسية على الاتصالات لتسهيل التحول الأيديولوجي، ويبيّن النجاح الذي حقّقه الشيوعيون الصينيون في استخدام

(٥٢٤)Daniel Lerner, "Communication Systems and Social Systems: A Statistical Exploration in History and Policy", *Behavioral Science,* II (October 1957), 267

للاطلاع على دور وسائل الاتصالات في التحديث في الشرق الأوسط انظر

Lerner, *The Passing of Traditional Society* (Glencoe: The Free Press, 1958), chap.2

وللاطلاع على علاقة عمليات الاتصالات بالتطور السياسي بصفة عامة انظر

Lucian W. Pye, ed., *Communications and Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1963)

ويرد تقويم للبحث التجريبي (empirical) المتعلق بآثار اتصالات الجماهير في:

Joseph T. Clapper, *The Effects of Mass Communication* (New York: The Free Press, 1960).

السيطرة على الاتصالات لإيجاد ما يدعوه "بنية إصلاح فكري"[٥٢٥]. وكلّما ازدادت كثافة الرموز العدوانية التي يتم إيصالها عبر وسائل الاتصال المذكورة، ازداد احتمال انتباه الناس إليها والتأثر بها. وكلّما ازداد عدد الذين تستهدفهم وسائل الإعلام، ازدادت نسبة الساخطين الذين من المحتمل أن تصل إليهم تلك الرسائل. وقلة هي النّخبة السياسية التي تتسامح مع إيصال المعتقدات المعادية لهم مباشرة، مع أنّهم قد يشجعون على القيام بالعدوان تجاه الآخرين. وتتمتع بعض النخب، لا سيّما في الأنظمة الشيوعية، بسيطرة كافية على وسائل الأخبار بحيث إنّ اندلاعات كبيرة للعنف السياسي تحجب عن الناس، وهو اعتراف ضمني بقيمتها المشعرة المحتملة لإحداث العنف في أماكن أخرى.

ويتمثّل أسلوب آخر في الإعلان عن تلك الأحداث بأن تعزى إلى "الآخرين غير المرغوب بهم": الرجعيين والسفاحين والشيوعيين واليهود وقطاع الطرق. وإذا تعذّر على الذين يعبّرون عن الرمزية الثورية الوصول إلى وسائط الإعلام الموجودة، أو إذا وجدوا أنّها مغلقة جرّاء الرقابة، فإنّهم قد يقومون بإنشاء وسائل جديدة مثل الصحف والمجلات. وإذا تمّ قمع تلك الصحف والمجلات فقد يلجأون إلى وسائل إعلام سرية أو أجنبية وإلى التهييج وجهاً لوجه أو إلى نشر الشائعات. تدلّ الدراسات التجريبية على أنّ الساخطين يميلون إلى إيلاء اهتمام اصطفائي للرسائل المتصلة بالعدوان، الأمر الذي يوحي بأنّه حتّى إذا كان المحتوى العدواني للاتصال صغيراً فإنّ بوسعه الوصول إلى المستهدفين المحتملين[٥٢٦]. على أنّ الاتصال السري غير فعّال بصفة عامة ومن المحتمل أن تصل رسائله إلى عدد أقل من الساخطين وبتواتر أقل. نقترح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية JV.10: تتفاوت شدّة مبررات العنف السياسي المعيارية والمنفعية تفاوتاً معتدلاً مع كثافة الرموز السياسية العدوانية الموجودة في محتوى الاتصال.

---

(٥٢٥)Lifton, especially 420-422.

(٥٢٦)See Berkowitz, *Aggression,* chap. 9.

الفرضية JV.11: بالقدر الذي تكون فيه كثافة الرموز السياسية العدوانية الموجودة في محتوى الاتصال، يتفاوت نطاق مبررات العنف السياسي المعيارية والمنفعية تفاوتاً كبيراً مع عدد وسائل الاتصال ونطاقها.

تمثّل الرموز السياسية العدوانية العنف ضد الأهداف السياسية، شفوياً أو تصويرياً، بما في ذلك أوصاف العنف الفعلي، الماضي والحاضر، وتأكيدات بشأن استصواب أو عدم استصواب العنف ضد تلك الأهداف. ولعلّ الآثار المشار إليها أقوى ما تكون بالنسبة لرموز العنف السياسي الجماعي وليس الفردي، وللرموز التي تصور العنف السياسي من منطلقات حيادية أو إيجابية معيارياً لا من منطلقات سلبية. غير أن الساخطين لا يقبلون بالضرورة معايير الطرف المبلّغ، وحتّى إذا قبلوها فإنّ الرموز العدوانية ذاتها قد تعني ضمناً أنّ العنف السياسي ممكن ومقبول، بالنسبة لبعض الجماعات. ولذا فإنّ هذه العلاقات يجب أن تنطبق بالنسبة لأي رموز سياسية عدوانية، وإن كان ذلك بشكل أقوى بالنسبة للبعض منه بالنسبة للبعض الآخر. وتتمثّل كثافة الرموز العدوانية بنسبة تلك الرموز بين جميع الرموز الموجودة في محتوى مادة الاتصال. ويمكن فحصها بالإشارة إلى المحتوى الكلي لمادة الاتصال، التي توزن وفق تنويعات في انتباه الجمهور الموجهة إليه للوسائل التي تمّ فحصها، أو، في الوضع المثالي، بالإشارة إلى ما تأخذه جماهير معينة من مادة الاتصال. ويشير نطاق وسائل الاتصال إلى الحجم النسبي لجمهورها.وهكذا فإنّ بوسع وسائل الاتصال تسهيل اندلاعات محددة للعنف. وفي غياب وسائل أخرى، يمكن للواعظين ولناشري الدعايات المتجولين أن يتولوا مهام الاتصال، كما فعلوا في نشر المشاعر الفوضوية في أرياف إسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٥٢٧].

وفي مصر ما قبل وما بعد الثورة كان الشيوعيون والإخوان المسلمون، على السواء، يجندون الكادرات من بين العاطلين من خريجي الجامعات "القادرين على نشر

(٥٢٧)Hobsbawm, 84 ff.

مجموعة موحدة من الرسائل في أنحاء مصر"، وكانوا يدعون إلى الحلول السياسية المتطرفة للمشاكل الوطنية(٥٢٨). وقد بيّن بيتراس Petras وزيتلين Zeitlin أنّ للراديكالية السياسية لبلديات التعدين في تشيلي تأثيراً في بث الروح الراديكالية في فلاحي المناطق الريفية المجاورة، كما تظهر في المعدلات العالية نسبياً للتصويت الداعم للأحزاب الراديكالية في الجماعات الزراعية المجاورة لبلدات التعدين. ويعد تسييس الفلاحين من قبل عمّال المناجم مجهوداً واعياً و"عملية طبيعية"، على حدّ سواء، أي حدوث إيصال رسمي وغير رسمي للأفكار الراديكالية(٥٢٩).

إنّ إيصال الرسائل السياسية أكثر نجاعة، ويصل إلى جماهير أكثر عندما يكون بالإمكان طباعة كراسات أو صحف وتوزيعها، أو إلقاء خطب إذاعية.

وقد كتب دياز Diaz عن فوضوية الفلاحين الأندلسيين، يقول:

إنّ كلّ واحد منهم يقرأ في جميع الأوقات. ولم تكن توجد حدود لفضول الناس وتعطشهم للتعلم.... وصحيح أن ما بين ٧٠ و٨٠ بالمائة منهم كانوا أميين، إلا أن هذا لم يكن يشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها. فقد كان الشخص الأمي المتحمس يشتري صحيفته ويعطيها إلى رفيق له ليقرأها. ثمّ كان يطلب إليه وضع علامة على المقال الذي أعجبه أكثر من غيره. ثم كان يطلب من رفيق آخر أن يقرأ له المقال الذي وضعت علامة عليه وبعد بضع قراءات كان يحفظ المقال عن ظهر قلب ويردده على الذين لم يكونوا قد قرأوه بعد(٥٣٠). لقد عمل تداول الكراسات السريّة بين خصوم نظام بيرون

---

(٥٢٨)Lerner, The Passing of Traditional Society, 256-257.

وللاطلاع على وصف لأنشطة الإخوان المسلمين انظر

Christina P. Harris, *Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood* (Stanford: Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964).

(٥٢٩)Jamew Petras and Maurice Zeitlin, "Miners and Agrarian Radicalism", *American Sociological Review,* XXXII (August 1967), 578-586.

(٥٣٠)Juan Diaz del Moral, *Historia de las Agitaciones Campesinas Andaluzas* (Madrid: Alianza Editorial, 1929, 1967), traslated in Hobsbawm, 87-88.

المحتملين من مدنيين وعسكريين في ١٩٥٥ على تقويض شرعيته وتوليد التأييد، أو على الأقل الحياد، اللازم من أجل الإطاحة به[٥٣١].

وبوسع المعلومات المذاعة تحريض الساخطين على مزاولة العنف بمثل سهولة الكراسات. وقد اعتبرت الإذاعات المصرية مسؤولة عن تحريض أعمال الشغب ضد الحكومات في كثير من بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط ومنها، على سبيل المثال، أعمال الشغب التي اندلعت في وقت واحد في أنحاء الأردن في ١٩٥٥ بشأن عزمه على الانتماء إلى حلف بغداد[٥٣٢].وتسهّل قنوات الاتصالات الرسمية أيضاً "الأثر التمثيلي" الذي توفر بموجبه الدعوة إلى حمل السلاح أو أنباء اندلاع العنف للساخطين مشعرات أو نماذج للمقاومة[٥٣٣].

وبوسع الاستشهاد بماضي العنف من قبل أحد الدعاة، من خلال التذكير بالأعمال الجماعية الماضية، أن يدفع بالناس إلى العنف. ويبيّن داهلك Dahlke أنّه كان يوجد قبل كل من أعمال الشغب المناهضة لليهود التي جرت عام ١٩٠٣ في كيشينيو (روسيا) وأعمال الشغب العرقية التي جرت في ديترويت عام ١٩٤٣ دعاة تنظيميون للعنف ضد جماعة أقلية مكروهة كراهية شديدة[٥٣٤]. وقد تكون الشعارات المنبثقة من الايديولوجيات الثورية صريحة على نحو كاف في دعوتها إلى العنف بحيث إن نشرها يوفر مشعرات كافية للقيام بأعمال العنف، مع أنّه يبدو أنّه من غير المحتمل أن تؤدي مثل تلك الشعارات إلى إطلاق نوع جديد كلياً وغير مألوف من العمل الجماعي.

وكانت دعوة سوريل Sorel إلى الإضراب العام ترمي إلى استدعاء صور الصراع العنيف بدرجة من الوضوح تجعل العمّال يهبّون لتلبية الدعوات إلى الإضراب.

---

(٥٣١)De Hoyos, op. cit.

(٥٣٢)Lerner, The Passing of Traditional Society, 255.

(٥٣٣) للاطلاع على ملاحظات نظرية بشأن إيصال أنباء الحوادث وخلق "أوبئة اجتماعية" انظر Schelling, 74, 90, 146, and Rapoport, 47-59.

(٥٣٤)H.O. Dahlke, "Race and Minority Riots: A Study in the Typology of Violence", *Social Forces*, XXX (May 1952), 419-425.

على أن جدوى الإضراب بوصفه أداة مشعرة للتحرك كان تعتمد على خبرة العمّال السابقة بالإضرابات بوصفها شكلاً من أشكال الاحتجاج. ومن غير المحتمل أن يكون قد نجم عن الشعارات التي تنادي، على سبيل المثال، بإعدام المقاولين دون محاكمة من قبل البروليتاريا الباريسية، حتّى مجرد الآثار المحدودة لأسطورة الإضراب العام. تبدو الدعوة إلى حمل السلاح أو التذكير بتقاليد العنف السياسي أقل فعالية كمحرض على العنف من أنباء حدوث العنف في أماكن أخرى، أو لا تكون في أحسن الأحوال فعالة إلا إذا كانت مقترنة بمثل تلك الأنباء. ويتجلّى الأثر التوضيحي لأنباء العنف الثوري في العدوى الثورية التي انتشرت من مستعمرات أمريكا الشمالية إلى أوروبا الغربية إلى أمريكا الإسبانية بين ١٧٧٦ و١٨٢٠؛[٥٣٥] وفي سلسلة الثورات الشيوعية غير الناجحة في أوروبا بعد ١٩١٨؛ وفي الروح القومية المعدية المناهضة للاستعمار في أفريقيا وآسيا بعد ١٩٤٥، والتي يبدو أن نموذجها الأصلي كان يتمثّل في نجاح الهند وربّما اندونيسيا في تحقيق الاستقلال.

وقد استشهد هوبزباوم بأمثلة أوروبية على التفاعل بين تقاليد الجماعات المتعلقة بالاحتجاج المقترن بالعنف وأنباء العنف الذي جرى في أماكن أخرى في إحداث اندلاعات جديدة للعنف. وكتب يقول: إنّ بين فلاحي صقلية القرن التاسع عشر الذين درجوا على التمرد "حين كانت تأتي الإشارة من إحدى المدن الكبيرة في الجزيرة، والتي دأبت على القيام بأعمال الشغب ـــ باليرمو، كتانيا، مسّينا ـــ فإنّهم كانوا يقومون بأعمال عصيان عمياء ووحشية، ويحتلون الأراضي المشاعة، وينهبون مباني البلدية ومراكز الضرائب والأرشيف الجماعي ومنازل الطبقة الارستقراطية ونواديها". وفي الأندلس بدأت إضرابات الفلاحين العامة تحدث في ثمانينيات القرن التاسع عشر، على ما يبدو

(٥٣٥) يتمثّل الدعاة الرئيسيون للفرضية التي تربط بين الثورات الأوروبية والأمريكية في القرن الثامن عشر في:
Jacques Godechot, France and The Atlantic Revolution of the Eighteenth Century, 1770-1799, trans. H. H. Rowen (new York: The Free Press, 1965), and Robert R. Palmer, The Age of the Democratic Revolutions: A Political History of Europe and America 1760-1800 (Princeton: Princetion University Press, 1959).

نتيجة اقتران تقليد تمرد الفلاحين؛ بالدفاع عن العقيدة الجديدة الداعية إلى الإضراب العام.

وكانت تلك الإضرابات تتكرر على شكل موجات، كثيراً ما تندلع عند وصول أنباء الانتفاضات في أماكن أخرى: فقد حدثت في ١٩٢٠، على سبيل المثال، رداً على أنباء متأخرة عن الثورة الروسية(٥٣٦).

تتجلّى آثار مختلف أنواع وسائل الاتصال من المقارنات بين عدد اندلاعات العنف وتزامنها في فترات وثقافات مختلفة. ويرى ميريمان أن تحسن الاتصالات كان مسؤولاً جزئياً عن السرعة المفاجئة التي تلت فيها نحو خمسين انتفاضة وثورة أوروبية مباشرة الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨، بالمقارنة مع عدم التزامن في ثورات منتصف القرن السابع عشر(٥٣٧). وكانت الصحف الواسطة الرئيسية التي كانت تنتشر فيها أنباء الانتفاضات الشعبية في ١٨٤٨؛ وكان جمهورها الأساسي الساخطين من المفكرين البورجوازيين والعمّال الحضريين القلائل الذين كانوا يجيدون القراءة والكتابة. أمّا بين القرويين الأميين فقد كانت أنباء العنف تنتشر على نحو أبطأ. ويبين روديه Rude بشكل تصويري نابض بالحياة التفاوت الزمني في التوسع الجغرافي للاضطرابات من أمثال أعمال الشغب الإنجليزية المتصلة بالغذاء في ١٧٦٦ وأعمال الشغب الفرنسية المتصلة بالحبوب في ١٧٧٥ وأعمال تحطيم الآلات في لوديت في ١٨١١-١٢ من مكان الاندلاع الأولي. وقد انتشرت أعمال الشغب إلى المناطق المحيطة بوتيرة لا تزيد سرعتها على السرعة التي كان يستطيع بها الإنسان السفر على الأقدام أو ممتطياً صهوة جواد(٥٣٨).

في أواخر القرن العشرين يكاد الأثر التوضيحي للاضطراب يحدث فوراً لدى سكان البلد الواحد وعبر الحدود الوطنية. ويتمثّل أحد الأمثلة على ذلك بدراسة عدوى

---

(٥٣٦)Hobsbawm, 78-79, 96, quotation 96.

(٥٣٧)Merriman, 209-210. The estimate of the number of attempted revolutions in 1848 is from Priscilla Robertson, *Revolutions of 1848: A Social History* (Princeton: Princeton University Press, 1952), vii.

(٥٣٨)Rude, *The Crowd in History*, maps on 25, 40, 82.

فرادى الأعمال المناهضة لليهود في الولايات المتحدة. ويدل تحليل للتوزع الزمني لـ ٥٥٩ حادثة في "وباء الصليب المعقوف" (شارة الحزب النازي الألماني) في الولايات المتحدة في ١٩٥٩-٦٠ على أن تلك الحوادث كانت في تصاعد لتصل إلى الذروة خلال ثلاثة أسابيع من بعد أول حادثة تمّ الإبلاغ عنها، ثم أخذت في التناقص لمدة تزيد على خمسة أسابيع. كان الاندلاع الأول مناهضاً لليهود بالدرجة الأولى. لكن الغالبية العظمى للحوادث في الذروة كانت تستهدف غير اليهود.

وكان الأثر التمثيلي عبر وسائل الإعلام يعمل عمله بشكل واضح، ذلك لأنّ المنفذين كانوا موزعين في أنحاء البلاد، ومن المفترض أنهم لم يكونوا على اتصال مباشر بعضهم ببعض؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ تعدد الأهداف غير اليهودية في ذروة الوباء يدلّ على أن الحوادث الأولى أوحت بآلية للتعبير عن الغضب الذي يعزى إلى مختلف المصادر. ويصف سميلسر Smelser ذلك بوصفه المرحلة "المشتقّة" التي تختلف عن المرحلة "الحقيقية" لاندلاعات العمليات العدائية[٥٣٩].

وكمثال ثان قدّمت تغطية الأنباء المتعلقة بأعمال الشغب في الغيتويات الأمريكية على نطاق الأمة، لا سيّما عبر التلفاز مشعرات قوية للقيام بأعمال العنف في حوادث شغب أخرى. وقد علم بها خمسة وثلاثون بالمائة عبر التلفاز، و٣٣ بالمائة من الصحف، و٢٠ بالمائة من الإذاعة. والأهم من ذلك، أن ٨٠ بالمائة قد شاهدوا أعمال الشغب عبر التلفاز، وعندما سئلوا عما كان يفعل معظم الناس الذين شاهدوهم في حوادث الشغب، كانت فئة أصحاب الأعمال الذين قالوا: إنّهم شاهدوها هي النهب وإشعال الحريق والقتال[٥٤٠].

---

(٥٣٩)D. Caplovitz and C. Rogers, "The Swastika Epidemic: A Preliminary Draft of a Report for the Anti-Defamation League", 1960, summarized and interpreted in Smelser, 257-259.

(٥٤٠)Manpower Administration, U.S. Department of Labor, *The Detroit Riot: A Profile of 500 Prisoners* (Washington, D.C.: author, March 1968), 21.

لا يبدو أنّه يوجد مبرر للاستنتاج من هذه المعطيات بأن التعتيم على تغطية الأنباء كان من الممكن أن يزيل الأثر التوضيحي. فقد كانت "الثورة الثقافية" الصينية في ١٩٦٦-٦٨ مقترنة باضطرابات على نطاق الأمة على الرغم من الرقابة الشديدة. وكانت جماعات جوالة من الحرس الأحمر وحملات اللافتات التي كانوا يرفعونها تنشر أنباء العنف بشكل عملي. وعندما يكون الناس الذين يشعرون بالسخط الشديد أعضاء في مجتمع يجيد أفراده القراءة والكتابة، ويتصف بالحركة، فإنّ أنباء العنف ستصل إليهم عن طريق آخرين بوسائل غير رسمية إن لم يكن بواسطة وسائل الاتصال الرسمية.

أمّا عمليات الرقابة التي تتناول الرموز السياسية العدوانية في محتوى وسائل الإعلام فقد تقلل الآثار التوضيحية المباشرة للاضطرابات، وتفضي بذلك إلى عنف متواصل ومتقطع بدلاً من العنف الذي يكاد يكون عفوياً لدى الساخطين في أماكن أخرى، لكن من غير المحتمل أن تزيلها.

خلاصة:

إنّ العلاقة الأساسية بين شدّة ونطاق الحرمان النسبي واحتمال حدوث العنف الجماعي (الفرضية V.1) تتصل في هذا الفصل والفصل السابق بأنواع المنظورات التي تكون لدى الناس بشأن السياسة والعنف. فالعلاقة السببية بين احتمال العنف الجماعي (السخط) واحتمال العنف ضد أهداف سياسية هي علاقة قوية (الفرضية V.4)، لكنها غير مطلقة. إنّ المتحولين المدركين اللذين يؤثران في ما إذا كان السخط يتحول إلى عمل سياسي جماعي هما الدرجة التي يعتقد الناس فيها أنّ العنف والتهديد بالعنف ضد أهداف سياسية مبرران بالمعنى المعياري (الفرضية V.2) وكوسيلة منفعية لإشباع القيم (الفرضية V.3).

إنّ المبررات، شأنها شأن السخط، متحولات سيكولوجية. وثمّة عدد من الظروف المجتمعية التي يمكن ملاحظتها بسهولة والتي تؤثّر في شدتها ونطاقها. كما يسهّلان نشوء واكتساب المنظورات التي تبرّر العنف خاصتين عامتين من خصائص المجتمع.

وتتفاوت شدّة المبررات المعيارية للعنف بتفاوت التأكيد النسبي على الإفراط في العقوبات في عمليات التكيف الاجتماعي الثقافية أو دون الثقافية (الفرضية JV.1).

ويتفاوت نطاق كل من المبررات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي بشكل مشترك مع عدد وسائل الاتصال ونطاقها وكثافة الرموز العدوانية في محتواها (الفرضية JV.11). ثمّة ثلاث خصائص عامة للأنظمة السياسية لها أثر واضح على منظورات الناس للعنف السياسي على وجه التحديد. فالسخط يميل إلى التسييس — أي يلقي اللوم على النظام — ويساهم بالتبرير المعياري والمنفعي للعنف السياسي، بمقدار ما تكون الحكومة قد استجابت للسخط في الماضي بشكل فعال. (الفرضية JV.3)، وبمقدار ما تفضّل جماعة على أخرى في الاستجابة لطلبات راهنة (الفرضية JV.4). وبعبارة أخرى، فكلّما كان ما فعلته الحكومة في الماضي من أجل مواطنيها كثيراً، وكلّما كان ما تفعله حالياً من أجل جماعات أخرى من المواطنين بالنسبة لما تفعله بالنسبة لجماعتها الخاصة، يتوقّع منها أن تفعل المزيد، و يزداد عداء الناس لها إذا أخفقت في القيام بذلك.

وهذه المقولة لا تعني ضمنياً أن بوسع الأنظمة تقليل العنف إلى الحد الأدنى من خلال تقييد نطاق عملها. فعندما يتمّ تقليل الأعمال عن مستوياتها الراهنة، فإن العنف السياسي سوف يزداد. وإذا تمّ استبقاؤه على مستوى منخفض تقليدياً، فإنّ حدوث العنف الجماعي لا يكون أقل احتمالاً، لكنه أقل احتمالاً أن يتوجه ضد أهداف سياسية، في المدى القصير على الأقل. لكن هناك عقائد بالغة القدرة والانتشار في العالم الحديث، ومفادها أنّ النظام السياسي مسؤول، ويجب أن يكون مسؤولاً في خاتمة المطاف عن المشاكل الاجتماعية. فإذا ترسّخت تلك العقائد في عقول المواطنين الساخطين فإنّ استجابتهم المحتملة إزاء الأنظمة التي تنفذ قدراً أدنى من المهام لا تكون الاحتجاج بغية استرعاء الانتباه إلى حاجاتهم، بل تكون الثورة.

وتعدّ شرعية النظام خاصة ثالثة من الخصائص التي تكبت العنف السياسي معيارياً. وكلّما ازدادت شدّة شعور المواطنين بشأن جدارة جماعتهم السياسية ومؤسساتهم وحكامهم، كلّما قل احتمال شعورهم بأنّه من المبرر لهم مهاجمتهم (الفرضية JV.5).

فيغلب عليهم أن يتحملوا التضحيات بالقيم من أجل حكومتهم، وإذا كانوا يشعرون بالسخط الشديد إزاء أفعالها، فإنّهم سوف يلجأون على الأغلب إلى الاحتجاج السلمي والعنف المحدود من أجل العمل على تغيير السياسات، وإزاحة الذين يشغلون المناصب الحكومية بدلاً من اللجوء إلى العنف الثوري ضد النظام في مجموعه.

إنّ لهذه الخصائص المجتمعية والسياسية آثاراً غير مباشرة نسبياً على مبررات العنف. وأكثر منها مباشرة هي بعض آثار العنف السياسي ذاته. فإذا كان الصراع الذي يتصف بالعنف شائعاً في تاريخ الجماعة، فإنّ من المحتمل أن تنشأ تقاليد تبرر العنف اللاحق: كلّما ازداد الحجم التاريخي للنزاع السياسي في جماعة ما، ازدادت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي في المستقبل (الفرضية JV.2). ويعود الأثر جزئياً إلى نشوء توقّعات بأن يتكرر العنف السياسي (النتيجة الملازمة JV.2.1)؛ وإذا كان السخط واسع الانتشار وعميقاً، فإنّ من المحتمل أن تصبح التوقعات معتقدات بأن العنف السياسي مبرر أيضاً (النتيجة الملازمة JV.2.2). كما يساهم نجاح النزاع الماضي في تحسين أوضاع جماعة ما في نشوء المعتقدات بشأن فائدة العنف كاستجابة لحرمان قادم في المستقبل (الفرضية JV.8). وقد يكون لدى جماعة ما ذاتها تقليد لا يتصف بالعنف، لكن إذا رأى أفراد هذه الجماعة جماعات مماثلة في أماكن أخرى تحقّق مكاسب عبر العنف السياسي فإنّ من المحتمل أن يروا تبريراً منفعياً للتكتيكات العنيفة لأنفسهم (الفرضية JV.9). ويمكن، في العالم الحديث، لهذا الأثر التوضيحي لنجاح جماعة ما في استعمال العنف، أن تكون له عواقب تكاد تكون فورية على نطاق العالم.

إنّ محتوى العقائد الجديدة التي يعبر عنها الساخطون والإغراءات الموجهة لهم توفّر أدلة بشأن عمق مبررات الناس للعنف. إنّ الإغراءات الثورية التي تنطوي على أقوى الأثر في إعطاء الناس مبررات معيارية للعنف السياسي، وبالتالي الأكثر احتمالاً أن يقبلها الساخطون، هي تلك التي تنطوي على تفسيرات لمصادر الحرمان النسبي، وتحدّد أهدافاً سياسية للعنف، وتشدد على رموز تحديد الجماعات لدى المحرومين (الفرضية JV.6). ويعتمد إمكان قبول هذه الإغراءات أخيراً على درجة انسجامها مع

الظروف الآنية للساخطين. ويعدّ أثر الإغراءات الثورية على مبررات العنف المنفعية دالة الأهمية النسبية التي تعزوها إلى تكتيكات العنف السياسي من أجل زيادة مواقف الناس المتعلقة بالقيم (الفرضية JV.7). وأخيراً، فإنّ شدّة كل من المبررات المعيارية والمنفعية يمكن استنتاجها من كثافة الرموز العدوانية الموجودة في محتوى الاتصال. فكلّما كان عدد إظهار العنف السياسي فيما يأخذه الناس من الاتصالات أكبر، ازداد احتمال قبولهم لذلك العنف كنمط للسلوك (الفرضية JV.10).

هذه العلاقات لا تحدّد تماماً شدّة ونطاق مبررات الناس للعنف السياسي. إنّ أكثر وسيلة مباشرة تقرّر هذا التحديد هي سؤالهم، وهي مقاربة نادراً ما تكون عملية ومعقولة ونتائجها لا يعتمد عليها كلياً وهي دائماً عرضة للتغيير جرّاء حدوث وقائع جديدة وتغير العقائد. لكن يجب أن يبيّن هذان الفصلان على الأقلّ أنّنا نحتاج إلى فحص أكثر من "العنف الذي نشاهده على التلفاز" أو الأيديولوجيات الثورية السائدة لكي نعرف كيف يفكّر الناس بشأن العنف في السياسة.

٨ – التوازن القسري The Coercive Balance

القوّة تمنح سلطة لخصومها. وتثير المقاومة ضد نفسها. وتنطوي على دمار ذاتها.

روي بيرسون

"معضلة القوة"(٥٤١)

إنّ أكثر الردود البشرية أساسية على استعمال القوّة هي القوّة المضادة. فالقوّة تشكل تهديداً للناس وتثير غضبهم، لا سيّما إذا كانوا يعتقدون أنها غير مشروعة أو غير عادلة. فعندما يتعرضون للتهديد فإنهم يدافعون عن أنفسهم؛ وعندما يستثار غضبهم فإنهم يرغبون في الثأر. والأنظمة التي تواجه تمرداً مسلّحاً تعتبر الحل الوسط دليلاً على الضعف، لذا فإنها تخصص موارد إضافية للانتقام العسكري. والافتراض الذي يبرّر القوّة المضادة هو أنّ لها صفة الردع: فكلّما زادت قدرة النظام على استعمال القوّة وكلّما كانت العقوبات التي تفرضها على المنشقين قاسية، قل العنف الذي تمارسه. غير أن هذا الافتراض كثيراً ما يكون مغالطة ذاتية. إذا كان رد النظام على التهديد بالقوّة أو على استخدامها بقوة أعظم، فإنّ من المحتمل أن تكون النتيجة تعميق المقاومة: حيث إنّ المنشقّين سيلجأون إلى قوّة أعظم.

يوجد قيدان متأصّلان فقط على تصعيد لولب القوّة والقوّة المضادة: استنزاف موارد أي الفريقين من أجل فرض القسر، أو بلوغ أحد الفريقين القدرة على تحقيق النصر بعد إبادة خصومه. وثمّة قيود مجتمعية وسيكولوجية أيضاً، لكنها تحتاج إلى روابط ضمنية بين الخصمين: قبول أحدهما للسلطة القصوى للآخر، والخضوع للتحكيم من قبل سلطة محايدة والاعتراف بالمصلحة المتبادلة التي تجعل المساومة ممكنة، والإدراك بأنّ الامتثال أقل ضرراً من مقاومة الإبادة المؤكّدة. ففي غياب مثل أسس

(٥٤١)Roy Pearson, "The Dilemma of Force", *Saturday Review* (February 10, 1968), 24.

التعاون هذه، من المحتمل أن تنخرط الأنظمة وخصومها في صراع عنيف بأقصى قدراتها.

تعطينا الفرضية التالية وصلة رسمية تربط بين حجّج الفصول السابقة وحجّج هذا الفصل والذي يليه. إنّ العلاقات السببية الأساسية المطروحة حتّى الآن هي (١) أنّ شدّة ونطاق الحرمان النسبي يقرّران القدرة الكامنة على القيام بالعنف الجماعي (الفرضية V.1)؛ و(٢) أنّ القدرة الكامنة على القيام بالعنف الجماعي، المقترنة بمبررات الناس للعنف السياسي، تحدد القدرة الكامنة للقيام بعنف سياسي على وجه التحديد (الفرضية V. 2، 3، 4). كما أنّ القوّة الكامنة للقيام بالعنف السياسي هي بدورها عنصر محدد قوي، لكنه غير تام لحجم العنف السياسي.

الفرضية V.5: إنّ حجم العنف السياسي يتفاوت تفاوتاً كبيراً بتفاوت القدرة الكامنة على القيام بالعنف السياسي.

حجم العنف السياسي

الذي جرت مناقشته في الفصل الأول يتضمّن ثلاثة متحولات:

مدى المشاركة بالعنف السياسي ضمن الوحدة السياسية (النطاق)، القوّة التدميرية للعمل (الشدة)، والمدّة التي يستمر فيها (الأمد). ويمكن تقويمه بوحدات سياسية من أي مقياس ـــ مدينة، إقليم أو أمة ـــ ولمختلف الفترات، على سبيل المثال على أساس شهري، سنوي أو كل سنتين.

ويفترض حدوثه وجود قدرة كامنة على القيام بالعنف السياسي، أو السخط المسيّس، لدى أفراد جماعة سياسية. ولكن حتّى إذ كان سخطهم المسيّس واسع الانتشار وعميقاً، فإنّه لا يشكّل شرطاً كافياً للقيام بالعنف السياسي، والعوامل التي تحدّد مداه وأشكاله في النهاية هي خصائص السياسة والبنية التي جرى فحصها في هذا الفصل

والذي يليه: توازنات السيطرة القسرية، والدعم المؤسسي بين الأنظمـــة والمنشـــقين. إذا كان نظام ما يمارس سيطرة قسرية شاملة ومتماسكة على مواطنيه ويوفّر شبكة كثيفة من المؤسّسات الداعمة، فمن المحتمل أن يتمّ توجيه دافع العنف السياسي إلى نشاط لا يتصف بالعنف. ومن جهة أخرى، إذا كان لدى المنشقين قدرات قسرية عالية وإذا كانوا يتمتعون بدعم منظمات قوية، فعندها تسهل المعارضة السياسية العنيفة(٥٤٢).

توازن السيطرة القسرية لدى النظام والمنشقين

The Balance of Regime and Dissident Coercion

ثمّة مقولة شائعة في الكتابة النظرية عن العنف السياســـي مفادهـــا أنّ حجمـــه يتفاوت عكسياً بتفاوت القدرات القسرية لنظام من الأنظمة(٥٤٣). يشار عادة إلى القدرة القسرية "**المطلقة**"، لكن القول الأقل شيوعاً والأكثر دقة ينطوي على الإدراك بأنّ فعالية القوى القسرية لنظام ما وموارده ترتبط بحجم تلك القوى بالنسبة لقوى الخصوم. ويـــرى تيماشيف Timasheff أنّ "الثورة تندلع حين يكون لكل من الطـــرفين احتمـــال معقـــول بإحراز النصر، أو حين يبدو لهما ذلك"، ويلمح إلـــى أنّ هـــذه العلاقـــة تنطبـــق علـــى الاضطرابات كما تنطبق على الثورة. فعلى سبيل المثال، في حالات الشغب التي تجري بوحي من زعماء المنشقين قد لا يكون الهدف هو الفوز، بل "**إبقاء الاضطهاد السياسي ضمن حدود محمولة**".

(٥٤٢) يمكن إيراد القوّة النسبية للمتحولات المستقلة: من المحتمل أن تكون شدّة ونطاق السخط المُسيّس، بصفة عامة، استتباعية بقدر التوازنات القسرية والمؤسسية معاً في تحديد أحجام العنف السياسي. ومن منطلق إحصائي، من المحتمل أن يكون نحو نصف التنوع المفسر من منطلق أحجام العنف السياسي لدى الجماعات السياسية هو النتيجة التي تنجم عن تنويعات السخط السياسي. وتميل النسبة إلى أن تكون أعلى بالنسبة للاضطرابات وأدنى بالنسبة للحرب الداخلية.

(٥٤٣)سيجري استعراض وتفسير بعض هذه المقولات والأدلة عليها أثناه.

وبعبارة أخرى فإنّ الذين يبادرون إلى الشغب يعتقدون بأنّ لهم أملاً معقولاً بإحراز نصر جزئي على الأقل"(٥٤٤). ويعبّر جانوس Janos عن الفرضية بشكل صريح من حيث موازنة قدرات الخصوم:يتمثّل طابع العنف وشدته ومدته، قبل كل شيء، بدالة القوّة النسبية للأطراف المعنيين.... وبما أنّ القدرات النسبية للخصوم تميل إلى التوازن، فكذلك تزداد شدّة الصراع ومدته، وتأخذ على نحو متزايد الطابع التقليدي للحرب بين الأمم....(٥٤٥). وتنطبق مقولة جانوس على حجم العنف السياسي وشكله، على السواء. وترد هنا العلاقة الأولى مرة أخرى، وترد العلاقات الأخرى أدناه.

الفرضية V.6: يتفاوت حجم العنف السياسي تفاوتاً كبيراً ومباشراً بتفاوت نسبة السيطرة القسرية للمنشقين إلى السيطرة القسرية للنظام إلى حدّ المساواة، وبشكل عكسي في ما يتجاوزها.

إنّ لدى المنشقين والأنظمة سيطرة قسرية بالقدر الذي يستطيعون فيه انتزاع الامتثال المستمر (وليس الامتثال العابر) لطلباتهم وتوجيهاتهم عبر استخدام عقوبات سلبية أو التهديد باستخدامها. وأكثر الجزاءات التي تفرض الالتزام الفوري من بين تلك الجزاءات السلبية هي القوّة ذاتها؛ وبصفة عامة، يتمثّل الجزاء السلبي بأي عمل حرماني للقيم يستخدم على أمل أن يعدل السلوك.

"وقد يتكون الجزاء من التحكم بالرموز (المديح أو التقريع)، أو في إعادة توزيع السلع والخدمات، أو في استخدام العنف، أو... في المكافأة أو العقاب عن طريق أي قيمة أياً كانت"(٥٤٦). وستتناول المناقشة التالية لمحدّدات السيطرة القسرية بالدرجة

(٥٤٤)Nicholas S. Timasheff, *War and Revolution* (New York: Sheed and Ward, 1965), 156-158, quotations 156, 158.

(٥٤٥)Andrew C. Janos, *The Seizure of Power: A Study of Force and Popular Consent* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 16, 1964), quotation 91. For a similar argument see Peter A. R. Calvert, "Revolution: The Politics of Violence, *Political Science,* XV (No. 1, 1967), 6ff.

(٥٤٦)Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 48. For a psychological

الأولى آثار القوة، أي: التهديد بالعقوبات العنيفة واستخدامها إزاء السيطرة القسرية؛ وكثيراً ما تبنى العقوبات غير العنيفة على العقوبات العنيفة على أي حال. لا بدّ من إدخال ثلاثة تفاصيل على الفرضية الأساسية:

الأول هو أن السيطرة القسرية تتفاوت من حيث النطاق والدرجة، على السواء. فقد يمارس نظام ما بعض السيطرة القسرية على الغالبية العظمى من مواطنيه الاسميين (نطاق عال) لكنه لا يستطيع السيطرة إلا على جزء صغير من أنشطتهم (درجة منخفضة). لذا فإنّ مدى سيطرته القسرية قد لا تكون أكثر من سيطرة المنشقين الذين يتصف نطاق سيطرتهم بأنه بالغ الضيق، ولكنهم يستطيعون فرض ما يكاد يكون امتثالاً مطلقاً لأي نوع من التوجيهات تقريباً.

الثاني، من أجل تفادي سوء الفهم، فإن "**سيطرة المنشقين القسرية**" تشير إلى قدرات فرض التنفيذ بالقوّة لأي فريق من الزعماء الساخطين سياسياً، سواء كانوا كادرات ثورية أو زعماء الأحزاب المعارضة والنقابات، أو الضبّاط العسكريين المستائين.

وأخيراً فإنّ القوّة التي تستخدمها الأنظمة والمنشقون تمارس عادة بطرق مختلفة وبالتالي فإن آثارها تكون مختلفة. فالأنظمة عادة تستخدم قوّة "داخلية" ـ تمارسها قواتها العسكرية وقوّات الأمن الداخلي، والأنظمة القضائية والجزائية ـ ضد "أنصار" النظام ذاته.

وبعبارة أخرى، فإن قوّة النظام تؤدي بالدرجة الأولى مهمة بوليسية داخلية. كما أنّ المنشقين كثيراً ما يستخدمون القوّة لضمان امتثال أتباعهم، لكن استعمالها الأساسي هو ضد الخصوم خارج الجماعة. وهكذا فإنّ وطأة قوّة النظام تقع على مواطنيه، مع ما ينجم عن ذلك من تنفيرهم إذا استخدمت تلك القوّة بشكل غير منسجم أو بقسوة. أمّا قوّة

definition see John Dollard et al., *Frustration and Aggression* (New Haven: Yale University Press, 1939), 34.

المنشقين، فمن حيث إنّها موجهة بالدرجة الأولى إلى الخصوم، فإنها تـثمّن من قبل المنشقين بشكل أقل ازدواجية.

يوحي النص المقتبس من جانوس الوارد أعلاه بأن شكل العنف السياسي وحجمه يتأثران بتوازن السيطرة القسرية. فإذا كانت قوّة النظام والمنشقين متساوية، فإنّ الحرب الداخلية تكون أكثر احتمالاً من الأشكال الأخرى للعنف السياسي.

الفرضية I.1: يزداد احتمال الحرب الداخلية كلّما اقتربت نسبة سيطرة المنشقين القسرية إلى نسبة سيطرة النظام من التساوي.

إذا كانت السيطرة القسرية للمنشقين أقلّ بكثير من السيطرة القسرية للنظام من حيث كل من النطاق والدرجة، فإنّ من غير المحتمل أن يكون بوسع المنشقين تنظيم حرب داخلية وتغذيتها. وإذا كانت قراراتهم منفعية في معظمها، فإنّهم قد يلجأون إلى عنف محدود ــ أي إلى إثارة الاضطرابات ــ على أمل ممارسة شيء من بعض التأثير في سياسة الحكومة. وحتّى في حال غياب الدوافع المنفعية، وفي مواجهة قوّة بالغة التفوق عليهم، فإنّ المنشقين الساخطين يعمدون في بعض الأحيان إلى الصدامات العنيفة أو الاستجابة للتدابير القسرية بالقيام بأعمال الشغب. وهكذا فإنّ حدوث الاضطرابات يكون أكثر احتمالاً حين يكون المنشقون ضعفاء بالنسبة إلى النظام. وهذا ما يراه سوروكين Sorokin: فقد كتب يقول:

إنّه إذا كانت الفئات الاجتماعية التي تدافع عن النظام القائم قوية فإن نتيجة **"الغرائز المكبوتة"** ــ الحرمان المطلق ــ تكون "مجرد سلسلة من أعمال الشغب المكبوتة العفوية. ولكن عندما تكون الجماعات التي تدافع عن النظام غير قادرة على ممارسة التأثير الكابح، فعندئذ يكون حدوث الثورة أمراً لا مفر منه"(٥٤٧).

وكثيراً ما تحدث الاضطرابات أيضاً عندما يضعف النظام، ولكن إذا أوحى عدم وجود أو عدم جدوى ردّ على الاضطرابات من قبل النظام للمنشقين بأنّ لديهم سيطرة

---

(٥٤٧)Pitirim A. Sorokin, *The Sociology of Revolution* (Philadelphia: Lippincott, 1925), 370.

قسرية مساوية أو أكبر فعندئذ تميل أعمال الشغب والتمرد المحصورة محلياً والإضرابات العامة إلى أن تتحول بسرعة إلى حركات ثورية، مثلما حدث في فرنسا في ١٧٨٩ وفي المكسيك عام ١٩١٢ وفي هنغاريا في ١٩٥٦؛ أو أنها توفّر الأساس لانقلاب ناجح، كما حدث في روسيا عام ١٩١٨ وفي مصر عام ١٩٥٢. لذا فإنّ حدوث الاضطرابات المزمنة تكون الأكثر احتمالاً حينما يكون ميزان السيطرة القسرية يميل بشكل واضح إلى مصلحة النظام.

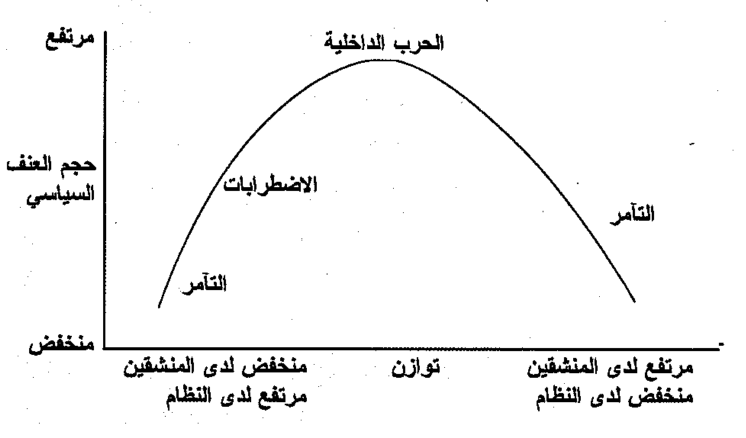
الفرضية T.1: يزداد احتمال حدوث الاضطرابات كلّما اقتربت نسبة السيطرة القسرية للمنشقين قياساً بالسيطرة القسرية للنظام من درجة الصفر.

ويتصلّ التآمر ـ المؤامرات والانقلابات والإرهاب ـ أيضاً اتصالاً منتظماً بميزان السيطرة القسرية. فإذا كان المنشقون ضعفاء جدّاً بالنسبة إلى النظام، فإنّهم قد يقرّرون أنّ أفضل فرصة لهم للنجاح تكمن في إنشاء منظمات سرية، على أمل زيادة قدراتهم القسرية والدعم الشعبي في المدى الطويل، أو، وهو أقلّ احتمالاً، على أمل توقع الاستيلاء على السلطة دون حدوث صراع متطاول الأمد. ومن المحتمل بشكل خاص أن يلجأوا إلى عمليات سرية إذا قام النظام باتخاذ تدابير قسرية وليس تكيفية إزاء الطلبات التي تقدّم عبر القنوات التقليدية أو عن طريق الاحتجاج العام من قبل الجماهير. إنّ الردود غير المرنة والقسرية تعمّق عداء المنشقين وتقلّص آمالهم في تحقيق الإصلاح إلا عبر التحول الثوري.

ومن جهة ثانية، إذا كان لدى المنشقين، أو إذا ظنوا أنّ لديهم، نسبة عالية من السيطرة القسرية إزاء النظام، فإنّ من المحتمل أيضاً أن يلجأوا إلى التآمر: فلا حاجة إلى تنظيم حرب داخلية إذا كان بالإمكان الاستيلاء على السلطة بشنّ هجوم محكم ضد نظام أصابه الضعف. وهذا هو النمط الكلاسيكي للانقلاب الناجح: فقادة الانقلاب يقدّرون على نحو صحيح أنّ الذين هم في السلطة لا يستطيعون فرض التأييد لهم سواء كان عسكرياً أو شعبياً، وبالتالي فإنّهم يطلبون إليهم أو يرغمونهم على الاستقالة، وكثيراً ما يحدث ذلك

باستعمال أقل قدر ممكن من القوة. وهكذا فإنّ النشاط التآمري يكون محتمل الحدوث إذا كان الميزان القسري يميل بقوة إلى مصلحة إما النظام أو المنشقين، ولكن ليس إذا كان الميزان القسري يقترب من التوازن.

الفرضية C.1: يتفاوت احتمال حدوث التآمر بتفاوت درجة التناقض بين السيطرة القسرية للمنشقين وللنظام.



الشكل (٨): آثار النسب المختلفة للسيطرة القسرية للمنشقين بالنسبة إلى النظام على أحجام العنف السياسي وأشكاله المميزة.

إنّ العلاقة خطيّة: كلّما ازداد التناقض، سواء كان ذلك لمصلحة المنشقين أو النظام، ازداد احتمال حدوث التآمر.

يوضّح الشكل (٨) العلاقات المحدّدة في الفرضيات الأربع الواردة أعلاه بشكل تخطيطي ويمثل الخط المنحني أحجام العنف السياسي. وتوجد محدّدات أخرى لاحتمال حدوث الأشكال الثلاثة للعنف السياسي، بما في ذلك توزع الحرمان النسبي لدى الجماعة وأنواعه، والتجربة التاريخية المتصلة بأنواع محددة للعنف السياسي وميزان الدعم الشعبي بين الأنظمة والمنشقين. وبعض هذه الأنواع يتفاعل مع ميزان السيطرة القسرية

وبعضها مستقل عنه. وسيتم تحديد العوامل المؤسسية في الفصل التالي وتحديد متحولات محدّدة أخرى في الفصل العاشر.

قسر النظام

Regime Coercion

لقد تمّ بيان العديد من محدّدات مدى السيطرة القسرية للأنظمة في الأدبيات المتعلقة بالعنف السياسي: وتتمثّل المتحولات الرئيسية هنا بنسبة السكان الذين يكونون خاضعين مباشرة للجهازين الأمني والقضائي لنظام من الأنظمة؛ وحجم القوّات العسكرية والأمنية ومواردها؛ وولاء تلك القوّات للنظام؛ وشدّة العقوبات وثباتها.

نطاق السيطرة

The Scope Of Coercion

يتمثّل شرط لازم لسيطرة النظام القسرية بالوجود الفاعل لوسائط النظام، الأمنية والقضائية، التي تطول جميع السكان. ففي الغالبية العظمى من الدول الحديثة يتضمّن نطاق سيطرة النظام كامل السكان: من المحتمل جداً أن تكون قدرات الأمن على علم بالأنواع العلنية الصريحة لنشاط المنشقين، وإن كانت تستطيع النجاح في ردع المنشقين أو القبض عليهم تعتمد على الوسائل المتاحة لها وعلى مدى مقاومة المنشقين، ففي بعض مناطق المجتمعات الأقل تطوراً، وفي بعض جيوب المجتمعات الأكثر تطوراً، تكون المراقبة والردع في الحدود الدنيا أو غير موجودة، ويعود ذلك في بعض الأحيان إلى عدم توفر الموارد لدى النظام، وفي بعض الأحيان إلى صعوبة التضاريس، وفي بعض الاحيان إلى عدم وجود البديل، فقد لا ترى الأنظمة فائدة تذكر في السيطرة على البدو أو الجماعات القبلية في المناطق النائية والتي لا تشكّل خطراً أمنياً، ولا يتوقّع الحصول منها على عائدات ضريبية.

الفرضية RC.1: تتفاوت سيطرة النظام القسرية تفاوتاً معتدلاً بتفاوت نسبة سكانه الذين يخضعون للمراقبة والردع النظاميين. وهذا الشرط، مع أنّه أساسي بالنسبة لدرجة عالية من السيطرة القسرية، إلا أنّه ذو قوّة معتدلة بالنسبة للفترة الراهنة، لأنّه لدى معظم الأنظمة شبكة كثيفة نوعاً ما من وسائط السيطرة في مناطقها ذات الكثافة السكانية. يتمثّل العنصر المحدّد الحاسم لسيطرة النظام القسرية في هذا القرن في نوعية الأنشطة القسرية في المناطق التي تقع ضمن شبكة سيطرة النظام.

الردع والعقوبات

Deterrence and sanctions

"هل يوجد أي شيء يكون أكثر مدعاة لغضب الفرد الأمريكي من أن يتعرض للضرب وإساءة المعاملة من قبل السلطات ذاتها التي خوّلت أمانة احتكار القوّة المادية للغرض المحدّد المتمثل بحمايته؟" (٥٤٨)

هذا السؤال البلاغي يمكن طرحه بالنسبة لأي شخص في أي فترة زمنية. والجواب المنطقي الذي تؤيده الأدلة السيكولوجية والتاريخية والمقارنة، هو أنّ التهديد باستخدام الجزاءات السلبية واستخدامها بالفعل يثير غضب الناس، بحيث إنّ شدّة الغضب تزداد كلّما كان الضحايا يظنون أنّ الجزاءات غير مبررة. إنّ الجزاءات التي يتمّ فرضها هي حالات من الحرمان، والرد العاطفي الفطري على كليهما هو الغضب.لكن الجزاءات تكبح أيضاً الردود العنيفة على الغضب. فعندما يتوقع الناس التعرّض لعقوبة قاسية ومؤكدة بسبب ارتكابهم لأفعال محظورة فإنّ من المحتمل أن يكبحوا غضبهم في المدى القصير.

أمّا في المدى الطويل، وإذا كانوا يعتقدون أنّ دوافعهم للقيام بأفعال ما هي دوافع مشروعة، فإنهم سيحاولون الحصول على الوسائل ــ من رفاق وتنظيم وأسلحة ــ

---

(٥٤٨)Pitirim A. Sorokin, *The Sociology of Revolution* (Philadelphia: Lippincott, 1925), 370.

لمواجهة شدّة عقوبات النظام وحتميتها. وما يمكن استنتاجه من ذلك هو أنّه كلّما كانت العقوبات غير المبررة قاسية ومؤكدة، ازداد مدى العنف السياسي المطلق. على أنّه في المدى القصير يكون للعقوبات المتوقعة والمفروضة علاقة خط بياني منحن مع حجم العنف السياسي. فالناس الذين يتعرضون لعقوبات طفيفة بسبب أفعالهم لا يغضبون كثيراً من تلك العقوبات؛ في حين أنّ الذين يتعرضون لعقوبات قاسية يشعرون بغضب شديد، لكنهم يردعون عن القيام بالأعمال التي تستوجب العقوبة و في المدى القصير، عن القيام برد انتقامي على العناصر التي نفذت العقوبة. لكن من المحتمل أن يتغلّب غضب الناس الذين يتوقعون أو يتعرضون لعقوبات متوسطة القسوة على خوفهم. وهذه العلاقات تنطبق على العقوبات التي تطبق على أي عمل ــ المخالفات المرورية أو توجيه النقد العلني لنظام سلطوي أو مقاومة السوق للخدمة العسكرية. ولها أثر قوي بشكل خاص على الناس الذين أصبح سخطهم مسيّساً.

وإذا كانوا في سنّ يسبق سن العنف، ويشعرون بالسخط سياسياً ولكن ليس إلى درجة تدفعهم للقيام بأعمال علنية، فإنّ زيادة أعداد الشرطة أو المراقبة العسكرية وما تنطوي عليه من التهديد بالعقوبات أو التدابير القسرية الجديدة، قد تزيد من الشعور بالغضب لدرجة أن يقوموا بأعمال الشغب. وعندما تكون العقوبات القسرية قاسية بما يكفي لكبح الثأر لكن يتم تخفيضها لاحقاً، فإنّ المقاومة العنيفة تصبح متزايدة الاحتمال. وإذا كانوا قد أصبحوا منخرطين في أعمال الشغب أو التمرد، فإن عقوبات النظام ذات القسوة المتوسطة تعمّق شعورهم بالغضب، لكنها من غير المحتمل أن تردعهم؛ ويكون الأثر زيادة عنف معارضتهم.

هذه الحجّة توحي بفرضيتين محدودتين. إحداهما أنّ سيطرة النظام القسرية تتفاوت وفق خط بياني منحن مع الدرجة التي تهدد فيها باستخدام العقوبات العنيفة. ويغلب أن تكون العقوبات العنيفة مدعاة لإثارة الخوف الفوري والمقاومة أكثر من العقوبات غير العنيفة التي تطبق عبر الإجراءات القضائية الروتينية. على أنّ درجات التهديد، سواء من حيث نوايا النظام أو الإدراك الشعبي، لا يمكن تقويمها بسهولة

مباشرة. غير أنّ أعداد وسهولة تحرك القوّات العسكرية والأمنية المتوفرة داخلياً تشكل عنصراً محدّداً رئيسياً للمدى الذي يشعر معه المنشقون بأنهم مهددون، ويتم تحديدهم بسهولة أكثر. وترد العلاقة المقترحة في الفرضية RC.2 التي مفادها أنه من المحتمل أن تكون مستويات التهديد المتوسطة التي تتجلّى في القوّات العسكرية والأمنية متوسطة الحجم، أكثر احتمالاً لأن تزيد الغضب، وبالتالي معارضة المنشقين ضمن نطاق سيطرة النظام منها في أن تجبرهم على الامتثال.

الفرضية RC.2: تتفاوت سيطرة النظام القسرية وفق خط بياني منحن بتفاوت حجم قواته العسكرية والأمنية وموارده، حيث تكون السيطرة في أدنى المستوى عندما يكون حجم وموارد النظام في المستويات المتوسطة.

يجب ربط حجم القوّات بشكل نسبي لا من منطلق مطلق، بوصفه نسبة مجموع السكان أو الراشدين الذكور في الجماعة التي تكون موضع الدراسة. ويتمّ ربط الموارد بالنسبة لمعدات وإمكانية حركة القوّات المعاصرة الأفضل عدة. ولقد تمّ تضمين القوّات العسكرية والأمنية على السواء، لأنّ الوحدات العسكرية تستخدم من حين إلى آخر على الأقل ولدى جميع الدول تقريباً، وكثيراً ما تستخدم في معظمها بغية المحافظة على النظام الداخلي؛ فهي المصدر الأساسي للقوة. وتتمثّل الفرضية الثانية في أنّ سيطرة النظام القسرية تتفاوت وفق خط بياني منحن مع قسوة العقوبات السلبية المفروضة في الواقع: يتمثّل الأثر المحتمل للعقوبات ذات القسوة المتوسطة، شأنه في ذلك شأن أثر درجات التهديد المتوسطة، بخفض الامتثال لا بزيادته. ويتعين انطباق هذه العلاقة لا على العقوبات العنيفة فحسب، بل أيضاً على أنواع أخرى من العقوبات.

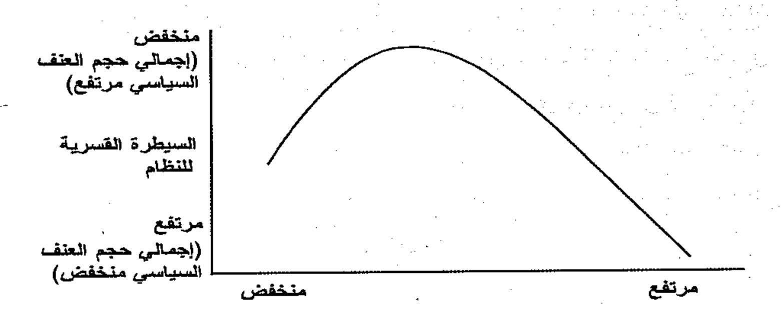
الفرضية RC.3: تتفاوت سلطة النظام القسرية وفق خط بياني منحن بتفاوت قسوة العقوبات السلبية التي يطبقها النظام، حيث تكون السيطرة في أدنى درجة حين تكون القسوة في مستويات متوسطة.

إنّ أشد العقوبات قسوة هي تلك التي تحرم الناس من قيمهم البارزة كافة. والحياة نفسها هي القيمة الأساسية بالنسبة للغالبية العظمى من الناس في معظم المجتمعات، لكنها

قد تتمثل بالنسبة للآخرين بالشرف أو النقاء الأيديولوجي أو الحرية (انظر الفصل الثاني). وتظهر العلاقات المقترحة تخطيطياً في الشكل (٩). ولا تعني الفرضيتان ضمنياً أنّه لن يحدث عنف سياسي حين تكون القوّات صغيرة والعقوبات طفيفة. في هذه الحالة من المحتمل أن يؤدّي السخط المسيّس إلى عنف سياسي بنسبة شدته. لكن استخدام الحد الأدنى من القوّة يقلّص بالفعل تصعيد العنف إلى الحد الأدنى، لا سيّما الاضطرابات الناجمة عن استخدام قوّة متوسطة أو التهديد باستخدامها.

وإذا كان السخط المسيّس بالغ الشدّة والشيوع بحيث يكون النظام مهدّداً فعندئذ يكون الردّ القسري الوحيد المحتمل أن يؤدّي الغرض هو أن يقوم النظام على وجه السرعة بزيادة التهديدات والعقوبات على حد سواء.

الشكل (٩): أثر العقوبات المهدّد بها والمفروضة على سيطرة النظام القسرية وإجمالي حجم العنف السياسي.



الأسس السيكولوجية

Psychological Bases

تدلّ عملية مسح لبعض الأدلة السيكولوجية على أنّ العقوبات الجسدية السلبية هي في أحسن الأحوال مشكلة يصعب البت فيها من حيث آثارها على مستويات العدوان. ففي المختبر تميل تلك العقوبات إلى زيادة الغضب وكبح الردود العدوانية ما دام العامل الجزائي موجوداً. وهي تزيد احتمال توجه العدوان نحو أهداف أخرى أقل تهديداً والحلول محل الرد العدواني وزيادته مع الزمن، وهي علاقة وردت مناقشتها في الفصل الثالث وأوجزتها الفرضية D.5. يقترح دولارد Dollard وآخرون أنّ للعقوبة أثرين: أثر يكبح الردود العدوانية، وآخر يتدخل بالردود العدوانية وبالتالي فإنّه يزيد الإحباط وما ينجم عن ذلك من تحريض على القيام بالعدوان[٥٤٩].

ويرى بوس Buss بمزيد من التحديد أن المستويات المنخفضة من العقوبة لا تكبح العدوان وأن مستويات العقوبة العالية هي وحدها التي من المحتمل أن تؤدي إلى القلق أو الهرب. أما المستويات المتوسطة من العقوبة فإنها تثير الإحباط وتولّد المزيد من العدوان وتنشئ تسلسلاً من العدوان ــ العقوبة ــ العدوان[٥٥٠]. وقد وجد ماير Maier في دراساته للحيوانات أنه في حالات الإحباط الشديد، فإن العقوبة تزيد من شدّة العدوان وغيره من السلوك المركّز. كما أنّه كلّما ازدادت العقوبة لدى البشر ازداد احتمال إظهارهم لسلوك تكراري شديد المقاومة للتغير. ويوحي النوعان من الدراسة، على السواء، بأنه إذا تكررت معاقبة الناس لسلوكهم العدواني، وإذا لم تكن لديهم بدائل إيجابية، فإنّ عدوانهم سيزداد دون أن يحقق الغرض.

(٥٤٩)Dollard et al., 39-40.

(٥٥٠)Arnold H. Buss, *The Psychology of Aggressioon* (New York: Wiley, 1961), 58.

وسيجدون صعوبة متزايدة في الرد بأي طرق أخرى[٥٥١].

ويوجز بيركوويتز Berkowitz أدلة تجريبية أخرى، مفادها أن "إثارة الميول العدوانية القوية في شخص من الأشخاص قد يؤخر الوقت الذي يصبح فيه متوقعاً للعقوبة أو لاستنكار عدوانه[٥٥٢]. أي: أنه إذا كان الغضب على درجة كافية من الشدّة فإنه يتغلّب على الكوابح التي تقترن بالعقوبة المتوقعة؛ وإذا كان الغضب ناجماً جزئياً أو كلياً عن تجربة سابقة أو عن تهديد بالعقوبة، فإنّ آثار توقع العقوبة في المستقبل يمكن أن تحيّد في هذه الحالة. وتوصي دراسة أخرى بأنّ العقوبة الخفيفة قد تكون مجدية في ردع الناس عن الأعمال غير العنيفة أكثر من العقوبة الشديدة. ففي إحدى التجارب تمّ إقناع بعض الأطفال بالعدول عن اللعب بدمية جذابة بتهديدهم بعقوبة خفيفة، والبعض الآخر بعقوبة أشد قسوة. وقد أطاع الجميع.

وبعد بضعة أسابيع سئلوا عن جاذبية الدمية. فتبين أن الذين تمّ تهديدهم بعقوبة قاسية كانوا لا يزالون يجدونها جذابة، على خلاف الآخرين[٥٥٣]. وبصرف النظر عن التفسير الذي يعطى للنتائج التي تمّ التوصل إليها فإنها تنسجم مع النظرية القائلة إنّ العقوبات الخفيفة يمكن أن يكون لها أثر أكبر ردعاً من أثر العقوبات الأشد قسوة. وقد أظهر عدد من الدراسات أن العقوبات لا تكبح العدوان إلا بشكل مؤقّت وأنها تسهل الإزاحة. فعلى سبيل المثال، أجريت تجارب على مجموعتين من الأطفال الذين كانوا

(٥٥١)Norman R. F. Maier, *Frustration: The Study of Behavior Without a Goal* (New York: McGraw-Hill, 1949), Part I.

وللاطلاع على النظرية السيكولوجية والأدلة على آثار العقاب, انظر على سبيل المثال

Russell M. Church, "The Varied Effects of Punishment on Behavior", *Psychological Review,* LXX (September 1963), 369-402, and Richard L. Solomon, "Punishment", *American Psychologist,* XIX (April 1964), 239-253.

(٥٥٢)Leonard Berkowitz, *Aggression: A Social Psychological Analysis* (New York: McGraw-Hill, 1962), 96.

(٥٥٣)E. Aronson, "Threat and Obedience", *Trans-Action,* III (1966), 25-27, summarized in Jerome D. Frank, *Sanity and Survival: Psychological Aspects of War and Peace* (New York: Vintage Books, 1967, 1968), 69.

يلعبون بالدمى في أربع جلسات، حيث كان الأطفال في إحدى المجموعتين يوبّخون بسبب التصرفات العدائية خلال الجلسة الثانية.

وقد أظهر الأطفال الموبّخون درجة أقل من العدوان في الجلسة الثالثة، لكنهم كانوا على درجة عدوان مجموعة المراقبة نفسها في الجلسة الرابعة(٥٥٤). وفي دراسة تمت بصلة أقوى إلى السلوك السياسي الجماعي، قام ليوين Lewin وليبيت Lippitt ووايت White بمقارنة السلوك العدواني لصبية في سن العاشرة في ظل قيادة سلطوية وديمقراطية وقيادة لا تتدخل في شؤونهم. فكان عدوان الصبية الذين كانوا خاضعين بشكل مستمر لقيادة سلطوية يتكرر بنسبة ثمانية أضعاف حدوثه لدى الذين كانوا خاضعين لقيادة ديمقراطية، لكن العدوان كان يوجّه إلى حد كبير ضد أكباش فداء، ولم يوجّه على الإطلاق ضد القائد السلطوي. وتمّ تعريض صبية آخرين لأنواع القيادة الثلاثة في أيام متعاقبة. فكانوا مسالمين إلى حد بعيد تحت القيادة السلطوية، لكنهم أظهروا ارتفاعاً حاداً في العدوان عند مغادرة القائد السلطوي للفرقة، وكانوا شديدي العدوان في الأيام التي كانوا يوجدون فيها في جو أكثر حرية(٥٥٥).

إنّ الضغوط الاجتماعية الحاذقة الرقيقة نسبياً مثل الاستنكار المتوقع والمركز العالي للمتسببين في الإحباط هي أيضاً تكبح العدوان.

وقد بيّن كوهين Kohen تجريبياً أن الناس من ذوي المنزلة المتدنية الذين لديهم فرصة تحسين منزلتهم يكبحون العدوان ضد الرؤساء أكثر من الذين ليس لديهم إمكان الصعود والارتقاء(٥٥٦). فقد جعل ثيباوت Thibaut وريكن Riecken رجال سلاح الجو

(٥٥٤)E. H. Chasdi and M. S. Lawrence, "Some Antecedents of Aggression and Effects of Frustration in Doll Play", in David McClelland, ed., *Studies in Motivation* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1955), summarized in Berkowitz, 75, 87.

(٥٥٥)Kurt Lewin, Ronald Lippitt, and Ralph K. White, "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created Social Climates", *Journal of Social Psychology,* X (May 1939), 271-299.

(٥٥٦)Arthur R. Cohen, "Upward Communication in Experimentally Created Hierarchies", *Human Relations,* XI (1958), 41-54.

الاحتياطيين يستمعون إلى أوامر رنانة تتسم بالغرور وغير سارة صادرة عن أشخاص كانوا يعتقدون أنهم من مراتب مختلفة. وعندما أتيحت لهم الفرصة للتعبير عن رأيهم كانوا أكثر عدوانية إزاء الأشخاص الذين كانوا يفترضون أنهم من رتب متدنية(٥٥٧). هذه النتائج التي تمّ التوصل إليها لا تؤثر مباشرة في فرضيات الخط البياني المنحني؛ لكنها تدلّ بالفعل على أنّ العقوبات الاجتماعية يمكن أن يكون لها جدوى العقوبات المادية نفسها في كبح العدوان.

ويستشهد والترز Walterz بأدلة كثيرة على أنّ المكافآت الاجتماعية (الجزاءات الإيجابية) على السلوك غير العدواني مجدية أكثر من العقاب في ثني الأطفال عن القيام بردود عدوانية. وتدلّ دراسات عديدة تتعلق بتربية الأطفال على أنّه إذا استخدم الأبوان عقوبة مادية فإنّ كليهما يزوّد الأطفال بنموذجين عدوانيين ويزيد عدوانيتهم خارج الأسرة. ولكن إذا تمّت مكافأة الأطفال على الاستجابات التعاونية أو "**اجتماعية النزعة**" عندما يشعرون بالإحباط فإنهم يصبحون أقل عدوانية فأقل(٥٥٨).

الأدلة على العلاقة السلبية بين القوّة والعنف تبدو الحجّة الشائعة التي مفادها أنه إذا كانت قوّات الشرطة والجيوش كبيرة وإذا استخدمت القوّة بشكل صارم من قبل الأنظمة، فإنّ الفوضى سوف تتضاءل إلى الحد الأدنى، هذه الحجّة تبدو غير منسجمة مع فرضيات الخط البياني المنحني. يقول كورلي Chorley، على سبيل المثال: إنّه بصفة عامة "لا يمكن لحالات العصيان التفوق بشكل دائم على جيش نظامي يستخدم كامل

(٥٥٧)J. W. Thibaut and H. W. Riecken, "Authoritarianism, Status, and the Communication of Aggression", *Human Relations,* VIII (No. 2, 1955), 95-120. Other studies to this effect are summarized in A. J. Yates, *Frustration and Conflict* (New York: Wiley, 1962), 73.

(٥٥٨)Richard H. Walters, "Implications of Laboratory Studies of Aggression for the Control and Regulation of Violence", *Annals,* CCCLXIV (March 1966), 68-69.

موارده التقنية. فلا يمكن التغلب عليه إلا حين يقوم عامل خارجي ما بشلّ القوّة الضارية للقوّات المقاتلة النظامية"[٥٥٩].

ويشدّد سميلسر Smelser على أهمية فاعلية "**عناصر التحكم الاجتماعي**" في التقليل من حدوث "**الاندلاعات العدائية**" (الاضطرابات) إلى الحد الأدنى، وفي إخماد "الحركات ذات التوجه نحو القيم" (بما في ذلك الحركات الثورية) ويمكن للفعالية أن تتقلّص إذا أضعف التغير الاجتماعي الشرطة وجهاز السيطرة العسكرية، وإذا أصبحت السلطات غير راغبة في استخدام تلك القوى أو إذا كانت خائنة غادرة. فعندما ترفض حكومة ما الاستجابة لطلبات الإصلاح، لكن تضعف بعد ذلك سيطرتها على القوّات القسرية، فعندئذ تكون حركة ثورية ذات توجه نحو القيم شيئاً محتمل الحدوث[٥٦٠].

ويرى جانوس Janos أن تفسخ السلطة يبدأ دورة ثورية. ويؤدّي زوال العناصر التي تفرض تطبيق القانون إلى إثارة "فوضى عامة وطلبات ملموسة جامحة من جانب مختلف الجماعات، وارتفاع المطامح الطوباوية"[٥٦١]. ويقول غوتشوك Gottschalk : إنّ السبب المباشر للثورة هو "ضعف القوى المحافظة... ما لم يكن الذين يرغبون في المحافظة على الوضع الراهن ضعافاً لدرجة أن يكونوا غير قادرين على المحافظة على أنفسهم، فإنّ احتمال نجاح ثورة ما يكون ضعيفاً"[٥٦٢].

هذه التفسيرات وما يماثلها تعزو الزيادات في العنف السياسي لا إلى القوّة المحدودة بحد ذاتها، بل إلى السيطرة القسرية الآخذة بالضعف، التي كثيراً ما تأتي بعد

(٥٥٩)Katherine Chorley, *Armies and The Art of Revolution* (London: Faber and Faber, 1943), 23, quoted in Chalmers Johnson, *Revolution and the Social System* (Stanford: The Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964), 16.

(٥٦٠)Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), 231-236, 261-268, 332, 365-379.

(٥٦١)Janos, 5.

(٥٦٢)Louis Gottschalk, "Causes of Revolution", *American Journal of Sociology,* L (July 1944), 7.

فترات من الكبت. ويمكن القول إنه من المفترض أن تكون العلاقة خطّية، لأنها تقوم على أساس فحص حالات تقع على جانب الخط البياني في الشكل (٩): الأنظمة الآخذة بالضعف الأكثر عرضة للحركات الثورية هي تلك التي تفقد القدرة على تنفيذ تهديداتها بفرض عقوبات شديدة نسبياً، وتنتقل إلى نقطة العقوبات المتوسطة. فتلك الأنظمة لا تتعرض إلى الغضب الجامح الناجم عن نمط العقوبات الجديد فحسب، بل أيضاً إلى تراكم العداء المزاح من الفترة السابقة التي كانت تتسم بالسيطرة الأكثر كبحاً. وقد يكون عاملان آخران فعالين في هذا الصدد.

فقد يؤدّي ضعف قوّة النظام إلى تقليص نطاق سيطرته، الأمر الذي يسهل نمو سيطرة المنشقين وما ينجم عنه من تحول في ميزان السلطة الكابحة نحو التوازن. ويتمثّل نوع آخر من الضعف بتقلص ولاء القوّات المسلّحة للنظام، وتلك علاقة متميزة تحليلياً سيتم تناولها في القسم التالي. يمكن تفسير العديد من الأمثلة التي تمّ الاستشهاد بها دعماً للتعميمات بشأن سيطرة النظام القسرية من هذه المنطلقات ذاتها. فالأحداث التي سبقت الثورة الفرنسية مباشرة كانت تتضمن محاولات حكومية غير فعّالة للقيام بالإصلاح، واستسلام الملك لطلبات الطبقة الثالثة في يونيو ١٧٨٩، وعدم رغبة أو عدم قدرة جنود الملك على إخماد الشغب في يوليو وأكتوبر من السنة ذاتها[٥٦٣].

وقد قام جيش وبيروقراطية موحدان بإخماد الثوريين الروس بشكل منتظم في ١٩٠٥؛ وقد عجزت بيروقراطية آخذة في الانحلال وجيش مهزوم عن السيطرة على حالات الشغب التي جرت في فبراير ١٩١٧ أو التي عجزت لاحقاً عن الدفاع عن نظام كيرينسكي Kerensky، عندما حاول دون جدوى متابعة كل من الإصلاح الداخلي والحرب إلى النهاية[٥٦٤]. وقد سبقت السلطة السياسية التي أصابها الضعف والسيطرة

(٥٦٣) للاطلاع على تفسيرات الأهمية النسبية لهذه العوامل انظر
Smelser, 377-379: Gottschalk, 7; and Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Norton, 1938), 45-46, 51-52.

(٥٦٤) هذا التفسير اقترحه

غير الكافية للشرطة والجيش فوز الفاشية في إيطاليا وفوز النازية في ألمانيا. فكثيراً ما أدى فقد السيطرة القسرية الناجم عن الهزيمة العسكرية إلى العنف السياسي. وقد استشهد هانتر Hunter بتسع عشرة حالة من الاضطرابات الثورية التي تلت الهزيمة في الحرب(٥٦٥).

وفي مقارنة موجزة لفاعلية البريطانيين في الملايو وقبرص، لاحظ باريت Paret وشاي Shy أن "الإرهاب كان مجدياً في قبرص ضد حكومة بريطانية تفتقر إلى قوّة أو إرادة سياسية كافية؛ وقد فشل في الملايو ضد حكومة بريطانية مصممة وغير قادرة على المقاومة والانتظار(٥٦٦).

وكانت القدرة القسرية الفرنسية والبريطانية والبلجيكية في افريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها أحد الشروط الأساسية التي شجعت الأفارقة على المطالبة بالمشاركة السياسية، وأدت إلى جعل الحكومات العاصمية تمنح التنازلات أولاً وعلى الموافقة على الاستقلال في خاتمة المطاف. وقد سبق الشغب والعصيان والانفصال في الكونغو بين ١٩٦٠ و١٩٦٢ بهبوط مفاجئ لكل جانب تقريباً من السيطرة القسرية: انتقال فوضوي للسلطة من نظام قوي إلى نظام ضعيف ومغادرة الجنود البلجيكيين، والسخط السائد بين الجنود الكونغوليين وخيانتهم إما لضباطهم البيض أو للنظام الجديد.

في الغالبية العظمى من هذه الحالات ــ ويمكن الاستشهاد بحالات كثيرة غيرها ــ كان العنف السياسي يأتي عقب الانتقال من تهديد كبير وعقوبات شديدة إلى سيطرة أقل ضعفاً تطبّق على نحو أكثر تقطعاً. وفي جميع تلك الحالات تقريباً كان يوجد عداء سياسي ضخم وواسع الانتشار، تولّد عن كبت سابق وحالات الحرمان التي فرضتها الهزيمة العسكرية أو عن كليهما. وتمثل آثار الإرهاب ضد الحكام البريطانيين في

Feliks Gross, *The Seizure of Power in a Century of Revolutions* (New York: Philosophical Library, 1958), 63-79, 151-186; Johnson, 14-15; and Smelser, 376-377.

(٥٦٥)Robert Hunter, *Revolution: Why, How, When?* (New York: Harper, 1940).

(٥٦٦)Peter Paret and John W. Shy, *Guerrillas in the 1960's*, rev. edn. (New York: Praeger, 1964), 34-35.

قبرص والملايو حالة معاكسة بين أنماط السيطرة القسرية التي تميز النقطة المتوسطة للشكل (٩) وللجانب الأيمن من الخط المنحني، على التوالي. وقد تميزت الكونغو في ١٩٦٠ بتحول مفاجئ من القوّة القصوى إلى القوّة الدنيا، أي من أقصى يمين الشكل إلى أقصى يساره.

وقد تجلّى انطلاق العداء المكبوت على شكل عنف كبير، لكن النظام تمكن، بواسطة مساعدة الأمم المتحدة والمساعدة الأجنبية الثنائية، من زيادة فاعلية جهازه العسكري إلى النقطة التي أمكن فيها تطبيق عقوبات متقطعة؛ ويدل وصف الأحداث من ١٩٦١ إلى غاية ١٩٦٣ على أنّ الجيش انخرط في إرهاب واسع النطاق ضد السكان المدنيين، لكنه لم يتمكن في كثير من المناطق من إثبات وجود نظامي أو استخدام القوّة بشكل منتظم. وكانت حالات تمرد "**الاستقلال الثاني**" التي بدأت في ١٩٦٤ أكثر تغلغلاً وأكثر شدّة من اندلاعات ١٩٦٠-٦١، وكان هذا يعود جزئياً على الأقل إلى أن درجة التهديد وشدّة العقوبات كانت على أقصى مستوى الاختلال الوظيفي المتوسط[٥٦٧].

وترتبط أمثلة أخرى بين السيطرة الكافية للشرطة وحدوث الاضطرابات. وقد عزيت أعمال الشغب واسعة النطاق التي جرت في إنجلترا في أواخر القرن السابع عشر، جزئياً، إلى عدم كفاية الشرطة المحلية، وإلى حالات التأخير في استخدام الجنود لإعادة النظام ـــ فقد كان ولاء القوّات المسلّحة للحكومة مشكوكاً فيه على أي حال. وقد حدث عنف لوديت Luddite في إنجلترا أثناء فترة الوصاية على العرش في وضع كانت فيه التركيزات الحضرية قد تنامت كثيراً فيه، لكنها كانت تفتقر إلى أي سلطة فعّالة في كثير من الأحيان. فلم يكد يكون هنالك وجود للشرطة وكانت التجمعات الدفاعية الطوعية غير فعّالة في العادة، وكان صغار الضباط والميليشيات مدربين على القيام بمهام عسكرية وليس على مهام مدنية[٥٦٨].

---

(٥٦٧)See the references in chap. 4, note 82.

(٥٦٨)See Max Beloff, *Public Order and Popular Disturbances 1660-1714* (London: Cass, 1938, 1963), chap. 7; Frank O. Darvall, *Popular Disturbances and Public Order in*

وتبدو هذه الموجات من أعمال الشغب الإنجليزية مما يميز الجانب الأيسر من الخط المنحني في الشكل (٩): فقد كانت إلى حدّ ما مظاهر مباشرة للسخط الشعبي الذي سهلته لكن لم تعمّقه المستويات المتدنية لوجود الشرطة واستجابتها. وتجدر ملاحظة أنّه على الرغم من أن الاضطرابات كانت مزمنة في إنجلترا إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، فإنها نادراً ما ووجهت بقوة كبيرة، ولم تتحول قط بعد أربعينيات القرن السابع عشر إلى حركات ثورية شعبية.

ويمكن أيضاً للموافقة الضمنية على العنف من جانب السلطات أن تسهّل العنف. ويعدّ تساهل الشرطة مع عنف البيض ضد السود والعاملين في مجال الحقوق المدنية في الجنوب الأمريكي مثالاً واضحاً بديهياً. وقد وجد داهلك Dahlke النمط ذاته في دراسة مقارنة لأعمال الشغب المناهضة لليهود في كيشينيو (روسيا) في ١٩٠٣ وأعمال الشغب المناهضة للزنوج في ديترويت في ١٩٤٣[٥٦٩].

الأدلة على العلاقات الإيجابية ذات الخط البياني المنحني بين القوّة والعنف:

تقدّم آراء نظرية أخرى وأدلة تجريبية عملية (empirical) دعماً مباشراً أكبر لفرضيات الخط البياني المنحني. ويصف ايكشتاين Eckstein وبارسونز Parsons وباسوس Passos الأوضاع التي يزيد فيها الاعتماد المتزايد على القوّة إمكانية القيام بالعنف أو حجمه. فما من واحد منها يقتضي افتراضات سيكولوجية بشأن الآثار المحبطة للتهديد أو للعقوبات القسرية؛ فجميعها متساوقة مع العلاقة الإيجابية الكامنة وراء الجانب الأيسر من الخط المنحني في الشكل (٩).

ويشير ايكشتاين إلى أنّه في المجتمعات التي تنطوي على احتمال وجود العنف السياسي يكون الكبت "أكثر بقليل من المخدرات، حيث إنّه يزيد في شدّة الأوضاع التي

Regency England (London: Oxford University Press, 1934), and George Rude, *The Crowd in History, 1730-1848* (New York: Wiley, 1964), 79-91.

(٥٦٩)H. O. Dahlke, "Race and Minority Riots: A Study in the Typology of Violence", *Social Forces,* XXX (1952), 419-425.

يسعى إلى كبحها، ويحتاج إلى جرعات متزايدة للمحافظة على توازن الأمور...". إذا لم يكن مبنياً على أساس ذكاء فائق وإذا لم يطبّق بشكل معقول وقاس ومتواصل، فقد تكون آثاره تماماً على عكس الآثار المقصودة. إنّ الكبت غير الكفؤ يؤدّي إلى مزيج من الاستياء والازدراء للنخبة. كما أنّ الكبت قد يجعل أعداء النظام أكثر مهارة في فنون التآمر؛ ومن المؤكّد أن يعمل على جعلهم أكثر خبرة في مهارات التنظيم السري والاتصالات السرية(٥٧٠).

ويرى بارسونز أن بعض أنواع الأنظمة السياسية عرضة لـ "**دوائر مفرغة من انكماش السلطة**"، تتسارع حين تجعل مطالب الجمهور المتزايدة والتي لا يستجاب لها من الضروري أن يلجأ النظام إلى استخدام العقوبات المهدّد بها أو الفعلية بغية ردع الذين يقدمون تلك المطالب.

ويتمثّل أحد الردّين الأكثر شيوعاً لتلك السياسة بـ "المحاولة النشطة والعنيفة لتنفيذ المطالبات ضد ميول القيادة الجماعية. ومن الواضح أن هذا الرد يسير باتجاه السعي إلى حيازة القدرة على تنفيذ عقوبات قاسية مضادة تضارع أو تفوق العقوبات التي تأمر بها القيادة الجماعية"(٥٧١).

ويجادل باسوس Passos بأنّ عدم الاستقرار في أمريكا اللاتينية ناجم عن تردد النخب التقليدية في اتباع السياسات التطويرية، الأمر الذي يجعل من الضروري أن يعتمدوا على جهاز القسر لتقليل الهجوم إلى الحد الأدنى. وهذا بدوره يجبر النخب على التوصل إلى تفاهم مع العسكريين من خلال زيادة امتيازاتهم الاجتماعية ونفوذهم

(٥٧٠)Harry Eckstein, "On the Etiology of Internal Wars", *History and Theory,* IV (No. 2, 1965), 154.

(٥٧١)Talcott Parsons, "Some Reflections on the Place of Force in Social Process", in Eckstein, ed., quotations 64, 65.

السياسي ومواردهم، الأمر الذي يقلّص الموارد المتاحة لتلبية طلبات التنمية ويزيد احتمال العنف(٥٧٢).

ويجادل غالتونغ Galtung صراحة بأنّ تطبيق الجزاءات السلبية لدى الأمم يزيد المقاومة بدلاً من أن يقلّصها. ويظهر ذلك في دراسة حالة تتناول آثار العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روديسيا. فنظرية الحرب الاقتصادية التقليدية "الساذجة" تفترض وجود علاقة خطيّة بين شدّة العقوبات الاقتصادية وتدني الدعم السياسي أو "**الانحلال السياسي**". ويرى في واقع الأمر "أن الحرمان من القيم يخلق أوضاعاً اجتماعية يكون فيها المزيد من التضحية ممكناً بحيث إنّ الحد النهائي للانحلال السياسي سوف يحدث لاحقاً".

إنّ العقوبات تزيد، ولا تقلّص، المقاومة، لأنّها تثير العداوة والبغضاء. وقد أظهر تطبيق العقوبات على روديسيا في العامين الأوليين أن العقوبات أدّت بالفعل إلى زيادة التلاحم السياسي وإلى تصميم البيض على المقاومة. يكون هذا الرد محتملاً بشكل خاص إذا اعتبرت العقوبات هجوماً على الجماعة ككل، بحيث تشمل البريء و"العاصي"، وإذا كان تعاطف الجماعة مع الجبهة المعاقبة متدنياً أو منعدماً؛ وإذا اعتقد أعضاء الجماعة أن أهدافهم أفضل من أي بدائل تطرحها الجهة المهاجمة(٥٧٣). هذه الشروط الثلاثة هي بالضبط تلك التي تنطبق في الغالبية العظمى من الصراعات بين الأنظمة والحركات الثورية.

لقد قام تومبسون Thompson بتحليل آثار الكبت الذي تفرضه الأنظمة على حالات العصيان في فيتنام الجنوبية والملايو، وحدّد عدداً من الأسباب التي تفسّر عدم فاعلية جيش فيتنام الجنوبية. فهو بالنظر إلى مجرد حجمه كان يسيطر على خدمات أكثر

---

(٥٧٢)Alaor S. Passos, "Development Tension and Political Instabiliry: Testing Some Hypotheses Concerning Latin America", *Journal of Peace Research,* No. 1, 1968, 70-73.
(٥٧٣)Johan Galtung, "On the Effects of International Economic Sanctions, with Examples from the Case of Rhodesia", *World Politics,* XIX (April 1967), 378-416, quotation 389.

الناس موهبة في البلد، الأمر الذي قلّص فاعلية الحكومة المدنية ومواردها. ثم إنه تمّ تنظيمه لإلحاق الهزيمة بغزو أجنبي متوقع ولاحتلال أراض أجنبية وإدارتها. فعندما تمّ توجيهه ضد التمرد الداخلي، تصرف في بلده كما يتصرف الغزاة، حيث زرع الشعور بالخوف والإرهاب والاغتراب لدى السكان الذين كان يفترض فيه أن يحميهم. وقد ساهم حجمه الكبير وتعدّد القوى شبه العسكرية ذات الأهداف المماثلة في إحداث **"حالة ساد فيها حكم القوّة بدلاً من حكم القانون"**.

ويوصي تومبسون باستخدام قوّات الشرطة في المناطق المأهولة وبجيوش صغيرة متحركة لمواجهة العصيان. فالجيوش الكبيرة تولّد رداً عسكرياً منشقاً. كما يوصي بعقوبات خفيفة ضد المنشقين، ويستنكر حملات الكراهية الموجهة ضد القائمين بالعصيان. فالعقوبات الشديدة وحملات الكراهية، التي تعادل التهديدات، تشجع الجنود على إرهاب السكان في المناطق التي يسيطر عليها القائمون بالعصيان، وتجبر المنشقين على القتال حتّى الموت بدلاً من قبول التسوية أو الاستسلام، وتثير عداء جميع الذين يتعين إعادة ضمهم إلى الدولة إذا انتصرت الحكومة[٥٧٤]. هذا التحليل يحتوي على العلاقات المتمثلة بالخط البياني المنحني: أي أن القواعد العسكرية والأمنية الصغيرة الفعّالة أكثر كفاءة من أي قوّات عدا القوّات الكبيرة؛ والعقوبات الخفيفة أكثر نجاعة من العقوبات القاسية.

وتبيّن حالات محددة عديدة العلاقة الإيجابية للجانب الأيسر للخط المنحني في الشكل (٩). فالجيوش الأجنبية الغازية تكاد تواجه دائماً بمقاومة شعبية، وذلك يعود جزئياً إلى أنها تخلق حالة من السخط جراء تخريب أنماط الحكم التي تكون موضع اعتزاز لدى الشعب، وجزئياً رداً على تكتيكاتها في السيطرة القسرية. ويبدو أنّ المقاومة الأكثر شدّة والأوسع نطاقاً تحدث في الأراضي التي تكون فيها السيطرة الأجنبية في المستوى المتوسط: في الصين ويوغسلافيا وغرب روسيا، على سبيل المثال، ولكن ليس

(٥٧٤)Sir Robert Thompson, *Defeating Communist Insurgency* (New York: Praeger, 1966), 60-62, 104-105, 110, quotation 104.

في بلدان مثل هولندا وفرنسا والدنمارك حيث كان الجنود الأجانب موجودين بكثرة وحيث كان يغلب فرض العقوبات الشديدة على نحو ثابت[٥٧٥].

وكثيراً ما يكون لأعمال الفرض التي تقوم بها القوّات العسكرية والأمنية أثر مماثل على سكان البلد ذاته الذي تنتمي إليه تلك القوّات. ولقد حدثت حالات تمرد حدودية عدّة في أمريكا القرن الثامن عشر والتاسع عشر كرد دفاعي على توسعة القوى الفيدرالية التنظيمية وقوّات الشرطة[٥٧٦]. وفي فرنسا عام ١٧٨٩ ساهم قرار حزب المحكمة اللجوء إلى القوّة بدلاً من قبول طلبات مجلس الطبقات مساهمة مباشرة في تنظيم المقاومة من قبل الطبقة البورجوازية والعمّال المهرة[٥٧٧].

وقد عجّلت أعمال الشرطة الروتينية بحدوث حوادث الشغب التي جرت في غيتويات مدن الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين، وكانت الشرطة في معظم حوادث الشغب الجهات الرئيسية المستهدفة. وعلاوة على ذلك، فإنّ ازدياد رد الشرطة على الحوادث الأولى كان عادة يحولها إلى حالات فوضى كبيرة[٥٧٨]. وثمّة أمثلة توضيحية عدّة غير غريبة. فقد بدأت حرب الرقيق من المارون الثانية في جمايكا حين أصرّ حاكم المستعمرة، في ١٧٩٥، على القيام بعمل عسكري عقابي وقضائي ضد الرقيق في بلدة تريلوني الذين هدّدوا بالقيام بأعمال العنف في مجرى عملية احتجاج ضد

---

(٥٧٥) للاطلاع على حركات المقاومة في الحرب العالمية الثانية, انظر, على سبيل المثال

Chalmers A. Johnson, *Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China, 1937-1945* (Stanford: Stanford University Press, 1962); John A. Armstrong, ed., *Soviet Partisans in World War II* (Madison: University of Wisconsin Press, 1964), and *European Resistance Movements 1939-45,* Vols. 1 and 2 (Oxford: Pergamon Press, 1964).

(٥٧٦) يوجد تفصيل هذا التفسير في:

Richard Rubenstein, *Rebels in Eden* (Boston: Little, Brown, 1970).

(٥٧٧) انظر على سبيل المثال

Georges Lefebvre, *The Coming of the French Revolution,* trans. R.R. Palmer (Princeton: Princeton University Press, 1947), chap. 6.

(٥٧٨) انظر

Fogelson, 218-219, and Morris Janowitz, *Social Control of Escalated Riots* (Chicago: University of Chicago Center for Policy Study, 1968), passim.

الحكومة. ومع أنّ الرقيق المارون اكتفوا بالوعود باتخاذ إجراءات علاجية ولم يقوموا بأعمال عدائية، فإنّ الحاكم أصرّ على فرض عقوبة قضائية عليهم جميعاً وأرسل الجنود لفرض تنفيذ القرار حين رفضت الغالبية العظمى منهم أن تستسلم، فنجم عن ذلك اندلاع حرب عصابات استمرت خمسة أشهر(٥٧٩). وفي تايلندا منتصف ستينيات القرن العشرين اشتدت عملية عصيان على نطاق ضيق في المقاطعات الشمالية الغربية عندما زادت الحكومة مستوى النشاط الإداري والبوليسي والعسكري في المنطقة. فمن جهة، وفّر توسع الوجود الحكومي مزيداً من الأهداف ليقوم المنشقون بمهاجمتها؛ ومن جهة أخرى، رفع الرد الانتقامي من جانب القوّات العسكرية وقوّات الشرطة مزيداً من وتيرة مقاومة المنشقين(٥٨٠).

هذه الأمثلة تستند إلى دراسة حالة أو، في الحدّ الأقصى، بضع حالات، ليست جميعاً ذات صلة بشكل صريح. ولقد أجريت دراسات عدّة كمية ومقارنة للعلاقة بين مختلف تدابير القدرة العسكرية أو الشدّة المستنتجة للعقوبات، من جهة، ومستوى العنف السياسي، من جهة أخرى. وتتجلّى في جميع هذه الدراسات علاقات خط مُنحن مميزة. وقد ابتدع والتون مقياساً لتقييم قسر أو تساهلية الأنظمة السياسية الوطنية، استناداً إلى أوضاع مثل درجة حماية الحقوق المدنية، ومدى التسامح بالمعارضة السياسية، ودرجة تمثيل الحكومة واستجابتها. وتمت مقارنة درجات أربع وثمانين من الدول مع مقاييس استقرارها السياسي، ١٩٥٥-٦١.

وقد تبيّن أن جميع البلدان الأكثر استقراراً تقريباً كانت متسامحة جداً، وكان لدى الغالبية العظمى من أكثر البلدان افتقاراً للاستقرار، مستويات متوسطة من القسر؛ وكانت

---

(٥٧٩) انظر

Clinton V. Black, *The Story of Jamaica* (London: Collins, 1965), chap. 13.

(٥٨٠) انظر

Louis E. Lomax, Thailand: The War that Is, The War That Will Be (New York: Vintage Books, 1967),

مقالات عن تايلندا في:

The New York Times, May 17, 1965; June 26, 1966; and August 18, 1966.

أكثر البلدان ذات الدرجة العالية من القسر إما مستقرة أو غير مستقرة بدرجة معتدلة، ونادراً ما كانت غير مستقرة بدرجة عالية(٥٨١). وقد ربطت الدراسات الأخرى بين الإنفاق العسكري أو حجم القوّات العسكرية والأمنية وبين العنف الجماعي. وقد وضع بوي Bwy خطاً بيانياً تتبع فيه نفقات الدفاع في بلدان أمريكا اللاتينية (بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي) لعام ١٩٥٩-٦٠. وتبيّن أنّ مستوى العنف اللاأخلاقي في البلدان ذات الإنفاق المنخفض أو العالي نسبياً على الدفاع كان ضئيلاً، هذا العنف في الغالبية العظمى من البلدان ذات المستويات المتوسطة، بما في ذلك فنزويلا والأرجنتين وكوبا وبنما والبرازيل والإكوادور كان عالياً نسبياً(٥٨٢).

وأجريت دراسة ثالثة مقارنة بين قياس مركب لحجم القوّات العسكرية والأمنية وبين حجم النزاع المدني في ١١٤ دولة في ١٩٦١-٦٥. وتبيّن أنّ العلاقة تتمثل بخط بياني منحن. ولاختبار احتمال أن يكون إما الصراع الخارجي أو الحروب الداخلية المتطاولة تؤثر في حجم القوّة القسرية، وبالتالي في العلاقة فقد حذفت الدول المنخرطة في ذلك الصراع، وتم تتبع العلاقة ثانية بالنسبة لتسع وستين دولة من ذوات "الصراع المنخفض". فكانت الخطية المنحنية لا تزال بارزة(٥٨٣).

(٥٨١)Jennifer G. Walton, "Correlates of Coerciveness and Permissiveness of National Political Systems: A Cross-National Study", (M. A. thesis, San Diego State College, June 1965)

وللاطلاع على نتائج مماثلة انظر

Betty A. Nesvold et al., "Regime Coerciveness and political Instability" (paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, New York, 1969).

(٥٨٢)Douglas Bwy, "Political Instability in Latin America: The Cross-Cultural Test of a Causal Model", *Latin American Research Review,* III (Spring 1968).

(٥٨٣)Ted Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review,* LXII (December 1968), 1117-1118. Also see Ted Gurr with Charles Ruttenberg, *The Conditions of Civil Violence: First Tests of a Causal Model* (Research Monograph No. 28, Princeton: Center of Internationl Studies, Princeton University, 1967), 82-83.

هذه الدراسات المقارنة تثير أيضاً مشاكل تتعلق بالتفسير. فقياسات درجة التهديد وشدّة العقوبات القسرية هي قياسات غير مباشرة. حيث إنّه توجد أيضاً اختلافات كبيرة لا تقاس داخل البلدان وكذلك فيما بين البلدان من حيث نمط القسر. فما من واحدة من هذه الدراسات تأخذ بالاعتبار سيطرة المنشقين القسرية النسبية. على أنّه حين نضع جميع الأدلة التي تمّ فحصها جنباً إلى جنب، بما في ذلك التخمين النظري والنتائج السيكولوجية التي تمّ التوصل إليها ودراسة الحالة ودراسات مقارنة واسعة النطاق، فإنّ فرضيات الخط المنحني تقدّم على ما يبدو التفسير الأكثر إيجازاً وإقناعاً.

الولاء العسكري

Military loyalty

تتوقّف قدرة نظام ما على ممارسة أي نوع من السيطرة القسرية الثابتة على مواطنيه، على أي مستوى من التهديد بالعقوبات أو شدتها، تتوقف في خاتمة المطاف على ولاء قواته العسكرية والأمنية الداخلية. فكلّما ازداد الولاء، تكون فاعلية النظام أكثر احتمالاً، في حال تساوي أشياء أخرى، في ممارسة السيطرة القسرية. وكلّما قل ولاؤها، ازداد احتمال استخدامها لقوتها ضد النظام نفسه، وازداد احتمال اعتقاد المنشقين بأن بوسعهم تحقيق النجاح في هجماتهم ضد النظام.

الفرضية RC.4: تتفاوت سيطرة النظام القسرية تفاوتاً شديداً بتفاوت ولاء القوّات القسرية للنظام. إنّ الخطّية المقترحة لتلك العلاقة لا تفترض بأن النخب تعرف ما هي أكثر الاستعمالات الوظيفية للقوة. فهي في كثير من الأحيان قد لا تعرف ذلك.

على أنّه في حال معرفتها فإنّها لا تستطيع تطبيق تلك المعرفة إلا إذا كانت القوّات المسلّحة موالية لها. أما الولاء نفسه فهو يتفاوت من حيث النطاق والدرجة على حد سواء، مثلما هو الحال بمدى الامتثال في داخل الجماعة بصفة عامة. فقد يكون بعض الضباط والوحدات موالين بصفة عامة، في حين أنّ البعض الآخر لا يكون موالياً. وقد يريدون جميعهم إطاعة الأوامر بالدفاع عن النظام ضد العدوان الخارجي أو العصيان

المسلح، لكنهم لن يكونوا مستعدين لإطلاق النار على المدنيين العزل من السلاح. فمن المحتمل أن تقتضي الدرجة القصوى من السيطرة القسرية الدرجة القصوى من الولاء نطاقاً ودرجة.

وتتمثّل استراتيجية افتراضية لنظام ما من أجل تحقيق الدرجة القصوى من السيطرة باستخدام أقصى درجات التهديد إلى جانب عقوبات خفيفة لكنها ثابتة ومتماسكة؛ ولقد كانت هذه من حيث الأساس هي السياسة التي حاولت تطبيقها مدينة نيويورك ردّاً على الاضطرابات العرقية في عهد إدارة ليندساي Lindsay. فالحاجة تدعو إلى درجة عالية جدّاً من الولاء (الامتثال) من أجل تنفيذ مثل تلك السياسة، حيث إنّها تقتضي أن تكون لعناصر من الجيش والشرطة درجة عالية من الانضباط بالمنشقين ولكن أن تستخدم تلك العناصر القدر الأدنى من القوّة على الرغم من عدائها المتكرر إزاء المنشقين وعلى الرغم من الاستفزاز اللفظي والمادي.

أمّا في حالة كون عريكة الجيش أو الشرطة أقل ليناً فمن المحتمل أن يكون ردّ فعلهم من منطلق الغضب كما كان عليه الحال في رد الشرطة في شيكاغو على المظاهرات الطلابية والمظاهرات المناهضة للحرب، وهو الردّ الذي انطوى على استخدام غير متساوق للقوة ذات الشدّة المتوسطة ـــ أي اعتقالات وضرب بشكل عشوائي نوعاً ما، وهي تكتيكات على درجة كبيرة من الاختلال الوظيفي بغية فرض السيطرة القسرية طويلة الأمد[٥٨٤].

ويناقش وولف Wolf أيضاً عواقب الاختلال الوظيفي الناجمة عن مخالفات النظام العسكري إبّان الحروب الداخلية. فثمّة حاجة إلى أقصى درجة من النظام والانضباط لسببين: الأول، "لتفادي إضافات نزوية وغير لازمة إلى قائمة المظالم والسخط التي تكون كبيرة بالأصل"، وأهمّ من ذلك "لتوضيح وتكبير الإشارات التي تحاول الحكومة إيصالها إلى الشعب" بشأن الأعمال المستصوبة وغير المستصوبة. ويعترف أيضاً بأن

---

(٥٨٤)See Daniel Walker, *Rights in Conflict* (Washington, D.C.: Chicago Study Team, National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1968).

الصراع مع القائمين بالعصيان "يزيد لا محالة احتمال سوء سلوك القوّات العسكرية الحكومية كرد فعل على الإحباط الذي تشعر به"، حيث يعزز سوء سلوكهم حالة العصيان. ففي الفلبين أنشأت حكومة ماغسايساي Magsaysay مكتباً عسكرياً للشكاوى بشأن الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوّات العسكرية في غضون ساعات من استلام الشكاوى؛ وكانت تطبّق عقوبات شديدة سريعة على الذين يقومون بتلك الأعمال، الأمر الذي كانت له آثار لافتة للنظر على الانضباط العسكري وتقليص العداء الشعبي[٥٨٥].

أمّا أسسّ الولاء فتتفاوت. فمن المحتمل أن يكون ولاء الضباط، إن لم يكن ولاء المجنّدين، على أشده إذا كان يستند إلى الشعور بأنّ النظام شرعي بدلاً من التهديد بالجزاءات السلبية. فقوّات أخرى هي فقط التي تستطيع فرض الامتثال استناداً إلى التهديد؛ ولذا فقد درجت الدول، التي يشك النظام فيها في ولاء ضباطه، على إنشاء وحدات عسكرية وشبه عسكرية مضادة، مثل جيش نظامي أو قوّة جوية أو بحرية قوية أو ميليشيا وقوة أو عدد من قوّات الشرطة الوطنية. فنقص الولاء من جانب واحد منها يمكن مقابلته بالقوّة من الآخرين.

ويتمثّل دافع ثالث للولاء، يبدو أنّه أكثر ما يميز الدول في العالم الثالث، بتحكم النظام بالجزاءات الإيجابية. فالقوّات العسكرية والشرطة في كثير من البلدان اللاتينية والافريقية والآسيوية تنزع إلى البقاء موالية للقادة المدنيين ما دامت مصلحتهم تقتضي ذلك. فعند التعرض إلى خطر الفوضى أو التغير الاجتماعي (أو انعدام التغير الاجتماعي، أو تناقص مخصصات الموارد أو المركز أو النفوذ بالنسبة للعسكريين فإنهم ينزعون إلى التدخل لحماية مصالحهم الخاصة ومصالح الجماعات أو الطبقات التي يتماهون معها. إن عدم كفاءة الأنظمة المدنية في المحافظة على النمو أو النظام من أكثر المبررات شيوعاً للتدخل العسكري لدى تلك الأنظمة[٥٨٦]. وتوجد أيضاً علاقة عكسية

---

(٥٨٥)Charles Wolf, Jr., "Insurgency and Counterinsurgency: New Myths and Old Realities" (Paper P. 3131-1, Santa Monica: RAND Corporation, July 1965), 22.

(٥٨٦)See for example Henry Bienen, ed., *The Military Intervenes: Case Studies in Political Development* (New York: Russel Sage, 1968); Morris Janowitz, *The Military in*

بين ولاء العسكريين للأنظمة المدنية واحتمال حدوث المؤامرات، تمييزاً لها عن أشكال أخرى من العنف السياسي. فالعسكريون بوصفهم مؤسسة للقوة يستطيعون التدخل بسهولة ضد نظام مدني، وإذا كان ضبّاطها يتصفون بعدم الخيانة والسخط على السواء فإنّ من المحتمل أن يبدو الانقلاب أكثر وسيلة ملائمة لعلاج أسباب سخطهم. وبصورة أقل مباشرة، إذا رأى المنشقون أن زمراً من الجيش ليست موالية كلياً، فقد يلجأون إلى دعمهم في الأنشطة التآمرية بدلاً من اللجوء إلى الاضطرابات أو الحرب الداخلية. ففي دراسة عبر وطنية جرت بين ١٩٦١ و١٩٦٥ وتناولت النزاع المدني وتم الاستشهاد بها آنفاً، على سبيل المثال، قيل إن رجال الجيش والشرطة قد شاركوا في ٤٨ في المائة من تلك المؤامرات التي تمّ فيها تحديد المشاركين، وذلك في ٣٠ في المائة من الحروب الداخلية، ولكن في واحد في المائة فقط من حوادث الاضطرابات. وعلاوة على ذلك فقد شاركوا في ٥٣ من أصل ٥٨ انقلاباً ومحاولات القيام بالانقلابات التي تمّ تحديدها في ١١٤ من البلدان التي تمت دراستها[٥٨٧].

الفرضية C.2: يتفاوت احتمال حدوث المؤامرة بصورة عكسية بتفاوت ولاء قوّات القسر للنظام.

جرت مناقشات أو افتراضات واسعة النطاق بشأن أهمية ولاء قوّات القمع في المحافظة على الأنظمة وحمايتها من الثورة والمؤامرة. وقد جرى فحص بعض ما يعزى من الثورة إلى انخفاض الولاء في القسم السابق. ولقد أكّد جونسون على "الموقع المركزي للقوّات المسلّحة في الثورات"، ورأى أن "نجاح أي ثورة أو فشلها يعتمد على الدور الذي تلعبه القوّات المسلّحة".

---

the Political Development of New Nations (Chicago: University of Chicago Press, 1964); John J. Johnson, *The Military and Society in Latin America* (Stanford: Stanford University Press, 1964); and Edwin Lieuwen, *Generals vs. presidents: Neo-Militarism in Latin America* (New York: Praeger, 1964).

(٥٨٧) استناداً إلى تحليلات لبيانات لم تنشر سابقاً.

من الناحية العملية تنطوي الثورة على عصيان مسلح، وهذا يفترض حدوث صدام مع جنود محترفين مدربين ومجهزين بالعتاد تحت إمرة النخبة الخارجية. لذا فإن نجاح أو فشل العصيان المسلح على السواء ولذلك، في عصر الجمعيات الأخوية الثورية المحترفة الملتزمة، من الشائع أنه حتّى قرار محاولة القيام بالثورة، يعتمد على موقف (أو تقدير الثوريين لذلك الموقف) الذي ستأخذه القوّات المسلّحة إزاء الثورة(٥٨٨). وكما يرى لاسويل Lasswell وكابلان Kaplan فإن تحكم النخبة بأدوات العنف عنصر محدد يعتمد عليه استقرار الأنظمة. غير أن استقرار موقف قوّة النخبة لا يتفاوت مع الاستعمال الفعلي للقوة، بل مع قدرتها على استعماله فحسب.

"إنّ الاعتماد الحصري على العنف للحفاظ على الحكم هو علامة الضعف لا القوة"، لأنه في مثل هذه الحالة "من شأن ارتداد أدوات العنف... أن يؤدّي إلى الانهيار. فأقوى الجيوش يمكن إفساد ولائها في دعم النظام"(٥٨٩). إذا اعتمد نظام ما اعتماداً أساسياً أو حصرياً على القوّة للمحافظة على نفسه في السلطة، فإن من المحتمل أن أي ظرف من الظروف التي يضعف الولاء العسكري فيها سيعجّل بالثورة. ويحدد جونسون أربعة "**عناصر مسرّعة للاختلال الوظيفي**" تؤثّر في القوّات المسلّحة. العنصر الأول هو التآخي مع السكان، الأمر الذي يمكن أن يضعف وحدة الجيش ويؤدّي إلى اعتناق بعض أفراده للعقائد الثورية. مثل هذا التآخي دفع بعض الجنود والضباط السوفييت إلى القتال إلى جانب الثوريين الهنغاريين في ١٩٥٦.

كما أنّ عمليات عصيان الجيش بسبب قضايا مثل المرتبات والترفيع أو إحالة الضباط غير الطوعية إلى المعاش يمكنها إضعاف ولاء العسكريين الظاهري للنظام، الأمر الذي يحصل أيضاً جرّاء المنافسة الحزبية داخل القوّات المسلّحة. وتحدث الآثار ذاتها جراء حيرة وتردد النخبة في سيطرتها على العسكريين؛ وقد يكون الجيش

(٥٨٨) Johnson, *Revolution and the Social System*, 14, 16-17; also see Chalmers Johnson, *Revolutionary change* (Boston: Little Brown, 1966), chap. 5.
(٥٨٩)Lasswell and Kaplan, 265-266.

والشرطة موالين لكنهم مقيدون إزاء اتخاذ إجراءات ضد المنشقين. غير أن المفتّت الأكثر شيوعاً لروابط الولاء العسكري هو الهزيمة في الحرب، التي تنفر الضباط إلى درجة اعتقادهم بأن النظام هو المسؤول عن الهزيمة، الأمر الذي يوحي للجماهير بأنّ العسكريين أضعف من أن يحافظوا على النظام الداخلي[٥٩٠]. فعلى سبيل المثال لقد كان مصدراً رئيسياً للاستياء في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى الاعتقاد السائد بين الضباط والمجنّدين بأن المسؤولين عن الاستسلام في ١٩١٨ كانوا السياسيين المدنيين غير الأكفّاء، وليس النكسات الثانوية نسبياً في ميدان المعركة[٥٩١].

اتساق القسر

The Consistency Of Coercion

العنصر الخامس الذي يحدّد سيطرة الأنظمة القسرية هو الاتساق والثبات على المبدأ الذي تطبّق العقوبات استناداً إليه. فالعقوبات تطبق على نحو متسق وثابت بحيث إنّ جميع الذين ينخرطون في النشاط المحظور يخضعون للعقوبات بنسبة درجة "ذنبهم"، في حين أن غير المشاركين لا يتعرضون للعقوبات. وهذا المفهوم يشبه مفهوم "العدالة" بمعناها التقليدي.

يمكن فرض القوّة والعقوبات غير العنيفة على الشعب المتمرد بمختلف الطرق. فعلى سبيل المثال، لقد درجت الشرطة على اعتقال بعض المشتركين في أعمال الشغب دون غيرهم. فكلّما قلّت نسبة المعتقلين، ازداد احتمال تفكير الآخرين بأن بوسعهم الاشتراك في أعمال الشغب في المستقبل، اعتقاداً منهم بأن لديهم فرصة لا بأس بها

---

(٥٩٠)Johnson, *Revolutionary Change,* 102-104.

للاطلاع على التآخي بين الجنود السوفييت مع الجماهير المحلية في هنغاريا وبولندا في ١٩٥٦ انظر Feliks Grossl *The Seizure of Power in a Century of Revolutions* (New York: Philosophical Library, 1958), 316-323.

(٥٩١) See Theodore Abel, *The Nazi Movement: Why Hitler Came to Power* (New York: Atherton, 1938, 1966), especially, chap. 2 and F. L. Carsten, *The Rise of Fascism* (Berkeley: University of California Press, 1967), chap. 3.

للإفلات من العقوبات؛ فالتهديد بالعقوبات يتناقص بالنسبة لهم. وثمّة نمط شائع آخر يتمثّل بالاعتقال العشوائي لكل من المشتركين بأعمال الشغب والمراقبين غير المشاركين أو، في سياق الحرب الداخلية، تدمير قرية من القرى التي لا يلقى المنشقون الدعم إلا من بعض سكانها. وفي هذه الحالة من المحتمل جداً أن يثور غضب الأبرياء الذين يتعرضون إلى تلك التدابير الانتقامية، وبالتالي فإنّهم ينفرون من النظام الذي يستخدم تلك الأساليب. فالكبت العشوائي يثير عداء الناس أكثر من ردعهم، كما يظهر ضمنياً فرضية الخط المنحني.

وفي نمط ثالث تقوم عناصر القوّة باعتقال المشاركين اصطفائياً، حيث يقومون بالقبض على أفراد عصابة من الإرهابيين أو المتآمرين جميعهم، أو أنهم لا يعتقلون سوى الزعماء أو أكثر الأفراد نشاطاً في جماعة الغوغاء الذين يمارسون الشغب، لكن تلك العناصر لا تطبّق العقوبات على نحو ثابت متساوق. فقد يتم اعتقال بعض زعماء المشاغبين وضربهم ثم يطلق سراحهم، في حين أن آخرين منهم يطلق سراحهم دون عقاب، ويتعرض آخرون إلى الضرب والسجن وإلى العقوبات القانونية أيضاً. وقد تطلق النار على بعض الإرهابيين أو المتآمرين بغية ردع الآخرين، بينما يطلق سراح آخرين على سبيل إظهار اللين. وقد يكون سبب عدم التساوق والثبات هو مركز الذين يتم اعتقالهم ونفوذهم النسبي لدى النظام، أو مجرد نزوة المعتقلين.

وبصرف النظر عن الأسباب، فمن المحتمل أن يزداد عداء الذين يتعرضون إلى العقوبات الشديدة غير المتساوقة والذين يتعاطفون أو يتماهون معهم، كما أنّ الذين ينجون بأقل قدر من الضرر لن يرتدعوا ردعاً كافياً يمنعهم من المشاركة في المستقبل، بل قد يشجعهم ذلك على المخاطرة.

إنّ النمط النموذجي لرد فعل الشرطة والعسكريين إزاء العنف السياسي في أنحاء العالم يجمع بين الأنواع الثلاثة من عدم التساوق والثبات. فعندما تواجه الشرطة متظاهرين أو مشاغبين عدائيين فإنّهم سيقومون على الأغلب بالقبض على المشاركين وأقرب المتفرجين، وبضرب واعتقال البعض والإفراج عن آخرين وتجاهل الأكثرية

الذين تمكنوا من الإفلات. وينطبق هذا الوصف بدرجة من الدقة على تصرف الشرطة إزاء العديد من أعمال شغب الغيتويات والمظاهرات المناهضة للحرب، وتصرف الشرطة الفرنسية والإسبانية والإيطالية إزاء مظاهرات الطلاب، وتصرف الشرطة في جنوب افريقيا والملايو وفي فنزويلا إزاء بعض أعمال الاحتجاجات العمّالية وإزاء مئات الحالات الأخرى. وقد تقوم القوّات العسكرية الملتزمة بالسيطرة على "حالات العصيان بإطلاق النار أو القبض على بضعة عناصر من المنشقين والعديد من الذين يفترض أنهم يتعاطفون معهم أو تقوم بتدمير بعض المناطق الريفية المشتبه بها أو تطلق النار على المعتقلين وترسل آخرين إلى مراكز إصلاحية أو معسكرات إعادة التوطين وتدع البعض يفرّ.

وثمّة أمثلة كثيرة معاصرة: في الجزائر وأنغولا وفيتنام الجنوبية وكوبا في ظل حكم باتيستا والكونغو إبّان حروب "**الاستقلال الثاني**" وغواتيمالا والمناطق الكردية في شمال العراق والتيبت في ظل الحكم الصيني. وكلّما ازداد عدم تساوق وثبات استخدام القوّة ردّاً على العنف السياسي من أي منطلق، ازداد الغضب. وكثيراً ما تنخفض المخاطرة الظاهرة، بالنسبة للباقين على قيد الحياة من المتأثرين، وبالتالي تقل فاعلية السيطرة القسرية التي يمارسها النظام الذي يستخدم مثل تلك السياسات.

الفرضية RC. 5: تتفاوت سيطرة النظام القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت تساوق وثبات الجزاءات السلبية التي يطبقها النظام.

وهذه العلاقة تظلّ قائمة بصرف النظر عن درجة التهديد أو شدّة العقوبات القسرية. وإذا كان كل من التهديد والشدّة على درجة عالية ولكنهما مقترنان بتساوق وثبات العقوبات التي يتم فرضها، فإن من المحتمل أن يكون إجمالي العداء المكبوت في الجماعة أقل ممّا لو كانت العقوبات غير متساوقة وغير ثابتة. ويبدو أنّ تخفيف سيطرة الأنظمة التي تستخدم عقوبات شديدة لكنها متساوقة وثابتة أقل احتمالاً في تسريع الفوضى المدنية من تخفيف السيطرة حين تكون العقوبات غير متساوقة وغير ثابتة.

ونجد أمثلة على النمط الأول في يوغسلافيا في ستينيات القرن العشرين والملايو بعد نهاية حالة «الطوارئ» في ١٩٦٠ وربّما في كوريا الجنوبية في أواخر ستينيات القرن العشرين. ويمدّنا التاريخ بالعديد من الأمثلة الأخرى للنمط الأخير، من بينها أمثلة في فرنسا الثورية وروسيا الثورية والمكسيك في ١٩١٢ وألمانيا الشرقية في ١٩٥٣ وهنغاريا في ١٩٥٦. وبالمقابل، حتّى لو كان التهديد بالعقوبات وشدتها في أكثر مستوى مباشر من الاختلال الوظيفي فإنها تسبب قدراً أقل من العداء إذا استخدمت على نحو متسق وثابت مما لو استخدمت بشكل غير متساوق وغير متسق.

إنّ التساوق (الثبات) ليس مطلقاً، لكنه يخضع لبعض التنوع عبر الثقافات. ففي بعض المجتمعات، في أرياف الصين ولدى بعض القبائل في شرق افريقيا، على سبيل المثال، فقد كان يفترض أن أقارب أو جماعة الشخص المنحرف أو المتمرد يشتركون في المسؤولية عن أعماله، لذا من المحتمل أن العقوبات التي تتخذ ضد الأشخاص الأبرياء مبررة. إلا أنه ثمّة احتمال كبير في أن يعتبر الإرهاب الحكومي المتفرق ضد سكان يؤوون المتمردين، أو إطلاق النار على رهائن يتم اختيارهم عشوائياً، أقل عدلاً أو تساوقا وثباتاً وأنه يخلق عداءً أكثر مما تخلقه الأفعال الموجّهة بشكل محدد ضد منشقين معروفين.

تناقش دراسات عدّة الحاجة إلى التساوق والثبات في القسر بغية تقليص العنف إلى الحد الأدنى، وقد اشتق تومبسون Thompson "**مبادئ مناهضة العصيان**" من تجربة الملايو وجنوب فيتنام، وأكد تأكيداً كبيراً على حاجة النظام الذي يتعرض للتحدي إلى استخدام و سائل متساوقة ثابتة وقانونية: "يجب أن يكون كل قانون جديد فعالاً وأن يطبق بشكل عادل. فلا جدوى من سن قوانين لا تستطيع تطبيقها... أو تقع أعباؤها دونما إنصاف على جماعة معينة من السكان". وقد تمّ في الملايو سحب القوانين الجزائية ضد الصينيين، لأنها كانت تعاقب البريء والمذنب على حدّ سواء.

ومن جهة أخرى، فقد تمّ الطرح والاستخدام الفعال لقوانين تفرض حالات منع تجول صارم وعقوبة الإعدام لمن يحمل السلاح والسجن المؤبد لمن يقدم المؤونات أو

غير ذلك من الدعم للإرهابيين وتقييد الإقامة أو الاحتجاز لمن يشك بأنهم يؤيدون الإرهابيين، إلى ما هنالك. والنقطة الرئيسية هي أن السكان وجدوا أنها فعّالة وتطبق بالتساوي على الجميع[٥٩٢].

وقد ورد في توصياته أيضاً أن قسوة العقوبات أقل أثراً من تساوقها وثباتها. "فالناس يتحملون تدابير قاسية حقاً، شريطة تطبيقها بدقة وحزم وعلى الجميع، وأن تكون ناجعة في تحقيق غرضها وأن ترى بأنها تفعل ذلك". غير أن مثل هذه السياسات لا يمكن تطبيقها إلا في المناطق التي تقع ضمن نطاق سيطرة النظام. فإذا كانت تطبق على نحو متفرق على أناس في مناطق خاضعة للقائمين بالعصيان فلن يكون لديهم خيار سوى دعم العصاة دفاعاً عن أنفسهم[٥٩٣].

ويرى وولف Wolf أيضاً أنّ الجهود المناهضة للعصيان يمكن أن تصاب بالشلل إذا أساءت القوّات العسكرية وشبه العسكرية استخدام السلطة على نحو طائش. فمثل هذه الإساءات "لها مفعول عكسي"، لأنها "إما عشوائية أو تعسفية. لذا يصبح من المتعذّر على الشعب استنتاج أي شيء بشأن العلاقة بين السلوك القاسي للقوّات الحكومية وسلوك القرويين أنفسهم"[٥٩٤].

وتقدّم الفلبين مثالاً توضيحياً على ذلك. ففي ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٠ كانت سياسة الحكومات الفلبينية المتعاقبة إزاء تمرد الهوكبالاهاب Hukbalahap تتذبذب بين سياسة روكساس Roxas "**التي تهدد باستخدام القوّة المسلّحة**" والتفاوض وتجدد الإجراءات البوليسية، المقترنة بالضيق الاقتصادي المتزايد.

وقد تمّ بدءاً من ١٩٥٠ تطبيق مجموعة أكثر تساوقاً وثباتاً من السياسات العسكرية والبوليسية، تزامنت مع بدايات برامج إصلاح اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي.

---

(٥٩٢) Thompson, 53. For a study of the motives and reactions of participants see Lucian W. Pye, *Guerrilla Communism in Malaya: Its Social and Political Meaning* (Princeton: Princeton University Press, 1956).

(٥٩٣) Thompson, 146-147.

(٥٩٤) Wolf, 22.

وكانت الإجراءات العسكرية ضد المتمردين قاسية ولكنها متزايدة الفعالية، وكانت السياسات المطبقة على الذين يستسلمون من المتمردين لينة. وفي واقع الأمر أدّت القسوة المتزايدة وتساوق وثبات العقوبات، إضافة إلى الإغراءات بالامتثال إلى حد كبير إلى كبح الحركة بحلول ١٩٥٤[٥٩٥].

وتقدّم فنزويلا مثالاً من أمريكا اللاتينية. ويرى غود Gude أنّ حركة العصيان الشيوعية التي بدأت في ١٩٦٠ قد فشلت بسبب الاستعمال الحذر للقوة من قبل الحكومة إزاء المراحل الأولى واستخدام القوّة المكثفة فقط إزاء أخطر الإرهاب الذي مارسه المتمردون. وقد قلّص نظام بيتانكورت Betancourt استخدام الجنود في المناطق الحضرية والاستخدام الصريح لتكتيكات الشرطة واسعة النطاق لتجنب عداء الجماعات المعرضة للتأثر بنفوذ المنشقين. وفي الوقت نفسه نجح النظام في استغلال أعمال الإرهاب العشوائية التي قام بها المتمردون وما يلقونه من دعم خارجي بغية تقليص شرعيتهم إلى الحد الأدنى. وقد تمّ أيضاً تطبيق سياسات إصلاحية، وبقيت أكثر القنوات الطبيعية للمشاركة السياسية مفتوحة.

---

(٥٩٥) تتمثل دراستان مفصلتان للفلبين خلال هذه الفترة بـ:
Alvin H. Scaff, The Philippine Answer to Communism (Stanford: Stanford University Press, 1955), and Frances Lucille Starner, Magsaysay and the Philippine Peasantry: The Agrarian Impact on Philippine Politics, 1953-1956 (Berkeley: University of California Press, 1961).

والخلاصة:

تمكّنت الحكومة، من خلال الاضطلاع بإجراءات رئيسية إزاء أعمال العصيان الرئيسية، من المحافظة على شعور بالشرعية. ومما أسهم بذلك المحاولة الناجحة إلى حد بعيد في البقاء ضمن منظومة القانون. ومن جهة أخرى، فقد واصل العصاة القيام بأعمال اعتبرت غير مشروعة.

ولم يتمكنوا من تحويل التركيز على عدم مشروعية أعمال الحكومة وعلى مشروعية أعمالهم التي يقومون بها[٥٩٦].

يتعين أيضاً الاستشهاد بأدلة أخرى موحية. يبدو أن الكثير من الثورات التي تلت ضعف السيطرة الحكومية قد اقترنت إمّا بعدم تساوق وثبات التدابير القسرية خلال الفترات السابقة أو بعدم التساوق والثبات المتزايد للقسر خلال فترة التخفيف، أو بكليهما. وقد تمّت مواجهة أعمال شغب الغيتويات التي حصلت في أعقاب اغتيال الدكتور كينغ في إبريل ١٩٦٨ بتهديد كبير باستعمال القوة، وكثيراً ما تمثلت تلك القوّة بالحرس الوطني الحيادي نسبياً بدلاً من الشرطة المحلية، ولكن ذلك اقترن بحد أدنى متساوق وثابت لاستخدام القوة.

وكانت مدّة الشغب وتغلغلها وكلفتها البشرية أقل بكثير من أعمال شغب صيف ١٩٦٧، حيث استخدمت قوّة أكبر بكثير ولكن أقل تساوقاً وثباتاً بكثير أيضاً. ولكن لا توجد أدلة دقيقة أو منهجية تتعلق بآثار تساوق وثبات العقوبات على حجم العنف السياسي، وتلك نتيجة ليست غير مرضية فكرياً فحسب، لكنها تثير الكثير من القلق، بالنظر إلى أن الأنظمة قد درجت منذ القدم على الاعتماد على القوّة بوصفها الملجأ الأخير وأحياناً الأول للحفاظ على السلام المدني.

---

(٥٩٦) Edward W. Gude, "Political Violence in Venezuela: 1958-1964" (Paper read at the 1967 Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, September 1967), 13-18, quotation 18.

ملاحظة بشأن نماذج الصراع العقلاني والجزاءات السلبية

A Note on Rational Conflict Models and Negative Sanctions

ثمّة افتراض لدى صناع السياسة، والبحّاثة الذين يستخدمون نماذج الصراع العقلاني ونظرية الألعاب، مفاده أن التهديدات والعقوبات الفعلية يجري تقويمها والاستجابة لها استناداً إلى حسابات التكلفة ـ المنفعة أو تحقيق القدر الأقصى من القيم. فكلّما كان التهديد المعقول الذي يمثله(س) لخصم (ع)، ازدادت التكاليف المحتملة بالنسبة إلى (ص) جرّاء عدم التعاون، إلا إذا كان(ع) يستطيع زيادة مصداقية التهديدات المضادة ومستواها.

وإذا كانت تكاليف التهديدات المضادة التي يتكبدها ع أكبر من تكاليف التعاون، أو إذا تعذّر القيام بتهديدات مضادة، فإنّ من المحتمل حصول التعاون أو الامتثال. وقد تكون سلسلة من التهديدات والتهديدات المقابلة المتبادلة والتي تقترن في بعض الأحيان بالاستخدام الفعلي للعقوبات لإظهار المصداقية، محتملة بينما يقوم الأطراف المتعارضون بتقييم بعضهم نوايا وقدرات بعض.

وقد تؤدّي الاتصالات غير الوافية بين الأطراف أو خطأ التقدير أو الترتيب غير المتساوق للقيم لدى طرف واحد أو لدى الطرفين إلى نتائج لا تصل إلى الحد الأقصى الأمثل، لكن الهدف النهائي للطرفين على السواء يكون الحصول على أقصى قدر من القيم من الوضع بأقل قدر ممكن من التكلفة. وإذا طبّق هذا النوع من التحليل على الصراع بين نظام من الأنظمة والمنشقين عنه، في حال تساوي جميع الأمور الأخرى، فلا بدّ أن يتوصلوا إلى حل وسط يقوم على أساس قدراتهم القسرية النسبية[٥٩٧].

وإذا كانت الحجّج المتعلقة بالخط المنحني المطروحة آنفاً صحيحة، فإنّه لا بدّ من تنقيح كبير لهذا النوع من نموذج الصراع. ويتمثّل جوهر التنقيح المطلوب في أن التهديد بالجزاءات السلبية واستخدامها يغير ترتيبات قيم الخصوم. فكلّما ازداد التهديد وكلّما ازدادت العقوبات التي يفرضها أحد الطرفين، ازدادت القيمة التي يعزوها الطرف

(٥٩٧) See for example George Kent, *The Effects of Threats* (Columbus: Ohio State University Press, 1967), and Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge: Harvard University Press, 1960, 1963).

الآخر إلى الرد الانتقامي. وهذه الحجّة تستند بالطبع إلى الدليل الذي يبين أن العدوان يشبع رغبة الغاضبين، وأن التهديدات والجزاءات السلبية تبعث على الغضب. لنفترض حالة نظرية يلجأ فيها المنشقون إلى إضراب عام بغية تحسين أوضاع قيمهم الاقتصادية وقيم المشاركة. فإذا ردّ النظام بالقوّة وفرض عقوبات على زعماء الإضراب، فإن من المحتمل أن يصبح الرد الانتقامي قيمة متزايدة البروز لدى المنشقين؛ وإذا كانت القوّة كبيرة والعقوبات شديدة، فقد يصبح الردّ الانتقامي أكثر بروزاً من القيم الاقتصادية وقيم المشاركة التي كان الإضراب اليومي يرمي إلى تحقيقها.

وبالقدر الذي يحدث فيه هذا النوع من تحول القيم يزداد احتمال استخدام المنشقين للقوة الانتقامية دون الإشارة إلى أهدافهم الأولية أو مع إشارة ثانوية إليها فحسب. أمّا بالنسبة للنظام، فإنه يفترض أن القيمة الأساسية في مثل أوضاع الصراع المذكورة هي الحفاظ على النظام الداخلي. لكن تحوّل القيم من النوع ذاته قد يحدث لدى المسؤولين في النظام رداً على استخدام المنشقين للعقوبات، لاسيما لدى القادة وقواعد القوّات العسكرية والبوليسية الذين يتحمّلون وطأة قوّة المنشقين المضادة[٥٩٨].

وتطبّق الحجّة هنا على الصراع بين المنشقين والأنظمة. فإذا كانت معقولة ضمن الأمم، فقد تكون أيضاً معقولة بالنسبة للصراع الدولي. وقد تنطبق أيضاً على الطلبات الملحة من جانب العسكريين الأمريكيين لإرسال المزيد من الجنود إلى فيتنام الجنوبية، على الرغم من أنه تبين بحلول ١٩٦٧ أنّ اعتبارات القوّة التي أملت التدخل لم تكن كافية لتبرير تكاليف ذلك التدخل. وإذا وجدت نزعة لأن يصبح الرد الانتقامي هدفاً مرضياً للذات ومتزايد البروز في حالات الصراع فإنّ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية التي

(٥٩٨) نجد استعراضاً مفيداً لاستخدامات نظرية الألعاب وحدودها في دراسة حالات الصراع الحقيقية والتي تؤكد على الحاجة إلى تعديل فكرة نظرية الألعاب المتعلقة بـ «العقلانية» وإدخال مكونات دينامية، في:
William A. Welsh "A Game-Theoretic Conceptualization of the Hungarian Revolt: Toward an Inductive Theory of Games", Unpublished ms. (Athens: Department of Political Science, University of Georgia, n.d. [1968]), mimeo.

تقوم على أساس حسابات التكلفة والمنفعة والمطبقة على أهداف اللاعبين الأولية فحسب يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة وغير مقصودة.

القسر من جانب المنشقين

Dissident Coercion

تختلف العناصر المحدّدة الرئيسية لسيطرة المنشقين القسرية اختلافاً كبيراً عن محددات سيطرة الأنظمة، ويعود ذلك جزئياً إلى أنّ بعض الظروف المتحولة لسيطرة الأنظمة تميل إلى أن تكون غير متحولة بالنسبة للمنشقين، فعلى سبيل المثال، ثمّة اختلاف واسع النطاق في ولاء القوّة العسكرية والبوليسية للأنظمة، في حين أن التشكيلات العسكرية للمنشقين، إن وجدت، تكاد تكون دائماً شديدة الولاء للزعماء المنشقين. على أنّه توجد استثناءات، لا سيّما في الحروب الأهلية حيث يسيطر المنشقون على أراض واسعة ويستطيعون استخدام القوّة لإدخال الرجال في قواتهم، لكنهم على درجة من القلة بحيث لا تعتبر الاختلافات في الولاء سبباً رئيسياً في اختلافات سيطرة المنشقين القسرية.

من المحتمل أن تكون درجة التهديد وشدّة الجزاءات السلبية التي يمارسها زعماء المنشقين على أتباعهم ذات علاقة بالخط المنحني بالنسبة لسيطرة المنشقين التي لها بالنسبة لسيطرة الأنظمة، لكنها تميل أيضاً إلى أن تكون غير متحولة بالنسبة للمنشقين ومتحولة لدى الأنظمة. وكما هو الحال بالنسبة للجنود المنشقين، فإنّ الغالبية العظمى من الجنود العاديين التابعين لزعماء المنشقين هم تابعون باختيارهم، فلا حاجة إلى استخدام جزاءات سلبية تذكر ضدهم. فهم على الأغلب يطيعون التوجيهات لا بسبب التهديد، بل من أجل أن تتاح لهم فرصة مكافحة أعدائهم، والأمل في النجاح في تخفيف الحرمان، والشعور بالرضا لانتمائهم إلى جماعة داعمة من الأفراد ذوي التطلعات المتماثلة الذين يوحّدهم الدفاع عن مصالحهم. على أنّه يوجد أيضاً مؤيدون غير طوعيين للحروب الداخلية، وأفراد منشقون أو غير منضبطين ضمن رجال العصابات العاديين والحركات

الإرهابية. على أنّه حينما يصبح انشقاقهم أو عدم انضباطهم واضحاً، فعندئذ تكون العقوبات عادة مؤكدة وشديدة؛ أو أنهم يفرّون إلى المعسكر المقابل.

وبعبارة أخرى، فإنه يغلب أن يكون نمط سيطرة المنشقين القسرية على الأتباع خفيفاً بصفة عامة أو غير موجود بالنسبة لمعظم أعمال الغالبية العظمى منهم، وتكون السيطرة شديدة جدّاً بالنسبة لبضعة أعمال لبضعة منهم؛ ولا يحدث إلا في حالات نادرة نسبياً، ويكون ذلك عادة في سياق الحرب الداخلية، أن يؤدّي نمط سيطرة المنشقين القسرية إلى نفور الكثير من الأتباع[٥٩٩].

تتمثّل الأبعاد الأربعة للقمع من جانب المنشقين التي سيتمّ تناولها أدناه بنطاق سيطرتهم وتركيز مؤيديهم في أرض لا يمكن الوصول إليها ومواردهم العسكرية، وكل من قدرة قواتهم ومدى ما يمكنهم من كسب ولاء قوّات الأنظمة. ومع أنّ معظم الأمثلة والمواد التوضيحية تصف القدرات والأعمال القسرية للمتمردين المنظّمين، فإنّ العلاقة تنطبق بصفة عامة على جميع المنشقين. فإذا كان المناهضون للحكومة من مضربين ومشاغبين ومؤيديهم كثيري العدد ومركزين في عاصمة الدولة، على سبيل المثال، فإنّ سيطرتهم القسرية تكون أكبر إزاء النظام مما لو كانوا أقل عدداً ومنتشرين في مدن عدة. وإذا كانت لديهم أسلحة ويتمتّعون بتعاطف بعض العسكريين ورجال الشرطة أيضاً، فإن سيطرتهم القسرية قد تكون مساوية لسيطرة النظام أو تفوقها. وقد يؤدّي تجمع تلك العوامل في بعض الأحيان إلى تمكين المنشقين من الإطاحة بالحكومات أو الحصول على تنازلات كبيرة دون أن تكون لديهم منظمات ثورية كاملة أو حتّى دوافع ثورية.

ومن الأمثلة على ذلك ثورة كوستاريكا لعام ١٩٤٨ والثورة البوليفية في ١٩٥٢ والإضراب العام الذي أطاح بنظام مارتينيز في السلفادور في ١٩٤٤، والمظاهرات التي خلعت الرئيس يولو Youlou في الكونغو (برازافيل) في ١٩٦٣، والمظاهرات

---

(٥٩٩) يؤكّد المنظرون المهتمون بمناهضة العصيان تأكيداً أكبر على استخدام المتمردين للقمع بغية الحصول على الدعم الشعبي. ويرد عرض مفصل لهذا الرأي في:
Nathan Leites and Charles Wolf, Jr., *Rebellion and Authority: An Analytic Essay on Insurgent Conflicts,* (Santa Monica: RAND Corporation, January 1969).

والإضرابات وأعمال الشغب التي حققت الثورة السودانية في ١٩٦٤. وعلى الأغلب يتمكن المنشقون غير المنظمين أو المنظمون جزئياً من اكتساب سيطرة قسرية تكفي للإطاحة بالأنظمة في البلدان الصغيرة والأقل نمواً. على أنّه حتّى في تلك البلدان فإنّ احتمالات النجاح تكون ضئيلة. وإذا استطاعوا الهيمنة مؤقتاً، فإن الأنظمة تستطيع على الأغلب جمع ما يكفي من القوة، ويكون ذلك بمساندة أجنبية في بعض الأحيان، للقضاء على المتمردين. ومن أمثلة تلك النجاحات المؤقتة ثورة الطبقات الدنيا في نابولي ضد الحكم الإسباني في ١٦٤٧ والتي أخمدتها القوّات الإسبانية؛ وكذلك انتفاضتا العمّال الثورية في باريس وبرلين في ١٨٤٨، اللتان أخمدتهما القوّات الحكومية بعد فترة من التردد، وانتفاضتا الهنغاريين في ١٩٥٦ والدومينيكانيين في ١٩٦٥، اللتان تمّ إخمادهما بمساعدة الجنود الأجانب. ومع ذلك، فإنّ درجة عالية من التنظيم ليست شرطاً لازماً لاكتساب المنشقين سيطرة ذات شأن، وإن كان لازماً للحفاظ عليها. فالتنظيم يسهل ضمان السيطرة، كما يبين الفصل التالي، إلا أنه يجب تمييزه عن توازن السيطرة القسرية.

نطاق سيطرة المنشقين وايكولوجيتهم

The Scope And Ecology Of Dissident Control

لا يحتاج المنشقّون بالضرورة إلى سيطرة إدارية منتظمة على جزء من السكان من أجل الحفاظ على درجة ما من السيطرة القسرية، أو للقيام بهجمات فعالة. فقدرتهم على السيطرة قد تعتمد على التنظيم السري أو العلني وولاء الأتباع والمتعاطفين المنتشرين بين السكان، أو على قدرتهم على تحرك سكان متعاطفين أو محايدين "**مثل السمك في الماء**". على أنّ سيطرتهم القسرية ودعمهم المؤسسي يصبح مع ذلك سهلاً إذا كانوا يمارسون سيطرة إدارية في بعض المناطق الريفية أو المراكز السكانية.

الفرضية DC. 1: تتفاوت سيطرة المنشقين القسرية تفاوتاً معتدلاً بتفاوت نسبة السكان الخاضعين لمراقبتهم وردعهم المنتظمين.

إنّ ما هو أهم من نطاق السيطرة هو توفر الأرض التي لا يمكن الوصول إليها والتي يمكن للمنشقين ومؤيديهم اللجوء إليها والقيام فيها بتسليح وتدريب التشكيلات العسكرية وشن الهجمات ضد النظام. ويتمثّل أحد الشروط العامة التي حددها كلوزويش Clausewitz لنجاح حرب العصابات أن يكون البلد الذي يجري فيه القتال غير منتظم وصعباً ولا يمكن الوصول إليه[٦٠٠]. ويشير تومبسون إلى أن العصاة لا يحتاجون إلى السيطرة على مناطق واسعة؛ فالسيطرة على مناطق محدودة وبعيدة يمكن أن توفر قاعدة كافية لشن حرب داخلية ناجحة[٦٠١]. ويلاحظ خبير عسكري أنّ الأجزاء الداخلية الوعرة في اليونان، وهي القاعدة التي انطلقت منها عمليات العصيان الشيوعي خلال ١٩٤٦-٤٩ قد وفّرت ما يكاد يكون ظروفاً مثلى لشن حرب عصابات[٦٠٢].

إنّ قائمة المنشقّين الذين استخدموا أرضاً صعبة التضاريس ـــ مثل الأدغال والجبال والمستنقعات وأحياء الفقراء في المدن ـــ لحماية أنفسهم طويلة جداً؛ شعب المارون في ريف شمال غرب جمايكا الذي شهد المعارك في القرن الثامن عشر؛ وقبائل المايا في أدغال يوكاتيكا إبّان حرب الطوائف بين ١٨٤٧ و١٨٥٥؛ إيوكا في جبال قبرص بعد الحرب العالمية الثانية؛ ممارسو أعمال الماشيتيسمو في وديان جبال كولومبيا من ١٩٤٨ حتّى الزمن الراهن؛ وفي الجزائر منذ ١٩٥٤، جبهة التحرير الوطنية في الجبال والصحراء، والـ OAS في أحياء المدن، وخصوم نظام بن بيلا في جبال القبائل في الشمال وجبال الأورس في الجنوب.

ولقد كانت المناطق الجبلية البعيدة تقليدياً مواضع الحكم الذاتي وحركات التحرير الوحدوية. ومن الأمثلة على ذلك جبال القوقاز في القرن التاسع عشر وبعد الثورة الروسية لعام ١٩١٧؛ وتلال ناجا في شرق الهند؛ والمناطق القبلية في غرب الباكستان؛

(٦٠٠) وردت خلاصة لذلك في: Paret and Shy, 13.

(٦٠١) Thompson, 29-35, 115.

(٦٠٢) Edward R. Wainhouse, "Guerrilla War in Greece, 1964-49: A Case Study", in Franklin M. Osanka, ed., *Modern Guerrilla Warfare: Fighting Communist Guerrilla Movements, 1941-1961* (New York: The Free Press, 1962), 211-218.

وشمال العراق؛ وشمال غرب اريتريا؛ وحتّى الجورا السويسرية. وبصفة عامة نجد أن أي منطقة لا يمكن الوصول إليها نسبياً بسبب صعوبة التضاريس تستطيع إيواء جماعات ملتزمة بالمقاومة السياسية العنيفة؛ وتوفر لهم قاعدة للعمليات ينطلقون منها لمهاجمة المسؤولين الحكوميين المكروهين كما توفر لهم ملاذاً آمناً نوعاً ما يحميهم من الردود الانتقامية.

إنّ حرب العصابات شائعة في البلدان المتخلفة بسبب ضعف المواصلات وشبكات الاتصالات وعزلة المناطق الريفية، الأمر الذي يسهّل غارات العصابات. ويمكّن الوصول الحرّ إلى أهل الريف العصابات من نشر دعاياتها والسيطرة وتأمين الدعم منهم(٦٠٣). ولقد ساعدت شبكات الطرق والسكك الحديدية الكثيفة نسبياً في الكونغو على تمكين قوّات الأمم المتحدة والقوّات الكونغولية من إخماد عدد من حالات التمرد الإقليمية بين ١٩٦١ و١٩٦٦؛ وقد ساهم عدم وجود مرافق مماثلة في عجز الجيش السوداني عن السيطرة على تمرد الأنيا أنيا في جنوب السودان. وقد سهّل انعزال المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا بألفي ميل من المحيط في إنجاح الثورة؛ ولم يكن لفصل جغرافي مماثل قيمة تذكر للمتمردين في أنغولا البرتغالية وموزامبيق.

وقد تمكّن رجال عصابات كاسترو من الثبات في سييرا مايسترا ضد جيش أكبر بكثير كان يفتقر إلى القدرة على الحركة البرية أو الجوية؛ ولم تتوفّر للمنشقين الأمريكيين ــ الإسبانيين في تضاريس نيومكسيكو الأكثر وعورة مثل تلك الفرصة، في ١٩٦٧، ضد دوريات هوامات الشرطة. وبالنظر إلى القدرات التكنولوجية للقوّات العسكرية الحديثة الأفضل عتاداً، لا بدّ أن تكون التضاريس التي توفر الحماية الطبيعية الأكثر كفاءة للمنشقين أن تكون الجبال، حيث لا تتوفّر الطرقات أو الدروب، وحيث يغطيها الغمام بشكل مستمر تقريباً. فبموجب هذه المعايير يفضل توجيه رجال العصابات

---

(٦٠٣) James Eliot Cross, *Conflict in the Shadows: The Nature and Politics of Guerrilla War* (Garden City: Doubleday, 1963), chaps. 2, 3: Mancur Olson, Jr., "Economic Development and Guerrilla Warfare: The War of the Country Against of the City", (Princeton Center of International Studies, Princeton University, no date [1966], mimeo).

في نصف الكرة الغربي إلى أقصى جنوب الآندي أو إلى ساحل غرب كنـــدا وجنـــوب ألاسكا.

ويوجه عدم إمكان التطبيق العملي الأخيـــر ــ لا يوجـــد منشـــقون ولا مـــوارد للإمدادات في هذه المناطق ــ الانتباه إلى متحول ايكولوجي ذي صلة أيضاً يسهل أعمال المنشقين، أي تركيز المنشقين الجغرافي ومؤيديهم. وإذا كانت الغالبية العظمى للسكان أو جميعهم في منطقة ما منشقين، أو على الأقل حياديين بين المنشقين والنظام، عندئذ يكون للمنشقين الحرية النسبية في تنظيم أنفسهم والحصول، إذا كانوا في حال تمـــرد مسـلّح، على إمدادات والتحرك بحرية وغفلية نسبية. وعلى سبيل المثال، أشار غيفارا إلى أنّـــه على الرغم من كون رجال العصابات أشد ما يكونون أمناً في تضاريس مختلفة نســـبياً، فإنّهم نادراً ما يجدون إمدادات كافية أو أهدافاً مربحة في تلك المناطق. ولقد كان فشـــله وموته في بوليفيا جزئياً بسبب سهولة التضاريس ولكن بسبب عدم دعم السكان(٦٠٤). وقد أكّد ماو مراراً وتكراراً على الحاجة إلى مثل ذلك الدعم الشعبي، حيث كتب يقول، على سبيل المثال: إن حرب العصابات يتم تنظيمها والحفاظ عليها من قبل الجماهير، ومتـــى حرمت من هذه الجماهير، أو متى فشلت في تأمين مشاركتهم وتعـــاونهم فـــإن بقـــاءهم وتطورهم لا يكون ممكناً(٦٠٥).

وينطبق هذا المبدأ بصفة عامة، سواء كان المنشقّون مركّزين في أحيـــاء المـــدن الفقيرة أو في معسكرات التعدين أو في منطقة ريفية متجانسة إثنياً. على أنّ نوعاً ما من التضاريس الواقية يكاد يكون شيئاً أساسياً إذا كان للمنشقين، حتّى إذا كانوا مركزين، أن يحافظوا على معارضة متواصلة لنظام قوي. ولقد تمكّن الانفصاليون النـــاطقون باللغـــة الألمانية في التيرول الإيطالي من القيام بحملة إرهابية طويلة الأمد في وديـــان الألـــب الإيطالية؛ ولجأ الانفصاليون الوالونيون في البلد الزراعي كثيف الاستيطان في جنـــوب

(٦٠٤) See especially Ernesto Guevara, *Che Guevara on Guerrilla Warfare* (New York: Praeger, 1961).

(٦٠٥) Quoted in George B. Jordan, "Objectives and Methods of Communist Guerrilla Warfare", In Osanka, ed., 403.

بلجيكا إلى الإضرابات والمظاهرات، لكنهم وجدوا أنه من المتعذر عليهم استخدام تكتيكات رجال العصابات ضيقة النطاق لأي فترة من الوقت.

إنّ التضاريس الواقية وتركيز المنشقين متحولان ايكولوجيان يكمل بعضهما بعضاً في تسهيل سيطرة المنشقين القسرية. وما من واحد منهما لازم من أجل حدوث الاضطرابات؛ وكلاهما لازم بدرجة ما من أجل دعم حروب العصابات والحروب الأهلية.

الفرضية DC. 2: تتفاوت سيطرة المنشقين القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت مدى تركيز المنشقين جغرافياً في مناطق لا تصل إليها قوّات النظام إلا بصعوبة.

هذه العوامل الايكولوجية تؤثر أيضاً في شكل العنف السياسي، كما يوحي بذلك عدد من الأمثلة الواردة آنفاً. فإذا كان المنشقون ينتمون إلى جماعة متماسكة جغرافياً فإن العمل المنسق على نطاق واسع يصبح سهلاً.

وإذا كانت الجماعة المنشقة متضامة أيضاً، فإن وضع الجماهير يوفر لأفرادها درعاً من الغفلانية يمكن أن يكون له مؤقتاً الفاعلية لزيادة قدرات المنشقين القسرية مثل وجود التضاريس الواقية. لقد تأمل منظرو القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كثيراً في موضوع الطابع "اللاشعوري" لسلوك الجماهير وآثارها التي "**تزيل الطابع الفردي**" بوصفها تسهل السلوك العدواني[٦٠٦].

ويمكن أن يعزى بعض الأثر إلى خفاء وضع الجماهير. ومن حيث كون الجماهير تتألف من أفراد لهم دوافع متماثلة وينخرطون في أعمال متماثلة، فإنها تعزز مشاعر الأفراد التي مفادها أن مدركاتهم وعواطفهم ودوافعهم صحيحة وأنهم محقّون في التعبير عنها. وسيتم في الفصل التالي فحص الأدلة على ذلك. ومن حيث إنّ هذه الدوافع

(٦٠٦) للاطلاع على موجز لآراء فرويد ولوبون وفلويدا وألبورت ووليام ماكدوغال وغيرهم المتعلقة بسلوك الجماهير انظر

Roger W. Brown, "Mass Phenomena", in Gardner Lindzey, ed., *Handbook of Social Psychology*, Vol. 2 (Reading, Mass.: Addision-Wesley, 1954), 842-847.

عدوانية، فإنّ من المحتمل أن يظنوا أنّ بوسعهم الإفلات بعد التعبير عنها، لأنه لا يمكن لجهاز الأمن تحديد هوياتهم. ويذكر شيللينغ Schelling "الحصانة التي تقترن بالأعداد الكبيرة"[٦٠٧].

وفي تجربة أجراها فيستينغر Festinger وآخرون تبين أن الطلاب يظهرون قدراً أكبر من العداء الكلامي نحو آبائهم عندما يشعرون بغفلانية هويتهم ضمن الجماعة[٦٠٨]. وتدلّ الدراسة التي قام بها ماير Myer لحشد مناهض للشيوعية في ترينتون، نيوجيرسي، أن غفلانية أعمال الجماعة، بين جملة عوامل أخرى، أدّت إلى صدام سياسي ما كان لفرادى الأشخاص ولا لزعمائهم أن يحاولوا القيام به وحدهم[٦٠٩]. هذه العمليات يجب أن يسبقها تشكل الجماهير، ويتمّ تشكل جماهير المنشقين في المدن على الأغلب، لا في المناطق الريفية. وقد كتب أولسون Olson يقول: إنّ تركيز السكان في المدن يمكن له في بعض الأحيان أن يجعل إثارة الاضطرابات أرخص كلفة وانتشار الأفكار أكثر سرعة وإن أعمال الشغب والثورات كثيراً ما تكون أكثر سهولة في التنظيم من الناحية التقنية في المدن[٦١٠]. وهكذا فإنّ نجاح ثورات الفلاحين أقل احتمالاً من الانتفاضات في المدن، كما أشار إلى ذلك ماركس:

لا يستطيع السكان الزراعيون أبداً، جراء توزعهم في منطقة واسعة وبسبب صعوبة تحقيق الاتفاق بين جزء كبير منهم، أن يحاولوا تنظيم حركة مستقلة ناجحة؛ فهم

---

(٦٠٧) Schelling, 14.

(٦٠٨)Leon Festinger, A. Pepitone, and Theodore M. Newcomb, "Some Consequences of Deindividuation in a Group", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* XLVII (1952), 382-389.

(٦٠٩) R. C. Myers, "Anti-Communits Mob Action: A Case Study", *Public Opinion Quarterly,* XII (Spring 1948), 57-67.

وتتمثّل دراسة حالة ذات صلة بالموضوع في:

George Wada and James C. Davies, "Riots and Rioters", *Western Political Quarterly,* X (December 1957), 864-874.

(٦١٠) Mancur Olson, Jr., "Rapid Growth as a Destablizing Force", *Journal of Economic History,* XXIII (December 1963), 535.

بحاجة إلى الدافع المحرك لأهل المدن الأكثر تركيزاً والأكثر استثارة والأسهل تحريكاً"(٦١١).

وفي فرنسا وإنجلترا خلال الثورة الصناعية، كانت أعمال الشغب في الأرياف شائعة بقدر ما كانت شائعة في المدن، لكنها، خلا بعض الاستثناءات، كانت لا تبدأ في الحقول أو في مزارع منعزلة، بل في ساحات أسواق البلدات والقرى(٦١٢). إنّ للبلدات والمدن جاذبية خاصة للساخطين على طرق الحياة في الريف وقد تزيد حالات الحرمان في المدن من سخطهم، مما يزيد أيضاً احتمال الاحتجاج السياسي من جانب جماهير المدن. لكن الشرطة والقوّات العسكرية متركزتان أيضاً في المدن، وما لم يتضمّن المنشقون الغالبية العظمى من سكان المدن وما لم يتمتعوا بتعاطف قوّات الأمن معهم، وهي مجموعة أوضاع غير شائعة، فإنهم عادة يتعرضون إلى التفريق بسرعة. فالبيئة الحضرية تسهل الاضطرابات، لا الحرب الداخلية. فلم تتمكن ستة أجيال من الباريسيين من الدفاع عن متاريسهم في الشوارع ضد مقاومة عسكرية جازمة. ومن أغلب الاحتمال أن تنجح حرب الأرياف ضد المدن عبر الاستنزاف والاستياء، لا عبر الهجوم المسلّح. لذا:

الفرضية T. 2: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بتفاوت تركيز المنشقين في مناطق تتركز فيها قوّات النظام.

إنّ التركيز الجغرافي للمنشقين يسهّل الحرب الداخلية وليس الاضطرابات إذا كانوا يحتلون أرضاً ذات تضاريس يسهل الدفاع عنها. وتتمثّل الحالة الحديثة الكلاسيكية بالحركة الشيوعية الصينية بعد ١٩٢٧. فعندما واجه ماو ومعاونوه فشلهم الخطير تقريباً في السيطرة على المدن، لجأوا إلى إنشاء منطقة حكم ذاتي تمثلت بالجمهورية السوفييتية الصينية في مقاطعة كيانغسي الجبلية من ١٩٢٨ إلى غاية ١٩٣٤. وبعد نجاح "**حملة إبادة قطّاع الطرق**" الخامسة التي قام بها تشان كاي تشيك، تمكّن الشيوعيون من

(٦١١) Karl Marx, *Revolution and Counter-Revolution*, cited in Pettee, 87.
(٦١٢) See Rude, 19-45.

الانسحاب نحو ٦٠٠٠ ميل عبر أراض ذات تضاريس صعبة بما يكفي لأن يتمكنوا من تفادي الإبادة ويعيدوا توطيد أنفسهم في مقاطعة شينسي في الشمال الغربي.

وبعد إقامة وتأمين قاعدة إقليمية، فإنّ العنف السياسي يميل إلى اتخاذ خاصية الحرب بين الدول. مثل تلك القواعد "توفر الغذاء والملاذ والمنطقة التي يمكن فيها صنع المعدات العسكرية وقواعد التدريب؛ كما أنها تضعف الوضع القائم عبر إزاحة الأرض من البنية الفرعية الإنتاجية للنظام"[٦١٣]. ويمكن إنشاء مناطق القواعد حتّى في المجتمعات الحديثة نسبياً إذا كان جميع السكان من المنشقين وكانت قدرات النظام القسرية معتدلة فحسب، وذلك ما تمكّن المتمردون الإيرلنديون من عمله في جنوب وشمال إيرلندا بحلول ١٩٢٠.

وقد كتب هولت Holt يقول إنه في هذه المناطق "كان تطبيق العدالة البريطانية في حكم المتوقف... فحتّى حين كان رجال الشرطة يقتلون علناً لم يكن أحد من الشاهدين ليتقدم بالشهادة وأصبحت محاكم سين فين التي أنشأها ديل آيريان Dail Eireann إلى حد بعيد تتولى القيام بالعمل العام الذي تقوم به المحاكم البريطانية"[٦١٤]. كان ديبراي Debray شديد الانتقاد للجوء المنشقين إلى مناطق دفاع ذاتي، ونادى بالاعتماد على قوّات العصابات المتحركة بدلاً من القواعد الثابتة، لكن نقده كان يقوم على افتراضين يمكن انطباقهما على أمريكا اللاتينية المعاصرة، ولكنهما لا ينطبقان بالضرورة في أماكن أخرى: الأول هو أن النظام متفوق بقواته بحيث إنّه ما كان ليسمح، بسيطرة المنشقين على مناطق القواعد وكان يستطيع تحطيمها، والثاني هو أن المنشقين يركزون على الدفاع عن مناطق القواعد بدلاً من تكثيف الهجوم على قوّات النظام[٦١٥].

(٦١٣) Johnson, Revolution and the Social System, 82.

(٦١٤) Edgar Holt, *Protest in Arms: The Irish Troubles 1916-1923* (New York: Coward-McCann, 1961), 211.

(٦١٥) Regis Debray, Revolution in the Revolution? Armed Struggle and Political Struggle in Latin America (New York: Grove Press, 1967), especially 27-46.

ويبدو أنّ مبدأ ديبراي أكثر ما يكون انطباقاً على عمليات رجال العصابات في مجالات تكون فيها تضاريس الأرض ملائمة، لكن السكان محايدون بصفة عامة، أي انه تعميم يستند بالدرجة الأولى إلى التجارب الكوبية والكولومبية والبوليفية. والعلاقة العامة المطروحة هنا هي أن الحرب الداخلية تكون أكثر احتمالاً إذا كان المنشقون مركزين جغرافياً وموجودين في أرض ذات تضاريس مناسبة للحماية، سواء كانت سيطرتهم على تلك الأرض دائمة أو مؤقتة.

الفرضية 2 .I: يتفاوت احتمال حدوث حرب داخلية بتفاوت التركيز الجغرافي للمنشقين في مناطق يصعب وصول قوّات النظام إليها.

الموارد العسكرية للمنشقين

The Military Resources Of Dissidents

إنّ العناصر المحددة لسيطرة المنشقين القسرية أكثر صلة بالقدرات الدفاعية منها بالقدرات الهجومية. وإنّ مجهولية الجماهير المدينية تزيد مؤقتاً قدرة المنشقين القسرية، لأنها توفر شعوراً بالأمن من عقوبات النظام. والعزلة الريفية فعّالة بالدرجة الأولى، لأنها توفّر حماية من الردود الانتقامية؛ فهي لا تسهل الإجراءات الهجومية إلا إذا كان لدى المنشقين وسائل عسكرية في مناطق قواعدهم أو كان بوسعهم إيجادها. وثمّة مصدران قيّمان لقدرة المنشقين الهجومية: حجم وموارد تشكيلاتهم العسكرية ومدى إمكان إقناع قوّات النظام بالانحياز إلى جانب المنشقين.

الفرضية 3 .DC: تتفاوت سيطرة المنشقين القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت حجم وتدريب وموارد تشكيلاتهم العسكرية نسبة إلى حجم وتدريب وموارد قوّات النظام.

تتضمّن التشكيلات العسكرية جميع المنشقين الذين يحملون الأسلحة دائماً ويستطيعون استعمالها. سواء أكانوا أم لم يكونوا أعضاء في وحدات منظمة. وقليلون هم المنشقون الذين لديهم وحدات عسكرية نظامية باستثناء أولئك الذين يخوضون حرباً

داخلية. وتتمثّل بعض الاستثناءات بالمنظمات شبه العسكرية التابعة للحركات السياسية المحافظة مثل وحدات الملك المناهضة للساميين في فرنسا بعد ١٩٠٨ وجماعات ستاهلهلم Stahlhelm والجماعات المماثلة لها في ألمانيا خلال عشرينيات القرن العشرين والميليشيا الفاشية في ١٩١٩-٢٢ والرجال على أهبّة الاستعداد (Minutemen) في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين.

ومن الأمثلة على المنظمات شبه العسكرية لدى المنشقين اليساريين ميليشيات العمّال الشيوعيين في ألمانيا بين الحربين وسرايا العمّال في إسبانيا قبل الحرب الأهلية وميليشيات عمّال المناجم والفلاحين في بوليفيا في خمسينيات القرن العشرين. وكثيراً ما يكون تأسيس مثل تلك المنظمات إيذاناً بالحرب الداخلية، لكنه ليس بحال من الأحوال شرطاً لازماً لحدوث الحرب الداخلية أو لإقامة سيطرة المنشقين القسرية. فعلى سبيل المثال، يمكن للانتشار الواسع للأسلحة لدى المنشقين أن يزيد السيطرة القسرية حتّى في غياب التنظيم العسكري.

وإنّ العلاقة بين قدرة المنشقين العسكرية وسيطرتهم القسرية هي علاقة خطية، وليست علاقة خط منحن، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، لأنها تستخدم بالدرجة الأولى لمقاومة قوّات النظام وليس للسيطرة على أتباع المنشقين.

وفي العادة تكون تشكيلات المنشقين العسكرية أصغر بكثير من تشكيلات قوّات النظام، لكنهم كثيراً ما لا يكونون أقل منهم أو أفضل منهم تدريباً وأفضل منهم عتاداً من أجل تكتيكات الضربات السريعة والانسحاب السريع، وهي أمور ذات فاعلية كبيرة في الحروب الداخلية. وللمعدات والتدريب أهمية خاصة في هذا المجال. فيمكن حيازتها قبل بداية العنف السياسي مما يسهل القيام بذلك العنف، كما تجلى ذلك لدى المزارعين، الذين حملوا السلاح، ورجال الميليشيات في المستعمرات الأمريكية في ستينيات القرن الثامن عشر. وفي إنجلترا كان مما سهل تمرد مونماوث Monmouth في الريف والتمرد الكبير الذي تلاه، في بداية ١٦٤٢، التجربة العسكرية المسبقة للغالبية العظمى من الفلاحين الإنجليز.

ويرى موسكا Mosca أنّ عمليات عصيان الفلاحين الخطيرة لا تكون ممكنة "إلا في الأماكن التي درجوا فيها على تناول الأسلحة، أو على الأمثل في الأماكن التي جعل الصيد أو قطع الطرق أو العدادات بين الأسر والجيران الناس يألفون صوت إطلاق النار"(٦١٦).

وفي اندونيسيا وفيتنام عمل اليابانيون دون قصد على تعزيز الحروب المناهضة للاستعمار بعد الحرب عبر رعاية المنظمات الجماهيرية السياسية وتوفير التدريب العسكري والمعدات لأعضائها الأكثر التزاماً. وفي الملايو والصين والفلبين حصل أعضاء حركات المقاومة المناهضة لليابانيين على الأسلحة وعلى درجة عالية من المهارة في حرب العصابات واستخدام المنشقين تلك المهارة لاحقاً ضد أنظمة أخرى.

وعندما بدأ النزاع المسلح كان بإمكان المنشقين زيادة قدرتهم العسكرية بالتركيز على هجمات ضد الثكنات العسكرية ومستودعات الأسلحة أو الدوريات المنعزلة للحصول على الأسلحة اللازمة، كما فعل الإيرلنديون في ١٩١٦. وعندما يكون بإمكانهم السيطرة على مناطق قواعد مناسبة فيكون بإمكانهم صنع أسلحتهم بأنفسهم. فقد تمّ صنع كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة في الولايات الإحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية الأمريكية، على سبيل المثال، كما تمّ صنع أسلحة أقل إتقاناً لكنها فعّالة في المناطق البعيدة في فيتنام الجنوبية.

إنّ السيطرة على مناطق مأهولة تساعد كثيراً على قيام المنشقين بتنظيم التشكيلات العسكرية وتجنيد الأفراد. وعندما تكون قضية المنشقين شعبية في المناطق التي تقع خارج سيطرتهم فإن المجندين والإمدادات تأتي إليهم كما كانت تأتي في المدن الجزائرية إلى قواعد جبهة التحرير الوطنية وكذلك كانت تأتي من بلدات ومدن غواتيمالا إلى عصابات المتمردين الريفيين.

(٦١٦) Gaetano Mosca, *The Ruling Class*, trans. Hannab D. Kahn (New York: McGraw-Hill, 1939), 210-212, quotation 212.

إنّ أكبر زيادة محتملة لقدرة المنشقين العسكرية تأتي من الدعم الخارجي. وما هو أقل أثراً نسبياً هو توفّر الملاذ لجماعات رجال العصابات عبر الحدود الوطنية، والذي كانت دول أمريكا اللاتينية مثل غواتيمالا ونيكاراغوا وهوندوراس توفره من حين إلى آخر للخصوم المسلحين للأنظمة المجاورة.

والأهم من ذلك هو التدريب على تكتيكات المقاومة السرية: لقد قدمت غانا، خلال السنوات الأخيرة من نظام نكروما مثل ذلك التدريب للمنشقين من ستة من البلدان المجاورة؛ كما قامت الجزائر بتدريب مجندين تابعين لعدد من حركات المنشقين من إفريقيا والشرق الأدنى؛ وتقدم كوبا مثل هذا التدريب للعديد من الأمريكيين من أمريكا اللاتينية والشمالية؛ وكذلك تفعل الصين للمتمردين من أكثر من اثني عشر بلداً من أنحاء العالم. على أنّه لا يمكن تقديم الشيء الكثير أكثر من الملاذ والتدريب للمنشقين إلا إذا كانوا يسيطرون على مناطق للقواعد فيمكن شحن الإمدادات العسكرية لها؛ مثل هذه المناطق يمكن تموينها بأكبر قدر من السهولة إذا كانت تقع في حدود بلد يدعم نظامها المنشقين. فإذا توفّر هذا الشرط، فإنّ بالإمكان تزويد المنشقين بالعتاد إلى أقصى قدرتهم على استخدام المعدات، ولا يحد من ذلك سوى القيود على الموارد التي تتمثل بالكوابح الدولية التي تفرض على الدول التي تزود بتلك المعدات. ولا يتضمّن الحد الأقصى من الدعم التدريب والمعدات العسكرية فحسب، بل أيضاً الوحدات العسكرية.

إنّ الأمثلة المعاصرة على الدعم العسكري الأجنبي معروفة جيداً بحيث إنه لا حاجة إلى ذكر أي منها. فمثل هذا الدعم ليس اختراعاً شيوعياً حديثاً: فعلى سبيل المثال، لقد قدّم الفرنسيون الدعم العسكري إلى المستعمرات الأمريكية المتمردة، كما قدّم البريطانيون والأمريكيون والفرنسيون وغيرهم الدعم للروس البيض من ١٩١٩ إلى غاية ١٩٢٢.

لقد استقطبت مضامين الحرب الداخلية الكثير من الاهتمام النظري، وتم ايلاء الاهتمام إلى الآثار المحددة للتدخل، بدرجة أقل. ويمثل روزناو Rosenau عدداً من البحّاثة الذين ركزوا اهتمامهم على الحرب الداخلية بوصفها "قضية" ثم قاموا بتحليل

آثارها على النظام الدولي[٦١٧]. وقد أثار دويتش Deutsch عدداً من الأسئلة حول أثر مختلف أنواع ودرجات الدعم الخارجي على مدّة الحرب الداخلية وامتدادها وطابعها ونتيجتها، لكن قلة من الدراسات التجريبية العملية (empirical) هي التي تناولت تلك الأسئلة[٦١٨]. وضمن إطار هذا التحليل، فإننا نتوقع أنه كلّما ازداد الدعم الخارجي للمنشقين، ازدادت قدرتهم العسكرية إزاء النظام، وازداد بالتالي حجم العنف السياسي بحيث تتساوى قوّة المنشقين مع قوّة النظام.

وإذا أدى الدعم الخارجي إلى زيادة سيطرة المنشقين القسرية زيادة سريعة، فإن المنشقين ينتصرون بسرعة ويكون حجم العنف قليلاً. غير أنّ للغالبية العظمى من الأنظمة التي تتهددها الحرب الداخلية مؤيدين خارجيين أيضاً، وهؤلاء كثيراً ما يستجيبون بزيادة تقديم المساعدة العسكرية إلى النظام. ولذا فإنّ من المحتمل أن تختل وظيفة الدعم الخارجي الرامي إلى إنهاء الحروب الداخلية.

والأرجح أنّه يؤدّي إلى زيادة نطاق الصراع إلى مستوى عال وإلى إطالته. ومثال التصعيد الواضح المتبادل نجده في فيتنام. وتتوفّر الأدلة التجريبية العملية (empirical) بدراسة النزاع المدني في ١١٤ من الدول والذي جرت مناقشته سابقاً. وقد تمّ قياس مدى الدعم العسكري الخارجي للمنشقين وللأنظمة التي تتهددها الحرب الداخلية قياساً تقريبياً أخذ بالاعتبار درجة دعم الدول التي تقدم الدعم وعددها. فكلّما ازداد الدعم المقدم للمنشقين، كان النزاع المدني أطول مدّة وأكثر انتشاراً خلال ١٩٦١-٦٥ (د = ٠,٣٧

(٦١٧) انظر
James N. Rosenau, "Internal War as an International Event", in Rosenau, ed., *International Aspects of Civil Strife* (Princeton: Princeton University Press, 1964), 45-91.
وتعد المساهمات في هذا المجلد خلاصة وافية للنظريات قريبة العهد المتعلقة بالروابط بين الحرب الداخلية والنظام الدولي. وتتمثّل مجموعة من دراسات الحالة عن انخراط الأمم المتحدة في العنف السياسي في:
Linda Miller, World Order and Local Disorder: The United Nations and Internal Conflicts (Princeton: Princeton University Press, 1967).

(٦١٨) Karl W. Deutsch, "External Involvement in Internal War", in Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: The Free Press, 1964), 100-1109.

و٠,٢٢)؛ وتم أيضاً الربط بين الدعم الخارجي المقدم للمنشقين بالمدة وسعة الانتشار (د = ٠,٣٠ و٠,٢٨).

ويتجلّى الارتباط الوثيق بين الدعم المقدم للمنشقين والدعم المقابل المقدم للنظام (والعكس بالعكس) من كون معامل الارتباط بينهما هو ٠,٨٣[٦١٩] وتصنّف طبيعة العلاقة ضمن الفرضية DC. 3 الواردة آنفاً. لكن من المحتمل أن يؤثّر الدعم الخارجي في شكل العنف السياسي. وبما إنّ الدعم الخارجي الذي يقدم للمنشقين يزيد سيطرتهم القسرية نسبة إلى النظام، فإنّ ذلك يزيد من احتمال حدوث الحرب الداخلية (الفرضية I. 1). فقد وجدنا، على سبيل المثال، أنّ الدعم الخارجي قد قدم إلى منشقين في ثلاثين من الحروب الداخلية الأربع والخمسين التي تمّ تحديدها، في حين أنه تمّ الإبلاغ عن ١٢ في المائة فقط من أحداث التآمر وعن واحد في المائة من أحداث الاضطرابات. نقترح الفرضية التالية:

الفرضية I. 3: يتفاوت احتمال حدوث الحرب الداخلية بتفاوت درجة الدعم الذي يقدم إلى المنشقين.

يتمثّل العنصر المحدّد الثاني لقدرة المنشقين الهجومية، علاوة على الموارد العسكرية التي تتوفر لهم مباشرة، بقوّات النظام التي تكون مستعدة لدعم المنشقين. على أنّ القوّات غير الموالية لنظام ما لا تكون موالية للمنشقين بالضرورة؛ بل تكون محايدة على الأغلب. على أنّه إذا حدث أن انحازوا إلى المنشقين فإنهم يستطيعون تغيير ميزان القسر جذرياً ومباشرة، لأنهم يزيدون القدرة العسكرية للمتمردين على حساب النظام، وبصورة غير مباشرة لأنهم يكشفون عن ضعف النظام ويرعون في بعض الأحيان انحياز المزيد من قوّات النظام إلى المنشقين.

وثمّة نوعان من الحالات التي يمكن لمثل ذلك التحول أن يحدث فيها. ففي بداية أعمال الشغب المناهضة للحكومة قد يقرّر الجنود وضباطهم الذين يأتمرون بهم أن

---

(٦١٩) يرد وصف أكثر تفصيلاً للقياسات التي استخدمت في: Gurr, "A Causal Model", . أما درجات الارتباط فقد أُخذت من تحليلات منشورة سابقاً.

عواطفهم مع المعارضة فينضمون إليها. وإذا فعل ذلك قلّة منهم فقط، كما حدث في الانتفاضتين البولندية والهنغارية في ١٩٥٦، فمن الممكن أن يتم حتّى قمعهم بسهولة. وإذا انحاز الكثيرون، ولكن ليس الجميع، فإنّ ذلك قد يؤدّي إلى اندلاع حرب داخلية؛ وإذا انحاز الجميع تقريباً فإن من المؤكّد تقريباً أن ينهار النظام. ويشير موسكا إلى أن البولنديين تمكّنوا من القيام بتمرد كبير ضد الحكم الروسي في ١٨٣٠-٣١، لأنهم كانوا يتمتعون بدعم جيش بولندي حصل على تدريب روسي، في حين أن العصيان البولندي في ١٨٦٣-٦٤ أخمد بشكل أسرع لعدم وجود مثل ذلك الدعم[٦٢٠]. وتتمثّل الحالة الثانية بالمنافسة على النفوذ التي تقترن بحركات النخبة التآمرية قبل اندلاع القتال.

وقد يتضمّن المنشقون المزمعون على القيام بانقلاب القادة العسكريين أو يطلبون تعاونهم. فإذا تمّ تأمين ولاء جزء من العسكريين فإن ذلك يزيد من قدرة المنشقين القسرية. ومن المحتمل جدّاً قيامهم بعمل صريح علني. وهم على الأغلب سيفعلون ذلك، وعلى الأغلب سينجحون، إذا كان معظم أو جميع العسكريين موالين لهم أو إذا اتخذوا موقفاً محايداً. إنّ المفاوضات الدقيقة التي تسبق محاولات الانقلاب، لاسيما في أمريكا اللاتينية، تشبه في واقع الأمر جلسات المساومة؛ وتكون غاية المشاركين التأكد من ميزان السيطرة القسرية أو إذا أمكن تغييره.

وإذا فاز المنشقّون، فإنّه يتم إبلاغ من هم في السلطة، فإذا كانوا شرفاء فإنّهم يكونون عادة مستعدين لقبول إزاحتهم من السلطة بأدنى قدر من الصراع العلني. وإذا فشل المنشقّون في كسب ميزة كافية، حسب تقديرهم، فمن المحتمل أن يمتنعوا عن اتخاذ أي إجراء إلى أن يكون بوسعهم فعل ذلك[٦٢١]. وفي الأغلب تستبدل المساومة بالوسائل

---

(٦٢٠) Mosca, 210-211.

(٦٢١) للاطلاع على دراسات حالة موضحة انظر

Lieuwen; Martin C. Needler, *Anatomy of a Coup d'etat: Ecuador 1963* (Washington, D.C.: Institute for the Comparative Study of Poilitical Systems, 1964); and James W. Rowe, "Argentina's Restless Military," in Robert D. Tomasek, ed., *Latin American Politics: Studies of the Contemporary Scene* (Garden City: Doubleday, 1966), 439-466.

الأكثر عنفاً لتقويم ميزان القمع في البلدان التي تكون فيها مؤامرات النخبة عمليات مزمنة. إن العلاقة العامة المتمثلة بهذا النمط هي:

الفرضية DC. 4: تتفاوت سلطة المنشقين القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت ولاء قوّات النظام القسرية لزعماء المنشقين.

هذا الشرط لا يتوفر كثيراً في معظم حالات الاضطرابات والحرب الداخلية: فقوّات النظام لا يمكن تحويلها عادة إلى اعتناق قضية المنشقين. ولكن عندما يتمّ تحويلهم، كما يحدث في المؤامرات، فإنهم يؤثرون في عواقب الأمور بشكل أساسي. ومن الجدير بالذكر أنّه من غير المحتمل بصفة خاصة أن يحصل ذلك التحول بعد أن يكون قد مضى بعض الوقت على اندلاع الحرب. فقوّات النظام التي تكبدت خسائر كبيرة في الأرواح على أيدي المنشقين الذين يتخذون موقفاً معادياً لهم، وبالتالي فاحتمال التعاون معهم يتضاءل. فالتحولات الكبيرة في الولاء تحدث على الأغلب في بداية الصراع، وليس لاحقاً.

وتقدّم لنا فيتنام الجنوبية في أوائل ستينيات القرن العشرين مثالاً واضحاً على ذلك. فولاء الجيش في مجموعه لأي زعيم معين مدني أو عسكري لم يكن قط كبيراً؛ وقد تجلى انعدام الولاء في العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلابات. ولكن بالنظر إلى العداء الناجم عن الصراع بين الجيش وجبهة التحرير الوطنية، فإنه لم تحدث أي انحيازات كبيرة، وإذا حدثت بالفعل في المستقبل فإنها تكون على الأغلب لدى المجنّدين الجدد الذين لم يتعرضوا إلا للقليل من القتال أو الذين لم يتعرضوا له قط. وبالمقارنة فإنّ استخدام القسر من قبل نظام من الأنظمة ينطوي على أخطار أكثر من استخدامه من قبل المنشقين. ومع ذلك من المحتمل أن يشكل استخدام القوّة على نطاق واسع من أي الطرفين خللاً وظيفياً في أهدافهم الأولية.

يقول بيرسون في الاقتباس الوارد في بداية هذا الفصل:" إنّ القوّة "تولد مقاومتها". وعلاوة على ذلك، فإنّها تميل إلى أن تصبح غاية بحدّ ذاتها بالنسبة لمن يستخدمونها ولمن يسعون لحماية أنفسهم منها، على حدّ سواء. وإنّه لأمر ذو دلالة لهذا الميل، لدى

الذين يحكمون والذين يعارضون، إنهم لا يدركون أن القوّة سلاح ذو حدين وأنهم حين يلومون الآلهة أو أكباش الفداء، عند لجوئهم إلى القوة، فإنّهم يجدون أنّهم جرحوا أنفسهم.

٩- توازن الدعم المؤسّسي

The Balance of Institutional Support

إذا كانت مشاعر الجماهير في أي وقت من الأوقات تلتهب بالتحريض على الفتنة، فقد كانت جماهير حمقاء، لا يربط بينها سوى عاطفة عمياء عارضة؛ أما الآن فهي تجمّع منظم، لها أقسامها ولجانها السرية وأموالها.

روبرت ساذي(٦٢٢)

ينطوي استخدام القمع من أجل السيطرة على السخط والمحافظة على الأنماط المستقرة للعمل الاجتماعي على عواقب معقّدة من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج عكسية. إنّ أطروحة هذا الفصل هي أنّ أفضل سبيل للنخب السياسية وللمنشقين لتوطيد الدعم الاجتماعي الدائم والمحافظة عليه هو توفير أنماط من العمل لها نتائج مجزية يمكن التنبؤ بها بالنسبة لأتباعهم. تستطيع الأنظمة تقليص الدعم للمنشقين وتوجيه السخط السياسي لتحقيق أغراض بنّاءة، أو على الأقل غير تخريبية، بالقدر الذي تقدم بدائل مؤسسية مستقرة وفعالة عن الانشقاق المقترن بالعنف. على أنّه إذا كانت الأنظمة تعتمد بالدرجة الأولى على القوة، فإنّ بوسع المنشقين زيادة نطاق الدعم الذي يقدم إليهم وفعاليتهم عبر إيجاد الأنماط المجزية التي فشل النظام في توفيرها.

يحلّل هذا الفصل بعض مصادر الدعم الدولي وآثاره على نتائج السخط المسيّس. وتتمثل العلاقة الأساسية المطروحة في أنّه، بالنظر إلى وجود السخط المسيّس، فإنّ أحجام وأشكال العنف السياسي تتفاوت بتفاوت توازن الدعم المؤسّسي بين الأنظمة ومنظمات المنشقين. ويتحدّد مدى الدعم المؤسّسي بخصائص بنيوية للنظام ولمنظمات المنشقين، مثل النطاق والتماسك والتعقيد، وبقدرة المنظمات على أنّ تقدم لأعضائها فرصاً للقيم وإشباعاً للحاجات ووسائل للإعراب عن الاحتجاج التعبيري.

(٦٢٢) Essays, *Moral and Political* (London: John Murray, 1832), 125-126.

التوازن بين الدعم المؤسّسي للأنظمة وللمنشقين

The Balance of Regime and Dissident Institutional Support

إنّ النتائج التي يسفر عنها التعاون المنظم بين الساخطين هي موضوع لمقولات متناقضة نوعاً ما. يرى لاسويل وكابلان أنّه كلّما ازدادت درجة التنظيم لدى طرف مناهض للنخبة، ازداد عدم استقرارها السياسي[٦٢٣]. وكتب موسكا يقول: "لقد كان أحد العناصر الرئيسية التي تمت بموجبها المحافظة على حياة التقاليد والعواطف الثورية في العديد من البلدان الأوروبية هو التعاون السياسي، لاسيّما الجمعية السرية"[٦٢٤].

وقد أنهى تمبلتون Templeton دراسة مسحية للاغتراب في الولايات المتحدة بقوله إنّ استقرار النظام السياسي الأمريكي "يبدو أنّه يستند... إلى غياب القنوات الممأسسة (institutionalized) التي يمكن من خلالها التعبير عن السخط بشكل فعال"[٦٢٥]. غير أنّ كير Kerr يجادل بأنّ مأسسة الاحتجاج العمالي تقترن بأشكال تخريبية متناقصة من الاحتجاج[٦٢٦]. ويرى بي. آر. ويلسون B. R. Wilson أنّ الحماسة العدوانية للمراحل الأولى من الحركات الدينية تميل إلى التحول مع الزمن، جرّاء مقتضيات عملية وتنظيمية، إلى طائفية رسمية غير عفوية[٦٢٧]. وسواء كانت درجات التنظيم المختلفة تؤثر أو لا تؤثر في عدم الاستقرار، فإن النزاع المدني ينشأ بالفعل بين أفراد أي نوع من التجمع أو المؤسسات. وقد قمنا بتحديد سياق عمل الجماعة في نحو ١٠٠٠ حادثة نزاع جرت بين ١٩٦١ و١٩٦٥. فالمنفذون كانوا في معظم الأحيان

---

(٦٢٣)Harold Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), 267.

(٦٢٤) Gaetano Mosca, *The Ruling Class,* trans. Hannab D. Kahn (New York: McGraw-Hill, 1896, 1939), 219.

(٦٢٥) Frederick Templeton, "Alienation and Political Participation: Some Research Findings", *Public Opinion Quarterly,* XXX (Summer 1966), 249-261.

(٦٢٦)Clark Kerr et al., Industrialsim and Industrial Man: The Problems of Labor and Management in Economic Growth (Cambridge: Harvard University Press, 1960).

(٦٢٧) B. R. Wilson, "An Analysis of Sect Development", *American Sociological Review,* XXIV (February 1959), 3-15.

يتصرفون بوصفهم أعضاء في أحزاب أو حركات سياسية شرعية ــ في ٤٢ في المائة من الحالات، بما في ذلك نصف أحداث الاضطرابات ونحو ربع من كل من المؤامرات والحروب الداخلية. وكانت المنظمات السرية مسؤولة عن ١٥ في المائة، بما في ذلك نحو ٤٠ في المائة من المؤامرات والحروب الداخلية. وقد نفذت زمر ضمن الهيئة الحكومية ذاتها، وهم عادة من بين العسكريين، ١٠ في المائة من جميع الأحداث، معظمها من المؤامرات. وقد نفذت جماعات طائفية ــ إقليمية، إثنية، لغوية ودينية ــ ٢٠ في المائة من جميع الحالات، بما في ذلك ٢٢ من أصل ٥٤ من الحروب الداخلية. كما قدّمت الاتحادات الاقتصادية (٧ في المائة) وجماعات طلابية غير سياسية (٤ في المائة) أسساً متكررة للاحتجاج والعنف الجماعي[٦٢٨].

لا توجد علاقة ثابتة غير متغيرة لمدى ولا لأنواع التنظيم في مجتمع من المجتمعات بمدى العنف السياسي أو بأشكاله. وتعتمد آثار نمط معين من التنظيم على العنف أولاً على الوجود المسبق لسخط ما مسيّس (الفرضية V. 5). ويمكن تصنيف مجموعة سكانية، وفق شدّة السخط المسيّس لأفرادها، إلى ثلاث فئات بسيطة: تلك التي تكون حالات السخط فيها شديدة ومعتدلة ومنخفضة أو غير موجودة. كما يمكن تصنيف السكان على أساس التوجهات السياسية للأعضاء، بحيث يتمّ التمييز بين المنشقين الموالين والمحايدين والنشطين. ويتمثّل الموالون بالملتزمين باستخدام وسائل مقبولة من النظام لمعالجة الحرمان أو الاحتجاج عليه؛ ويتمثّل المنشقون النشطون بالملتزمين باستخدام الوسائل القانونية؛ أما المحايدون، ولعلهم يشكلون الغالبية العظمى لمعظم

(٦٢٨) Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife", In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969), 443-495.

تضمنت تعليمات الترميز "تحديد نوع التجميع الاجتماعي الذي تمّ فيه تنفيذ الفعل أو سلسلة الأفعال"، باستخدام مجموعة من الفئات المحددة عملياً لنوع الجماعة. وقد وردت الفئات والتعليمات في:

Ted Gurr with Charles Ruttenberg, *Cross-National Studies of Civil Violence* (Washington, D.C.: Center for Research on Social Systems, American University, 1969), Appendix B.

السكان، فهم الفاترون اللامبالون بشأن وسائل العمل، فهم غير ملتزمين إزاء النظام وغير ملتزمين بالمقاومة النشطة غير الشرعية. أمّا الصلة بين السخط والتوجه فمن غير المحتمل أن تكون دقيقة: فمن المحتمل أن يكون بعض الموالين ساخطين بدرجة معتدلة أو حتّى شديدة؛ وقد يكون لدى بضعة من المنشقين النشطين سخط مسيّس. ويرد في الشكل (١٠) توزيع مفترض لمجموعتين من الجماعات في كتلة سكانية.

يتمثّل العنصر المحدّد لآثار التنظيم على حجم العنف السياسي بالحجم والتوزيع الفعليين لهذه الفئات في كتلة سكانية. ويتمثّل العنصر المحدّد الثاني بالمدى المنظمين فيه دعماً للنظام أو للمنشقين. وما كل المنشقين بالضرورة أعضاء في منظمات ذات توجه مناصر للمنشقين، وما كل الموالين أعضاء في منظمات ذات توجه مناصر للنظام. وقد لا ينتمي كثير من الناس، لاسيّما في المجتمعات التي تكون في مرحلة انتقالية، إلا إلى منظمات محايدة، أي تلك التي لا تقدم دعماً نشطاً لنظام من الأنظمة أو لخصومه. والسؤال الحاسم لمن هم أعضاء في منظمات ذات توجّه مناصر للنظام أو للمنشقين هو درجة الدعم الذي يكونون مستعدين لتقديمه لتلك المنظمات.

فإذا كان الأعضاء يستجيبون طوعاً لطلبات تقديم أي نوع تقريباً من التضحية المادية أو الشخصية، فتكون للمنظمات قدرة عالية للقتال أو لأي نشاط آخر. وإذا كان الأعضاء يقدمون طوعاً دعماً رمزياً فقط، فإنّ المنظمة إما ستصاب بالشلل في حالة من حالات الصراع أو أنها ستضطر إلى الاعتماد على القسر لكي تحصل على الامتثال، وهي خطة تستهلك موارد نادرة ولها آثار غير متساوقة أو ثابتة (الفصل الثامن).

الشكل (١٠): توزيع افتراضي للسكان حسب مستوى السخط المسيّس والتوجه السياسي. لذا من أجل تحديد آثار المنظمات على العنف السياسي، لا بد من تقييم ميزان الدعم المؤسّسي بين الأنظمة وخصوم تلك الأنظمة. وفيما يلي نطرح الفرضية العامة الآتية:

الفرضية V. 7: يتفاوت حجم العنف السياسي تفاوتاً كبيراً ومباشراً بتفاوت نسبة الدعم المؤسّسي الذي يقدم للمنشقين إلى الدعم المؤسّسي الذي يقدم إلى الأنظمة إلى حد التساوي، وتفاوتاً عكسياً في ما يتجاوز ذلك.

يكون للمنشقين وللأنظمة دعم مؤسسي من حيث إنّهم يوجهون المنظمات التي يحصلون من خلالها على امتثال ثابت لطلباتهم وتوجيهاتهم دون اللجوء إلى جزاءات قسرية.

وتعتبر مستويات الدعم المؤسّسي دالة النطاق النسبي لمنظمات المنشقين ومنظمات الأنظمة، ودرجة ما يمكن للزعماء طلبه والحصول عليه من تضحيات من الأعضاء الذين يعملون على خدمة المنظمات؛ وسيتم وضع فرضيات بشأن هذه العناصر وغيرها من العناصر المحدّدة للدعم المؤسّسي لاحقاً. وهذه العلاقة مماثلة لتلك المقترحة بالنسبة لميزان السيطرة القسرية. فإذا كان الدعم المؤسّسي للأنظمة عالياً بالنسبة للدعم المؤسّسي للمنشقين، فعندئذ سيكون العنف السياسي على الأغلب محدوداً من حيث النطاق والمدة والشدة. وإذا اقترب الدعم المؤسّسي للمنشقين من الدعم المؤسّسي للأنظمة، فعندئذ يكون لكليهما القدرة على خوض صراع متطاول الأمد. أما إذا كان المنشقون يتمتّعون بدعم مؤسسي أكبر بشكل ملحوظ مما يتمتع به النظام، فإنّهم سينتصرون على الأغلب أو يضمنون الحصول على التنازلات المطلوبة بسهولة نسبية.

يستطيع المنشقون إقامة قواعد تنظيمية من أجل المعارضة النشطة بطرق عدة، من بينها إنشاء منظمات جديدة لأنفسهم وللمتعاطفين معهم المحتملين. أما إذا كان نطاق الدعم المؤسّسي للنظام متدنياً، وإذا كان السخط على درجة من الشدة والانتشار بحيث تكون أنظمة الاعتقاد والأنظمة المعيارية قد فقدت تماسكها، فعندئذ من المحتمل أن تكون المنظمات ما سماه واليس Wallace "حركات إعادة الحيوية": أي محاولات منظمة دينية من حيث الأساس لبناء ثقافة أكثر تلبية للحاجات، قد تأخذ شكل حركات ثورية أو ألفية

أو إحيائية[٦٢٩]. وإذا كان السخط أقلّ شدّة أو انتشاراً، فقد تكون منظمات المنشقين مشابهة للجمعيات السياسية والاقتصادية الأكثر تمسكاً بالتقاليد. على أنّه إذا كان الدعم المؤسّسي عالياً، فعندئذ يكون النوع الأكثر معقولية هو التنظيم السري: جمعيات سرية، خلايا ثورية ومنظمات إرهابية. ويتمثّل أساس تنظيمي ممكن ثان للدعم المؤسّسي للمنشقين في "اقتناص" المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.

وتكون أفضل الفرص لنجاح المنشقين في تنفيذ ذلك إذا لم تكن تلك المنظمات خاضعة مباشرة لسيطرة النظام وإذا كان أعضاؤها يشعرون بسخط شديد. وقد يقوم المنشقون النشطون بعملية "استيلاء على السلطة" فيسيطرون على المنظمات الاقتصادية والسياسية ذات التوجه المناصر للنظام، وعلى الوحدات العسكرية، وذلك من خلال القيام بنوع من الانقلابات الداخلية؛ ولكنهم عندما يصبحون في السلطة فإنهم يصبحون مقيدين في قدرتهم على توجيه المنظمة للقيام بمعارضة علنية من خلال قدرتهم على إقناع أعضائها بمشروعية المعارضة. على أنّ هذا لا يعني التقليل من أهمية زعماء المنشقين في تركيز مشاعر السخط. فعلى سبيل المثال، يقال إن حركة الدرافيديين (Dravidian) الانفصالية في جنوب الهند تستند إلى سخط التاميل الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا على النخبة الإقليمية، والتي قام زعماء الحركة بتركيزها على أكباش فداء "أجانب" أي أكباش فداء من شمال الهند[٦٣٠].

ويرى باكارد Packard في دراسته للمعارضة اليابانية التي قامت بأعمال الشغب احتجاجاً على المعاهدة الأمنية التي أبرمت مع الولايات المتحدة في ١٩٦٠، أن الأعضاء الشيوعيين من زعماء الاتحادات العمالية والطلابية والشعبية قد حولوا مختلف المظالم

(٦٢٩) Anthony F.C. Wallace, "Revitalization Movements", *American Anthropologist,* LVIII (April 1956), 264-281.

(٦٣٠) Selig S. Harrison, "Hindu Society and the State: The Indian Union", in Kalman H. Silvert, ed., *Expectant Peoples: Nationalism and Development* (New York: Random House, 1963), 286-289.

إلى هجوم يستهدف هذه القضية بالذات[٦٣١]. فزعماء المنشقين يستطيعون تحويل مشاعر سخط الأعضاء إلى أنشطة متنوعة؛ وباستطاعتهم على الأغلب المحافظة على السيطرة على المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة أو اكتسابها ما لم يوجد سخط كبير لدى الأفراد العاديين. وينطبق التعميم ذاته على الأساس التنظيمي الثالث لدعم المنشقين المؤسسي، المتمثل بتحول اتحاد محايد إلى انشقاق نشط. لقد درجت الجماعات المحلية والإقليمية التي تخضع لحكم تقليدي على أنّ تكون محايدة بالنسبة للنظام في المجتمعات السائرة في طريق الحداثة، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الاتحادات العمالية والدينية والطلابية والإثنية في المجتمعات التعددية.

وعادة ما تحدث تحولات المنظمات إلى انشقاق نشط إما رداً على التدخل الحكومي أو كرد في مرحلة ثانية، بعد أن تواجه محاولات المشاركة عبر القنوات التقليدية ردوداً غير كافية أو كابحة. وقد لجأ عمال المناجم في بنسلفانيا الشرقية إلى إضرابات عنيفة وإلى الإرهاب في سبعينيات القرن التاسع عشر بعد سلسلة من العقبات القانونية والسياسية والاقتصادية وضعت في وجه جهودهم الرامية إلى تنظيم أنفسهم[٦٣٢]. وقد قامت الحكومة البلجيكية في عشرينيات القرن العشرين بكبح جماعة دينية بلجيكية شديدة الحماسة لأفكارها المسيحية وتعرف باسم كيمبانغويزم (Kimbanguisme). وقد قيل: إن خلفاء زعيمها الذي أودع السجن "أكثر تنظيماً وقومية في مقاصدهم"؛ وقد شكّلت تلك الحركة الأساس لحركات عدّة منشقة سياسياً في العقود اللاحقة[٦٣٣]. وقد تمثل أحد العوامل الهامة في قدرة بيرونيستاس (Peronistas) على إنشاء حركة جماهيرية، على

(٦٣١) George R. Packard, III, *Protest in Tokyo: The Security Treaty Crisis of 1960* (Princeton: Princeton University Press, 1966), especially chap. 3.

(٦٣٢) See J. Walter Coleman, The Molly Maguire Riots: Industrial Conflict in the Pennsylvania Coal Region (Richmond: Garrett and Massie, 1936).

(٦٣٣) See James W. Fernandes, "African Religious Movements: Types and Dynamics", *Journal of Modern African Studies,* II (December 1964), 531-50; and Crawford young, *Politics in the Congo: Decolonization and Independence* (Princeton: Princeton University Press, 1965), 284-286. Quotation from Fernandez, 243.

أساس البروليتاريا الصناعية لبوينس آيرس الكبرى خلال أربعينيات القرن العشرين، بالعداء المتولد عن كبت النظام للاتحادات العمالية خلال العقد السابق(٦٣٤). وقد ساعد الرد القمعيّ للحكومة الفرنسية على طلبات الطلاب الباريسيين المتعلقة بالإصلاحات الأكاديمية في مايو ١٩٦٨ على دفع المنظمات الطلابية باتجاه النشاط الثوري.

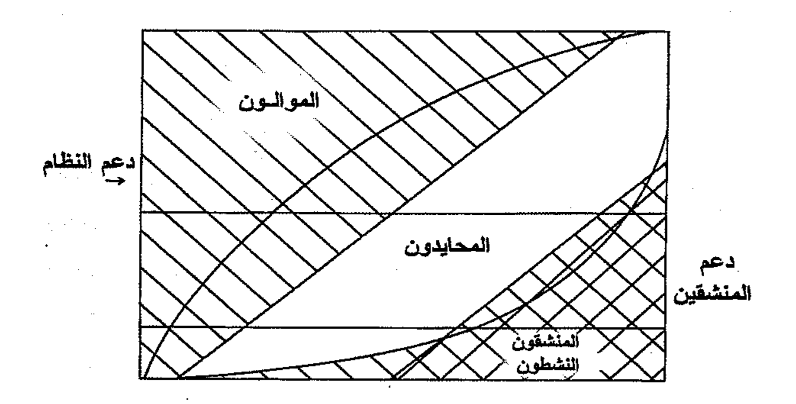
بصرف النظر عن كيفية اكتساب زعماء المنشقين للدعم المؤسسي، فإن نطاقه ودرجته يفرضان حدوداً على أنواع العمل الذي يمكنهم الاضطلاع به. فإذا كان الأتباع شديدي العداء إزاء النظام وإذا كانوا على استعداد لبذل تضحيات كبرى في سبيل قضية المنشقين، فيكون بإمكان الزعماء تنظيم حركات تآمرية أو ثورية. وإذا كان الأتباع قليلي العدد، فعندئذ يكون النشاط التآمري أكثر معقولية من النشاط الثوري. ولكن إذا كان التزام الأتباع غير شديد لهذه الدرجة، فإنه وبصرف النظر عن أعدادهم، سيكون العمل العلني محدوداً بحيث يقتصر على الاضطرابات مثل أعمال الشغب المناهضة للحكومة والإضرابات العامة. ونقترح في هذا الصدد ثلاث فرضيات عامة بشأن العنف السياسي.

الفرضية I. 4: يزداد احتمال حدوث الحرب الأهلية مع اقتراب مستوى الدعم المؤسّسي للمنشقين وللنظام من المساواة.

يبيّن الشكل (١١) توزيعاً للدعم المؤسّسي للمنشقين وللنظام الذي يحتمل أن يسهل الحرب الداخلية. ويقتصر دعم النظام إلى حد كبير على الموالين وهو عادة من درجة متدنية نسبياً، تتمثل رمزياً بخفة التظليل التعارضي (cross-hatching). ومع أن دعم المنشقين أضيق نطاقاً، إلا أنه يشمل الغالبية العظمى من المنشقين النشطين وهو أكبر درجة. وهذا النمط يعتبر نموذجياً بالنسبة للدول غير المركزية ذات مستويات التطور المتوسطة.

(٦٣٤) See Gino Germani, *Integration Politica de Las Mesas y el Totalitarismo* (Buenos Aires: Colegio Libre de Estudios Superiores, 1956).

الشكل (١١): نمط افتراضي للدعم المؤسّسي الذي يسهل حدوث الحرب الداخلية.



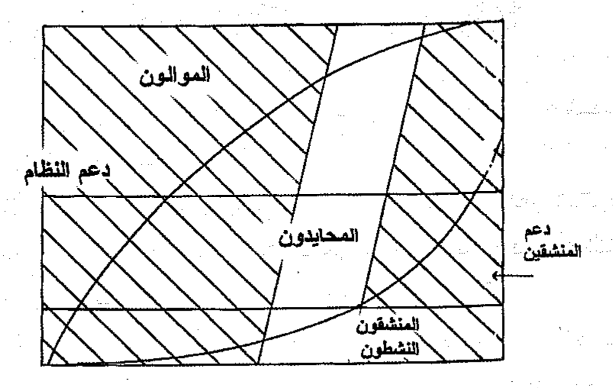
وعلاوة على ذلك، فإنّ وجود الكثيرين من الناس الساخطين ولكن غير المنظمين يتيح إمكان توسع الدعم المؤسّسي للمنشقين بكلفة متدنية نسبياً. والنمط الأمثـل للـدعم المؤسّسي للمنشقين، لأغراض شن حرب داخلية، هو التنظيم الوثيق لجميـع المنشـقين النشطين والتنظيم المهلهل نسبياً للمحايدين (الذين من المحتمل أن يؤدي التنظيم الوثيـق إلى تنفيرهم). على أنّه ليس من المستصوب بالضرورة أن يسعى المنشقون إلى الحصول على الدعم الفعال من جميع الفئات الخاضعة لسيطرة النظام والذين يشعرون بقدر معتدل أو شديد من السخط. فالاستياء داخل النظام قد يكبح قدرة النظام على مقاومة الانشـقاق أكثر مما من شأنه أن يساعد المنشقين إذا كان موجهاً مباشراً لخدمتهم.

الفرضية T. 3: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بصورة عكسية مع درجـة الدعم المؤسّسي للمنشقين.

ينطوي الشكل (١٢) على توضيح لنمط مـن النـوع الـذي يحتمـل أن يسـهل الاضطرابات. فالسيطرة المؤسسية لكل من الأنظمة والمنشقين تتقاطع مع ثلاث فئات من السخط وتوجه الأنظمة. وهذا النمط يغلب وجوده في المجتمعات التي تكون في المراحل

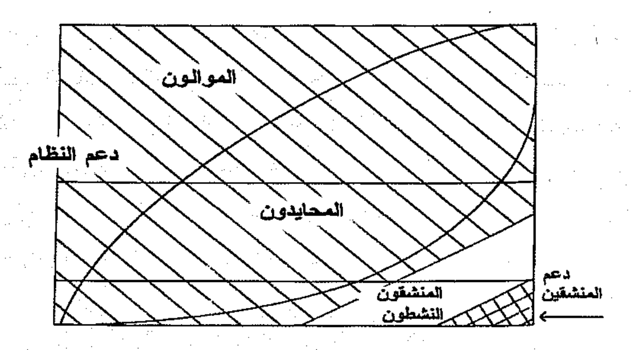
الأولى من عملية العصرنة، حيث لا تكون أنماط التنظيم قد انحازت إلى توزيع مصالح الجماعة المتغيرة والحرمان النسبي؛ وفي المجتمعات الحديثة التعددية التي نشأت فيها أعداد كبيرة من الاتحادات المتقاطعة. وقد يكون تدني درجة الدعم المقدم للمنشقين نتيجة لعدم وجود المهارات والموارد اللازمة للتنظيم، كما هو محتمل في الحالة الأولى، أو لعدم تجاوب المحايدين والموالين في منظمات المنشقين مع المناشدات الداعية إلى القيام بأنشطة المعارضة، وهو أمر محتمل في الحالة الثانية. وفي أي من الحالتين، من غير المحتمل أن يكون لدى المنشقين درجة الدعم اللازمة في الصراع الشديد والمتطاول.

الشكل (١٢): نمط افتراضي للدعم المؤسّسي الذي يسهّل حدوث الاضطرابات.



وإذا كانت درجة الدعم متدنية لكن نطاقها واسع نسبياً، فمن المحتمل أن تكون الاضطرابات واسعة الانتشار ومزمنة؛ وإذا كان النطاق ضيقاً أيضاً فمن المحتمل أن تكون الاضطرابات منعزلة ومتقطعة.

الشكل (١٣): نمط افتراضي للدعم المؤسّسي الذي يساعد على حدوث التآمر.



الفرضية C. 3: يتفاوت احتمال حدوث التآمر بتفاوت درجة ارتفاع الدعم المؤسّسي للمنشقين وانخفاض نطاقه.

ويبيّن الشكل (١٣) نمطاً افتراضياً يحابي التآمر. وهذا النمط هو الأكثر شيوعاً في الدول الوسطية، حيث تغلغل المؤسسات ذات التوجه المناصر للأنظمة في معظم منطقة البلد الاجتماعية. أو فيها كلها.

إنّ الدعم المؤسّسي للأنظمة من قبل الغالبية العظمى لقطاعات المجتمع يجعل من الصعب على المنشقين تنظيم أتباعهم المحتملين. فهم أكثر ما يكونون قدرة على البقاء والعمل بفاعلية في تلك الظروف إذا كانت لديهم درجة من التنظيم وحد أدنى من الانقسام الداخلي. وليس هذا بالنمط الوحيد الذي يجعل المنشقين يميلون إلى التآمر، كما أنه ليس بالنمط الوحيد الذي يتواءم مع الفرضية C. 3. في المجتمعات التقليدية، وتلك التي تكون في المراحل الأولى من عملية العصرنة، قد يكون النطاق المحدود للسخط المسيّس مرتبطاً ليس بالدعم المؤسّسي المنتشر للنظام، بل بالنطاق المحدود للسخط المسيّس، أو عدم وجود الموارد (المال، الكادرات، وسائل الاتصال) التي يمكن بواسطتها لزعماء

المنشقين توسعة نطاق منظماتهم. وإذا كان المنشقون في تلك المجتمعات من أفراد النخبة، أو إذا كانت لديهم مهارات النخبة فعندئذ قد يكون التآمر أنجع وسيلة للمعارضة.

بعض المحدّدات البنيوية لدعم المؤسسات

Some Structural Determinants of Institutional Support

لقد أوردنا آنفاً أنواعاً عدّة من العناصر المحدّدة لنطاق ودرجة الدعم المؤسّسي للأنظمة وللمنشقين، بما في ذلك تواتر حدوث السخط المسيّس والمواقف المعارضة في كتلة سكانية؛ والموارد التنظيمية؛ ومهارات الزعماء التنظيمية. ويحدّد هذا القسم والذي يليه على نحو أدق وبصفة عامة بعض العناصر المحدّدة للدعم المؤسّسي التي تنطبق على كل من منظمات الأنظمة ومنظمات المنشقين.

هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار التنويعات في نطاق السخط المسيّس والمواقف المعارضة، لكن إذا كان السخط المسيّس لدى كتلة سكانية تافهاً وجديراً بالإهمال، فإن العنف السياسي سيكون جديراً بالإهمال أيضاً، بصرف النظر عن طبيعة المؤسسات. ويمكن فحص أنماط الدعم المؤسّسي في تلك الكتل السكانية لغرض التنبؤ بنتائج زيادة السخط المسيّس في المستقبل؛ ولا يمكن الاستنتاج بأن عدم وجود عنف سياسي ناجم عن تلك الأنماط. ففي أوائل ومنتصف ستينيات القرن العشرين ولم يكن يوجد سوى عنف سياسي قليل أو لم يكن يوجد على الإطلاق في رومانيا وسويسرا وساحل العاج على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين تلك البلدان من حيث أنواع الدعم المؤسّسي للأنظمة.

وإنّ عدم وجود العنف في جميع هذه البلدان الثلاثة ناجم عن مستويات متدنية من الحرمان النسبي، وهو ما تمّ تقييمه تجريبياً وعملياً (empirically) في دراسة قريبة العهد، وهذا ليس شهادة على الفاعلية الخاصة لخصائصها المؤسسية المتنوعة[٦٣٥].

---

(٦٣٥) وردت مناقشة اشتقاق هذه المعطيات في:

Ted Robert Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review,* LXII (December 1968), 1104-1124.

يمكن التمييز بين محدّدات الدعم المؤسّسي البنيوية والوظيفية. فالخصائص البنيوية ــ من حيث النطاق والتعقيد وتماسك التنظيم ــ تحدّد قدرة المنظمات على القيام بأي نوع من العمل الذي تتضافر فيه الجهود أو على تنفيذ أي وظائف لأعضائها. ثمة ثلاث وظائف من وظائف النشاط التنظيمي لها دور حاسم بالنسبة للساخطين: توفير فرص قيم مجتمعية وفرص قيم سياسية وقنوات للتعبير عن الاحتجاج. فالوظيفتان الأوليتان عمليتان والثالثة تعبيرية. وقد ورد في الفصلين الثاني والثالث وصف للأسس الاجتماعية ــ النفسية التي تبنى عليها. وهذه الوظائف ذات أهمية حاسمة من منطلقين:

الأول هو أن الطرق التي تتم تلبيتها بها تحدد ما إذا كان للسخط عواقب مدمّرة أو بنّاءة بالنسبة للفرد، الذي يكون عضواً في مؤسستها وبالنسبة للمجتمع الأكبر الذي تكون تلك المؤسسة جزءاً منه.

والثاني هو أن المدى الذي يتم فيه تلبيتها من قبل منظمة ما يحدّد جزئياً مدى ما يمكن فيه للزعماء من الإمساك بزمام امتثال وولاء أتباعهم. فإذا تمت تلبية الوظائف بشكل سيئ، أو تلبيتها من جانب منظمة ما بشكل يقل جودة عن الشكل الذي تتم فيه تلبيتها من قبل منظمة أخرى، فعندئذ تميل المنظمات إلى فقد تماسكها وأتباعها.

النطاق التنظيمي

Organizational Scope

يتمثّل أحد العنصرين المحدّدين العامين لمستوى الدعم المؤسّسي الذي وردت مناقشته آنفاً في نطاق هذا الدعم ونسبة السكان الذين يشاركون في أنشطة منظمات الأنظمة أو المنشقين. ويحدد نطاق تلك المنظمات الحدود التي تعمل ضمنها متحولات بنيوية ووظيفية أخرى.

الفرضية RI. 1: يتفاوت دعم الأنظمة المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت نسبة السكان الذين ينتمون إلى المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.

الفرضية DI.1.1: على أنه دعم المنشقين المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت نسبة السكان الذين ينتمون إلى المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.

يتمثّل افتراض منتشر في الأدبيات التي تتناول حالات العصيان في أن قوة المنشقين تعتمد على قاعدة شعبية منظمة، وأن الشرط اللازم المسبق لنجاح الحكومة هو توسعة التنظيم الحكومي على حساب تنظيم المنشقين. ويميز باريت Paret وشاي Shy بين "القاعدة الحكومية" و"القاعدة الشعبية" لرجال العصابات(٦٣٦). فعلى سبيل المثال استخدمت إعادة التوطين على نطاق واسع في الجزائر وجنوب افريقيا والملايو والفلبين في جهد يرمي إلى تقليص نطاق تنظيم المنشقين والسيطرة القمعية. وقد تمّ تقييم سير الحرب الثورية في فيتنام الجنوبية من قبل كل من المشاركين والملاحظين من حيث نسبة السكان أو عدد القرى الخاضعة لسيطرة سايغون ولجبهة التحرير الوطني(٦٣٧). كما أنّ نطاق تنظيم المنشقين إزاء النظام يؤثر في أشكال النزاع غير الحرب الداخلية. فكلّما كان نطاق الأحزاب السياسية المتطرفة أو اتحادات العمال المعارضة أكبر، على سبيل المثال، ازداد المدى المحتمل للاضطرابات المناهضة للحكومة.

إنّ اتحادات العمال ذات توجه مناصر للأنظمة في معظم الدول، ويميل حجمها نسبة إلى القوة العاملة غير الزراعية إلى أن يتفاوت عكسياً مع مستويات النزاع المدني. ففي افريقيا الاستوائية، على سبيل المثال، حيث كان زعماء اتحادات العمال شديدي الولاء عادة للزعماء القوميين كان معامل ترابط عملية إنشاء الاتحادات -٠,٥٣ مع حجم العنف المدني في ١٩٦١-٦٣. ويستنتج من ذلك أن التوجه السياسي للاتحادات أبقى أعضاءها ضمن نطاق الدعم المؤسّسي للنظام. على أنّه في أمريكا اللاتينية، حيث كثيراً

---

(٦٣٦) Peter Paret and John W. Shy, *Guerrillas in the 1960's*, rev. edn. (New York: Praeger, 1962), 43-46.

(٦٣٧) يشير انتوني روسو Anthony Russo (مراسلات شخصية) إلى أنه توجد علاقة وثيقة بين أحكام المقاتلين بشأن الأنماط الإقليمية لسيطرة جبهة التحرير الوطني. وتتطابق خارطة نشرتها لوس أنجلوس تايمز، في ٤ يناير ١٩٦٨، استناداً إلى مصادر أمريكية رسمية تطابقاً وثيقاً مع خارطة نشرتها حكومة فيتنام الشمالية في (مجلة) فيتنام (ديسمبر ١٩٦٧)، ٩.

ما يسيطر زعماء المنشقين على اتحادات العمال، كان معامل ترابط نطاق إنشاء الاتحادات +٠,٢٤ مع حجم النزاع في تلك الفترة[٦٣٨].

التماسك التنظيمي والتعقيد

Organizational Cohesiveness And Complexity

كلّما ازداد توافق الهدف والتفاعل التعاوني بين أعضاء منظمة ما، وكلّما ازداد تمييزها الداخلي، ازداد احتمال فاعلية المنظمة في السعي إلى تحقيق أهداف الأعضاء، بصرف النظر عن ماهية تلك الأهداف. هذه الخصائص، بالنسبة للأنظمة وللمنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة ذات أهمية خاصة من أجل إنشاء فرص قيم فعالة واستبقاء وسائل غير مدمّرة للتعبير عن الغضب. أمّا بالنسبة للمنشقين، فإنها تسهّل الخلق الناجع للقيم وتوزيعها، لكن الأهم من ذلك هو أنها تمكّن منظمات المنشقين من الدفاع عن أفرادها ضد الهجوم ومن تنظيم المعارضة الناجعة.

الفرضية RI. 2: يتفاوت دعم الأنظمة المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت تماسك المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة وتعقيد تلك المنظمات.

الفرضية DI. 2: يتفاوت دعم المنشقين المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت تماسك المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين وتعقيد تلك المنظمات.

التماسك هو مدى توافق الأهداف والتفاعل التعاوني بين الأفراد؛ أمّا التعقيد فهو مقدار التمييز التسلسلي والوظيفي داخل منظمة ما[٦٣٩]. وتكون درجة عالية من التماسك

---

٦٣٨ لقد تمّ الحصول على معاملات الترابط تلك في تحليلات واردة في:

Gurr with Ruttenberg, Part II.

للاطلاع على التوجيهات السياسية لاتحادات العمال في أمريكا اللاتينية انظر على سبيل المثال

James Payne, "Peru: The Politics of structured Violence", *Journal of Politics*, XXVII (May 1965), 362-374; and Germani.

(٦٣٩) هذه المتحولات مماثلة للمتحولات الأربعة التي يقرنها صامونيل ب. هانتنغتون (تعريفاً) بمستويات المأسسة (institutionalization)، في:

"Political Development and Political Decay", *World Politics*, XVII (April 1965), 394-404.

مبنية على التوافق بشأن وسائل النشاط التنظيمي وأهدافه؛ وبخلاف ذلك فإن مستويات عالية من التفاعل التعاوني صعبة التحقيق إلا بوسائل قمعية. ولا يتطابق التماسك والتعقيد بالضرورة. فكثيراً ما يكون للجماهير الغاضبة درجة عالية من التماسك، ونادرة من التعقيد. فالأحزاب السياسية التجميعية لها بطبيعتها درجة عالية من التعقيد التنظيمي ولكن أقلّ بكثير من التماسك.

أمّا الحركات الثورية فلها عادة درجة عالية من التماسك والتعقيد على حدّ سواء. ولكن أحدهما ليس شرطاً لوجود الآخر. غير أنّهما شرطان تعزيزيان، ولعلّ درجة الدعم المؤسّسي هي دالة حاصل ضربها وليس حاصل جمعها.

المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة: كثير من الحجج النظرية تعزو عدم استقرار الأنظمة السياسية إلى جوانب من الضعف التنظيمي، تقول أو تعني ضمنياً أن الاستقرار السياسي يتعزز ويمكن أن يبنى على إنشاء منظمات متميزة متماسكة ذات توجه نحو النظام.

يقول كورنهاوسر Kornhouser:

إنّ نسبة عالية من سلوك الجماهير، أي الحركات الشعبية التي تعمل ضد النظام السياسي (Political order) تكون الأكثر احتمالاً "حين تكون النخبة منفتحة على التدخل المباشر من قبل غير النخبة، وحين يكون الناس من غير النخبة متاحين للتعبئة المباشرة من قبل النخب"، وهو شرط يعزوه إلى عدم وجود أو ضعف الجماعات التجمعية التي تقوم بالوساطة بين النخب وغير النخب(٦٤٠). يرى هانتنغتون أن زيادة التعبئة والمشاركة

ويعرف التماسك (cohesiveness) هنا بشكل أوسع من تعريفه لمفهوم مماثل للترابط المنطقي (coherence). ويتمثّل المتحولان الآخران اللذان يحددهما بقابلية التكيف (adaptability)، التي يبدو أنها نتيجة أكثر من كونها سبباً أو خاصية محدّدة للمأسسة (institutionalization)؛ أما الاستقلال (autonomy)، فهو ليس صفة للبنية التنظيمية بحد ذاتها، بل المأسسة هي تحديد لعلاقاته بمنظمات أخرى.

(٦٤٠) William Kornhauswer, *The Politics of Mass Society* (Glencoe: The Free Press, 1959), Passim.

في السياسة تنتج انحلالاً سياسياً ــ عدم استقرار ــ من حيث إنّها لا تقترن بالتنظيم والمأسسة[٦٤١].

يقول ايك Ake:

إنّ الآثار التفكيكية سياسياً للتعبئة تختصر على أفضل وجه بوجود أربع خصائص للأنظمة السياسية: يجب أن تكون سلطوية، تمارس سيطرة مركزية على الموارد السياسية وغيرها؛ أبوية، تساهم في شعور الأتباع بالتصميم على تحقيق الأهداف ومساعدتهم "على إيجاد ترابط منطقي ومعنى" في مجتمع متغير؛ محدّدة للهويات، تخلق وتحافظ على التعريف المتبادل بين الحكام والمحكومين، وتوافقية ضمن سياق النخبة الحاكمة[٦٤٢]. ويرى آبتر Apter أن حالات التوتر التي توجدها عملية التغيير الاجتماعي يمكن إدارتها عبر "درجة عالية من التنظيم الحكومي للحياة الاجتماعية بغية إدخال المزيد من الترابط المنطقي للقيم والمؤسسات..." وأفضل وسيلة لتحقيق إضفاء الشرعية على السيطرة الوثيقة هي عبر "إعادة إضفاء الصبغة التقليدية (retraditionalization)، وتثبيت الممارسات الراهنة عبر الإشارة الرمزية إلى الأنماط المألوفة تقليدياً للسيطرة المؤسسية أو استخدامها[٦٤٣].

وممّا يدعّم فرضية الأنظمة الأدلة التجريبية العملية (empirical evidence). وقد جرى تقليدياً عزو فضل استقرار النظام السياسي البريطاني إلى تطور مؤسسات سياسية معقدة ومتجاوبة، تدعمها موافقة أساسية واسعة النطاق بشأن الإجراءات إن لم يكن بالضرورة أغراض النشاط السياسي. وكذلك تقترن حالة عدم استقرار الحكومة الفرنسية بانعدام أساسي للتوافق بشأن أشكال النشاط السياسي أو إجراءاته أو أغراضه وانعدام

---

(٦٤١) Huntington, 386.

(٦٤٢) Claude Ake, "Political Integration and Political Stability: A Hypothesis", *World Politics,* XIX (April 1967), 488-492.

(٦٤٣) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago: University of Chicago Press, 1965), 66-67, 257, quotation 66-67.

التطور التنظيمي لمعظم الأحزاب السياسية الفرنسية[٦٤٤]. ويعـزو ايكشـتاين اسـتقرار وفاعلية النظام السياسي النرويجي إلى تثمين قوي للسلوك التـوافقي والتعـاوني لـدى النرويجيين ونطاق وتشابه أنماط التنظيم في جميع قطاعات العمل الجماعي[٦٤٥]. ومـن الأمثلة على الأدلة المقارنة هو ما توصلنا إليه من أن استقرار أنظمة الأحزاب السياسية يرتبط ارتباطاً قوياً وسلبياً بمستويات العنف المدني في ١١٩ من البلدان خلال ١٩٦١-٦٣.

لقد تمّ قياس استقرار النظام الحزبي قياساً متفرعاً ثنائياً، يميز بين البلـدان ذات المنظمات الحزبية الكبيرة والمثابرة (بما في ذلـك الأنظمـة ذات الحـزب الواحـد أو الأحزاب المتعددة)، والبلدان ذات الأحزاب التي كانت في معظمها سـريعة الـزوال أو الشخصانية أو التي ليس لها وجود. وقد تجلت هذه العلاقة أيضاً، في الأحوال التي تتقسم فيها البلدان حسب نوع النظام السياسي: تكون درجة الترابط بين البلدان التعددية -٠,٢١ وبين البلدان ذات النخب (المستقلة حديثاً) -٠,٢٧؛ وبين البلدان المركزية (السلطوية) -٠,٤٧[٦٤٦].

تماسك الجماعات المنشقة يشيع بين المنشقيّن وجود مستويات عالية من التفاعـل والمدركات التي يعزز بعضها بعضاً لحالات الحرمان والمطالبات باتخـاذ إجـراءات، وكثيراً ما يحصل ذلك ولكن ليس بالضرورة في وسط منظم. ويمكن تفسير الكثير مـن الأدبيات المتعلقة بعنف الجماهير والغوغاء من منطلق آثار الجماهير على تعزيز تماسك الجماعات. وكان تفسير ذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين هو أن المعايير العرفية تميل إلى الانهيار في أجواء الجماهير. وقال لوبون Lebon: إنّ المشاركين في الجماهير

(٦٤٤) See for example Harry Eckstein, "The British Political System", and Nicholas Wahl, "The French Political System", in Samuel H. Beer et al., *Patterns of Goverment: The Major Political Systems of Europe,* 2d. edn. (New York: Random House, 1958, 1962).

(٦٤٥) Harry Eckstein, *Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway* (Princeton: Princeton University Press, 1965).

(٦٤٦) بيانات لم تُنشر سابقاً مستقاة من تحليلات وصفها غور مع روتنبرغ، الجزء الثاني.

الثورية يتميزون بـ "اختفاء الشخصية الواعية وسيطرة الشخصية غير الواعية وتحول المشاعر والأفكار جرّاء وسائل الإيحاء والعدوى في اتجاه واحد"(٦٤٧).

وقد أكّد مارتين Martin على آثار الجماهير في تعزيز الحوافز المشتركة ولكن التي تكون مكبوتة عادة، وإضفاء عقوبات معيارية عليها. "يتمثّل وضع الجمهور... بإطلاق الحوافز الاجتماعية المباشرة..."(٦٤٨). ويرى كتّاب آخرون أنّ الجماهير لا تسهل العمل الجماعي إلا بمقدار ما يكون لدى أفرادها مدركات ودوافع مشتركة: "الجمهور لا ينصرف إلا لإطلاق حوافز جاهزة"؛ فالجماعة تسهّل التعبير عن الحوافز العدوانية لدى أفرادها لكنها لا تخلقها(٦٤٩). ويؤكّد بعض المنظّرين على أهمية عدوى السلوك لدى تلك الجماعات. وقد كتب فرانك يقول: إنّ الأعمال التي يقوم بها شخص أثارته العواطف تعتمد جزئياً على سلوك الآخرين في بيئته. فوجود آخرين يسلكون سلوكاً عنيفاً "مثير بدرجة قوية... ولعلّ عدوى أي عاطفة قوية، سواء عاطفة الفرح أو الحزن أو الغضب هي أحد الأسباب القوية لهذه الظاهرة"(٦٥٠).

وتدلّ بعض الدراسات التجريبية (empirical) لسلوك الجماعة على أنّ التعزيز المتبادل للإدراك والتماسك يسهل العدوان في الظروف التي يسودها الإحباط. وقد قارن ستوتلند Stotland ردود أفعال الأشخاص الذين تجرى عليهم التجارب على يد مشرف يبعث الشعور بالإحباط عندما يعملون وحدهم وعندما يكون بوسعهم الاجتماع بآخرين يقومون بالمهام نفسها المسندة إليهم. وقد عبّر هؤلاء عن عداء علني أشد قوة إزاء

(٦٤٧) Gustave Le Bon, *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (New York: Macmillan, 1896), and *The Psychology of Revolution,* trans. Bernard Miall (New York: Putnam, 1913).

(٦٤٨) Everett Dean Martin, *The Behavior of Crowds: A Psychological Study* (New York: Harper, 1920), 48-49.

(٦٤٩) Roger W. Brown, "Mass Phenomena", in Gardner Lindzey, ed., *Handbook of Social Psychology,* Vol. 2 (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1954), 845.

(٦٥٠) Jerome D. Frank, *Sanity and Survival: Psychological Aspects of War and Peace* (New York: Vintage Books, 1967, 1968), 79-80.

المشرف، ولعلّ ذلك كان يعود إلى أنه كانت لديهم مرجعية مستقلة عن المشرف وأنهم كانوا أكثر ثقة بأدائهم[٦٥١].

وقد شكّل بيبيتون Pepitone وريخلينغ Reichling جماعات شديدة التماسك وضعيفة التماسك، وعرّضا تلك الجماعات إلى سماع محاضرة مهينة فوجدا أن الفئات الأكثر تماسكاً أعربت عن قدر أكبر من العداء والأكثر مباشرة من الآخرين[٦٥٢]. وكذلك وجد فرنش French أنّ الجماعات المنظمة التي كان أفرادها يعملون معاً عبّرت عن العدوان بحرية أكثر من الجماعات التي كانت تضم غرباء غير منظمين[٦٥٣] وقد لوحظ وجود ظاهرة مماثلة في تجارب أجريت في الفترة قريبة العهد تتعلق بصنع القرارات، الأمر الذي يوحي بأنّ الجماعات تتخذ، في بعض الظروف، قرارات أكثر خطورة بكثير مما لو كان أفرادها يتصرفون منفردين[٦٥٤]. ويبدو أنّ بعض أنواع الإحباط تزيد التماسك: وقد رأى كوسر Coser أن العداء نحو الجماعات الخارجية يساهم أيضاً في تماسك الجماعات الداخلية[٦٥٥]، ووجد ثيباوت Thibaut أن تماسك الجماعات ذات المركز المتدني ازدادت زيادة ذات شأن في وجه الإحباط المتواصل[٦٥٦].

---

(٦٥١) Ezra Stotland, "Peer Groups and Reactions to power Figures", in Dorwin Cartwright, ed., *Studies in Social Power,* (Ann Arbor: Institute for Social Research, University of Michigan, 1959), 53-68, summarized in Berkowitz, *Aggression,* 81.

(٦٥٢) A. Pepitone and G. Reichling, "Group Cohesiveness and the Expression of Hostility", *Human Relations,* VIII (No. 3, 1955), 327-37.

(٦٥٣) J. R. P. French, Jr., "Organized and Unorganized Groups Under Fear and Frustration", *Authority and Frustration* (Iowa City: University of Iowa Studies in Child Welfare, Vol. XX, 1944), 231-308.

(٦٥٤) See M. A. Wallach, N. Kogan, and D. G. Bem, "Diffusion of Responsibility and Level of Risk-Taking in Groups", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* LXVIII (March 1964), 263-274.

(٦٥٥) Lewis A. Coser, *The Functions of Social Conflict* (Glencoe: The Free Press, 1956), 87.

(٦٥٦) J. W. Thibaut, "An Experimental Study of Cohesiveness of Underprivileged Groups", *Human Relations,* III (No. 3, 1950), 251-278.

توحي الأدلة المتعلقة بالعمل الجماعي بأهمية المستويات العالية من التفاعل وتجانس الجماعة في تسهيل حدوث العنف. فالسلوك في وسط الجماهير، وفي المنظمات الثورية، يتصف بتفاعل عالي الدرجة وحصري الطابع في بعض الأحيان بين الأعضاء. ويرى هوبر Hopper أنّه في تطوّر المنظمات الثورية، يصبح الساخطون واعين بعضهم ببعض عبر المشاركة في النشاط المشترك. "فردود أفعالهم السلبية إزاء العوامل الأساسية في أوضاعهم تكون مشتركة وتبدأ بالانتشار... ويميل السخط إلى أن يتركز في نقطة ما وإلى أن يصبح جماعياً".

وهذه الإثارة الجماعية "تعمل على دمج الاضطراب والسخط وتحطم أنماط السلوك القديمة وتمهّد الطريق لأنماط جديدة من السلوك"(٦٥٧). وتتجلّى العملية بصورة مصغرة في امرأة كانت في حالة المخاض في بيريس وتم القبض عليها على أساس أنها زعيمة حلقة في أعمال شغب الحبوب التي جرت عام ١٧٧٥. فقد قالت للشرطة إنها أبعد ما تكون عن الزعامة، و"أنّها انساقت.... وشعرت بالاهتياج مثل الآخرين، ولم تكن تعرف ما كانت تقوله أو تفعله"(٦٥٨).

وقد وصف وادا Wada وديفيس Davies، استناداً إلى دراسة تتعلق باستعادة أحداث الماضي لليابانيين ـ الأمريكيين الذين شاركوا في أعمال شغب في معسكر مانزنار للترحيل في ١٩٤٣ شعور التماهي مع الجماعة الذي يتغلغل في الجماهير الغاضبة ويعزز شعورهم بصحة ما كانوا يعملون:

لعلّ الفرد الذي يكون في جمهرة من الناس يفقد من هويته وفردانيته الجزء الأعظم الذي يجعله فرداً متميزاً عن غيره. فدوره كفرد في الجمهور يعطيه قناعاً واقياً يمكنه القيام من خلفه بالانضمام إلى الأعمال التي لا يكاد يقوم بها إلا نادراً في جمع من الأصدقاء والمعارف الذين يألفهم. فالفرد الذي يفقد قدراً من الهوية وينخرط في الجمهور

(٦٥٧) Rex D. Hopper, "The Revolutionary Process: A Frame of Reference for the Study of Revolutionary Movements", *Social Forces,* XXVIII (March 1950), 272-275.
(٦٥٨) Quoted in George Rude, *The Crowd in History, 1730-1848* (New York: Wiley, 1964), 251.

يفقد الشعور بالمسؤولية الفردية, ويكسب في الوقت نفسه شعوراً بالقوة، في التعبير عن المشاعر التي يشترك فيها مع الآخرين الموجودين معه والتي لم يكن بوسعه التعبير عنها ــ أو التعبير عنها بقوة ــ وحده.

وقد يفيد هذا الشعور بالقوة، الذي يعد، بوصفه تحرراً من التوتر، جانباً من الحرية على الرغم من أنه يدمر الفردية الشخصية، جزئياً في شرح السبب الذي يجعل من الممكن للعمل الجماهيري أن يكون تجربة تبعث على الرضا بالنسبة لكثير من الأفراد. وقد قال أحد المشاركين في عملية الشغب التي درسناها مؤكداً بقوة: إنه "كان يشعر بشعور طيب" عندما كانت العملية جارية(٦٥٩).وممّا يسهّل التفاعل أن يكون الساخطون، متشابهين أو هكذا يرون أنفسهم. وقد كتب مؤرخان فرنسيان للحركات العمالية عن البروليتاريا الحضرية الجديدة يقولان:

إنّ.... مشهد الفقر المطّرد الذي يعاني منه المحرومون في ظروف متطابقة قد عزز الوعي المتبادل للمحرومين.

وقد اجتمعت الجماهير العاملة، التي تجتمع في المصنع، اجتمعت ثانية في الأكواخ الحقيرة والأزقّة غير الصحية للمدن الصناعية الكبيرة... وقد أعطى ذلك الشعور بالانتماء إلى فئة المنبوذين ذاتها، والمنفصلين عن بقية الأمة، أعطى الجميع الشعور بالانتماء إلى طبقة واحدة من المنبوذين الذين يعيشون خارج الجماعة(٦٦٠).ويبدو أنّ دراسة مقارنة للنزعة بين الصناعات إلى الإضراب في إحدى عشرة دولة غربية عبر فترة خمس وعشرين سنة تدعم هذا التفسير. وقد وجد كير Kerr وسيغل Siegel أن الغالبية العظمى من الصناعات المتأصلة فيها الإضرابات هي تلك التي يشكل عمالها

(٦٥٩) George Wada and James C. Davies, "Riots and Rioters", *Western Political Quarterly,* X (December 1957), 864.

(٦٦٠) Gerard Dehove and Edward Dolleans, *Histoire du Travail,* Vol. (Paris: Domat–Montchrestien, 1953), 147, translated in Charles Tilly and James Rule, *Measuring Political Upheaval* (Princeton: Center of International Studies, Princeton Univeristy, Research Monograph No. 19, 1965).

جماعة متجانسة نسبياً ومعزولة جغرافياً، أو لأسباب أخرى، من الجماعة الكبيرة و"القادرة على التماسك"[٦٦١]. وفي دراسة سابقة، وجد كروك Crook أيضاً أن الكثير من الإضرابات العامة نشأت عن نزاعات في صناعات الفحم والخشب والنسيج والواجهة المائية، أي تلك التي تتميز أكثر ما تتميّز بكتلة "معتدلة" من العمال[٦٦٢].

كما أنّ التجانس المفروض على فقراء الغيتو قد سهّلت عمليات الشغب من قبل الأمريكيين السود. وقد بيّنت الأدلة التي أوجزت في الفصل الرابع أنه حدثت مشاركة تمييزية في بعض عمليات شغب الغيتويات بين المهاجرين الحديثين وقدامى المقيمين، حيث كان القدامى أكثر مشاركة في تلك الأعمال؛ والقاطنون منذ أمد بعيد لا يغلب عليهم أن يكونوا أكثر سخطاً فحسب بل أن يكونوا قد عانوا من تلك المشاعر التي تعززها المستويات الأعلى من التفاعل مع الآخرين.

وتتجلّى بشكل واضح آثار التماسك في تسهيل العنف بين العديد من جماعات المنشقين من غير الموجودين في أوضاع معزولة أو مهينة. ويعزى تواتر المظاهرات وحركات العصيان الطلابية جزئياً إلى التجانس النسبي والدرجة العالية من التفاعل مما يميز الثقافة الطلابية، جنباً إلى جنب مع السخط بالغ الشدة بشأن وضع المجتمع الأكبر.

وما كان بوسع الثورة الأمريكية أن تنجح لولا التوافق بشأن الأهداف لدى الشبان من الطبقات المتوسطة ــ العليا في المستعمرات، وهو التوافق الذي كان يقوم على أساس تعليمهم المشترك وتشابه خلفياتهم الاجتماعية ــ الاقتصادية وتفاعلهم في سياسة المستعمرات ومن ثم في لجان المراسلة.

خصائص تنظيم المنشقين: إنّ ممّا يسهّل كثيراً بقاء وفاعلية الجماعات المنشقة هو تطوير الزعامات والكادرات وتمييز الوظائف التنظيمية وإقامة هيئات رسمية لتنفيذ تلك الوظائف. أما التطور التنظيمي فهو ليس شرطاً مسبقاً ولا بديلاً عن التماسك؛ إلا أنّه

---

(٦٦١)Clark Kerr and Abraham Siegel "The Interindustry Propensiry to Strike," in Arthur Kornhauser et al., eds., *industrial Conflict* (New York: McGraw-Hill, 1954), 189-212.

(٦٦٢)Wilfred H. Crook, *The General Strike* (Chapel Hill: University of North Caroline Press, 1931).

يمكن استخدامه لزيادته وتوسعته ليشمل جماعات أكبر بكثير. ثمّ إنّ التمييز التنظيمي هامّ بالدرجة نفسها من أجل حشد الموارد لتحقيق أغراض أخرى للجماعة.

إنّ الكثير من الاهتمام الذي يولى لزعامة منظمات المنشقين إنما هو اعتراف ضمني أو صريح بدورها في إيجاد وتوسعة الدعم المؤسّسي المساند للمنشقين. فبوسع الزعماء طرح مبادئ تبرر العنف السياسي وإيصالها إلى الأتباع والأتباع المحتملين؛ وإنشاء طرائق منمّطة للعمل وتوفير جزاءات لمن يستخدمونها؛ وتوفير الوسائل والمشعرات لعمل العنف؛ وتقليص احتمال الرد الانتقامي الذي يصيب أتباعهم. ولا يوجد تطابق دقيق بين وجود الزعامة وتطور العنف السياسي على نطاق واسع. ولقد فشلت بعض الثورات لفقد الزعامة الكافية، كما فشلت أخرى على الرغم من وجود تلك الزعامة، ولم يكن لبعض الثورات الناجحة، أيضاً، زعماء قادرون إلى أن كانت الثورة قد قطعت شوطاً بعيداً نوعاً ما[٦٦٣]. على أنّ الزعامة وإنشاءها وتوجيهها للتنظيم المرن، كلها أمور أساسية إذا كان للعنف السياسي أن ينجح في وجه المقاومة المنظمة.

تتمثّل الوظيفة التي تعزى أكثر ما تعزى إلى الزعامة الثورية في طرح المبررات العقائدية للعنف. ويصف كانتريل Cantril هذه الوظيفة المقترنة بالزعامة في ظروف يكون فيها السخط واسع الانتشار. هذه الأوضاع الحاسمة... توفّر تربة خصبة لظهور زعيم الرعاع والديكتاتور المحتمل والنبي الثوري أو الديني... وينشأ مثل هؤلاء الزعماء لأنهم يقدمون للناس تفسيراً يسبغ النظام على عوالمهم السيكولوجية المضطربة. والزعيم الذكي هو الذي يشعر بأسباب السخط، ويدرك أي الولاءات القديمة هي التي تبقى راسخة وأيها التي تتعرض لتحد خطير. فهو ينشر بين الأنفس المشوشة والمتلهفة تبريراً منطقياً، من وجهات نظرهم، ويجمع بين أفضل القديم وأفضل الجديد...[٦٦٤].

---

(٤٢) See for example Louis Gottschalk, "Causes of Revolution", *American Journal of Sociology*, L (July 1944), 6.

(٤٣) Hadley Cantril, *The Psychology of Social Movements* (new York: Wiley, 1941), 66. For similar statements see Lyford P. Edwards, *The Natural History of Revolutions*

إنّ استخدام المناشدات وتطوير الوسائل التنظيمية يتيح التوليف بين مصالح وحالات سخط متنوعة, ويضعها في خدمة أهداف زعماء المنشقين. يقول روزبيرغ Rosberg، في دراسة لتنظيم حركة الماو ماو: إنّ زعماء الكيكويو قرّروا تحليف اليمين الجماهيري، الذي كانت نشأت الحركة استناداً إليه، بغية خلق تنظيم مهيمن من شأنه أن يتغلب على الوظيفية العميقة ضمن القبيلة. فما إن خرج التنظيم إلى حيز الوجود، حتّى تمكنت الجماعات من السيطرة عليه[٦٦٥].

وليست المناشدات التي تنجح في حشد الدعم في المدى القصير مما يفضي بالضرورة إلى المحافظة على نشاط المنشقين في المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، إذا انتقلت منظمات المنشقين من النشاط اللفظي إلى النشاط العملي الفعال، فعندئذ من المحتمل أن تحتاج العقائد التي كانت تفيد في تبرير العمل المقترن بالعنف إلى إعادة تفسير.

(Chicago: University of Chicago Press, 1927), 3, and Herbert Blumer, "Collective Behavior", in J. B. Gittler, ed., *Review of Sociology* (New York: Wiley, 1957), 148.

(٤٤) Carl G. Rosberg, Jr., "The Mau Mau as a Political Mobilization Institution" (Paper read at the Seventh Annual Meeting of the Africna Studies Association, Chicago, October 1964). Also see Carl G. Rosberg, Jr., and John Nottingham, *The Myth of "Mau Mau": Nationalism in Kenya* (New York: Praeger, 1966).

ويقول بيتنر Bittner:

إنّ للمعتقدات الراديكالية عيباً جدلياً يهدّد استمرارية الحركات الراديكالية، وإنّ إحدى المهام التنظيمية الرئيسية للحركات الراديكالية هي التعويض عن هذا العيب(٦٦٦).

يقال:

إنّ مختلف أنواع الزعماء يؤدون وظائف تنظيمية مختلفة. ويعزو هوفر Hoffer مسؤولية تشويه النظام السياسي السائد إلى "المناضل بالكلمات". ومتى تشوّه النظام، بهذه الوسيلة أو بأخرى، فإن الحركات الثورية تتعزز بواسطة "الرجال الذين يعملون"(٦٦٧).

ويرى هوبر أن ثمة فرقاً بين المهيّج "الهادئ والوقور الذي يحرك الناس... بما يقوله" وبين الشخص النشيط الذي يجعل الناس تتحرك وتعمل. وفي "المرحلة الشعبية" اللاحقة تتوفر الزعامة بشخص النبي الذي يبشر بـ "معرفة خاصة ومستقلة بأسباب الاضطرابات والسخط"، ثم تتوفّر في شخص المصلح الذي يطرح برنامجاً محدداً للعمل(٦٦٨).

وتؤكّد المناقشات حول الزعامة الكاريزمية (ذات الجاذبية الشخصية) على الوظائف الرمزية للزعماء؛ فالزعيم الذي يتمتع بقوة كاريزمية يجسد العقيدة التي تدعو إلى العمل الثوري, وقد يغني أتباعه عن الحاجة إلى مثل هذه العقيدة(٦٦٩). وكتب بيتين يقول: "الزعيم رمز بالنسبة لجميع الأمور الأساسية. وهو بمعنى ما، شأنه في ذلك شأن

---

(٤٥) Egon Bittner, "Radicalism and the Organization of Radical Movements", *American Sociological Review,* XXVIII (December 1963), 928-940.

(٤٦) Erice Hoffer, The True Believer: Thoughts on the Nature of Mass Movements (New York: Harper, 1951), 129-151.

(٤٧) Hopper, 272, 274-275.

(٤٨) كان ماكس ويبر هو الذي طور مفهوم الكاريزما في:

The Theory of Social and Economic Organization, trans. A. M. Henderson and Talcott Parsons (Glencoe: The Free Press, 1947), especially 58-359. For a contemporary analysis see Ann Ruth Willner, *Charismatic Political Leadership: A Theory* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 32, 1968).

أي رمز من الرموز، يحقق [لأتباعه] مبدأ من مبادئ الحياة"[٦٧٠]. مثل هؤلاء الرجال يضفي عليهم أتباعهم قوات وصفات خارقة، وهي صفات تكون دالة للوضع السيكولوجي للحاقدين بقدر ما هي دالة للوضع السيكولوجي للزعماء.

إنّ الزعامة شديدة الكفاءة ضرورية من أجل خلق وتوجيه العنف المتواصل والمنظم. ويرى ماك أليستر Mc Alister أن ثمّة تقابلاً وثيقاً بين كفاءة العنف السياسي ودرجة التنظيم الثوري والوحدة الثورية[٦٧١]. وقد خلصت دراسة مقارنة لأعمال قطاع الطرق الريفيين في كولومبيا وإرهاب المدن في فنزويلا إلى أنّ الوحدة التنظيمية الفعالة شرط أساسي مسبق من أجل اتّباع سياسة ثورية ذات توجه نحو الأهداف وأن الزعامة شديدة التسيّس شيء ضروري إذا كان للمنشقين أن يستمروا الاستمرار في حملة تعارضها الحكومة والغالبية العظمى من المواطنين.

وإذا لم تكن الزعامة كفؤة سياسياً، فإنّ العنف لا يمكن أن يستمر إلا إذا وجد سخط اجتماعي ــ اقتصادي[٦٧٢]. فإذا كانت منظّمة مناصرة للمنشقين أنشئت لتكون هيئة شبه عسكرية أو لتتحول إلى مثل هذه الهيئة، فعندئذ يكون تسلسل هرمي للزعامة شرطاً مسبقاً من أجل تنفيذ عمليات عسكرية ناجحة. وقد تسعى منظمات أخرى للمنشقين، شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية المتطرفة، إلى تحقيق أهدافها عن غير طريق العنف بالدرجة الأولى. وقد تساعدهم المهارات التنظيمية لزعمائهم على بلوغ تلك الأهداف من خلال تمكينهم من توجيه عنف عفوي لأغراضهم. وقد نجح البلاشفة في ذلك في ١٩١٧، واختار زعماء الحزب الشيوعي الفرنسي عدم فعل ذلك في فرنسا عام ١٩٦٨.

ويوضح المثال الأخير أنه لا يوجد تقابل دقيق بين وجود زعامة منشقة والتنظيم، وبين مدى العنف. وتعزّز الزعامة ذات الكفاءة والتنظيم المعقد الدعم المؤسّسي

(٤٩) George S. Pettee, *The Process of Revolution* (New York: Harper, 1938), 75.
(٥٠) See John McAlister, *Vietnam: The Origins of Revolution* (New York: Knopf, 1969).
(٥١) John D. Martz, "Urban and Rural Factors in Contemporary Latin American Violence", *Western Political Quarterly*, XVIII (September 1965), Supplement, 36-37.

للمنشقين؛ ويمكن استخدام ذلك الدعم لتقليص العنف السياسي بدلاً من زيادته، حسب التزامات الزعماء وحساباتهم التكتيكية. فعلى سبيل المثال، يمكن لانقلاب في وضع يسبق الثورة أن يحبط عنفاً كبيراً من خلال إزاحة الرموز المكروهة المقترنة بالكبح السياسي وإعطاء الأمل بتخفيف الحرمان(٦٧٣).

وبصفة عامة، إذا كان زعماء المنشقين ملتزمين بالدرجة الأولى بتعزيز موقف قيمهم وموقف أعضائهم بدلاً من الالتزام بالعنف التعبيري، فإنهم يعدّلون تكتيكاتهم لتتكيف مع مقتضيات الأوضاع التي يواجهونها. وإذا دلّت الاعتبارات التكتيكية على أنّ الحدّ الأدنى من العنف هو أفضل وسيلة لتحقيقه، فإنّ من المحتمل أن يسيطروا على أتباعهم بغية تقليص العنف بدلاً من زيادته. ومن الممكن أيضاً أن تجبر حاجات الأتباع الممتلئين سخطاً إلى التعبير عمّا يشعرون به من حقد الزعماء على القيام بأعمال أكثر عنفاً مما يعتبرون ذلك مستصوباً من منطلقات تكتيكية، تحسباً منهم لفقد السيطرة على أولئك الأتباع. وبعد ذلك فقد يطورون وسائل أكثر روتينية وأقل عنفاً للاحتجاج مثل الأنواع التي تستخدمها الأنظمة لتقليص العواقب المدمرة للاحتجاج (انظر القسم التالي).

وتتمثّل إحدى النتائج الممكنة لهذه العملية بالاستخدام الشعائري للمظاهرات ضد الحكومة وأعمال الإضراب المقترنة بمستويات عالية من العداء الكلامي. وتتمثّل وظائف تنظيمية أخرى للزعماء بما يوفرونه من دعم معياري ومادي للأتباع، مما يزيد في تماسك الجماعة ويقلص آثار القسر الصادر عن النظام. وتتمثّل وظيفة رئيسية للعقائد التي يطرحها الزعماء بما يقدمونه لأتباعهم من مبررات معيارية للمعارضة. ويعزّز إدراك الأتباع بأنهم أعضاء في جماعة منظمة تتكون من أفراد تجمع بينهم أفكار مشتركة، يعزز تماسك الجماعة ويعطيهم شعوراً بالأمن في مواجهة الضغط الخارجي.

---

(٥٢) On This point see Andrew Janos, *The Seizure of Power: A Study of Force and Popular Consent* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 16, 1964), 6-39; and Chalmers Johnson, *Revolution and the Social System* (Stanford: The Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964), 49-57.

"يجب علينا أن نتكاتف مجتمعين، وإلا فإنّ من المؤكد أننا سنتعرض للشنق منفـردين". ذلك شعور مشترك لدى العديد من المتمردين إلى جانب الزعماء في المستعمرات الأمريكية، الذين عبروا عن ذلك الشعور. وقد يقلّص أيضاً مجرد وجود الزعماء تصور احتمال وجود انتقام بنوع من العصا السحرية. وقد يعتقد الأفراد العاديون الأعضاء في تنظيم للمنشقين بأنّ عبء الجزاءات السلبية يقع على زعمائهم وليس عليهم.

تتفاوت الخصائص التنظيمية المحددة للجماعات المنشقة تفاوتاً كبيراً، حسب ظروف تشكيل الجماعة، وأهداف الزعماء والأتباع والإطار الاجتماعي والايكولوجي الذي تجري فيه الأفعال، وأنواع رد النظام على أنشطتهم، بين جملة عوامل أخرى.

ومع أنّنا لن نحاول القيام بتحليل لهذه العوامل هنا، إلا أنه تجدر ملاحظة أن منظمات المنشقين تعكس عادة أنماطاً تنظيمية شائعة في الوسط الذي يقومون فيه بأنشطتهم.

والسبب الأكثر بداهة لذلك هو أن العديد من منظمات المنشقين، لاسيّما تلك التي تكون أهدافها محدودة وليست ثورية، تكون بالأصل تجمعات محايدة أو ذات توجه مناصر للنظام بالأصل، ولكنها دفعت لاحقاً أو حوّلت إلى معارضة علنية. وتلك هي حالة العديد من الحركات الدينية الألفية التعبيرية؛ وحالة الأحزاب والتجمعات السياسية التي تلجأ إلى المعارضة التي تتسم بالعنف عندما تغلق في وجهها الوسائل التقليدية للنشاط السياسي؛ وكذلك منظمات العمال الراديكالية مثل عمّال العالم الدوليين.

والسبب الأكثر انتشاراً هو ببساطة أن الناس يجيدون ما يعرفون كيفية عمله. ويغلب على زعماء المنشقين التصرف بشكل ناجع عندما يستخدمون أساليب تنظيمية لهم خبرة فيها. وهم على الأغلب يحصلون ويكسبون ولاء أتباعهم عندما يمارسون السلطة بطرق مألوفة لأولئك الأتباع. وثمّة العديد من التشابه بين الأنماط السائدة لتنظيم الجماعات وتنظيم المنشقين. لقد كانت احتجاجات الجماهير في أوروبا القرون الوسطى تميل إلى اتخاذ شكل الحركات الدينية، وهي النوع الوحيد من التنظيم عدا تنظيمات

القرابة والمزرعة التي يعرفها معظم أهل الريف وبعض أهل المدن(٦٧٤). وكان يوجد العديد من المنظمات التآمرية في أوروبا القرن التاسع عشر التي تشبه الجمعيات السرية السلمية لتلك الفترة(٦٧٥). وكثيراً ما يشبه تنظيم وتكتيكات العصابات في البلدان الأقل نمواً تلك التي يمارسها قطاع الطرق التقليديون.

وكثيراً ما كان يستولي الانفصاليون الإقليميون والثوريون الذين يسيطرون على أجزاء كبيرة من الأرض على الهياكل والإجراءات الإدارية أو، إن لم توجد، كانوا يخلقون ما يقابلها لأنفسهم متبعين إما نموذج النظام الذي يعارضونه أو النماذج الأجنبية. وتظهر ملفّات حكومة مقاطعة أنشأها المتمردون في مقاطعة كويلو الكونغولية في منتصف ستينيات القرن العشرين التزاماً يكاد يكون شعائرياً بالإجراءات الإدارية للحكومات الكونغولية الوطنية والاستعمارية(٦٧٦).

لقد كانت الثورات الشيوعية مصدراً رئيسياً للإلهام التنظيمي لحركات ثورية أخرى في منتصف القرن العشرين. وقد طرح التنظيم الثوري الصيني والفيتنامي أنسب النماذج وأكثرها نجاعة والتي تطورت في مجرى الحرب الثورية المتطاولة الأمد.

لقد تميّزت الخبرة التنظيمية لدى الشيوعيين الروس بالعمليات السرية ذات النطاق الضيق، في روسيا وأوروبا قبل ١٩١٨ وخارج روسيا منذ ذلك الحين؛ وبالإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات الثورية عندما يصبحون في السلطة. على أنّ الأنماط والإجراءات التنظيمية المناسبة لمثل تلك العمليات أقل نجاعة، بل لعلها مختلة الوظيفة من بعض الجوانب، في تسيير الحرب الثورية(٦٧٧). ويوفّر حزب الكادرات

---

(٥٣) See Norman Cohn, *The Pursuit of the Millennium*, 2d edn., rev. (New York: Harper, 1957, 1961).

(٥٤) E. J. Hobsbawm, Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries (New York: Norton, 1959, 1965), especially chapters 8 and 9.

(٥٥) وهو رأي هربرت ويس، من جامعة نيويورك، الذي قام بدراسة العديد من تلك الوثائق.

(٥٦) للاطلاع على خصائص منظمات الأحزاب الشيوعية الغربية وهي خارج السلطة انظر الأوراق في:

الأساس للحركات الثورية للشيوعيين الآسيويين، "وهو تنظيم المهارات الذي يمكن أن يكون البنية الهيكلية لعملية معقدة للتعبئة والعمل"[٦٧٨].

تحتاج التعبئة إلى إثارة المؤيدين المحتملين وإيجاد هياكل متكاملة معقدة "قادرة على إلزام الأعضاء بتنفيذ الأوامر بطاعة عمياء، على السواء..."[٦٧٩] ويصف ماو أنواع الهياكل السياسية والعسكرية للشيوعيين في مناطق في الصين خاضعة للسيطرة اليابانية الاسمية. وكل منطقة يجب أن تقسم تقسيماً فرعياً ويجب تشكيل سرايا وكتائب لتتوافق مع التقسيمات الفرعية. وإلى هذه "المنطقة العسكرية"، يتمّ تعيين قائد عسكري ومفوضين سياسيين. ويتم تحت إمرة هؤلاء تعيين الضباط اللازمين، العسكريين منهم والسياسيين. ويوجد في مقار القيادة العسكرية العاملون والمساعدون وضبّاط الإمدادات والجهاز الطبي. وهؤلاء يخضعون لأوامر رئيس الأركان... وفي المقار السياسية، توجد مكاتب للدعاية وتنظيم حركات جماهير الشعب والشؤون المتنوعة. وتسند السيطرة على هؤلاء إلى الرؤساء السياسيين[٦٨٠].

تتفاوت الأنماط المقررة للعلاقة بين التنظيم العسكري والسياسي، مثلما تتفاوت الإجراءات الإدارية التي يتم تنفيذها بالفعل. على أنّه ومن دون استثناءات ذات شأن، فإن مؤيدي الحرب الثورية والمحللين والخصوم يعزون قدرة المنظمات الثورية من الطراز

Milorad M. Drachkovitch, ed., *The Revolutionary Internationals, 1864-1943* (Stanford: Stanford University Press for the Hoover Institution on War, Revolution, and Peace, 1966).

(٥٧) David A. Wilson, "Nation-Building and Revolutionary War", in Karl W. Deutsch and William j. Foltz, eds., *Nation-Building* (New York: Atherton Press, 1963), 89.

(٥٨) Robert A. Scalapino, "Communism in Asia: Towards a Comparative Analysis", in Scalapino, ed., *The Communist Revolution in Asia: Tactics, Goals, and Achievements* (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1965), 19.

(٥٩) *Mao Tse-Tung on Guerrilla Warfare*, trans. S. B. Griffith (New York: Praeger, 1961), 77.

الشيوعي على الاستمرار والنجاح في وجه القوة المضادة الضخمة إلى تطورها التنظيمي[٦١].

بعض المحدّدات الوظيفية للدعم المؤسسي

Some Functional Determinants of Institutional Support

إنّ نطاق الجماعات المنظمة ودرجة تعقيدها وتماسكها، كل ذلك يؤثر في قدرتها على القيام بوظائف من أي نوع: الحفاظ على الاستقرار، الاستيلاء على السلطة، إعلاء شأن النخب، إرضاء التوقعات الشعبية، إيجاد السلع، أو التمتع باستهلاكها. لدى الساخطين نوعان مسيطران من الحوافز للاشتراك في النشاط التنظيمي؛ وهم يريدون قيماً تعويضية لتخفيف الحرمان النسبي، ولديهم استعداد فطري للتصرف تصرفاً عدوانياً ضد المسؤولين عن سخطهم (الفصلان الثاني والثالث). وإذا كان لمنظمات النظام أو المنشقين أن يحصلوا على دعم متواصل وذي مستوى عال من الساخطين فإنه يتعين عليها إنشاء وسائل من أجل إرضاء تلك الحوافز. وتتمثل ثلاث وظائف تنظيمية ذات صلة سيتم فحصها أدناه بتوفير الوسائل المباشرة وغير المباشرة لبلوغ القيم المنشودة والوسائل للتعبير عن الغضب. ويمكن لكل من منظمات النظام والمنشقين القيام بهذه الوظائف. على أنّ الأهمية النسبية للوظائف بالنسبة لأعضائها تتفاوت بتفاوت مدى سخطهم وطبيعته. وعلاوة على ذلك، فإن الطرق التي يتم بها القيام بالوظائف تتفاوت

---

(٦٠) علاوة على الأعمال المستشهد بها آنفاً, انظر على سبيل المثال

Regis Debray, Revolution in the Revolution? Armed Struggle and Political Struggle in Latin America, trans. Bobbye Ortiz (New York: Grove Press, 1967).

الذي يقيّم تقييماً نقدياً تطبيق الأساليب الشيوعية الآسيوية على الوضع في أمريكا اللاتينية؛

Vo-nguyen-Giap, People's War, People's Army (New York: Praeger, 1962); Johnson, Revolution and the Social System, 57-96; Chalmers A. Johnson, Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China, 1937-1945 (Stanford: Stanford University Press, 1962); and Douglas Pike, Viet Cong: The Organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam (Cambridge: MIT Press, 1967).

بين منظمات النظام والمنشقين، ولها عواقب طويلة المدى مختلفة جداً بالنسبة لاحتمال العنف.

فرص القيم المجتمعية

Societal Value Opportunities

تتمثّل أكثر الوظائف وضوحاً للمنظمات، وليس أهمها بالضرورة، بتزويد الأعضاء بسبل للعمل منمطة, ويمكن التنبؤ بنجاحها من أجل الإرضاء المباشر للقيم. ويمكن لأعمال المشاركة بحدّ ذاتها أن توفر حالات ارتياح بين الأشخاص، من بينها الرفقة وتعريف الذات وتعزيز المعتقدات المشتركة، شريطة أن يتبع الأعضاء وصفات معيارية للسلوك في المنظمة. ويمكن إعطاء أعضاء المنظمات المستقرة والفعّالة الشعور بالأمن من التدخل الخارجي وحقيقة هذا الشعور، أي إعطاؤهم قدراً من الحرية.

ومن حيث إنّ بوسعهم التأثير المطّرد في قرارات المنظمة فإن بوسعهم تلبية رغبة المشاركة والمحافظة في الوقت نفسه على مجالات حريتهم الشخصية وربما زيادتها.

وإذا كان لدى المنظمات موارد مادية فيمكن إعطاء الأعضاء الفرص للمشاركة فيها: مرتبات للموظفين المدنيين والعمال الحزبيين وبدل سكن ورعاية طبية لأعضاء الاتحاد. ولتوزيع تلك القيم، لا بد أن يكون للمنظمات موارد ذات شأن أو على الأقل القدرة على توليد تلك الموارد. ويحتاج توليد قيم الرفاه موارد مادية أو نقدية. كما يتطلب إرساء قواعد سياق تنظيمي يمكن فيه إيجاد قيم السلطة وقيم العلاقات بين الأشخاص وتقاسم تلك القيم، يتطلب بعض الموارد المادية، فضلاً عن استعداد أفراد النخب لمنح حقوق المشاركة والمركز بعضهم لبعض. ونقترح فرضيتين:

الفرضية **RI. 3**: يتفاوت دعم الأنظمة المؤسّسي تفاوتاً معتدلاً بتفاوت مخزونات قيم المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.

الفرضية **DI. 3**: يتفاوت دعم المنشقين المؤسّسي تفاوتاً معتدلاً بتفاوت مخزونات قيم المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.

وتوحي نتيجة دراسة عبر وطنية للعنف المدني والمستشهد بها آنفاً والمتعلقة بـ ١١٩ من الدول بأهمية الموارد المادية اللازمة لتعزيز السيطرة المؤسسية للأنظمة. وقد تمّ وضع مقياس للسيطرة الحكومية على الموارد الاقتصادية، من خلال مقارنة حجم ميزانية الحكومة المركزية مع الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد وربط ذلك بمقاييس حجم العنف المدني في ١٩٦١-٦٣. وكانت نسبة العلاقة المترابطة لجميع البلدان -٠,٣٤: فكلّما ازدادت حصة الحكومة في الموارد الاقتصادية، نقص حجم العنف. وتنطبق هذه العلاقة أيضاً على بلدان ذات مستويات متفاوتة في النخبة الاقتصادية، مما يوحي، انسجاماً مع الفرضية V. 7، بأنّ الحصة النسبية لا المطلقة في الموارد هي التي تحدّد دعم الأنظمة المؤسسي. وتبلغ نسبة الترابط لدى أكثر البلدان نمواً -٠,٢٥؛ و-٠,٣١ لدى الدول ذات النمو المعتدل، و-٠,٣٦ لدى البلدان الأقل نمواً، و-٠,٤٣ لدى أقل البلدان نمواً[٦٨٢]. كما أنّ توفّر الموارد المادية يعزز دعم المنشقين المؤسسي، كما تدل على ذلك الأمثلة الواردة في الفصل الثامن. فالمنشقون الذين يسيطرون على مناطق القواعد أو الذين لديهم موارد إمدادات أجنبية هم أكثر قدرة على القيام بعمليات عصيان طويلة الأمد من الذين ليس لديهم مثل تلك الموارد.

وقد تدلّ القوة المتناقصة للعلاقة بين موارد الأنظمة والعنف مع زيادة مستوى التنمية، كما يتضح في العلاقات المترابطة الواردة آنفاً، على أنّه كلّما ازدادت ثروة أمة من الأمم، ازدادت السهولة التي تستطيع بها المنظمات التي يسيطر عليها المنشقون الحصول على موارد ذات شأن من أجل استعمالاتهم، بصرف النظر عن نسبة الموارد التي تكون تحت سيطرة الحكومة.

لقد تمّ توثيق أهمية حالات تلبية القيم غير المادية من أجل الحفاظ على الدعم المؤسّسي عبر دراسات أجريت على أساس إجرّاء المقابلات والاستبيانات بشأن العلاقات بين المركز والمشاركة والنفور. فالذين لا تتاح لهم فرصة تذكر للمشاركة في المنظمات

---

(٦١) نتائج لم تُنشر سابقاً لتحليلات تمّ إيجازها في: Gurr with Ruttenberg.

التي تسيطر على شؤونهم، والذين يشغلون مراكز متدنية في المنظمات، يميلون إلى الشعور بالنفور من المنظمة وهم على أتم الاستعداد للسعي وراء "الحلول" النضالية العدوانية، ضمن المنظمة أو خارجها. وقد حدد كورنهاوزر Kornhauser وآخرون في دراسة لعمال صناعة السيارات أن الذين كانوا يشعرون بأكبر قدر من التفاهة سياسياً هم الأكثر شعوراً بالنفور الشديد من النظام السياسي الأمريكي(٦٨٣).

وفي دراسة شملت ٤٥٠ عاملاً، من بينهم أعضاء وغير أعضاء في المنظمات ذات الصلة بالعمل، وجد نيل Neal وسيمان Seeman أن الأعضاء في المنظمات المتوسطة ــ لاسيّما الاتحادات ــ كانت تضعف مشاعر النفور والعجز لدى العمال(٦٨٤). وقد أظهرت دراسة مسحية، قام بها تمبلتون Templeton للعلاقة بين النفور والمشاركة السياسية لعينة عامة بدلاً من عينة من الطبقة العاملة، أظهرت نمطاً مماثلاً. وقد تمّ تقدير نسبة النفور باستخدام أسئلة بشأن رضا أو عدم رضا الأمريكيين عن حياتهم في مجتمعهم. وكان يغلب كثيراً أن يكون لأكثرهم نفوراً مركز اجتماعي ــ اقتصادي متدن، ولأن تكون لهم مواقف عدائية إزاء الهيئات والإجراءات الحكومية وأن يكون مستوى مشاركتهم في السياسة منخفضاً ولهم مشاعر عدائية إزاء الزنوج(٦٨٥).

وتنسجم هذه النتائج مع ما تمّ التوصل إليه من معطيات في جميع الأبحاث المسحية تقريباً التي جرت بشأن النفور. في تلك الدراسات لم يتم الفصل بصورة واضحة

---

(٦٢) Arthur W. Kornhauser, Harold L. Sheppard, and Albert J. Mayer, *When Labor Votes: A Study of Auto Workers* (New York: University Books, 1956), 194-195.

(٦٣) Arthur G. Neal and Melvin Seeman, "Organizations and Powerlessness: A Test of the Mediation Hypothesis", *American Sociological Review,* XXIX (April 1964), 216-226.

(٦٤) للاطلاع على استعراض عام انظر Templeton, 249-261

Joel D. Aberbach, "Alienation and Political Behavior", *American Political Science Review,* LXIII (March 1969), 86-99.

وللاطلاع على أسس وعلاقات الارتباط بين عداء الطبقة العاملة، مع توثيق من مواد الدراسات المسحية في عدد من البلدان انظر

Seymour M. Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (Garden City: Doubleday, 1960), chapter 5.

بين العلة والمعلول: فالعداء المقترن بالنفور قد ينجم عن عدم توفر المركز والمشاركة، أو قد يكون سبب عدم وجود المشاركة في مجتمع تكون فيه قنوات المشاركة مفتوحة رسمياً. وربما توجد تفاعلات معقدة بين الوضع العاطفي والمواقف والسلوك. ومع ذلك فإنّ الدليل ينسجم مع العلاقة المقترحة, وهو أن مظاهر السخط العدائية تميل إلى أن تتقلّص عبر توفير قيم العلاقات بين الأشخاص وقيم المشاركة.

وبقدر ما يكون بوسع المنظمات أن تقدمه وما تقدمه بالفعل من القيم التي تتناسب مع توقعات أعضائها، فإنّ العنف السياسي يتقلّص. وهذا التأكيد ينطبق على منظمات المنشقين ومنظمات النظام. وبمقدار ما يتوفر للمنظمات أو ما تحصل عليه من وسائل لتوفير أسباب الرضا المذكورة، فإنّ العنف السياسي يتناقص. لكنها نادراً ما تستطيع فعل ذلك، بل حتّى أقل مما تستطيع فعله منظمات النظام والمنظمات المحايدة، التي تكون عدم قدرتها على توفير الفرص وأسباب الرضا الكافية لأعضائها هي المصدر الأساسي للسخط الذي يوفر الزعماء والمجندين لمنظمات المنشقين.

وعلاوة على ذلك، فإنّ توقعات أعضاء منظمات المنشقين المتعلقة بالقيم التي لا تتم تلبيتها تكون كبيرة في العادة، كما أنّ العضوية في منظمات المنشقين تزيد الحاجة إلى الدفاع ضد الرد الانتقامي الخارجي؛ ثمّ إنّ الشرط الأول يقلّل أيضاً احتمال استطاعة منظمات المنشقين خفض حالة الحرمان لدى أعضائها بشكل كبير، والشرط الأول يقتضي من الزعماء تخصيص مقدار غير متناسب من مواردهم من أجل الدفاع عن الجماعة.وثمّة بعض الأنواع من حالات تلبية القيم التي تكون منظمات المنشقين مؤهلة جيداً لتوفيرها، بما في ذلك الرغبات في قيم العلاقات بين الأشخاص ــ المركز، الجماعية، والترابط المنطقي التصوري ــ وقيم المشاركة. وكثيراً ما تستشهد أوصاف الحركات الثورية والمنظمات العمالية في سنواتها الأولى، والحركات الألفية بأهميتها في تلبية تلك الاحتياجات. يقول كوهن Kohn إن الغالبية العظمى من أتباع الحركات الألفية في أوروبا العصور الوسطى شعروا بنفور شديد من الكنيسة، ووجدوا في الحركات الحلول لما كانوا يشعرون به من نفور واغتراب:

لكن إذا كان هؤلاء الناس قد نفروا من الكنيسة، فإنّهم قد عانوا أيضاً من جـرّاء نفورهم.. فعدم تحققهم مما توفره الكنيسة من عزاء وهداية ووسـاطة أدى إلـى تفـاقم شعورهم بالعجز وزاد من إحساسهم باليأس.

ولقد كانت احتياجات الفقراء العاطفية تلك هي التي جعلت الحركات الاجتماعيـة النضالية بدائل للكنيسة في الوقت ذاته...[٦٨٦].

فرص القيم السياسية

Political Value Opportunities

تستخدم الغالبية العظمى من المنظمات والكثير من الجماعات التجمعية من قبل أعضائها كوسيلة بقدر ما تستخدم كغاية. فتلك المنظمات توفر طرائق مقبولة للعمل يمكن عبرها الحصول على مكاسب تتعلق بالقيم من أفراد آخرين وجماعات ومؤسسات أخرى. وتتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للأنظمـة السياسـية ولـبعض الجماعـات الجماعيـة والتجمعية في التوسط في الصراع بين الأعضاء وحل هذا الصراع؛ أي أنها توفر السبل التي يمكن بواسطتها إعطاء الأفراد والجماعات المتنافسة لدى الحصول على قيم نـادرة حصصاً عادلة نوعاً ما من تلك القيم. فيتم توفير الفرص لأعضاء الأحزاب السياسية في نظام سياسي يتجاوب مع الشعب بأن يؤثروا في سياسات النظام المتعلقة بتوزيع القـيم، كما يتم توفير ذلك لجماعات تجمعية أخرى.

لا تتحدّد فاعلية فرص القيم السياسية لأعضاء منظمات النظام ومنظمات المنشقين بمكاسب القيم الفورية التي توفرها بل بالإحساس بقدرات القيم الزائدة التي تعطيها لمـن يستفيدون منها. وينطبق التأكيد ذاته على فرص القيم المجتمعية. (انظر الفرضيتين ID. 4 و VC. 4 في الفصلين الثالث والخامس).

إنّ الغاية الأولى لقيام فرد ساخط بالانضمام إلى منظمة للمنشقين هي زيادة فرصه المتعلقة بالقيم، وهي زيادة من المحتمل أن تؤدي في المدى القريب إلـى خفـض شـدّة

(٦٨٦) Cohn, 316.

سخطه. ويتحقق الأمر ذاته جرّاء إنشاء النظام لسبل جديدة للمشاركة. وهكذا فإنّ بوسع المنظمات من جميع الأنواع زيادة الدعم المؤسّسي عبر زيادة عدد السبل البديلة للعمل المفتوحة أمام أعضائها. نقترح فرضيتين:

الفرضية 4 .RI: يتفاوت الدعم المؤسّسي للأنظمة تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق فرص القيم التي توفرها المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.

الفرضية 4 .DI: يتفاوت الدعم المؤسّسي للمنشقين تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق فرص القيم التي توفرها المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.

يشير النطاق في هذا السياق إلى نسب الأعضاء في تلك المنظمات والمؤهلين للاستفادة من السبل المتاحة. ثمة حاجة إلى تقييد الفرضية من جانبين. إذا تمّ توفير سبل جديدة تفشل في إعطاء المشاركين إحساساً بالتقدم وتفشل أيضاً بتوفير سبل إرضاء تعويضية، مثلاً بالنسبة للقيم المتعلقة بالمشاركة والمركز والقيم الجماعية، فإن شدّة سخطهم سوف تزداد، وتزداد معها حالات الانقسام والصراع والتخلي داخل المنظمات.

والقيد الثاني أن تكون الفرص متاحة أمام جميع الذين يرغبون في الاستفادة منها. والذين يتم استبعادهم من الأنماط الجديدة للعمل السياسي، أو من الانضمام إلى "طليعة حركة العمال"، لا يحتمل أن يشعروا بأي زيادة في احتمالات التقدم والنجاح, وقد يزداد شعورهم بالسخط جرّاء ما يلقون من معاملة تنطوي على التمييز (النتيجة اللازمة .VC 1 .4). تتمثّل الخاصتان المتعلقتان بفرص القيم السياسية التي يبدو أن لها أبعد الأثر للحفاظ على الدعم المؤسّسي للأنظمة بتوفير آليات مناسبة لحل الصراعات ودرجة كبيرة من التغذية الرجعية (feedback) استجابة للطلبات.

إنّ الصراع الاجتماعي موجود في كل زمان ومكان وهو أمر لا مفر منه في الحياة الاجتماعية. ويقتضي إسباغ الطابع المؤسّسي عليه إعطاء صفة رسمية للقواعد المتفق عليها بين أطراف النزاع، وتضمين هذه القواعد والمعتقدات التي تساندها في عمليات التكيف الاجتماعي والمنظمات الدائمة. وقد حدد غالتونغ Galtung خمسة عشر شرطاً تساهم في إضفاء الطابع المؤسّسي على الآليات الدائمة لحل الصراعات: على

سبيل المثال، هذه الآليات تحتاج إلى أن يقوم بتوجيهها أفراد يتمتعون بمركز النخبة، وذلك لكي تظهر بأنها عامة وذات صلة بقضايا راهنة، من أجل توفير نتائج غير مبهمة، لتحديد النقطة التي ينتهي فيها الصراع وتوزيع القيم أو تطبيق جزاءات سلبية لدعم القرارات[٦٨٧]. ويمكن إضفاء الطابع المؤسّسي على الطرق الفعالة لحل الصراعات على صعيد الجماعة، ولاسيّما لدى المجتمعات التقليدية حيث تتوضع معظم الصراعات. ويمكن أيضاً للجماعات التجمعية وضع إجراءات لتحقيق حل رسمي للصراعات الداخلية، كما تفعل الهيئات الدينية والجامعات في كثير من الأحيان. غير أن الصراع الذي يدور في مجتمعات حديثة معقدة كثيراً ما ينطوي على جماعات كبيرة متفرقة وقوية. والنظام هو وحده الذي يكون عادة قادراً على استحداث طرق مؤسسية لحل تلك الصراعات عن طريق غير طريق العنف[٦٨٨].

إنّ الغالبية العظمى من الطلبات التي تمر عبر المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة هي طلبات لقيم إضافية، ليس لحل الصراعات المتعلقة بالقيم مع جماعات أخرى. على أنّ التمييز بين طلبات القيم والصراعات المتعلقة بالقيم هي، جزئياً، مسألة المنظور الذي ينطلق منه هذا التمييز: فالصراعات المتعلّقة بالقيم تتضمن، من ناحية التعريف، طلبات للقيم من جانب أحد أطراف الصراع.

وهنا نميز بين عدد أطراف النزاع وأدوار كل منهم. وإن ما يميز أنظمة حل الصراعات هو أنه، حين يطلب (س) قيم (ع) فإن القضية تحال إلى ص، وهو وحدة مستقلة، أو أعلى في السلم الهرمي، للفصل في القضية. وفي الحالات البسيطة للمطالبة

---

(٦٨٧) Johan Galtung, "Institutionalized Conflict Resolution: A Theoretical Paradigm", *Journal of Peace Research,* No. 4, 1965, 348-397.

(٦٨٨) ثمة أدبيات كثيرة تتناول طابع الصراع وحله. وتتمثل ثلاثة أعمال نظرية تعتبر منطلقات سوسيولوجية واقتصادية وأنثروبولوجية، على التوالي في:

Coser, The Functions of Social Conflict; Kenneth E. Boulding, Conflict and Defense: A General Theory (New York: Harper, 1962), and Alan R. Beals and Bernard J. Siegel, Divisiveness and Social Conflict: An Anthropological Approach (Stanford University Press, 1966).

بالقيم يطالب (س) بقيم (ع)، ويتوقع أن يقوم (ص) نفسه باتخاذ القرار، مستنداً في الحالة النموذجية إلى القوة النسبية للطرفين والمفاهيم المشتركة للعدالة. وتعتمد فاعلية المطالبات بالقيم المذكورة في تخفيف حالة السخط، أولاً، على إتاحة القنوات للتعبير عن الطلبات، وثانياً، على رغبة (ص) وقدرته على الاستجابة لها.

ويصف ايستون Easton، انعدام أو إغلاق القنوات بأنه "فشل القنوات"، قد تكون عاقبته اللجوء إلى احتجاج الجمهور للتعبير عن الطلبات وإيصالها. ولم يؤد الوقوف في وجه الطلبات إلى إزالتها. ولقد أدى ذلك إلى تحويل ما كان يمكن أن يكون تدفقاً متواصلاً سلمياً للطلبات إلى تدفق عنيف ثائر تشنجي"[٦٨٩]. وقد بيّنت دراسة لمشاعر الطلاب القومية في الصين في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أن سياسة منع مشاركة الطلاب في السياسة كانت أحد مصادر دعم الطلاب المتنامي للشيوعيين[٦٩٠]. وقد تمثلت إحدى القضايا الأساسية في الإضراب العنيف لعمال الفولاذ في بنسلفانيا عام ١٨٩٢ برفض شركة كارنيجي للفولاذ مواصلة التعامل مع اتحاد العمال المعروف باسم اتحاد عمال الحديد والفولاذ[٦٩١].

وحتّى عندما تفتح القنوات فإنّ عدم الاستجابة الكافية أو "التغذية الرجعية" (feedback) يؤدي في خاتمة المطاف إلى اختلال وظيفة القنوات.

وقد لخّص أبيل Appell مختلف الأدلة التجريبية والميدانية بقوله إنه إذا كانت التغذية الرجعية في المنظمات منخفضة، فإنّ أداء الجماعة يتردى ويزداد العداء. وقد أظهرت دراسة الحالة المتعلقة بالتواصل السياسي لدى قبيلة خاضعة لحكم استعماري أن إيجاد قنوات جديدة على شكل أحزاب سياسية وانتخابات قد قلّص التوتر والعداء ولكن بقدر ما تكون الطلبات التي كانت تقدم عبر تلك القنوات تؤدي إلى تعديل سياسات إدارة

(٦٨٩) David Easton, *A System Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), 122.

(٦٩٠) John Israel, *Student Nationalism in China, 1927-1937* (Stanford: Hoover Institution, Stanford University, 1967).

(٦٩١) Leon Wolff, Lockout: The Story of the Homestead Strike of 1892 (New York: Harper and Row, 1965).

المنطقة(٦٩٢). وقد وصف ايكشتاين أنواع الاستجابات الأكثر واقعية للمنشقين المحتملين بأنها "تنازلات"، وضرب مثلاً على ذلك الحقيقة البديهية التي مفادها أن "التنازلات التي حصلت في الوقت المناسب كانت أنجع الأسلحة في ترسانة الطبقة الحاكمة البريطانية..."(٦٩٣).

وكذلك تستطيع منظمات المنشقين تعزيز الدعم المؤسّسي لها عبر توفير آليات لحلّ الصراع الداخلي وقنوات للمطالبة بالقيم. لكن العديد من أعضاء منظمات المنشقين، وأحياناً جميعهم، يكونون شديدي العداء للأنظمة، ومن هنا المعارضة الشديدة له بشأن القيم الحقيقية. لذا فإنّ تدمير سبل التعبير عن هذا العداء يمثل وظيفة هامة بشكل خاص لتلك المنظمات.

وتلبّي المظاهرات وأعمال الشغب ضد السياسات الحكومية، والحرب الثورية، في الوقت نفسه الوظائف الوسيلية والتعبيرية: فهي طرق للمطالبات والتنفيس عن مشاعر العداء. ومن المحتمل أيضاً، كما يقول كوسر Coser، إن الصراع الداخلي بين المنشقين يميل إلى أن يتقلّص إلى الحدّ الأدنى. فأفراد الجماعات يميلون في حالات الصراع إلى الاتحاد رداً على المقاومة، وإلى تماسك القيم والتكيف بوصف ذلك شروطاً مسبقة للسعي وراء تحقيق أهدافهم، وفرض عقوبات اجتماعية شديدة على المنشقين الداخليين؛ وعلاوة على ذلك، يمكن بسهولة إسباغ السخط الناجم عن الصراع الداخلي على الجماعة المعارضة.

وهكذا فإنّ الصراع بين جماعة منشقة وأحد الأنظمة يميل إلى تقديم حلول للصراع داخل الجماعة. ونادراً ما تدعو الحاجة إلى آليات ممأسسة معقدة لحل

G. N. Appell, "The Structure of District Administration, Anti-administration Activity and Political Instability", *Human Organization,* XXV (Winter 1966), 312-320.

وللاطلاع على تفسير للتغذية الرجعية في الأنظمة السياسية بشكل عام انظر

David Easton, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1965), 127-130.

(٧٢) Harry Eckstein, "On the Etiology of Internal Wars", *History and Theory,* IV (No. 2, 1965), 156.

الصراعات. وعندما تدعو الحاجة إليها فإن ذلك يكون عادة في سياق حرب داخلية يمارس فيها المنشقون سيطرة مؤسسية وقمعية ضد الجماعات المحايدة، وفي تلك الحالة كثيراً ما يضع المنشقون هياكلهم القضائية الخاصة بهم، كما فعلوا في ايرلندا في أوائل عشرينيات القرن العشرين وفي أرياف الصين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

لذا فإنّه تغلب على أعضاء منظمات المنشقين الرغبة في تلبية الوظائف الوسيلية والتعبيرية على حد سواء. ولا يجب بالضرورة توقع أن تؤدي السبل الوسائلية إلى إضعاف المنظمة. ويؤدي عدم النجاح في الحصول على القيم المطلوبة، على الأغلب، إلى تعميق معارضة المنشقين أكثر من تقليصها، لأنّ العداء الأول لا يستمر فحسب، بل إنه يزداد جرّاء ما يبذل من جهود بشأن ما كان يعتقد بأنه عمل يعزّز القيم (النتيجة اللازمة ID. 2. 2 والفرضية ID. 4).

إنّ كون الجماعات الخارجية ـ النظام أو المنافسين السياسيين ـ مسؤولين عن عدم الاستجابة للطلبات يزيد من احتمال استمرار تركيز العداء عليهم، لا على زعماء المنشقين الذين حدّدوا نمط العمل غير الناجح. ثمّ إنّ الاحتجاج التعبيري مقنع بشكل قوي وهو بالتالي معزز بالنسبة للساخطين حتّى في غياب مكاسب أخرى (الفصل الثاني). ولكن ما هي عواقب مكاسب القيم التي تتحقق عبر المطالبات العدائية؟ إنها على الأغلب ستزيد من درجة الدعم المؤسّسي للمنشقين؛ كما أنّه من المحتمل أن تقوم في بعض الظروف بتقليص شدّة التزام المنشقين بالمقاومة العنيفة، كما سنناقش لاحقاً.

قنوات الاحتجاج التعبيري

Channels For Expressive Protest

يشعر بعض الأعضاء من جميع الأنواع أو المنظمات تقريباً بالسخط ومن غير المحتمل أن توفر أكثر المنظمات فاعلية فرص قيم كافية لإزالة كل الحرمان النسبي. فكلّما ازدادت شدّة السخط، ازدادت الضرورة لوجود آليات صمام أمان ـ قنوات للاحتجاج ـ بغية الحفاظ على الدعم المؤسسي. فأنماط العمل البنيوية ذاتها، مثل القنوات

التي تستخدم للمشاركة السياسية، كثيراً ما تفيد الأغراض الوسيلية والتعبيرية على السواء. فتطابق الهياكل يجب ألاّ يخفي ازدواجية الوظائف التي تعمل لخدمتها تلك الهياكل بالنسبة لمن يستخدمونها.

فحين يكون السخط متدنياً. يكون مستخدموها بالدرجة الأولى مفيدين؛ وحين يكون السخط شديداً، فإنها تسمح بالتعبير عن قدر كبير من العداء. وبالقدر الذي توفّر فيه المنظمات قنوات مماسسة للاحتجاج، يمكن تقليص العواقب العدائية التدميرية المحتملة إلى الحد الأدنى. فمنظمات المنشقين توجه القسم الأكبر من غضب أعضائها، بصرف النظر عن مصادره، وتحوله إلى هجمات على خصومها، ما دام العداء العلني ممكناً. فإنّ لم يكن ممكناً، على سبيل المثال في ظروف الكبت الشديد، فقد يؤدي السخط إلى حالة الانقسام التي تظهر في تشرذم الجماعات السياسية المتطرفة. على أنّ عدم القدرة على التعبير عن بعض أنواع العداء الخارجي غير شائع نسبياً لدى جماعات المنشقين.

إنّ توفير الوسائل الكافية للاحتجاج الداخلي ذي المعنى هو غادة مسألة حاسمة أكثر بكثير للحفاظ على الدعم المؤسّسي للنظام منها للمنشقين. والوظيفة المعادلة لمنظمات المنشقين هي توفير فرص متكررة لاتخاذ إجرّاء عدائي ضد النظام. نقترح فرضيتين:

الفرضية RI. 5: يتفاوت الدعم المؤسّسي للأنظمة تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق قنوات الاحتجاج التي يضفى عليها الطابع النظامي من أجل المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.

الفرضية DI. 5: يتفاوت الدعم المؤسّسي للمنشقين تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق سبل العمل المناهض للأنظمة التي توفرها المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.

يشير النطاق إلى نسبة الأعضاء في تلك المنظّمات والمؤهّلين للمشاركة في هذه الأنشطة. وقد يجد المستبعدون تعويضاً بديلياً عند رؤية الآخرين يفعلون ما يودون هم أن يفعلوه، لكن التعويض البديلي للحاجات العاطفية أقل إشباعاً في أصله من التعويض

المباشر. لقد تمّ تحديد وظائف للنشاط السياسي التي لها أهمية في العديد من التحليلات. وتم الاستشهاد آنفاً بقول لاسويل Lasswell الذي مفاده أن "الحركات السياسية تشتق حيويتها من إضفاء المشاعر الخاصة على الأشياء العامة". فهو يرى أن "الدوافع البدائية" للناس، لاسيّما العدوان، تنبثق في الأسرة وأن السياسة هي العملية التي يتم بها التعبير العلني عن تلك الدوافع.

فالطلبات السياسية "ربما لا تمت إلاّ بصلة محدودة إلى الحاجات الاجتماعية. فالرمز السياسي يصبح مثقلاً ببقية التحديدات الإيجابية والسلبية المتتالية، وبالشحنة العاطفية للبواعث الخاصة المزاحة"(٦٩٤). وقد كتب تانينباوم Tannenbaum يقول: "لقد كانت الديمقراطية الأمريكية قوية بمقدار ما كانت الأحزاب الوطنية ممزقة بالانشقاق الداخلي"، ممّا يوحي ضمنياً بأن النشاط الحزبي يمتص ويزيح القوى التدميرية المحتملة(٦٩٥). ويوضح ايلوود Elwood ذلك صراحة بقوله: "إن النظام السياسي أو الاقتصادي الذي يولد لدى البعض الشعور بأنه ينطوي على الأعباء أو الكبت لا يثير عادة إلاّ القليل من التمرد إذا سمح بالإعراب عن المشاعر أو بالتعبير عن المظالم ضده وبالتسامح إزاءها"(٦٩٦).

إنّ الحركات الثورية في المجتمعات الديمقراطية التعددية نادرة نسبياً، كما يقول ماي May، لأنّ حرية التعبير والصحافة تسمحان بالتعبير اللفظي عن السخط، حيث إن التصويت ضد مرشح ما يرضي بعض الدوافع العدوانية، ولأنّ المشاركة في أنشطة

---

(494) Harold Lasswell, *Psychopathology and Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 1930), 173-196, quotations from 173, 193.

(٧٤) Frank Tannenbaum, "On Political Stability", *Political Science Quarterly,* LXXV (June 1960), 168.

(٧٥) Charles A. Ellwood, The Psychology of Human Society: An Introduction to Sociological Theory (New York: Appleton, 1925), 254.

التجمعات الطوعية تبدّد الكثير من مشاعر العدوان. "إنّ الحركات العدوانية في بلد ديمقراطي نادراً ما تبلغ حدوداً ثورية وذلك يعود جزئياً إلى وجود العديد منها"(٦٩٧).

تحدّد الأدلّة السيكولوجية المتعلقة بتحويل العدوان على نحو أكثر دقة بعض العلاقات الفعالة في الاستخدام الجماعي للاحتجاج المجدي. يفترض التحليل السيكولوجي للتحويل أن مصدر الإحباط معروف وأنّ الرد الفطري عليه هو العدوان المادي ضد المصدر. ويعتبر الرد العدواني "محولاً" من حيث إنه موجّه ضد شيء آخر يفترض أن يكون ذا صلة بالموضوع (تعميم الموضوع) ومن حيث إنّه يأخذ شكلاً غير الشكل المادي (تعميم الرد). وتجادل نظرية التحويل، كما وضعها ميللر Miller، بأن الردود العدوانية تعمّم على الأشياء التي ترى على أنها قريبة أو مشابهة للطرف المسبب للإحباط، وأنه كلّما كان الغضب أقوى، كانت الأشياء التي تتعرض للهجوم أقل تشابهاً.

وقد يحدث مثل هذا التعميم لتعذر الوصول إلى الطرف المسبب للإحباط، أو بسبب الخوف من العقاب إذا تمت مهاجمته. وتتمثّل طروحات ميللر الأساسية في أنه كلّما قوي الخوف من الردّ الانتقامي نسبة إلى شدّة الغضب، ازداد عدم مماثلة هدف العدوان، وأصبح شكل العدوان غير مباشر. أما إذا كان الخوف منبثقاً عن الردّ الانتقامي الخارجي فحسب، فيكون الكبت محدوداً نسبياً في آثاره على موضوع التعميم: فيظلّ من المحتمل تعرض الأشياء المماثلة نسبياً للهجوم، وبشكل مباشر نوعاً ما. وإذا كانت المحظورات المعيارية، التي يسبغ عليها الطابع الداخلي تعمل عملها، فإن الكبت يمتد ليشمل نطاقاً أوسع من الأشياء والأشكال. وإذا حدثت هجمات على الإطلاق فإن من المحتمل أن تكون غير مباشرة تماماً من حيث الشيء المستهدف والشكل على حد سواء(٦٩٨).

(٧٦) Mark A. Way, *A Social Psychology of War and Peace* (New Haven: Yale University Press, 1943), 188-191, quotation 191.

(٧٧) لقد طرح نظرية تعميم التحويل نيل ني. ميللر في:

تبيّن مختلف الأدلة العملية التجريبية (empirical) حدوث التعميم. وتقدّم الدراسات المقارنة لأولاد عدوانيين وغير عدوانيين نسبياً دليلاً على تعميم الاستجابة. فالأولاد غير العدوانيين، الذين تعلموا سابقاً كبت الردود العدوانية، يظهرون مستويات من أشكال العدوان غير المباشرة ـ على سبيل المثال العدوان المتخيّل ـ أعلى من مستويات الأولاد العدوانيين الصريحين[٦٩٩]. في دراسة تجريبية قام بها ميللر وبوجلسكي Bugelski، تمّ قياس مواقف أولاد من المكسيكيين واليابانيين، ثم منع الأولاد لاحقاً من الذهاب إلى حضور فيلم سينمائي، وتبيّن أنهم ازدادوا عداءً للمكسيكيين واليابانيين[٧٠٠]. وقد اقترح بيركوويتز Berkowitz وبرهن على أنّ العداء يميل إلى التعميم من طرف مسبب للإحباط لا إلى أي شيء أو جماعة, بل إلى أفراد أو جماعات غير محبوبين بالأصل[٧٠١]. وقد دلّ تعديل رئيسي استناداً إلى أدلة تجريبية أن نطاقاً ضيقاً فحسب من الأشياء هو الذي يوفّر أهدافاً مرضية لردود الناس العدوانية على الإحباط، ولكن أي شكل من العدوان يمكن أن يكون مرضياً ما دام الشخص الحانق يعتقد أنه استطاع بطريقة ما إلحاق الضرر بالطرف المفترض أنه المسبب للإحباط[٧٠٢].

"Theory and Experiment of Relating Psychoanalytic Displacement to Stimulus-Response Generalization", *Journal of Abnormal and Social Psychology,* XLVIII (April 1948), 155-178.

ويرد موجز للنظرية وبعض الأدلة التجريبية في:

Leonard Berkowitz, *Aggression: A Social Psychological Analysis* (New York: McGraw-Hill, 1962), 106-129.

(٧٨) See for example Albert Bandura and Richard H. Walters, *Adolescent Aggression: A Study of Child-Training Practices and Family Interrelationships* (New York: Ronald Press, 1959), and Berkowitz, *Aggression,* 128-29.

(٧٩) Neal E. Miller and R. Bugeski, "Minor Studies of Aggression: II. The Influence of Frustrations Imposed by the In-Group and Attitudes Expressed Toward Out Groups", *Journal of Psychology,* XXV (April 1948), 437-442.

(٨٠) Aggression, chapter 6.

(٨١)تم إيجاز مثل تلك الأدلة في:

Leonard Berkowitz, "The Concept of Aggressive Drive: Some Additional Considerations", in Berkowitz, ed., *Advances in Experimental Psychology,* Vol. II (New York; 1965), 325-327.

يمكن الاستشهاد بأمثلة عديدة على تعميم الأشياء في العنف الجماعي. ففي حالة نقص الغذاء في باريس عام ١٧٢٠، هدّد الباريسيون بأعمال عنف موجهة إلى مسكن الوصي على العرش الذي وجهوا إليه اللوم لفشله في منع حدوث النقص، وقاموا بإعدام حوذي أحد المضاربين الذي كان مسؤولاً بشكل أكثر مباشرة. وعندما هدّد إدخال آلات النسيج الجديدة، سبل عيش عمال النسيج اليدويين الإنجليز فقد قاموا بتدمير آلاف الآلات في عمليات شغب لوديت في ١٨١١-١٦، لكنهم لم يهاجموا مباشرة على الإطلاق تقريباً أرباب العمل الذين أدخلوا الآلات وسرّحوا العمال الذين لم تعد هناك حاجة إليهم(٧٠٣).

وكانت عمليات إعدام الزنوج من دون محاكمة في الجنوب الأمريكي بين ١٨٨٢ و١٩٣٠ على أشدها في السنوات التي كانت الظروف الاقتصادية فيها صعبة. فمن المفترض أن الزنوج لم يعتبروا المسؤولين عن الوضع الاقتصادي السيئ؛ فالغالبية العظمى من الذين تمّ إعدامهم من دون محاكمة كانوا قد اعتقلوا أو اتهموا بارتكاب جرائم. ويستنتج من ذلك أنّ الغضب الناجم عن الشدائد الاقتصادية تحول إلى أهداف للهجوم مقبولة هامشياً(٧٠٤).

تتمثّل إحدى النتائج التي ينطوي عليها هذا النوع من الأدلة بأنّه بوسع الأنظمة والمنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة الحد من العواقب المدمّرة للعداء الموجه للمنظمات عبر إلقاء اللوم عن الحرمان النسبي على أهداف أخرى وتوفير وسائل مجازة للتنفيس عن العداء ضد تلك الأهداف. وقد تطرح أكباش فداء مثل الشيوعيين والرجعيين واليهود بوصفها أهدافاً معقولة. وقد يبدو أن الأعداء الخارجيين يقدمون أهدافاً أفضل، لأنّ العواقب المحلية المخرّبة هي أقل. وقد شاع القول إن الحرب تفيد في تحويل العدوان الداخلي.

---

(٨٢) Rude, 49, 79-91.

(٨٣) Carl Iver Hovland and Robert R. Sears, "Minor Studies of Aggression: VI. Correlation of Lynchings with Economic Indices", *Journal of Psychology*, IX (April 1940), 301-310.

يقول الكسندر Alexander:

إنّ الحرب صمام أمان لازم لكي تحافظ الأمة على نفسها، فهي سبيل للإفراج عما يفترض بأنه غريزة عدائية(٧٠٥). ويؤكد لاسويل Lasswell أن "الحروب والثورات هي سبل للإفراج عن حالات عدم الشعور بالأمن الجماعي، وهي في وضع ينافس كل وسيلة بديلة لتبديد توتر الجماهير"(٧٠٦).

يقول هانتنغتون Huntington:

إنّ من المحتمل أن ينجم عن الصراع المتدني بين الدول زيادة مستويات العنف داخل الدول(٧٠٧). ويتمّ في بعض الأحيان الاستشهاد بحالات محددة من هذا القبيل. يقول ايكشتاين Eckstein إن إنجلترا كانت تبدو على وشك الانغماس في نزاع مدني واسع النطاق، لكنها تجنبت ذلك جرّاء اندلاع حرب خارجية، إبّان الحروب النابليونية وفي ١٩١٤ بعد حركة العصيان في كراغ(٧٠٨).

ومن المحتمل أن تكون الحرب الإسبانية — الأمريكية قد وفرت منفذاً للتنفيس عن التوترات المتولدة عن إغلاق الحدود الأمريكية؛ ومن المحتمل أن تكون الحرب المكسيكية- الأمريكية التي جرت قبل ذلك بنحو خمسين سنة قد حولّت غضب الجنوب بشأن تقييد أعداد الأرقاء الذين يمكن امتلاكهم في المناطق الغربية والولايات الجديدة.

---

(٨٤) Franz Alexander, "The Psychiatric Aspects of War and Peace", *American Journal of Sociology*, XLVI (1941), 504-520.
(٨٥) Harold Lasswell, *World Politics and Personal Insecurity, in A Study of Power* (Glencoe: The Free Press, 1934, 1950), 25.
(٨٦) Samuel P. Huntington, "Patterns of Violence in World Politics", in Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The Free Press, 1961), 40-41.
(٨٧) Eckstein, 155.

ويبدو أنّ العديدين من الحكام يرون أنّ للمظاهرات المناهضة للأجانب، وهي شكل شائع للترفيه عن النفس في الهواء الطلق، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وظيفة مماثلة.

وقد وجد رامل Rummel وويلنفيلد Wilenfeld دليلاً على علاقة محدودة بين حدوث الصراع الخارجي والداخلي في خمسينيات القرن العشرين، استناداً إلى معطيات من عدد كبير من الأمم. لكن تلك العلاقات ليست ثابتة: فثمة ميل إلى حدوث مختلف أنواع العنف السياسي الداخلي قبل الصراع الخارجي، وأحياناً بعده، حيث تتفاوت الأنواع والأحداث المتعاقبة من جماعة من الأمم إلى أخرى[٨٨]. وعلى أي حال، حتّى إذا كان من الممكن لنظام ما أن يوجه العداء الداخلي نحو أهداف أجنبية، فإنّ من المحتمل أن تكاليف القيام بذلك مرتفعة. فقد تفضي المظاهرات المناهضة للأجانب إلى خفض الإعانة والعقوبات الدبلوماسية؛ فتكاليف الحرب كثيراً ما تكون باهظة بشكل مدمّر.

إنّ تعميم الرد ــ أي توجيه السخط نحو عداء رمزي بدلاً من العداء التدميري ــ أسهل مأسسة, ويمكن استخدامه في مناسبات أكثر, ويمكن التنبؤ بعواقبه أكثر من التنبؤ بعواقب العداء التدميري. وله ميزة أخرى أيضاً: فعندما يأخذ شكل العرائض والعزل والانتخابات والمظاهرات السلمية فإنّه قد يساهم في حلّ مشكلته بنفسه، وذلك عبر إيصال موضوع حالات السخط إلى الحكام وتهديدهم باستبدالهم بغيرهم إذا لم يستجيبوا.

إنّ الأدلة على حدوث تعميم الرد في النشاط السياسي لا منازعة فيها. فكل سياسي ثاقب النظر في نظام سياسي تنافسي يدرك ظاهرة "اطردوا الأوغاد" التي تقترن بفترات السخط الشعبي. فقد ظلّ السياسيون في نبراسكا، طيلة فترة ستين عاماً، يخسرون في الانتخابات بشكل ثابت عندما كانت نسبة هطول الأمطار أقل من المعتاد، في حين أنه كان يغلب على أي حزب يكون في السلطة أن يستمر في السلطة عندما يكون هطول

(٨٨) Rudolph J. Rummel, "Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and between Nations", *Peace Research Society, Papers*, I (1963), 79-111; Jonathan Wilkenfeld, "Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations", *Journal of Peace Research*, No. 1, 1968, 56-69.

الأمطار أكثر من المعتاد[٧١٠]. وبين ١٨٢٥ و١٩٢٤ كانت الولايات الشمالية الشرقية تصوت ضد الإدارة التي تكون في السلطة بعد تدني هطول الأمطار وذلك في إحدى عشرة من أصل ثلاث عشرة مناسبة، مما يوحي بأن "قلة الأمطار تعني ضعف المحاصيل, وضعف المحاصيل يعني أوقاتاً صعبة, والأوقات الصعبة تعني السخط"[٧١١]. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أنّ السخط يعني البحث عن أكباش فداء، وأنه حتّى فردانيو نيوانجلند الأفظاظ يفضلون البحث عن أكباش فداء سياسيين، على ما يبدو.

ويوحي تحليل سايمون Simon للدعم الذي كان يلقاه الحزب النازي في الانتخابات من ١٩٢٧ إلى غاية ١٩٣٣ بأن تصويت الجماهير يمثل بالدرجة الأولى تعبيراً غير محدد عن السخط. فعلى سبيل المثال، هبطت حصة النازيين في الانتخابات من ٤٠ إلى ٣٢ في المائة بين يوليو ونوفمبر من عام ١٩٣٢، وهي فترة الانتعاش الاقتصادي[٧١٢].

توحي هذه الأمثلة المأخوذة من الانتخابات والأشكال الأخرى من المشاركة السياسية بأنها تتيح المجال للتعبير عن السخط بطرق غير تدميرية نسبياً. ومن المحتمل، لكنه لم يثبت استناداً إلى هذه الأدلة، أن يتم التعبير عن السخط بدرجة أكبر من العنف في غياب مثل تلك الإجراءات.

ويتمثّل دليل بسيط يدعم هذا القول بكون حملات الحقوق المدنية تقترن بانخفاض كبير في الجرائم العدوانية التي يرتكبها الزنوج. فعلى سبيل المثال، هبطت هجمات

---

(٨٩) J. D. Burnhart, "Rainfall and the Populist Party in Nebraska", *American Political Science Review,* XIX (August 1925), 527-540.

(٩٠) Robert Marshall, "Precipitation and Presidents", *The Nation,* CXXIV (March 23, 1927), 315-316, quotation 16.

(٩١) W. B. Simon, "Motivation of a Totalitarian Mass Vote", *British Journal of Sociology,* X (December 1959), 338-345.

معطيات عام ١٩٣٢ مأخوذة من:

Frederick L. Schuman, The Nazi Dictatorship: A Study in Social Pathology and the Politics of Fascism (New York: Knopf, 1935), 182.

الزنوج مقابل الزنوج الآخرين بنسبة ٣١ في المائة في إحدى مدن الجنوب في سنة عمت فيها مظاهرات واسعة النطاق تتعلق بالحقوق المدنية. وقد لوحظت حالات انخفاض مماثلة في مدن أخرى(٧١٣).

وسائل الاحتجاج العملية مقابل التعبيرية لدى الجماعات التجمعية

Instrumental Vs. Expressive Functions of Associational Groups

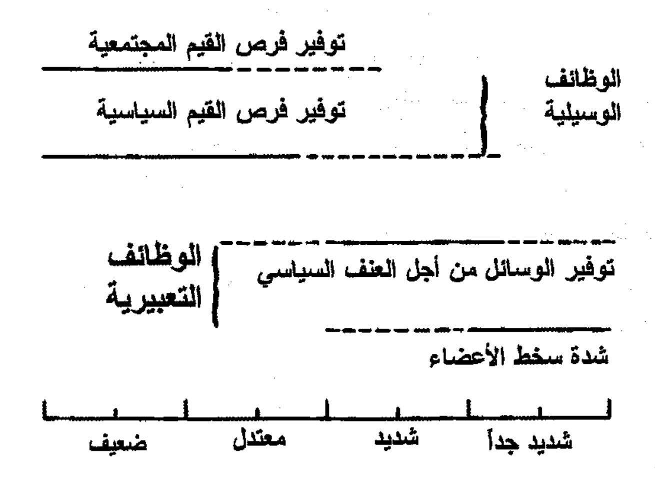
من غير المحتمل أن توفّر قنوات الاحتجاج التعبيري منفذاً كافياً للتنفيس عن السخط الشديد. فعندما يكون السخط المسيّس واسع الانتشار وعميقاً فإنّ أعضاء المنظمات التي توفر عادة وسائل الاحتجاج العملية يميلون إلى استخدامها لتوجيه الاحتجاج.وإذا لم يكونوا تحت سيطرة النظام المباشرة، فإنّهم يستخدمونها بوصفها قاعدة تنظيمية للعنف السياسي. وعلاوة على ذلك، في غياب وسائل نظامية للاحتجاج فإنّ أي نوع من الجماعات التجمعية يمكن له توفير الوسائل لتنظيم الاحتجاج التعبيري والعنف. وبعبارة أخرى، فإنّ الوظائف الأساسية للجماعات التجمعية للتوسط في حال سخط الأعضاء تميل إلى التفاوت في شدتها، كما هو مبين في الشكل ١٤.

ففي أوضاع السخط الطفيف والمعتدل، يغلب على الوسائل العملية للمنظمة أن تكون الأكثر أهمية بالنسبة لأعضائها. وإذا ازدادت شدّة السخط فإنّ وظيفة التحويل تزداد أهمية؛ وإذا كان السخط شديداً جداً، فمن المحتمل أن توفّر المنظمة الوسائل للقيام بالعنف السياسي. وإذا كان الناس غير منظّمين، كما هو الحال بالنسبة للكثيرين في مجتمع جماهيري، فإنّهم يميلون إلى إنشاء تجمعات جديدة. وقد اقترن تدفق المهاجرين من الأرياف إلى المدن التي تسير في طريق العصرنة في أفريقيا وآسيا بالنمو الوافر للتجمعات الطوعية من مختلف التنوعات ــ تقليدية، دينية وعلمانية حديثة.

---

(٩٢) F. Solomon et al., "Civil Rights Activity and Reduction in Crime Among Negroes", *Archives of General Psychiatry,* XII (March 1965), 227-236.

ويفيد بعض هذه التجمعات بالدرجة الأولى في الحفاظ على النظــام الجمــاعي القديم والمحافظة على فرص القيم المجتمعية التقليدية، مثل أنماط المساعدة المتبادلة. وقد لجأت تجمعات أخرى إلى النضال السياسي، أي تمّ إنشاؤها أو تعديلها بغية توفير فرص قيم سياسية وقنوات للاحتجاج(٧١٤).



الشكل (١٤): الوسائل الغالبة للجماعات التجمعية رداً على تفاوت درجات عمــق السخط.

وقد مثّلت منظمات السود في الولايات المتحدة في أواخر ستينيات القرن العشرين كل نقطة على الطيف. فقد حاولت الجمعيات التعاونية في الجنوب الريفي وبعض برامج العمل الجماعي في الغيتويات الشمالية توفير تعويضات قيم مباشرة لأعضائها. وقد أكّدت المنظمات التقليدية للحقوق المدنية مثل منظمة NAACP والعصبة المدينية على فــرص

(٩٣) See for example Kenneth Little, "The Organisation of Voluntary Associations in West Africa", *Civilisations*, IX (No. 3, 1959), 283-300.

القيم السياسية. وقد تأسّست منظمات أكثر حداثة مثـل SCLC وCORE وSNCC فـي بادئ الأمر بغية توفير وسائل العمل السياسي، لكنّها بدأت تؤكّد على نحو متزايد علـى الاحتجاج التعبيري والمقاومة من أجل المقاومة. وكانت جماعات مثل شماسـي الـدفاع (Deacons for Defense) والمسلمين السود والنمور السود مهتمة جزئياً بتعبئة أعضائها وإعدادهم للعنف الدفاعي والعنف الهجومي في بعض الأحيان.

تميل المنظمات القائمة، بصفة عامة، في ظروف السخط المتزايد، إلى أن تتحول من أجل تلبية الوظائف التعبيرية. ومن حيث إنّ المنظمات غير مرنـة، فسـيتمّ علـى الأغلب تأسيس منظّمات جديدة بغية توفير الوسائل من أجل التعبير بشكل أكثر علنية عن السخط. ويحدث نمط عكسي في الظروف التي ينخفض فيها السخط. فعنـدما يـتقلص الحرمان النسبي فإن المنظمات المؤسسة لأغراض التعبير إما تتقلص، كما حدث لبعض الأحزاب السياسية المتطرفة في أوروبا الغربية، أو أنها تنقل تأكيدها إلى توفير فـرص القيم السياسية والمجتمعية، كما حدث للغالبية العظمى من اتحـادات العمـال الغربيـة والأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا.

ويمكن توثيق الانتقال من الوسائل العملية إلـى الوسـائل التعبيريـة بالنسـبة للجماعات التجمعية من الأنواع كافة، بما في ذلك الجماعات الطائفية واتحادات العمـال والأحزاب السياسية. ونجد أمثلة على ذلك في وظائف الحركات الدينية في حلّ مشـاكل السخط والتعبير عنها. يعتبر تأسيس حركات وطوائف دينية جديـدة رداً شـائعاً علـى الأوضاع التي تثير السخط. ولقد تحولّت الطوائف الدينية للطبقة العاملة فـي بريطانيـا القرن التاسع عشر وأعطت شكلاً دينياً لاحتجاج البروليتاريا(٧١٥).

ويقال: إن المسيحية ترسّخت جذورها في مناطق الإمبراطورية الرومانية حيـث كان العمال متململين ومحرومين من فرص الاحتجاج الاقتصادي أو السياسي. ويطـرح

---

(٩٤) Hobsbawm, chap. 7 Also see Sydney G. Dimond, *The Psychology of the Methodist Revival* (London: Oxford University Press, 1926), chap. 2.

سوروكين Sorokin أدلة تثبت أن جميع الديانات العالمية الكبرى[٧١٦]، بما في ذلك اليهودية والبوذية والهندوسية والكونفوشية واليانية وبعض الديانات المصرية القديمة، فضلاً عن المسيحية، قد تطورت وحقّقت أكثر نجاحاتها في اكتساب المهتدين في أوقات الأزمات الاجتماعية[٧١٧].

وقد أقيمت في أشانتي (Ashanati) وفي أماكن أخرى من افريقيا الاستوائية مزارات عديدة في العقود الأخيرة "بغية توفير حماية ومساعدة فوق طبيعية (Supernatural) للناس الذين كانوا يشعرون على نحو متزايد بعدم الأمان". وقد قام فيلد Field بتحليل نحو ٢٥٠٠ من الشكاوى والطلبات التي يتم التعبير عنها في مزارات أشانتي. فوجد أنّ أكثر الاهتمامات شيوعاً كانت تتصل بالسلع الاقتصادية والنجاح الشخصي، ممّا عزاه فيلد إلى حالة عدم الأمان المقترنة بتوسعة صناعة الفحم واقتصاد المال[٧١٨].

من المفترض أنّ الدوافع الأساسية للمشاركين في تلك الحركات الدينية كانت وسيلية. إلا أنّه إذا كان السخط شديداً وواسع النطاق فإنّ الهيئات الدينية القائمة كثيراً ما تتحول إلى أنشطة تعبيرية. وقد تنشأ حركات دينية جديدة وألفية عنيفة. فعلى سبيل المثال كثيراً ما كان الاحتجاج قبل القومي والنموذج الأول للاحتجاج القومي في أفريقيا المستعمرة يأخذ شكلاً سياسياً. ويعزو فرنانديز Fernandez كلاً من حركات الاحتجاج القومية والدينية في أفريقيا المستعمرة إلى مشاعر التبعية والنقص التي كان يفرضها الحكام المستعمرون.

---

(٩٥) S. Dickey, "Some Economic and Social Conditions of Asia Monor Affecting the Expansion of Christianity", in S. J. Case, ed., *Studies in Early Christianity* (New York: Century, 1928), 393-416, summarized in Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (New York: The Free Press, 1963), 326.

(٩٦) Pitirim A. Sorokin, *Man and Society in Calamity* (New York: Dutton, 1942), 200-226.

(٩٧) M. J. Field, *Search for Secuirty: An Ethno-Psychiatric Study of Rural Ghana* (Evanston: Northwestern University Press, 1960), 87, 105-133, quotation 13.

ولقد كانت بعض الحركات الدينية الافريقية وسيلية بالدرجة الأولى. ويقال: إن كنيسة اللورد ألادورا Lord Aladura الانفصالية في غرب افريقيا وحركة بويتي Bwiti الإصلاحية في الغابون قد تميّزت بكونها "محاولات براغماتية إلى حد ما للتعويض عن الحرمان وحالات الإحباط الأخرى التي تنطوي علها حالة التبعية، دون تعريض استمرارية وبقاء الجماعة الدينية للخطر، إذ كانت تعتبر المؤسسة الوحيدة التي تستطيع تحقيق أهدافها". وتتضمّن الأمثلة عن الحركات الدينية التعبيرية الديانات التي لديها رهاب من الأجانب والتي تترقب نهاية العالم مثل الكيمبانغويزم (Kimbanguism) في الكونغو الأسفل والعناصر الأهلانية (التي تعمل لحماية أهل البلاد الأصليين) في حركة الماو ماو. هذه الجماعات تؤكد على "النجاة عبر الانتقال الرمزي من الوضع المسبب للإحباط"[٧١٩]. وكثيراً ما يكون العدوان الرمزي في ذلك النشاط التعبيري عالياً كما تدل على ذلك دراسات الاحتجاج الديني الهندي ــ الأمريكي الأهلاني[٧٢٠]. وعندما يكون السخط شديداً والردّ الخارجي قسرياً، فإنّ ذلك يؤدّي إلى العنف الصريح العلني.

وقد جرت أحداث عنيفة من هذا النوع في حركة الكيمبانغويزم كما قامت حركة الماو ماو بتمرد شامل. وكذلك فعلت بعثة جون تشيليمبويه (Chilembwe) الصناعية البروتستانتية في نياسالند بعد فشل مؤسسيها فشلاً كبيراً في جهودهم الرامية إلى خلق نمط أوروبي للوجود؛ وفي ١٩١٥ حاولت الطائفة القيام بتمرد تمّ إحباطه ضد الحكم الاستعماري[٧٢١]. وتتضمّن الأمثلة الغربية العنف الألفي في أوروبا العصور الوسطى وتمرد الهوسا في تشيكوسلوفاكيا القرن الخامس عشر والحروب الدينية لحركة الإصلاح (the Reformation)، وفي الفترة الحديثة، العنف المدمر شخصياً لطائفة دوكوبور

---

(٩٨) Fernandez, quotation 535.

(٩٩) للاطلاع على مناقشة موجزة انظر Smelser, 365-366.

(١٠٠) See George Shepperson and Thomas T. Price, *Independent African: John Chilembwe and the Origins, Setting and Signifcance of the Nyasaland Native Uprising of 1915* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1948), especially 127-187; and Fernandez, 539, 542.

(Dukhobor) في كندا. وحتّى الكنيسة الكاثوليكية في الأرجنتين المعروفة بكونها منظمة مأسّسة على نحو جيد قد دعمت وقدمت إحدى بؤرتين تنظيميتين ــ تمثّلت الثانية بالجيش ــ للحركة المناهضة لبيرون في ١٩٥٤ و١٩٥٥. فقد تحوّلت الكنيسة من موقفها المحايد إزاء النظام إلى معارضة فاعلة، من قبل جمهور المتدينين والنشطين إن لم يكن من قبل طبقة الكهنوت، وذلك بعد كبت المدارس الدينية وحرق كنائس عدّة والهجمات اللفظية على الكنيسة من قبل بيرون. وفي يونيو ١٩٥٥، تظاهر ٢٥٠٠٠٠ من أعضاء "العمل الكنائسي" ضد النظام في بوينس آيرس وكان أعضاء الكنيسة ينشطون على نطاق واسع في النشاط التآمري الذي مهد الطريق للانقلاب الذي جرى في سبتمبر[٧٢٢].

إنّ نزعة الحركات الاجتماعية، بما فيها العديد من الحركات الثورية، للانتقال إلى الاتجاه الآخر، من الأنشطة التعبيرية إلى العملية، سمة شائعة لمنظمات المنشقين. والأمثلة الأكثر بداهة هي الحركات الثورية الناجحة التي يغلب على وصولها إلى السلطة، كما يقول برينتون Brinton، أن يليها حكم قصير الأجل للمعتدلين وانتصار المتطرفين وحكم الإرهاب، وأخيراً تيرميدور (thermidor) (الشهر الحادي عشر لتقويم الثورة الفرنسية) "النقاهة من حمى الثورة"[٧٢٣]. ويسمّي سميلسر Smelser هذه العملية بالمأسسة (institutionalization) ويعزوها إلى مقتضيات مثابرة الجماعة. "يتعين على الحركة أن تولّد أنواعاً جديدة من القيادة لدعم تنظيم الحركة ذاتها؛ يتعين عليها التماس قواعد للتمويل، ويجب أن تجد مكاناً لأنشطة جديدة وأكثر تخصصاً داخل الحركة؛ ويتعين عليها إسباغ الطابع الروتيني على أنماط تجنيد الأعضاء"[٧٢٤].

ويقول توتش Toch أيضاً: إنّه إذا كان للحركات الاجتماعية من أي نوع أن تبقى فإنّ عليها "أن تقوم بتحولات مواءمة ترمي إلى تعزيز جاذبيتها في عملية المنافسة مع

---

(١٠١) Reuben de Hoyos, "The Catholic Church and the Army in the Argentine Revolution of 1955" (Ph. D. Dissertation, Department of Politics, New York University, 1969).

(١٠٢) Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Norton, 1938).

(١٠٣) Smelser, 359.

العالم الخارجي"[٧٢٥]. من خلال هذه العملية قد يصبح الزعماء مقدّرين للمنظمة وما توفره من تعويضات أكثر مما يفعل أتباعهم. وعندما يفعل الزعماء ذلك، وإذا أصبحوا غير متجاوبين مع مصالح أتباعهم ومع حالات سخطهم الجديدة، فإن من المحتمل أن تبدأ من جديد دورة مقاومة المنشقين والانسحاب ضمن المنظمة.

يتعرّض الكثير من أنواع منظمات المنشقين إلى الانتقال إلى أنشطة عملية غير عنيفة، وليس فقط تلك التي اجتازت بنجاح عملية تشنجية مثل الثورة. فهذا الانتقال هو على سبيل المثال سمة موثقة للطوائف الدينية[٧٢٦]. كما أنّ مشاركة العمال الصناعيين في النشاط التجمعي تميل إلى خفض نفورهم وتحويل الاحتجاج من أشكال عنيفة إلى أشكال غير عنيفة. وتبيّن دراسة مقارنة لأنماط الصراع الصناعي في خمسة عشر من البلدان في أوروبا وفي أمريكا الشمالية وآسيا ما هو بحكم اختفاء الصراع التخريبي في كثير من البلدان التي تمارس فيها المساومة الجماعية والتحوّل العام للإضراب من مجابهة عنيفة إلى مظاهرة احتجاج قصيرة الأمد[٧٢٧].

وقد خلصت عملية دراسة مسحية واسعة النطاق إلى أن "احتجاج العمال في عملية التصنيع يميل إلى الصعود إلى الذروة في وقت مبكر ثم تخف حدته لاحقاً"، وذلك يعود جزئياً إلى أن مواقف العمال المتصلة بالقيم تتصاعد جزئياً، لأنّ قنوات جديدة وأكثر فاعلية للتعبير عن المظالم تنشأ مع عملية التصنيع في الوقت نفسه[٧٢٨]. وفيما يلي خلاصة كير Kerr للعملية: في بادئ الأمر، تكون صلة العامل بالحياة الصناعية ضئيلة ويكون مجرداً من القوة والأساس الذي تقوم عليه قوة التنظيم لدرجة أنه لا تكون لديه رغبة قوية ولا وسائل كافية للاحتجاج. ومع ازدياد انخراطه وتجربته في الحياة

(١٠٤) Hans Toch, *The Social Psychology of Social Movements* (New York: Bobbs-Merrill, 1965), 214, 227-228.

(١٠٥) Smelser, 359-361; Wallace; and Wilson.

(١٠٦) Arthur M. Ross and George W. Hartmann, *Changing Patterns of Industrial Conflict* (New York: Wiley, 1960).

(١٠٧) Kerr et al., 208-210, quotation 208-209.

الصناعية، تزداد أيضاً قدرته على التأثير في البيئة الصناعية، ويتصاعد ميله إلى الاحتجاج. فتصبح الحياة الصناعية حياته، ويرغب في أن يشكّلها وفق ما يحب ويرضى. وبعد ذلك، بعد أن تتوطّد آلية معالجة مظالمه ومع بداية ازدياد كلفة الصراع، فإنّ الاحتجاج الصناعي يميل إلى التلاشي... وما تبقى من الاحتجاج يميل إلى أن يأخذ طابعاً شديد التنظيم ويتم التعبير عنه بصفة رسمية(٧٢٩).

لقد كان صراع العمال في الولايات المتحدة أشدّ عنفاً من صراع أي أمة صناعية أخرى. وقد جرت أعنف أحداثه بين سبعينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين. وتتجلّى سلسلة نموذجية من هذه الصراعات بإضراب لم يشبه العنف، جمع بين الدوافع العملية والتعبيرية، وتلته محاولات عنيفة من جانب أرباب العمل لإنهاء الإضراب، الأمر الذي أدّى إلى عنف انتقامي يغلب عليه الطابع التعبيري من جانب العمال. مثل هذه الأحداث كانت تقمع بسرعة دائماً تقريباً، وكان الثمن باهظاً والفائدة قليلة بالنسبة للعمّال المنخرطين فيها، لكنها استمرت خلال نحو ثلاثة أجيال. وممّا لا شك فيه أنّ الرخاء الاقتصادي قد ساهم في تقليص عنف العمال بعد ثلاثينيات القرن العشرين، لكن أكثر العوامل أثراً كان، بنظر تافت Taft وروس Ross الاعتراف المنظم على الصعيد الفيدرالي بحق العمال في تنظيم أنفسهم وفي المساومة الجماعية. وما إن تمّ اتخاذ هذه الخطوة نحو المأسسة الرسمية، حتّى انخفض الصراع العمالي العنيف بسرعة ليصل إلى مستوى لا يذكر(٧٣٠).

---

١٠٨ Clark Kerr, "Changing Social Structures", in Wilbert E. Moore and Arnold S. Feldman, eds., *Labor Commitment and Social Change in Developing Areas* (New York: Social Science Research Council, 1960), 353.

للاطلاع على آراء مماثلة وتوثيق لتحول الاحتجاج الصناعي انظر

Reinhard Bendix, *Work and Authority in Industry* (New York: Wiley, 1950), 434-437; W. Kornhauser, 150-156; Rude, chap. 4; and Neil J. Smelser, *Social Change in the Industrial Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1959), 245-263.

(١٠9) Philip Taft and Philip Ross, "American Labor Violence: Its Causes, Character, and Outcome", in Graham and Gurr, eds., 221-302.

توضّح هذه الأمثلة لتحول الصراع العمالي أن انتقال منظمات المنشقين من النشاط التعبيري إلى العملي ليس فقط، وربما ليس بالدرجة الأولى، أمراً حتمياً للمواظبة التنظيمية. فقد أصبحت منظمات فييت ــ مينه Viet-Minh والمنظمات التي سبقتها ولحقتها على درجة متزايدة من المأسسة والفاعلية في مواصلة العنف السياسي، خلال أكثر من ثلاثين سنة، دون وجود ما يدل على انخفاض في الالتزام الثوري. فقد حافظت العصابات المتمردة في تلال بورما ولوزون الوسطى وتلال ناغا في الهند وفي ولاية توليما التابعة لكولومبيا على حالات العصيان لمدة عشرين سنة أو أكثر.

ولقد انخرط الجيش الجمهوري الإيرلندي بشتّى الأسماء في الإرهاب لمدة تزيد على أربعين سنة. وتعود المقاومة العنيفة من قبل الانفصاليين في الباسك للحكام الأجانب حرفياً إلى أوائل التاريخ المدوّن، وإن كان ذلك عادة في سياق التنظيم الجماعي المتواصل وليس التنظيم التجمعي. وتعدّ وظيفة التحوّل إلى نشاط سلمي تخفيفاً للسخط أقل منها للعمر التنظيمي. وإذا كان العنف دفاعياً، وهو كذلك بالنسبة للعديد من الجماعات التي تسعى إلى الاحتفاظ باستقلالها أو باستعادته، فإنّ من المحتمل أن تخف وطأة العنف عندما يزول الخطر.

ويغلب على الطوائف السياسية والعمالية والدينية أن تنتقل إلى النشاط العملي عندما تحصل على سبل تلبية توقعات القيم لدى أعضائها، إمّا من مواردهم الخاصة أو عبر تطوير وسائل منظمة وفعالة للمساومة والمشاركة. ومن غير المحتمل أن يصبح العنف السياسي مزمناً إلا عندما يؤدي إلى نجاح عابر. وعندما يحصل المنشقون عبر العنف على سبل العمل البنّاء الرامي إلى تحقيق الحل دائم السخط الذي يشعرون به، فعندها يكون العنف قد ساهم في القضاء على نفسه لا على عودته إلى الظهور.

١٠- أسباب وعمليات العنف السياسي: خاتمة

Causes and Processes of Political Violence: A Conclusion

إذا كنّا نتجنب العنف فليس ذلك بسبب أي ضرورة أخلاقية، بل لأن العنف لا يستطيع تغيير البشر.

جايا براكاش نارايان(٧٣١)

إنّ العنف السياسي حالة عرضية في تاريخ الغالبية العظمى من الجماعات السياسية وهو حالة مزمنة في الكثير منها. فلم يخل منه أي بلد في العالم الحديث خلال فترة جيل واحد. لكنه ليس ظاهرة حتمية يتعذر على الطبيعة البشرية اجتنابها، كما أنّه ليس بنتيجة حتمية لوجود الجماعة السياسية. إنّه نوع محدد من الاستجابة لظروف محددة من الوجود الاجتماعي. ويبدو أنّ القدرة على القيام بالعنف، وليس الحاجة إلى ذلك، متأصلة بيولوجياً في البشر.

ويعتمد النزوع إلى العنف الجماعي على المدى الذي تنتهك فيه المجتمعات التوقعات المشتقة اجتماعياً بشأن وسائل العمل البشري وغاياته. ويمكن لهذه النزعة للعنف والسخط أن تلطّف عبر مواقف مزروعة اجتماعياً تدين العنف، ويتم تسهيلها وتركيزها على النظام السياسي بواسطة مبادئ وتجارب مشتقة على نحو مماثل توحي بإمكان تبريره وفائدته. ويمكن للعنف المدني أن يحدث في سياق أي نوع من الجماعات السياسية. ويغلب حدوثه في المجتمعات التي تعتمد على القسر من أجل الحفاظ على النظام بدلاً من توفير أنماط كافية من الأعمال التي تلبي القيم.

ويميل استخدام القسر في خدمة أي مقصد جماعي إلى إثارة عداء وزيادة مقاومة الذين يكون موجهاً إليهم، وهو مبدأ ينطبق أيضاً على النخب السياسية وعلى الذين يعارضونها. ومن جهة معاكسة، إذا كان لدى الناس الساخطين وسائل بناءة لتحقيق

(٧٣١)"The Nature of the Revolutionary Situation Around the World" (Address delivered to the National Conference on the United States in a Revolutionary World, Princeton University, April 2, 1968), 3.

أهدافهم الاجتماعية والمادية أو إذا حصلوا عليها، فإن قلة منهم هم الذين يلجأون إلى العنف. فالناس الذين يثور غضبهم هم وحدهم الذين من المحتمل أن يفضلوا العنف على الرغم من وجود وسائل فعّالة وغير عنيفة لتلبية توقعاتهم.

لقد تمّ في الفصول السابقة توثيق المقاربة التي تفسّر العنف السياسي استناداً إلى مختلف الأدلة النظرية والتجريبية (empirical)، الدقيقة والانطباعية، النفسية والمجتمعية. وقد تمّ تلخيصها باستخدام مجموعة من الفروقات التحليلية التي تقترن بأسباب العنف النفسية والمجتمعية وتركيبها في مجموعة من الفرضيات المترابطة. وهذه الفرضيات احتمالية وليست جبرية. وقد أجريت تقديرات للأهمية النسبية لكل متحول مستقل، وتعتبر علاقاتها مع متحولاتها التابعة مباشرة إما خطية أو منحنية الخط. ومن الممكن، استناداً إلى مزيد من الدراسة المقارنة، إجرّاء تقدير أكثر دقة للأوزان النسبية للمتحولات وطبيعة علاقاتها المتبادلة. فعلى سبيل المثال، يمكن، استناداً إلى أدلة سيكولوجية، استنتاج أن احتمال العنف الجماعي هو قوة وليس وظيفة خطية لشدة الحرمان النسبي[٧٣٢]. وإذا تبيّن أن العلاقات ثابتة، أو، وهو الأغلب، أنّها تتفاوت ضمن نطاق ضيق نسبياً، فعندها يكون من الممكن طرح أجزاء من النظرية بوصفها قوانين احتمالية.

إنّ ما أرمي إليه في هذا الفصل هو توليف العلاقات المقترحة. فيتم أولاً دمج العلاقات الافتراضية على شكل نماذج سببية يمكن تقييمها تجريبياً[٧٣٣]. وتبيّن النماذج

---

(٧٣٢)See Robert L. Hamblin et al., "The Interference-Aggression Law?" *Sociometry,* XXVI (June 1963), 190-216.

(٧٣٣) تخضع النماذج السببية من النوع الذي تم تطويره هنا إلى التقييم والتنقيح باستخدام تحليل استنتاجي سببي لمعطيات العلاقات المتبادلة. ويرد وصف للتقنيات الأساسية في:

Hubert M. Blalock, Jr. *Causal Inferences in Non-experimental Research* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1964); Herbert A. Simon, *Models of Man* (New York: Wiley, 1957); and Otis Dudley Duncan, "Path Analysis: Sociological Examples", *American Journal of Sociology,* LXXII (July 1966), 1-16.

وللاطلاع على التطبيقات السياسية انظر

السببية المعقّدة محدّدات كلّ من المتحولات الأساسية في النموذج النظري الأساسي: القدرة الكامنة على القيام بالعنف الجماعي، والقدرة الكامنة على القيام بالعنف السياسي وحجم العنف السياسي.

ثمّ يجري استنتاج نماذج بسيطة من العلاقات بين المتحولات المستقلة. وقد تمّ طرح المزيد من الفرضيات بشأن أشكال العنف السياسي وجرى تلخيصها أيضاً في نماذج سببية بسيطة. ثمّ تمّ تطوير نموذج متسلسل للعنف السياسي استنتاجياً من بعض العلاقات المقترحة. إن جزءاً كبيراً من هذه المناقشة مجرد وتقني بالضرورة. وفي قسم أبسط وأكثر صلة بالسياسات، يستخدم النموذج المتسلسل على سبيل المثال لتحديد الاستراتيجيات المثلى لتحقيق ثلاثة أنواع من الأهداف الاجتماعية: الحفاظ على الاستقرار السياسي، وتحقيق ثورة تتسم بالعنف ويزيد إلى الحد الأعلى إشباع القيم لدى الجماعات الساخطة.

وأخيراً تمّ إيراد بعض التفسيرات الشائعة لأسباب وعواقب العنف, ومن المأمول أن تكون قد تبدّدت.

Hayward R. Alker, Jr., "Causal Inference and Political Analysis", in J. Bernard, ed., *Mathematical Applications in Political Science* (Dallas: Southern Methodist Press, 1967) and H. D. Forbes and Edward R. Tufte, "A Note of Caution in Causal Modelling", *American Political Science Review*, LXII (Decebmer 1968), 1258-1264.

وتوجد بعض التطبيقات على معطيات بشأن العنف السياسي وعدم الاستقرار في:

Manus Midlarsky and Raymond Tanter, "Toward a Theory of Political Instability in Latin American", *Journal of Peace Research*, No. 3, 1967, 209-227; Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics", *World Politics*, XX (October 1967), 83-110; Ted Gurr, "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices", *American Political Science Review*, LXII (December 1968), 1104-1124; and Ted Gurr, "Urban Disorder: Perspectives from the Comparative Study of Civil Strife", *American Behavioral Scientist*, XI (March-April 1968), 50-55.

محددات حجم العنف السياسي : خلاصة

Determinants Of The Magnitude Of Political Violence: A Summary

يبيّن الشكل ١٥-١ العلاقات السببية الأساسية في نشوء العنف السياسي. وتظهر قائمة مختصرة لجميع الفرضيات وما يقترن بها في هذه الدراسة في الملحق الأول. إنّ الاحتمال الاجتماعي ـ النفسي للعنف السياسي هو استعداد للقيام بأعمال العنف، وهو محدد أولي تتمثل محدداته في جماعة من الجماعات بشدة الحرمان النسبي ونطاقه. ويعرّف الحرمان النسبي من منطلق نفسي ـ اجتماعي بوصفه تناقضاً بين توقعات الناس المتعلقة بالقيم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، أي التناقض بين سلع الحياة وظروفها التي يعتقدون أنهم يستحقونها، والسلع والظروف التي يستطيعون الحصول عليها والاحتفاظ بها في الواقع.

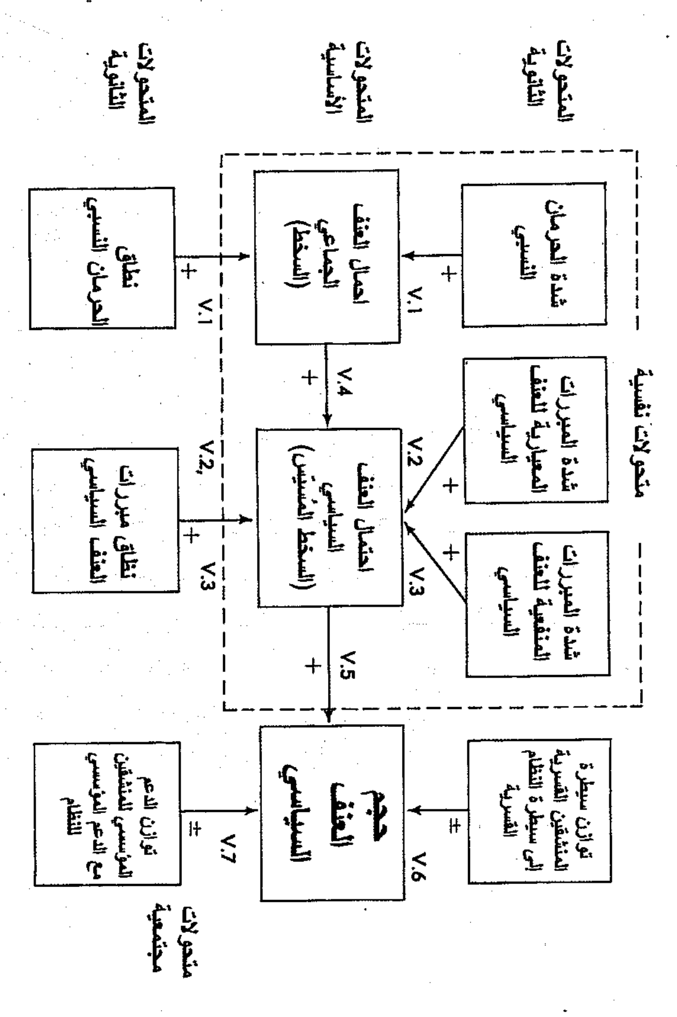
وتكون النتيجة التحريضية لذلك التناقض استعداداً للقيام بعمل عدواني، لا ينطوي على علاج متأصل، ويسمى بالسخط أو الغضب في هذا التحليل. ويتفاوت احتمال القيام بأعمال العنف في جماعة من الجماعات تفاوتاً تنضم إليه شدّة السخط، الذي يتراوح بين الاستياء الخفيف والحنق الشديد، ونسبة أعضائها (النطاق) الذين يشعرون بسخط شديد (الفرضية V.1).

إنّ للسخط عواقب سياسية محتملة بمقدار ما يعتقد الناس أن العنف الموجه إلى الفاعلين السياسيين مبرر بالمعنى المعياري، وأنّه محتمل الفائدة في تعزيز مواقفهم المتعلقة بالقيم والدفاع عنها. ويتمثّل احتمال القيام بأعمال العنف السياسي، وهو المتحول الأساسي الثاني باستعداد مركّز لاستعمال العنف أو التهديد بذلك ضد الفاعلين السياسيين الذين يعتبرون مسؤولين، نتيجة أخطائهم في ما يعملون وفي ما لا يعملون، عن الظروف المسببة للحرمان. وفي النموذج السببي، يكون احتمال القيام بأعمال العنف السياسي (يعد من منطلق تحريضي سخطاً مسيّساً) هو نتيجة للسخط العام (الفرضية V. 4)، ومجموعة من المتحولات الثانوية المعرفية: شدّة ونطاق المبررات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي (الفرضيتان V. 2 وV. 3).

وتعتمد المتحولات المعرفية، المتمثلة بالمبررات المعيارية والمنفعية، بشكل رسمي على المتحول التحريضي المتمثل بالسخط. ولا يمكن للاعتقاد بفائدة العنف واستصوابه أن يدفع الناس إلى التنظيم والمشاركة بالعنف السياسي إلا إذا كانوا مسبقاً على درجة من الشعور بالسخط.

يتعدّل إخراج السخط السياسي إلى حيز الواقع في العنف السياسي بأنماط السيطرة القسرية والدعم المؤسّسي. ويعرّف حجم العنف السياسي، وهو المتحول الأساسي الثالث، من منطلق نسبة الجماعة التي تشارك فيه، وقدرته التدميرية ومدته. في هذه المرحلة الأخيرة من النموذج السببي يكون احتمال العنف السياسي شرطاً لازماً ولكنه غير كاف للعنف السياسي. ويتفاوت حجم العنف تفاوتاً كبيراً مع نطاق وشدّة السخط المسيّس (الفرضية V. 5)، لكنه يتضاءل بمقدار ما يكون للنظام درجة عالية جدّاً أو متدنية جداً من السيطرة القسرية والدعم المؤسّسي إزاء المنشقين (الفرضيتان V. 6 وV. 7). فالمنشقّون هم الملتزمون النشطون بالعنف السياسي. فإذا كانوا يحظون بدعم تنظيمي ودرجة عالية من القدرة القسرية بالمقارنة مع النظام، فإنّهم يستطيعون عادة الاستيلاء على الشرطة أو تحقيق أهداف سياسية أكثر محدودية بقدر قليل من العنف. فالانقلابات تحدث بشكل نموذجي والتنازلات تمنح بأسهل ما يمكن من قبل النخبة تحت التهديد بالعنف عندما يكون ميزان السيطرة والدعم الاجتماعيين المنشقين يراعي المنشقين على هذا النحو. إلا أنّه إذا تقاربت سيطرة ودعم المنشقين مع سيطرة ودعم النظام فمن المحتمل أن يكون العنف السياسي متطاول الأمد وشديداً.

الشكل (١٥): نموذج سببي للمحددات الأساسية والثانوية لحجم العنف السياسي.



ملاحظة: تمّ تعريف ومناقشة جميع المتحولات في الفصول السابقة. وتحدد الفرضيات (المسماة V. 1 ،V. 2، الخ) جميع العلاقات السببية المبينة، بعضها موجب (+)، وبعضها ذو خط منحن (±). انظر الملحق الأول للاطلاع على الفصول التي يجري فيها تطوير الفرضيات.

يمكن في بعض الأحيان دراسة العلاقات الأولية المحددة في هذه الفرضيات السبع دراسة مباشرة لكنها بالغة العمومية بالنسبة لمعظم أنواع التحليل والتفسير. ويمكن التأكّد من نطاق وشدّة المتحولات السيكولوجية لدى الأمم الحديثة باستخدام أساليب المسح، على سبيل المثال، ويمكن قياس أحجام العنف السياسي باستخدام إجراءات ترميز قياسية. غير أنّ للنخب سمعة سيئة في حساسيتهم إزاء الاستقصاءات المتعلقة بعدم ولاء مواطنيهم, ويتعين على الأبحاث التاريخية أن تتناول أنواعاً عدة مختلفة من المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإنّ أحد محددات كفاية التعميم النظري يتمثل بالدرجة التي تدمج فيها تفسيرات محددة وحالات التناسق والاطراد الملاحظة.

وتعتمد فائدة النموذج السببي الأساسي من أجل توليف المعلومات المتعلقة بالعنف السياسي وتسهيل التفسير على تحديد دقيق للظروف السيكولوجية والمجتمعية التي تحدد تلك المتحولات الثانوية بوصفها درجة الحرمان النسبي وتوازن الدعم المؤسّسي. لقد تمّ تخصيص القسم الأكبر من هذه الدراسة من أجل تحديد هذه الظروف، وتلخيص أدلتها وتحديد سبب ومدى تأثيرها في المتحولات الثانوية. ويتم في الأقسام الثلاثة التالية تناول كل من المتحولات الأساسية المبينة في الشكل ١٥ ــ احتمال العنف الجماعي، احتمال العنف السياسي وحجم العنف السياسي ــ بوصفها متحولاً تابعاً في نموذج سببي؛ ويتمّ تناول المتحولات الثانوية بوصفها متحولات متخلّلة؛ ويتم عرض محددات كل منها، المحددة في فصول سابقة، بشكل تخطيطي. ويتم استنتاج النماذج البسيطة الأكثر ايجازاً من العلاقات بين المحدّدات. كما يتم أيضاً تناول بعض المسائل العامة ذات التطبيق التجريبي (empirical).

ويتم أيضاً تمثيل مستويين مختلفين للتحليل، وهما المستوى السيكولوجي والمستوى المجتمعي بواسطة المتحولات الثلاثية في الشكلين ١٥ و١٦. ويمكن لأغراض تحليلية اعتبار متحولات الوضع الذهني بوصفها متحولات متخلّلة وروابط سببية مستقاة مباشرة بين المتحولات المجتمعية. على أنّه من أجل التفسير النظري، تؤخذ المستويات في الاعتبار طيلة التحليل. ولا يمكن تفسير أي منهما تفسيراً كاملاً دون الإشارة إلى الآخر، كما تمّ بيان ذلك مراراً وتكراراً، ولا يقدم أي منهما وحده تفسيراً "كافياً" لأسباب العنف السياسي وعملياته, بمعنى أنه يفسر على الإطلاق حالات الاطّراد الملاحظة.

محددات احتمال العنف الجماعي

Determinants Of The Potential For Collective Violence:

تظهر جميع محدّدات شدّة الحرمان النسبي، السيكولوجية والمجتمعية في الشكل ١٦. والذين لا يصبرون على تعقيده يمكنهم الرجوع إلى النموذج المبسّط في الشكل ١٧ الذي يرد تبريره أدناه. يعامل الحرمان النسبي عادة على أنه متحول اجتماعي. وإنّ تعريفه هنا بوصفه تناقضاً بين التوقعات الجماعية للقيم والقدرات المتعلقة بالقيم يجعل من الممكن تحديد بعض المحدّدات الرئيسية لقوة الدافع الناجم إلى الأفعال، عبر الإشارة إلى النظرية السيكولوجية والأدلة المتعلقة بالعلاقة بين الإحباط والعدوان.

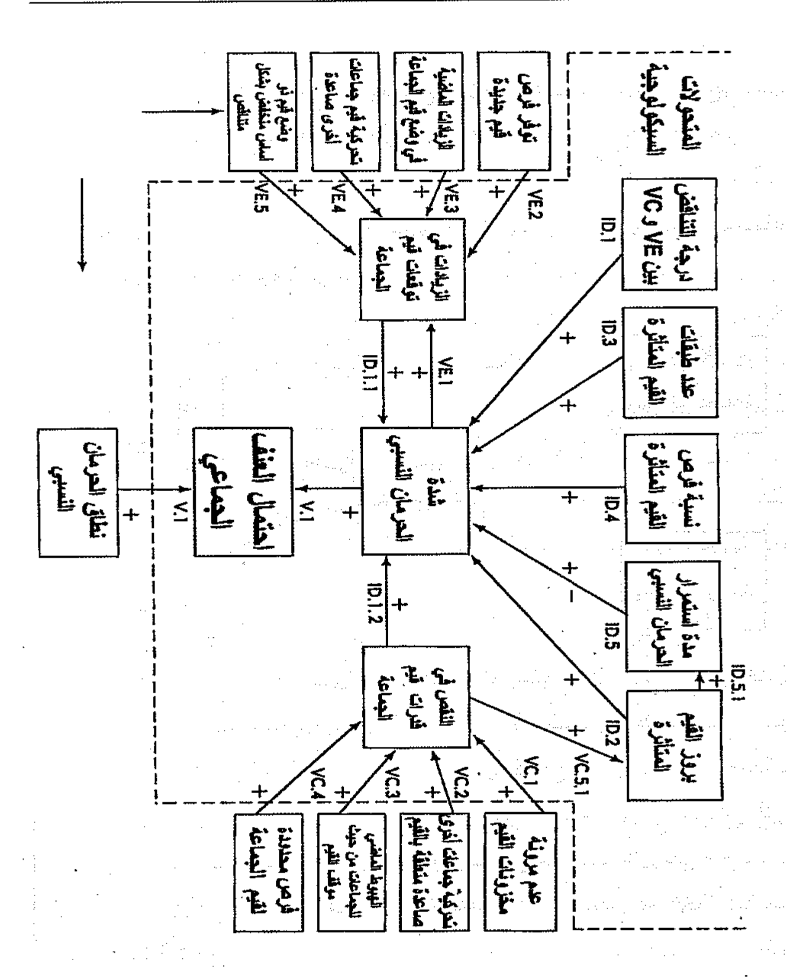
وترد مناقشة هذه المحدّدات السيكولوجية في الفصل الثالث وآثارها على درجة الحرمان النسبي المبينة تخطيطياً في الجزء الأعلى من الشكل ١٦. وتفسّر آثار هذه المتحولات لدى الجماعات من منطلقات توزيعية: كلّما ازداد متوسط درجة التناقض بين توقعات القيم والقدرات لدى أفراد جماعة ما (ID. 1)، على سبيل المثال، ازداد متوسط شدّة الحرمان النسبي.وتتمثّل إحدى طرق تقييم المتحولات السيكولوجية بالبحث الذي يعتمد على عملية المسح؛ وتتمثّل الطريقة الثانية بالاستنتاج المنهجي من البيانات الإحصائية السردية والتجميعية. تتمثّل طريقة بديلة أو تكميلية لدراسة مجتمعات معينة في تحليل وضع الطبقة أو الجماعة، باستخدام المتحولات المجتمعية المحددة. وتحدّد

فرضيات توقع القيم والقدرة، المشتقة في الفصلين الرابع الخامس، بعض العواقب العامة للمستويات والتغيرات النسبية في حصص الجماعات من السلع الاجتماعية المترتبة على الحرمان النسبي لأفرادها. ويمكن تمييز الجماعات أو الطبقات في مجتمع من المجتمعات ـ تحليلياً أو بنيوياً أو ذاتياً (subjectively) ـ ودرجة حرمانهم النسبي التي يمكن استنتاجها من تلك الظروف بوصفها إجمالي الخيرات المتاحة للتوزيع في المجتمع، والتغيرات لدى وسائل كل جماعة للحصول على تلك الخيرات ومستوياتهم المتغيرة لبلوغ القيم قياساً إلى ماضيهم وتجربة طبقات أخرى.

يمكن الحصول على صياغة أبسط للمحدّدات المجتمعية لاحتمال العنف الجماعي عبر الجمع بين المتحولات المجتمعية المتوازية، كما هو مبين في الشكل ١٧. فعلى سبيل المثال، تميل تحركية القيم الصاعدة لجماعات أخرى هامة اجتماعياً إلى زيادة مستوى بروز التوقعات لدى جماعة المرء (VE. 3). وبمقدار ما تحتكر جماعة متحركة صعودياً على نحو متزايد السلع الاجتماعية التي يعتقد أنها ثابتة كمياً، مثل السلطة السياسية والمركز، فإن قدرات جماعة المرء المتعلقة بالقيم تهبط في الوقت نفسه (VC. 2). وثمّة علاقة أكثر عمومية تضم الاثنتين معاً تتمثل في أن أي زيادة تباينية في موقف القيم من جانب إحدى الجماعات تميل إلى زيادة الحرمان النسبي لدى جماعات أخرى. ويتمثّل أحد عيوب مثل هذه الفرضية في أنّه لا يأخذ بالاعتبار التقييدين الرئيسيين اللذين أدخلا في الفرضيات المستقلة واللذين تدعمهما أدلة كثيرة. تتمثل هذه، أولاً، في أنّ التحركية الصاعدة لجماعة من الجماعات، على سبيل المثال طبقة مهنية صاعدة، يبدو أنها تزيد توقعات قيم تلك الطبقات أو الجماعات الأخرى التي تتماهى معها فحسب. وهذه مشكلة كلاسيكية في الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بالحرمان النسبي: أي الجماعات هي التي يختارها الآخرون لتكون جماعات مرجعية؟ ثانياً، لا ينظر إلى الجماعات المتحركة صعوداً بوصفها تشكل تهديداً لقدرات جماعة المرء إلا إذا كان يظن بأن إجمالي مخزون السلع غير مرن. وقد تمّ تلخيص الأدلة بالقول: إنّ منظورات حالات مرونة القيم تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الثقافات (الفصل الخامس)؛ في بعض المجتمعات

يعتقد بأن بعض الأشياء الطيبة في الحياة يمكن توسعتها إلى ما لا نهاية، وفي مجتمعات أخرى ينظر إليها جميعاً بوصفها لا تتغير. وهكذا فإنّ من المحتمل أن العلاقة الأكثر عمومية تفسر أقل من العلاقتين بشكل منفصل. لكن ثمن بساطة التفسير يكون عادة على حساب الدقة في حالات محددة.

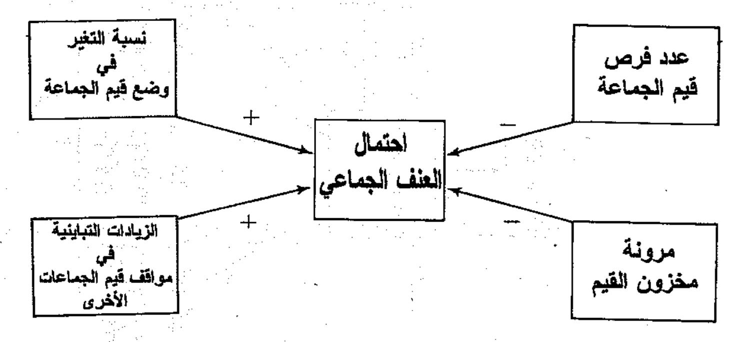
ويتمثّل تواز آخر بين محدّدات التوقعات والقدرات في توازن بين أثرين مفترضين لتجربة تغيير سابقة لجماعة من الجماعات. فالزيادات الماضية تولّد توقعات بشأن المزيد من الزيادات (VE. 5)، أمّا حالات النقص في الماضي فإنها تقلص القدرات المدركة (VC. 3). وثمّة علاقة عامة تشمل كليهما تتمثل في أن الحرمان النسبي يتفاوت مع درجة تغير موقف القيم لدى جماعة من الجماعات: فكلما ارتفعت نسبة التغير الماضي، بأي اتجاه كان، ازداد الحرمان النسبي المحتمل؛ وكلّما انخفضت النسبة، في حالة تساوي الأمور، انخفض الحرمان النسبي. ويتمثّل وضع مواز ثالث يقدم على ما يبدو إمكانية للمزيد من التعميمات الموجزة بالآثار المتضاربة بشكل ظاهر والمقترحة بالنسبة لفرص القيم. فإذا كانت الفرص قليلة، عندئذ يقال: إنّ القدرات منخفضة (VC. 4؛ وفتح المجال أمام فرص جديدة يفترض أن يزيد التوقعات (VE. 2). وإذا ألغت هاتان العلاقتان بعضهما بعضاً، فعندئذ يكون للزيادة في فرص القيم آثار غير استتباعية على الحرمان النسبي، لا تزيد من شدته ولا تخفضها. لكن العلاقة الأولى (VC. 4) هي علاقة قوية، في حين أن الثانية معتدلة.



الشكل (١٦): نموذج سببي معقد للمحدّدات السيكولوجية والمجتمعية لاحتمال العنف الجماعي.

ملاحظة: تم تعريف ومناقشة جميع المتحـولات فـي فصـول سـابقة. وتحـدد الفرضيات (المسماة V.1 VE.5، الخ) والنتائج اللازمة (المسماة ID.1.1، الـخ) جميـع العلاقات السببية المبينة. انظر الملحق الأول.

الشكل (١٧): نموذج سببي مبسّط للمحدّدات المجتمعية لاحتمال العنف الجمـاعي (السخط) لدى أي جماعة قومية فرعية.



ملاحظة: هذا النموذج مستنبط من العلاقات المستنتجة بين محدّدات التغييرات في توقعات قيم وقدرات الجماعة المبيّنة في الشكل ١٦ (انظر الـنص). لقـد تـمّ تعريـف ومناقشة المتحولات في فصول سابقة. ولم يتم رسمياً اقتراح فرضيات تلخص العلاقات, لكن يمكن إيرادها من منطلقات مشابهة للفرضيات التي تمّ تطويرها في الفصلين الرابع والخامس. وعلاوة على ذلك فإنّ الزيادة الافتراضية في التوقعات التي تلي فتح مجـال الفرص لا تنطبق إلا على حالة "التحول" الخاصة، أي انتقال منظورات الجماعـة مـن طريقة الحياة القديمة إلى الجديدة؛ ومن غير المحتمل حدوث مثل هذا الانتقـال إلا فـي ظروف السخط المسبق الشديد. وفي الحالة الأعم، من المحتمل أن يزيد توسـع فـرص القيم بشكل أكبر احتمالات تحقيق تلك التوقعات؛ ومن جهة أخرى موازنة، من المحتمل

أن تكون شدّة الحرمان النسبي أدنى إذا كان لدى جماعة ما فرص قيم كثيـرة لا قليلـة، وأن تتقلص إذا زيدت فرص القيم.

يأخذ النموذج السببي المبسّط في الشكل ١٧ بالحسبان هـذه العلاقـات الـثلاث المعمّمة مضافاً إليها عدم مرونة مخزونات القيم.

وتستثنى آثار التناقضات بين التحقيق النسبي لمختلف القيم (VE. 5)، لأن أثرها معتدل فحسب (انظر الفصل الرابع). ويتعادل أثر التفاعل بين شدّة الحرمـان النسـبي والزيادات في توقعات القيم (VE. 1) بحيث يلغي بعضه بعضاً. وهكذا يمكن إجرّاء تقييم عام لاحتمال قيام أي مجموعة بالعنف الجماعي نظرياً من خلال تحديد نسبة التغير فـي حصتها المطلقة في كل فئة من القيم؛ والمدى الذي تشعر به جماعات أخرى في مجتمعها بزيادة أسرع في وضع القيم؛ والمدى الذي تكون فيه القيم قابلة للتوسع أو يظـن بأنهـا كذلك؛ وعدد السبل البديلة للأعمال التي تعزز القيم المتاحة لأفراد الجماعـة. إن تقـدير احتمال العنف الجماعي في مجتمع كامل يحتاج إلى هذا النوع من التحليل لكل فئـة أو جماعة في المجتمع، ويتم تقديره حسب حجمها التناسبي (النطاق).

إنّ أي تحليل تفصيلي لمجتمع ما، أو أي تقدير لاحتمال قيامه بأشكال معينة من العنف السياسي، يقتضي تحديد فئات وجماعات يتركز فيها الحرمان النسبي. ولا نقترح هنا محدّدات عامة لنطاق الحرمان النسبي، وإنما نقترح وسائل لتقييمه (الفصل الثالث).

محدّدات احتمال العنف السياسي

Determinants Of The Potential For Political Violence

تبين المرحلة الثانية من النموذج الأساسي كيف يتركز السخط المنتشر على أشياء سياسية. يلخص الشكل ١٨ بطريقة تخطيطية محدّدات شدّة ونطـاق مبـررات العنـف السياسي التي تم تحديدها في الفصلين السادس والسابع؛ ويبين الشكل ١٩ نموذجاً أكثـر تبسيطاً. أمّا المحدّدات فهي مجتمعية، مع أن آثار بضعة منهـا ــ مشـروعية النظـام، والمحتويان: العاطفي والمنفعي للإغراءات الرمزية ــ تضع افتراضات بشأن متحولات

سيكولوجية متخلّلة، ويمكن دراستها باستخدام أساليب سيكولوجية (مقـابلات وعمليـات مسح) فضلاً عن أساليب اجتماعية وتاريخية (تحليل محتوى الإغراءات العقيدية وتقيـيم الدعم السياسي للنظام). كما أنّ اثنين من المتحولات الثانوية ــ شدّة المبررات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي ــ تتحدد بطريقة أكثر مباشرة بتلك الأساليب المسحية المكلفـة والتي لا يمكن تطبيقها كثيراً. ولكن بعض محدّداتها المجتمعية تحدد من أجـل تسـهيل التقييم بواسطة أساليب غير مسحية.

إنّ التعقيد الظاهر للعلاقات السببية المبينة ينجم عن الحجج الواردة في الفصلين السادس والسابع التي مفادها أنّ المواقف المعيارية والمنفعية إزاء العنف متصلة بعضها ببعض، وأن بضعة من محدّداتها المجتمعية تؤثر بقوة في كليهما وليس في واحد بالدرجة الأولى. ومن شأن التفسير أن يكون أبسط لو تم اعتبار نوعي المبررات نوعـاً واحـداً. غير أنّ هذا التقليص غير مبرر نظرياً من أجل التحاليل المفصلة: فالسخط يفرز دافعـاً غير عقلاني في الأصل (لكن يتم ترشيده على نحو واسع) للعنف، ويمكن تمييزه تجريبياً وتحليلياً عن تقديرات الأطراف الفاعلين لمنافع العنف. وينطوي الأمر علـى عمليـات سيكولوجية مختلفة, كما أنّ آثارها الجماعية مختلفة بشكل واضح ــ الفرق بين اندلاعات أعمال الشغب وعمليات الاستيلاء الثورية على السلطة. فالاختلاف بين محدّداتها يتـيح دراسة آثارها المنفصلة.

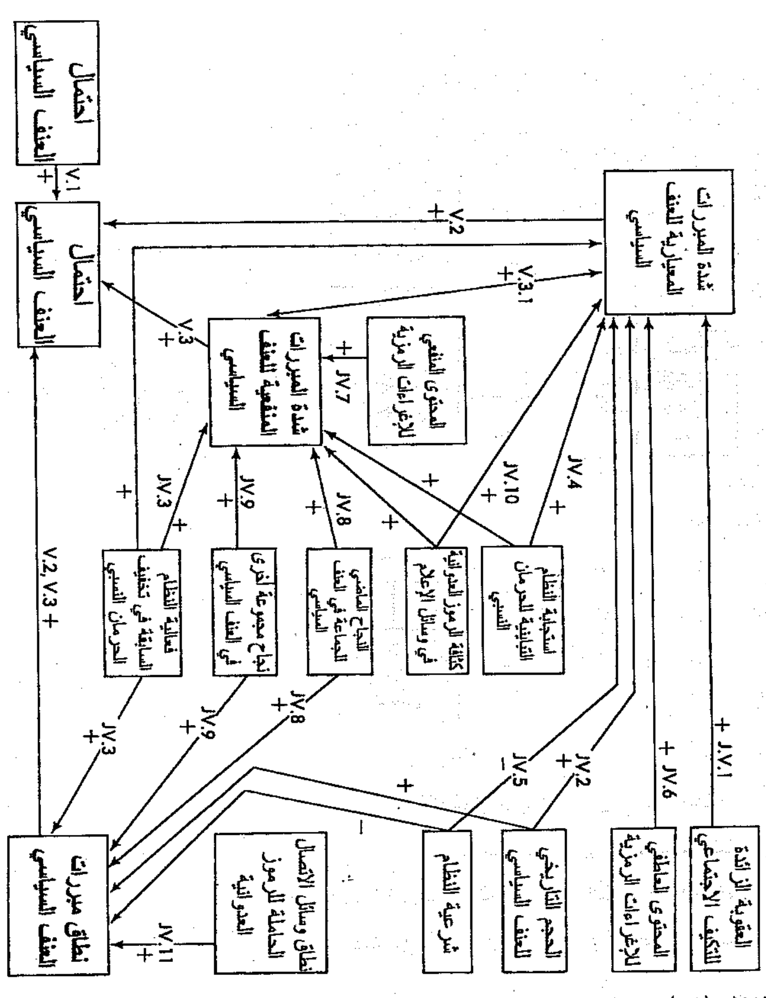
توجد صلات عدة سببية مهمة بين المتحولات المستقلة بحيـث يضـطر المـرء حسابياً إلى أخذها في الحسبان بغية تقييم النموذج النظري تقييماً كميًّاً، وأنّ يتمّ النظر إلى مقتضيات المنطق السليم في دراسات أقل دقة. كما أنّها تتيح تبسـيطاً كبيـراً للنمـوذج السببي. إنّ أقرب هذه العلاقات هو بين الحجم التاريخي للعنف السياسي (JV. 2) ونجاح الجماعة السابق والراهن في العنف السياسي (JV. 9, JV. 8) فالعنف الناجح يزيد مـن احتمالات تكراره؛ وكلّما ازداد امتداد العنف التاريخي، ازداد احتمال أن تكـون بعـض الجماعات قد وجدته فعّالاً. ويمكن استنتاج صلة مماثلة بين العقابية الزائـدة لممارسـة التكيف الاجتماعي في ثقافة ما أو في ثقافة فرعية (JV. 1) وتجربتها السـابقة للعنـف

السياسي. ومن المفترض أن هذين الشرطين يعززان بعضهما بعضاً مع الزمن؛ فالمواقف العقابية الزائدة تميل إلى زيادة استعداد الناس للمشاركة في العنف السياسي؛ وربما يؤدي انتشار مثل ذلك العنف بالمشاركين فيه وبمؤيديهم إلى زرع مواقف ملائمة لبعض أنواع العنف في أطفالهم. وهكذا فإنّه يمكن حذف نجاح الجماعة ومتحولات التكيف الاجتماعي من النموذج المعمّم.ومن المحتمل أيضاً أنّه كلّما ازداد قدر النجاح الذي تحققه الجماعات في استخدام العنف السياسي، ازداد المحتوى المنفعي للإغراءات الرمزية التي تبرر العنف (JV. 7) ولمعظم تلك الإغراءات محتوى منفعي وعاطفي على السواء؛ وهكذا فإنّ هذين المتحولين، JV. 6 وJV. 7 يمكن جمعهما منهجياً بوصفهما محدّداً واحداً أكثر عمومية لاحتمال العنف السياسي. كما أنّ ثمّة صلة تربط بين كثافة الرموز السياسية العدوانية في وسائل الإعلام (JV. 10) ونطاق وسائل الإعلام التي تحملها (JV. 11)؛ وإنّ وجود وسائل الإعلام ذات النطاق الكبير شرط أساسي مسبق للتعبير عن تلك الرموز وإيصالها.

والعلاقة الأكثر عمومية هي أنّ احتمال العنف السياسي يتفاوت مع نطاق الرموز التي يتم التعبير عنها وإيصالها وكثافتها.وتتمثّل ثلاثة متحولات أخرى مستقلة اسمياً لكنها مترابطة سببياً في فاعلية النظام في الماضي في تخفيف الحرمان النسبي (JV. 3)، واستجابات النظام التباينية لحالات سخط مختلف الجماعات (JV. 4)، وشرعية النظام (JV. 5). ويتمثّل أحد مصادر الشرعية الحكومية القوية في فاعليتها في حل مشكلة الحرمان النسبي. وتتمثّل حجة العلاقة الأولى (JV. 3) في أنّه كلّما ازداد النطاق الماضي للعمل الحكومي، ازداد العداء السياسي على وجه التحديد للجماعات الساخطة إذا فشل النظام في عمل ما يمكن لتحسين وضعهم الراهن. وبالنظر إلى مثل تلك التوقعات المنبثقة تاريخياً، فإنه من المحتمل أن تؤدي استجابة النظام غير الكافية إلى تقلص الشرعية. كما أنّه إذا قام النظام باستجابات معاصرة تباينية إزاء الحرمان النسبي (JV. 4)، فمن المحتمل أن تتقلّص شرعيته لدى أفراد الجماعات الأقل حظاً. لذا، وبصفة عامة، كلّما كانت الأنظمة أكثر فاعلية في الاستجابة للحرمان النسبي، ازدادت شرعية

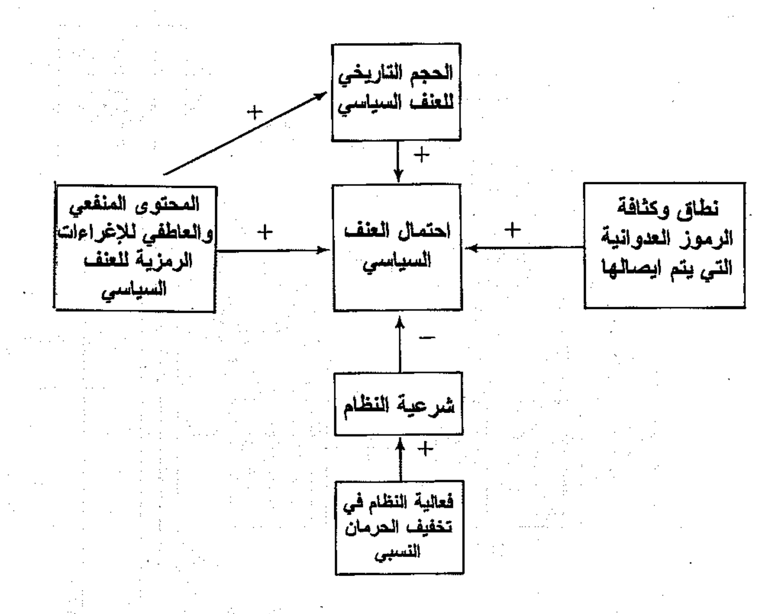
الأنظمة وتضاءل احتمال العنف السياسي. وقد جرى تلخيص هذه العلاقات المعممة في النموذج السببي المبسّط في الشكل ١٩. ومرة ثانية يتم اكتساب الايجاز على حساب المعلومات اللازمة لتفسير أنواع محددة من الوقائع.

إنّ تقييم نطاق مبررات العنف السياسي مسألة حاسمة، سواء استخدمت النماذج المفصلة أو المعممة للاسترشاد بها في التحليل. ويكون احتمال العنف السياسي على أشده إذا كانت الجماعات الساخطة هي أيضاً تلك التي لديها أعظم المبررات الموقفية للعنف. يقتضي فهم الأشكال التي يتخذها العنف السياسي في أي مجتمع إيلاء اهتمام خاص بالمواقف المنفعية لجماعات محددة. و ممّا يساعد على تحديد نطاق تلك المواقف هو تحديد بعض محدداتها (الشكل١٨) وكون معظم هذه المحدّدات هي أيضاً أسباب لشدة المبررات؛ ويمكن تقييم الاثنين معاً في وقت واحد. ويمكن زيادة تبسيط التقييم إذا تمّ الافتراض، تبعاً للنتيجة اللازمة V.4.1، التي مفادها أن المبررات لها أكبر الأهمية بالنسبة للساخطين. وإذا أمكن تحديد الجماعات أو الفئات شديدة السخط في مجتمع من المجتمعات، فقد لا يكون من الضروري تقييم شرعية النظام، والنجاح الماضي في العنف، أو محتوى الإغراءات الرمزية في المجتمع ككل ولكن فقط أو بالدرجة الأولى، بالإشارة إلى هذه الجماعات.



الشكل (١٨): نموذج سببي معقد لمحدّدات احتمال العنف السياسي.

ملاحظة: تم تعريف ومناقشة جميع المتحـولات فـي فصـول سـابقة. وتحـدد الفرضيات (المسماة JV. 3, V. 1، الخ) والنتائج اللازمة (المسماة V. 3. 1، الخ) جميع العلاقات السببية المبينة. انظر الملحق الأول.



الشكل (١٩): نموذج سببي مبسّط للمحدّدات المجتمعية لاحتمال العنف السياسي.

ملاحظة: تم استنباط هذا النموذج من العلاقات المستنتجة بين محـدّدات نطـاق وشدّة المبررات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي، المبينة في الشـكل (١٨) (انظـر النص). وقد تم تعريف ومناقشة المتحولات في فصـول سـابقة. ولا نقتـرح رسـمياً فرضيات تلخص العلاقات ولكن يمكن التعبير عنها بعبارات مشابهة للفرضيات التي تم تطويرها في الفصلين السادس والسابع. ولا يظهر احتمال العنف الجماعي، وهو شـرط أساسي مسبق؛ انظر الشكل ١٨.

محدّدات حجم العنف السياسي

Determinants Of The Magnitude Of Political Violence

تبيّن المرحلة الأخيرة من النموذج الأساسي، في الشكل ٢٠، كيف أنّ أنماط السيطرة الاجتماعية والدعم تقلص أو تسهل النتائج العنيفة للسخط المسيّس. ومن المحتمل أن يكون حجم العنف السياسي على أشدّه حين يكون النظام وخصومه المتمردون متساوين تقريباً من حيث السيطرة القسرية والدعم المؤسّسي. فمحدّدات الدعم المؤسّسي للنظام وللمنشقين تكاد تكون متوازية تماماً، ممّا يدلّ ضمنياً على أنه يمكن تحقيق إيجاز منهجي بجمعهما معاً.

إنّ للتوازن بين أزواج عدة من المتحولات خصائص محصلة الصفر: ففي الحالة المقيدة، لا يستطيع أحد الطرفين، النظام أو المنشقون، زيادة موقفه إلا على حساب الطرف الآخر. وهذا أكثر ما يكون بداهة بالنسبة لنطاق العضوية التنظيمية: ففي مجتمع ينتمي جميع السكان فيه إلى منظمات النظام أو المنشقين دون وجود أعضاء متداخلين بين الاثنين، يكون نطاق منظمات المنشقين هو الوجه المقابل لمنظمات النظام. غير أنّ هذا الوضع لا يوجد في العالم الواقعي. فيوجد دائماً بعض، وعادة كثير، من الناس الذين تكون عضويتهم الأساسية والثانوية في مؤسّسات محايدة أو متقاطعة. وتنطبق الحالة المحدّدة ذاتها بالنسبة لبعض الأنواع النادرة وغير المرنة من الممتلكات (مخزونات القيم) مثل الأسلحة ومعدات النقل. ويستطيع المنشقون والأنظمة عادة زيادة مواقفهم المطلقة النسبية بشأن الأزواج الثلاثة المتبقية من المتحولات دون أثر مباشر على موقف الآخر — مع أنهم بفعلهم هذا، على سبيل المثال من خلال زيادة عدد ونطاق الفرص، قد يؤثّر أحد الطرفين في الآخر بصورة غير مباشرة عبر تحويل بعض أتباعه، من الولاء إلى الانشقاق أو العكس بالعكس.

وتقلّ الموازاة بين محدّدات السيطرة القسرية للنظام وللمنشقين، بسبب الوظائف والآثار المختلفة للقسر بالنسبة للأنظمة وللمنشقين. وأهمّ هذه الاختلافات هو أنه كلّما ارتفع مستوى نشاط النظام القسري، وكلّما ازدادت شدّة العقوبات التي يفرضها، ازداد

عداء المواطنين المتأثرين بذلك. وإذا كانت القوى القسرية كبيرة وفعّالة جدّاً، وإذا كانت العقوبات بالغة الشدة، فإنّ ذلك يولّد نزعة إلى كبح العداء في المدى القصير، الأمر الذي يعزز سيطرة النظام القسرية (RC. 2.3). ومن الجهة المعاكسة، نجد أن المنشقين يستخدمون عادة قدراتهم القسرية في الدفاع الجماعي وفي الهجمات على النظام والخصوم السياسيين؛ وبالتالي فإنّ لقدرة المنشقين القسرية (DC. 3) أثراً ايجابياً نوعاً ما في تعزيز سيطرة المنشقين القسرية. ويكون زوجان من محدّدات السيطرة القسرية عنصرين متقابلين مباشرين نسبياً: نطاق السكان الخاضعين لمراقبة النظام والمنشقين (RC. 1, DC. 1) وولاء قوات النظام للنخبة السياسية أو لزعماء المنشقين (RD. 5, DC. 4). غير أنّ أحدهما ليس مجرد وجه مقابل للآخر. فبعض شرائح السكان لا تخضع لأي من الطرفين. كما أنّ قوات النظام قد تكون غير موالية نوعاً ما للنخبة الحاكمة, بل تكون محايدة أو شديدة العداء للمنشقين. ثمّة علاقات هامة تربط بين مجموعتي محدّدات سيطرة ودعم النظام، ومحدّدات سيطرة ودعم المنشقين. ويتحدد تعقيد وتماسك الأنظمة (RI. 2, DI. 2) وفرص القيم (RI. 4, DI. 4) التي يقدمونها لأعضائهم جزئياً بتوفر ومقدار مواردهم (مخزونات القيم، RI. 3, DI. 3). أمّا بالنسبة للمنشقين، فإنّ وسائلهم لمناهضة أعمال النظام (DI. 5) وقدرة تشكيلاتهم العسكرية (DC. 3) تعتمد بالمثل جزئياً على مواردهم (DI. 3).

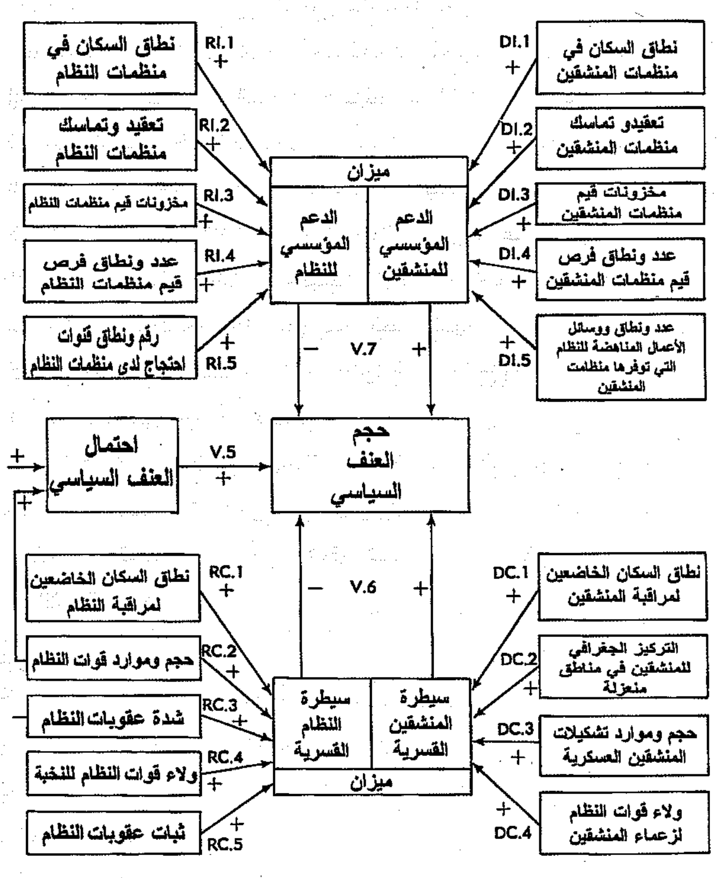
ويميل التركيز الجغرافي للمنشقين في مناطق منعزلة (DC. 2) إلى زيادة نطاق السكان في منظمات المنشقين (DI. 1) وتحت مراقبة المنشقين (DC. 1). أمّا بالنسبة للنظام، فإن حجم وموارد قوات النظام (RC. 2) هي جزئياً دالة لمخزونات قيم النظام (RI. 3). وتؤثّر قدرة تلك القوات بدورها في نطاق السكان الخاضعين لرقابة النظام (RC. 1) وثبات عقوبات النظام (RC. 5).إذا جمعت هذه الروابط بين متحولات السيطرة الاجتماعية للنظام وللمنشقين مع روابط محصلة الصفر بين أزواج عدة من محدّدات النظام والمنشقين الواردة أعلاه، فعندها يكون بالإمكان انبثاق نموذج مبسط ينطوي على ستة متحولات للمحدّدات البنيوية لحجم العنف السياسي، المبينة في الشكل ٢١.

وهذا الإيجاز يتحقّق على حساب الدقة، بالطبع. وتتحدّد متحـولات مثـل تعقيـد وتماسك المنظمات وفرصها المتعلقة بالقيم جزئياً بالموارد التنظيمية؛ أمّا حذفها بسـبب اعتمادها الجزئي على مخزونات القيم فإنّه يحول دون تقييم آثارها المستقلة. كما أنّ حجم مخزونات القيم هو مجرد ظرف محدّد للقدرات القسرية؛ ويتفاوت التخصـيص الفعلـي للموارد من جانب النخب الحاكمة والمنشقّين للنشاط العسكري تفاوتاً واسعاً ضمن هـذه الحدود. وقد يسهل النموذج السببي المبسّط التحليل المقارن العام؛ وهـو أقـل ملاءمـة للدراسات المقارنة المفصلة ولدراسات الحالة. ويلاحظ أنّ أحـد المتحـولات المسـتقلة المتمثل بشدة عقوبات النظام غير ممثل بشكل مباشر أو غير مباشر في النموذج المبسّط، لأن آثاره تتبع خطاً منحنياً. وثمّة تبسيط آخر؛ فقد تمّ إظهار النسب على أنّ لهـا آثـاراً خطية لا آثاراً ذات خط منحن على حجم العنف السياسي. وهذا يفترض أنّه في الغالبيـة العظمى من الحالات نجد أنّ نطاق سيطرة النظام ومخزونات قيم النظام التناسبية تعادل أو تفوق تلك التي تعود إلى المنشقين

وفي الحالات النادرة التي يكون للمنشقين فيها بالفعل ميزة جوهرية على النظـام، نجد أن العلاقات تنعكس: من المحتمل أن ينقص حجم العنف السياسي مع تضاؤل قدرة النظام على المقاومة. وهنا أيضاً تتحقق البساطة على حساب إمكان التطبيق على بعض الحالات المحددة.

محدّدات الأشكال العامة للعنف السياسي

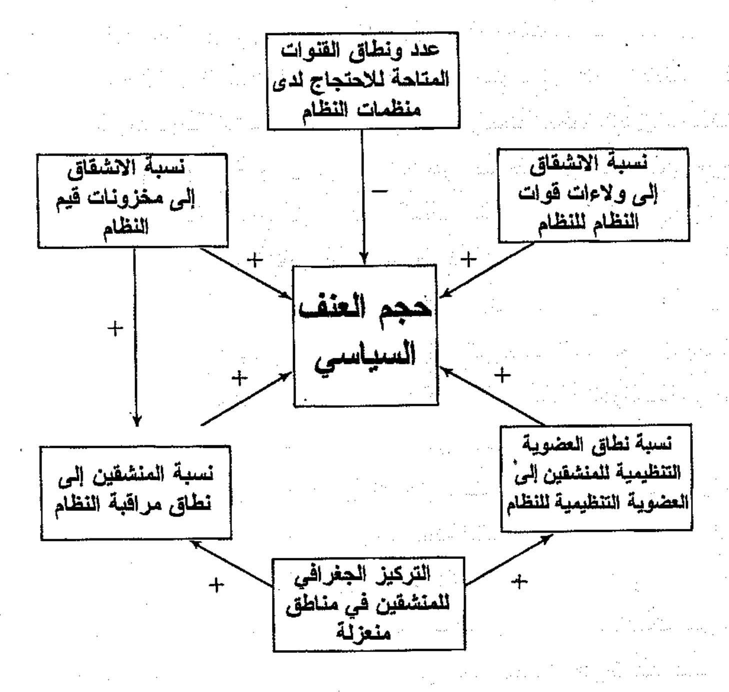
Determinants of the General Forms of Political Violence



الشكل (٢٠): نموذج سببي للمحدّدات المجتمعية لحجم العنف السياسي.

تتمثّل الأشكال العامة الثلاثة للعنف السياسي في هــذه الدراســة بالاضـــطرابات (turmoil)، حيث يكون عنفاً سياسياً عفوياً نسبياً وغير منظم يغلب فيه مشاركة السكان؛

ملاحظة: تمّ تعريف ومناقشة جميع المتحولات فــي فصــول ســابقة. وتحــدد الفرضيات (المسماة RI. 1, DI. 1، الخ) جميع العلاقات السببية المبينة، بعضها إيجــابي (+)، وبعضها سلبي (–). انظر الملحق الأول.



الشكل (٢١): نموذج سببي مبسّط للمحدّدات المجتمعية لحجم العنف السياسي.

ملاحظة: تمّ استنباط هذا النموذج من العلاقات المستنتجة بين محــدّدات ميــزان السيطرة المؤسّسية والقسرية للنظام وللمنشقين؛ المبين في الشكل (٢٠) (انظر النص). تم

تعريف ومناقشة المتحولات في فصول سابقة. ولم يتم اقتراح فرضيات تلخص العلاقات ولكن يمكن التعبير عنها بعبارات مشابهة للفرضيات التي تمّ تطويرها في الفصلين الثامن والتاسع.

والمؤامرة وتنطوي على عنف سياسي عالي التنظيم وعلى نطاق ضيق نسبياً، والحرب الداخلية وتنطوي على عنف منظم على نطاق واسع بهدف الإطاحة بنظام أو حل دولة وتقترن بعنف واسع النطاق. يمكن تعريف هذه الفئات بحيث تشمل جميع حالات العنف السياسي تقريبا[٧٣٤]. ومع ذلك فإنّ هذا التصنيف إلى فئات اعتباطي، إذ إنه يستند إلى عمليات تجميع لمتحولات ثنائية التفرع ـ درجات التنظيم ونطاق العنف ـ هي في واقع الأمر متواصلة. ومثل حوادث الاضطرابات هذه أكثر تنظيماً من غيرها، والإضرابات العامة أكثر تنظيماً من حوادث الشغب، على سبيل المثال، كما أنّ المؤامرات تتفاوت من حيث التنظيم. أمّا الانقلابات فهي عالية التنظيم والإرهاب أقل تنظيماً. ثمّة ثلاثة أنواع من الحجج التي تبرر استخدام الأنواع بوصفها أشياء منفصلة للتفسير: الأدلة التجريبية الموجزة في الفصل الأول والتي مفادها أنها تحدث بصورة منفصلة لدى الأمم؛ الاختلافات الجوهرية في أثرها على الأنظمة السياسية، وحجّج نظرية مفادها أنّ لدى هذه الأنواع قضايا قابلة للتمييز بصفة عامة.

ولا تختلف متحولاتها السببية عن تلك التي تحدّد حجم العنف السياسي، بل هي بالأحرى مجموعات من مستويات أو درجات معينة لتلك المتحولات. ويرد في الفصلين الثامن والتاسع بعض الآثار العامة لتوازن السيطرة القسرية والدعم المؤسّسي على احتمال شكل معين أو آخر للعنف. وترتبط أيضاً أنواع وتواتر حدوث فئات الحرمان النسبي منهجياً بأشكال العنف السياسي، كما توحي بذلك الحجج والفرضيات التالية. ويتم

---

(٧٣٤) ترد مجموعة من الفئات الفرعية المستقلة بعضها عن بعض لكل من هذه الأشكال الثلاثة لاستخدامها في دراسات تجريبية في:

Ted Gurr with Charles Ruttenberg, *Cross-National Studies of Civil Violence* (Washington, D.C.: Center for Research on Social Systems, American University, 1969), Appendix A.

بعد ذلك تلخيص محدّدات احتمال الأشكال الثلاثة تخطيطياً, ويتمّ توضيحها استناداً إلى حالات عدة قريبة العهد.

تواتر حدوث الحرمان النسبي وأشكال العنف

The Incidence Of Relatie Deprivation And The Forms Of Violence:

توصي الدراسة المقارنة التي تمّ تلخيصها في الفصل الأول بأنه في الدول المعاصرة يغلب حدوث الأنواع الثلاثة بمعزل بعضها عن بعض. فعلى سبيل المثال، لا يوجد عادة في الدول التي تدور فيها رحى الحروب الداخلية سوى القليل من الاضطرابات، ولا يوجد في الدول التي ترتفع فيها مستويات الاضطرابات سوى القليل من العنف التآمري. وتتمثّل الاختلافات الشكلية الرئيسية بين الاضطرابات والحرب الداخلية باختلافات درجة تنظيمها والنقطة التي يتركز عليها العنف؛ وكلاهما يحاول حشد أعداد كبيرة من الناس، وكلاهما يميل إلى الاستمرار خلال فترات طويلة، بينما تحدث الاضطرابات بشكل عرضي والحروب الداخلية بشكل منهجي. على أنّ الاضطرابات تتميز بالانتشار وانعدام التنظيم وتتميز الحرب الداخلية بعكس ذلك.

والتفسير المعقول لحلول شكلي العنف الظاهري بعضهما محل بعض والتزامن الذي لا يحدث كثيراً بينهما هو أنه إذا كانت المنظمات الثورية نشطة في مجتمع من المجتمعات، فإنها تفيد في أن تكون وسيلة للتعبير عن السخط الشعبي الذي يؤدي بخلاف ذلك إلى الاضطرابات. ويميل النشاط التآمري إلى الارتفاع لدى الدول التي لا توجد فيها حروب داخلية ولا اضطرابات واسعة النطاق. ويتمثّل فرق رئيسي بين الحرب الداخلية والتآمر في نطاقهما، وهنا أيضاً يوجد تفسير معقول: إذا وجد سخط جماهيري شديد في مجتمع ما، فإنّ الزعماء الثوريين يستطيعون على الأغلب شن حروب داخلية؛ وإذا كان السخط يقتصر إلى حدّ كبير على النخب الثورية، فعندئذ يكون النشاط التآمري أكثر سبلهم المعقولة التي يلجأون اليها. وإذا عزي وجود درجة عالية من التنظيم لدى المنشقين إلى وجود سخط شديد بين أجزاء من النخب، فعندئذ يمكن استخدام الجدول ٢

× ٢ في الشكل ٢٢ لتصنيف محددات الأشكال الأساسية للعنف السياسي إلى فئات واقتراح فرضيات بشأنها.

شدة ونطاق الحرمان النسبي لدى النخب		منخفض	مرتفع
	منخفض	عنف في الحد الأدنى	اضطرابات
	مرتفع	تآمر	حرب داخلية

الشكل (٢٢): توزيع الحرمان النسبي وأشكال العنف السياسي.

الفرضية 4 .T: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بشكل طردي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي الجماهيري وبشكل عكسي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للنخب.

الفرضية 4 .C: يتفاوت احتمال التآمر بشكل طردي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للنخب وبشكل عكسي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للجماهير.

الفرضية 5 .I: يتفاوت احتمال الحرب الداخلية بشكل طردي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للنخب والجماهير.

تتألّف النخبة من أفراد يتصفون بخصائص شخصية مكتسبة أو موروثة تعتبر شروطاً أساسية محددة ثقافياً للمراكز ذات القيمة العالية، سواء وصلوا بالفعل أو لم يصلوا إلى تلك المراكز. وتتضمّن تلك الخصائص عادة، في المجتمعات الغربية، التدريب التقني والقدرة الإدارية والطموح والمهارة في تعامل الأشخاص بعضهم مع بعض. وتتضمّن الجماهير أولئك الذين يتصفون بهذه الخصائص بدرجة أدنى. ولعلّ الحرمان النسبي لدى النخب أكثر شيوعاً بين الذين يتصفون بخصائص النخب لكنهم لا يشغلون مناصب ذات قيمة عالية. و ـــ النخبة الحقيقية، حسب مصطلح باريتو Pareto

ـ على سبيل المثال أهل الفكر شبه العاطلين عن العمل في البلدان الأقل نمواً، والأكفاء من الرجال والنساء المحظور عليهم التقدم جرّاء العوائق التمييزية في المجتمعات الغربية. كما أنّ الحرمان النسبي لدى النخبة شائع بين الكثيرين من أفراد النخبة العرضيين: من زعماء سياسيين محظورين من النشاط الانتخابي ومقاولين خاضعين لقوانين تقييدية وضباط عسكريين ممّن يعطون ما يعتبرونه موارد غير كافية.

تستند الفرضيات الثلاث إلى الافتراضات التي مفادها أن الزعامة مسألة أساسية من أجل تطوير التنظيم وأن مهارات الزعامة يغلب وجودها لدى النخب، أو على الأقل لدى أناس من ذوي الخبرة الكبيرة في توجيه أنشطة الآخرين، أكثر من وجودها لدى آخرين.

إنّ الافتراض الأول بحكم الصحيح من حيث التعريف، أما الثاني فهو بحاجة إلى توثيق. وتوحي الدراسة التجريبية للزعامة الثورية بأن غالبية كبيرة من الزعماء والكادرات ينحدرون من الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الوسطى والعليا في مجتمعاتهم. ويقول ألروي Alroy إنّ إحدى الخصائص المنتشرة تتمثل في "اعتمادهم على غير الفلاحين من أجل المهارات السياسية والعسكرية وغيرها من مهارات الزعامة، وهي تبعية تزداد بازدياد نطاق عمليات العصيان" . ولم يحصل تقريباً أن جرت قيادة "حروب فلاحين" أو حركات ثورية ريفية من قبل الفلاحين. ومع أنّ بعض زعمائهم كانت لهم أصول ريفية، مثل جاك كيد Jack Cade (زعيم العصيان الإنجليزي لعام ١٤٥٠). أمّا بوغاشيف Pugachev (زعيم حركة تمرد الفلاحين الروس لعام ١٧٧٢) وماو تسي تونغ، فقد كانا قد اكتسبا خبرة عسكرية أو تنظيمية كبيرة قبل أن يصبحا زعيمين ثوريين[٧٣٥]. وتظهر دراسات مستفيضة للمشاركة والزعامة في الثورة الفرنسية سيطرة الناس المهنيين بين الزعماء، وسيطرة العمال المهرة وأصحاب الحوانيت بين الناشطين.

---

(٧٣٥) Gil Carl AlRoy, *The Involvement of Peasants in Internal Wars* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 24, 1966), 16-19, quotation 16.

وقد بيّن فايلز Viles في تحليله لزعامة أربع حكومات ثورية في باريس بين ١٧٨٩ و١٧٩٢، أن ما بين ٧٠ و١٠٠ في المائة من كل من تلك الحكومات كانوا مهنيين أو رجال أعمال أو تجاراً مهرة، وكان المهنيون هم الأغلبية المسيطرة[٧٣٦]. ومن بين نحو ١٣٠٠ من أعضاء اللجان المدنية والثورية في أنحاء فرنسا والمناضلين في منظمات ثورية أخرى، كانت الغالبية العظمى تتألف من صغار التجار وأصحاب الحوانيت أو الحرفيين الماهرين. وكان أقل من ٧ في المائة عمالاً في المصانع. "إنّ البقالين وأصحاب الحانات والفنادق والنجارين والخياطين وصناع الأحذية والحلاقين ـ هؤلاء هم الذين كانوا ثوريي الجوار"[٧٣٧]. وكان الزعماء الألفيون (millenarians) الثوريون في أوروبا العصور الوسطى في معظمهم من أفراد الكهنوت العاديين ومن العلمانيين الذين حصلوا على تعليم اكليركي، "من أهل الفكر المحبطين من درجة متدنية نوعاً ما"[٧٣٨]. وكان أصل جميع الناشطين الثوريين تقريباً في البنغال خلال العقدين الأولين من القرن العشرين يعود إلى الطبقة العليا، وكان ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين أدينوا أو قتلوا في ارتكاب "الجرائم الثورية" بين ١٩٠٧ و١٩١٧ من أفراد أعلى ثلاث طبقات، كانوا يشكلون معاً أقل من ٦ في المائة من إجمالي السكان[٧٣٩].

وفي بورما واندونيسيا خلال ثلاثينيات القرن العشرين كان الناشطون في الحركات الشيوعية ينحدرون إلى حد كبير من أفراد النخبة من أهل البلاد الأصغر سناً

(٧٣٦) Perry Viles, "Participants and Elites in French Revolutionary Politics, 1789-1795" (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, University of Pennsylvania, 1968), dittoed.

(٧٣٧) معلومات ملخصة في:

Charles Tilly, "Reflections on the Revolutions of Paris: An Essay on Recent Historical Writing", *Social Problems,* XII (Summer 1964), 113.

(٧٣٨) Norman R. C. Cohn, *The Pursuit of the Millennium,* 2nd edn., rev. (New York: Harper, 1957, 1961), 318.

(٧٣٩) Leonard A. Gordon, "Portrait of a Bengal Revolutionary", *Journal of Asian Studies,* XXVII (February 1968), 207.

ومن ذوي الميول القومية[٧٤٠]قد يكون الزعماء الثوريون هامشيين، بمعنى أنهم يشعرون بأنّ مركزهم الاجتماعي ودلائل تقدمهم ونجاحهم في وضع متقلقل، لكنهم نادراً ما ينبثقون من الطبقات الدنيا. وتتمثّل إحدى الخصائص المميزة للحركات الثورية، والحروب الداخلية بصفة عامة بالمشاركة الجوهرية من جانب الطبقات العليا، لا سيّما على صعيد الزعامة. ولقد أكّد برينتون Brinton والبحّاثة الآخرون الذين درسوا الثورات الأوروبية الكلاسيكية أن السخط لم يكن منتشراً بين عامة الشعب فحسب، بل أيضاً بين قطاعات واسعة من الطبقات المتوسطة والعليا.

وقد تم بشكل متكرر الاستشهاد بـ "انشقاق أهل الفكر" على أنّه نذير الثورة. وقد أظهر تيللي Tilly بأنّه كان بين الجماهير المسلّحة الذين شاركوا في ثورة فانديه Vendée المضادة لعام ١٧٩٣ الفلاحون والحرفيون الماهرون حسب نسبة توزعهم في السكان الريفيين، لكنهم جندوا أيضاً أفراداً من الطبقة البورجوازية فضلاً عن بعض النخبة القديمة[٧٤١]. وقد خلص سيتون ـ واتسون Seton - Watson، في مسح عام للحركات الثورية والتآمرية في القرن العشرين إلى أن زعماءها هم بالدرجة الأولى من أهل الفكر، بصرف النظر عن أسس دعمهم الشعبي[٧٤٢].

ويرى أيضاً، انسجاماً مع الحجّة النظرية السابقة، أن الحركات التآمرية هي أكثر ما تكون احتمالاً عندما تكون الجماهير "متخلفة"، وبذلك يعني عدم وعيهم للعالم الحديث. ع زيادة ازدهار الجماهير وزيادة مهارتهم وزيادة تعليمهم، تصبح الحركات الجماهيرية

(٧٤٠) Ruth McVey, "The Southeast Asian Insurrectionary Movements", in Cyril E. Black and Thomas P. Thornton, eds., *Communism and Revolution: The Strategic Uses of Political Violence* (Princeton: Princeton University Press, 1964), especially 147-154.

(٧٤١) Charles Tilly, *The Vendée* (Cambridge: Harvard University Press, 1964), 326-327.

للاطلاع على مسح للأدلة بشأن طبيعة الزعامة الثورية انظر

Carl Leiden and Karl M. Schmitt, *The Politics of Violence: Revolution in the Modern World* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1968), 75-89.

(٧٤٢) Hugh Seton-Watson, "Twentieth Century Revolutions", *Political Quarterly,* XXII (July 1951), 263.

ذات القاعدة الواسعة أكثر معقولية، وتصبح زعامة أهل الفكر أقل أساسية... إنّ تجمع الجماهير المتخلفة وأهل الفكر من المتطرفين والبيروقراطيين المستبدين هو الذي يوجد أكثر الحركات تآمرية(٧٤٣). وتتضمّن بيانات عن نحو ١٠٠٠ حادثة نزاع من أعوام ١٩٦١–٦٥ أدلة مقارنة بشأن المشاركة الطبقية التباينية في أنواع العنف السياسي.

وقد قيل: إنّ جماعات من الطبقة العاملة قد شاركوا في نحو ثلاث من أربع حوادث اضطرابات وفي جميع الحروب الداخلية. وشاركت جماعات من "الطبقة المتوسطة في ثلاث من أصل خمس حوادث اضطرابات (كان هؤلاء المشاركون من الطلاب في معظم الحالات) وفي اثنتين من خمس مؤامرات واثنتين من ثلاث حروب داخلية. "ولم تنخرط قط تقريباً" قوات النظام، بما فيها قوات الأمن وأفراد النخبة السياسية، في الاضطرابات, لكنهم قاموا بدور فعال في سبع من أصل عشر مؤامرات وفي نصف الحروب الداخلية.

وفي الواقع، فإنّ الاضطرابات في الدول المعاصرة تحشد الطبقات الدنيا، ولكن مع خميرة جوهرية من المشاركين من الطبقة المتوسطة.

إنّ التآمر هو إلى حد بعيد شكل من المعارضة السياسية لدى النظام والطبقة المتوسطة, ويغلب على الحرب الداخلية أن ينخرط فيها أناس من جميع الطبقات الاجتماعية ــ الاقتصادية(٧٤٤).

---

(٧٤٣) Ibid. 258.

(٧٤٤) استناداً إلى بيانات مبينة بمزيد من التفصيل في:

Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife", in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, eds., *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives* (Washington, D. C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969), 443-495.

أنواع الحرمان النسبي وأشكال العنف السياسي

Types Of Relative Deprivation And Forms Of Political Violence

تكون الثورات وحالات العصيان مسبوقة نموذجياً بسخط شعبي بشأن قضايا عديدة: الهبوط المطلق أو النسبي في الأوضاع الاقتصادية، انهيار الأنماط الراسخة لتنظيم ومعتقد الجماعة، والقدرة المبينة للحكومات إمّا في الحفاظ على النظام الاجتماعي أو في اتخاذ إجرّاء علاجي. وقد كتب موسكا Mosca يقول: إنّ الثورة لا تكون ممكنة إلا إذا "تحركت الجماهير" جرّاء "قلق روحي كبير"[٧٤٥]. ويقول جونسون:

إنّ الاختلال الوظيفي أو اختلال التوازن شرطان مسبقان لازمان للحرب الثورية[٧٤٦]. وقد أوردت في الفصل الثالث أن شدّة الحرمان النسبي تتفاوت مع نسبة القيم التي تتأثر (الفرضية ID. 3). والذي أراه هنا هو أن الحرب الداخلية تكون أشد احتمالاً إذا كان الحرمان النسبي شديداً بالنسبة لمختلف القيم.

وقد ورد في الفصل الثالث أنّ علاقة نتيجة لازمة تتمثل في أن بروز أو أهمية قيمة من القيم تميل إلى التفاوت حسب ما يبذل من جهد بشأنها (النتيجة الملازمة ID. 2. 2)؛ وتسهم التوقعات التي لا تلبى بالنسبة للقيم التي لم تتحقق قط في إثارة سخط أقل شدّة من التدخل في وضع للقيم قد تحقّق. وهكذا فإنّ من المحتمل أن تزيد أنماط الحرمان المتناقص والمتدرج والتي ورد وصفها في الفصل الثاني من احتمال العنف الجماعي أكثر من الحرمان النسبي الذي يطمح إليه. وهذه النقطة تثار بصفة عامة في أدبيات الموضوع.

نجد أن ديفيز Davies يعزو الثورة إلى الحرمان النسبي المتدرج، أي إلى هبوط إنتاج أمة من الأمم للسلع والخدمات بعد فترة من النمو المتطاولة الأمد والمستقرة نوعاً

(٧٤٥)" Gaetano Mosca, *The Ruling Class,* trans. Hannah D. Kahn (New York: McGraw-Hill, 1896, 1939), 220.

(٧٤٦) Chalmers Johnson, *Revolution and the Social System* (Stanford: Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964).

ما[٧٤٧]. إنّ أطروحة سول Soule المركزية المتضمنة في نظريته عن الثورة هي أنّه في فترات التغير الاجتماعي تحقّق الطبقات الصاعدة سلطة متزايدة تحاول النخبة القديمة تجريدها منها؛ "يحدث العنف الثوري ذو الشأن عندما يسعى الذين جردوا من السلطة إلى استعادتها. فهو يحدث دفاعاً عن ثورة تحققت أو التي تكون بحكم المتحققة"[٧٤٨].

يقول تشابلين Chaplin في معرض التعليق على تمرد فاشل قام به الفلاّحون في بيرو في ١٩٦٥" إنّه يمكن جعل الفلاحين راديكاليين من خلال تهديدهم بفقد مكاسب حصلوا عليها سابقاً بأسهل من مجرد رفع وتيرة طموحاتهم بما يتجاوز منجزاتهم"[٧٤٩]. توحي هذه الملاحظات بفرضيتين بشأن أنواع الحرمان النسبي التي قد تؤدّي إلى اندلاع حرب داخلية.

الفرضية 6 .I: يتفاوت احتمال حدوث حرب داخلية بتفاوت نسبة فئات القيم التي تتأثر بالحرمان النسبي الشديد.

الفرضية 7 .I: يكون احتمال حدوث حرب داخلية على أعلى درجة إذا كان الحرمان النسبي متناقصاً أو متدرجاً، ويكون هذا الاحتمال أدنى درجة إذا كان الحرمان النسبي يتعلق بالمطامح.

وتجد الفرضية 6 .I دعماً لها من الأدلة التي تم جمعها بشأن ما يقال عن الدوافع الأساسية للمشاركين في الحروب الداخلية خلال ١٩٦١-٦٥، في الدراسة عبر القومية التي استشهدنا بها في فصول سابقة. فقد ظهر أن الدوافع المتعددة ــ من سياسية واقتصادية واجتماعية ــ كانت تميّز جميع الحروب الداخلية تقريباً (انظر الجدول ٤، الفصل السادس). وفي العادة يكون للذين يبدأون حوادث الاضطرابات مثل الشغب

(٧٤٧) James C. Davies, "Toward a Theory of Revolution", *American Sociological Review,* XXVII (February 1962), 5-19.

(٧٤٨) George Soule, *The Coming American Revolution* (New York: Macmillan, 1935), 70.

(٧٤٩) David Chaplin, "Peru's Postponed Revolution", *World Politics,* XX (April 1968), 411.

والمظاهرات والإضرابات السياسية دوافع أقل عدداً وأكثر تحديداً، مثل اتخاذ إجراءات لمعارضة سياسات حكومية معينة أو معارضة زعماء أو الدفاع عن مجتمعهم الذي تتهدده أخطار خارجية.

هذه الحجّة تحتاج إلى تعديل رئيسي. يوحي تحليل للدوافع المحددة التي تعزى إلى المتآمرين أو التي يعرب عنها المتآمرون بأن نطاق دوافعهم أضيق من دوافع المشاركين في الاضطرابات. فوجود دوافع اقتصادية أو اجتماعية معلنة على الجماهير لدى المتآمرين أقل احتمالاً ممّا هي عليه لدى المنخرطين في أعمال الشغب، ويكون المتآمرون على الأغلب (في أكثر من نصف ٣٤٣ من الأحداث التآمرية التي تم رصدها) مدفوعين بالدرجة الأولى وبشكل حصري برغبة الوصول إلى السلطة السياسية[٧٥٠].

وقد لا يريدون السلطة بحد ذاتها بالضرورة بل بوصفها قيمة أساسية لتعزيز مركزهم أو رفاههم الاقتصادي؛ ويرى كلينغ Kling أن ذلك كان دافعاً أساسياً في الانقلابات التي جرت في أمريكا اللاتينية[٧٥١]. ويبدو مع ذلك تجريبياً أن الحرمان النسبي المتصل بقيم السلطة شائع لدى المتآمرين أكثر منه لدى المشاركين في أي من الأشكال العامة للعنف السياسي. وعلاوة على ذلك، فإنّ الرغبة في الحصول على القيم المتعلقة بالمشاركة، والمتعلقة بالسيطرة على وجه الخصوص، هي رغبة بارزة لدى النخب، وليس لدى معظم الأفراد الآخرين. وتوحي الأدلة التي تم تلخيصها في الفصل الثالث بأن معظم الناس يهتمون بشكل مباشر بتحقيق الحد الأدنى من مستوى الرفاه المادي والحفاظ على علاقات أسرية واجتماعية مستقرة أكثر من اهتمامهم باكتساب السلطة (النتيجة اللازمة ID. 2. 1).

(٧٥٠) See Gurr, "A Comparative Study".

(٧٥١) Merle Kling, "Towards a Theory of Power and Political Instability in Latin America", *Western Political Quarterly*, IX (March 1956), 21-35.

وعندما يطلبون المشاركة السياسية قلما يكون ذلك من أجل السلطة بحد ذاتها, بل من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية والجماعية. ويغلب على النخب ومن يطمح إلى بلوغ مركز النخب السعي إلى تحقيق السيطرة بحدّ ذاتها؛ وبقدر ما يكون لدى المتآمرين من خصائص النخبة (الفرضية C. 4)، فإنهم يكونون على الأغلب مدفوعين أكثر من أي فئة أخرى برغبات محبطة لبلوغ السلطة. هذه الحجج تفضي إلى استنباط فرضيتين بشأن أشكال العنف السياسي.

الفرضية **T. 5**: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بشكل عكسي بتفاوت نسبة فئات القيم التي تتاثر بالحرمان النسبي الشديد.

الفرضية **C. 5**: يتفاوت احتمال حدوث التآمر بتفاوت شدّة الحرمان من قيم المشاركة.

نماذج سببية لمحدّدات الأشكال

Causal Models Of The Determinants Of Forms

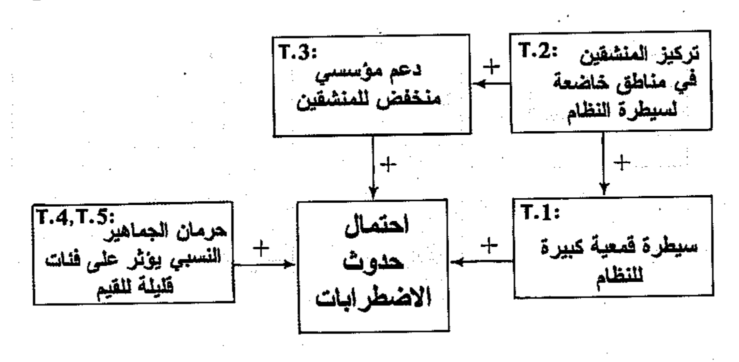
تظهر الشروط العامة التي تزيد إلى الحدّ الأقصى احتمال حدوث الاضطرابات الشعبية بشكل تخطيطي في الشكل ٢٣. فإذا وجد سخط شديد لدى عامة الناس ولم يوجد لدى النخبة فعندئذ يكون احتمال حدوث أعمال الشغب والمظاهرات عالياً, ولكن احتمال حدوث المؤامرات أو الحرب الداخلية يكون متدنياً (T.5, T.4). ومهما كان تواتر حدوث الحرمان النسبي فإنّ احتمال حدوث الاضطرابات يكون كبيراً إذا كان الساخطون سياسياً قليلي التنظيم (T. 3) وكان لدى النظام قدرات قسرية كبيرة إزاءهم (T. 1). وإذا كان المنشقون مركزين في مناطق خاضعة لمراقبة النظام الدقيقة، على سبيل المثال في مناطق الطبقة العاملة في المدن، تكون فرصهم لإنشاء منظمات مقاومة فعّالة أو اكتساب قدرات قسرية موازية متدنية (T. 2).

يكون احتمال الهجمات التآمرية على النظام أكبر ما يكون، كما هو مبين في الشكل ٢٤، إذا كانت جماعات لها خصائص النخب شديدة السخط بسبب عدم توفر النفوذ

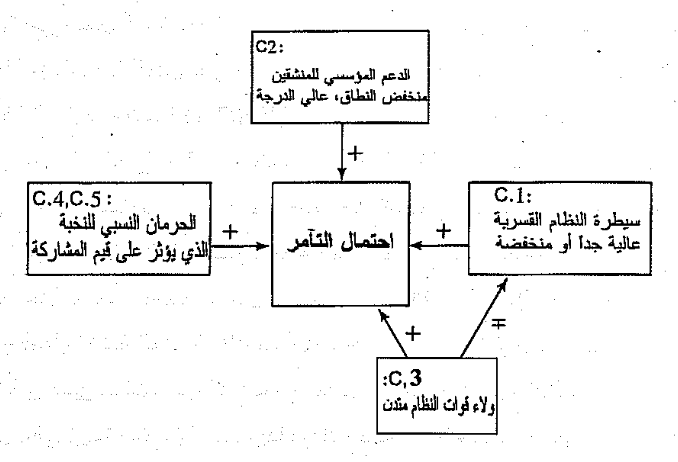
السياسي لها، لكن السخط الشعبي يكون خفيفاً (C.5, C.4). وتكون ممارسة الأنشطة التآمرية في أفضل أوضاعها إذا استطاع هؤلاء النخب الساخطون إنشاء منظمات مترابطة بإحكام (C. 2). وبقدر ما يكون السخط الشعبي متدنياً (C. 4) وكبت النظام للأنشطة المعارضة شديداً (C. 1)، فإنّ من غير المحتمل أن يتمكن المتآمرون من توسعة نطاق دعمهم المؤسّسي. وأفضل احتمال لنجاحهم في مثل هذه الظروف هو تحويل قوات النظام لاعتناق قضيتهم (C. 3). فإذا استطاعوا كسب ولاءات معظم القوات أو جميعها، أو إذا استطاعوا على الأقلّ ضمان حيادها، فإنّ سيطرة النظام القسرية سوف تتقلص إلى مستوى متدن وعندها يصبح المجال مفتوحاً لحدوث انقلاب. أمّا إذا كانت قوات النظام راسخة الولاء للنخبة الحاكمة، فإن المتآمرين قد يلجأون إلى الإرهاب أو حرب عصابات على نطاق ضيق، وتكون لهم أهداف تكتيكية ترمي إلى إنهاك قوة النظام في المدى الطويل وإلى زيادة سخط الشعب، وبذا يزداد احتمال اندلاع حرب داخلية.

تنشأ على الأغلب الحركات الجماهيرية الثورية والانفصالية (الشكل ٢٥) إذا كان السخط واسع الانتشار وعميقاً لدى كل من النخبة والجماهير، وذلك نتيجة التدهور النسبي أو المطلق لأوضاع عديدة للوجود الاجتماعي (1.5, 1.6, 1.7).

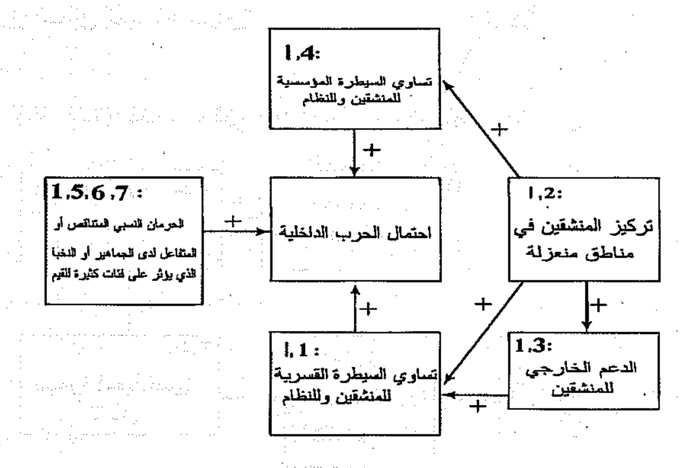
الشكل (٢٣): الظروف التي تزيد احتمال حدوث الاضطرابات إلى الحد الأقصى.



الشكل (٢٤): الظروف التي تزيد احتمال التآمر.



الشكل (٢٥): الظروف التي تزيد احتمال حدوث الحرب الداخلية إلى أقصى حد.



يغلب نشوء الاضطرابات والنشاط التآمري بشكل متزامن في الفترة التي تلي مباشرة نشوء مثل تلك الأنماط من السخط؛ وفي المدى الأطول من المحتمل تضافر جهود المنشقين لتوطيد أو لتولي زعامة منظمات ذات نطاق واسع، ولحيازة قدرات عسكرية من شأنها أن تجعل العمل الثوري المتضافر ممكناً. وكلّما اقتربت قدراتهم القسرية والمؤسّسية من قدرات النظام فإنّ أمد العنف السياسي وشدته سيطول على الأغلب (I.1, I.4). وهناك وضعان بنيويان أتينا عليهما في الفصل الثامن يؤثران تأثيراً غير مباشر في احتمال حدوث حرب داخلية. فتركيز المنشقّين في مناطق خارج مجال السيطرة الفعّالة للنظام يسهل توسعة كل من الدعم المؤسّسي والسيطرة القسرية من جانب المنشقين (I.2).

ومما يسهّل توفر الدعم العسكري والمادي الخارجي للمنشقين سيطرتهم على مناطق قاعدية منعزلة؛ فإذا ما توفّر هذا الدعم فإنه يسهل توسعة قدراتهم القسرية (I.3).

هذه النماذج احتمالية، شأنها في ذلك شأن جميع النماذج المستحدثة في هذا الفصل: فالمتحولات المحددة لا تحدّد كلياً احتمال حدوث شكل معين من أشكال العنف السياسي. والفروقات بين الأشكال هي فروقات في الدرجة ــ درجة التنظيم والنطاق ــ ليس في النوع، كما أشرنا آنفاً. وعلاوة على ذلك، ثمّة أوضاع مجتمعية قليلة نسبياً توجد فيها جميع الشروط المحددة لحدوث شكل معين من العنف. ومن المحتمل لأنماط مختلفة أن تميز مجتمع ما في أي نقطة زمنية معينة.

ومن حيث إنّ تلك الأوضاع تتفاوت مع الزمن، فإن احتمالات حدوث شكل معين من العنف السياسي يمكن أن تتغير. وثمّة أمثلة عديدة للأنماط الخالصة والمتوسطة للظروف المجتمعية التي تبين الأنماط وبعض العمليات التي يمكن بواسطتها تحويل شكل من أشكال العنف إلى شكل آخر. فأوضاع الأمريكيين السود في أوائل ومنتصف ستينيات القرن العشرين كانت تقارب نموذج "الاضطرابات". وكان السخط الشديد يقتصر إلى حد بعيد على الناس في الغيتويات المدنية وكان بشكل رئيسي ناجماً عن الحرمان الاقتصادي النسبي والحرمان من المراكز. وكان السخط على أشده لدى الطبقة الدنيا من الأمريكيين

السود، وكان أقل حدّة لدى البورجوازيين السود الذين كان معظمهم ذوي توجهات نحـو مجتمع البيض وكانت تتوفر لهم فرص لإمكان التحرك على الصعيد الشخصي أكثر من فرص الزنوج الأقل حظاً منهم. وكانت الغالبية العظمى من رابطات الزنوج تهتم بتوفير فرص القيم لأعضائها، وكانت المنظمات التي التزم زعماؤها بالمقاومة السياسية العنيفة غير موجودة. وقد سهّل تركيز الزنوج في الغيتويات مراقبة الشرطة لهـم، والسـيطرة عليهم بدرجة عالية نسبياً على الرغم من عدم ثباتها (الفصل الثامن).

وفي منتصف وأواخر ستينيات القرن العشرين تغيرت أنماط الحرمان النسبي لدى السود تغيراً كبيراً، حيث انتقلت إلى تلك الأوضاع اللازمة لحدوث الحرب الداخلية. وقد أدّت الاعتقادات التي جرى التعبير عنها مجدداً والتي تؤمن بكبرياء السود ووحدتهم إلى تعميق سخط النخبة من السود، وكذلك فعل الفشل الجزئي للعمل السياسي عـن طريـق القنوات التقليدية. وأضاف فشل المحاولات لجعل النظام يقوم بإجراءات سريعة وكافيـة لتخفيف الحرمان النسبي مظالم سياسية إلى حالات السـخط الناجمـة عـن الأوضـاع الاقتصادية وأوضاع المركز المتردية لجميع طبقات مجتمع الزنوج. وقـد أدى الـنمط الأولي لرد الشرطة على أعمال الشغب ــ نمط لين وشرير بالتناوب، وغير ثابت في كل مكان ــ إلى زيادة تعميق السخط. غير أنه لم تنشأ بعد أي من الأوضاع البنيوية التـي تسهل اندلاع الحرب الداخلية. ومع أن العديد من منظمات السود أصـبحت راديكاليـة الطابع، إلا أن سيطرة النظام القمعية والمؤسّسية ظلت عالية.

وتم إنشاء بضع منظمات راديكالية سرية، قليلة الأعضاء, لكنها على درجة عالية من التنظيم الذي يسهل العنف التآمري الدفاعي والهجومي. ولكن يبدو أنّـه أمـر بعيـد الاحتمال أن تتمكن منظمات السود النضالية من الحصول على دعم خارجي ذي شأن، أو أن تقيم درجة كبيرة من السيطرة القسرية. إن كون الأمريكيين السود يشكّلون ١٢ فـي المائة من السكان يحول دون نشوء دعم مؤسّسي كاف كان من الممكن بخلاف ذلـك أن يجعل الحرب الداخلية المتطاولة الأمد ممكنة. لذا فإنّ أكثر الأشكال المحتملـة للعنـف السياسي لدى السود هي الاضطرابات المزمنة والتآمر، إلى أن يتم حلّ مشكلة السـخط

الكامنة وراء العنف. وإذا استطاع السود بالفعل الحصول على قدر كبير من الدعم المؤسّسي والموارد في أحياء الغيتو التي يسكنونها، كما ينادي بذلك العديدون من الزعماء السود وبعض الزعماء البيض فإنّ الأثر المحتمل طويل الأمد سيكون تقليص الحرمان، من خلال عمليات تمت دراستها في الفصل التاسع وفي القسم التالي.

تقدّم كوبا في ١٩٥٧ مثالاً لنموذج "التآمر"، وبياناً عن العمليات التي يمكن بواسطتها للتآمر أن يتطور ليصبح حرباً داخلية ناجحة. كان أكثر الكوبيين وأشدهم سخطاً في منتصف خمسينيات القرن العشرين من الطلاب والبورجوازيين الذين كانوا قد حرموا من الحريات السياسية والوسائل التقليدية للمشاركة السياسية في ١٩٥٢. ولم تكن كوبا بحال من الأحوال فردوس العامل، لكن ظروف الشعب الاقتصادية كانت أفضل ممّا كان عليه الحال في أمريكا اللاتينية وكانت آخذة في التحسن؛ وكان السخط الشعبي بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية كبيراً, لكنه لم يكن عميقاً. وكان معظم المتمردين تقريباً الذين وصلوا إلى منطقة أورينته في ديسمبر ١٩٥٦ أعضاء من البورجوازية الساخطة على الأوضاع السياسية، وكذلك كان الذين حاولوا القيام بانقلاب تم إحباطه في هافانا في ١٣ مارس ١٩٥٧.

وكانت حركة رجال العصابات التي أنشأها الذين بقوا على قيد الحياة بعد النزول في أورينته النموذج الأصلي للمنظمات التآمرية: كانت منظمات صغيرة جدّاً في بادئ الأمر ــ لكنها كانت عالية التنظيم ويسودها انضباط شديد. وكانت القدرات القسرية لنظام باتيستا عالية جدّاً في بادئ الأمر إزاء رجال العصابات، وإن لم تكن عالية بما يكفي للقضاء عليهم. وهكذا فإنّ كوبا تميزت في ١٩٥٧ بأربعة من الشروط الخمسة التي تحدد احتمال حصول التآمر. وكان لنشاط رجال عصابات الناجح آثار عدة مباشرة وغير مباشرة نقلت الأوضاع المجتمعية إلى تلك الخصائص المقترنة بالحرب الداخلية. أولاً، أصبح نظام باتيستا متزايد القسرية في نهوجه السياسية وإرهابياً في تكتيكاته البوليسية والعسكرية. وكانت النتيجة حصول زيادة كبيرة في الحرمان النسبي المتناقص لدى أهل المدن والفلاحين في سييرا مايسترا الذين تحملوا وطأة العمليات الانتقامية العسكرية.

وبناءً عليه ازداد عدد التجمعات المدينية ــ نقابات ، أحزاب، جماعات طلابية ــ من توجه مناصر لباتيستا إلى الحياد والمقاومة الصريحة في ١٩٥٧ و١٩٥٨. وزادت حركة العصابات نطاق سيطرتها تدريجياً ليصل إلى المناطق الريفية. ولم يكن رجال العصابات قط أقوياء من الناحية العسكرية، حيث لم يكن عددهم ليزيد على ١٥٠٠ من الرجال المسلحين على الأكثر في نهاية ١٩٥٨، لكنهم استخدموا تلك القوة ببراعة تكتيكية ــ نسبة إلى تكتيكات النظام ــ جعلت المعنويات العسكرية والولاء يهبطان على نحو متسارع. وهكذا بحلول نهاية ١٩٥٨، كانت ستة من أصل الشروط السبعة المقترنة بالحرب الداخلية متوفرة في كوبا: حرمان نسبي واسع الانتشار وعميق يؤثر في العديد من القيم؛ تركز المنشقين المسلحين الفاعلين في مناطق خارج مجال سيطرة النظام؛ وما لبث توازن الدعم المؤسسي والسيطرة القسرية بين النظام والمتمردين أن تحول سريعاً نحو المساواة في الجزء الأخير من السنة. وعندما أدرك باتيستا حصول التحول المتواصل للسيطرة القسرية ضده، فر من البلاد بدلاً من مواصلة الحرب لتصل إلى نهايتها التي تكاد تكون محتومة. [٢٢]

كان نمط الظروف التي سبقت "الثورة" المصرية لعام ١٩٥٢ متوسطاً بين ظروف التآمر وظروف الحرب الداخلية. كان الحرمان النسبي يميز الأوضاع التي سبقت الثورة: سخط واسع النطاق وشديد على الأوضاع الاقتصادية، وهي نتيجة دورة آخذة في التلاشي من الازدهار والكساد الاقتصادي؛ وحرمان نسبي لدى الفلاحين الذين اقتلعوا من جذورهم وهاجروا إلى المدن؛ وعداء نحو النظام السياسي الفاشل من جانب الجماهير والنخبة.

وكانت المنظمة المعارضة الجماهيرية الرئيسية تتمثّل بالإخوان المسلمين التقليديين، لكنها لم تحشد هي ولا غيرها من الجماعات شريحة كبيرة من الشعب

(٢٢)- للاطلاع على خلاصة وصف للأحداث التي سبقت انتصار فيديل كاسترو انظر
Boris Goldenberg, *The Cuban Revolution and Latin America* (New York: Praeger, 1965), part II.

المصري. وكان الدعم المؤسّسي لكلّ من النظام والمنشقين منخفض النطاق؛ وكانت أكثر القطاعات تنظيماً في المجتمع المصري تتمثّل بالطبقة البيروقراطية وبالعسكريين. وكان الشرط الحاسم في هذه الحالة هو ولاء الجيش.

كانت الاضطرابات مزمنة في ١٩٥١ و١٩٥٢؛ ويوحي عدم استعداد أو عدم قدرة النظام على السيطرة على أعمال الشغب في يناير ١٩٥٢ بأفول سيطرة النظام القسرية. ويبدو أن الغالبية العظمى من الضباط كانوا محايدين — حيث إنّ سخطهم كان إلى حدّ بعيد ناجماً عن الإدارة غير الكفؤة للحرب الفلسطينية في ١٩٤٨، أكثر من كونهم غير موالين بشكل إيجابي.

ومع ذلك فإنّ حيادهم جعل نجاح انقلاب ٢٣ يوليو، الذي قام به الضباط الأحرار السريون بقيادة البكباشي عبد الناصر، ممكناً. وقد نال الانقلاب ذاته دعماً شعبياً واسع النطاق, ممّا مكّن النظام الجديد من الشروع في تحقيق تحول اقتصادي اجتماعي سلمي إلى حد بعيد وعد بحل وضع ثوري. [٢٣]ويوفّر الإضراب العام الفرنسي الذي جرى في مايو ويونيو ١٩٦٨ مثالاً أخيراً على وجود ظروف متوسطة بين تلك التي تؤدي إلى الاضطرابات والحرب الداخلية. ويبدو أنّ تواتر حدوث الحرمان النسبي هو ما يميز الاضطرابات أكثر من الحرب الداخلية. فقد كان السخط على أشده بين الطلاب الذين كانت طلباتهم الأساسية تتعلق بالتغيير السياسي على نطاق كبير.

وكان يوجد سخط كبير على الأوضاع الاقتصادية دون أن يصل إلى درجة الشدة بصفة عامة بين الكثيرين من العمال والمزارعين؛ أمّا الطبقات المتوسطة والعليا فقد كانت في معظم الأحوال راضية عن الأوضاع السياسية وإن لم تكن متحمسة لها. لكن ميزان الدعم المؤسّسي كان لمصلحة الثورة. فلو كان زعماء الملايين الاثني عشر من العمال المضربين ملتزمين بالأهداف الثورية ومستعدين للتعاون مع الطلاب في السعي إلى تحقيق تلك الأهداف لكان من الممكن محاولة إشعال حرب داخلية. ولو كان سخط

(٢٣) للاطلاع على تفسير موجز للأوضاع السابقة للثورة المصرية انظر Davis, 13-14. ويرد وصف أوفى للأوضاع السابقة لها ولعواقبها في: Leiden and Schmitt, chap.9.

العمال أكثر عمقاً، وكان النظام أقلّ ميلاً إلى المصالحة، وكانت الأهداف الثورية قد صيغت بشكل أكثر وضوحاً، لكانوا قد فعلوا ذلك، ولكانت نتيجة حرب داخلية قد توقفت في خاتمة المطاف على ميزان السيطرة القسرية. ولم يكن لدى المنشقين المناطق القاعدية ولا الدعم الخارجي الذي يسهل إنشاء التشكيلات العسكرية؛ وكان من الممكن أن يكون الأمل الوحيد في تساوي الميزان القسري تأمين ولاء قوات الجيش والأمن أو حيادها على الأقل. ومن غير المحتمل أن يكونوا قد استطاعوا فعل ذلك، بالنظر إلى موقف الشرطة العدائي إزاء الطلاب وإخلاص الجيش للرئيس ديغول. وقد تحدّث الناس عن الثورة في فرنسا في ربيع ١٩٦٨، وظن الطلاب أنهم شرعوا في إحداث الثورة. وبالنظر إلى أوضاع المجتمع الفرنسي في ذلك الوقت، فقد كان من غير المحتمل أن تتجاوز الأمور مرحلة الاضطرابات، وكان الأقل احتمالاً أن تكون قد نجحت لو أنها فعلت ذلك.

عمليات العنف السياسي

Processes of Political Violence

لقد طرحت نماذج مختلفة لـ "العملية الثورية"، على سبيل المثال النماذج التي طرحها هوبر Hopper وبرينتون Brinton وشوارتز Schwartz [٢٤]. ويعدّ النموذج ذو المراحل العشر الذي طرحه شوارتز أكثرها دقة. فقد قال إن العملية تبدأ بالاغتراب

---

(٢٤)Rex D. Hopper, "The Revolutionary Process: A Frame of Reference for the Study of Revolutionary Movements," *Social Forces*, XXVIII (March 1950), 270-279; Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Norton, 1938); and David C.Schwartz, "A Theory of Revolutionary Behavior," in James C. Davis, ed., *When Men Revolt and Why* (New York: The Free Press, 1970).

وللاطلاع على تحليلات اخرى للعمليات الثورية انظر

Lyford P. Edwards *The National History of Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1927); George S. Pettee, *The Process of Revolution* (New York: Harper, 1938); and Louis R. Gottschalk, "Causes of Revolution," American Journal of Sociology, L (July 1944), 1-9. A study of coup processes in Charles Wheatley, "Military Coups and Their Effects in Terms of Political Development" (Princton: Center of International Studies, Princton University, 1968).

السياسي، ويلي ذلك تطور التنظيم الثوري، وطرح الإغراءات الثورية، وفترة من السياسة الثورية غير المقترنة بالعنف، وبعد ذلك يندلع العنف الثوري. وقد تمّ أيضاً تحديد أربع مراحل لاحقة بعد مرحلة العنف.[٢٥] وقد استعملت تحليلات استنتاجية سببية للبيانات الكمية في المحاولات التي جرت من أجل تحديد تسلسل الأوضاع التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال وجد ميدلارسكي Midlarsky وتانتر Tanter ما يدلّ على وجود تسلسل يؤدي فيه الوجود الاقتصادي الأجنبي إلى زيادة مستويات التنمية الاقتصادية والذي يفضي بدوره إلى العنف الثوري.[٢٦]

وتتفاوت الأعراض التحليلية لتلك النماذج. فبعضها، بما في ذلك نماذج هوبر وبرينتون والسلاسل التي تمّ تحديدها في التحليلات الاستنتاجية السببية، هي من حيث أساسها أوصاف حالات الاطّراد الملاحظ أو الذي يتم استنتاجه. ويعامل نادل Nadel مقولة برينتون بشأن مراحل الثورة على أنها تعريف يمكن استخدامه لتحديد ما إذا كانت أحداث أخرى هي "ثورة" وتفسيرها بالتالي.

وللنماذج التي هي من نوع نماذج شوارتز غرض ضمني هو التنبؤ بعواقب ظروف معينة: فإذا توفّرت مجموعة معينة من الظروف في زمن (س) فعندئذ تكون عواقب محددة محتملة الحدوث في زمن(ع). غير أنها نادراً ما تأخذ بالحسبان أكثر من ظرف واحد أو اثنين يمكن أن تتوفر في الزمن (س)؛ فالظروف ذات الصلة في الزمن س لا يقال في كثير من الأحيان إنها ذات صلة في مراحل لاحقة؛ ولا تحدد في أوقات متكررة آثار "التغذية الرجعية" (feedback) لـ(ع) أو الظروف المقترنة بـ (ع)، على المراحل السابقة. وفي الواقع يغلب عليها تحليل العنف الثوري بوصفه عملية ذات اتجاه واحد. وسوف نقوم بمحاولة هنا لتطوير نموذج يتغلب على بعض نواحي القصور

---

٢٥ Schwartz.

٢٦ Midlarsky and Tanter; also see Putnam.

المذكورة. وسوف يكون أحد استعمالات هذا النموذج تحديد الاستراتيجيات المثلى للنظام وخصومه، وهو استعمال تم تطبيقه بطريقة أولية ابتداءً من الصفحة ٥٠٠ .

نموذج عملية

A Process Model

يفترض نموذج العملية الوارد في الشكل ٢٦ وجود احتمال ما للعنف الجماعي (السخط) في جماعة سياسية في أي وقت محدد. وهو يقوم على أساس عشرة من المتحولات السببية التي تبدو الأكثر عرضة للتغير في المدى القصير جرّاء الجهود التي يبذلها إما المنشقون أو النخب الحاكمة. وهو غير شمولي ولا دقيق بالضرورة؛ فهو مبدئي في أفضل الأحوال. كما أنّ المتحولات غير الممثلة مثل الحجم التاريخي للعنف السياسي ومعدلات تحركية قيم الجماعة هي أيضاً عرضة للتغير المخطط له ــ وغير المخطّط له، لكن يكون التغيير عادة متدرجاً ونادراً ما يكون موضوعاً للهندسة الاجتماعية من قبل النخب الحاكمة أو المنشقين.

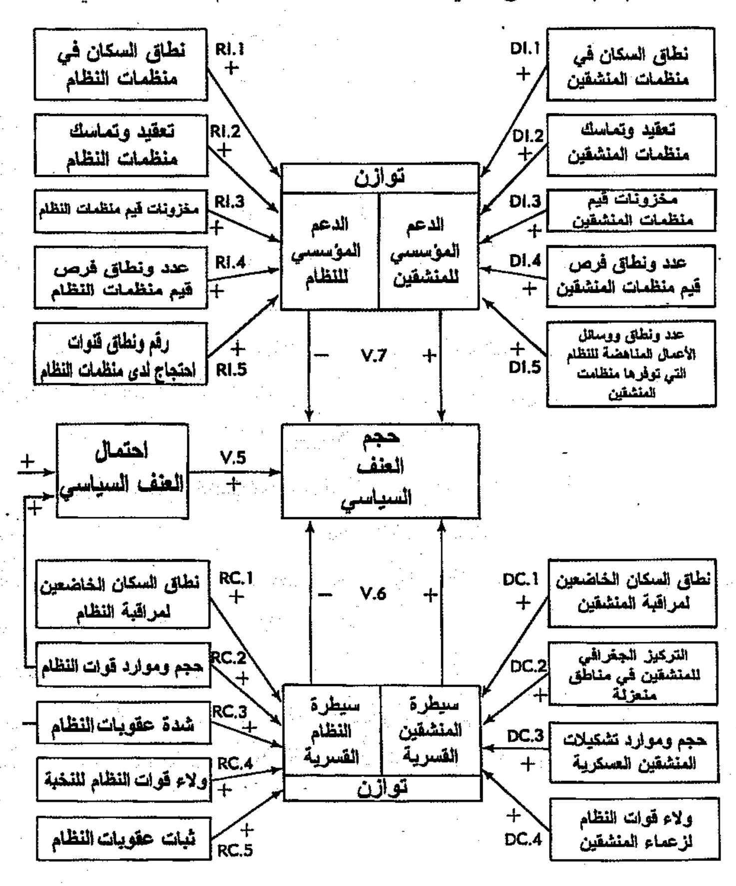
ولثمانية من أصل المتحولات العشرة السببية المستخدمة في نموذج العملية آثار متزامنة على اثنين من المتحولات الأولية. وتجدر ملاحظة أن نموذج العملية يتيح تقدير آثار مختلف السياسات على الاحتمال الفوري للعنف السياسي وعلى حجمه، وتقييم آثار تلك السياسات على احتمال حدوث عنف لاحق.

وتتضمّن الفقرات التالية مبررات للعلاقات المبينة في نموذج العملية بالإشارة إلى الحجج النظرية السابقة. وبالنظر إلى وجود احتمال لحدوث العنف الجماعي، فإنّ بوسع المنشقين تركيزه بمنتهى السهولة على أهداف سياسية عبر طرح إغراءات رمزية جديدة تقدم مبررات للعنف السياسي (JV.7, JV.6). ويمكن زيادة السخط المعمّم بشكل متزامن بالقدر الذي تقدم فيه إغراءات المنشقين توقعات جديدة أو معمّقة (ID.1, ID.2) وتحدد وسائل لتحقيقها (VE.2). وأفضل تكتيك قصير الأمد محتمل التأثير ويكون متاحاً للنظام من أجل تقليص تسييس السخط هو السيطرة على محتوى وسائل الاتصالات (JV.,11

(JV.10)، وهي سياسة من شأنها زيادة السخط إذا كان لحرية التعبير قيمة في المجتمع (ID.2) وتكون محدودة بشكل كبير جرّاء السيطرة على وسائل الإعلام (ID.1.1). وتجدر الإشارة إلى أنّه من غير المحتمل أن يكون للتغيرات في محتوى وسائل الإعلام ولاستخدام الإغراءات الرمزية أثر حاسم على احتمال حدوث العنف السياسي؛ ويغلب أن يكون لمحدّداتها الرئيسية الأخرى (الشكلان ١٨و١٩) عواقب اكثر.

ومهما كان المستوى الأولي للسخط المسيّس، يمكن تغيير السيطرة الاجتماعية من جانب النظام والمنشقين على السواء بطرق تؤثر في المتحولات الأولية الثلاثة جميعها. ويستطيع النظام، عبر زيادة الدعم المؤسّسي الذي تتم ممارسته من خلال المنظمات ذات التوجه المناصر للنظام (RI.1-RI.5) خفض حجم العنف السياسي (V.7)؛ ويغلب على التنظيم الموسع للنظام لدى الجماعات غير المنشقة أن يزيد من قدراتها المتصلة بالقيم عبر زيادة فرصها المتصلة بالقيم (VC.4)، الأمر الذي يقلص السخط (ID.11). غير أنّ من المحتمل أن يؤدي التنظيم الموسع للنظام لدى الجماعات المنشقة إلى تخريب أنماط العمل ذات القيمة، الأمر الذي يعمق سخطها. ومع ذلك فإنّ مثل تلك السياسات أجدى في تقليص العنف من اعتماد النظام على زيادة السيطرة القسرية، الأمر الذي قد يكبح العنف الصريح في المدى القصير (V.6) ولكن قد يزيد ويسيّس عداء الساخطين الخاضعين للسيطرة المشدّدة (RC.2, RC.3). وعلاوة على ذلك إذا كانت السيطرة القسرية الزائدة تؤثر في جماعات كانت راضية سابقاً، إما عبر تقييد حرية تصرفاتها أو بالطلب إليها أن تضحي بقيم نادرة بغية دعم قوات النظام، فعندئذ سيتولد المزيد من السخط (ID.1.2).

الشكل (٢٠) – نموذج سببي للمحدّدات المجتمعية لحجم العنف السياسي



ملاحظة: تّم تعريف ومناقشة جميع المتحولات في فصول سابقة. وتحدد الفرضيات (المسماة DI.1, DI.1، إلخ) جميع العلاقات السببية المبنية، بعضها ايجابي (+)، وبعضها سلبي (–). انظر الملحق الأول.

إنّ للدعم المؤسّسي للمنشقين (DI. 1-5) آثاراً مقابلة على المتحولات الأساسية. فإذا كان المنشقون ملتزمين بشكل مطلق لا رجعة فيه بالمقاومة العنيفة، فإن زيادة دعمهم المؤسّسي تزيد من حجم العنف السياسي (V.7). لكن من المحتمل أيضاً أن يتضمن الدعم المؤسّسي المتزايد فتح أبواب سبل للعمل تعزز القيم وتقلص الحرمان في العلاقات بين الأشخاص (انظر الفصل التاسع). وهكذا، في المدى القصير، من المحتمل هامشياً أن تؤدي الزيادات في الدعم المؤسّسي للمنشقين إلى زيادة حجم العنف، وأن تؤدي في المدى الطويل إلى تقليص احتمال العنف الجماعي. إن زيادة في السيطرة القسرية للمنشقين (DC.1-DC.4) تزيد من حجم العنف السياسي مباشرة (V.6)، دون حدوث آثار تغذية رجعية (feedback) ذات شأن على متحولات أخرى (لا تؤخذ بالحسبان علاقات الخط المنحني المقترحة بالنسبة لآثار ميزان السيطرة القسرية والدعم المؤسّسي للأنظمة وللمنشقين في V.6 و V.7 في نموذج العملية، على أساس الافتراض المبسّط الذي مفاده أنه نادراً ما تفوق سيطرة المنشقين ودعمهم سيطرة النظام ودعمه. فيمكن بسهولة تضمين أثر الخط المنحني في نموذج للعملية يكون أكثر تعقيداً.)

يمكن أن يكون للوقوع الفعلي للعنف السياسي أثر متباين على احتمال العنف في المستقبل، فيتفاوت مع درجة نجاح المنشقين وأنواع رد النظام عليه. تتمثل خيارات النظام الأساسية في مواجهة العنف السياسي بزيادة التدابير القسرية، أو تلبية بعض طلبات المنشقين أو جميعها. وعندما تزيد الأنظمة قوّاتها وشدّة عقوباتها إلى مستويات عالية جدّاً، فإنّها تميل إلى ردع الناس عن العنف السياسي في المدى القصير، لكن من المحتمل أيضاً أن تعمق السخط وتطيل أمده (ID.5) وتخلق سخطاً جديداً بين الناس المتأثرين مباشرة (RC.2, Rc.3)، وتزيد رغبتهم في المقاومة (الفصل الثامن)، وتقدّم أشياء شديدة الوضوح لتكون موضوعاً للهجوم (الفصل السادس).

أمّا إذا زيدت القوات والعقوبات إلى مستوى متوسط فحسب، فعندئذ تكون الآثار عادة مختلة الوظيفة بالنسبة للنظام. إنّ مستويات القوة المتوسطة تعمق سخط المنشقين ورغبتهم في المقاومة لكن من غير المحتمل أن تردعهم (RC.2, RC.3). غير أنّه إذا

زادت الأنظمة الثبات في تطبيق العقوبات فإن من المحتمل أن يؤدي ما ينجم عن تلك الزيادة من حتمية الانتقام إلى ردع المنشقين (RC.5) وتعزيز شرعية النظام، ممّا يقلص حتماً حدوث المزيد من العنف السياسي (JV,5).

قد "ينجح" المنشقون من خلال العنف السياسي في الدفاع عن القيم المهدّدة دفاعاً ناجحاً أو في الاستيلاء على قيم جديدة، أو في الحصول على تنازلات ومنافع. وإذا كانت الموارد (مخزونات القيم) التي حصل عليها المنشقون قيم استهلاك، أي موارد تستخدم لتلبية الحرمان المباشر الفوري بدلاً من توليد موارد إضافية، فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز نزعة المستفيدين إلى اللجوء إلى العنف ثانية عندما تنفد الموارد (JV.8). وإذا كانت الموارد التي يتم الحصول عليها قيماً أساسية يمكن للمنشقين استعمالها لخلق فرص قيم وسلع جديدة، فعندئذ يتقلّص احتمال العنف السياسي (VC.1, VC.4, ID.1.1) . وتنطبق الحجّة ذاتها على فرص المنشقين التي يتم الحصول عليها عبر العنف. ويكون الأمر زيادة في قدرات القيم ويَنجم عن ذلك تقليص للسخط.

يمكن اختتام هذا الخوض في الافتراضات من قبيل "إذا ــ عندئذ" بطرح استراتيجيات مثلى للعمل الاجتماعي من قبل ذوي الدوافع المحافظة والثورية. ومن المحتمل أن يوجد ثلاثة أنواع مختلفة نوعاً ما للدوافع المتعلقة بالعنف السياسي في مجتمع تسوده مستويات من السخط الشديد. إن الدافع الأول للنخبة السياسية التي تكون في الحكم هو عادة تقليص العنف وزيادة النظام (order) إلى الحد الأقصى في المديين القصير والطويل على السواء.ولعلّ المنشقّين الذين يشعرون بأشد أنواع السخط يرغبون في زيادة العنف إلى الحد الأقصى ليشفي غليل غضبهم، بصرف النظر عن كيفية تبريرهم للدافع.

ويغلب على منشقّين آخرين، بمن فيهم العديد من الذين يشعرون بدرجة أقل من السخط والمتمسكون بالأخلاق أن يرغبوا في تقليص الحرمان النسبي أكثر من التنفيس عن غضبهم لمجرد التنفيس؛ فدوافعهم عملية بالدرجة الأولى. ويقترح نموذج العملية والنماذج السببية العامة سياسات مثلى على كل من هذه الجماعات.

استراتيجية لمن هم في السلطة

A Strategy For Incumbents

إنّ الهدف الذي يعزى هنا إلى النخبة النموذجية التي تكون في السلطة هو الحفاظ على الاستقرار، سواء كان ذلك يزيد أو لا يزيد إلى الحدّ الأقصى رضاء مواطنين آخرين. ولتقليص احتمال العنف الجماعي إلى الحد الأدنى، هذه هي أنواع البدائل المتاحة له: أولاً، تقليص التغيير في مواقف الجماعة المتصلة بالقيم، وبعبارة أخرى الحفاظ على الوضع الراهن في توزيع السلع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كانت النخبة ملتزمة بتحقيق التقدم أو إذا كانت عالقة بذلك بمشيئتها أو رغماً عنها، فإنّه ينبغي توزيع منافع ذلك التقدم على قدم المساواة. فيجب ألاّ تكسب أي جماعة، أو على الأقل الجماعة الساخطة، بأقل سرعة من الآخرين. فقد تحول الموارد المحدودة دون تحقيق تقدم ذي شأن لجميع الفئات، أو قد تفرض سياسة إنمائية حصول طبقة المقاولين أو البيروقراطيين على حصة أكبر ممّا هو متوفّر. في مواجهة مثل تلك الضرورات، يمكن تقليص السخط بزيادة عدد ونطاق فرص القيم بالنسبة للجماعات الأقل تمتعاً بالمزايا. فالذين يملكون القليل يمكن أن يرضوا مؤقتاً على الأقل إذا توفرت لهم وسائل السعي نحو تحقيق أهدافهم ـ إذا كان لديهم قدر من السيطرة على مواردهم ومصائرهم، إذا كان بوسعهم الحصول على المهارات التي يحتاجون إليها لكي يتقدموا، إذا كانوا لا يواجهون عوائق تمييزية في وجه التقدم. ويجب أن يكون للفرص بعض المكافآت، بالطبع. وإلا فإنّ الآمال المحبطة تكون لها آثار مدمرة على الاستقرار أكثر من الآمال التي لم يتم السعي إلى تحقيقها قط.

وحتّى عندما يكون السخط واسع الانتشار يمكن للنخبة الحاكمة أن تقلص احتمال العنف ضدها عبر تعزيز شرعيتها بشكل رمزي، فتقوم بتوجيه الانتقاد واللوم إلى الذين يهيجون الآخرين ضدها، وتوفير وسائل بديلة للتعبير عن العداء. ومن الأمور المساعدة تقديم التنازلات إلى الساخطين، لكن يجب توزيعها توزيعاً عادلاً على جميع الساخطين،

وإلا فإنّ هذا سوف يثير عداوة الذين يحصلون على القليل: وأكثر التنازلات نجاعة هي تلك التي تساهم في تعزيز قدرة الساخطين على مساعدة أنفسهم.

إذا كان السخط المسيّس خفيفاً نسبياً، فيكون النمط الأمثل للحفاظ على السيطرة القسرية تقليص عدد الناس وكمية الموارد المخصّصة للأمن الداخلي وتطبيق العقوبات بثبات ولين على السواء. وإذا كان السخط حاداً فعندئذ يكون اتساق العقوبات أمراً أساسياً أكثر من ذي قبل، ذلك لأنه من المؤكد أن تطبيق العقوبات بشكل عشوائي أو غير منصف سيزيد من شدّة المقاومة. غير أنّ الجمع بين اللين والحد الأدنى من المراقبة لن يردع الذين يشعرون بغضب شديد ومن دون مراقبة وثيقة لا يمكن فرض عقوبات متسقة عليهم. فالاستراتيجية الفضلى، إذاً، هي زيادة المراقبة إلى الحد الأقصى مع الإبقاء على سياسة اللين النسبي.

إنّ من المحتمل أن تزيد مثل هذه السياسة العداء بدرجة أقل من المراقبة القصوى والعقوبات الشديدة مجتمعتين. كما أنّه من المحتمل أن "تبقي الغطاء مغلقاً" مدة كافية بحيث يكون من الممكن اتخاذ إجراءات علاجية. وتتضمن سبل العمل العلاجي التوزيع الحكيم للسلع والوسائل المشار إليها آنفاً. كما أنها تتضمّن وضع أو توسعة الأطر التنظيمية الفعّالة التي يمكن من خلالها تشغيل تلك السلع والفرص، وتتضمّن أيضاً توفير قنوات منتظمة للتعبير عن المظالم ومعالجتها.

استراتيجية للثوريين

A Strategy For Revolutionaries

الدافع "الثوري" المفترض هنا هو التدمير العنيف للنظام القديم، وهو دافع يكاد يكون مغروساً في كراهية لا مرد لها للقديم والتي يكون أفضل سبيل للتنفيس عنها من خلال العنف. وقد يكون هناك أيضاً أسباب منفعية كافية لمثل هذا الدافع؛ فبعض النخب الحاكمة تكون معارضة للتغيير معارضة صارمة عنيدة، ويكون ردها بممارسة كبت لا يلين للتعبير عن السخط.

في مثل هذه الظروف من المحتمل أن يقتصر ما هو متاح للمنشقين على خيارين اثنين فحسب: الرضوخ أو الثورة. فالنظام الذي يردّ على طلباتهم بالكبت فحسب سوف يعمق عداءهم، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يسرع بتدمير نفسه. وإنّ التكتيكات الموصوفة هنا للثوريين هي تلك التي ستضمن دمارهم على الأغلب.

وإذا كان السخط شديداً وواسع الانتشار في مجتمع ما فعندئذ تصبح المهام الثورية مسهّلة؛ وإلا فإنه توجد وسائل يمكن زيادته بواسطتها. وتقدّم الإغراءات الايديولوجية أفضل السبل، بالقدر الذي يكون فيه محتواها مصمماً لتبرير طموحات جديدة وتحديد وسائلٍ لتحقيق تلك الطموحات. وتكون أي جماعة محرومة نسبياً جمهوراً محتملاً يتلقف تلك الإغراءات. غير أنّ وجود الحرمان الموضوعي أبعد ما يكون عن شرط كاف لفعالية الإغراءات. والجماعات الأكثر احتمالاً لأن تستجيب هي تلك التي سبق لها أن تعرضت للتغيير والتي تشعر بالسخط مسبقاً على جانب معين من حياتها.

ويتمثّل أحد أفضل المؤشرات لاحتمال التحول إلى التوقعات الثورية هو معاناة الجماعة للأفول المطلق في موقف القيم؛ ويدل مثل ذلك الأفول على وجود السخط بشكل أكثر تأكيداً من الحكم الماركسي الجديد بأن أفراد الجماعات يجب أن يكونوا ساخطين لأنهم يملكون أقل ممّا يملكه الآخرون. فالمحرومون نسبياً الذين بدأوا مؤخراً يتفاعلون مع جماعات أكثر ازدهاراً، أو الذين كانوا على اتصال متواصل مع تلك الجماعات وعلى خضوع متواصل لهم هم أيضاً عرضة للتحول. وكلّما ازداد اقترانهم بجماعات أوفر حظاً، وكلّما تضاءلت فرصهم الموضوعية (والذاتية [subjective]) لتحسين مركزهم، ازدادت سهولة إقناعهم بمبررات طموحاتهم لتحقيق حياة أفضل وضرورة العمل الثوري من أجل بلوغ تلك الحياة الأفضل. إن الطبقات المدينية الأدنى مرتبة والمهاجرين الجدد إلى المدن والذين يعيشون على هامش الاقتصادات الحديثة الآخذة في الاتساع يشكلون عناصر محتملة يمكن تجنيدها للحركات الثورية أفضل من الشعوب الريفية الذين لا يزالون بين براثن الحياة التقليدية.

تطرح أكثر الإغراءات الثورية نجاعة وسائل ومبررات تنسجم مع حالات السخط والتجربة الثقافية لجماهيرها المحتملين. فهي تسهل القيام بالعنف الثوري بالقدر الذي يقنعون به مستمعيهم بأنّ النخبة الحاكمة هي المسؤولة عن حالة سخطهم, وهي لا ترغب ولا تستطيع تخفيف ذلك السخط, كما أنّها ملتزمة بسياسات تضحي بالمضطهدين. إنّ البرهان الرمزي والواضح لإمكان تنفيذ العنف الثوري وإمكان نجاحه يعزز فاعلية الإغراءات. وتتعزّز القضية الثورية إذا أمكن إغراء النظام باتخاذ إجرّاء كابح يثبت تلك التأكيدات الايديولوجية. وكثيراً ما تفرض واقعة التهييج الثوري العنيف مثل ذلك الإجراء. فيمكن مراقبة وسائل الإعلام ويمكن تقييد الحريات المدنية وسجن زعماء المنشقين وكبت منظماتهم وحجب المنافع العامة عن أتباع المنشقين. وقد تكون الآثار قصيرة الأمد لتلك السياسات تقليص قدرة المنشقين على العمل؛ لكن الأمر الأكثر ديمومة هو تأكيد صحة الإغراءات الثورية، ممّا يبرر المزيد من المعارضة الكثيفة في المستقبل.

وما لم يكن النظام على جانب كبير من الضعف، فإنّه يتعين على الثوريين تنظيم أنفسهم من أجل الدفاع الجماعي والهجوم اللاحق في خاتمة المطاف. ويجب أن يكون التنظيم مرناً بالقدر الكافي لكي يتكيف مع كبت النظام والبقاء بعده، وأن يكون واسع النطاق بما يكفي بحيث يستطيع حشد أعداد كبيرة من الناس للعمل أو على الأقل لجعل دعمهم للنظام صعباً.

ويجب تخصيص الموارد التنظيمية بالدرجة الأولى للوسائل القسرية وأنشطة التهييج بدلاً من إسعاف حالات الحرمان المادي للزعماء وأتباعهم. وتميل منظمات المنشقين بخلاف ذلك إلى أن تصبح غايات بحد ذاتها، فتقوم بإشباع حاجات جوهرية تضعف الدافع الثوري. ويجب أن توفر المشاركة في التنظيم الثوري قيم كافية في علاقات الأشخاص بعضهم ببعض ــ ولا سيّما الشعور بالزمالة والغاية المشتركة ــ بغية ضمان الالتزام الدائم للأتباع، لكنه يقتضي تضحيات كافية في خدمة أغراضه طويلة الأمد لتبرير وتعميق المعارضة المستمرة للنظام. ويجب أن يوفّر أيضاً، بالطبع، حدّاً أدنى من الأمن لأتباعه؛ فيجب أن يشعروا بأن لديهم فرصة معقولة للبقاء فضلاً عن

النجاح. ويمكن تعزيز القدرات القسرية للثوريين من خلال التخريب أو إضعاف الـروح المعنوية لقوات النظام وطلب الدعم الخارجي وإقامة منـاطق قواعـد منعزلـة لـدى المتعاطفين ــ بمقدار ما تكون تلك التكتيكات معقولة.أمّا الورقة الرابحة للثوريين فهـي العنف ذاته. وحتّى إذا كانت قدراتهم القسرية متدنية بالنسبة إلى النظام، فيمكن اسـتخدام الإرهاب الاصطفائي لبيان عدم قدرة النظام على الدفاع عن مواطنيه.

إنّ مثل هذا الإرهاب يخلّ بوظيفة القضية الثورية إذا كـان يـؤثر فـي النـاس المحايدين أو الأبرياء؛ ويكون أكثر فاعلية إذا تمّ توجيهه نحو أولئك المكـروهين علـى نطاق واسع. ويكون العنف على أشد فاعليته إذا كان يستدعي ردوداً انتقامية غير ثابتـة ومتسقة من جانب النظام، وهذا يثير نفور أولئك الذين قد يدعمون النخبة بخلاف ذلـك. أمّا الحرب الثورية الصريحة فهي التكتيك الأخير للثوريين، لكن من الصعب تنظيمها في الدولة الحديثة، وهي بالغة التكلفة بشكل غير عادي، كما أنّها غير مؤكدة النجاح. وهـي الإجرّاء الأخير ضد الأنظمة القوية، ولا لزوم لها ضد الأنظمة الضعيفة، وهي الإجرّاء الأول فقط حين تكون الأنظمة قد بدأت بالضعف وتكون القدرات الثورية عالية.

استراتيجية للساخطين

A Strategy For The Discontented

ليس معظم الساخطين ثوريين. فقد يكونون غاضبين، لكن معظمهم ربما يفضلون الوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم على حالات الحرمان والمخاطر المقترنة بالعمل الثوري. وعلى فرض أن دافعهم الأساسي هو زيادة رفاههم وليس التنفيس عـن الغضـب عـن طريق العنف، فإنّ استراتيجيتهم المثلى تقع في مكان متوسط بين أولئك النخـب الـذين يرغبون في الحفاظ على النظام والثوريين الذين يرغبون في تدمير ذلك النظام بغية إقامة نظام جديد. ومن غير المحتمل أن يكون الساخطون مهتمين بخفض أو مساواة معـدلات تقدم الجماعات، وهي تكتيكات قد تختار الأنظمة استخدامها، أو تعميق السخط. ويكـون هدفهم تحسين مصيرهم على قدر الإمكان.

ولتحقيق ذلك، يتعين عليهم البحث عن وسائل وموارد جديدة. وبذلك لا يستبعد العنف السياسي من جعبة تكتيكاتهم إزاء تلك الغاية، بالنظر إلى ظروفهم، فقد يكون بعض العنف لازماً. لكن أحد مشاغلهم التكتيكية الأساسية، سواء لجأوا أو لم يلجأوا إلى العنف، هو تقليص العمل الانتقامي رداً على أفعالهم.وبالنظر إلى وجود احتمال للعنف الجماعي، فإن السياسة المثلى للساخطين لا تتمثل بزيادة احتمال العنف السياسي بهذا المعنى, بل باستخدام الاحتمال في أغراض بنّاءة. ويجب أن تكون إغراءات الزعماء الرمزية من نوعين، مجموعة مصممة لحشد الأتباع المحتملين، وأخرى لتبرير مطالباتهم من النظام والجماعات الاجتماعية الذين سيحصلون منهم على الأغلب على تنازلات.

في مثل هذه الظروف يكون للعنف السياسي المحدود فوائد عدة. فهو يستطيع أن يسبغ على الطلبات طابعاً دراميا مثيراً, ويوفّر منفذاً للتنفيس عما يشعر به الأتباع من عداء, ويعزز بذلك الدعم المؤسّسي لمنظمات المنشقين. وقد يرسل إلى النظام إشارة تنطوي على التهديد بمزيد من العنف والتخريب إذا لم تتم الاستجابة للطلبات. لكن ذلك تكتيك ينطوي على المخاطرة، التي تكون على درجة أكبر في بعض الأنظمة منها في أنظمة أخرى. فالعنف يميل إلى إثارة عنف مقابل، وهذا مبدأ ينطبق على المنشقين وعلى خصومهم على حد سواء. والتهديد بالعنف يحقق الأثر ذاته. فالنظام الذي يتعرض إلى مثل هذا التهديد قد يخصص نتيجة ذلك موارد للسيطرة القسرية أكثر ممّا يخصص للإجراءات العلاجية. لذلك يتعين على زعماء المنشقين أن يراعوا الحرص والحكمة في استخدام العنف كما يتعين على النخب أن تفعل مثل ذلك في استخدام العنف المضاد. ولعلّ أفضل تكتيك يطبقه زعماء الجماعات المنشقة، في حال حدوث أي عنف على الإطلاق، هو أن يظهروه بوصفه تجاوزات من جانب أتباعهم، الذين يستطيعون السيطرة عليهم إذا حصلوا على تنازلات.

يعتمد مدى استطاعة الزعماء بالفعل أن يسيطروا على أعمال أتباعهم، وأن يستخدموا بشكل مجد كل ما يحصلون عليه من وسائل وموارد، على درجة الدعم المؤسّسي الذي يحصلون عليه. وحيث إن المهمة الأولى للثوريين هي تعميق السخط

وتركيزه على النظام السياسي، فينجم عن ذلك أن مهمة المنشقين البراغماتيين الأكثر أساسية هي تنظيم أنفسهم: توسعة نطاق منظماتهم وتطوير بنيتهم الداخلية وتطوير الشعور بالهدف العام وحقيقته واستخدام مواردهم الجماعية إلى أقصى الحدود، لا من أجل أعمال العنف بل من أجل الأعمال التي تعزّز القيم. ويمكن أن ينجم عن إقامة مثل تلك المنظمات أن تتم تلبية كثير من الأشياء التي ترضي الأعضاء: أي الشعور بأنهم يسيطرون على شؤونهم، الشعور بالانتماء إلى الجماعة وبوجود مقصد عام لهم والشعور بمركز الزعماء وبالأمن للأتباع. ويغلب على مثل تلك المنظمات أن تنجح أكثر من الجماعات غير المنظمة في اتخاذ إجراءات سياسية ناجعة وأن تحصل على كل ما يمكن الحصول عليه من خلال عمليات المساومة التقليدية.

وإذا تمّ استخدام عنف رمزي في مغامرة محسوبة بغية زيادة القوة التفاوضية، فيمكن استخدامها على أفضل وجه ناجع إذا كان الدعم المؤسّسي على درجة عالية. والأمر الأكثر أهمية هو أن كل ما يتم الحصول عليه من فرص القيم والموارد، عبر المساومة أو غير ذلك، يستخدم بأكبر درجة من الفاعلية لمعالجة حالات السخط في سياق تنظيمي متطور جدّاً. وإذا نجحت منظمات المنشقّين في استحداث الوسائل والحصول على الموارد من أجل معالجة الأوضاع المسببة للسخط، فإنّ المنشقين نادراً ما يظلون مدة طويلة في وضع المعارضة. فيغلب عليهم أن يحتلوا مكاناً راسخاً ضمن النظام السياسي القائم، وأن ينضم زعماؤهم إلى النخب الحاكمة. لكن إذا كان موقف الأنظمة معادياً صلباً وإذا كانت تتخذ مواقف قسرية إزاء طلبات منظمات المنشقين، كما هو حالهم في الكثير جدّاً من الدول، فعندئذ يمكن أن تتحول تلك القدرات التنظيمية إلى أغراض ثورية.

وإذا تحقّقت الثورة، فإنّ النتيجة تكون الشيء ذاته في خاتمة المطاف: فزعماء المنشقين يصبحون نخبة النظام الجديد الذي أقاموه، وتكون منظماتهم العمود الفقري لذلك النظام، ويكون أتباعهم، أي الباقون على قيد الحياة، الموالين الجدد. والمنشقون هم أفضل

من يقررون ما إذا كانت المكاسب تستحق تكاليف هذه السبيل. فحياتهم هي التي يغامرون بها.

الخاتمة

ليس المقصود من النماذج النظرية التي تمّ استحداثها في هذا التحليل أن تقدّم تفسيراً جاهزاً لأي عمل معين من أعمال العنف السياسي. لقد كان قصدي وضع تركيبة موجزة، ضمن حدود المعقول لمختلف التخمينات والأدلة بشأن جذور عنف الجماعات في السياسة ومداه وأشكاله، وأن يكون ذلك بطريقة تقدّم إسهاماً إلى البحث الاستنتاجي والتجريبي (empirical)، وذلك في سبيل التوصل إلى نظرية أفضل.

ومن وجهة نظر معرفية، يكون التماسك المنطقي لنظرية ما وايجازها وأناقتها هي المعايير التي يمكن استناداً إليها الحكم على وفائها بالمراد؛ أمّا دقتها فهي غير نهائية وغير هامة في آثارها. على أنّه ثمّة حاجة ملحة في عالم الواقع إلى أن يكون بالإمكان استباق العنف السياسي ونتائج مختلف الردود عليه، وهي حاجة يشترك فيها المتمردون ومن هم بالسلطة والذين يريدون ببساطة أن يعيشوا بسلام. وحيث كنت أواجه ما كان يبدو خياراً بين "ذكر الأمور كما تبدو عليه" ومقتضيات التماسك والإيجاز أو الأناقة، فقد كنت أختار الأول من منطلق أنه بالنظر إلى عدم الفهم الكافي حالياً للعنف وللحاجة إلى فهم منهجي له، فإنّ ذلك كان أكثر سبيل مثمر ومفيد. وثمّة حاجة إلى تحسين المقولات النظرية المطروحة هنا بقدر الحاجة إلى التوسع في استدلالاتها وتقييمها العملي التجريبي (empirical). على أنه يجب أن تنطلق العمليات من هذه النقطة، مجتمعة لا منفصلة، كما كانت في أحيان كثيرة أكثر ممّا ينبغي في الماضي.

وإذا كانت الحجّج النظرية المركزية دقيقة من حيث الأساس، فإنّ بعض أنواع تفسيرات طبيعة العنف السياسي غير دقيقة بشكل واضح، بالمعنى العلمي وفي نجاعة السياسات المبنية عليها. ولا نجد هنا دعماً كثيراً للرأي القائل:إنّ العنف السياسي هو بالدرجة الأولى ما يلجأ إليه أناس شريرون ومجرمون وشاذون وجاهلون وغير متكيفين

اجتماعياً. فقد لجأ رجال ونساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية، متصرفين في سياق كل نوع من أنواع الجماعات الاجتماعية, انطلاقاً من دوافع لا نهائية التنوع، إلى العنف ضد حكامهم. كما أنّ العنف السياسي لا "ينشأ" عن عقائد مهلكة خبيثة، أو على الأقل لا ينشأ عن عقائد فقط. فالناس الساخطون أكثر انقياداً للتحول إلى اعتناق معتقدات جديدة من غيرهم ممن هم راضون عن أوضاعهم. وما كل المعتقدات الجديدة اليوم تقدّم مبررات للعنف، ومعظم المعتقدات التي تبرر العنف مشتقة من خبرة الناس الثقافية والتاريخية، وليس من مصادر أجنبية.

والاعتقاد بأنّ بعض أنواع الترتيبات الاجتماعية أو المؤسسات السياسية منيعة في الأصل على العنف أو قادرة على تلبية جميع الرغبات البشرية هو مجرد حقيقة جزئية. فيمكن للعنف التخريبي أن يحدث وقد حدث بالفعل لدى كل جماعة سياسية في القرن العشرين. ومن غير المحتمل أن يؤدي أي نمط من السيطرة القسرية، مهما كان شديداً وثابتاً، إلى الردع الدائم لجميع الناس الحانقين عن العنف، باستثناء الإبادة الجماعية. وما من نمط قائم أو طوباوي للهندسة الاجتماعية والسياسية قادر، على ما يبدو، على تلبية جميع الطموحات البشرية وحل مشاكل جميع البشر المتصلة بشعورهم بالسخط إزاء أوضاعهم، إلا إذا حدث تعديل بيولوجي على النوع البشري.

إنّ العنف السياسي ليس بالشيء المدمر بشكل مطّرد ولا رجعة فيه لرفاه البشر. فكثير من الجماعات قد لجأت إلى العنف السياسي في مرحلة ما من مراحل تطورها التاريخي وحققت نتائج ايجابية على المدى الطويل: مثل حلّ الصراعات التي تفرق الناس والدفاع عن المصالح المعرضة للخطر، وبلوغ الوسائل التي تمكّن أفرادها من العمل بشكل ناجع وبسلام لتحقيق أمنهم ورفاههم. بل يوجد تأييد أقل للرأي الثوري الذي مفاده أن للعنف جدوى خاصة لاتضارعها أي وسائل أخرى، أو للادعاء المماثل تماماً للسلطويين المحافظين بأنّ القوة هي الطريقة المثلى للحفاظ على النظام.

فالعنف يوحي بالعنف المضاد من جانب الذين يوجّه ضدهم. وهو يستهلك موارد نادرة يمكن استخدامها بخلاف ذلك لتلبية الطموحات.

وأسوأ ما فيه هو أنّه يستهلك البشر وضحاياه مادياً، وممارسيه عقلياً، بتعويدهم على العنف بوصفه وسيلة الحياة وغايتها. وكلّما ازداد استعمال العنف شدّة وانتشاراً قل احتمال تحقيق الذين يستخدمونه، من المتمردين أو الأنظمة، لأهدافهم إلا عبر إحراز انتصار تام. وبالنظر إلى الموارد المتاحة للحكومات الحديثة وللحركات الثورية الحديثة، فإنّ ثمّة احتمالاً كبيراً لئلا يتم إحراز النصر التام إلا بدفع ثمن باهظ. كما أنّ بعض طروحات الحكمة التقليدية بشأن وسائل حلّ الصراع العنيف هي طروحات وهمية ومخيبة للآمال. ومن الواضح أن القسر وحده غير مجد، في المدى الطويل إن لم يكن في المدى القصير، لأنّه من جهة أخرى يغلب أن يوحي بالمقاومة بدلاً من الرضوخ.

كما أنّ الافتراض بأن للسخط جذوراً مادية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإنّ تلبية المطامح المادية هو الدواء الشافي ليس أكثر دقة. فالناس يطمحون إلى أوضاع أخرى في الحياة غير الرفاه المادي، وليس أقلها الأمن والمركز والشعور بالانتماء إلى الجماعة والتمتع بحق إدارة شؤونهم الخاصة. وإذا تمّت تلبية الاحتياجات المادية الأساسية فإن تحقيق هذه المطامح هو على الأقل بمثل أهمية زيادة الرفاه المادي من أجل تقليص العنف. وإذا كان لدى الناس موارد مادية أكبر بكثير من المركز أو الحرية، فإنهم لا بد أن يستخدموا الأولى من أجل اكتساب الثانية، وذلك باللجوء إلى العنف، إذا لزم الأمر.

وهناك أيضاً وهم آخر يتمثل في الافتراض بأنه لا بد من تحقيق جميع الرغبات إذا أريد تقليص السخط. فالسخط ليس دالة التناقض بين ما يريده الناس وماهو متوفر لديهم، بل هو بين ما يريدون وما يعتقدون أنهم قادرون على بلوغه.

وإذا كانت وسائلهم قليلة أو مهددة فإن من المحتمل أن يقوموا بالثورة؛ وإذا حصلوا على وسائل جديدة فبوسعهم العمل على تلبية احتياجاتهم. غير أنّه يمكن للتنازلات أيضاً أن تكون لها آثار غير مقصودة. فمن المحتمل أن تعزّز المسكّنات المؤقّتة العودة إلى العنف بعد أن تزول آثارها التخديرية. وإذا كان الناس يقاتلون من أجل الحفاظ على ما لديهم، فإنّ التنازلات التي تزيل ما يتهدد ما لديهم تكون كافية. أمّا

إذا تمردوا من أجل تلبية توقعات جديدة أو توقعات معمقة، فإنّ التنازل المجدي الوحيد يكون في تزويدهم بوسائل كافية لتحقيق تلك التوقعات.

إنّ لجوء الناس إلى العنف السياسي مشوب بالعاطفة جزئياً، لكنه لا يحصل من دون سبب. ويكاد الجهل يكون دائماً أحد أسبابه: أحياناً الجهل بعواقبه من جانب الذين يلجأون إليه، وعلى الأغلب يكون جهل أولئك الذين يوجدون، ويستبقون الأوضاع الاجتماعية التي توحي به. لكن العنف السياسي شيء يمكن فهمه وإدراكه، لذا فإنّه غير ضروري ولا حتمي، بل هو قابل للحل.

خلاصة الفرضيات والنتائج اللازمة

الروابط بين المتحولات الأولية والثانوية:

الفرضية V-1: يختلف الدافع الكامن وراء العنف الجماعي اختلافاً قوياً مع شدة الحرمان النسبي ونطاقه بين أفراد جماعة من الجماعات.

- **الفرضية V.2**: يتفاوت احتمال القيام بالعنف تفاوتاً كبيراً بتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي لدى أفراد مجموعة من المجموعات.
- **الفرضية V.3**: يتفاوت احتمال القيام بالعنف تفاوتاً كبيراً بتفاوت شدّة ونطاق المبررات المنفعية للعنف السياسي لدى أفراد مجموعة من المجموعات.
- **النتيجة اللازمة V.3.1**: يتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي بشكل قوي بتفاوت شدّة ونطاق المبررات المنفعية للعنف السياسي ضمن جماعة من الجماعات.
- **الفرضية V.4**: يتفاوت الاحتمال الكامن للعنف السياسي المحدد تفاوتاً شديداً بتفاوت الاحتمال الكامن للعنف الجماعي بشكل عام.
- **النتيجة اللازمة V.4.1**: كلّما ازدادت شدّة الحرمان النسبي ونطاقه، كانت العلاقة بين شدّة ونطاق المبررات المعيارية والمنفعية للعنف السياسي وحجم العنف السياسي أقوى.
- **الفرضية V.5**: إن حجم العنف السياسي يتفاوت تفاوتاً كبيراً بتفاوت القدرة الكامنة على القيام بالعنف السياسي.
- **الفرضية V.6**: يتفاوت حجم العنف السياسي تفاوتاً كبيراً ومباشراً بتفاوت نسبة السيطرة القسرية للمنشقين إلى السيطرة القسرية للنظام إلى حدّ المساواة، وبشكل عكسي في ما يتجاوزها.

- **الفرضية 7 .V**: يتفاوت حجم العنف السياسي تفاوتاً كبيراً ومباشراً بنسبة الدعم المؤسّسي الذي يقدم للمنشقين إلى الدعم المؤسّسي الذي يقدم إلى الأنظمة إلى حد التساوي، وتفاوتاً عكسياً في ما يتجاوز ذلك.

محددات شدّة الحرمان النسبي:

- **الفرضية ID.1**: تختلف شدّة الحرمان النسبي بشكل قوي باختلاف الدرجة المتوسطة للتناقض الظاهر بين توقعات القيم وقدرات القيم.
- **النتيجة اللازمة ID.1.1**: إنّ أي زيادة في المستوى المتوسط لتوقعات القيم داخل أي جماعة دون اقترانها بزيادة في قدرات القيم تزيد من شدّة الحرمان النسبي.
- **النتيجة اللازمة ID.1.2**: إنّ أي نقصان في المستوى المتوسط لقدرات القيم في أي جماعة دون اقترانه بنقص في توقعات القيم يزيد من شدّة الحرمان النسبي.
- **الفرضية ID.2**: يتفاوت شدّة الحرمان النسبي تفاوتاً كبيراً بتفاوت وسطي بروز فئة القيم التي تتم معاناة التناقض بالنسبة لها.
- **اللازمة ID.2.2**: يميل بروز قيمة من القيم إلى التفاوت تفاوت الجهد المتوسط الذي يبذل في بلوغ الوضع المطلوب بشأن تلك القيمة أو المحافظة عليه.
- **النتيجة اللازمة ID.2.3**: في حالات الحرمان الطموحي، يميل بروز قيمة من القيم إلى التفاوت بتفاوت القرب المتصور لوضع القيمة المرغوب به عند أول شعور بالتعارض.
- **الفرضية ID.3**: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي بشكل معتدل بتفاوت نسبة فئات القيم التي تتم معاناة التناقض بالنسبة لها.
- النتيجة اللازمة **ID.3.1**: كلّما تعاظمت شدّة الحرمان النسبي بالنسبة إلى الرفاه والقوة والمركز والقيم الجماعية، ازداد التدني المحتمل في التماسك التصوري.

- **الفرضية ID.4**: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي بشكل قوي بتفاوت نسبة فرص القيم التي تتم فيها معاناة التدخل أو توقعه.
- **النتيجة اللازمة ID-4-1**: تتفاوت شدّة الحرمان النسبي بشكل طفيف بتفاوت عدد فرص القيم التي يجري السعي إليها بشكل نشط والتي تتم معاناة أو توقع التدخل بها.
- **الفرضية DI.5** تتفاوت شدّة الحرمان النسبي وفق خط منحن مع الزمن على أثر مستهل التعارض.
- **النتيجة اللازمة DI.5.1**: كلّما ازداد بروز القيمة التي تتأثر بالتعارض، زاد استمرار الحرمان النسبي.

محدّدات توقعات الجماعة المتعلقة بالقيم:

- **الفرضية VE.1**: تتفاوت درجة استعداد جماعة ما للتحول إلى توقعات متصاعدة تتعلق بالقيم، عبر التعرض الرمزي لنمط حياة جديدة، تفاوتاً قوياً باختلاف شدّة ونطاق الحرمان النسبي الموجود سابقاً في الجماعة.
- **الفرضية VE.2**: إنّ قابلية الجماعات للتحول إلى توقعات متصاعدة تتعلق بالقيم تتفاوت بشكل معتدل بتفاوت التوفر المدرك للفرص المتعلقة بالقيم لبلوغ تلك التوقعات.
- **الفرضية VE-3**: يتفاوت معدّل ارتفاع التوقعات المتعلقة بالقيم تفاوتاً شديداً بتفاوت معدل كسب القيم من جانب الجماعة الأسرع كسباً للوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي المماثل.
- **الفرضية VE-4**: يتفاوت المعدل الذي تصعد فيه توقعات قيم الجماعات لقيمة متدنية بشكل معتدل بمقدار ما تكون القيمة المتناقضة قيمة أساسية لقيم أخرى.

- **الفرضية VE. 5**: إن معدل صعود توقعات الجماعات المتعلقة بـالقيم يتفـاوت تفاوتاً شديداً بتفاوت معدل مكاسب القيم الماضية للجماعة ومدتها، باستثناء مـا يتعلّق بالجماعات ذات مواقف القيم القصوى.
- **النتيجة اللازمة VE.5.1**: تميل الزيادات الهامشية فـي قـدرات القـيم لـدى الجماعات المحرومة إلى زيادة بروز توقعات الجماعات المتعلقة بالقيم.

محددات قدرات الجماعة المتعلقة بالقيم:

- **الفرضية VC.1**: تتفاوت القدرات المدركة المتعلقة بالقيم تفاوتاً كبيراً بتفـاوت مقدار الإدراك بأن مخزونات القيم في مجتمع ما مرنة.
- **الفرضية VC.2**: بمقدار ما يعتبر مخزون أي قيمة في مجتمع ما غير مـرن، فإن قدرات الجماعة المدركة لتلك القيمة تتفاوت تفاوتاً كبيراً وعكسياً مع الحركة الصاعدة لجماعات أخرى بشأن تلك القيمة.
- **الفرضية VC.3**: تتفاوت القدرات المتعلقة بالقيم تفاوتاً كبيراً وعكسياً بتفـاوت معدل خبرة الجماعة السابقة المتعلقة بخسارة القيم.
- **الفرضية VC.4**: تتفاوت قدرات القيم المدركة تفاوتاً شديداً بتفاوت عدد ونطاق الفرص المفتوحة أمام أفراد جماعة من الجماعات.
- **النتيجة اللازمة VC.4.1**: كلّما ازداد معدل توسع مخزونات القيم في مجتمـع ما، ازدادت شدّة الحرمان النسبي لدى الجماعات ذات فرص القيم المتدنية.

محددات مبررات العنف السياسي:

- **الفرضية JV.1:** تتفاوت شدّة المبررات المعيارية للعنف السياسي بشكل طفيف بتفاوت درجة التأكيد على لوم الآخرين في عملية التأهيل الاجتماعي.
- **الفرضية JV.2:** تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي تفاوتاً شديداً بتفاوت الحجم التاريخي للعنف السياسي لدى جماعة من الجماعات.
- **النتيجة اللازمة JV.2.1:** كلّما كثر حدوث شكل ما من العنف السياسي في جماعة من الجماعات، ازداد توقع تكراره.
- **النتيجة اللازمة JV.2.2:** إذا كان توقّع العنف كبيراً فإنّ شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي سوف تتفاوت تفاوتاً كبيراً بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي.
- **الفرضية JV.3:** تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية والمنفعية للقيام بالعنف السياسي تفاوتاً معتدلاً بتفاوت فاعلية ونطاق النظام في الماضي في تخفيف الحرمان النسبي.
- **الفرضية JV.4:** تتفاوت شدّة المبررات المعيارية والمنفعية لأعمال العنف تفاوتاً معتدلاً بتفاوت الفرق النسبي في تخصيص موارد النظام من أجل تخفيف الحرمان النسبي لمختلف الجماعات.
- **الفرضية JV.5:** تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المعيارية للعنف السياسي تفاوتاً كبيراً وعكسياً بتفاوت شدّة شرعية النظام ونطاقها.
- **الفرضية JV.6:** تتفاوت شدّة المبررات المعيارية للقيام بالعنف السياسي بتفاوت مدى ما تقدمه الإغراءات الرمزية من تفسيرات معقولة لمصادر الحرمان النسبي وتحدد الأهداف السياسية التي يتوجه إليها العنف، وتقدّم رموزاً لتحديد هوية الجماعات.

- **الفرضية JV.7:** تتفاوت شدّة المبررات المنفعية للعنف السياسي تفاوتاً معتدلاً مع الدرجة التي توصي بها الإغراءات الرمزية الجديدة بالعنف السياسي بوصفه فرصة قيم فعّالة لزيادة أوضاع القيم.
- **الفرضية JV.8:** تتفاوت شدّة ونطاق المبررات المنفعية للعنف السياسي تفاوتاً كبيراً مع مدى ما تكون الجماعة قد زادت الوضع المتوسط لقيمها في الماضي عبر العنف السياسي.
- **الفرضية JV.9:** تتفاوت شدّة وعمق المبررات المنفعية للعنف السياسي في جماعة ما تفاوتاً معتدلاً مع المدى الذي يعتقد أن جماعات مماثلة في أماكن أخرى قد زادت فيه مراكزها المتوسطة المتعلقة بالقيم عبر العنف السياسي.
- **الفرضية JV.10:** تتفاوت شدّة مبررات العنف السياسي المعيارية والمنفعية تفاوتاً معتدلاً مع كثافة الرموز السياسية العدوانية الموجودة في محتوى الاتصال.
- **الفرضية JV.11:** بالقدر الذي تكون فيه كثافة الرموز السياسية العدوانية الموجودة في محتوى الاتصال، يتفاوت نطاق مبررات العنف السياسي المعيارية والمنفعية تفاوتاً كبيراً مع عدد وسائل الاتصال ونطاقها.

محددات سيطرة النظام القمعية:

- **الفرضية RC.1:** تتفاوت سيطرة النظام القسرية تفاوتاً معتدلاً بتفاوت نسبة سكانه الذين يخضعون للمراقبة والردع النظاميين.
- **الفرضية RC.2:** تتفاوت سيطرة النظام القسرية وفق خط بياني منحن بتفاوت حجم قواته العسكرية والأمنية وموارده، حيث تكون السيطرة في أدنى المستوى عندما يكون حجم وموارد النظام في المستويات المتوسطة.

- **الفرضية RC.3**: تتفاوت سلطة النظام القسرية وفق خط بياني منحن بتفاوت قسوة العقوبات السلبية التي يطبقها النظام، حيث تكون السيطرة في أدنى درجة حين تكون القسوة في مستويات متوسطة.
- **الفرضية RC.4**: تتفاوت سيطرة النظام القسرية تفاوتاً شديداً بتفاوت ولاء القوّات القسرية للنظام.
- **الفرضية RC. 5**: تتفاوت سيطرة النظام القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت تساوق وثبات الجزاءات السلبية التي يطبقها النظام.

محددات سيطرة المنشقّين القمعية:

- **الفرضية DC. 1**: تتفاوت سيطرة المنشقين القسرية تفاوتاً معتدلاً بتفاوت نسبة السكان الخاضعين لمراقبتهم وردعهم المنتظمين.
- **الفرضية DC. 2**: تتفاوت سيطرة المنشقين القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت مدى تركيز المنشقين جغرافياً في مناطق لا تصل إليها قوات النظام إلا بصعوبة.
- **الفرضية DC. 3**: تتفاوت سيطرة المنشقين القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت حجم وتدريب وموارد تشكيلاتهم العسكرية نسبة إلى حجم وتدريب وموارد قوات النظام.
- **الفرضية DC. 4**: تتفاوت سلطة المنشقين القسرية تفاوتاً كبيراً بتفاوت ولاء قوات النظام القسرية لزعماء المنشقين.

محددات دعم النظام المؤسّسي:

- الفرضية RI. 1: يتفاوت دعم الأنظمة المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت نسبة السكان الذين ينتمون إلى المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.
- الفرضية RI. 2: يتفاوت دعم الأنظمة المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت تماسك المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة وتعقيد تلك المنظمات.
- الفرضية RI. 3: يتفاوت دعم الأنظمة المؤسّسي تفاوتاً معتدلاً بتفاوت مخزونات قيم المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.
- الفرضية RI. 4: يتفاوت الدعم المؤسّسي للأنظمة تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق فرص القيم التي توفرها المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.
- الفرضية RI. 5: يتفاوت الدعم المؤسّسي للأنظمة تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق قنوات الاحتجاج التي يضفي عليها الطابع النظامي من أجل المنظمات ذات التوجه المناصر للأنظمة.

محددات دعم المنشقين المؤسّسي:

- الفرضية DI.1.1: يتفاوت دعم المنشقين المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت نسبة السكان الذين ينتمون إلى المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.
- الفرضية DI. 2: يتفاوت دعم المنشقين المؤسّسي تفاوتاً كبيراً بتفاوت تماسك المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين وتعقيد تلك المنظمات.
- الفرضية DI. 3: يتفاوت دعم المنشقين المؤسّسي تفاوتاً معتدلاً بتفاوت مخزونات قيم المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.
- الفرضية DI. 4: يتفاوت الدعم المؤسّسي للمنشقين تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق فرص القيم التي توفرها المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.

الفرضية DI. 5: يتفاوت الدعم المؤسّسي للمنشقين تفاوتاً كبيراً بتفاوت عدد ونطاق سبل العمل المناهض للأنظمة التي توفرها المنظمات ذات التوجه المناصر للمنشقين.

محددات الحرب الداخلية:

- **الفرضية** I.1: يزداد احتمال الحرب الداخلية كلّما اقتربت نسبة سيطرة المنشقين القسرية إلى نسبة سيطرة النظام من التساوي.
- **الفرضية 2 .I**: يتفاوت احتمال حدوث حرب داخلية بتفاوت التركيز الجغرافي للمنشقين في مناطق يصعب وصول قوات النظام إليها.
- **الفرضية 3 .I**: يتفاوت احتمال حدوث الحرب الداخلية بتفاوت درجة الدعم الذي يقدم إلى المنشقين.
- الفرضية **4 .I**: يزداد احتمال حدوث الحرب الأهلية مع اقتراب مستوى الدعم المؤسّسي للمنشقين وللنظام من المساواة.
- **الفرضية 5 .I**: يتفاوت احتمال الحرب الداخلية بشكل طردي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للنخب والجماهير.
- **الفرضية 6 .I**: يتفاوت احتمال حدوث حرب داخلية بتفاوت نسبة فئات القيم التي تتأثر بالحرمان النسبي الشديد.
- **الفرضية 7 .I**: يكون احتمال حدوث حرب داخلية على أعلى درجة إذا كان الحرمان النسبي متناقصاً أو متدرجاً، ويكون هذا الاحتمال أدنى درجة إذا كان الحرمان النسبي يتعلّق بالمطامح.

محددات الاضطرابات:

- **الفرضية T.1**: يزداد احتمال حدوث الاضطرابات كلّما اقتربت نسبة السيطرة القسرية للمنشقين قياساً بسيطرة النظام القسرية من درجة الصفر.
- **الفرضية T. 2**: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بتفاوت تركيز المنشقين في مناطق تتركز فيها قوات النظام.
- **الفرضية T. 3**: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بصورة عكسية مع درجة الدعم المؤسّسي للمنشقين.
- **الفرضية T. 4**: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بشكل طردي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي الجماهيري وبشكل عكسي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للنخب.
- **الفرضية T. 5**: يتفاوت احتمال حدوث الاضطرابات بشكل عكسي بتفاوت نسبة فئات القيم التي تتاثر بالحرمان النسبي الشديد.

محددات التآمر:

- **الفرضية C.1**: يتفاوت احتمال حدوث التآمر مع درجة التناقض بين السيطرة القسرية للمنشقين وللنظام.
- **الفرضية C.2**: تتفاوت سيطرة النظام القسرية ومن خط بياني منحن مع حجم قواته العسكرية والأمنية وموارده، حيث تكون السيطرة في أدنى المستوى عندما يكون حجم وموارد النظام في المستويات المتوسطة.
- **الفرضية C.3**: تتفاوت سلطة النظام القسرية ومن خط بياني منحن مع قسوة العقوبات السلبية التي يطبقها النظام، حيث تكون السيطرة في أدنى درجة حيث تكون القسوة في مستويات متوسطة.

- الفرضية 4 .C: يتفاوت احتمال التآمر بشكل طردي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للنخب وبشكل عكسي بتفاوت شدّة ونطاق الحرمان النسبي للجماهير.
- الفرضية 5 .C: يتفاوت احتمال حدوث التآمر بتفاوت شدّة الحرمان من قيم المشاركة.

المراجع

لقد تمّ تقسيم هذه المراجع وظيفياً بدلاً من تقسيمها على أساس النشر. يتضمن القسم الأول، "الدراسات السلوكية والموقفية" دراسات تجريبية تتصل بالعدوان والسلوك الجماعي ودراسات المواقف إزاء السياسة والسلوك الجماعي والعنف؛ وتحاليل وتفسيرات نظرية في العلاج النفسي وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والسياسي. ويتضمن القسم الثاني، "دراسات صراع الجماعات والعنف السياسي" تحليلات للحالات وتحليلات مقارنة ونظرية لمصادر صراع وعنف الجماعات داخل المجتمعات وطبيعتهما وعملياتهما وطرائق حلهما. ويتضمن أيضاً بعض الدراسات ذات الصلة بالصراع بين الأمم وكتيبات عن تنظيم العنف السياسي ومناعته. انظر أيضاً المراجع الإضافية لاحقاً.

المراجع المدرجة اصطفائية وليست شاملة. وتوجد أكثر المراجع المتعلقة بجوانب **العدوان النفسية شمولية في:**

Leonard Berkowitz, Aggression: A Psychological Analysis (New York: McGraw-Hill, 1962), 329-347; and Audrey J. Yates, Frustration and Conflict (New York : Wiley, 1962), 204-225.

وللاطلاع على مراجع عامة مفيدة بشأن السلوك الجماعي انظر

Neil J. Smelser, theory of Collective Behavior (New York: The Free Press, 1963), 388-427.

وتوجد مراجع واسعة عن حرب العصابات في:

Franklin Mark Osnaka, ed., Modern Guerilla Warfare: Fighting Communist Guerilla Movements, 1941-1961 (New York: The FREE Press, 1962).

وللاطلاع على مراجع حالية عن النزاع المديني في الولايات المتحدة انظر

John R. Krause, "Political Violence: Revolutions, Rebellions and Riots," in Louis H. Masotti and Don R. Bowen, eds., Riots and Rebellion: Civil Violence in urban Community (Beverly Hills: Sage Publications, 1968), 421-451.

ولعلّ أكثر المراجع شمولية عن الصراع والعنف نجدها في:

Douglas Bwy, Social Conflict: A Keyword-in- Context Bibliography on the Literature of Developing Areas, With Supplementary References from Latin America (Evanston: Prepared in connection with research supported by the national Science Foundation and the Northwestern University Council for Inter societal Studies, June 1966), which lists 1,200 items.

دراسات سلوكية ومواقفية

Aberbach, Joel D."Alienation and Political Behavior." American Political science Review, LXIII (March 1969), 86-99.

Adorno, Theordor W., et al. The Authoritarian Personality. New York: Harper, 1950.

Ainsworth, Mary D. and Leonard H. "Acculturation in East Africa, II. Frustration and Aggression," Journal of Social Psychology, LVII (August1962), 401-407.

Alexander, Franz. "The Psychiatric Aspects of War and Peace," American Journal of Sociology, LXVI *(1941),* 504-520.

Allport, Floyd H. Social Psychology. Boston: Houghton-Mifflin, 1924.

Allport, Gordon. "The Role of Expectancy," In Hadley Cantril (ed.) Tensions That Cause Wars, Urbana: University of Illinois Press, 1950.

Almond, Gabriel A. and Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton: Princeton University Press,1963.

Aronson E. "threat and Obedience," Trans-action, III (1966), 25-27

Baker, George W. And Dwight W. Chapman (eds.) Man and Society in Disaster. New York: Basic Books, 1962.

Bandura, Albert, Dorothea Ross, and Sheila A. Ross, Transmission of Aggression Through Imitation of Aggressive Models," Journal of Abnormal and Social Psychology, LXIII (1961), 575-582.

Bandura, Albert and Richard H. Walters. Social Learning and Personality Development. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1963.

Barton, Allen H. "the Columbia Crisis: Campus, Vietnam, and the Ghetto." Public Opinion Quarterly, XXXII (Fall 1968), 334-362.

Bateson, Gregory. "The Frustration-Aggression Hypotheses and Culture," Psychological Review, LXVIII (July 1941), 350-355.

Becker, Ernest. "Anthropological Notes on the Concept of Aggression," Psychiatry, XXV (November,1962), 328-338.

Berkowitz, Leonard (ed.). Advances in Experimental Psychology, Vol.11. new York: Academic Press, 1965.

Berkowitz, Leonard. "Aggressive Cues in Aggressive Behavior and Hostility Catharsis," Psychological Review, LXXI (March 1964), 104-122.

Berkowitz, Leonard. "Repeated Frustrations and Expectations in Hostility Arousal," Journal of Abnormal and social psychology LX (May 1960), 422-429.

Berkowitz, Leonard. "Some Experiments on Automatism and Intent in Human Aggression," Paper read at University of California at Los Angeles, Brain Research Institute, November 1965.

Berkowitz, Leonard. "The Concept of Aggressive Drive: Some Additional Considerations," In Leonard Berkowitz (ed.) Advances in Experimental Psychology, Vol.11. New York. Academic Press. 1965.

Betterlheim, Bruno. "Individual and Mass Behavior in Extreme Situations," Journal of Abnormal and Social Psychology, XXXVIII (October 1943), pp.417-452.

Billig, Otto, John Gillin and William Davidson. "Aspects of Personality and Culture in a Guatemalan Community; Ethnological and Roschach Approaches, Part II," Journal of Personality, XVI (March 1948), 326-368.

Bramson, Leon and G.W.Goethals (eds). War: Studies From Psychology, Sociology, Anthropology. New York: Basic Books, 1964.

Brearley, H.C. "The Pattern of Violence," In W.T. Couch (ed.) Culture in the South, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1934.

Brehm, Jack W. and Arthur R.Cohen. Explorations' in Cognitive dissonance. New York: wiley, 1962.

Brink William and louis Harris. Black and White: A Study of U.S. Racial Attitudes Today. New York: Simon and Schuster, 1967.

Brown, J.F. "The Theory of the Aggressive Urges and Wartime Behavior," Journal of Social Psychology, XV (1942), 355-380.

Brown, Roger W. "Mass Phenomena," In Gardner Lindnzey (ed.). Handbook of Social Psychology, Vol.2. Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1954, 833-876.

Buss, Arnold H. The Psychology of Aggression. New York: John Wiley,1962.

Cantril, Hadley. "Sentio, Ergo Sum: Motivation' Reconsidered," Journal of Psychology, LXV (January 1967), 91-107.

Cantril, Hadley. The Pattern of Human Concerns. New Brunswick: Rutgers University Press,1965.

Cantril Hadley. The Politics of Despair. New York: Collier Books, 1958, 1966.

Cantril Hadley. The Psychology of Social Movements. New York: Wiley 1941.

Caplan, Nathan S. and Jeffery M. Paige. "A Study of Ghetto Rioters," Scientific American, CCXIX (August 1968), 15-21.

Cartwright, Dorwin (ed.). Studies in Social Power. Ann Arbor: Institute for Social Research, University of Michigan, 1959.

Chasdi, E.H and M.S. Lawrence. "Some Antecedents of Aggression and Effects of Frustration in Doll Play," In David McClelland (ed.). Studies in Motivation. New York: Appleton - Century - Crofts, 1955.

Church, Russell M. "The Varied Effects of Punishment on Behavior," Psychological Review, Vol.LXX (September 1963), 369-402.

Clapper, Joseph T. The Effects of Mass Communication. New York: The Free Press, 1960.

Clark, Kenneth B. "Group Violence: A Preliminary Study of the Attitudinal Pattern of its Acceptance and Rejection: A Study of the 1943 Harlem Riot," Journal of Social Psychology, XIX (May 1944), 319-337.

Clark, Kenneth B. and James Barker. "The Zoot Effect in Personality: A Race Riot Participant." Journal of Abnormal and Social Psychology. XL (April 1945), 143-148.

Clinard, Marshall B. (ed.) Anomie and Deviant Behavior: A Discussion and Critique. New York: The Free Press, 1964.

Coe, Rodney M. "Conflict, Interference, and aggression: Computer Simulation of a Social Process," Behavioral Science, IX (April 1964), 186-196.

Cohen, Arthur R. "Social Norms, Arbitrariness of Frustration, and Status of the Agent of Frustration in the Frustration-Aggression Hypothesis," Journal of Abnormal and Social Psychology, LI (1955),222-226.

Cohen, Arthur R. "Upward Communication in Experimentally Created Hierarchies," Human Relations, XI (1958), 41-54.

Cohen, Arthur et al. "Commitment to Social Deprivation and Verbal

Conditioning," Journal of Abnormal and Social Psychology, LXVII (November 1963), 410-421.

Danziger, Kurt. "the Psychological Future of an Oppressed Group," Social Forces, LXII (October 1963), 31-40.

Davies, James C. Human Nature in Politics. New York: Wiley, 1963.

Devletoglou, Nicos. "Responsibility and Demonstrations: A Case Study," Public Opinion Quarterly, XXX (No.2, 1966), 285-289.

Dollard, John Et al. Frustration and Aggression. New Haven: Yale University Press, 1939.

Doob, Leonard W. Patriotism and Nationalism: Their Psychological Foundations. New Haven: Yale University Press, 1964.

Durbin, E.F.M and John Bowlby. Personal Aggressiveness and War. London: Kegan Paul, Trench, Trubner,1939.

Edwards, Allen L. "the Signs of Incipient Facism," Journal of Abnormal and Social Psychology, XXXIX (1944), 301-316.

Epstein, Ralph. "Aggression Toward Outgroups as a Function of Authoritarianism and Imitation of Aggressive Models," Journal of Personality and Social Psychology, III (No.5,1966), 574-579.

Eron, L.D. et al. "Social Class, Parental Punishment for Aggression, and Child Aggression," Child Development, XXXIV (December 1963), 849- 867.

Erskine, Hazel. "The Polls: Demonstrations and Race Riots," Public Opinion Quarterly, XXXI (Winter 1967-68), 655-677.

Eysenck, H.J. the psychology of Politics. London: Routledge and Kegan Paul,1954.

Feshbach, Seymour. "The Function of Aggression and the Regulation of Aggressive Drive," Psychological Review, LXXI (July 1964), 257-272.

Festinger, Leon. A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford: Stanford University Press, 1957.

Festinger, Leon, A Pepitone, and Theodore M.Newcomb. "Some Consequences of Deindividuation in a Group," Journal of Abnormal and Social Psychology, XLVII (1952), 382-389.

Field, M.J.Search for security: An Ethno-Psychiatric Study of Rural Ghana.
Evanston: Northwestern University Press, 1960.

Frank, Jerome. Sanity and Survival: Psychological Aspects of War and Peace. New York: Vintage Books, 1968.

French, J.R.P.Jr. "organized and Unorganized Groups Under Fear and
Frustration," In Kurt Lewin et al. Authority and Frustration. IOWA City: University of Iowa Studies in child Welfare, University of Iowa Press, 1944.

Freud, Sigmund. Civilization and its Discontents. JoaM Riviere (tr.). London: The Hogarth Press, 1930.

Goidrich, Daniel. Sons of the Establishments: Elite Youth in Panama and Costa Rica. Chicago: Rand McNally,1966.

Gordon, Leonard A. "Portrait of a Bengal Revolutionary," Journal of Asian Studies, XXVII (February 1968), 197-216.

Graham, F.K. et al. "Aggression as a Function of the Attack and the Attacker," Journal of Abnormal and Social Psychology, XLVI (October1951) 512-520.

Greenstein, Fred I. Children and Politics. New Haven: Yale University Press, 1965.

Gurr, Ted. "Psychological Factors in Civil Strife," World Politics, XX (January 1968), 245-278.

Hamblin, Robert L. et al. "the Interference-Aggression Law?" Sociometry, XXCI (June 1963), 109-216.

Hamilton, Richard F. "the Marginal Middle Class: A Reconsideration," American Sociological Review, XXXI (April 1966), 192-199.

Haner, C.F. and P.A.Brown. "Clarification of the Instigation to Action Concept in the Frustration-Aggression Hypothesis," Journal of Abnormal and Social Psychology, LI (September 1955), 204-206.

Harvey,O.J., D.E. Hunt, and H.M.Schroder. Conceptual Systems and Personality Organization. New York : Wiley,1961.

Hendin, Herbert. Suicide and Scandinavia. New York: Grune and Stratton,1964.

Henry Andrew F. and James F. Short, Jr.Suicide and Homicide: Some Economic Sociological, and Psychological Aspects of Aggression. New York: The Free Press, 1954,1964.

Himmelweit, Hilde T. "Frustration and Aggression: A Review of Recent Experimental Work," In T.H. Pear (ed.).Psychological Factors of Peace and War. London: Hutchinson, 1950.

Holton, Richard H. "Changing Demand and Consumption," In Wilbert E. Moore, and Arnold S. Feldman (eds.). Labor Commitment and

Social Change in Development Areas. New York: Social Science Research Council, 1950.

Hyman, Herbert H. "The Value Systems of Different Classes," In Reinhard Bendix and Seymour Lipset (eds.). Class, status and Power. Glencoe: The Free Press, 1953.

Jan is, I.L.Air War and Emotional Stress; Psychological Studies of Bombing and Civilian Defense. New York: McGraw-Hill, 1951.

Jaros, Dean, Herbert Hirsch, and Frederic J. Fleron Jr. "The Malevolent Leader: Political Socialization in an American Sub Culture," American Political Science Review, LXII (June 1968), 564-575.

Kim, Young C. "Authority: Some Conceptual and Empirical Notes," Western Political Quarterly, XIX (June 1966), 223-234.

Klineberg, Otto. Tensions Affecting International Understanding: A Survey of Research. New York: Social Science Research Council, 1950.

Kosa, John and Clyde Z.Nunn. "Race, Deprivation and Attitude Toward Communism," Phylon, XXV (December 1964), 337-346.

Kregarman, John J. and Philip Worchel. "Arbitrariness of Frustration and Aggression," Journal of Abnormal and Social Psychology, LXIII (July 1961), 183-187.

Kuper, Leo. An African Bourgeoisie. New Haven: Yale University Press,1965.

Lane Robert E.Political Ideology: Why the American Common Man Believes What He Does. New York: The Free Press, 1962.

Lasswell, Harold, Psychopathology and Politics. Chicago: University of Chicago Press,1930.

Lasswell, Harold. World Politics and Personal Insecurity, Glencoe: the Free Press, 1934,1950.

Lazarsfeld, Marie and Hans Zeisal. "Die Arbeitslosen Von Marienthal," Psycholigische Monographen, V (1933).

Le Bon, Gustave. The Crowd: A Study of the Popular Mind. New York: Macmillan, 1896.

Le Bon, Gustave. The Psychology of Revolution. Bernard Miall Leggett, John C. "Uprootedness and Working — class Consciousness," American Journal of Sociology, LXVII (May 1963), 682-692.

Lenski, Gerhard. "Status Crystalliation: A Non-Vertical Dimension of Social Status," American Sociological Review, XIX (August 1954),405-413.

Lerner, Daniel. The Passing of Traditional Society. New York: The Free Press,1 958.

Lewin, Kurt et al. Authority and Frustration. Iowa City: University of Iowa Studies in Child Welfare, University of Iowa Press, 1944.

Lewin; Kurt, Ronald Lippitt, and Ralph K. White. "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Creamed Social Climates," Journal of Social Psychology, X (May 1939), 271-299.

Lifton, Robert Jay. Thought Reform and the Psychology of Totalism: A Study of "Brainwashing" in China. New York: Norton, 1961.

Lindzey, Gardner (ed.) Handbook of Social Psychology. Vol.2. Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1954.

Lorenz, Konrad. On Aggression. New York. Harcourt, Brace, and World,1966.

McClelland, David (ed.). Studies in Motivation. New York : AppletonCentury-Crofts, 1955.

McClelland, David C. The Achieving Society. Princeton: Van Nostrand,1961.

McClelland, David C. and F.S.Apicella. "Functional Classification of Verbal Reactions to Experimentally Induced Failure," Journal of Abnormal and Social Psychology, XL (July 1945), 376-390.

McCord, William and John Howard, "Negro Opinions in Three Riot Cities" American Behavioral scientist, XI (March-April 1968), 24-27.

McNeil, Elton D."Psychology and Aggression," Journal of Conflict Resolution, III (June 1959), 195-294.

McNulty,J.A. and J.A. Walters. "Emotional Arousal, Conflict, and Susceptibility to Social Influence," Canadian Journal of Psychology, XVI (September 1962), 211-220.

Maier, Normal R.F Frustration: The study of Behavior Without a Goal. New York: McGraw_Hill,1949.

Maier, Norman R.F. "The Role of Frustration in Social Movements," Psychological Review, LXIX (November 1942),586-599.

Manheim, H.L. "Intergroup Interaction as Related to Status and Leadership Between Groups," Sociometry, XXIII (December 1960), 41 5-427.

Marquart Dorothy. "The Pattern of Punishment and its Relation to Abnormal fixation in Adult Human Subjects," Journal of General psychology, XXXIX (July 1948), 107-144.

Martin, Everett Dean. The Behavior of Crowds: A Psychological Study. New York: Harper, 1920.

Maslow, A.H. "Deprivation, Threat and Frustration," Psychological Review, XLVIII (July 1941), 364-366.

May, Mark A.A. Social Psychology of War and Peace. New Haven. Yale University Press. 1943

Meier, Norman C., G.H. Mennenga, and H.J.Stolz. "An Experimental Approach to the Study of Mob Behavior," Journal of Abnormal and Social Psychology, XXXVI (October 1941), 506-524.

Merelman, Richard M. "Learning and Legitimacy," American Political Science Review, LX (September 1966), 548-561.

Miller Neal E. and R. Bugelski. "Minor Studies of Aggression: II. The Influence of Frustrations Imposed by the In-Group and Attitudes Expressed Toward Out-Groups,: Journal of Psychology, XXV (April 1948), 437-442.

Miller Neal E. "theory and Experiment Relating Psychoanalytic Displacement to stimulus — Response Generalization," Journal of Abnormal and Social Psychology, XLVIII (April 1948), 155-1 78.

Miller, Neal E. et at. "The Frustration-Aggression Hypothesis," Psychological Review, XLVIII (July1941), 337-342.

Morrison, Denton E. and Allan D. Steeves. "Deprivation, Discontent, and Social Movement Participation: Evidence on a Contemporary Farmers Movement, the NFO," Rural Sociology, XXXII (December 1967), 414-434.

Naaess, Arne. "the Function of Ideological Convictions" In Hadley Cantril (ed.) Tensions That Cause wars. Urbana: University of Illinois Press,1950.

Naroll, Raoul. Data Quality Control: A New Research Technique; Prelegomena to a Cross-Cultural study of Culture Stress. New York: The Free Press,1962.

Neal Arthur G. and Melvin Seeman."Organizations and Powerlessness: A Test of the Mediation Hypothesis," American Sociological Review, XXIX (April 1964), 216-226.

Palmer, Stuart. "Frustration, Aggression and Murder," Journal of Abnormal and Social Psychology, LX (May 1960), 430-432

Pastore, Nicholas. "the Role of Arbitrariness in the Frustration Aggression Hypothesis," Journal of Abnormal and Social Psychology, XLVII (July1952), 728-731.

Pear, T.H (ed). Psychological Factors of Peace and War. London: Hutchinson, 1950.

Pepitone, A. and G. Reichling. "Group Cohesiveness and the Expression of Hostility," Human Relations, VIII (No.3,1955), 327-337.

Polansky, Norman, Ronald Lippitt, and Fritz Redl. "An Investigation of Behavioral Contagion in Groups," Human Relations, III (No.3 1950) 319-348.

Pye, Lucian W. Politics, personality, and Nation Building: Burma's Search and Identity.New Haven: Yale University Press, 1962.

Raven, B.H and H.R.P. French, Jr. "Legitimate power, Coercive Power, and Operability in Social Influence," Sociometry, XXI (June 1958) 83-97

Realer, Kurt. "On the Psychology of the Modern Revolution," Social Research, X (September 1943), 320-336.

Ringer, Benjamin B. and David L. Sills. "Political Extremists in Iran: A Secondary Analysis of Communications Data," Public Opinion Quarterly, XVI (Winter 1952-1 953), 689-701.

Rose, Gordon. "Anomie and Deviation: A Conceptual Frame work for Empirical Studies," British Journal of Sociology, XVII (March 1966), 29-45.

Rosenzweig, Saul. "Types of Reaction to Frustration: A Heuristic Classification," Journal of Abnormal and Social Psychology, XXIX (October-December 1934), 2 98-300

Rothaus, Paul and Philip Worchel. "The Inhibition of aggression Under Nonarbitrary Frustration," Journal of Personality, XXVIII (march 1960), 108-117.

Rothstei n, D.A. "Presidential Assassination Syndrome," Archives of General Psychiatry, XI (September 1960) 245-254.

Runciman, W.G. Relative Deprivation and Social Justice. Berkeley: University of California Press, 1966.

Saul Leon J. The Hostile Mind: The Sources and Consequences of Rage and Hate. New York: random House,1956.

Solomon, Richard L. "Punishment," American Psychologist XIX (April1964) 239-253.

Sorokin,Pitirim A.man and Society in Calamit. New York: Dutton, 1942.

Stagner, Ross. "Studies of Aggressive Social Attitudes," Journal of Social Psychology, XX (August 1944),109-140.

Stern, Eric and Suzanne Keller. "spontaneous Group References in France," Public Quarterly, XVII (no.2, 1953) 208-217.

Stotland, Ezra. "Peer Groups and Reactions to Power Figures," In Dorwin Cartwright (ed.). Studies in Social Power. Ann Arbor: Institute for Social Research, University of Michigan, 1959.

Stouffer, Samuel A. et al. The American Soldier: Adjustment During Army Life, I. Princeton: Princeton University Press,1949.

Sudefeld, Peter."Attitude Manipulation in Restricted Environments: I Conceptual Structure and Response to Propaganda, Journal of Abnormal and Social Psychology, LXVIII (March 1964), 242-247.

Swanson, G.E. "A Preliminary Laboratory Study of the Acting Crowd," American Sociological Review, XVIII (October 1953), 522-533.

Templeton, Frederic. "Alienation and Political Participation: Some Research Findings," Public Opinion Quarterly, XXX (Summer 1966), 249-261.

Thibaut, J.W. "An Experimental Study of Cohesiveness of Under Privileged Groups," Human Relations, III (No.3,1950), 251-278.

Thibaut, J.W and J.Coules. "The Role of Communication in the Reduction of Interpersonal Hostility," Journal of Abnormal and Social Psychology, XLVII (October 1952), 770-777.

Thibaut, J.W and H.W Riecken. "Authoritarianism, status, and the Communication of Aggression," Human Relations, VIII (No.2,1955),95-120.

Thomas, Edwin J."Effects of Facilitating Role Interdependence on Group Functioning," Human Relations, X (No.4 1957), 347-366.

Toch,Hans. The Social Psychology of Social Movements. Indianapolis: Bobbs — Merrill, 1965.

Tomlinson, T.M. "The Development of a Riot Ideology Among Urban Negroes," American Behavioral Scientist, XI (March —April,1968), 27-31.

Townsend, Peter. "The Meanings of Poverty," British Journal of Sociology, XIII (September 1962), 210-227.

Turner, R.H. and S.J.Surace. "Zoot-Suiters and Mexicans: Symbols in Crowd Behavior," American Journal of Sociology, LXII (July 1956) 14-20.

Walalch, M.A., N.Kogan, and D.G.Bem. "Diffusion of responsibility and Level of Risk-Taking in Groups," Journal of Abnormal and Social Psychology, LXVIII (March 1964), 263-274

Walters, Richard H. "Implications of Laboratory Studies Gf Aggression for the Control and Regulation of Violence "annals of the American academy of Political and Social Science, CCCLXIV (March 1966) 63-66.

Weeler L. and A.R. Caggiula. "The Contagion of Aggression," Journal of Experimental Social Psychology, II (January 1966), 1-10.

Whiting J.M.V. "The Frustration Complex in Kwoma Society," Man, XLIV (November-December 1944), 140-144.

Whiting, John W.M. and Irvin L.Child. Child Training and Personality. New Haven Yale University Press, 1953.

Williamson, Robert C. "University Students in a World of Change: A Colombian Sample," Sociology and Social Research, XLVIII (July 1964) 397-41 3.

Wolfenstein, E. Victor. The Revolutionary Personality: Lenin, Trotsky, Gandhi, Princeton: Princeton University Press, 1967.

Wood, Arthur L. "A Socio-Structural Analysis of Murder, Suicide, and Economic Crime in Ceylon," American Sociological Review , XXVI (October 1961), 744-753.

Wright, G.O. "Projection and Displacement: A Cross-Cultural Study of Folk-Tale Aggression, "Journal of Abnormal and Social Psychology, XLIX (October 1954), 523-528.

Yates, Aubrey J. Frustration and Conflict. New York: Wiley, 1962.

Young, Frank W. and Ruth C. "Individual Commitment to Industrialization in Rural Mexico," American Journal of Sociology, LXXI (January 1966),373-383.

II. Studies of Group Conflict and Political Violence

Abel Theodore F. "The Element of Decision in the Pattern of War," American Sociological Review, VI (December 1941), 853-859.

Abel, Theodore F. The Nazi Movement: Why Hitler Came to Power. New York: Atherton Press, 1938,1966.

Aberle, David F. "A Note on Relative Deprivation Theory," In Sylvia L. Thrupp (ed). Millenial Dreams in Action: Essays in Comparative study. The Hague: Mounton, 1962.

Adam, Brooks. The Theory of Social Revolutions. New York: Macmillan, 1913.Atomic, Louis Dynamite: The Story of Class Violence in America. New York: the Viking Press,1931.

Ahmad, Equal." Unfinished Revolutions in The third World," paper read to the National Conference on "The United States in a Revolutionary World," Princeton University, April 1968.

Ahmad, S.H. "china's Cultural Revolution," International Studies (Bombay), IX (July 1067),13-54.

Ace, Claude. "Political Integration and Political Stability! A Hypothesis," World Politics, XIX (April 1967), 486-499.

Elroy, Gil Carl. "Revolutionary Conditions in Latin America," Review of Politics, XIX (July 1967), 417-422.

Elroy, Gil Carl. The Involvement of Peasants in Internal Wars. Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No.24,1966.

AlRoy, Gil Carl. "the Peasantry in the Cuban Revolution," Review of Politics, XIX (January 1967),87-99.

Amann, Peter. "Revolution: "A Redefinition," Political Science Quarterly, LXXXVII (March 1962), 36-53.

Appell, George N. "The Structure of District Administration, Anti Administration Activity and Political Instability," Human Organization, XXV (Winter 1966), 312-320.

Arendt, Hannah. On Revolution. New York: Viking press, 1963.

Arendt. Hannah. "Revolution and Public Happiness," Commentary, XXX (November 1960), 413-422.

Armstrong, John A. (ed.). Soviet Partisans in World War II. Madison: University of Wisconsin Press, 1964.

Ashford, Douglas E. "Politics and Violence in Morocco," Middle East Journal ,XIII (Winter 1959), 11-25.

Bauer, Arthur. Essai sur les revolutions. Paris: V. Giard and E.Briere, 1908.

Bailey, Norman A. "Toward a Praxeological Theory of conflict." Orbis, XI (Winter 1968), 1081-1112.

Baldwin, Leland D. Whiskey Rebels: The Story of a Frontier Uprising. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press,1939.

Barnes, Samuel H. "Ideology and the Organization of Conflict. On the Relationship between Political Thought and Behavior, Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association,

Washington, D.C. 1965.

Bayley, David. H. "The Pedagogy of Democracy Coercive Public Protest in India." American political Science Review, LVI (September 1962), 663-672.

Bayley. David H. "Public Protest and the political process in India. "Paper read to the Annual Meeting of the Asian Studies Association, Philadelphia, March 1968.

Beloff, Alan R. and Bernard J. Siegel. Disturbances and Social Conflict: An Anthropological Approach. Stanford: Stanford University Press, 1966.

Beloff, max. Public Order and Popular Disturbances 1660-1714. London: Frank Cass, 1938,1963.

Belshaw, C.S."The Significance of Modern Cults in Melanesian Development, "Australian Outlook, IV (June 1950), 116-125.

Benson, Lee and Cushing Strout. "Causation and the American Civil War: Two Appraisals." History and Theory, I(No.2,1961), 163-185.

Bequiraj, Mehmet. Peasantry in Revolution. Ithaca: Center for International Surdies, Cornell University, 1967.

Beshir, Mohamed Omer. The Southern Sudan: Background to Conflict. New York: Praeger. 1968.

Bienen. Henery(ed.) The Military Intervenes: Case Studies in Political Development. New York: Russell Sage, 1968.

Billington. James H. "six Views of the Russian Revolution.," World Politics. XVIII(April 1966), 452-473.

Bittner, Egon."Radicalism and the Organization of Radical Movements, American Sociological Review, XXVIII (December 1963), 928-940.

Black. Clinton. The Story of Jamaica. London: Collins, 1965.

Black, Cyril E. and Thomas P. Thornton(eds.). Communism and Revolution: The Strategic Uses of Political Violence. Princeton: Princeton University Press, 1964.

Bloombaum, Milton. "The Conditions Underlying Race Riots as Portrayed by Multidimensional Scalogyam Analysis: A Reanalysis of Lieberson and Silverman's Data,"American Sociological Review. XXIII (February 1968), 79-9 1.

Blumer. Herbert. "Collective Behavior," In J.B. Cittler (ed). Review of Sociology. New York: Wiley, 1957.

Bornstein, Joseph. The Politics of Murder. New York: William Sloane Associates, 1950.

Boserup, Anders and Claus Iversen. "Demonstrations a Source of Change: A Study of British and Danish Easter Marchers," Journal of peace Research, No. 4,1966, 328-348.

Boulding, Kenneth E. Conflict and Defense: A General Theory. New York: Harper, 1962.

Boulding, Kenneth E. "Reflections on Protest, " Bulletin of the Atomic Scientists, XXI (October 1965), 18-20.

Brant, Stefan. The East German Rising: 17th June 1953. New York: Praeger, 1957.

Brenan. Gerald. The Spanish Labyrinth: An Account of the Social and Political Background of the Civil War. Cambridge; Cambridge University Press, 1943,1950.

Bretton, Henry. The Rise and fall of Kwame Nkrumah: A Study of personal Rule in Africa. New York: Praeger, 1966.

Brimkman, Carl. Soziologische Theorie der RevoJution. Gottingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1948.

Brinton, Crance. The Anatomy of Revolution. New York: Norton, 1938.

Brogan, Denis W. The price of Revolution. London: Hamish Hamilton, 1951.

Brown, Richard M. "Historical Patterns of Violence in America." In Hugh davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in America: Historical and Comparative Perspectives. Washington of, D.C: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969.

Brown, William R. "The Yemeni Dilemma, "Middle East Journal, XVII (Autumn 1963), 349-367.

Bryson, Lyman, Louis Finkelstein, and Robert Mackver (eds.). conflicts of power in Modern Culture. New York: Conference on Science, Philosophy, and Religion, Seventh Symposium, 1947.

Burns, R. I. "Social Riots on the Christian-Moslem Frontier (ThirteenthCentury Valencia), "American Historical Review, LXVI (January 1961), 378-400.

Busey, James L. "Brazil's Reputation for political Stability, "Western Political Quarterly, XVIII (December 1965), 866-880.

Bwy, Douglas P, "Correlates of Political Instability in Latin America: Overtime Comparisons from Brazil, Cuba, the Dominican Republic, and Panama. "Paper read to the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 1968.

Bwy, Douglas. "Political Instability in Latin America: The Preliminary Test of a Causal Model. "Latin American Research Review, Ill (Spring 1968), 17-66.

Calvert, Peter A. R. "Revolution: The Politics of Violence, "Political Studies, XV(No. 1,1967), I-Il.

Carr, E. H. Studies in Revolution New York: Barnes and Noble, 1950,1962.

Carsten, F.L. The Rise of Fascism. Berkeley: University of California Press, 1967.

Case, Clarence Marsh. Non-Violent Coercion: A Study in Methods of Social Pressure. New York: Century, 1923.

Certer, Gwendolen M. the Politics of Inequality: South Africa Since 1948. New York: Praeger, 1958.

Chalmers, David M. Hooded Americanism: The History of the Ku Klux Klan. New York: Doubleday, 1965.

Chaplin, David. "Peru's Postponed Revolution," World Politics, XX (April1968), 393-420.

Chassin, Lionel Max. The Communist of China: A History of the Civil War 1945-1949. Timothy Osato and Louis Gelas (tr.). Cambridge: Harvard University Press, 1965.

Chorley, Katherine. Armies and the Art of Revolution. Loiidon: Faber and Faber, 1943.

Clapham, Christopher, "The Ethiopian Coup d'Etat of December 1960," Journal of Modern African Studies, VI (No. 4,1968), 495-507.

Clark, M.J. Algeria in Turmoil: A History of the Rebellion. New York: Praeger, 1961.

Cohn, Norman R. C. Warrant for Genocide: The Myth of the Zion. New York: Harper and Row, 1967.

Coleman, J.Walter. The Molly Maguire Riots: Industrial Conflict in the Pennsylvania Coal Region. Richmond: Garrett and Massie, 1936.

Connery, Robert H. (ed.). "Urban Riots: Violence and Social Change," Proceedings of the Academy of Political Science, XXIX (July 1968)

Coser, Lewis A. Continuities in the Study of Social Conflict. New York: The Free Press, 1968

Coser, Lewis. The Functions of Social Conflict. New York: The Free Press, 1956.

Crook, Wilfred H. The General Strike. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1931.

Crook, W. H. "The Revolutionary Logic of the General Strike," American Political science Review, Xxiv (August 1934), 655-663.

Gross, James Eliot. Conflict in the Shadows: The Nature and Politics of Guerrilla War. Garden City: Doubleday, 1963.

Crow, R. E. "Religious Sectarianism in the Lebanese political System, "Journal of Politics, XXIV (August 1962), 489-520.

Crozier, Brian. The Rebels: A Study of Post-War Insurrections. London: Chatto and Windus, 1960.

Da Cunha, Euclyds. Rebellion in the Backlands. S. Putnam (tr.). Chicago: University of Chicago Press, 1902.1960.

Dahlke, H. .0. "Race and Minority Riots: A Study in The Typology of Violence, "Social Forces, XXX (May 1952), 419-425.

Dahrendorf, RaIf. Class and Class Conflict in Industrial Society. Stanford: Stanford University Press, 1959. Sarvall, Frank O.Popular Disturbances and Public Order in Regency England. London: Oxford University Press, 1934.

Darvall, James C. "The J-Curve of Rising and Declining Satisfaction as a Cause of some Great Revolutions and a Contained Rebellion. "In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in American: Historical and Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969.

Davies, James C. "Toward a Theory of Revolution, American Sociological Review, XXVII(February 1962) 5-19.

Daniels, R. R. "The Kronstadt Revolt of 1921: A Study in the dynamics of Revolution, "American Slavic and East European Review, X (1951), 241- 254.

Debray, Regis. Revolution in the Revolution? Armed Struggle and Political Struggle in Latin America. New York: Grove press,1967.

De Grazia, Alfred. Politics and Government, Vol. I: Political Behavior. New York: Colliers Books, 1953,1962.

De Grazia, Sebastian. The Political Community: A Study of Anomie. Chicago: University of Chicago Press, 1948.

Dehove. Gerard and Edward Dolleans. Histoire du Travail, I. Paris: DomatMontchrestien, 1953.

Dennis. Lawrence. The Dynamics of War and Revolution. New York: The Weekly Foreign Letter, 1940.

De Tocqueville, Alexis. The Old Regime and the French Revolution. Stuart Gilbert (tr.). New York: Doubleday, 1955.

Deutsch, Karl W. "External Internal War, "In Harry Eckstein (ed.). Internal War: Problems and Approaches. New York: The Free Press, 1963.

Deutsch, Karl W. "Some Quantitative Constraints on Value Al location in Society and Politics, "Behavioral Science, XI (July 1966), 245-252.

Dommanget, Maurice. La Jacquerie: 600 Anniversaire Des "Effrois. "Crell, LOise: Syndicat Des Instituteurs De L'Oise, 1958.

Drake, St. Clair. "Some Observations on Interethnic Conflict as One Type of Intergroup Conflict, "Journal of Conflict Resolution, I (1957) 155-178.

Eckstein, Harry. Division and Democracy: A Study of Norway. Princeton: Princeton University Press, 1966. Echstein, Harry. "(ed.). Internal War: Problems and Approaches. New York: The Free Press, 1966.

Eckstein, Harry. "On the Etiology of Internal Wars, "History and Theory, IV (No.2,1965), 133-163.

Edwards, Lyford P. The Natural History of Revolutions. Chicago: University of.Chicago Press, 1927.

Ellwood, Charles A. The Psychology of Human Society: An Introduction to Sociological Theory. New York: Appleton, 1925.

Embree, Ainsle T.(ed.). 1857 in India: Mutiny or War of Independence? Boston: D.C. Heath, 1963.

Endleman, Shalom (ed.). Violence in the Streets. Chicago: Quadrangle Books, 1968.

Enos, John L. An Analytic Model of Political Allegiance and its Application to the Cuban Revolution. Santa Monica: RAND Corporation, Publication 3197, August, 1965.

Etzioni, Amitai. "Demonstration Democracy. "Paper prepared for the National Commission on the Causes and Prevention of Violence. Washington, D.C: Center for policy Research, 1968.

Fals Borda, Orlando. "Unfinished Revolutions in Latin America, "Paper read to the Conference on "The United States in a Revolutionary Word, "Princeton University, April 1968.

Fanon, Frantz. The Wretched of the Earth. New York: Grove Press, 1966.

Feierabend, Ivo K. and Rosalind L. "Aggressive Behaviors within polities, 1948-1963: A Gross National Study, " Journal of Conflict Resolution, X (September 1966), 249-271.

Feierabend, Ivo K. and Rosalind L., and Betty A. Nesvold. "Social Change and Political Violence: Cross-National patterns," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in America: Historical and Comparative perspectives. Washington. D.C: National Commission on the Causes and prevention of Violence, 1969.

Feit, Edward. "Military Coups and political Development: Some Lessons from Ghana and Nigeria, "World Politics, xx (January 1968), 179-193.

Feldman, Arnold. "Violence and Volatility: The Likelihood of Revolution," In Harry Eckstein (ed.). Internal War: Problems and Approaches. New York: The Free Press,1963.

Fernandez, James W. "African Religious Movements: Types and Dynamics," Journal of Modern African StUdies, II (December 1964), 531 - 549.

Fernandez, James W. "The Lumpa Uprising: Why?' Africa Report , IX (November 1964) 30-32.

Finer, S.E. the Man on Horseback: The Role of the Military in Politics. New York: Praeger, 1962.

Fink, Clinton F. "Some conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict." Journal of Central European Affairs, XXIII (April 1963), 12-22.

Flanigan, William, and Edwin Fogelman. "Patterns of Democratic Development: An Historical Comparative Analysis,"Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C. September 1968.

Fluharty, Vernon Lee. Dance of the Millions: Military Rule and the Social Revolution in Colombia 1930-1956. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press,1 957.

Fogelson, Robert M. "From Resentment to Confrontation: The Police, the Negroes, and the Outbreak of the Nineteen-Sixtees Riots," Political Science Quarterly, LXXXIII (June 1968), 217-247.

Forrester, D.B. "The Madras Anti-Hindi agitation, 1965: Political Protest and Its Effects on Language Policy in India." Pacific Affairs, XXXIX (Spring— Summer 1966), 19-36.

Fossum, Egil. "Factors Influencing the Occurrence of Military Coups D'Etat in Latin America," Journal of Peace Research, No.3,1967, 228-251.

Fox, Ren'ee C. "The Peasant as a Revolutionary Force in Africa: The case of Congo — Kinshasa," Paper read to the Annual Meeting of the African Studies Association, New York, November 1967.

Fox, Ren'ee et al. "The Second Independence': A Case Study of the Kwilu Rebellion in the Congo," Comparative Studies in Society and History, VIII (October 1965), 78-109.

Friedrich, Carl J. (ed.). Revolution. New York Atherton Press 1966.

Friedrich, P. "Assumptions Underlying Tarascan Political Homicide" Psychiatry, XXV (November 1962), 315-327.

Furnivall, J.S. "Communism and Nationalism in Burma," Far Eastern Survey, XVIII (August 1949), 193-197.

Galtung, Johan. "Institutionalized Conflict Resolution: A Theoretical Paradigm," Journal of Peace Research, No.4,1965, 348-397.

Galtung, Johan. "On the Effects of International Sanctions, with Examples from the Case of Rhodesia," World Politics, XIX (April 1967), 378-416.

Galtung, Johan. "A Structural Theory of Aggression," Journal of Peace Research, No.2,1964-95-119.

Geertz, Clifford. "the Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States," In Clifford Geertz (ed.) Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa. New York: The Free Press,1963.

Germani, Gino. Integration Politica de Las Mesas Y el Totalitarismo. Buenos Aires: Colegio Libre de Estudios Superiors, 1956.

Geschwender, James A. "Social Structure and the Negro Revolt: An Examination of Some Hypotheses," Social Forces, XLII (December 1964) 248-256.

Giap, Vo-nguyen. People's War,People's army. New York: Praeger, 1962.

Glick, Edward Bernard. "Isolating the Guerrilla: Some Latin American Examples." Orbis, XII (Fall 1968), 873-886.

Gluckman,Max. "Civil War and Theories of Power in Barotse Land: African and Medieval analogies," Yale Law Journal LXXII (Summer 1963), 1515-1546.

Gluckman, Max. Rituals of Rebellion in South East Africa. Manchester: Manchester University Press,1954.

Godechot, Jacques. France and the Atlantic Revolution of the Eighteenth Century, 1770-1799. H.H.Rowen (tr.) New York: The Free Press,1965.

Goldenberg, Boris. The Cuban Revolution and Latin America. New York: Praeger, 1965.

Goodspeed, Donald J. The Conspirators: A Study of the Coup D'Etat. New York: The Viking Press,1962.

Gottschalk, Louis. "Causes of Revolution," American Journal of Sociology, L (July 1944), 1-8.

Governor's Select Commission on Civil Disorder. Report for Action. Trenton: State of New jersey, February 1968.

Graham, Hugh Davis and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in America. Historical and Comparative Perspectives. Washington D.C National Commission on the causes and Prevention of Violence 1969.

Granqvist, Hans. The Red Guard: A Report on Mao's Revolution. Erik J. Friis (tr.). New York:Praeger, 1967.

Greer, Donald. The Incidence of the Emigration During the French Revotution. Cambridge: Harvard University Press, 1951.

Grimshaw, Allen D. "Urban Racial Violence in the United States: Changing Ecological Consideration," American Journal of Sociology, LXVI(September 1960), 109-119.

Grimshaw, Allen D. "Lawlessness and Violence in America and Their Special Manifestations in Changing Negro-White Relationships," Journal of Negro History, XLIV (January 1959), 52-72.

Gross, feliks. The Seizure of Power in a Century of Revolutions. New York: Philosophical Library,1 958.

Gude, Edward W."Political Violence in Venezuela: 1958-1964," In James C.Davies (ed.), When Men Revolt And Why. New York: The Free Press, 1970.

Guessous, Mohammed. "An Approach to the Study of the Algerian Revolution," Princeton: Center of International Studies, N.d. (Mimeographed).

Guessous, Mohammed, On the Institutionalization of Social Conflict," Unpublished Paper Princeton: Center of International Studies, n.d. (Mimeographed).

Guevara, Ernesto. Che Guevara on Guerilla warfare. New York: Praeger, 1961.

Gullier, P.H. "Land Shortage, Social Change, and social Conflict in East Africa," Journal of Conflict Resolutions, v (March 1960), 16-26.

Gurr, Ted. "A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices," American Political science Review, LXII (December 1968) 1104-1124.

Gurr, Red Robert. "A Comparative Survey of civil Strife." In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.) Violence in America: Historical and Comparative Perspectives. Washington D.C. National Commission on the Causes and Prevention of Violence. 1969.

Gurr, Ted. New Error-Compensated Measures for Comparing Nations. Some Correlates of Civil Strife. Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph, No.25,1966.

Gurr, Ted. "Tensions in the Horn of Africa," In Feliks Gross. World Politics and Tension Areas,New York: New York University Press, 1965.

Gurr, Ted. "Urban Disorder: Perspectives from the Comparative Study of Vigil Strife," American Behavioral Scientist, XI (March — April 1 968), 50-55.

Gurr, Ted with Charles Ruttenberg. Cross-National Studies of Civil Violence. Washington, D.C. Center for Research on Social Systems, The American University, 1969.

Gurr, Ted with Charles Ruttenberg. The Conditions of Civil Violence: First Tests of A Causal Model. Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No.28,1967.

Gursfield, Joseph R. "Mass Society and Extremist Politics," American Sociological Review, XXVII (February 1962), 19-30.

Guzman, German, Orlando Fals Borda, and Eduardo Umana Luna.La Violencia en Colombia. Bogota: National University Monograf'ias Sociologias No.12,1962.

Hackney, Sheldon. "southern Violence." American Historical Review, LXXIV (February 1969), 906-925.

Haddad, George M. Revolutions and Military Rule in the Middle East. New York: Robert Speller, 1965.

Halpern,Manfred. "the Algerian Uprising of 1945," Middle East Journal, II (April 1948), 191-204.

Halpern, Manfred. The Dialectics of Modernization. Princeton: Princeton University Press, 1970.

Halpern, Manfred. "A redefinition of the Revolutionary Situation," Journal of International Affairs, XXIII (No.1,1969), 54-75.

Haring C.E. "the Chilean revolution of 1931," Hispanic-American Historical Review, XIII (1933), 197-203.

Harris, Christina P. Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood. Stanford: Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University, 1964.

Hatto, Arthur. "Revolution: An Enquiry into the Usefulness of an Historical Term," Mind, LVIII (October 1949), 495 - 517.

Heaps, Willard A. Riots U.S.A 1765-1 965. New York: Seabury Press, 1966.

Heaton, John Wesley. Mob Violence in the Late Roman Republic. Urbana: University of Illinois Press, 1939.

Heberle, Rudolph. Social Movements: An Introduction to Political Sociology. New York: Appleton — Century-Crofts, 1951.

Hempstone, Smith. Rebels, Mercenaries, and Dividends: The Katanga Story. New York: Praeger, 1962.

Hobsbawn, E.J. Social Bandits and Primitive Rebels: studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries. New York: The Free Press,1959.

Hobsbawn, E.J. The age of Revolution 1789-1 848. New York: Mentor, 1962,1964.

Hoffer, Eric. The True Believer Thoughts on the Nature of Mass Movements. New York: Harper,1951.

Holt,Edgar.Protest in Arms: the Irish Troubles,1916-1923. New York: Coward-McCann,1 961.

Hooper,Rex 0. "The Revolutionary Process: A Frame of Reference for the Study of Revolutionary Movements," Social Forces, XXVIII (March 1950),270-279.

Hoviand, Carl and Robert Sears. "Minor Studies in Aggression, VI. Correlation of Lynchings with Economic Indices," Journal of Psychology, IX (April 1 940),301 -310.

Humbaraci, Arsian. Algeria: A Revolution that Failed: A Political History Since 1954. New York: Praeger,1966.

Humphrey, Robert A. and John Lynch (eds.) .The Origins of the Latin American Revolutions, 1808-1 826. New York: Knopt 1965.

Hunter, Robert. Revolution: Why, How, When? New York: Harper and Brothers, 1940.

Huntington, Samuel P. "Patterns of Violence in World Politics," In Samuel P. Huntington (ed4. Changing Patterns of Military Politics. New York: The Free Press, 1961.

Huntington, Samuel P. "Political Development and Political Decay," World Politics, XVII (April 1965), 386-430.

Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press,1968.

International Conference on the History of Resistance. Movements. European Resistance Movements 1939-45. VoIs.1 and 2 Oxford. Pergamon Press, 1964.

International Sociological Association (in collaboration in Jessie Bernard, T.H. Pear, R. Aron, and R.C. Angel). The Nature of Conflict: Studies on the Sociological Aspects of International Tensions. Paris. UNESCO,1957.

Israel, John. Student Nationalism in China,1927-1937. Stanford: Hoover Institution, Stanford University, 1967.

Jacoby, Erich H. Agrarian Unrest in Southeast Asia, 2nd edn. London: Asia Publishing House,1949,1961.

Janos, Andrew C. "Authority and Violence: The Political Frame work of Internal War," In Harry Eckstein (ed.). Internal war: Problems and Approaches. New York: The Free Press,1963.

Janos, Andrew. The Seizure of Power: A Study of force and Popular Consent. Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monogrpah No.16, February 1964.

Janowitz, Morris. "Patterns of Collective Racial Violence." In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.) Violence in America: Historical and Comparative Perspectives. Washington,D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence,1969.

Jardine, Douglas. The Mad MuIIah of Somaliland. London: Herbert Jenkins, 1923.

Jellinke, Frank, The Paris Commune of 1871. New York: Grosset and Dunlap, 1937,1965.

Jenkins, Robin. "who are These marchers?" Journal of Peace Research, No.1,1967, 46-60.

Johnson, Chalmeers. "Civilian Loyalties and Guerrilla Conflict," World Politics, XIV (July 1962), 646-661.

Johnson, Chalmers. Peasant Nationalism and Communist Power. The Emergence of Revolutionary China 1937-1945. Stanford: Stanford University Press, 1962,1966.

Johnson, Chalmers. Revolution and the Social System. Stanford: The Hoover Institution on War, Revolution, and peace, Stanford Unviersity, 1964.

Johnson, Chalmers, Revolutionary Change. Boston: Little, Brown, 1966.

Johnson, John H. The Military and Society in Latin America, Stanford: Stanford University Press, 1964.

Johnson, Kenneth F. "Causal Factors in Latin American Political Instability," Western Political Quarterly, XVII (September 1964), 432-446.

Jordan, George B. "Objectives and Methods of Communist Guerrilla Warfare," Fighting Communist Guerrilla Movements, 1941-1861, New York. The Free Press,1962.

Kathin, George MCT. Nationalism and revolution in Indonesia. Ithaca: cornell University Press,1952.

Kamenka, Eugene. "The Concept of a Political Revolution," In Carl J. Firedrich (ed.). revolution. New York: Atherton Press,1966.

Kaplan, Morton A. (ed.) Revolution. New York: Atherton Press,1966.

Kecskemeti, Paul. The Unexpected Revolution: Social Forces in the Hungarian Uprising. Stanford: Stanford University Press. 1961.

Kerr,Clark and Abraham Siegel. "the Interindustry Propensity to Strike," In Arthur Kornhauser et al. (eds). Industrial Conflict. New York: McGrawHill, 1954.

Kerr, Clark et al. Industrialism and Industrial Man: the Problems of Labor and Management in Economic Growth. Cambridge: Harvard University Press, 1960.

Kim, C.l. Eugene. "Differential Social Mobilization and Political Instability in Korea." Paper read to the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C.1 968.

Kling, Merle. "toward A Theory of Power and Political Instability in Latin America," Western Political Quarterly, IX (March 1956) 21-35.

Knowles, William H. "Industrial Conflict and Unions," In Wilbert E. Moore and Arnold S. Feldman (eds.) Labor Commitment and Social Change in Development Areas. New York: Social Science Research Council, 1950.

Kopytoff, Igor."Extension of Conflict as a Method of Conflict Resolution among the Suku of the Congo," Journal of Conflict Resolution, V (March 1961), 61-69.

Korbel, Josef. The Communist Subversion of Czechoslovakia, 1939-1949. Princeton: Princeton University Press, 1959.

Kornhauser, Arthur Et al.)eds.). Industrial Conflict. New York: McGrawHill,1954.

Kornhauser, William. "The Politics of Mass Society. New York: The Free Press,1 959.

Kort, Fred. "The Quantification of Aristotle's Theory of Revolution," American Political Science Review, LXVI (June 1952), 486-493.

Kousoulas, D.George. Revolution and Defeat: The Story of the Greek Communist Party. New York: Oxford University Press,1965.

Kropotkin, Pierre. Paroles d'un Revolte. Paris: C. Marpon et E. Flammerion (n.d).

Lambert, Richard D. "Religion, Economics, and Violence in Bengal, "Middle East Journal, IV (July 1950), 307-328.

Lanternari, Vittorio. The Religions of the Oppressed: A Study of Modern Messianic Cults. New York: Knopf, 1963.

Lasswell, Harold and Abraham Kaplan. Power and Society: A Framework for Political Inquiry. New Haven: Yale University Press, 1950.

Lasswell, Harold and Daniel Lerner (eds.) World Revolutionary Elites.Studies in Coercive Ideological Movements. Cambridge: MIT Press,1965.

Laue, J.H. "A Contemporary Revitalization Movement in American Race Relations: The Black Muslims,"" Social Forces, XLII (March 1964),315-323.

Lee, Alfred McClung and Norman D. Humphrey. Race Riot: Detroit, 1943. New York: Octagon Books,1943,1968.

Lefebvre, Georges. The Coming of the French Revolution. R.R. Palmer (tr.And ed.). Princeton: Princeton University Press,1947.

Leiden, Carl and Karl M.Schmitt. the Politics of Violence: Revolution in the Modern World. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall,1968.

Lermarchand, Rene' "Revolutionary Phenomena in Stratified Societies: Rwanda and Zanzibar." Civilizations, XVIII (No.1,1968), 1-34.

LeVine, Robert A. (ed). "The Anthropology of Conflict," Journal of Conflict Resolution, v(March 1961), 3-108.

Levine, Robert A. "Anti European Violence in Africa: A Comparative Analysis," Journal of Conflict Resolution,III (December 1959), 420-429.

Li Chien-nung. The Political History of China,1840-1928. Stanford: Stanford University Press,1956.

Lieberson, Stanley. "A Societal theory of Race and Ethnic Relations," American Sociological Review, XXX (December 1965), 887-898.

Leuwen, Edwin. Generals vs. presidents: neo Militarism in Latin America. New York: Praeger, 1964.

Linares Quintana, Segundo V. "The Etiology of Revolutions in Latin America," Western Political Quarterly, IV (June 9151), 254-267.

Linton, Ralph. "Natisvistic Movements." American Anthropologist, XLV (April 1943) 230-240.

Lofchie, Michael F. Zanzibar: Background to revolution. Princeton: Princeton University Press,1965.

Lomax, Louis E. Thailand: The War That Is, The War That Will be. New York: Vintage Books,1967.

Lowie, R.H. "Compromise in Primitive Society," International Social Science Journal,XV (No.2, 1963), 182-229.

Marcum, John A. The Angolan Revolution, Vol.1 : The Anatomy of an Explosion (1950-1962). Cambridge: MIT Press,1969.

McAlister, John T.Jr. "the Colonial Background to the Vietnamese Revolutionary War," Unpublished Paper, New Haven: Department of Political Science, Yale University, June 1,1964.

Mcalister, John t. Vietnam. The Origins of Revolution. New York: Knopf, 1969.

McVey, Ruth. "The Southeast Asian Insurrectionary Movements," In Cyril E. Black and Thomas P. Thornton (eds.). Communism and Revolution: The Strategic Uses of Political Violence. Princeton: Princeton University Press, 1964.

Mack, Raymond W. and Richard C.Snyder. "the Analysis of Social Conflict: Toward an Overview and Synthesis," Journal of Conflict Resolution, I (June 1957), 221-248.

Malaparte, Curzio. Coup D'Etat: The Technique of Revolution . New York: E.P. DuttoR 1932.

Mannoni, O.Prospero and Caliban :The Psychology of Colonization, Pamela Powesland (tr.) New York: Praeger, 1956,1964.

Martin, John Bartlow. Overtaken By Events: The Dominican Crisis from the all of Trujillo to the Civil War. Garden City, N.Y.: Doubleday,1966.

Martz, John D. "Urban and Rural Factors in Contemporary Latin AmericanViolence," Western Political Quarterly, XVIII (September 1965), Supplement, 36-37.

Marx, Karl and Friedrich Engels. Revolution and Counter-Revolution. Eleanor Marx Aveling (ed.). New York: C. Scribners Sons, 1896.

Mason, Henry L. Mass Demonstrations Against Foreign Regimes: A Study of Five Crises. New Orleans: Tulane University Studies in Political Science, Volume X,1966.

Masotti, Louis H. and Don R. Bowen (eds). Riots and Rebellion: Civil Violence in the Urban Community. Beverly Hills:Sage,1968.

Massell, Gregory J. "Law as an Instrument of Revolutionary Change in a Traditional Milieu: The Case of Soviet Central Asia,: Law and Society Review,ll (February 1968), 179-228.

Mattick, Hans W. "the Form and Content of Recent Riots," Midway Summer 1968,3-32.

Mbeki, Govan. South Africa: The Peasants' Revolt. Baltimore : Penguin Books,1 964.

Means ., G.P. and l.N. "Nagaland: The Agony of Ending a Guerrilla war." Pacific Affairs, XXXIX (Fall-Winter 1966-67), 290-313.

Meisel, James H. Counterrevolution: How Revolutions Die. New York: Atherton Press, 1966.

Mendras, henri and Yves Tavernier. "Les Manifestations de juin 1961," Revue Francaise de Sciences Politiques, XII (September 1962), 647-671.

Merriman, Robert B. Six Contemporaneous Revolutions. Oxford: Clarendon Press, 1938.

Methvin E.H. "Mob Violence and Communist Strategy," Orbis v (Summer 1961), 166-181.

Metron. The Coup D'Etat: Its Political and Military Significance. Princeton Metron. The Coup E'Etat: Modern Techniques and Counter measures. Princeton: Metron, Inc., 1961 (Mimeographed).

Midlarsky, Manus. "Mathematical Models of Instability: A Systematic Approach to the Study of Coups." Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, September 1967.

Midlarsky, Manus and Raymond Tanter. "Toward a Theory of Political Instability in Latin America," Journal of Peace Research, No.3,1967,209- 227.

Miller, John C. Origins of the American Revolution. Stanford: Stanford University Press, 1943,1959.

Miller, Linda. World Order and Local Disorder: The United Nations and Internal Conflicts. Princeton: Princeton University Press,1967.

Mintz, Alexander. "A Re-Examination of correlations between Lynchings and Economic Indices," Journal of Abnormal and Social Psychology, XLI (April 1946), 154-160.

Morgan, Edmund S. (ed.) The American Revolution: Two centuries of Interpretation. Englewood Cliffs: Prentice-Hall,1 967.

Moore, Barrington Jr. Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World: Boston: Beacon Press,1966.

Morrison, Denton E. "Relative Deprivation and rural Discontent in Developing Countries. A Theoretical Proposal," Paper read at the Annual Meeting of the American Association for the advancement of science, 1966. Myers, R.C. "Anti Communist Mob Action: A Case Study," Public Opinion Quarterly, XII (Spring 1948), 57-67.

Nadel, George. "The Logic of the Anatomy of Revolution, with Reference to the Netherlands Revolt," Comparative Studies in Society and History,ll (July 1960), 473-484.

Narsyan, Jayaprakash. "The Nature of the Revolutionary Situation around the World," Paper read to the Conference on "the United states in a Revolutionary World," Princeton University April 2,1968.

Nash, Phileo. "The Place of Religious Revivalism in the Formation of the Intercultural Community on Klamath Reservation," In Fred Eggan (ed.) Social Anthropology of North American Tribes. Chicago: University of Chicago Press, 1937,377-442.

National Advisory Commission on Civil Disorders. Supplemental Studies. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1968.

Nawawi, Mohammed Ansori. "Regionalism and Regional Conflicts in Indonesia," Ph.D. Dissertation, Department of Politics Princeton University, June 1968.

Needler, Martin C. Anatomy of a Coup D'etat: Ecuador 1963. Washington D.C.: Institute for the Comparative Study of Political Systems,1964.

Neumann, Sigmund. "The International Civil War," World Politics , I (April 1949),333-350.

Neumann, Sigmund. "The Structure and Strategy of Revolution: 1848 and 1948," Journal of Politics, XI (August 1949), 532-544.

Neiburg, H.L. "The Threat of Violence and Social Change," American Political Science Review, LVI (December 1962),865-873.

Nomad, Max. Aspects of Revolt. New York: Bookman Associates,1959.

Nomad, Max,Political Heretics from Plato to Mao Tse-Tung. Ann Arbor: University of Michigan Press,1963.

Norbeck, Edward. "African Rituals of Conflict," American Anthropologist LXV (December 1963), 1254-1279.

Oberschall, Anthony, "Rising Expectations, National Unity and Political turmoil," Paper Read at the Annual Meeting of the African studies Association, November 1967.

O'Connell, J. "The Inevitability of Instability." Journal of Modern African Studies. V (No.2,1967), 181-191.

Oduho, Joseph and William deng. The Problem of the Southern Sudan. London: Oxford University Press,1 963.

Olson, Mancur Jr. "Economic Development and Guerrilla Warfare: The War of the Country Against the City," Unpublished Paper. Princeton: Center of International Studies, Princeton Univeristy,1966 (Mimeographed.)

Psanka, Franklin M. (ed.) Modern Guerrilla Warfare: Fighting Communist Guerrilla Movements,19410-1961. New York: The Free Press,1962.

Packard, George R.III. Protest in Tokyo: The security Treaty Crisis of I 960.Princeton University Press,1 966.

Palmer, Robert R. The Age of the Democratic Revolutions: A Political History of Europe and America 1760-1800. Princeton: Princeton University Press,1 959.

Paret, Peter. French Revolutionary Warfare From Indochina to Algeria: The Analysis of a Political and Military Doctrine, New York: Praeger,1964.

Paret, Peter and John W.Shy. Guerrillas in the 1960s. rev. ed. New York: Praeger, 1964.

Parsons, Talcott. "Certain Primary Sources and Patterns of Aggression in the Social structure of the Western World," In Lyman Bryson, Louis Finelstein, and Robert M. Maclver (eds.).Confiicts of power in Modern Culture. New York: Conference on Science, Philosophy and Religion, Seventh Symposium, 1947.

Parsons, Talcott. "Some Reflections on the Place of Force in Social Process," IN Harry Eckstein (ed.) Internal War: Problems and Approaches.New York: The Free Press,1963.

Passos, Alaor S "Developmental Tension and Political Instability: Testing Some Hypotheses Concerning Latin America," Journal of Peace Research, No.1,1968, 70-86.

Patch, Richard W. "Peasantry and National Revolution," In Kalman H.Silvert (ed.). Expectant Peoples: Nationalism and Development. New York: Random House,1963.

Payne, James, "Peru: The Politics of Structured Violence," Journal of Politics XXVII (May 1965), 362-374.

Petras, James and Maurice Zeitlin. "Miners and Agrarian Radicalism," American Sociological Review, XXXII (August 1967), 578-586.

Pettee, George. The Process of Revolution. New York: Harper,1938.

Pike Douglas. Viet Cong: The organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam. Cambridge: M.I.T. Press,1967.

Pinkney, David H. "The Crowd in the French Revolution of 1830". American Historical Review, LXX (October 1964), 1-17.

Pool, Ithiel de Sola. "Village Violence and International Violence." Peace Research Society (International) Papers IX (1 968),87-94.

Powell, Elwin H. "Reform, revolution, and Reaction as Adaptations to Anomie," Review of Mexican Sociology, XXV (1963),331-355.

Pulzer, Peter G.J. The Rise of Political Anti-Semitism in Germany and Austria. New York: Wiley,1964.

Putnam, Robert D. Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," World Politics,XX (October 1967), 83-110.

Pye, Lucian. Guerrilla Communism in Malaya: Its Social and Political Meaning. Princeton: Princeton University Press, 1956.

Pye, Lucian. "The Roots of Insurgency," In Harry Eckstein (ed.). Internal War:Problems and Approaches. New York: The Free Press, 1963.

Rapoport, David C. "Coup D'Etat: The View of the men Firing Pistols," In Carl J.Friedrich (ed.) Revolution.New York: Atherton Press,1966.

Rapoport, David C. "The Political Dimensions of Military Usurpation". Political Science Quarterly, LXXXIII (December 1968), 551-572.

Rapoport, Anatol. Fights, Games, and Debates, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1960.

Reed, nelson. The Caste War of Yucatan. Stanford ; Stanford University Press,1964.

Reeve, Sidney A. The Natural Laws of Social Convulsions. New York: E.P. Dutton,1933.

Reeve, Sidney A. The Natural Laws of Social Convulsions. New York: E.P. Dutton, 1933.

Reeves, Ambrose. Shooting at Sharpeville: The Agony of South Africa. Boston: Houghton Mifflin, 1961.

Report of the National Advisory Commission on Civil Disorder. Otto Kerner (Chairman). New York: Bantam Books,1968.

Richardson, Lewis F. Statistics of Deadly Quarrels. Pittsburgh Boxwood Press, 1960.

Ridker, Ronald G. "Discontent and Economic Growth," Economic Development and Cultural Channel,XI (October 1962), 1-15.

Roberts, Ben C. "On the Origins and Resolution of English Working Class Protest." In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.) Violence in America: Historical and Comparative Perspectives. Washington D.C. National Commission on the Causes and Prevention of Violence. 1969.

Robertson, Priscilla. Revolutions of 1848: A Social History. Princeton: Princeton University Press,1952.

Rosberg, Carl G.Jr. "The Mau Mau as a Political Mobilization Institution," Paper Read at the Seventh Annual Meeting of the African Studies Association, Chicago, October 1964.

Rosberg, Carl G. Jr. and John Nottingham. The Myth of "Mau Mau": Nationalism in Kenya. New York: Praeger,1966.

Rose, R.B. "Eighteenth-Century Price Riots and Public Policy in England," International Review of Social History, VI (No.2,1961),277-292.

Rosenau, James N. "Internal war as an International Event," In James N Rosenau (ed.) International Aspects of Civil Strife. Princeton: Princeton University Press, 1964.

Rosenstiel, Annette. "An Anthropological Approach to the Mau Mau Problem." Political Science Quarterly, LXXXII (December 1967), 597-618.

Rotberg, Robert. "The Lenshina Movement of Northern Rhodesia,"
Rhodes-Livingstone Institute Journal, XXIX (June 1961) 63-78.
Rower, James W. "Argentina's Restless Military," In Robert D. Tomasek (ed.) Latin American Politics: Studies of the Contemporary Scene. Garden City: Double day. 1966.

Rude, George. The Crowd in History: A Study of Popular Disturbances in France and England,1730-1848. NewYork: Wiley,1964.

Rude George. "Prices, Wages, and Popular Movements in Paris During the French Revolution," Economic History Review, VI (April 1954), 246- 267.

Rude, George. Revolutionary Europe, 1783-1815. Cleveland: World,1964.

Rude, George. "The Study of Popular Disturbances in the "Pre Industrial Age," Historical Studies: Australia and New Zealand, x (May 1963), 457- 469.

Ruiz, Ramon Eduardo. Cuba: The Making of a Revolution. Amherst: University of Massachusetts press, 1968.

Rummel, Rudolph J. "A Field theory of Social Action with Application to Conflict within Nations," Yearbook for the Society for General Systems Research,X (1965), 183-204.

Rummel Rudolph J. "Dimensionality of Nations Project: Orthogonally
Rotated Factor Tables for 236 Variables," New Haven: Department of Political Science, Yale Univerisyt,1964 (Mimeographed.)

Rummel, Rudolph J. "Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations," General Systems Yearbook, VIII (1963),1-50.

Rummel, Rudolph J. "Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations," Peace Research Society, Papers I(1963), 79-112.

Russett, Bruce M. "Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics," World Politics, XVI (April 1964), 442-454.

Sanger, Richard H. Insurgent Era: New Patterns of Political, Economic, and Social Revolution. Washington, D.C. Potomac Books 1967.

Scaff, Alvin H. The Philippine Answer to Communism. Stanford: Stanford University Press,1955.

Scalapino, Robert A. "Communism in Asia: Towards Comparative Analysis," In Robert A Scalapino (ed.). The Communist Revolution in Asia: Tactics, Goals, and Achievements. Englewood Cliffs: Prentice-Hall,1965.

Schapiro, Jacob S. Movements of Social Dissent in Modern Europe. Princeton: Van Nostrand,1962.

Schattschneider, E.E. "Intensity, Visibility, Direction and Scope," American Political Science Review, LI (December 1957),933-942.

Scheffler, H.W. "The Genesis and Repression of Conflict: Choiseul Island," American Anthropologist, LCXVI (August 1 964),789-804.

Schelling, Thomas C. The Strategy of Conflict. Cambridge: Harvard University Pres, 1960,1963.

Schuman, Frederick L.The Nazi Dictatorship: A Study in Social Pathology and the Politics of Fascism. New York: Knopt 1935..

Schwartz, David C. "A Theory of Revolutionary Behavior." In James C. Davies (ed). When Men Rebel and Why. New York: The Free Press,1970.

Schwartz, David C. "On the Ecology of Political violence: The Long Hot Summer' as a Hypothesis," American Behavioral Scientist, XI (July-August1968) 24-28.

Schwartz, David C. "Political Alienation: A Preliminary Experiment on the Psychology of Revolution's First Stage," Paper Delivered at the Annual Meeting of the American Political Science Association, New York,1967.

Schwarz, Solomon M. The Russian Revolution of 1905: The Workers Movement and the Formation of Bolshevism and Menshevism. Gertrude Vakar (tr.) Chicago: University of Chicago Press,1967.

Seton-Watson, Hugh. Nationalism and Communism. New York: Praeger, 1964.

Seton-Watson, Hugh. "Twentieth Century Revolutions," Political Quarterly, XXII (July 1951), 251-265.

Shepperson, George and Thomas T.Price. Independent African: John Chilembwe and the Origins, Setting and Significance of the Nyasaland

Native Uprising of 1915. Edinburgh : Edinburgh University Press,1958.

Shogan, Robert and Tom Craig. The Detroit Race Riot: A Study in Violence. Philadelphia : Chilton Books, 1964.

Shubs, Peter. "Revolutionary Symbology: Comparative Case Studies of the American and Indian Independence Movements." Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, new York, 1969.

Siegel, Bernard. "Defensive Cultural Adaptation." In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in America : Historical and Comparative Perspectives. Washington, D.C: National Commission of the Causes and Prevention of Violence, 1969.

Silvert Kalman H. The Conflict Society: Reaction and Revolution in Latin America. New Orleans: Hauser Press,1961.

Silvert, Kalman H. "The Costs of Anti-Nationalism: Argentina, "InKalman H. Silvert (ed.). Expectant peoples: Nationalism and Development. New York: Random House, 1963.

Simon, W. B. "Motivation of a Totalitarian Mass Vote, "British Journal of Sociology, X (December 1959), 338-345.

Smelser, Neil J. Social Change in the Industrial Revolution. Chicago University of Chicago Press, 1950.

Smelser, Neil J. Theory of Collective Behavior. New York: The Free Press, 1963.

Solomon, F. Et.al. "Civil Rights Activity and Reduction in Crime Among Negroes, "Archives of General Psychiatry, XII (march 1965), 227-236.

Sorel, Georges. Reflections on Violence. T.E. Hulme (tr.). New York: Pater Smith, 1915,1941.

Sorokin. Pitirim. Social and cultural Dynamics, Volume Ill: Fluctuations of Social Relationships, War and Revolutions. New York: American Book Company, 1937.

Sorokin, Pitirim A. The sociology of Revolution. Philadelphia: J. B. Lippincott, 1925.

Soule, George. The Coming American Revolution. New York: Macmillan, 1935.

Springer, Philip B. "Disunity and Disorder: Factional Politics in the Argentine Military, "In Henry Bienen (ed.). The Military Intervenes: Case Studies in Political Development. New York: Russell Sage, 1968.

Srarnar, Frances Lucille. Magsaysay and the Philippine Peasantry: The Agraion Impact on Philippine Politics, 1953-1956. Berkeley: University of California Press, 1961.

Stokes, W. S. "Violence as a Power Factor in Latin American Politics. "Western Political Quarterly. V (December 1952), 445-468.

Stone, Lawrence. "Theories of Revolution. "World Politics, XVII (January1966), 159-176.

Strausz-Hupe, Robert, et al. Protracted Conflict. New York: Harper and Row, 1959.1963.

Taft, Philip and Philip Ross. "American Labor Violence: Its Causes, character. And Outcome. "In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in America: Historical and Commission on the Causes and prevention of Violence, 1969.

Tannenbaum, Frank. "on political Stability, "political Science Quarterly, LXXV (June 1960), 161-1 80.

Tanter, Raymond. "Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations, 1958-1960." Journal of Conflict Resolution, X (March 1966), 41- 64.

Tanter, Raymoud. "Dimensions of Conflict Behavior within Nations, 1955- 60; Turmoil and Internal War, "Peace Research society papers, III (1965), 159-184.

Tanter, Raymond and Manus Midlarsky. "A Theory of Revolution, "Journal of Conflict Resolution, XI (September 1967), 264-280.

Thomas, Dorothy S. And Richard S. Nishimoto. The spoilage. Berkeley: University of California Press, 1946.

Thompson. Sir Robert. Defeating Communist Insurgency. New York: Praeger. 1966.

Thornton. Thomas Perry. "Terror as a Weapon of Political Agitation, "In Harry Eckstein (ed.). Internal War: Problems and Approaches. New York: The Free Press, 1964.

Tilly, Charles. "A Travers Le chaos des Vivantes Cites, "Paper Read at the Sixth World Congress of Sociology, Ecian-Les-Bains, September 1966.

Tilly, Charles. "Collective Violence in European Perspective."In Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr (eds.). Violence in America:

Historical and Comparative Perspectives. Washington, D.C: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969.

Tilly, Charles. "Reflections on the Revolutions of Paris: An Essay on Recent Historical Writing, Social Problems, XII (Summer 1964), 99-121.

Tilly, Charles. The Vendee. Cambridge: Harvard University Press, 1964.

Tilly, Charles and Louise. "Popular Participation in the French Revolution, "Unpublished Paper, Joint Center for Urban Studies of M.I.T. and Harvard University, December 1965 (Mimeographed)

Tilly, Charles and James Rule. Measuring Political Upheaval. Princeton: Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 19,1965.

Timasheff, Nicholas S. War and Revolution . New York: Sheed and ward, 1965.

Tolles, F. B. "Non-Violent Contact: The Quakers and the Indians, "Proceedings of the American Philosophical Society, CVII (April 15, 1963).93-1 01.

Trotsky, Leon. The History of the Russian Revolution. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1957.

Tse-tung, Mao Tse-tung on Guerrilla Warfare. S.B. Griffith (tr.). New York: Praeger, 1961.

Tse-tung, Mao. On the protracted War. Peking: Foreign Language Press, 1954.

Ulam, Adam B. The Unfinished Revolution. New York: Random House, 1960.

U.S. Department of Labor, Manpower Administration. The Detroit Riot: A Profile of 500 Prisoners. Washington, D.C: Author, March 1968.

Venturi, Franco. Roots of Revolution: A History of the populist and Socialist Movements in Nineteenth Century Russia. Isaiah Berlin (ty.). New York; Knopt 1960.

Viles, Perry. "Participants and Elites in French Revolutionary Politics, 1789-1795, "Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, University of Pennsylvania, n.d.(1 968). (Dittoed).

Vittachi, Tarzie. Emergency '58: The Story of The Ceylon Race Riots. London: Andre Deutsch, 1959.

Vittachi, Tarzie. The fall of Sukarno. New York: praegel, 1967.

Von der Mehden. Fred R. "Political Violence in Burma and Thailand: A Preliminary Comparison, "Paper Read at the Annual Meeting of the Asian Studies Association, Philadelphia, March 1968.

Wada, George and James C. Davies. "Riots and Rioters, "Western Political Quarterly, X (December 1957), 864-874.

Wainhouse, Edward R. "Guerrilla War in Greece, 1946-49: A case Study, "In Franklin M. Osanka (ed.). Modern Guerrilla Warfare: Fighting Communist Guerrilla Movements, 1941-1961. New York: The Free Press, 1963.

Wallace, Anthony F. C. "Revitalization Movements, "American Anthropologist, LVIII (April 1956), 264-281.

Walter, E. V. "Power and Violence, "American Political Science Review, LVIII (June1964), 350-360.

Walter, E. V. "Violence and the Process of Terrot, "American sociological Review, XXIX (April 1964), 248-257.

Walton, Jennifer G. "Correlates of Coerciveness and Permissiveness of National Political Systems: A Gross-National Study," M.A. Thesis, San Diego State College, June 1965.

Wanderer, Jules J. "1967 Riots: A Test of the Congruity of Events." Social Problems, XVI (Fall 1968), 193-198.

Walzer, Michael. "Revolutionary Ideology: The Case of the Marian Exiles, "American Political Science Review, LVII (September 1963), 643-654.

Wadge, Bryant. "The Case Study of Student Political Violenee: Brazil, 1964, and Dominican Republic, 1965," World Politics, XXI (January 1969), 183-206.

Weaker, Walter. F. The Turkish Revolution 1960-1961: Aspects of Military Politics. Washington: The Brookings Institution, 1963. Hungarian Revolt: Toward an Inductive Theory of Games," Athens: Department of political Science, University of Georgia. 1968 (Mimeographed).

Wheatley, Charles. "Military Coups and their Effects in terms of political Development. "Princeton: Center of International Studies, Princeton University; 1968 (Mimeographed).

Wilkenfeld, Jonathan. "Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations, "Journal of peace Research, No. 1. 1968,56-69.

Wilier, David and George K. Zollschan. "prolegomenon to a Theory of Revolutions," In George K. Zollschan and Walter Hirsch (eds.). Explorations in Social change. Boston: Houghton Mifflin, 1964.

Williamson, Robert C. "Toward a Theory of Political Violence: the Case of Rural Colombia, "Western Political Quarterly, XVIII (March 1965), 35-44.

Willner, Ann Ruth. "Some Forms and Functions of Public Protest in Indonesia, "Paper Read at the Annual Meeting of the Asian Studies A association, Philadelphia, 1968.

Wildson, B. R. "An Analysis of Sect Development," American sociological Review, XXIV (February 1959), 3-15.

Wilson, David A. "Nation-Building and Revolutionary War, "In Karl Deutsch and William J. foltz (eds.). Nation-Building. New York: Atherton press, 1963.

Wilson, Frank L. "French-Canadian Separatism, "Western Political Quarterly, xx (March 1967), 116-31.

Wintringham, Thomas Henry. Mutiny: Being A survey of Mutinies from Spartacus to Invergordon. London: Mott, 1936.

Wolfe, Bertram David. Three Who Made A Revolution: A Biographical History. New York: Dial press, 1948.

Wolf, Charles Jr. Insurgency and Counterinsurgency: New Myths and old Realities, Santa Monica: RAND Corporation, Paper P-31 32-1, July 1965.

Wolfe, Leon. Lockout: the Story of the Homestead Strike of 1892. New York: Harper and Row, 1965.

Wolfgang, Marvin E. And Franco Ferracuti. The subculture of Violence: Towards an Integrated Theory in Criminology. London: Tavistock, 1967.

Wolin, Sheldon. "Violence and the Western Political Tradition, "American Journal of orthopsychiatry, XXXIII (January 1963) 15-28.

Woolman, David S. Rebels in the Rif: Abd El Krim and the Rif Rebellion. Stanford: Stanford University Press, 1968.

Worsley, peter M. "The Analysis of Rebellion and Revolution in Modern British Social Anthropology, "Science and society, XXV(Winter 1961), 26- 37.

Worsley, peter M. The Trumpet Shall Sound: A Study of "Cargo" Cults in Melanesia. London: Mac Gibbon and Kee, 1957.

Wright, Quincy. A Study of War. Chicago: University of Chicago Press, 1942.

Yalman, Nur. "Intervention and Extrication: The officer Cops in the Turkish Crisis, "In Henry Bienen (ed.). The Military Intervenes: Case Studies in Political Development. New York: Russell Sage, 1968.

Yoder, Dale, "Current Definitions of Revolution, "American Journal of Sociology, XXXII (November 1926),433-441.

Young, Crawford. Politics in the Congo: Decolonization and Independence. Princeton: Princeton University press, 1965.

Young, Roland and Henry A. Fosbrooke. Smoke in the Hills: Political Tension in the Morogoro District of Tanganyika . Evanston : Northwestern University press, 1960.

Zawodny, J. K. "Unexplored Realms of Underground Strife, "American Behavioral Scientist, IV (September 1 960),3-5.

Zeitlin, Maurice. Revolutionary politics and the Cuban Working Class. Princeton: Princeton University press, 1967.

Zinner, Paul E. Revolution in Hungary. New York: Columbia University Press, 1962,1962.

Zolberg, Aristide R.

"The Structure of political Conflict in the New States of Tropical Africa, "American political Science Review, LXII (March 1968), 70- 87.

"Political Conflict: Perspectives on Revolution. "Journal of International Affairs, XXIII (No. I. 1969), 1-118. "Six Views of the Nigerian War, "Africa Report, XIII (February 1968),8-49. "Students and Politics. "Daedalus, XCVII (Winter 1968),1-317. Supplementary Bibliography on Group Conflict and Political Violence Canetti, Elias. Crowds and power. New York: the Viking press, 1960,1963.

Diaz del Moral, Juan. Historia de Las Agitaciones Campesinos Andaluzas. Madrid: Alianza Editorial, 1929,1967.

Drachkovitch, Milorad M. (ed.). The Revolutionary Internationals, 1864-1943. Stanford: Stanford University press, for the Hoover Institution on War, Revolution, and peace, 1966.

Feuer, Lewis S. The Conflict of Generations: The Character and Significance of Student Movements: New York: Basic Books, 1969.

Garson, David, "The Politics of Collective Violence in America: 1863-1963. Ph.D. dissertation, Department of Government, Harvard University, 1969.

Gude, Edward, W. "Batista and Berancourt: Alternative Responses to Violence." In Hugh Davis Graham and Ted Ronert Gurr, (eds.). Violence

in America: Historical and Comparative Perspectives. Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969.

Horowize, Irving Louis. "The Struggle is the Massage. "Paper Prepared for the Task Force on Group Protest and Violence, National Commission on the Causes and Prevention of Violence, September, 1968 (Mimeographed).

Hudson, Michael. "political Violence and the Transfer of Power: Some Longitudinal Comparisons. "Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, New York, 1969.

Huizinga, Johan. The Waning the Middle Ages. London: F. Arnold, 1924.

Hundley. James R., Jr. "The Dynamics of Recent Ghetto Riots, "University of Detroit Journal of Urban Law, XLV (Spring-Summer 1968), 627-639.

Leites, Nathan and Charles Wolf, Jr. Rebellion and Authority: An Analytic Essay on Insurgent Confects. Santa Monica: RAND Corporation, 1969.

Lipset, Seymour M. Political Man: The Social Bases of Politics. Garden City: Doubleday, 1960.

Loomis, Charles P. Praise of Conflict and its Resolution. "American Sociological Review. XXXII (December 1967), 875-890.

Mitchell, Edward J. "Inequality and Insurgency: A Statistical Study of South Vietnam, "World Politics, XX (April 1968),421-438.

Moreno, Francisco Jose. Legitimacy and Stability in Latin America: A Case Study of Chilean Political Culture. New York: New York University Press, 1970.

Nesvold, Betty A. et al. "Regime Coerciveness and Political Instability. "Paper read at the Annual Meeting of the American Political Science Association, New York, 1969.

Nieburg, H. L. Political Violence: The Behavioral Process. New York: St. Martin's Press, 1969.

Nun, Jose. "A Latin American Phenomenon: The Middle – Calss Coup." In James Petras and Maurice Zeitlin (eds.). Latin America: Reform or Revolution? Greenwich: Fawcett, 1968, 145-185.

Patras, James. "Revolution and Guerrilla Movements in Latin Petras and Maurice Zeitlin (eds.). Latin America: Reform or Revolution? Greenwich: Fawcett, 1968,329-369.

Rubenstein, Richard. Renbels in Eden. Boston: Little, Brown, 1970.
Skolnick, Jerome H. The Politics of Protest. Washington, D.C.: National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1969.
Taylor, Philip A. M. (ed.). The Origins of the English Civil War: Conspiracy, Crusade, or Class Conflict? Boston: D. C. Heath, 1960.
Walter, F. V. Terror and Resistance: A Study of Political Violence. New York: Oxford University Press, 1969.

قائمة المصطلحات

Allocation of Resources	تخصيص الموارد
Anger	الغضب
Anomie	التحلل من الضوابط
Anti-Regime Action	الأعمال المناهضة للنظام (الحاكم)
Aspirational Deprivation	الحرمان الطموحي
Aspirations	المطامح
Authoritative Coercion	القسر السلطوي
Coercion	القسر
Collective Violence	العنف الجماعي
Communality Values	قيم الجماعة
Conspiracy	التآمر
Curvileneary	وفق خط منحن
Decremental Deprivation	الحرمان المتناقص
Deprivation	الحرمان
Determinants of Expectation	محدّدات التوقع
Dissatisfaction	السخط
Dissident Institutional Support	الدعم المؤسسي للمنشقين
Dissidents	المنشقون
Dissonance	التنافر
Elite	النخبة
Expectations	التوقعات

Extrapunitiveness	توجيه اللوم إلى الغير
Frustration	الإحباط
Group Mobility	تحركية الجماعة
Heterogeneous Population	السكان غير المتجانسين
Identification with	المماهاة
Ideotional Coherence Values	قيم التناسق التصوري
Internal War	الحرب الداخلية
normative Justifications	المبررات المعيارية
Negative Sanctions	الجزاءات السلبية
Perceived Descrepancy	التناقض المدرك
Political Violence	العنف السياسي
Progressive Deprivation	الحرمان المتدرج
Rage	الحنق
Rebellion	تمرد
Regime Legitimacy	شرعية النظام (الحاكم)
Regime Coercive Control	سيطرة النظام القسرية
Regime Institutional Support	الدعم المؤسسي للنظام (الحاكم)
Regime-Oriented Organizations	المنظمات المناصرة للنظام (الحاكم)
Relative Deprivation	الحرمان النسبي
Riot	الشغب
Self-Realization	تحقيق الذات

Socialization	التكيف مع المجتمع
Status	المركز
Symbolic Exposure	التعرض الرمزي
Turmoil	الاضطرابات
Utilitarian Justification	المبررات المنفعية
Value Capabilities	قدرات القيم
Value Expectations	توقعات القيم
Value Opportunities	فرص القيم

العناوين الرئيسية والفرعية كما وردت في الكتاب

A Note On Rational Conflict Models And Negative Sanctions	ملاحظة بشأن نماذج الصراع العقلاني والجزاءات السلبية
A Pattern of Deprivation Approach	مقاربة نموذج للحرمان
A Social Startification approach	مقاربة مطابقة اجتماعية
Aspirational Deprivation	الحرمان الطموحي
Causal Models of The Determinants 'of Forms	نماذج سببية لمحددات الأشكال
Causes and Processes of Political Violence: A Conclusion	أسباب وعمليات العنف السياسي: خاتمة
Channels for Expressive Protest	قنوات الاحتجاج التعبيري
Cultural Traditions of Political Violence	التقاليد الثقافية للعنف السياسي
Decremental Deprivation	الحرمان المتناقص
Demonstration Effects: Exposure to New Modes of Life	آثار الإيضاح: التعرض لأنماط جديدة للحياة
Demonstration Effects: New Ideologies	آثار الإيضاح: ايديولوجيات جديدة
Demonstration effects: value disequilibria	آثار الإيضاح: اختلال توازن القيم
Demonstration Effects: Value Gains of Reference Groups	آثار الإيضاح: المكاسب المتعلقة بالقيم لدى الجماعات المرجعية
Determinants of Intensity: Number of Opportunities	محددات الشدة: عدد الفرص

Determinants of Intensity: The Degree of Relative Deprivation	محددات الشدة: درجة الحرمان النسبي
Determinants of Intensity: Value Salience	محددات الشدة: بروز القيم
Determinants of the General Forms Of Political Violence	محدّدات الأشكال العامة للعنف السياسي
Determinants of the Magnitude of Political Violence	محدّدات حجم العنف السياسي
Determinants of the Magnitude of Political Violence: A Summary	محددات حجم العنف السياسي: خلاصة
Determinants of the Potential for Collective Violence	محددات احتمال العنف الجماعي
Determinants of the potential for political violence	محدّدات احتمال العنف السياسي
Determinants of the Scope of Relative Deprivation	محدّدات نطاق الحرمان النسبي
Deterrence of Sanctions	ردع العقوبات
Dissident Coercion	القسر من جانب المنشقين
Doctrinal Justifications for Political Violence	المبررات العقيدية للعنف السياسي
Explanation of Political Violence	تفسيرات العنف السياسي
Ideational Coherence	التماسك التصوري
Individual Aggressiveness	عدوانية الأفراد
Inflexibilities in Value Performance and Opportunities	حالات عدم المرونة في أداء القيم والفرص
Instrumental vs. Expressive Functions of Associational Groups	الوسائل العملية مقابل التعبيرية للجماعات البشرية

Interpersonal Value Capabilities and Political Violence	قدرات العلاقات بين الأشخاص والعنف السياسي
Military Loyalty	الولاء العسكري
Organizational Cohesiveness and Complexity	التماسك التنظيمي والتعقيد
Origins Of Utilitarian Justifications For Political Violence	أصول المبررات المنفعية للعنف السياسي
Patterns of Relative Deprivation	أنماط الحرمان النسبي
Perspectives on Value stocks	منظورات تتعلق بمخزونات القيم
Perspectives on Violence and Politics: Ideologies, Utilities, and Communication	نظرات في العنف والسياسة: الايديولوجيات والمؤسسات النفعية وتبادل الأفكار والآراء
Perspectives on Violence and Politics: Socialization, Tradition, and Legitimacy	منظورات عن العنف والسياسة: التأهيل للمجتمع، التقليد، والشرعية
Political Value Opportunities	فرص القيم السياسية
Power Values and Political Violence	قيم القوة والعنف السياسي
Progressive Deprivation	الحرمان المتدرج
Proximity of a Goal and Value Salience	قرب الهدف وبروز القيم
Psychocultural Justifications for Violence	مبررات العنف السياسي النفسية الثقافية
Receptivity to Doctrinal Justifications for Political Violence	نزعة تقبل المبررات العقيدية للعنف السياسي
Regime Coercion	قسر النظام

Relative Deprivation and Analogous Causes of Political Violence	الحرمان النسبي والأسباب المشابهة للعنف السياسي
Relative Deprivation and the Impetus to Violence	الحرمان النسبي والحافز إلى العنف
Relative Deprivation Defined	تعريف الحرمان النسبي
Social Origins of Deprivation: Determinants of Value Capabilities	الجذور الاجتماعية للحرمان: محددات قدرات القيم
Social Origins of Deprivation: Sources of Rising Expectations	الجذورالاجتماعية للحرمان: مصادر التوقعات المتصاعدة
Societal Value Opportunities	فرص القيم المجتمعية
Some Effects of Anticipation and Persistence of RD	بعض آثار توقع الحرمان النسبي واستمراره
Some Effects of Value Mobility	بعض آثار تحركية القيم
Some Functional Determinants of Institutional Support	بعض المحدّدات الوظيفية للدعم المؤسسي
Some Functions of Ideology, Revolutionary and Otherwise	بعض وظائف الايديولوجية، الثورية وغيرها
Some Structural Determinants of Institutional Support	بعض المحدّدات البنيوية للدعم المؤسسي
Status	المركز
Tactical Uses Of Violence	الاستخدامات التكتيكية للعنف
The Balance of Institutional Support	توازن الدعم المؤسسي

The Balance Of Regime and Dissident Coercion	توازن السيطرة القسرية لدى النظام والمنشقين
The Balance of Regime And Dissident Institutional Support	التوازن بين الدعم المؤسسي للأنظمة وللمنشقين
The Coercive Balance	التوازن القسري
The Communication Of Aggressive Symbols	إيصال الرموز العدوانية
The Consistency of Coercion	اتساق القسر
The Desire for Power	حب السلطة
The Effectives Of Alternative Doctrines About Political Violence	العناصر الفعالة للعقائد البديلة بشأن العنف السياسي
The Incidence of Relative Deprivation And The Forms of Violence	تواتر حدوث الحرمان النسبي وأشكال العنف
The Intensity and Scope of Relative Deprivation	شدة الحرمان النسبي ونطاقه
The Legitimacy of Political Systems	شرعية الأنظمة السياسية
The Military Resources of Dissidents	الموارد العسكرية للمنشقين
The Nature of Social Theory	طبيعة النظرية الاجتماعية
The Politicization of Discontent	تسييس حالة السخط
The RD Models: Some Qualifications and Uses	نماذج الحرمان النسبي: بعض المؤهلات والاستخدامات

The Relative Salience of Value Classes	البروز النسبي لفئات القيم
The Scope and Ecology of Dissident Control	نطاق سيطرة المنشقين وايكولوجيتهم
The Scope of Control	نطاق السيطرة
The Sense Of Community	الشعور بالانتماء إلى الجماعة
The Sources of Aggression	مصادر العدوان
The Uses of Power	استخدامات السلطة
The Utility Of Violence	فائدة العنف
Toward an Integrated Theory of Political Violence	نحو نظرية متكاملة للعنف السياسي
Two basic hypotheses	فرضيتان أساسيتان
Types of Relative Deprivation and Forms of Political Violence	أنواع الحرمان النسبي وأشكال العنف السياسي
Welfare Value Capabilities and Political Violence	قدرات قيم الرفاه والعنف السياسي
What is to be Explained?	ما الذي يتعين تفسيره؟

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.



BY TED ROBERT GURR

WHY MEN REBEL

هذا الكتاب:

لماذا يتمرد البشر دراسة لظاهرة التمرد التي أثارت فضول الباحثين، فقاموا بطرح تفسيرات تبين الدوافع إلى التمرد وما يقترن بذلك من نوازع العنف.

وتتصدى الدراسة لمحاولة الإجابة عن أسئلة تتعلق باستعداد الناس مضطرين لزعزعة أركان النظام عن طريق العنف، ونجد أن الجواب يتخفى خلف الجدران النفسية والاجتماعية لدوافع العنف الجماعي. وتفحص الدراسة مفهوم "الحرمان النسبي" والمفاهيم المتفرعة عنه وارتفاع وتيرة التوقعات بالنسبة للقيم والفرق بين هذه التوقعات وتوفر الفرص لتحقيقها ودور ذلك في اندلاع العنف. وتعالج شدة الحرمان النسبي ونطاقه والعلاقة بين شدة الغضب والمتحولات النفسية والثقافية، وتحدد العمليات الاجتماعية والسياسية التي من المحتمل أن تولد حالات من السخط الشديد والواسع الانتشار. ويقدم الكتاب تحليلاً لقيم وخصائص الأنظمة الاقتصادية والعقائدية والسياسية لاسيما الاقتصادية التي يعتبرها الناس أكثر بروزاً من القيم الأخرى.

يبحث مؤلف هذا الكتاب، تيد غير، في بعض مصادر مواقف الناس الكامنة ازاء العنف وفي مصادر الأحكام الاجتماعية المتعلقة به. ويتناول بمزيد من التحليل مفهوم التوازن القسري بين الأنظمة والمعارضين، ويستنتج أن الذي يقيد تصاعد وتيرة القوة المضادة هو استنزاف موارد أحد الفريقين أو بلوغ أحدهما مرحلة تحقيق الانتصار وإبادة الخصم: وأفضل سبل النخب السياسية والمنشقين لتوطيد الدعم الاجتماعي الدائم لأي منهما يكمن في توفير أنماط من العمل والفرص المجزية والمتكافئة مع حجم المخاطر. وتُتوَّج الدراسة بخاتمة هي عبارة عن فصل تحليلي لأسباب العنف السياسي وآلياته.

لقد طرح المؤلف من خلال هذا الكتاب فرضيات بشأن دور الايديولوجيات واستخدامات العنف، وقدّم تفسيراً متقدماً لأسباب الشغب في المدن والثورات التي اندلعت في المستعمرات. ويمث[illegible] نزعة جديدة في التحليل النفسي للعنف المدمر، وقد حقق نجا[illegible] وشرح آخر ما تم التوصل إليه من معلومات في الدر[illegible] لظاهرة الثورة.





ISBN 9948-400-08-9

ترجمة و نشر:
مركز الخليج للأبحاث،
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١،
٣٠٣ شارع الشيخ راشد،
ص.ب: ٨٠٧٥٨ دبي،
الإمارات العربية المتحدة،
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+،
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+،
البريد الإلكتروني: www.grc.ae
www.grc.ae